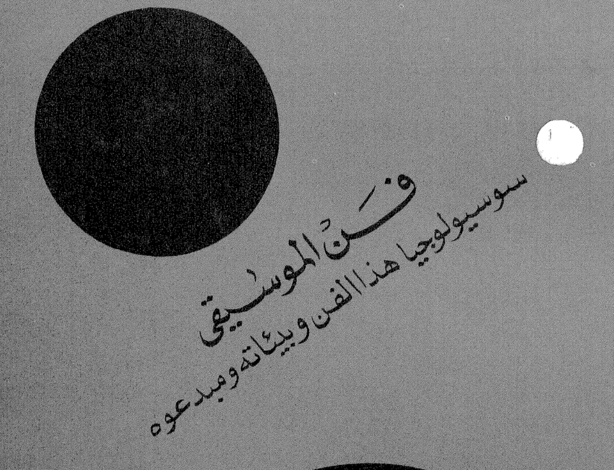
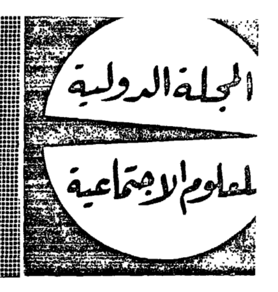


المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العدد ٥٣ السنة الرابعة عشرة
أكتوبر/ديسمبر ١٩٨٣
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد الثالث والخمسون
السنة الرابعة عشرة
أكتوبر/ديسمبر ١٩٨٣

تصدر عن:
مركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٢

محتويات العدد



ان دراسة الممارسات الاجتماعية المتصلة بالنشاط الموسيقى فى الثقافات المعاصرة تكشف لنا عن كثير من المتناقضات • ومن أمثلة ذلك أن الموسيقى ، برغم الاعتراف بأنها نشاط انسانى عالمى ، تقسم الناس الى فئات متميزة ، فهى قد تحول دون الاتصال الاجتماعى كما هو الحال عندما تقول فئة من الشباب ان موسيقى رقصة « الروك أندرول » هى الموسيقى الوحيدة الجديرة بالممارسة • وعلى الرغم من أن العزف الموسيقى ظاهرة اجتماعية من الدرجة الأولى ، ولو بسبب التقاليد الموسيقية التى أقرتها احدى الجماعات ، فان وجود جمهور من عشاق الاستماع للموسيقى ، ووجود فرقة موسيقية متعاونة • وأوركسترا خاصة ، واعجاب الجمهور بموسيقار معين الى حد العبادة ، ووجود ملحن أو موسيقار فريد فى بابه ، كل ذلك يلقى ظلال الشك على الطابع الجماعى للموسيقى • ومن هذه المتناقضات أيضا أنه عند عزف قطعة موسيقية فى بيئات مختلفة كعزف « الكنتاتة » (قصة درامية تنشدها

★ يود الكاتب أن يعرب عن شكره لمحرر هذه المجلة لما أبداه من اقتراحات مفيدة لافراغ هذا المقال فى صورته النهائية •

بقلم : ك . بيتر إتزكون

أستاذ السوسيولوجيا (علم الاجتماع) والانثروبولوجيا بمدرسة الخريجين الملحقة بجامعة ميسورى – سنت لويس بولاية ميسورى الامريكية • قام باجراء أبحاث ميدانية فى الموسيقى الشعبية بالبرازيل والشرق الاوسط . واجراء دراسات سوسيولوجية فى الموسيقى الحضرية بالولايات المتحدة وهو عضو مجلس جمعية الموسيقى الشعبية واللجنة التنفيذية للمعهد الدولى للسوسيولوجيا

ترجمة: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى للثقافة ورئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم سابقا

لجموعة على أنغام الموسيقى) المنسوبة للموسيقار باخ ، فى كاتدرائية أوصالة لعزف الموسيقى ، فانك ترى الناس فى هذه البيئات المختلفة يختلفون فى تفسير معنى هذه القطعة • كل هذه الشواهد وغيرها تشعر بوجود كثير من المتناقضات ، تتيح للعلماء مجالا خصيبا للدراسة يرجى أن تكون نتائجها نبراسا يضىء الطريق ى بعض التطبيقات العملية ، مثال ذلك أنه اذا كشفت هذه الدراسة عن امكان ستخدام الموسيقى فى سداد الفجوة بين مختلف الشعوب ، وزيادة التذوق الفنى لتبادل بينها ، فان هذا يساعد ، ولو قليلا ، على تكوين عالم تسوده الروح الانسانية •

وهدفنا من هذا المقال هو دراسة الوظائف المختلفة التى تقوم بها الموسيقى ى الفئات الاجتماعية المختلفة ، والوظائف التى تقوم بها هذه الفئات فى الحياة وسيقية • ونرجو أن يساعد هذا البحث على زيادة فهم الدور الذى تقوم به وسيقى فى الثقافات المعاصرة • يضاف الى ذلك أن الوقوف على تنوع الموسيقى مكانها ودورها فى حياة الفئات الاجتتماعية أمر على جانب كبير من الأهمية اذا

أريد مساعدة الذين يسعون الى زيادة التفاهم بين الثقافات المختلفة • وسنركز الاهتمام فى هذا المقال أيضا على تأثيرتكنولوجيا الاتصال الحديثة فى الموسيقى •

وعند تحليل العلاقات بين الأنشطة الموسيقية وبيئاتها الاجتماعية يجب أن لا يعزب عن البال تضارب الآراء فى مفهوم الموسيقى ومفهوم المجتمع . ومن أمثلة هذا التضارب عدم اتفاق علماء الاجتماع على حدود مفهوم المجتمع ، اذ ليس من الواضح عندهم • أين يبدأ المجتمع وأين ينتهى . وهل تخضع حدود هذا المفهوم للاعتبارات التاريخية أو الجغرافية • ونحن لا نبغى أن نستقصى البحث فى هذا الموضوع ، ولكنا نرى – فيما يتعلق بالموسيقى – عدم استبعاد أى نوع من النشاط الموسيقى . ونختلف فى هذا الصدد مع العالم الاجتماعى الألمانى الكبير « أدرنو » الذى يسخر من أى نوع من الموسيقى غير الكلاسيكية (التقليدية) • واذا كان معظم السوسيولوجيين (علماء الاجتماع) يفضلون شخصيا بعض الملحنين والأساليب الموسيقية ، بل يفضلون بعض الآلات الموسيقية ، فان ذلك يجب أن لا يؤثر فى تحليلنا للوظائف العديدة التى تقوم بها الموسيقى على اختلاف أنواعها •

هدى التعبير الموسيقى

كلما اقترب العقد الأخير من القرن العشرين تغيرت خريطة العالم باستمرار من جراء ما يستجد من أحوال الشعوب والبلدان • لقد ظهرت دول مستقلة ، وأخذت تسعى لتكون لها هويتها الخاصة المستقلة ، وانعكس ذلك على مختلف العادات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية • وتتميز الدول بعضها عن بعض بسمات مستمدة من أحوالها الاقتصادية والثقافية النسبية • وكل ذلك يوضح لنا أن القرن الذى نعيش فيه ويشهد عددا كبيرا من الثقافات المختلفة • وما من عصر انسانى سابق اشتمل على هذا العدد الهائل من الثقافات المنفصلة التى لم تتغير الأحوال الاجتماعية فيها خلال عشرات الأجيال • ولكن طرأ تغير سريع فى هذا القرن على أغلب الشعوب • مثال ذلك أن التغيرات المتراكمة التى طرأت على الأحوال الاجتماعية فى الولايات المتحدة خلال الجيل الحالى من ذوى الأعمار المتوسطة تفوق كل التغيرات التى حدثت منذ اعلان الاستقلال الى مولد الجيل المذكور • ومن هذه التغيرات ادخال الأفكار الجديدة فى الاقتصاد والتكنولوجيا ، واختلاف النظم السياسية ، والعقائد الدينية ، والعادات الأسرية ، والتقاليد الفنية والموسيقية • ولم يشهد التاريخ فى مجال الفنون والموسيقى حقبة شاعت فيها – فى وقت واحد – التعابير الفنية التقليدية والمعاصرة سواء ما كان منها بسيطا أم مركبا ، شعبيا أم حضريا ، خاصا أم تجاريا ، سمعيا أم ألكترونيا ، كما شاعت اليوم • فاذا وجدت قوما أو مجتمعا يهوى أشد الأصوات الموسيقية قرعا للآذان فانك واجد أقواما آخرين فى هذا المجتمع وفى غيره يمقتون مثل هذه الأصوات الصاخبة : واذا وجدت أقواما يرون أن الموسيقى المناسبة بل المتطورة هى التى تتفق مع المنطق والرموز الموسيقية المجردة (مثل الموسيقى المسلسلة) فانك واجد أقواما

آخرين يرون أن أسمى الأعمال الفنية هى الموسيقى التى يبتدعها الملحن من تلقاء نفسه مسترشدا فى ذلك بعاطفته واعتماده المطلق على العلامات الموسيقية . وصفوة القول أنك تستطيع أن تجد فى هذه اللحظة بخاصة أمثلة من كافة أنواع التعبير الموسيقى تمارسها احدى الفئات الاجتماعية أو تفضلها على غيرها .

وكما توجد دول تعانى بعض القصور فى الحياة الاقتصادية كذلك توجد دول تعانى بعض القصور فى التعبير الموسيقى . ولكن القصور الموسيقى لا يرتبط حتما بالقصور الاقتصادى ، بدليل أن بعض الدول المتقدمة اقتصاديا تنتج أنواعا بسيطة من الموسيقى لأغراض الاستهلاك المحلى والتصدير الى الخارج .

وعند النظر فى مدى التعابير الموسيقية يتركز التحليل على اختلاف درجة تعقد المنتجات الموسيقية (الأسلوب الموسيقى) ، كما يتركز على ممارسة أساليب بديلة فى وقت واحد فى نطاق فئة اجتماعية واحدة . ولمعرفة الاختلاف فى درجة التعقد الموسيقى فى المنتجات الفنية يمكن تطبيق بعض المعايير البسيطة ، ونذكر بعضها فيما يلى :

١ ـ عدد الأجزاء المنفصلة (الأصوات) فى احدى القطع الموسيقية ، فى أبسط مظاهرها ، كقطعة موسيقية للعزف المنفرد أو الجماعى .

٢ ـ علاقة الأجزاء المنفصلة بعضها ببعض ، هل تختلف من حيث الايقاع ، أو الجرس أو الحجم أو اللحن ؟ .

٣ ـ السيطرة النسبية لفرد واحد (الملحن) على الأداء الفنى والأداء الخلاق المتزامن لعدة (أو لكل ؟) ملحنين يعملون فى اطار تقليد موسيقى معين .

٤ ـ درجة الاعتماد على نظام معين من العلامات الموسيقية .

٥ ـ مدة القطعة الموسيقية وعدد الأجزاء الفرعية فيها ، أى تفصيل المادة الموسيقية الأساسية .

٦ ـ استخدام ومزج المولدات الصوتية (الآلات) القائمة على أسس تكنولوجية وثقافية مختلفة ، ومتطلبات الأداء المختلفة .

٧ ـ ادماج الأصوات السابق تسجيلها فى الأداء الحى (أداء الكائن الحى) .

٨ ـ مدى الاعتماد على توليد الأصوات بواسطة الآلات الالكترونية (الكمبيوتر) .

وباستخدام هذه المعايير نرى أن القطعة الموسيقية الشديدة التعقد هى القطعة التى يشترك فيها كثير من الملحنين ممن يستخدمون عددا كبيرا من الآلات الموسيقية المتنوعة (بما فى ذلك الآلات الالكترونية والحاسبات الآلية) ، ويتبعون نظاما من العلامات الموسيقية لأحد الملحنين مصحوبا بتعليمات مستمدة من عدد من التقاليد الموسيقية مما يؤدى الى عزف قطعة موسيقية طويلة المدة ومؤلفة من أجزاء فرعية

متعددة · وجدير بالذكر أن هذه الأوصاف تنطبق على السيمفونية المؤلفة فى هذا القرن · وباستخدام هذه المعايير يصبح كثير من السيمفونيات نماذج موسيقية على أعلى درجة من التعقد الموسيقى · والطرف المقابل لذلك هو سلسلة الأنغام البسيطة · ونحن نتوقع تعايش الموسيقى المعقدة والبسيطة فى المجتمعات ذات الأوضاع الاجتماعية المعقدة · والواقع أنه حيثما وجدت السيمفونيات فى هذا القرن ـ سواء فى أوربا أو الأمريكتين أو آسيا أو افريقية أو استراليا ـ وجدت الموسيقى البسيطة فى الوقت نفسه ·

تأثير تسجيل الأصوات

لما كان أكثر الموسيقى لا يتم عزوفه بطريقة حية (أى بصوت الكائن الحى) وجب علينا أن ندرس دور الأصوات الموسيقية المتولدة بالوسائل الميكانيكية أو الالكترونية · وقد أدى تسجيل الصوت واعادة عزفه بالطرق الالكترونية ، كما سنذكر فيما بعد ، الى نتائج جديدة بل ثورية بالنسبة لحياة المجتمع وحياة الموسيقى

وكلما أمكن الجمع بين الموسيقى الحية والموسيقى المسجلة ازدادت متعة الحفلات الموسيقية كما هو الحال فى أغلب البلاد الصناعية · بيد أن المزايا الاقتصادية للموسيقى المسجلة فى هذه البلاد كثيرا ما تهدد ممارسة الموسيقى الحية بعد أن أخذ الناس يسجلون الموسيقى كلها تقريبا (باستثناء الجهات الدينية التى لا تزال الموسيقى فيها نوعا من الصلوات بحيث لا تحل موسيقى الصلوات المسجلة محل التراتيم التى ينشدها جماعة المصلين فى الكنائس ، وتكاد البرامج الموسيقية فى المذياع تعتمد اعتمادا كليا على التسجيلات الموسيقية بحيث أصبحت اذاعة الحفلات الحية استثناء من القاعدة العامة · ويرجع السبب فى ذلك الى المرونة التى يمتاز بها تقديم طائفة كبيرة من البرامج الموسيقية المسجلة وسهولة حساب التكاليف الخاصة بشراء وصيانة الأشرطة والتسجيلات ، وقلة الموارد المادية اللازمة للتسجيل حيث لا يتطلب الأمر استوديوهات اذاعية كبيرة للانتاج الموسيقى · ومن المزايا الاقتصادية الأخرى توفير النفقات اللازمة لأوركسترا الأستوديو ، وقادة الفرق الموسيقية ، والمكتبات الموسيقية ·

ويجرى الآن أيضا دراسة تأثير الأصوات المسجلة ميكانيكيا والكترونيا فى المستمعين ، حيث ان الأمر لا يقتصر على وجود اختلاف كبير فى « أمانة » عزف الصوت بعد تسجيله ، وبل يتعدى ذلك الى أن الوسائل التكنولوجية لعملية التسجيل تعامل مع الموسيقى الأصلية بطرق معقدة · فالمستمع لحفلة موسيقية حية لعمل كورالى كبير أو لاحدى الأوبرات يلاحظ أن الصوت يكون مشوها أو أقل قوة تبعا لموضع المقعد الذى يجلس عليه فى الصالة · ثم ان المسافة التى تفصل بين الآلاتية والعازفين المنفردين ، وبعد المسرح ، وصدى الأصوات فى القاعة ، كل ذلك يخلق

جوا موسيقيا خاصا · واذا سجلت هذه الحفلة نفسها بواسطة ميكروفونين فوق منصة قائد الفرقة الموسيقية ، ونقل الصوت الملتقط من هذا المكان ثم أعيد عزفه من تسجيل استريوفونى (منبعث من جهتين) ، فان المستمع سوف يسمع شيئا شبيها بما التقطه الميكروفونان المذكوران من المكان الذى تم تعليقهما فيه · وهذا يختلف بعض الشيء عما يسمعه الذى يجلس فى مقعد نموذجى فى القاعة ·

وتعنى عملية التسجيل دائما انتقاء الصوت المسجل · ولذلك يتعود المستمع تذوق الموسيقى التى سبق انتقاؤها ثم سجلت الكترونيا · وهذا يختلف عن التجربة الموسيقية التى يخضع فيها انتقاء الموسيقى لارادة المستمع · مثال ذلك أنه اذا رغب المستمع فى متابعة أصوات المغنين فى الأوبرا فما عليه الا أن يختار مقعدا تتوافر فيه أفضل الشروط لسماع المغنين بدلا من أن يستمع ــ مثلا ــ للآلات النحاسية فى الأوركسترا ، أو يستطيع أن يغير مقعده خلال الحفلة الموسيقية ليجلس فى مكان يتيح له الاستمتاع بالاوركسترا · وواضح أن مثل هذه السيطرة الفردية على استقبال الصوت الموسيقى غير متيسرة عن طريق التسجيلات الصوتية · ذلك أن التسجيل متى تم تعذر تغييره لأنه يحدد نوع الصوت الذى يعاد عزفه بعد تسجيله ·

ولما كانت التسجيلات هى الآن الوسيلة المتبعة فى تقديم النماذج والأمثلة فى التربية الموسيقية ، والمصدر الرئيسى للبرامج الموسيقية فى الاذاعة ، فانها ترسم الطريق لموسيقى المستقبل ، وتحدد القيم الصوتية ، وتهيىء الجو الموسيقى العام للمستمعين المعاصرين · ولذلك فان الصوت الموسيقى المألوف عند هؤلاء المستمعين ليس هو الموسيقى الحية بكل ما تتضمنه من اختلافات وفروق صوتية ، وانما هو الموسيقى المسجلة بصورتها الثابتة المحددة · وقد يتقبل المستمع الصوت المسجل عند عزفه عن طريق مكبرات الصوت كما يتقبل الموسيقى العادية تماما · ويحدثنا ستيث بنيت أن الصوت المسجل فى موسيقى الروك حمل المغنين على تعديل موسيقاهم الحية بما يتفق مع الصوت المسجل · ولذلك تعمد المجموعة العازفة لموسيقى الروك الى تكبير بل تعديل صوت آلاتها الموسيقية بطريقة الكترونية بحيث تصدر من الأصوات مما يقارب الصوت الذى سجلوه فى الاستوديو واشتهروا به · عندما تعزف هذه المجموعة موسيقاها فى الهواء الطلق أو فى احدى قاعات الاستماع فانها تراعى الدقة فى تعديل أصواتها بحيث تتواءم مع أصواتها المسجلة · ومن هنا يتضح أن المعايير الجمالية التكنولوجية أصبحت هى السائدة ، وأن الموسيقى الحية سوف تخضع لسلطان التكنولوجيا ·

وقد ألف أيضا بعض الملحنين قطعا موسيقية لأوركسترا السيمفونيات الكاملة بهدف انتاجها ألكترونيا عن طريق مكبرات الصوت ، وسوف تتيح أصوات الموسيقى المعزوفة عن طريق مكبرات الصوت تجربة صوتية تختلف عن تجربة الأصوات التى تولدها الآلات الحية فى ظروف قياسية · والفرق بين التجربتين هو شدة الصوت التى ترجع فى التجربة الأولى الى صدوره عن مصادر محددة وضيقة كمخروط مكبر الصوت · وفي هذه التجربة تصدر أصوات الآلات الخاصة بالأوركسترا كلها أو أصوات

الجوقة (الكورس) الموسيقية كلها عن مكبر الصوت · وهذه الأصـــوات المجتمعة تختلط فى السمع · ويمكن التغلب على عوامل الاختـــلاط الأخرى بتقريب الآلات أو الأصوات الى مرمى السمع أو مجاله · ومن عيوب هذه التجربة أيضا اختـلاف مرات الذبذبة وتدخل الصدى · وهذه العيوب لا تخضع عادة للسيطرة الفنيـــة للموسيقيين العازفين · وأخيرا فان الانتاج الألكترونى للصوت يميل الى التدخل فى مدى تردد الذبذبات فى الآلات الحية · ولكن اعادة عزف التسجيلات تتم عادة على نحو يتلافى عيوب مكبرات الصوت ، وذلك بتضخيم حجم الصـــوت فى الترددات المنخفضة · ويترتب على ذلك تشويه الصوت المسجل ألكترونيا ، وذلك بالقياس الى الموسيقى التى يتم عزفها بالطرق التقليدية ·

انتشار الموسيقى

بعد أن توافرت القطع الموسيقية التقليدية والمعاصرة المســـجلة اتسعت رقعة الاستماع للموسيقى ، بحيث شملت موسيقى الكثير من العصور التاريخية والمأثورات الثقافية · يضاف الى ذلك أن توافر الموسيقى الحية والمسجلة أتاح فرصا عريضـة لتذوق الجمال الفنى أمام المستمع الحديث ، ففى وسع المرء أن يســـتمع للموسيقى القديمة والحديثة من كافة أركان العالم ، وأكثرها عن طريق الانتاج الالكترونى ·

وهذه الفرص أصبحت الآن متاحة على نطاق واسع جدا ، فبعض الدول تحاول — كجزء من سياستها الثقافية — أن تستجلب لشعبها موسيقى المجتمعات الأخرى · وتعمل المكتبات العامة ومجموعات المدارس والجامعات الأخرى · وتعمل المكتبات العامة ومجموعات المدارس والجامعات على توزيع التسجيلات التى تنشرها اليونسكو ، وذلك الى جانب التسجيلات التجارية · ترى : هل تؤدى هذه الفرص المتاحة للمشاركة فى موسيقى الثقافات الأخرى الى زيادة تجانس الثقافات ؟ أم هل يؤدى مثل هذا الاتجاه الى الفقر الثقافى ويهدد الموسيقى المحلية والوطنية ؟ لقد أمكن الحصول على اجابات مؤقتة عن هذه الأسئلة من التجربة المعاصرة لدى مؤلفى الموسيقى السيمفونية الذين أثروا مبتكراتهم الفنية بعناصر مقتبسة من الأساليب « الأجنبيـــة » · وفى مجال الموسيقى الشعبية أدى اقتباس الموسيقيين الأمريكيين من ألوان الموسيقى الشرقية الى اثراء الموسيقى الوطنية بصورة محسوسة · وربما أدى الاقتباس المتبادل للعناصر الموسيقية على المدى الطويل — لعدة أجيال مثلا — الى ادخال العناصر الموسيقية الأجنبية فى المأثورات الموسيقية المختلفـة بحيث لا يبقى سوى القليـــل — ان وجد — من الاستقلال الموسيقى ·

واذا حدث هذا نتيجة الثورة الألكترونية فى تسجيل الموســـيقى فى القرن العشرين كانت هذه الثورة مماثلة للثورة الموسيقية التى عقبت ادخال النظام العالمى للعلامات الموسيقية ، فمؤلفات باخ ، وبيتهـــوفن ، وجلاك ، وهاندل ، وهايدن ،

وموزارت ، وفيفالدى (على سبيل التمثيل لا الحصر) يتم عزفها وتذوقها ومحاكاتها عبر الحدود القومية بحيث أصبحت نماذج ثقافية يحتذيها كثير من النـــاس الذين يختلفون فى أحوالهم الثقافية اختلافا كبيرا · ثم ان العلامات الموسيقية أتاحت وسيلة لالغاء المسافات ، وتحطيم الحواجز الثقافية الحائلة دون دراسة الموسيقى الأجنبيـــة ونقلها · وربما وصف انتقال موسيقى العصر الكلاسيكى فى أوربا الى البلدان الأخرى بأنه نوع من « الامبريالية الثقافية » لو أن هذا التعبير كان شائعا فى ذلك العصر · وربما أدى أيضا الى الفقر الثقافى بالحد من نمو الثقافات المحلية · وكل هذه المسائل فيها نظر ، الا أنها أدت من الناحية التاريخية الى تخفيف حدة الصراع بين الشعوب ، كما حدث عندما اشترك ممثلو دول العـالم فى الاستماع الى الســيمفونية التاسعة لبتهوفن فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ·

المستمعون والمشجعون

يشترك الناس فى ممارسة النشـــاط الموسيقى سواء بوصـــفهم مبدعين أو عازفين ، أو بوصفهم مستمعين أو مشـــاهدين أو بوصفهم مشـــجعين ثقافيين لا يشتركون مباشرة فى نشاط موسيقى بعينه ، وانما يشجعون ممارسته · ولهـذا التشجيع شأن كبير فى الحياة الموسيقية وان لم يحظ بدراسة خاصة ·

ويتأثر مبدعو الموسيقى وعازفوها بثقافة المشجعين وسياستهم · ذلك أنه بدون هؤلاء المشجعين تصعب اجازة النشاط الموسيقى واقراره · ويمكن وصف المشجعين بأنهم بمثابة الأغلبية الصامتة · وقد يقر المشـــجعون الممارسات الموسيقية الجديدة لأسباب اقتصادية لا لأسباب جمالية أو موسيقية صريحة · وأيا كانت هذه الأسباب فانهم لا يسمحون بالخلق والابداع الفنى وتشجيع الحفلات الموسيقية وتعليم الموسيقى بدون اشتراكهم المباشر فيها · وجملة القول أنهم هم البيئة التنظيمية التى يتم فيها خلق الموسيقى وعزفها والاستماع لها · والدليل على ذلك أنه لا يمكن فى استراليا وغرب أوربا والولايات المتحدة عرض الحفلات الموسيقية والأوبرات الجادة الا بموافقة المشجعين الايجابية ، اذ أنهم هم الذين يسمحون بصرف الاعانات الحكومية لتغطية أوجه العجز فى نفقات الأعمال الموسيقية الجادة حتى بدون حضورهم أو اشتراكهم فيها · فاذا سحبوا تشجيعهم المادى للموسيقى الجادة أو وجهوا نقدهم ، لأســباب ايديولوجية ، الى لون معين من الموسيقى (كما حدث فى ألمانيا النازية) أو الى نشاط موسيقى يصفونه بأنه عديم الجدوى ، أو لأى أسباب سلبية أخرى ، فعلى المشتغلين بالموسيقى أن يتحملوا النتائج المترتبة على ذلك ·

ولنظم الحكم فى الدول المختلفة أثرها المباشر فى تشجيع الفنـــون أو فرض القيود على الموسيقى · ففى بعض البلاد وفى بعض العهود تشجع الحكومة أعمال بعض الموسيقيين المختارين كتعبير عن السياسة الرســمية للدولة ، وتفرض الحظر على

موسيقيين آخرين • وقد تشجع الحكومة ـ عقب احدى الثورات الناجحة ـ الأعمال الفنية التى مورست فى وقت ما لتسلية الصفوة المختارة فى المجتمع ، فتعممها بين القاعدة العريضة من الشعب برهانا على ديمقراطية الحكم•• وفى أغلب هذه الحالات يرتبط بصدر الرقابة على التعبير الموسيقى ارتباطا وثيقـــا بحكومة معينة أو نظام اجتماعى معين •

ومن ذلك يتضح أن الموسيقى كأداة من أدوات الثقافة يجب أن تدرس فى اطار نظم اجتماعية معقدة • ذلك أن التبادل الثقافى فى مجال الموسيقى لا يتم الا بالوسائل الاجتماعية ، وذلك عن طريق الفئات الاجتماعية التى تتسم كل منها بعلاقات مميزة • ومن هذه الفئات عازفو موسيقى الجاز ، وأصحاب نظرية التأليف الموسيقى المسلسل ، وأنصار موسيقى الروك أندرول ، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر • وقد تستحكم الروح العصبية فى هذه الفئات ، فتظن كل منها أن موسيقاها بلغت الغاية فى الفن وأن ما سواها ضرب من الهذر واللغو ، فلا تسمح بممارسة ألوان موسيقية أخرى ، ولا تشترك مع موسيقيين آخرين ، ولا ترغب فى عزف ألحان لفئة أخرى • وقد يذهب بهم التعصب الى حد الاعراض عن التجارب الموســـيقية الأخرى ، لا لأنهـــا تهدد موسيقاهم الخاصة ، بل لأنها غير جديرة بالدراسة فى زعمهم • وقد تتجلى هذه النزعة فى التربية الموسيقية بالمدارس حيث يرون أن الموسيقى غير الغربية أو الموسيقى الشعبية غير جديرة بالدراسة الجدية •

ويلاحظ أن الفئات التى تحدد الألوان الموسيقية الملائمة تضع معايير خاصـــة للأداء ، والجمال ، والتذوق الفنى • وهى تقوم فى هذا الصدد بوظائف شـــبيهة بما تقوم به الفئات الاجتماعية الأخرى • وفى مجال الموســـيقى ارتبطت الأســس الاجتماعية لهذه الفئات بمصالح دينية وسياسية فى الغـــالب • وتلعب العــوامل الشخصية دورها أيضا كما هو الحال عندما يرتبـــط تفضيل أشكال معينـــة من الأوركسترا بتفوق فريق معين من الآلاتية • وللعوامل المكانية أثرها كذلك ، ويتجلى هذا حيث لا تتاح بعض المتطلبات الموسيقية ـ كأنواع معينة من مولدات الصوت ـ الا فى مكان معين • وكانت مثل هذه العوامل ســببا فى التفـاف فئـــة من رجال الموسيقى حول الاستوديوهات الالكترونية فى اذاعة ألمانيا الغربية (كولونيا) خلال العقد السادس • وتقوم هذه الفئات بوضع معايير للنشاط الموسيقى ، وتدعو الناس لاتباعها •

وتسيطر التكنولوجيا الالكترونية في القرن العشرين على التجارب الموسيقية فى كل مكان تقريبا ، اما بالاستعاضة عن الألوان الموسيقية التقليدية بعمليـــة التأليف الالكترونى ، بقطع النظر عن الآلات الموسيقية الصوتية ، ابتداء من الفكرة الى الأداء ، واما بتسجيل أصوات العمليات الموسيقية التقليدية بعد تعديلها • وجدير بالذكر أن تذوق موسيقى العصر الألكترونى حتى نتمتع بها ونتقبلها يعد مشكلة فى حق كبار السن الذين يجدون أن الموسيقى المضـــخمة ألكترونيا لا تناســـب أذواقهم التى اكتسبوها فى ظروف أخرى • ذلك بأن هذه الموسيقى قد تكون صاخبة جدا ، وقد

تكون ذات ايقاع صارخ وقرع شديد (كما هو الحال فى موسيقى الروك) ، وقد تكون بسيطة للغاية ، أو دقيقة للغاية (لأنها تتلافى الأخطاء والفروق البشرية بين العازفين على الآلات) ، وقد تكون ميكانيكية خالية من أى تعبير أو عاطفة انسانية · واذا قارنا الموسيقى الالكترونية بالصوت الحى للآلات التقليـــدية وجدناها تفتقر الى الكيفيات الموسيقية · ومثل هذه العيوب فى الوسائل الالكترونية لا تقلق بال الذين تعودوها وألفوها لأن لهم ذوقا يناسبهم ويوجههم فى اصدار أحكامهم · ويميل عشاق موسيقى الروك الى تذوق أصوات مكبرات الصوت الألكترونية ، ويحكمون على الأداء الفــنى بكيفية الصوت الصادر عن المكبرات والمضخات والميكروفونات · ويبين لنا ستيث بنيت أن عشاق موسيقى الروك ألفوا الاستماع الى الأصوات الألكترونيـــة ، وأنهم يجدون فيها لذة ومتعة ·

وفى السنوات الأخيرة شاع عزف المؤلفات الموسيقية على الآلات المستعملة فى عصرها ، لا على الآلات المستعملة فى العصر الحاضر ، بدعوى أن ذلك « أصح » من الناحية الفنية ، وان لم يكن هناك سبيل الى اثبات هذه الدعوى · ترى لو كان بتهوفن حيا أكان يفضل عزف السوناتا (لحن موسيقى لآلة مفردة كالبيان أو لآلتين كالبيان والكمان) على بيان عصرى كبير أم على البيان ذى المطرقة الذى شاع فى عصره ؟ ان هذه مسألة فيها نظر وستظل موضع نقاش الى الأبد · ثم هل يجب أن نعزف اليوم موسيقى باخ على « كلافيكورد » (آلة موسيقية قديمـــة ذات لوحة مفاتيح أصغر من البيان وأضعف منه فى الأنغام) أم على بيان ألكترونى ؟ بديهى أن مثل هذه الأسئلة تركز على العلاقة الوثيقة بين ممارسة الموسيقى كنشاط اجتماعى بالحالة العامة للتكنولوجيا والثقافة الشائعة فى عصر هذه التكنولوجيا ·

وجدير بالذكر أن المشـــتغلين بصناعة التســجيل الموسيقى يقومون بتنــويع الأشرطة والاسطوانات بحيث تلائم أذواق مختلف الفئات الاجتماعية · ومن أمثلة ذلك عزف المؤلفات الموسيقية المتماثلة على آلات مختلفة وقيام الاذاعة الأمريكية بتنويع برامجها الموسيقية بحيث تجتذب قطاعا معينا من المســـتمعين · ويلاحظ أن بعض محطات الاذاعة تعزف الموسيقى « للاستماع السهل » ، وبعضـــها يعزف الموسيقى الكلاسيكية ، وموسيقى الروك ·

فروق هامة

سنوجه فى المباحث الآتية عناية خاصـــة الى عدد من الفروق التى تتعــلق ـ بصورة مباشرة ـ بحياة الموسيقى والموسيقيين فى المجتمع · وهذه الفروق هى : (أ) الفرق بين الموسيقى الشعبية والموسيقى الجادة (الكلاسيكية) ؛ (ب) الفرق بين الموسيقى كايدلوجية (كمذهب) والموسيقى كوسيلة للتسلية ، (جـ) الفروق الموسيقية بين الفئات الاجتماعية ذات الأعمار المختلفة ·

أما الفرق بين الموسيقى الشعبية والجادة فهو يثير بعض القضـايا عن المعايير الجمالية : وأول فرق بينهما هو أن الموسيقى الجادة أكثر امتاعا من الموسيقى الشعبية وأكثر تعقدا من الناحية الجمالية . ومجرد التفوق العددى للموسيقى الشعبية بسبب ما تمتاز به من « الكم » لن يستطيع أن يصـل الى درجة « الكيف » الموسيقى الذى بلغته الموسيقى الجادة وان كانت هذه الموسيقى أقل شيوعا من الموسيقى الشعبية . على أن الحدود الفاصلة بين هذين اللونين من الموسيقى توصف بأنها « مائعة » . وبيان ذلك أن القطعة الموسيقية الجادة التى تضارع الموسيقى الشعبية المسجلة من حيث عدد المبيعات والحفلات لا تفقد صفاتها الفنية الفائقة حتى ولو نافست الموسيقى الشعبية من ناحية الكم . كذلك الموسيقى الشعبية التى تحقق مبيعات كبيرة العدد لا تنخرط بذلك فى سلك الموسيقى الجادة . ولذلك وجد أن تكون هناك معـايير أخرى غير الانتشـار العـددى للتفرقة بين هـذين اللـونين من الموسـيقى . على أن هذه المعـايير الأخرى قد تتصل بمصالح خاصـة ترتبط بحمـاية احـدى الفئات الاجتماعية . وقد أسـلفنا القول بأن الدوائر التعليمية لا تشـجع دراسة الموسيقى الشـعبية فى برامج التعليم . ومن ناحية أخرى فان شركات التسجيل الموسيقى تهتم بايجاد سوق واسعة بقدر الامكان لتسجيلاتها الموسيقية الكلاسيكية ، وتعمل على تسويق تسجيلاتها « الجادة » وترويجها باستخدام الأساليب التى صادفت نجاحا فى الحقل الشعبى . ومن الدلائل على « ميوعه » الحدود بين الموسيقى الشعبية والجادة أن القطع الموسيقية التى شاعت فى وقت ما بين الصفوف العريضة من جمهور الشعب قد ترقى فى وقت لاحق وفى ظروف أخرى الى مرتبة الموسيقى الجادة عنـد الصفوة المختارة والقلة الممتازة من الشعب . ومن أمثلة ذلك أن موسـيقى الرقصة التقابلية **Contredanse** الأوربية (رقصة شعبية يصطف المشتركون فيهـا مثنى مثنى فى صفين متقابلين) أصبحت شائعة فى منطقة البحر الكاريبى ، وأمريكا اللاتينية ، وأمريكا الشمالية ، تحت اسم **Zontradanga** ، ثم أصبحت بدورها شائعة فى الحقل الشعبى تحت اسم **Halanera** ، ثم عادت الى أوربا كرة أخرى ودخلت مجال الموسيقى الفنيـة الجادة فى الأوبرات والسيمفونيات . واذا استثنينا بعض الفترات التاريخية الخاصة والمحدودة وجدنا أن مجال الموسيقى الجادة ومجال الموسيقى الشعبية يتداخلان من الناحية الموسيقية . ومن هنا يصبح من العسير أن نعالجهما كنوعين مستقلين من الموسيقى .

هذا وتأثير الموسيقى الشعبية الأمريكية فى اليابان يعد مثالا لانتقال عنصر من احدى الثقافات ، وشيوعه فى ثقافة أخرى تختلف عن الأولى اختلافا تاما . وتفصيل ذلك أن الموسيقى اليابانية التقليدية لا تستخدم التكرار كثيرا بخلاف الموسـيقى الشعبية اليابانية المعاصرة التى تشتمل على ألوان كثيرة تتضمن تكرار العبارات . يضاف الى ذلك أن يوشيهيكو توكومارو أوضح أنه منذ ١٩٧٠ توقف بالتدريج عن الاعتماد على التنغيم **Intonation** التقليدى فى اللغة اليومية . وترتب على ذلك الآن تجاهل التنغيم المعتاد فى اللغة اليابانية والاستعاضة عنه بعدد من المقاطع ذات النغمة الواحدة . وحدث هذا الأسلوب أولا بعد ترجمة نصوص الأغانى الشعبية

الغربية . ولكن اليابانيين أنفسهم يستخدمونه الآن كأسلوب فنى فى كتابة كلمات الأغانى الشعبية . ويلخص توكومارا التغييرات التى طرأت على عالم الموسيقى الشعبية اليابانية خلال المئة سنة الأخيرة على النحو الآتى :

(أ) اقتباس أو انتحال الخصائص اللحنية والهارمونية الشائعة فى الموسيقى الغربية .

(ب) استخدام الآلات الأوربية فى مصاحبة الموسيقى .

(ج) مولد موسيقى « كاسوكيوكو » وذلك بضم الخصائص اللحنية التقليدية الى ما سبق .

(د) تأليف ألوان موسيقية أقرب الى الموسيقى الغربية مثل موسيقى الروك ، والأغانى الشعبية طبقا للنماذج الغربية .

(هـ) تغيير الذوق والموسيقى القومى من الأسلوب اليابانى التقليدى الى الأساليب الغربية .

ومنذ عهد أسرة « ميجى » حلت الموسيقى الغربية محل الموسيقى اليابانية ، وترتب على ذلك انتحال الموسيقى الغربية وشيوعها طبقا لسياسة الحكومة ، ورفض الموسيقى التقليدية فى المجتمع اليابانى ، اذ كان المبدأ الرئيسى للحكومة اليابانية فى ذلك العصر هو « التغريب ، أى التحديث » (الأخذ بحضارة الغرب معناه الأخذ بروح العصر الحديث) .

وواضح أن تشجيع السياسة اليابانية لنظام الأنغام الغربية والخصائص الفنية الشائعة فى الغرب دليل على أن الموسيقى يمكن أن تخدم القضايا الأيديولوجية ، حيث قررت الدولة احلال الموسيقى الغربية الجديدة محل الأشكال التقليدية فى التعبير الفنى.واعتبرت ذلك دليلا على الأخذ بالأساليب العصرية . وتختلف الألحان والأنغام الهارمونية الغربية اختلافا واضحا عن الأساليب اليابانية التقليدية . مثال ذلك وجود فرق واضح فى نظام الأنغام بين الموسيقى اليابانية والغربية . وفى وقت لاحق ، وفى دولة أخرى هى ألمانيا ، أدانت الدولة بعض الموسيقيين مثل مندلسون ، وماهلر لأسباب سياسية وأيديولوجية . وعندما أصبح استخدام موسيقى مندلسون فى مسرحية شكسبير « حلم ليلة فى منتصف الصيف » مخالفا لسياسة الحكومة وضعت مؤلفات موسيقية على غرار الموسيقى المحظورة ، لأن الخطر لم يكن منصبا على الموسيقى نفسها بقدر ما كان منصبا على الموسيقيين . ولذلك كان من الصعب ان لم يكن من المستحيل اكتشاف الخصائص الحقيقية التى تفرق بين الأغانى التى يستخدمها الدعاة السياسيون سواء من أهل اليمين أو اليسار . وجدير بالذكر أن كلمات الأغانى الشعبية لموسيقاها هى التى تجعل هذه الأغانى محافظة أو ثورية . والخلاصة أن الموسيقى قد تسخر لخدمة القضايا السياسية لليمين أو اليسار ، أو لخدمة القوى التى تريد صبغ المجتمع بالصبغة الحديثة .

وتكشف لنا الموسيقى الشعبية أيضا عن أهمية كلمات الأغانى • ومما يذكر أن ستيفن أردلى قام بدراسة أوضح فيها أن موسيقيين ينتمـــون الى أعراق مختلفة يقومون بعزف الموسيقى على الآلات الموســـيقية الشـــعبية ، وأن أقواما من الفئات الاجتماعية المنتمية الى قوميات مختلفة يحبون الموسيقى الصوتية • وهذه الموســـيقى الشعبية أشد حرصا على التمسك بالتقاليد الاجتماعية ، اذ أن الجانب العاطفى الذى يميز أغلبية الأغانى الشعبية يهدف الى المحافظة على اللغة والموسيقى والثقافة الوطنية • يضاف الى ذلك أن الأغانى الشعبية والوطنية جزء من الشعائر الدينيـــة فى بعض المجتمعات ، وأن كلمات الأغانى الشعبية التى تغنى باللغة المحلية هى الرمز المشترك الذى يربط بين أفراد الشعب فى مجتمع متعدد اللغات والثقافات ، اذ يبـــدو أن كلمات الأغنية الشعبية تعزاز روح التضامن الاجتماعى أكثر مما تعززها الأصـــوات الموسيقية • ذلك بأن كلمات الأغانى الشعبية لا موسيقاها توصل الى أذهان الجمهور معانى مشتركة • وقد توصل الباحثون الى هذه النتيجة من دراسة الأغانى الخاصة بحركة الاحتجاج ضد الحرب فى الولايات المتحدة خلال العقد السابع • وهنا أيضا كانت الكلمات لا الموسيقى هى التى اختلفت عن أغانى الكنيسة الرسمية • ولا يمكن أن تتميز الموسيقى بوظائفها الخاصة الا فى الحالات التى تختلف فيهـــا الخصائص الموسيقية (من أنغام وألحان) عن الخصائص السائدة فى الثقافة ، وحتى فى هـذه الحالات فان الخصائص الذاتية للموسيقى لا يعزى تأثيرها الى الموسيقى نفســـها بل يعزى الى أسباب أيديولوجية •

ورب سائل يقول : ما هو السبب الذى يدعو السلطات الرسمية وغير الرسمية الى محاربة الحركات العصرية فى كثير من المجتمعات ؟ أقول : ليس هذا الســـؤال بجديد • ويخيل الى أن التحول من الأساليب القـــديمة الى الجديدة لم يكن بالأمر السهل فى المجتمعات الغربية فى أى مرحلة خلال المئتى سنة الأخيرة • والذى حدث أنه ما من فئة تتمتع بالقوة والسلطان الا أقامت العراقيل فى سبيل مزج القـــديم بالجديد فى جو من التسامح والتفاهم • ترى لماذا يضطر الرواد الأوائل الى خوض المعارك وكأن ما يدعون اليه لم يسبق له مثيل ؟ يبدو لى أن الجواب عن هذا السؤال يمكن أن يكون سوسيولوجيا • ذلك أن كل ما يمكن قبوله فى مجال الموسيقى سواء أكان جديدا أم قديما يصطدم بمعايير وعادات جمالية جرى عليها العرف فى جماعات معينة • وهذه الجماعات تطالب أفرادها بمراعاة القيم السائدة فيها • ولذلك رأت كل النظم الحكومية بأشكالها المختلفة من الواجب أن تحظر ما أسمته « الاضـــمحلال » و « العصرية » و « الشكلية » ، والقيم البورجوازية ، والمؤثرات الغربية فى الموسيقى• وكل ذلك يفسر لنا المبـــدأ الاجتماعى الذى تتمسك به « الجماعات التفضـــيلية (الجماعات التى تؤثر أعضاءها بمعاملة خاصة تنكرها على غيرهم) • ومن طبيعة هذه المجتمعات أن تحمى نفسها بكل قوة ضد التحديات التى توجه اليها من جانب الدخلاء والغرباء • ونحن نرى أن رفض التعابير الموسيقية الجديدة يخالف مبدأ تنوع السهويات الجماعية والثقافية ، وهو المبدأ الذى يدعو الى تعدد الألوان فى الموسيقى وفى غيرها من مجالات الثقافة •

وكذلك نرى الجماعات المتفاوتة فى أعمارها تختلف فى موقفها ازاء الموسيقى • وسبق أن ذكرنا أن أفراد الجيل الناشىء سواء أكانوا مستمعين أم عازفين اعتادوا الصوت المعدل بالوسائل الألكترونية ، ولكن كبار السن يميلون الى ممارسة الغناء أو العزف على الآلات الصوتية أكثر مما يميلون الى الاستماع • وعندهم أن الموسيقى ضرب من النشاط الايجابى يتضمن العزف على الآلة لا نشاط سلبى يكتفى فيه بالاستماع لعزف الآخرين • وجدير بالذكر أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة استخدام الموسيقى الالكترونية المعدلة وبخاصة فى أوساط الشباب • ولذلك اتجهت صناعة تسجيلات الكاسيت والأشرطة والبرامج الى ترويج منتجاتها فى أوساط الشباب • وبلغ من حرص صناعة الموسيقى المسجلة على الوفاء بحاجة الاستهلاك النمطى عند الشباب أن راجت عبارة « ثورة الشباب » فى الموسيقى • ولكن هذه التسمية خاطئة لأن الموسيقى التى عبأتها شركات التسجيل خالية من معنى الثورة لاقتباسها من المواد الموجودة ، بالفعل • ولكن معنى الثورة يتجلى فى زيادة القوة الشرائية عند الشباب بسرعة ، فاستغلت صناعة التسجيل هذه الفرصة وعبأت الموسيقى لهؤلاء المستهلكين •

وعلى الرغم من أن الانتاج الموسيقى المراد ترويجه فى سوق الشباب يسيطر على كثير من صناعة التسجيلات فى الدول الغربية ، وعلى الرغم من أن ذوق كبار السن قد يكون قبل عصر الالكترونات ، فاننا نستطيع أن نتبين فروقا واضحة فى ذوق هذه الجماعات •

ولكن اذا أردنا تفسير هذه الفروق وجب علينا أن نرجع الى الفروق بين الأفراد فيما يريدون اكتسابه من الخبرات الموسيقية • وانك لتجد – حتى بين كبار السن أنفسهم • أن ما يرغبون فى اكتسابه من الخبرات الموسيقية يختلف باختلاف تجاربهم الاجتماعية وخبراتهم التعليمية • وتدل الدراسات التى أجريت فى الولايات المتحدة بشأن المستمعين للموسيقى على الارتباط الكبير بين المستوى التعليمى وما يفضله المستمعون • فالذين تجاوزوا مستوى التعليم العالى يفضلون السيمفونيات على غيرها • وتدل الدراسات التى أجرتها المؤسسة القومية للفنون على أن أصحاب النشاط الاجتماعى يميلون الى حضور الحفلات التى تعرض فيها السيمفونيا ، وأن هؤلاء هم الذين شغف آباؤهم بالموسيقى الكلاسيكية وأظهروا فى طفولتهم ميلا شديدا اليها • وتذهب هذه الدراسة الى أن شهود الحفلات السيمفونية يمكن أن يزداد بين هؤلاء القوم اذا تأكد لهم أن ذلك يكمل الحياة الاجتماعية النشيطة • وبالاضافة الى المتعة المستمدة من حضور الحفلات الموسيقية توجد مزايا غير موسيقية على جانب كبير من الأهمية مثل المؤانسة وتعزيز المركز الاجتماعى والظهور السياسى • وتتجلى هذه الاعتبارات غير الموسيقية فى ظروف أخرى غير موسيقية • مثال ذلك أنه أجريت دراسة عن أثر ادخال رقصة « الجيتربج » (رقصة بهلوانية) خلال المدة من ١٩٣٥ الى ١٩٤٥ جاء فيها ما يلى نصه :

« فى مجال الميول الموسيقية الشعبية يوجد من الشواهد الكثيرة ما يؤكد الرأى

القائل بأنه يتعين على كل جيل يقبل ألوانا موسيقية جديدة أن يواجه النقد والاستهجان من جانب كبار السن قبل أن يتسنى له ممارسة هذه الفنون جهارا » أهـ ٠

ويمكن تأكيد القيم فى المجتمع عن طريق النشاط الموسيقى ٠ وعلى الرغم من أن هذا النشاط مبنى على الموسيقى فانه يقوى أواصر الوداد والانسجام بين المشتركين٠ والمهم فى كل هذه الحالات هو النتائج الاجتماعية للنشاط الموسيقى لا الموسيقى نفسها ٠

ويدل هذا البحث على أن النشاط الموسيقى هو الأساس لبناء شبكة من العلاقات الاجتماعية ، وعلى أن السياسيين يحظرون أعمال بعض الموسيقيين وأن كبار السن يستنكرون الممارسات المتصلة بالرقصات الجديدة ويرونها أمرا ممقوتا من الناحية الأخلاقية ويصرون على أن الموسيقى هى سبب الفساد الأخلاقى ٠ ويرى أصحاب النشاط الاجتماعى أن الوظائف الاجتماعية المتصلة بأداء الانتاج الموسيقى الكبير مثل السيمفونية مناسبة ومشجعة من الناحية الاقتصادية ٠ وكل هذه المواقف وغيرها هى ردود فعل اجتماعية للحفلات الموسيقية ٠

استخدام الموسيقى فى تعديل السلوك ٠

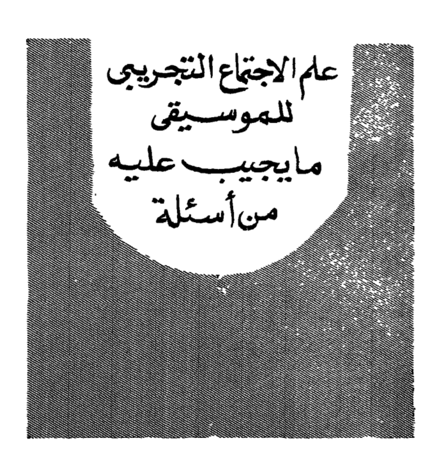
وآخر بحث فى هذا المقال يدور حول استخدام الموسيقى فى تعديل السلوك ، اذ ثبت أن الموسيقى تساعد المتخلفين عقليا والمعوقين جسميا على الاستجابة لمطالب بيئتهم الاجتماعية ، ودلت الدرسات على أن الموسيقى تستخدم الآن فى تغيير نظرة العاملين الى مكان العمل ٠ وتوضح هذه الدراسات أن الموسيقى تساعد الأفراد على ممارسة أوجه النشاط الاجتماعى ٠ ويعترف أصحاب العلاج الموسيقى بالطابع الاجتماعى للموسيقى ويستخدمونها فى حمل المريض على التعبير عن بعض الصفات التى يمكن أن تتكشف بواسطة الموسيقى ، وربما تم ذلك بطريقة تلقائية ٠ ولا يعنى أصحاب العلاج الموسيقى بسلامة الأداء الموسيقى من الناحية الفنية وانما يعنون باستخدام الصوت المنظم فى التفاعل الاجتماعى المشترك الذى يوجه التعبير الفردى نحو المشاركة الاجتماعية ٠

ويقوم العلاج الموسيقى على أساس اختيار الصوت المناسب من الطيف الصوتى المتاح طبقا للممارسات التى يمكن قبولها من الناحية الاجتماعية ، ووفقا لحالة معينة من التكنولوجيا ، ويشجع المرضى على التعبير عن ذات أنفسهم بالأصوات وعزف الموسيقى ، ولا يهم كثيرا أن تكون أعمالهم الموسيقية مقصورة على الأنماط الايقاعية أو أن تتغير قليلا فى طبقة الصوت وجرسه ، ولكن المهم أن تتفاعل الكائنات البشرية بعضها مع بعض عن طريق الموسيقى ، كأن يقلدوا غيرهم ، ويسموا الأنماط الصوتية التى يعرضونها ، وينالوا التقدير الاجتماعى لأدائهم ٠ ويعمل المرضى كملحنين ،

وعازفين ، ومستمعين . ويتم فى مجالات العلاج التركيز على هذه الأمور على أحسن وجه ممكن ٠

هذا واستخدام الموسيقى فى علاج المرضى يؤيد الرأى القائل بأن الموسيقى من وسائل توصيل المعانى الحقيقية . وأن المعالجين وزملاء المريض هم الذين يفسرون المعنى الذى تعبر عنه أصوات المريض ، وهم الذين يضـــعون الأساس لثبات الاستجـابة أو عشوائيتها بما تحدثه هذه الأصوات من رد فعل في نفوسهم ٠ فاذا كانت الاستجابة لأصوات المريض ثابتة ومطردة أمكن أن تنسب هذه الأصوات الى مجموعة معروفة من الاستجابات ، وأمكن تســـميتها وتمييزها وقبـــولها على أن لها معنى وراء مجرد الصوت ٠ والتفاعل بين المريض والمعالج وزملاء المريض فى داخل المؤسسة التى يعالج فيها المرضى هو مصدر المعنى الموســـيقى وهو الذى يضع المعـايير الثابتة لتذوق الموسيقى ٠

وجدير بالذكر أن تذوق موسيقى الآخرين ـ سواء أكانوا من جيل آخر أو من فئة ثقافية أخرى أو مجرد قوم آخرين ـ يتطلب عملية مماثلة من التبادل الثقافى قبل أن تصبح هذه الموسيقى جزءا من حياة المجتمع ٠



طبيعة علم الاجتماع الموسيقى

ما من نظرة الى ما كتب حول علم الاجتماع الموسـيقى من الناحيتين النظرية أو العملية الا وتحمل فى ثناياها العديد من الاتجاهات المثيرة ، فبينما يلم بعض المؤلفين بالموضوع فيما تذهب اليه المعرفة فى علم الاجتماع يعرض له الآخرون فى اطار التاريخ الاجتماعى ، أو علم الاجتماع الثقافى ، أو الفلسفة الأخلاقية فى علم الاجتماع ، وسواء هذا أو ذاك فانهم يتخذون من نظرية المجتمع نقطة البداية ، وهذا التشعب فى فلسفة المعرفة والمنطق هو ما يحدث دائما عندما تعرض أبحاث علم الاجتماع لصورة ما من صور الحياة الاجتماعية عامة . ولم يتسن لهذا التباين أن يزول ويختفى ليبرز هذا الاتجاه المتوائم الا عندما تمرس علم الاجتماع بالتفرد فى جوانبه العديدة كما هو فى التربية والاقتصاد والقانون ،[1] وحينئذ أخذ كل من هذه الجوانب طابعه المستقل ، وأخذ رجال علم الاجتماع ينفضون عن نأفسهم الاتهام بأنهم يقتصبون كافة جوانب الموضوع ، ويدعون لأنفسهم صفة المعلم والاقتصادى والمشرع ، واختفى الى الأبد ما كان يقال عن التحيز ، أو التجرد من العلمية ، وهو ما كان يشيع

بقلم : الفونس سيلبرمان

مراسل Issd في كولون . كتب الكثير عن الموسيقى - منهـا كتابة : التعريف بعـلم الاجتماع الموسيقى (١٩٥٥ ; بالفرنسية ، كما نشر سلسلة من المقالات فى هذه المجلة عن « الابداع الادبى » ، « الفن فى المجتمع »

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

دائما ، أو اتهام هذا الفرع من علم الاجتماع أو ذاك بالضآلة وتفاهة المعرفة ، فلم يكن لأصحابه الا فتات المأدبة العلمية الحافلة ، يمن بها عليهم احسانا ومكرمة . وقد بقى هذا دون ريب فيما يتعلق بعلم الاجتماع الموسيقى ، ســـواء اتسم بالماركســية ، أو التاريخ الاجتماعى أو اتخذ طابع الفلسفة الأخلاقية أو الجانب التجريبى ، وان كان اللوم كله يقع على المسلمات الكلية لعلم الموسيقى ، وقد يظن المرء أن لا تناقض فى الاهتمامات بين علم الاجتماع الموسيقى وعلم الموسيقى ، كما كان منذ أمد بعيد حين كان علم الموسيقى وقفا على العمل الموسيقى نفسه ، وقد ظلت تلك الفكرة زمنا مديدا قبل أن تتضاءل ، وان بقى علم الموسيقى يركز على أن العمل هو المحور الذى يدور حوله البحث ، وان كان قد بدأ اليوم وهو يشغل نفسه الى أبعـــد مدى مؤثر بأصول العمل وتقدم المؤلف الموسيقى ، والابداع ، والصلات التاريخية ، والمنابع ، والعوامل الشخصية ، والشروح والتفاسير ، وما الى ذلك ، وماذا يعطينا فى النهـاية وان جمعت الحزمة بين الأسس النفسية والأسلوب والتحليـــل النفسى والأخلاقيات والعناصر التاريخية والفلسفية فى صورة من مصطلحات علم الاجتماع ، أو التاريخ الأجتماعى ، أو علم النفس الاجتماعى ـ غير نموذج من التحليل لا تنكر قيمته لأغراض

معينة ، حتى لنقول أنه التحليل الموسيقى أو التعليق ، وقد يبدو أن لا محيص مع هذا الكم من العمليات الفكرية والمواقف والمذاهب من أن نقرأها من خلال العمل الموسيقى أو من خارجه . وان كانت هذه التجربة لا تقلل من قيمة مثل هذا التحليل لعالم الاجتماع الذى يعمل ويفكر على مستوى موضوعى أو تجريبى ، وان قاده ذلك الى أن يعجب من أن يكون على وفاق حقيقى مع عالم الموسيقى فيما يرمى اليه ٠

فما هو ذلك الشيء الذى يرمى اليه ، وكيف يتسنى لنا أن نعرفه ؟ أليس ذلك هو المرمى المعروف لكل علماء الاجتماع ، كما هو فى العلوم الاجتماعية ، سواء تناولت الشؤون العسكرية ، أو الدولة ، أو الصناعة ، أو الدين ، أو الموسيقى ، أو ما يسمى الانسان فى اطاره العسكرى أو السياسى أو الصناعى أو الدينى الخ وكذلك فى اطاره الموسيقى ؟ ومهما يبد ذلك مغرقا فى البساطة ومهما بدا من العسير ترجمته الى مصطلحات محددة ، فانه على وجه التأكيد (اذا ما أغضينا عن نواحى الضعف وغيرها من البدع) هو الواجب الأساسى لعالم الاجتماع اذا ما أراد أن يثبت وجوده ٠

ومن الطبيعى أن لا ينكر ، بعد ذلك ، انسان فى كامل ادراكه أن عالم الموسيقى مما يهم الانسان (كمبدع أو مستمع) فى اطاره الموسيقى ، وكل ما يحتاج الى تعريف هو طبيعة هذا الاهتمام عند السؤال ، وهذا هو لب المشكلة فى علم الموسيقى بوصفه علما ، وقد يقول البعض أن هذا هو شعاره ، وفى محاولاته للخلاص من تلك المشكلة فانه يبحث أولا كغيره ممن تعوزهم الخبرة التعليمية عن ملجأ فى أحضان الفلسفة أم العلوم جميعا ، واتخذ علم الموسيقى من الفلسفة مدخلا لغايته (أو علم الجمال فى اطاره الفلسفى) وحاول عن طريقها أن يرد المعرفة الموسيقية الى أصولها الأساسية ، فاذا تناول مثلا طبيعة وأثر العمل الموسيقى وفشل فيه فانه يقيم قاعدة لنسق نقدى فى ادراكها ٠

وقد أدى هذا الاتجاه الى وجود عدد كبير من الأعمال الرائعة ، فاذا حاد بنا الطريق الى حد ما الى الأزمنة الحديثة ، فقد نذكرها،كما نذكر مؤلفات ديكارت (Musieal Comfendium, 1956) ، أو لينونهارد ايولرز (Tentamen Noual Theoretical Mnsical 1974) او ـ ج٠ ج٠ هردر (J.G. Herder Kalligone, 1800) أو ادوارد هانسليك (Vom musikulisch Schonon, 1854) وهناك قائمة أكثر شمولا فى كتاب معاصر هو Soziologie der Kunstel للكاتب ، وتنقسم هذه المؤلفات المعنية الى ثلاث مجموعات ، تبعا للاتجاه الذى طرقته ، أما فى الفلسفة أو فى علم الأخلاق لأزمنة معينة فى تاريخ الموسيقى ففى الفلسفة أو علم الجمال تلوح ترددات موسيقية معينة ، أو تسفر عن فصائل وأشكال موسيقية بعينها ٠

ومهما يكن من تهيب الفلسفة ووظيفتها التقليدية فانها من خلال المحاولة النقدية تغذينا بصورة عقلية لما هو صواب ، مما يحملها على تركيز اهتمامها بصورة مطلقة على الموضوع الحقيقى لدراستها ، ليتسنى لها أن تضع هذا السؤال (وذلك فيما يتصل بالموضوع الذى نعرض له فى هذا المقال) : هل لهذا العمل الفنى الموسيقى

معنى ؟ وهل لهذا المعنى طابع أخلاقى ، أو أسلوبى ، أو جمالى مقنن ؟ وهل يتوافق ذلك مع القواعد الأساسية للموسيقى أو الفن عامة ؟ فمن المسلم به ، قل أو كثر ، أن كل مدرسة من مدارس الفلسفة تضع القوانين الضرورية المثارة وتطورها لذاتها ، وان غزت الفلسفة المتأخرة فى هذا الطريق ، وتفاقمت البلبلة فطغت على الغاية من الجوهر · هذه الغاية ، من خلال المحاولة لتبين الحقيقة فى الموسيقى . قد غدت الى درجة متزايدة من الخطورة مراسا فى تقويم الأحكام الجدلية ·

ومع ادراك هذه الخطورة هجر علم الموسيقى الاتجاه القائم على الطرح والاستقراء فى الفلسفة ، وتابعت بذلك نهج النظم العلمية الأخرى بما فيها علم الاجتماع التجريبى . ولأنها تابعت ذلك فقد أسرعت باضافة ، من غير تكرار لقيمة تلك الأحكام جميعا أو أن ألوذ بقيمة الاتجاه الحر بكل ما دار حوله من مناقشات ، أنه اتجاه اذا ما تم استيعابه تماما فانه يغدو أحد الأسس التى يقوم عليها الفكر فى علم الاجتماع وفى الكتابة فيه ، ودون أى محاولة فى هذا الصدد للافصاح عن الخطأ المتفشى فى فهم هذا المبدأ الأساسى الذى جاء بينا على لسان اميل دوركهيم ، منذ زمن بعيد يرجع الى عام ١٨٩٥ فى كتابه : أصول المنهج الاجتماعى Las Regles dela Methode Sociologique وأكتفى بالقول فى هذا المقال بأن عالم الاجتماع لا يحتاج الى أى تقويم للحكم على العمل الموسيقى الا بوصفه بينة من بيانات عديدة يحتاج اليها فى تفكيره عنه ، فاذا عنى به فان تقويم الأحكام يصبح مادة للملاحظة تمضى جنبا الى جنب مع المادة الخام لتصبح أساسا لتحليله ، ومن الخطأ أن نفترض أن قدرة عالم الاجتماع تمتد الى ما تمتد اليه قدرة عالم الموسيقى ، لتمكنه من تبين عمل معين أو نوعية بصورة سديدة ليقول انها رديئة أو متوسطة أو جيدة أو ممتازة ، فاذا مضى عالم الاجتماع على هذه الوتيرة فقام بتصنيف نموذج موسيقى بأنه ردىء ، وآخر بأنه جيد ، أو مضى الى أبعد من ذلك ليزعم أنها ليست آكثر من وسيلة للاتصال الانسانى ، وكل ما لها من قيمة هو وضعى ، وانها اذا كانت مسلاة أو ملهاة فلا يمكن أن تعد فنا ، على أن دعاواه كعالم اجتماع أصيل لابد أن تكون مليئة بالابهام · وهو ما يجب أن يقرر بوضوح ، لا لأننا ندرك الخط الفاصل على أوضح صورة لكل من المحتوى والمنهج وكل من عالم الموسيقى وعالم الاجتماع الموسيقى ، ولكن لأننا نرى أن تقرير هذه الحقيقة هو مما يساعدنا على ادراك مدى الضعف وقصور المنطق والبعد عن العلمية لهذا النوع من أيديولوجية علم الاجتماع فى محاولته الموازنة بين ما يسمى علم الموسيقى النقدى وعلم الاجتماع الموسيقى ·

ولا يصح تأكيد أن عالم الاجتماع الموسيقى لا يملك أى شىء يمكن أن يقوم به نحو تلك الصور الفنية للموسيقى ، فليس من شأنه أن يلم بالأنغام أو النظرية أو الشكل أو الأسلوب أو الايقاع ، وليس له أن يحاول الاجابة على : ما هى الموسيقى (مدعيا أن أى اجابة صحيحة على هذا السؤال أمر يسير) ، وليس له أن يتخذ من أى نظريات يعثر عليها قاعدة لقراءاته لأى عمل موسيقى أو يحاول أن يستخرج منه أى شىء لا يقوم على واقع حقيقى أو يستند الى عمل موثق · ومما يبهج

أن ترى موسيقارا أو مطربا يعرف الكل أنه يلج فى مثل هذا النوع من التخريف يدعى أنه قادر بهذا التخريف على أن يفسر الانســان (لا كمؤلف موســيقى ولكن كمستمع أيضا) من خلال موسيقاه · ولكن لنضرب مثلا واحدا : هل نستطيع أن نعرف شيئا عن انسان فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر من قراءة « اللحن الجنائزى » الألمانى لبرامز ؟ وهل تستطيع مثل تلك الموسيقى ، على ما هى عليه من روعة ، أن تمدنا بأى تصور للمجتمع الانسانى فى الزمن وفى البلد الذى عاش فيه برامز ؟ وهل تستطيع أن تفصح لنا عن نظام هذا المجتمع ، وكيف كانت صورته ، وكيف كان مسلكه ، أو بالاختصار ما هو البناء الذى قام عليه ؟ فاذا كنا معنيين بالمتغيرات السديدة فى الذوق ، أو خطى الارتقاء كما نبتغيها ، فمن المحتمل أن نتخذ من الاتجاه القياسى وسيلة ، ونتابع دراستنا للحن برامز الجنائزى بالقياس بدراسة لحن موتسارت ، كما تقول ؟ ·

ومن الصواب قطعا فى هذا النوع من الدراسات القياسية أن نوضح أن قبل هذه الأشياء انما هى متغيرات جوهرية فى الأسلوب ، وان كان علينا أن نسأل مرة أخرى أولئك الذين يدعون أن فى قدرتهم معرفة الانسان من خلال موسيقاه ، حتى وان كان هذا النوع من القياس يؤدى الى نتائج عن هذين الاثنين من رجال الموسيقى اللذين عاشا فى جيل واحد · ومن الطبيعى أن نصل الى مثل هذه النتائج ، على أن نكون راضين تماما ككثيرين ممن يكتبون عن الموسيقى أو الذين يقننون مذاهبها عن التصحيف الذى يتيح لنا فى هذا الصدد أن نتبين مثل هذا « الانسان المزخرف » عند موتسارت « والانسان البرجوازى عند برامز » ·

وهذا الاتجاه ، وان كان أقل تطرفا الى حد ما ، هو فى الواقع اتجاه سائد ، وان كان يتركنا فى النهاية مع العمل نفسه فى تفرده وعظمته ، والا يتركنا مع برامز الانسان وموتسارت الانسان فيما حوت سيرتهما التاريخية من معلومات أثبتها البحث ، قد تمدنا ببعض المؤشرات التى تنم عن مكانة أولئك السادة فى مجتمعاتهم ، وتفسر لنا مدلول هذا العمل المعين أو ذاك ، فالعمل وحده ، وهــو ما نؤكده مرة أخرى ، اذا ما أردنا أن نفى فلســفة وخطوات ومنهم عالم الاجتمــاع الموســيقى ، لا يستطيع أن يمدنا بصورة أو خبر عن الحالة الاجتماعية والفنية للمجتمع وطبيعة الناس مما لايمكن أن تسفر عنه فى مجتمع ما أى موسيقى له ، ويقول آخر ، دون معرفة ظروف الحضــور أو المســتمعين ومعرفة الكثير من العمليات الاجتماعية التى يعيشها المجتمع ويصنعها لنفسه ·

ان الكثير من الدراسات المدعاة فى علم الاجتماع التى قام بها فلاسفة الاجتماع أو الذين يطبقون ما يفهمونه من اتجاهات ليست أكثر من ممارسة نوع من الطموح الاجتماعى أكثر منها أفكارا فى علم الاجتماع ، فتراهم يبدلون الحقائق بالهوى ، ويقعون فى مكاتبهم كالأحبار مبتهجين بالحديث عن تقدم واضمحلال الظاهرة الموسيقية وهو مما لا مكان له فى الدراسة الجادة لعلم الاجتماع الموسيقى ، لا لأنها لا تملك

أدوات البحث العلمى ، ولكن لأنها باتجاهها التجريبي لا تستطيع ، وهذا هو الأهم ، أن تتحرر من الواقع الاجتماعى ، ولا تستطيع أن تزود نفسها بقراءة أقل قدر من الابداع المثالى أو الكبرياء المتعالى للروح البرجوازى فى « الميسا سولمنيس » لبيتهوفن على أساس من الفقرات العديدة المختارة من المعرفة الرفيعة بالموسيقى ، مالم تر أن من واجبها على الأقل أن تيسر الاتجاه الى الحياة الاجتماعية بما تفسح فيه من المعرفة والفهم للمخلوقات البشرية واهتماماتها ، وبعبارة أخرى فهم المجتمع بكل عقده ومشاكله .

وتبرز مثل هذه الغاية فى عبارات عامة ـ هى من وجهة النظر العلمية كلمات مفككة ـ فى هذا السؤال : ما الذى تعنيهتلك التهويمات الموسيقيةالمعنية للانسان ؟ ومثل هذا السؤال حتى اطاره الغامض يتضمن الكثير مما يتناوله علم الاجتماع الموسيقى اذ أنه يشير الى الحاجة الملحة للانسان الى المعرفة كمنتج للموسيقى أو مستهلك لها ، والى العلاقة التى تخلقها بين الموسيقار وعشاقه من الناس ، وحتى هذه المعرفة اذا ما تحققت ليست بكافية ـ مادام الكثير من علماء الموسيقى عندما يهرفون بمعرفة علم الاجتماع يفترضون ذلك ـ لاتجاذ بعض نظريات علم الاجتماع الكبرى ، كتلك التى أبدعها كومت ، ودور كهيم ، وماركس ، وتونيسق ، وقيبر ، ومانهيم ، وأحيط بها جميعا بشكل جزافى ، قل أو كثر ، للغاية التى ينشدها علم الاجتماع الموسيقى . ويؤدى هذا الاتجاه الى الوقوع البدائى في الخطأ الذى لا يعد عاديا باتخاذ النظريات التى تطورت هذا التطور البطىء المؤلم ، فى ضوء الخبرة العملية ، والأمل فى تحويلها الى دواء شاف لكل المصاعب الاجتماعية . أما هذا التغيير العام فى علم الاجتماع وقد ند بما يمكن أن نسميه «التماثل» في علم الاجتماع ـ فقد تشعب فروعا عديدة مع تطور العلم الى عدد من التخصصات انقسم اليها علم الاجتماع وكل منها مترع بالمشكلات النظرية والعملية والاهتمامات المنهجية ، الا أن ما يضطلع به علم الاجتماع الموسيقى الذى نتناوله في مقالنا هذا فهو أن يزودنا بالتعرف على الانسان فى اطاره الاجتماعى الموسيقى ، وذلك أولا بالبحث فى مسائل الاجتماع الموسيقى السديدة ووصفها وصفا دقيقا ، وثانيا : باستخدام وسائل الأبحاث التقنينية في دراسة علم الاجتماع وتنظيم مجموعات معينة من البيانات الصحيحة المعتمدة ، وثالثا لجذب الأنظار واثارة الاهتمام بالفجوات القائمة فى معارفنا عن المشكلات المحددة للاجتماع الموسيقى ، ورابعا : تعريف وتحليل العلاقات المتبادلة والتفاعل والتكافل فى بعض المسائل العامة التى يرى علم الموسيقى ، مثلا ، أنها منفصلة أو معزولة ولا صلة بين كل منها والأخرى .

ونحن على وعى تام بأن هذه المقررات المحددة فيها من الحرص قدر ما فيها من التعميم وأننا قد أهملنا التنويه بأن علم الموسيقى قد حقق ما أشرنا اليه آنفا من أساليب دون الرجوع الى علم الاجتماع ، وهو ما يعرضنا للتهجم من جانب هؤلاء القوم الذين ينتجعون محافل العلم والأفكار المذهبية والذين يتصدون بعنف لعلم الاجتماع الموسيقى فى أى من صوره ، وهو موقف يتسم بالأناة والحزم ، اذ أننا نرى لصالح

الموضوع نفسه ، أن نتجنب أى خلاف لا جدوى من ورائه ، مع أولئك الذين يعتقدون أن علم الاجتماع الموسيقى ، سواء قام على علم الاجتماع المعرفى أو الفلسفة الاجتماعية أو النظرية الاجتماعية ، أو علم الاجتماع الثقافى ، أو التاريخ الاجتماعى ، أو الاتجاه التجريبى ، ليس الا محاولة لتحطيم احتكار علماء الموسيقى أو أصحاب النظريات الموسيقية فى النهاية ، بعد تلك الأحقاب العديدة من المثالية والخيال الأسطورى لفنان مبدع ، لا يلقون النظر الا لأمر واحد ، هو أن لا أهمية لذلك العضو من أعضاء المجتمع ، هذا المستهلك للموسيقى ، وأنهم حين يقومون بذلك ، كما نرى لا يتوقعون أن يستمع الى مواعظ مملة عن الحاجة الى تعليم أو ثقافة أوفى ، أو الى تعاليم تناقض تعاليم « جرميا » عن أزمة الحضارة .

التجربة الموسيقية موضوعا للبحث :

يحفل علم الموسيقى فى الوقت الحاضر بالاهتمامات الثلاثة التى يحفل بها علم الاجتماع الموسيقى ، وهى : الفنان ، والعمل الفنى ، والناس . ويحفل بالتباين فيما بينها فى الاتجاه التحليلى والمنهجى . فهذه الاهتمامات الثلاثة تقوم فى حقيقتها على أن عالم الاجتماع يتناولها بوصف أن كلا منها لا صلة له بالآخر فى الطريقة وفى الشرح ، وعلى خلاف كما نقول يهتم مؤرخ الموسيقى عادة بدراستها وشرحها ، كما هى فى تفاعلها وفى تكافلها الثابتين ، ماداما يمدانه بعناصر العملية الاجتماعية ، وهى ما يمكن أن نطلق عليه التجربة الموسيقى .

أما أصل ومضمون هذه الفكرة الأساسية فى علم الاجتماع الموسيقى فهما فى الغالب لا يشوبهما الغموض وعدم الفهم فحسب ، ولكنهما قد لقيا الاهمال المتعمد كعاملين أساسيين فى كل محاولة للقيام ببحث فى علم الاجتماع الموسيقى على المستوى التجريبى ، فكانت تلك النهاية المؤسية لتلك المحاولات فى الغالب ، وتلك الفكرة اذا ما تناولناها وفقا لفلسفة المعرفة فانها من حيث الأصل والتطبيق محاولة لوضع اطار دقيق للغاية من البحث فى علم الاجتماع الموسيقى فى محاولة لعلاج الموقف ، لسلامة المنطق اللغوى ، هذا الموقف الذى تبدو فيه فكرة « الموسيقى » مستقرة فى قلب الحياة الموسيقية التى تحتاج الى التحليل ، حتى وان كان من المعروف أن الموسيقى لها مكانتها كظاهرة اجتماعية وظاهرة اجتماعية جمالية بمالها من منة فحسب فى علاقتها بالمجتمع .

---

(١) جرميا أحد الانبياء العبرانين وهو الذى حمل على شرور عصره المترجم

الا أن ادراك هذه الحقيقة لا يمكن أن يمدنا وحده بالأداة الدقيقة لمعرفة وتحليل الصور الاجتماعية للظاهرة والتعامل معها . ولهذا فليس من الغريب أن تقوم دراسة الظاهرة ومناقشتها على البناء ، والوظيفة والأثر ، دون أى معلومات سابقة عن اللحظة المناسبة لعلاقتها بالمجتمع ، هذا بالرغم من الالمام بالظاهرة وادراكها .

وحتى نحسم ذلك الأمر فان علينا أن نعود الى تلك اللحظة المحسوسة من لحظات الادراك ، وهى تلك اللحظة التى تفرزها الموسيقى فى الفعل الاجتماعى ، سواء كان هذا الفعل ذاتيا كما يراه فيبر ، أو موضوعيا كما يراه دوركهيم ، وسواء كانت النظرة اليه ابداعية أو تفسيرية أو استهلاكية فى باطنها وظاهرها ، وبعبارة أخرى فان الغاية الأساسية من الدراسة لعالم الاجتماع الموسيقى ليست هى الموسيقى نفسها . اذ أنها يمكن أن تتجمد فكريا ، وتؤخذ على أنها بناء فحسب ، وان كان الانسان ككائن ثقافى واجتماعى ، وبوصفه أداة أيضا ، ليس هو الوسيلة ولكنه الغاية ، ومن ثم كان كل شىء يبدو متصلا بالعلاقة بين الفنون والمجتمع ، يراه عالم الاجتماع التجريبى على ضوء العلاقات بين الفرد والجماعة أو الجماعات ، الا أن هناك حقيقة واحدة هى وحدها السديدة ، هى هذا «الفعل الاجتماعى» الذى يقوم كما يرى اميل دوركهيم على طرق الفعل ، والتفكير ، والاحساس ، خارج الفرد ، والتى تملك من القوة الجبرية ما يفرض وجودها عليه ، وتتيح للموسيقى أن تعزز تلك العلاقات أو ما نسميه التجربة ، وهذا التصور يحملنا الى ميدان الاحساس الاجتماعى بكل ما له من قدرة على التأثير ، وهو تأثير يقف على قدم المساواة مع ما تنم عنه الانفعالات الاجتماعية الأخرى (كالضحك ، والتعاطف ، والرفض ، والتوكيد ، والتنافر ، وما الى ذلك) ويجعل من الاستهانة المنهجية للصور الاجتماعية للموسيقى أمرا يسيرا ، وهى الى جانب الصور الجمالية تفرز نوعا من التوتر والقيم العكسية عن طريق الحصيلة الثقافية والفعل الاجتماعى القائم مما ييسر ادراكها فى علاقتها الجدلية كلما وجدت التعبير فى رد الفعل الموسيقى فى المجتمع . وهذا الطابع الاجتماعى المنطقى للحياة الفنية يبدو على مستوى التجربة الفنية وقد برز كنوع من الاستجابة لما دعاه دور كهيم بالحاجة الى « طرق الفعل » كعامل اساسى سرعان ما انتشر واعتنقه الكثيرون وخاصة تالبوت بارسونز فى دراسته لوظيفة وبناء « الرموز المعبرة » وقد رتبها بطريقة يمكن من خلالها للرمز أن يكون له فعله التعبيرى فى اتصاله بموقف ثابت ، ويكتب فى هذا :

> « ان الرموز المعبرة ، وهى جزء من عملية التفاعل ، تقوم على ثلاث وظائف مضاعفة ، كما هى فى جميع عناصر الثقافة : (١) انها عون على الاتصال بين الطوائف المتفاعلة (٢) انها تدير عملية التفاعل من خلال نظم معيارية ومن خلال فرض مستويات مقبولة عليها .. (٣) كما أنها تقوم بدورها كأهداف مباشرة جزاء حسنا للنزعات السديدة » .

وقد نتفق أولا مع نظرية بارسونز التى لا تركز على الأفعال الذاتية المستقلة ولكن على الطريقة التى تفسر الأفعال وتصنفها ، وقد نجد أن فكرة « الرمز المعبر »

فكرة ضيقة كما يرى ارنست كاسيرر . أو عريضة الى حد بعيد كما يرى جاك ماريتين » فان بقيت ولها واقعها الحقيقى كصلة بين المنهج والمستهلك سواء أفرزها التعاطف أو التنافر اللذان يشكلان العملية الاجتماعية ، والفعل الاجتماعى ، ويحققان صورة دقيقة ، ومن ثم تصبح غاية محددة فى قلب الكوكبة الفنية ، مددا لتلك النوعية المفردة لواقع علم الاجتماع القادرة وحدها على احتلال المركز وأن تكون نقطة البداية للملاحظة والبحث اللذين يقومان على الاتجاه التجريبى لعلم الاجتماع ، وان كنا نقول أن ذلك ليس عهدا بدعوى قاصرة على الطريقة التجريبية فى علم الاجتماع الفنى ، فقد كان ثمة مثيل لهذا الاتجاه ، أخذ به أولئك الذين حاولوا ، دون أن يغفلوا شأن الانسان ، عن طريق تحليل شكلى واف تماما ، باستخدام الاحساس للشكل أو عن طريق الاستبانة النمطية ، ابراز الاطار الحيوى للفن أو بعبارة محددة فعله الاجتماعى . فاذا قلنا أن التجربة الموسيقية وحدها هى التى تخلق ميادين للنشاط الثقافى ، وتقوم بدور اجتماعى نشيط ، فان التجربة التى نتحدث عنها تبدو وتتضح أو بعبارة أدق يمكن ملاحظتها وشرحها ، والكتابة عنها ، وفقا لمصطلحات ثلاثة أساسية واجتماعية حاسمة هى : الطبيعة ، والتقلب ، والاتكال . فترى مثلا بروس ألزوب يذكر فى كتابته عن التجربة الفنية (أ) التجربة الفنية فى اتساعها . (ب) التجربة الفنية للاستمتاع . (ج) كمحتوى للشعور والاحساس (د) كتجربة . (هـ) كوباء فلسفى . (و) كمنقذ الى الحقيقة . (ز) كمطية للحكمة . ومرة أخرى نجد غيره ـ ماكس كابلان مثلا ـ يستخدم هذا الاتجاه كقاعدة للتصنيف اللغوى تميز بين التجربة الجماعية (حيث يمضى الأفراد فى علاقات متقاربة مع جماعاتهم) والتجربة الفردية (من المثيرات الخيالية والحيرة ، والتعلق بحقبة تاريخية) والتجربة الرمزية (الفن كفكرة أو علاقة اجتماعية) والتجربة لقيمة (الفن الجميل ، التدهور ، الايحائى ، المثيرات الحسية .. الخ) والتجربة الغرضية (ليس لها طابع جمالى) . ومن قبيل ذلك أن يقتضينا العمل الفنى أن نقف ونتأنى لنتأمله ، لا أن نستولى عليه استيلاء العاصفة ، أو ننظر اليه كموضوع للبحث ، فالتجربة الموسيقية تنتحل لنفسها مكانا سامقا أو دورا أساسيا لدى عالم الاجتماع التجريبى الذى يقف باتجاهه على التعرف والامساك بهذه التجربة يطلقا يديه ، وهو ما يتطابق مع الآثار الاجتماعية المنتظمة وغير المنتظمة لفائدتها أو (فرديا أو اجتماعيا) أو مضرتها على اختلاف مراميها ، وأخيرا وليس آخرا مع كل ما يحيط بها من أشياء لا وزن لها . وعند استقصاء كل هذه المسائل يتحرر الاتجاه التجريبى من أية قيم أو معايير فنية ، اذ أن الدراسة التجريبية المتطورة للموسيقى فى فحواها الاجتماعى لا تعد لالقاء الضوء على طبيعة الموسيقى وجوهرها .

أما بالنسبة لعالم الاجتماع فان الموسيقى والتجربة الموسيقية التى تلتزم بها هى عملية اجتماعية مستمرة تقوم على التفاعل بين المؤلف الموسيقى ومحيطه الاجتماعى والثقافى لتبدع نمطا من العمل الموسيقى يرتد بالتالى الى محيطه الاجتماعى والثقافى ويتفاعل معه ، فان بساطة العملية القويمة ـ التى يجب أن تبقى قويمة حتى وان عن

لنا أن ننعتها بالتبعية والتباين ــ هي ما يثير التقزز والريبة في صاحب النظرية الذى يقف وحده سعيدا اذا ما استطاع يحول الأحداث والوقائع لأهل الأرض الى شيء عجيب أخاذ غامض ، ومع ذلك فان من اليسير عليه أن يبقى محصورا داخل هذا الاطار من عملية استقبال الملاحظة التجريبية والتفاعل معها دون أن يقع في خطأ الادعاء بأنها العلة الوحيدة . ويستحسن عالم الاجتماع التجريبي للموسيقى أن يتعامل مع الحقائق المحسوسة الشاملة ، فاذا دعت الضرورة يتعامل مع السلوك التجريبي المحســوس لا مع المخترعات .

وتستسلم هذه العملية التي أجملنا شرحها آنفا بصورة عجيبة للأغراض التي ينشدها ، فان ما تتسم به من ناحية أن العمل الذى يتسبب في انفعال معين لمجموعة كبرت أو صغرت من الناحية الاجتمــــاعية ، تقرر ردود أفعاله مكانة هذا العمـــل وما يتمتع به من حسن السمعة في الوضع الاجتماعي والثقافي ، في حين أن هذه العملية من ناحية أخرى تسفر عن نوع من التأثير على الموسيقار ، والى حد ما بعض الأحوال كما تعدل نشاطه الابداعي ، وتتفق هذه النظرة المؤثرة مع ما قلناه عن الاهتمام الأولى لعالم الاجتماع بالتفاعل بين الأفراد والجماعات والنظم ، وبعبارة أخرى بالسلوك الانساني ، والطريق الذى يؤدى اليه الاتجاه القائم للانسان الى الانسان بوصـــفه موضوعا للبحث الأساسي في علم الاجتماع التجريبي للموسيقى ، ولنقل بلغة علم الاجتماع الدقيقة ، ولنتجنب أى ابهام أو خطأ في الفهم ، أننـــا نرى العملية الفنية أو الموسيقية الجامعة شاملة للتفاعل والتداخل الذاتي للفنان والعمل والناس ، على أنها الاطار الذى نرجع اليــه لجميــع الصــور المتباينة للفـــكر الاجتماعي لموسيقى وحيويته .

مقومات العملية الموسيقية

ويبقى علينا أن نتناول المقومات الفردية للشمول الفني ، أو العملية الموسيقية ، دون محاولة منا لمناقشتها واستيعابها في هذا الحيز من المقال ، ولنبـــدأ باستجلاء حقيقة واضع الموسيقى (ولنستخدم هذا المصطلح بأوسع ما يمكن من المعنى) ، فان ما يهم عالم الاجتماع أساسا هو الوضع الاجتماعي والوضع الثقافي الاجتماعي لواضع الموسيقى (مؤلف الموسيقى) في جماعته ، دون ما اعتبار للجماعة من الموسيقيين من أصحاب الموسيقى الرصينة أو الخفيفة ، أو المحترفين أو الهواة منهم ، وأصـــولهم الاجتماعية ، والعنصرية ، وحصيلتهم الثقافية ، ومســتواهم الاقتصادى ، وأسلوب حياتهم ، واقامتهم ، وقضائهم أوقات الفراغ ، وعاداتهم في العمل ، واتصالاتهم الثقافية والاجتماعية ، ومواقفهم الخفية والظاهرة ، وما الى ذلك اذ أنها جميعا مما يدخل في مجال دراسته وأبحاثه ، فاذا زاد على ذلك وعرض البحث لمهنة واضــع الموسيقى ومكانتها أو الحماية الاجتماعية ــ وبعبارة أخرى اذا ما كان لعالم الاجتماع الموسيقى أن يتصور أو يقوم بدراسة واضع الموسيقى بوصفه عضوا في جماعة مهنية معينة ــ فقد يتيسر لنا أن نقول ، حينئذ ، أن واضع الموسيقى قد انتزع من مكانه الرومانسى

الزائف دون أن ينال أحد مما اختاره لنفسه من مكانة اجتماعية أو فنية . ليثوى وحيدا الى دنياه ، وهو ما يمكن أن يكون من صالحه ٠

أما اذا كان المرد فى هذا الاطار الى ما كان من انجازه للنظام الاجتماعى فاننا نكون قد وصلنا حالا الى الطور الثانى من خطنا الاجتماعى الثقافى فى الاتصال ، وهو دراسة علم الاجتماع للعمل الموسيقى ، لا فيما يعنيه تحليل العمل ، ذاته ، ولكن من حيث الفعل الاجتماعى الموسيقى ٠ فالحقيقية البينة فى الموضوع هى أن الموسيقى من أى نوع ليست الا اهتماما داخليا لواضع الموسيقى ٠ وهو فى هذا ، كما نقول ، أشبه بقصيدة لمحبوب بقيت الى الأبد حبيســـة أوراق الشـــاعر ، فاذا ما قدر أن الموسيقى تستطيع أن تعبر عما هو محسوس أو مفهوم أو تترك أثرا اجتماعيا فان ذلك لا يتم مالم تطرق دائرة الحس ٠ ومع الرغبة فى الاحساس والفهم فأننا سرعان ما نجد أنفسنا داخل الأحداث التى تلم بالأفراد ٠ ويمضى الأثر الاجتماعى فى طور آخر الى الأمام يغرز فيه نوعا من التفاعل يؤول الى نوع من التجربة المحدد قادرة على الظهور والامتحان والمراجعة عن طريق الاستقصاء الفنى لعـــلم الاجتماع التجريبى الذى يناسب الحالة أو موضوع السؤال ٠ ويتصـــادف فى هذا الوضـــع أن تلتقى الجماليات الموسيقية وعلم الموسيقى ويتطابق كل منهما مع الآخر ، وهو ما لا يتسنى لفيلسوف علم الجمال الذى أعد ليتخذ اتجاه علم الاجتماع أن يغضى عنه والا بقى قابعا فى برجه العاجى سارحا فى عالم الجماليات ٠

والعنصر التالى فى جماع العملية الفنية ، ومن ثم فى الميدان الذى يحظى باهتمام علم الاجتماع الموسيقى هو استقصاء حالة جمهـــور الموسيقى من النـــاس ٠ وتمد دراسات علم الاجتماع لأنماط الناس على اختلافهم ـ هؤلاء الناس الذين يستقبلون العمل الموسيقى ويستوعبونه وينفعلون به ، سواء كان هذا العمـــل من الموسيقى الكلاسيكية أو العسكرية أو من وضـــع ريتسارد ستراوس أو جمـــاعة الخنافس (البيتلز) ـ عالم الاجتماع الموسيقى بالمعلومات العامة التى يتسنى للمحيط الاجتماعى الثقافى أن يكيف عن طريقها عملية الابداع الموسيقى (بكل ما يحمله هذا اللفـظ من معنى) ، كما قد تزود الموسيقى باتجاه انسانى أكثر وضوحا أكثر مما يمكن أن يتاح لها من مقال فى علم الموسيقى يحاول أن يجعل من العمل لحنا تقبله الأذن يحليه بقصص غريب وتهويمات جمالية خادعة وعبارات فنية محفـــوظة ، وما يرمى اليه الاستقراء فى علم الاجتماع الموسيقى هو القاء الضوء على الاقبال الفردى والجماعى على سماع الموسيقى ، الى جانب الحوافز وأنماط السلوكى التى يتم على أساسها اختيار

نوع الموسيقى وأسلوب الاستماع والذوق والنمط الموسيقى وكذلك سياسة واقتصاديات الموسيقى ، والادارة والتغير الاجتماعى الثقافى ووظائف الموسيقى وكافة ما يدور من تساؤلات أخرى ٠

وحتى نجمل كل هذا فى قالب فنى أو عملية موسيقية بصورة عامة فأننا نرى أن علم الاجتماع التجريبى للموسيقى يضطلع بوظائف ثلاث أساسية ، أولها تصوير الطبيعة الحية للظاهرة الاجتماعية التى نسميها «موسيقى» فى كافة أشكالها التعبيرية. وهو ما يستدعى تحليل أشكال الحياة الموسيقية كما تبدو فى اطارها العام ، وهو تحليل ، كما بينا ، لا يمكن أن يقوم على أحكام محددة لها قيمتها يضعها أفراد أو جماعة نبراسا لهم فى وجودهم ، وثانيها : وضع اتجاه عام مقبول مقنع صالح للعمل الموسيقى يبرز الأشياء كما أتيح لها أن تكون وبالتالى أى متغيرات جدت أو سوف تجد ٠ وثالثا : وضع قوانين للتنبؤ بالاستعانة بالبيانات التجريبية تيسر معرفة ما يحدث وما يعقبها من نتائج ٠

أما هؤلاء الذين ينبذون علم الاجتماع الموسيقى يعتبرونه لغوا فانهم فى حقيقة الأمر ينكرون الجانب الانسانى للموسيقى ويرفضون الوقوف على أرض الحقيقة ، وليس لعلم الاجتماع التجريبى البرجماتيقى أن يخشى مأثورة « بروتاجوراس (Protagoras) الخادعة وهى : « أن الانسان هو معيار الأشياء جميعا » ٠



بدأت الموسيقى فى الهند جزءا متكاملا من الحياة الاجتماعية الدينية كما صورت فى الكتابات المقدسة • وكان للموسيقى مكانها فى الحياة الدينيـــة لأغراض اقامة الطقوس وأداء الشعائر والتعبير عن التفانى فى التعبـــد • وفى الجانب الدنيوى ، وصفت الموسيقى فى « الكاماسوترا (١) » بأنها أول حاجة فى الفنون الأربعة والستين التى يجب على رفيع المولد أن يتعلمها لاشباع نفسه بالنواحى الجمالية والمسلية • وقد أثر ربط الموسيقى بالظواهر الدينية والدنيوية فى كل من الأدوات والهيكل الاجتماعى للموسيقى فى الهند • وقد تعايشت الموسيقى بمعناها الدينى والدنيوى مع أساليب كلاسيكية وشعبية ودارجة مختلفة • واتخذت الموسيقى الهندية المعاصرة كثيرا من الاتجاهات الجديدة ، واستخدمت الآلات الحديثة الوافدة من الغرب بخاصة ، وصدرت أساليبها الكلاسيكية والشعبية والتقليدية الى البلاد الأخرى • وكان هذا الاحتكاك الخلاق بموسيقى الهارمونى وبالموسيقى الشعبية حافزا جديدا ، فتح آفاقا أكثر رحابة وتحررا من الأشكال التقليدية للموسيقى الهندية القائمة على اللحن والمقصورة على أفراد قلائل • وسنناقش فى هذا المقال التغييرات الجذرية فى الظواهر الموسيقية •

بقلم : أو . بى . جوشى

الكاتب : أو . بى . جوشى ، أستاذ علم الاجتماع بكلية M.I.V. الحكومية — بهيلوارا — بالهند . قام بدراسة ميدانية عن الفنانين فى الهند وتشيكوسلوفاكيا ، ونشر مؤلفا عن الرسومات الشعبية والرسامين الهنود (سنة ١٩٧٦) وآخر عن الفنان فى المجتمع الهندى ، ويعد الآن كتابا عن الثقافة الجماهيرية .

ترجمة : حسن حسين شكرى

المترجم : حسن حسين شكرى ليسانس آداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الآداب — جامعة القاهرة اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب . وله كثير من المترجمات الأدبية والثقافية والعلمية

الموسيقى الكلاسيكية :

كانت الموسيقى الدينية فى أقدم عصور الفيدا تعتمد على نغمة نافرة واحدة أطلق عليها «Udatta» ، والتى سرعان ما تطورت الى نغمتين احداهما نافرة والاخرى أدنى منها «Unudatta» واتسعت الموسيقى باضافة نغمة ثالثة اسمها «Svarita» أو النبرة الرنانة التى أصبحت بالتدريج نواة للمجموعة الثمانية الكاملة وللسلم السباعى لما يعرف باسم «Samveda» . (٢) الذى انحدرت تلاوته من سلم موسيقى يشبه من حيث الشكل السلم اليونانى الفريجى . وقد أخذ مفهوم « الراجا » أى الموضوع الموسيقى شكلا محددا فى عصر ماتنجا (٣) (القرن الخامس الميلادى) . وما أن حل القرن الخامس عشر حتى كانت الموسيقى الهندية قد حققت نوعا من الاتساق . واليوم ، ثمة نظامان متماثلان الى حد كبير هما : النظام الهندوستانى (الشمالى) ، ونظام كارناتاكا (الجنوبى) . ومع أن أصولهما متماثلة الا أنهما يعدان مختلفتين من ناحية اللهجة .

وتقوم الموسيقى الهندية أساسا على اللحن أى : على أصوات يتلو بعضها الآخر فى وحدة جمالية معبرة عن حالة وجدانية ما . ويعرف الموضوع الموسيقى « الراجا » بأنه ارتفاع الصوت وانخفاضه بايقاع محدد ، وأنه مناشدة عاطفية أو حالة نفسية يعبر عنها لحن ما يغنى فى وقت بعينه . ويتوسع الفنانون عند الأداء بزخرفة مرتجلة تدور حول نواة اللحن الأصلى .

وتعرف أشـــكال الموسيقى الهنـــدية المقصـــورة على أفراد قلائل باسم dhruvapada أو dhrupad ، وتحددها النصوص القديمة بأنها أغنيات فى تمجيد الآلهة والملوك . ومع انتشار الملوك بالتدريج أصبحت الآلهة تمجد بأسلوب اقليمى يطلق عليه اسم deshi (موكرجى ، سنة ١٩٤٨ ، ص ١٥٠) . ونتيجة للاحتكاك بالموسيقى العربية الفارسية خرج الى حيز الوجود أسلوب أطلق عليه « خيـال » (الفكرة أو الخيال) .. وهو أسلوب يقوم على التحرر والتخيل والاتقان والرومانسية بدرجة أكثر . وأصبحت المؤلفات الموسيقية أرفع درجة من حيث الزخرف والرقة . أضف الى ذلك أساليب هامة أخرى لما يعرف باسم ثومارى وتابا فى الشمال وتيلانا فى الجنوب . وحين أصبح الأسلوبان « ذروبار » ، خيال » رياضة صوتية ظهر أسلوب « ثومارى » احتجاجا عليهما . ويخلق أسلوب ال « ثومارى » جوا من الرومانسية يصور بهجة الوصال وألم الفراق ، والتشكك فيما هو آت ، والحنين الى الوطن . واكتسب أسلوب ال « تابا » أى أغانى حداة الابل فى الشمال الغربى مكانة مرموقة بعد تنقيحه . كما يقوم أسلوب ال « تارانا » على مقاطع تافهة المعنى تنسج فى نمط ايقاعى بعينه ، وتؤدى على نحو سريع . وفى الوقت الحاضر ثمة أسلوب الغزل ، وهو أسلوب فارسى فى الموسيقى الشعبية لاقى ذيوعا لجمال معناه ولتقديمه فى مشاهد فخمة . وقد صار جمهور المستعمين لحفلات الغزل الموسيقية جمهورا كبيرا صادق الحب لهذا الأسلوب .

الاحتكاك بالغرب :

احتكت الموسيقى الهندية الكلاسيكية بالغرب من خلال زيارات أساتذة الموسيقى الهنود لأوربا . ففى سنة ١٩٢٠ تقريبا قام أوداى شـنكار وهو رسام تحـــول الى موسيقى والشقيق الأكبر لراوى شنكار ـ بادخال آلات موسيقية هندية والطبول الصغيرة وبخاصة مع الرقصات التى أخرجها على المسرح الغربى . وضـــمت فرقته عازفين على آلات : الساروود والطبلة والستار . وكان هذا عصر الانطلاق لدمج الموسيقى اللحنية بموسيقى الهارمونى . كما احتك موسيقيون غربيون مثل : جورجيس اينسكو ويهودى منوهين وأندريه سيجوفيا بالموسيقى الهندية وبالموسيقيين الهنود . وفى الوقت نفسه سمع الموسيقيون الهنود أساتذة الموسيقى الغربية العظام : توسكانينى ، وبيدروسكى ، وكاسالس وهيفتش وكريسلر . وأحضر الموسيقيون الهنود كثيرا من الاسطوانات الفونوغرافية الأوربية من الخارج . وكان رد الفعل الأول لدى جمهـور المستمعين الأوربيين للموسيقى الهندية ، أنها موسيقى رتيبة كالصرير ، تسير على

ونبرة واحدة ، ولا تبهج النفس • وبدت الموسيقى الهندية نمطا مكررا يصعب على المرء أن يقول متى بدأت ومتى انتهت. واتسع مجال الاحتكاك بالموسيقى الهندية مع ازدياد عدد زيارات الفنانين الهنود للبلاد الغربية. واشترك الموسيقيون الهنود في مهرجانات دول الكومنولث وفى احتفالات هيئة اليونسكو وفى أعياد الـ **Bath** وغيرها من المناسبات الدولية • ولقد أصبح دويتو يهودى منوهين وراوى شنكار فى الحفلة الموسيقية ليوم حقوق الانسان بالأمم المتحدة رمزا لالتقاء موسيقى الشرق بموسيقى الغرب • وشجعت حفلات الموسيقى الهندية والاحتكاك وجها لوجه بين جمهور المستمعين والموسيقيين الهنود على أن يثقف هؤلاء ذوقهم • ووصلت الموسيقى الهندية الى الولايات المتحدة فى العقد السابع تقريبا ونما اهتمام المستمعين الأمريكيين بالموسيقى الهندية ببطء • وجاء بعض الشباب الأمريكى المتحمس من الذكور والاناث الى الهند لتعلم الموسيقى والرقص الهندى • ولكن هذه المحاولة كانت مجرد تضييع للوقت حيث عاد معظمهم الى بلاده قبل أن يتمكنوا من استيعاب الجرعة الكافية • وثمة الآن عدد قليل من مدرسى الموسيقى والرقص الهندى الذين افتتحوا مدارس صغيرة فى المدن الأمريكية والأوربية •

وبلغت شعبية الموسيقى الهندية ذروة جديدة حين اتخذت فرق البيتلز الموسيقى الهندية المعروفة باسم « ستار » وغيرها من الأساليب الموسيقية الهندية • وقام جورج هاريسون بتعليم الـ « ستار » بخاصة لفرق البيتلز ولكن الحماس للموسيقى الهندية فى الغرب انحدر ببطء الى مستواه الأصلى • ويعلق شنكار (سنة ١٩٦٨ ، ص ٣٩) على ذلك قائلا :

« يعتقد كثير من الناس فى هذه الأيام أن للموسيقى الهندية تأثيرا كبيرا فى الموسيقى الشعبية • ولكن رأيى الشخصى هو أن صوت « الستار » هو الذى تأثر وحده فى الموسيقى الشعبية وليس الموسيقى الهندية الحقيقية » •

وفى العقد السابع أصبحت الموسيقى الهندية الماريجوانا واليوجا رموزا لثقافة الشباب فى صفوف الهيبيز والشباب فى الغرب وفى الهند أيضا • وساعد كثير من الجماعات الصاعدة التى عرفت باسم جوروس ـ **Gurus** وسواميز ـ **Swamis** أى « الزهاد » ، البهجوانز ـ **Bhagwans** أى « الآلهة » على انتشار الموسيقى الهندية • وصاحب اهتمام بالصناعات اليدوية وبالفن الهندى ـ ومع أن الموسيقى الهندية كانت قد تأثرت بالموسيقى الغربية على المستوى الشعبى الا أن شكلها التقليدى ظل كما هو ، وبعثت الموسيقى الهندية بألوانها الخالصة مع مرور الزمن • وقد عمق جيل الموسيقيين الجديد من الهنود فهمهم ، وصقلوا أساليبهم وكيفوها مع الاتجاهات الحديثة مع الاحتفاظ باجادتهم للموسيقى التقليدية • وكان هذا الجيل على وعى بالاتجاهات العالمية فى الموسيقى وبالحماس الغربى للموسيقى الهندية بيد أنه تحاشى التهجين السريع للموسيقى الهندية ، فلم يقتبس كل أنواع الانجاهات دون اعمال الفكر ، ومن أشهر المنشدين أسماء مثل : مليك راجون منصور وهيرابای

بادوديكار وبت جسراج وكيسورى آمونكار وكومار جاندهارفاس وبهمسن جوشى والأخوة داجار . ومن أشهر العازفين على الآلات : على أكبرخان وولايت خان وأحمد على خان وباسم الله خان . وهؤلاء بعض الذين حافظوا على احياء التراث وجعلوا من الموسيقى الهندية الكلاسيكية موسيقى شعبية ٠

اقتبس الموسيقيون الهنود آلات غربية بعينها ، وبخاصة الكمان الذى صار آلة لا غنى عنها ، وجزءا لا يتجزأ من الموسيقى الهندية المعروفة باسم « كرناتادا » ٠ وفى أثناء الحكم البريطانى اختفت القصور الوطنية أو تفككت . وصارت الحفلات الموسيقية التى كان من المألوف اقامتها فى قصور ملاك الأراضى والنبلاء وفى بيوت التجار الأمراء والأثرياء بمثابة أمر مضى دخل فى حكم التاريخ ٠ وقد قوى احياء الاهتمام بالموسيقى الكلاسيكية ظهور طبقة متوسطة متعلمة فى المناطق الحضرية ٠ وأنشئت هيئات لتطوير الموسيقى ٠ وأقام كل من بانديت بهتخند و بالوسكار عددا ضئيلا من معاهد تعليم الموسيقى فى العقد الرابع ٠ وبدأت الطبقات الوسطى ــ أى خريجو الجامعات وموظفو الحكومة والمحامون والمدرسون والأطباء والمهندسون والصناع الشبان والتجار الأثرياء فى الاهتمام باحياء الموسيقى التقليدية ٠ وصارت المعرفة بالموسيقى والرقص تزيد من اتاحة فرص الزواج لفتاة الطبقة الوسطى من زوج من أبناء طبقة أعلى ٠

الموسيقى الشعبية :

واصلت الموسيقى الشعبية ازدهارها دون أن تزعجها التغييرات السياسية ، لأن الجماهير ترعاها أكثر من رعاية الصفوة ٠ وتمتع الموسيقيون الشعبيون بمساندة الطوائف والمجتمعات المحلية والمؤسسات الدينية وعامة الجمهور ٠

لقد نشأت الموسيقى الهندية الكلاسيكية من كل من الموسيقى الشعبية والدينية بعد أن طورت شكلها الكلاسيكى استجابة لاهتمامات الطبقات العليا ٠ وظلت الموسيقى الشعبية على اتصال مستمر بالموسيقى الكلاسيكية والدارجة فى عملية أخذ وعطاء متواصلة ٠ وبصفة عامة نجد أن الشعراء الغنائيين ومؤلفى الموسيقى الشعبية مجهولون ، وأن الموسيقى الشعبية تغنى بألحان سهلة وتصاحبها آلات بسيطة ، بما ذلك الآلات الوترية والنايات الكبيرة والصغيرة والطبول التى يسهل حملها وأنواع كثيرة من النواقيس والأجراس القرصية والصنوج الصغيرة وغيرها من الآلات المصاحبة ٠

وللموسيقى الشعبية علاقات وطيدة بالحياة الاجتماعية اليومية ، ومضمونها أكثر أهمية من شكلها ٠ وهى تعالج موضوعات شتى : تمجيد الطبيعة وفصول السنة وأعياد البذر والحصاد وأعياد ميلاد الأطفال والزواج ٠٠ الخ ، كما تعبر أغانى الحب عن سعادة الوصال وأسى الفراق وعن الأمل والمستقبل ٠

وتقول كلمات أغنية حب من مقاطعة أسام :

سأكون أوزة ، وأسبح فى انائك
سأكون حمامة ، وأحط على سقفك
سأكون نسمة ، وأدخل جسدك
سأكون ذبابة ، وأقبل خدك (٤)

وقد سجل كثير من الأغانى الشعبية على جوانب الأفلام الروائية مما أتاح لها عظيم الرواج • ومن تلك الأغانى مثلا : أن سيدة جميلة تحمل الطير رسائلها ليخبرها بميعاد وصول محبوبها ، وتطلب أن يرسل لها بعض الحلى ، أو تبثه شكواها • ومن موضوعات هذه الأغانى أيضا التعبير عن حب الأزواج •

هذا ، ويقوم الفنانون التقليديون بغناء الملاحم الشعبية • وفى مقاطعة راجستان يقدم اثنان من المطربين الجوالين هذه الملاحم • وخلفهما ستارة كبيرة ذات رسوم ضخمة بالألوان الزاهية ، ويصوران أحداث الملحمة بالغنـــاء والرقص والعزف على الآلات الوترية • بيد أن المطرب الشعبى شخصية متقلبة ، ولا يتمتع الا بقدر ضئيل من ألوان الثقافة (٥) •

وتعد جماعات منشدى التراتيـــل التى يطلق عليهـــا بهاجانز bhajans من المناظر المألوفة فى كل أنحاء الهند بما فى ذلك المدن الكبرى وهى دليل الاخلاص فى التعبد ، وتنظم حفلاتها بشكل غير رسمى فى مقار المعابد وفى نواصى الشوارع أو فى المنازل والقاعات الخاصة • ويقول سنجر (سنة ١٩٧٥ ، ص ١٧٤) أن هناك ما يقرب من مائة جماعة موسيقية من هذا القبيل فى مدينة مدراس وحدها • وتحتفظ العائلات الموسرة أو الجماعات الغنائية بعدد قليـــل من الآلات الخاصـــة بالموسيقى التعبدية • ويتراوح قوام جماعة منشدى التراتيل الدينية بين خمسة وخمسة عشر منشدا من الذكور • وربما ينضم اليهم النساء اللاتى يحضرن مثل هذه الحفلات ، ولكن العنصر النساء لم يدخل فى تكوين هذه الجماعات قط •

الموسيقى الدارجة :

يعد مصطلح الموسيقى الدارجة فى الهند مرادفا لموسيقى الفيلم • وموسيقى الفيلم هى ذلك العنصر الخاص بثقافة الجماهير ، اذ يستمع اليها ويغنيها أكبر عدد من الناس وبخاصة الشباب • وهى تعزف على أنواع مختلفة من الفونوغرافى الآلى ، وتبث فى المذياع وشرائط أجهزة الكاسيت • وقد توالت الأغانى الناجحة واحدة بعد الأخرى ، ولاقت رواجا كبيرا • وساعد على ذلك وسائل النشر وانتشار الأفلام • وقد راجت أغانى الأفلام الهندية فى الهند كافة محطمة حواجز اللغة • وأحيانا نجد أن اللـــون العاطفى أو نوعية الصوت هو سبب هذا الرواج ، وأن اللحن والنغمة هما السبب فى أحيان أخرى • وقد تساوى رواج الأفلام الهندية فى المناطق الريفيـــة والحضرية

على السواء ، حتى أصبحت هذه الأفلام تجاريا ضخما يشترك كل من مؤلفى الأغانى وقائدى الفرق الموسيقية والمطربين والمطربات والمجموعات المصـــاحبة من العازفين . وقد سجلت أول أغنية فى الهند سنة ١٩٠٢ ، وغناها المطرب جوراجان فى بومباى . كما عرض أول فيلم ناطق « آلام آرا » فى بومباى فى الرابع من مارس سنة ١٩٣١ : وكانت موسيقاه هى السمة المميزة له . وكان الممثلون والممثلات ــ فى الأفلام القديمة التى من هذا النوع ــ هم الذين يغنون أغانى الأفلام بأنفسهم . وبالنسبة للأسلوب المسرحى فقد بدأ الاستماع الى الأغانى بعد تسجيلها على اسطوانات فى سنة ١٩٣٣ . وكان يعتقد أن الأغانى هى أساس الفيلم خلال العقد الرابع . وقد تضمن الفيـــلم الشهير « شيرى فرهاد » أى « قصة حب » على اثنتين وأربعين أغنية . وفى العقـــد السادس تقريبا ، دخلت الأغانى الكلاسيكية الخفيفة فى الأفلام . ولما وست الحرب العالمية الثانية دائرة الاحتكاك بالغرب أدخلت آلات موسيقية جديدة مثل التى أدخلت فى أساليب الموسيقى الغربية . ولكن حتى سنة ١٩٤٨ كانت الأساليب الكلاسيكية والشعبية هى المسيطرة على الصورة الموسيقية . وبعد عام ١٩٦٠ تطورت موسيقى الفيلم الهندى تطورا سريعا للغاية واتخذت سمة غريبة . وفى العقـــد الخامس كان يكفى عازفان اثنان لتسجيل موسيقى الفيلم ، وبعد ذلك تزايد عدد العازفين الى مايزيد على مائة عازف . وفى الوقت الحالى ، نجد أن مائتى عازف قد عملوا فى شكل كورس لتسجيل موسيقى فيلم « تشـــيلابابو » . وقد رسخت أقدام الموسيقى الشــــعبية الصارخة Popmusic التى تشمل الهزات الشديدة والخفيفة فى الأفلام الهندية ، وأصبحت موسيقى الأفلام لونا متميزا بذاته ، وهى تحتاج الى دراسة منهجية .

وعلى الرغم مما اكتسبته موسيقى الأفلام من شعبية كبيرة الا أنه ليس هناك مدارس معترف بها لتعليم هذا اللون من الموسيقى وقد أصبحت موسيقى «الديسكو» نوعا من الهوس الحديث . وثمة عشر أغنيات لكل من بيدو وناظيا حسن من هـــذا اللون ، بيع منها فى اليوم الأول ١٠٠ر٠٠٠ اسطوانة ، وضربت بذلك رقما قياسيا . ويتحكم ويسيطر على موسيقى الفيلم قائدو الفرق الموسيقية ممن لهم خبرة ميدانية بأذواق الجمهور ومعرفة عملية بما يشبع الاحتياجات الخاصة بالأداء السريع الموثوق به . وفى بعض الأحيان نجد قائدى الفرق الموسيقية يدعون الموسيقيين الملمين بالتراث الكلاسيكى للاشتراك فى موسيقى الأفلام التجريبية الجديدة . ولكن عدد المستمعين الى هذا اللون من الموسيقى محدود جدا . وليس ميســـورا للموسيقيين الدخـــول فى المؤسسات المنتجة لموسيقى الفيلم .

الموسيقيون :

ان الهيكل الاجتماعى للموسيقيين ليس الا هيكلا هرميا يحتل قمته عدد من الأساتذة الراسخين فى هذا الفن . والحاجة الى هؤلاء الأساتذة ماسة جدا لاحياء الحفلات الموسيقية القومية أو حفلات فى خارج الهند . ويعد هؤلاء الموسيقيون من الناحية الاقتصادية من الأثرياء ، ويتمتعون بالشهرة عن طريق ما يحيونه من حفلات ومن

خلال راديو عموم الهند ، والاسطوانات والأفلام والصحف • ويلي هؤلاء الأساتذة في الهيكل الهرمي الموسيقيون الصاعدون الذين يحاولون ــ بفضل تشـــجيع ومساندة أصدقائهم ومعلميهم ــ أن يصلوا الى مكانة معينة في عالم الموسيقى بأعمالهم • والفئة الثالثة : هم أولئك الموسيقيون الذين ليس لهم تطلعات ، ولا تتاح لهم فرصة اظهار مواهبتهم ، فقنعوا بالشهرة المحلية • وفي قاعدة هذا الهرم نجد الموسيقيين المصاحبين من الطلبة والشباب وأعضاء الفرق الموسيقية بالفنادق •

والموسيقى الهندية الكلاسيكية مصممة أصلا للعازف المنفرد • وهذا العازف هو الذي ينظم المصاحبة ويحدد الحركة والايقاع وبداية ونهاية العمـــل الموسيقي • وكانت مهنة الموسيقى مهنة وراثية ، وسيطرت عليها أسر مسلمة في شمال الهند ، والطوائف الهندية العالية ، والبراهمة في جنوب الهند والبنغال (٦) •

وقد ساعدت ســـلالة أحد أساتذة الموســـيقى على نشـــوء ما يعرف باسم Ghanaras (٧) ، وهي أساليب موسيقية خرجت الى حيز الوجود تقوم على علاقات ثلاث : السلالة والتعليم وقرابة المصـــاهرة • وأساتذة الموسيقى الهنود ليســـوا موسيقيين بالوراثة ، بل هم من البراهمة ويسمون Panditji ــ أي الرجـــال المتعلمين ــ أو Gurus •

وقد وجد الهيكل الاجتماعي للموسيقى من الناجحين والفاشلين ، ومن المعترف بهم ، ومن الهواة ، ومن الفنانين المبدعين وغير المبدعين • كما أن التقسيم الصارم للمجتمع في ظل نظام الطوائف ، وحيث تحكم قواعد التفاعل والسلوك تطور ونمو كل فرد من مولده حتى مماته ، قد أثر في الموسيقى • وهناك كثير من الطوائف المهنية المتخصصة في الموسيقى • يعهد الى طبـــال وزمار بكل قرية وبكل أسرة من الأسر المسئولة عن أماكن زيارة الحجاج ، بتقديم خدماتهم في المناسبات والمهرجانات التي تقيمها القرية ، أو في طقوس الأسرة واحتفالاتها • كما يرجع أصل مطربي الحفلات العامة والمغنيين الشحاذين والمصـــاحبين للفتيات الراقصـــات الى طوائف مثـــل : dom, Kanjar, mirasi sargara, dholi pirana, dapholi, Fakir وينظر الى الموسيقيين الجوالين في الهند على أنهم تراث حي ، وهم يتنقلون من مكان الى آخر لخدمة المجتمع المحلي •

وترعى كل الطوائف أبناءها من الموسيقيين القبليين الـ Bhots ، وهم الذين يتغنون بأمجاد سادتهم • وفي مقاطعة راجستان نجد للطبالين dholis مغني طائفي ولهم تابع أيضا يعرف باسم dhanmanga يغني لهم • وبالمثل نجد أن الـ damamis يغنون لـلـ rajputs والـ phadalis يغنون لـلـ Kunjra (الجزارين) • وبعض الطوائف مثل طائفة Langa ــ وهي طائفة زراعية مسلمة ــ تعمل بالموسيقى بعض الوقت في الجزء الغربي من صحراء راجستان . وقد اتخذت الموسيقى حرفة لها مؤخرا ، وترجع شعبيتها في المراكز الحضرية الى ذلك (لالاس ، سنة ١٩٦٢ ، ص ٧٧) :

وللمنشدين فى الهيكل الاجتماعى للموسيقى مكانة أعلى من عازفى الآلات ومن المصاحبين الذين يحتلون أدنى مستوى فى هذا الهيكل • ويعد العازفون على آلة الـ Sarangi وعلى الطبلة من المصاحبين الأساسيين ويعرفون باسم sarangias و tablias ، وهم مرتبطون من الناحية التقليدية بالفتيات الراقصات المغنيات وبالمواخير ، وقد وصموا بالعار بسبب هذا الارتباط •

التطوع والتدريب ونزعة الاحتراف :

يتطوع الموسيقيون من تشكيلة من الجماعات الاجتماعية أى : من الطوائف التى تمرست على الموسيقى بالوراثة من الهنادك والمسلمين ومن عائلات موسيقية متخصصة ومن المحظيات المنحدرات من ذرية الأم • وينشأ الموسيقيون من الطوائف العليا والدنيا ومن البراهمة والمنبوذين • وقد تلقى أساتذة الفن ــ الموجودون فى الوقت الحالى ــ تعليهم الأولى فى الموسيقى على أيدى أقاربهم ثم اتجهوا بعد ذلك الى الأساتذة المشهورين للدراسة المتقدمة • وفى أيامنا هذه ، توفر المدارس والكليات والجامعات التدريب العام فى الموسيقى ، ولكن التدريب المتقدم مازال متاحا من خلال العلاقة المعروفة باسم guru-Shisya أى علاقة (المعلم ــ التلميذ) • ويجذب أفضل الموسيقيين أحسن التلاميذ • ويقوم التعليم على أساس التقليد : ففى أول الأمر يتعلم التلميذ المبادىء الأساسية للغناء والعزف باستماعه الى أستاذه بأكبر قدر من العناية • ويتسم التلميذ بطابع أستاذه الذى سبق أن اتسم بدوره بطابع أستاذه ، ومن ثم تتكون سلسلة وراثية من المعلم ــ التلميذ : ويتولى الأستاذ تثقيف تلميذه فى الحياة الموسيقية • ويلاحظ نيومان (سنة ١٩٨٠ ، ص ٥٠) : أن الأستاذ ينقل عنصرين لا يتاح نقل أى منهما بأى وسيلة أخرى من وسائل التعليم هما : سر المهنة المقصور فهمه على فئة بعينها ، وطريقة حياة الموسيقى • ونجد أن التلميذ لا يدفع مصروفات منتظمة لقاء تعليمه ، ولكنه يقدم هدايا نقدية وعينية فى مناسبات مثل أعياد الميلاد والمهرجانات وعند اقامة الطقوس •

وفى السنوات الأخيرة بدأ كثير من شباب الطبقتين الوسطى والعليا فى تعلم الموسيقى كهواية فى مدارس الموسيقى والرقص التى أسست منذ وقت قريب • وهم يتعلمون الموسيقى الشعبية بسرعة ، ويحرزون مكانة « المغنى الجامعى » • ويعتقد الموسيقيون أن الطلاب الذين يبغون النجاح السريع ليسوا جادين فى تعلم الموسيقى ، وأنهم منجذبون الى الموسيقى والآلات الغربية • وعلى أية حال فقد ساعدت هذه الاتجاهات على زيادة اهتمام الجمهور بالموسيقى •

ودخول مؤسسة موسيقية فى الهند أمر صعب المنال • أولا : لابد للفنان الصغير أن يحوز على رضاء أستاذه والموسيقيين فى مدرسته ، فاذا حاز القبول ووافقوا دخل عالم الموسيقى الذى يحتاج فيه الى مساعدة المصاحبين والأصدقاء والى تشجيع الخبراء المتمكنين • وربما يستغرق النجاح الاقتصادى فى عالم الموسيقى سنوات طويلة •

يكسب الموسيقيون فى الهند عيشهم بطرق مختلفة · والكثير منهم موظفـــون بالجامعات وبالكليات وبالمدارس ، يعملون مدرسين للموســـيقى · أما الموسيقيون المشهورون والصاعدون فانهم يجربون حظهم فى بومباى ــ مدينة السينما والأفلام ــ حتى يصلوا الى قلوب الجماهير · ويستخدم راديو عموم الهند ١٠٫٠٠٠ موسيقى ، بين عاملين فيه أو فنانين مؤقتين باستوديوهاته المختلفة ، ويعمل بعضهم فى الفرقة الموسيقية لراديو الهند ، أو مؤلفين موسيقيين ، ومنهم من يعمل فى المجال الموسيقى لحسابه الخاص · كما ترعى المعابد الموسيقيين الشعبيين ، وكذلك القرى والطوائف المختلفة فى ظل النظام التقليدى المعروف باسم Jajmani (٨) أى العلاقة التقليدية بين السيد والطوائف الخادمة · هذا وتدعو الفنادق الحديثة وغيرها من الهيئات بما فيها المؤسسات التجارية الموسيقيين المشهورين من الخارج · وتشرف مجموعة من المؤسسات فى المدن الكبرى على اقامة الحفلات الموسيقية · وقد شجع نجاح الفرق الموسيقية التى تطوف بالبلاد الأجنبية وتضم بعض الموسيقيين المبرزين كثيرا من الموسيقيين الآخرين على اقامة حفلات موسيقية لحسابهم الخاص فى أوربا وأمريكا الشمالية · وصار العائدون منهم من الخارج رمزا ملحوظا للنجاح وعاملا من عوامل الهيبة والامتياز · وواقع الأمر أن قلة قليلة من الموسيقيين هى التى تكسب عيشها من الحفلات الموسيقية ، بينما يجب على آلاف من الموسيقيين البحث عن عمل آخر بجانب الموسيقى لكسب الرزق · وقد اكتسبت الموسيقى كمهنة للنساء مكانة كبيرة فى الفترة الأخيرة · ففى بداية القرن العشرين كانت المطربات المحترفات من النساء يصمن بالعار على أساس أنهن مغنيات للجمهور بل وعاهرات · ولكن اعادة أغانى الأفلام واحياء الموسيقى كعنصر من عناصر النزعة القومية أتاح فرصا محترمة للمرأة حتى تدخل فى عالم الموسيقى من جديد · وقد تركت كثيرات من المطربات العظيمات آثارهن فى عقود السنين القليلة الأخيرة ، فنالت ملكة الطرب س· م· سوبولاكشمى تكريم هيئة اليونسكو منذ فترة قريبة ، ودخلت لاتا منجيشار التاريخ بأدائها مايزيد على ٣٠٫٠٠٠ أغنية فى أفلامها الثلاثين سنة الأخيرة · وأصبح الغناء الذى تؤديه مجموعات من النساء فى الاحتفالات أمرا مألوفا على الرغم من خضوعهن كمصاحبات لسيطرة الرجال · ويعد الغناء بين الطبقات العاملة الوضيعة أحد الأشغال الرئيسية المخفضة لرتابة يوم يملأه الكدح · وربما تقوم المرأة بتعليم الموسيقى والرقص ، وقد يكون لها تلاميذ ، ولكنها لم تحظ قط بالوصول الى مرتبة المعلم ·

الفرق النحاسية والأوركسترات :

أصبحت فرق الموسيقى النحاسية التى أدخلها البريطانيون شـيئاً مألوفا فيما تحتفل به الأسرة من مناسبات ، وفى الاحتفالات الاجتماعية · وربما يوجد ما يتراوح بين خمسين ومائة فرقة منها فى مدينة يبلغ عدد سكانها مليون نسمة · وتخدم هذه الفرق المدينة والبلاد والقرى المحيطة بها · وربما يكون لقائد الفرقة مكتب مستقل ، أو يتخذ بيته مكتبا ، حيث يحفظ ما يملكه من الآلات وملابس لأعضـــــاء فرقته · وباستثناء قائد الفرقة يعمل باقى أعضائها موســيقيين بعض الوقت ، ويســتأجرهم

قائد الفرقة . والموسيقيون الذين يعملون فى هذه الفرق يكونون فى أغلب الأحوال مهاجرين من المناطق الريفية أو من عمال المصانع الخ .. وتوفر الفرق النحاسية أعمالا لعدد كبير من الموسيقيين التقليديين المنتمين الى الطوائف .

وتعتمد هيبة الفرق النحاسية على عـــدد عازفى الآلات وعلى نوع الملابس ، والنغمات الشعبية التى تقدمها . وقد أصبح منظر المنشدين فى هذه الفرق الذين يطوفون بعربة كبيرة متحركة بها مذياع ، شيئا مألوفا . كما يقوم الصبية ، والفتيات أحيانا بعزف موسيقى الديسكو مع الفرق ، وهو أمر يثير انتقادات بين الأجيـــال الأكبر سنا .

ويعد استدعاء الفرق النحاسية دليلا على الهيبة ووسيلة لرفع مكانة الأسرة التى تستأجرها . ولا يتوقع من الفرق النحاسية أى نوع من الابداع ، لأن هذه الفرق خارجة عن نطاق مملكة فن الموسيقى .

ويستخدم الموسيقى الهندى أقل عدد ممكن من الآلات لأداء لحن ما ، بل ويعتقد أنه اذا أمكن أداء لحن بآلة مفردة ، فلن تكون هناك حاجة الى أى تحسين أوركسترالى . ولكن مع نشوء أساليب مختلفة للحياة وديناميات فى الثقافات الموسيقية أدخل فى راديو عموم الهند أوركسترا جديد حوالى سنة ١٥٩٠ ، وألف له والتر كوفمان ستة ألحان استخدم فيها بعض الآلات الهندية بجانب الآلات الغربية . وكان هـــذا أول أوركسترا يستخدمه راديو عموم الهند ، وضم ثمانية وعشرين موسيقيا ، بما فيهم العازفون على الآلات الوترية . كما كون فى عام ١٩٥٢ فرقة للآلات الايقاعية كل من : راوى شنكار و ت.ك. جايا رام آيار اللذين لديهما الشـــجاعة على التجريب مع الموسيقيين ذوى الاتجاه التقليدى ، فطوروا الأوركسترا حتى بلغ درجـــة كبيرة من الكفاية . وعلى الرغم من الأوركسترا قد أصبح سمة منتظمة فى الاذاعة ولدى الجمهور العريض الا أن موسيقى الفيلم الأوركسترالية هى التى تلاقى الرواج حقا .

جمهور المستمعين :

لقد نجحت الموسيقى الهندية فى الحفاظ على تقاليدها عبر تاريخها الطـويل ، وانتشرت فيما وراء حدودها الثقافية الأصلية . وكان من المعتاد تقريبا أن تقـــام الحفلات الموسيقية الهامة تحت رعاية خاصة . ولكنه منذ ظهور عصر وسائل الاعلام الجماهيرية ظهر جمهور جديد من مستمعى الموسيقى . وقد حول هذا الجمهور حفلات الموسيقى الى أنشطة عالمية . وقبل ذلك كان من يشتغل بالموسيقى يراها مثلا أعلى ونشاطا مقدسا يخاطب به الآلهة ، ولكنه الآن يخاطب البشر ـ أى جمهور المستمعين . وقد صارت مهنة الموسيقى مهنة محترمة ، وأخرجت الشعبية الجماهيرية الموسيقيين من عزلتهم فى القصور الى عالم السرعة والمنافسة .

وجمهور المستمعين متغاير الأمشاج من ناحية الشخصية والذوق · وقد نجد فى حلقة موسيقية كبرى من الحفلات التى تقام في قاعة عامة أو في مسرح أو تحت ما يعرف باسم pandals (٩) وتباع لها تذاكر أن هذا الجمهور مكون من (السميعة) الخبراء ومن المعجبين بالفنانين ، ومن أقارب منظم الحفل وطلبة المعاهد الموسيقية والموسيقيين الآخرين ، ومن الداخلين الجدد الى ميدان الثقافة الموسيقية · وتوصل الموسيقيون الى فهم طبيعة جمهورهم ، فعدلوا أداءهم ليتناسب مع ذوق الجمهور · ويحتل (السميعة) الخبراء المقاعد الأمامية ، أو فوق السجادة ، ويجلس وراءهم باقى المستمعين · وعادة ما تبدأ الحفلة الموسيقية فى الساعة التاسعة مساء · وما أن تحين الحادية عشر حتى يغادر القاعة أولئك المستمعون الذين ليس عندهم ثقافة موسيقية رفيعة · وبعدئذ تنشأ ألفة وثيقة تمكن الفنانين من اظهار مقدرتهم (للسميعة) حتى صباح اليوم التالى اذا ما كان هناك قدر كاف من الحماس · كما أن جمهور المحافل التى تقام فى المنازل الخاصة يعد نوعا آخر من جمهور المستمعين ، الذى يتكون من (السميعة) وحدهم أو من الموسيقيين الآخرين والأصدقاء · وهذه المحافل مفيدة من الناحية الفنية للمؤدين ، وتساعد على ذيوع شهرتهم بين محبى الموسيقى ·

وجمهور المستمعين للموسيقى الشعبية أكثر نشاطا وحيوية ، وأكثر عددا ، ويتكون من أفراد الجيل الجديد · ويكون فى بعض الأحيان صعب المراس فى سلوكه وتقديره وتذوقه ، ويتصرف تصرفات تشكل مخالفات للقانون والنظام ·

صناعة الموسيقى وجمهور المستمعين :

هناك أربع وسائل هامة هى : الاسطوانة وأشرطة الكاسيت والأفلام ، والاذاعة والتليفزيون ، والمعاهد الموسيقية قد صار لها فى الوقت الأخير تأثير عظيم على الموسيقى الهندية · وقد أنقذت هذه الوسائل ، وأخرجت الى النــــور كثيرا من الموســيقيين المغمورين · وقد خلقت الاذاعة الاهتمام بين الأطفال والنساء ، ويسرت لهم ولهن تنمية الاحساس الموسيقى والحكم المقارن · ومنذ العقد الرابع ، نجد أن محطـــات الاذاعة أتاحت فرصة احتكاك الموسيقيين بالجماهير ، كما شجعت ثورة الترانزستور مستمعى الاذاعة بدرجة أكثر · وبالهند ما يقرب من ٢٥ مليون جهاز راديو ، وأربع وثمانين محطة اذاعة (١٩٧٩) ، أذاع راديو عموم الهند الموسيقى مدة بلغت ٣٨٠و١٣٩ ساعة فى سنة ١٩٧٩ ــ أى ٣٨ فى المائة من الوقت الكلى للاذاعة · وتقسم هذه المدة على النحو التالى ٣ر٣٤ فى المائة منها للموسيقى الكلاسيكية و ١ر٢٢ فى المائة للموسيقى الخفيفة و ٣ر١٧ فى المائة لموسيقى الأفلام و ٤ر١٢ فى المائة موسيقى دينية و ٥ر٩ فى المائة موسيقى شعبية و ٤ر٤ فى المائة موسيقى غربية · ويوضح الجدول رقم ١ تصنيف هذه التسجيلات الموسيقية ·

ويشعر الموسيقيون بالفخر بأنهم من فنانى الاذاعة · ولكن التوسع التليفزيونى لا يزال مقصورا على عدد قليل من المدن الكبيرة ، ويكاد يوفر قدرا من التشـــجيع للموسيقيين ، ويعمل على اشباع حاجات الجماهير من الموسيقى ·

الجدول رقم (١) بيان التسجيلات الموسيقية فى الهند سنة ١٩٧٩

نوع الموسيقى	عدد الاسطوانات المنتجة
أغانى أفلام	٧٩٤
ألحان أفلام	١٤
أغانى دينية	١٦٩
أغانى شعبية	٥٦
أغانى كلاسيكية (صوتية)	١٨
عزف على الآلات كلاسيكية	١٣
مؤلفات دارجة	٨٣
ألحان غربية	—
أنواع أخرى	٦٨
المجموع	١٫٢١٥

وتعد صناعة الفيلم الهندى الآن الثانية فى العالم ، وقد وسعت مجال الفرص للموسيقيين ، وشجعت على التخصص وتقسيم العمل · وقد ارتفع عدد الأفلام المنتجة من ٢١٩ فيلما سنة ١٩٥١ الى ٧١٤ فيلما سنة ١٩٧٩ — ويصدر الفيلم الهندى الى تسعين بلدا من بلاد العالم · وتقول احدى التقديرات أن ما يقرب من ٣٠٠٫٠٠٠ فنان يعملون فى صناعة الفيلم والاذاعة · وثمة شركة واحدة تحتكر انتاج التسجيلات وتنتج حوالى ٣٠٠ اسطوانة طويلة المدة كمعدل سنوى · ويرفع ظهور أحد الموسيقيين فى اسطوانة من مكانته · وتسجل الاسطوانات للموسيقيين الناجحون وحدهم ، على المستوى التجارى · وتبيع محلات بعينها الاسطوانات وأشرطة الكاسيت للاستخدام المنزلى فى كل مركز حضرى · وثمة أيضا طلب متزايد على الموسيقى الهندية المسجلة فى البلاد الغربية وعلى الموسيقى التى تعزف بمجموعة من الآلات بخاصة ·

وقد أنشأت الحكومة المركزية وحكومات الولايات معاهد للموسيقى والرقص والتمثيل تشجيعا للفنانين وللهيئات الموسيقية ، وللبحث فى فنون الأداء · وتمنح الجوائز والمنح الدراسية لأساتذة الموسيقى المبرزين اعترافا بفضلهم ، ولكن الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المعاهد الموسيقية تعد ضئيلة ، وتحتاج الى دعم يتيح المساندة الملائمة والى انشاء فروع لها على مستوى الناحية ·

الدراسات الاجتماعية :

أجرى قليل من الدراسات عن الموسيقى الهندية · وكان (د· ب· موكرجى

ـ وهو عالم اجتماع مبرز وخبير فى فن الموسيقى ـ أول من حلل صورة الموسيقى الهندية فى سنة ١٩٤٧ فى مقاله الموسوم Socioloyg of Modern Indian Music ولاحظ أنه كان هناك اتجاهان : الاتجاه الاحيائى والاتجاه الابداعى نتيجة لتأثير القوى الاقتصادية على التقاليد الهندية .

وقد درس عالم الأجناس الهولندى فان درمير Van Der Meer (سنة ١٩٨٠ ، ص ١٩١) الموسيقى الكلاسيكية فى شمال الهند . ويرى مير أنه على الرغم من نزعة الهوس بالاداء الخاص بالعزف ، الا أنه كانت هناك أساليب فنية ألمعية وتجديدات فى الموضوعات الموسيقية الجديدة ، أخذت فى الظهور ، بينما ظلت الموضوعات الموسيقية الهندية (الراجات) موضوعات أساسية ، وأن اقتباس الموسيقى الغربية لم يكن مقبولا قط فى فن الموسيقى الهندية .

كما اقتنع Deva (سنة ١٩٧٣) بأن الاستجابة من جانب الأشخاص المتدربين موسيقيا وغير المتدربين كانت تسير فى نفس الخطوط والأشكال التقليدية التى تنسب بدرجة كبيرة الى (الراجات) .

وثمة دراسة على جانب من الأهمية قام بها نيومان (سنة ١٩٨٠ ، ص ٢٣٥) حول العلاقة بين شعب ما وموسيقاه حلل فيها الهيكل الثقافى ، والتنظيم الاجتماعى والاستراتيجيات المعدلة للموسيقيين ، وتوصل فيها الى : تكاثر الأدوار الوظيفية والأدائية ، وتحديث التدريب ، والتوسع فى التطوع للعمل بالموسيقى ، وتباين جمهور المستمعين ، ورعاة الموسيقى ، والدور المتغير ، ويمكن القول بأن العلاقات والكيانات الاجتماعية للموسيقيين والتنظيم الاجتماعى للتراث الموسيقى ، قد تغيرت كلها حقا .

ويختتم تعليقه بأن هذه التغييرات قد تظهر على أنها تغييرات راديكالية ، بيد أنه اذا نظر اليها من الداخل ، تظهر كامتدادات منطقية للهيكل الثقافى للحضارة الهندية .

ويصدر عدد قليل من المجلات الموسيقية التى قد تخصص أحيانا أعدادا منها للموسيقى الكلاسيكية والشعبية وموسيقى الأفلام . ومجلة سانجيت (الموسيقى) التى تصدرها بالهندية دار Hathras تعد واحدة من المجلات الشهرية المنتظمة التى يتلقاها الجمهور بقبول حسن فى شمال الهند . كما تصدر بعض معاهد الموسيقى مجلات من هذا النوع ، ولكن دائرة قرائها محدودة . وبوجه عام تضم كل المجلات الدارجة مقالات قليلة عن الموسيقى كل عام .

وعلى أية حال ، ثمة مجال فسيح للبحث الاجتماعى فى الظواهر الموسيقية الهندية ، وبخاصة موسيقى الفيلم والموسيقى الشعبية المعاصرة وفن الموسيقى والمؤدين لهذا الفن ومستخدميه . وقد تسفر الدراسة المستفيضة للهيكل الموسيقى لمدينة بومباى ـ التى تعد بوتقة الانصهار ومركز الاشعاع لكل ألوان الموسيقى الهندية ـ عن نتائج هامة .

تعليقـــات :

(١) كاما سوترا ، تأليف : واتسيان (حوالى القرن السابع) رسالة منهجية عن فن الحب ٠

(٢) سامفيدا (سنة ١٠٠٠ ـ ٦٠٠ ق٠م) واحدة من الفيدات الأربع عن الفلسفة والطقوس الهندية ٠

(٣) ماتنجا ، كتب رسالته عن الموسيقى الاقليميـــة باسم Brihaddeshi فى القرن الخامس ـ وتتناول الموسيقى الاقليمية والرقص ٠ وهى تختلف الى أخرى ، وتؤدى كما يحب الناس ، وتسمى desi (دينوى) ٠

(٤) مقتبسة من مجموعة د٠ ساتيا رثرى المسماة : Meet ، الترجمة الانجليزية ، والنص ، ص ٥ ، حيدر آباد ، دار شينتا للنشر ، سنة ١٩٥١ ٠

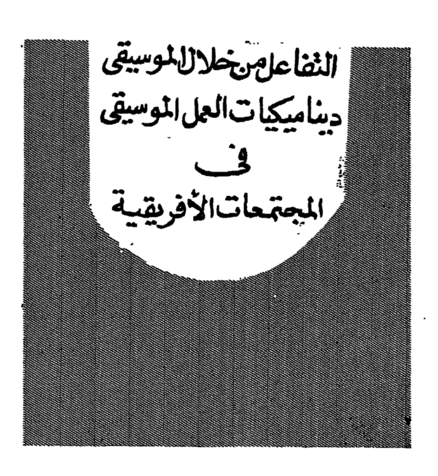
(٥) انظر دراسة أو٠ بى٠ جوشى عن منشدى الملاحم الشعبية فى Painted Folklore and Folklore Painters of India ، شركة concept للنشر ، دلهى ٠

(٦) دانيال نيومان ، فى دراسته عن موسيقى دلهى ، ورأى أنه من بين ٧٥ موسيقيا ٤٣ من الطوائف المسلمة ، وثلاثين من الطوائف الهندوكية ، وواحد من طائفة السيخ ، وواحد من المسيحيين ، وأن ٧٤٫٤ فى المائة كانوا ينتمون الى طائفة ميراسى ، وأن ٥٠ فى المائة من الموسيقيين الهنادك كانوا من البراهمة ٠ ومن بين المنشدين وعازفى الآلات الوترية ، كان الموسيقيون البراهمة هم الأغلبية ، بينما ضاربو الطبول ، والعازفون على الأقواس كانوا ينتمون الى طائفة ميراسى المسلمة ٠ ومن المسلمين سيطرت طائفتا كالاوانت وميراسى على المسرح الموسيقى ٠ وقد تخصص أفراد طائفة كالاوانت فى موسيقى الانشاد ، وأفراد طائفة ميراسى فى العزف على الآلات ٠

(٧) ثمة الآن أربع مدارس رئيسية للأسلوب (خيال) والمعروف شعبيا باسم غارانا (ومعنـــاه الحرفى ـ المنزل أو الأسرة) وهذه المدارس هى : مدرسة جواليور ، ومدرسة أجرا ، ومدرسة جيابور ـ أترولى ، ومدرسة كيرانا ٠

(٨) Jamani ، تعنى العلاقة التقليدية بين السيد والطوائف الخادمة ، ويعامل حق خدمة الأسرة على نه حق موروث وقابل للقسمة ٠

(٩) Pandol ، خيمة من القماش الملون ، يجلس المستمعون على أرضيتها ٠



يزداد الاعتراف بأن الهياكل المستخدمة في الموسيقى لا تحكمها الوظائف الأولية للموسيقى فحسب ، باعتبارها احدى وسائل الاتصال ، بل الكيفية التى ينظر بها كل مجتمع الى الموسيقى من حيث القيم الفنية والفلسفية والاجتماعية ، وأنماط الحياة الموسيقية التى تساندها كذلك · فحيثما ينظر الى الموسيقى على أنها مصدر للمتعة الجمالية فقط، يكون التأكيد على بعدها الفني، وتطورها باعتبارها فنا جميلا يستكشف الأدوات الصوتية ، والشعر فى استعماله الخاص ، فى حين يتسع مجال قيمتها الفنية باستمرار · واذا نظر اليها من وجهة فلسفية عريضة ، فقد يؤدى ذلك تنمية الموسيقى التأملية التى تؤكد على المعانى الرمزية ، واختيار الأدوات الصوتية التى يعتقد أنها تثير الانفعالات الروحية المناسبة ، وتخلق التوافق مع الكون ، أو تقيم جسرا يتصل بخوارق الطبيعة · ومن جهة أخرى ، حيثما يكون الاعتبار الأول للبعد الاجتماعى ، أو عمليات التفاعل عن طريق الموسيقى ، يكون التأكيد على الهياكل التى تسهل أداء الدور والاندماج فيه ، وتوجيه الاتصال ، وفورية الاستجابة ·

والواقع الاثوجرافى للموسيقى فى أفريقيا يدل على أن هذه المعالجات الثلاث للموسيقى موجودة بدرجات مختلفة فى الكثير من المجتمعات الافريقية · ومع ذلك يبدو أن هناك تأكيدا خاصا على البعد الاجتماعى ، وبالأخص على المعالجة التفاعلية لنظم

بقلم : ج . هـ . كوابينا نكيتيا

مدير معهد الدراسات الافريقية بجامعة غانا (سابقا) ؛ والآن استاذ الموسيقى بجامعة كاليفورنيا ، لوس انجيليس • مؤلف العديد من الكتب والمقالات عن الموسيقى والثقافة الافريقية ، منها : الترنيمات الجنائزية عند قبائل أطان ؛ قرع الطبول عند مجتمعات أكان بغانا ، الرقص والدراما الموسيقية ، الموسيقى الافريقية فى غانا ، الموسيقى الافريقية • حصل على عدد من الجوائز •

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، دبلوم القانون العام من جامعة القاهرة ، مدير الادارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا •

الموسيقى واستعمالها • ومن ثم فان التنسيق التنظيمى للعمل الموسيقى يجعله ، أسوة بسائر الثقافات التى تؤكد على البعد الاجتماعى جزءا من مجالات مختلفة من الحياة الفردية والاجتماعية المنظمة •

ففى مجال الأسرة — على سبيل المثال — تتوفر الوسائل لأداء الأغانى المصاحبة لعمليات الدق والطحن ، أو التهويدات (أغان يراد بها حمل الطفل على النوم — المترجم) لن يتفاعل من خلالها الأمهات ، ليس فقط مع أطفالهن ، ولكن مع غيرهن فى البيئة ، من حيث أنها تنعكس بصـــورة فردية على أزواجهن أو على علاقاتهن بالأقارب وغير الأقارب • وبالمثل يشجع النطاق الاجتماعى الخلق الموسيقى لنشاطات الجماعات المهنية ، مثل التجار ورعاة الماشية ، وصائدى الطيور والحيوان والأسماك والنقابات الحرفية والجمعيات التعانية ؛ أو تأدية الأعمال البلدية ، لتنظيف الممرات فى الأدغال ، وبناء الجسور ، واطلاق الزوارق على سطح الماء • الحاجة الى توليد الشعور الاجتماعى الذى يدعم الترابط الاجتماعى تشجع على انشاء أندية للشـــباب والكبار ، للموســيقى والرقص ، تتخصص فى أنماط الموسيقى الترفيهية ، فى حين تندمج الأغانى فى حكاية القصص ، وفى الألعاب •

وعلى هذا الأساس أيضا ، تخلق مطالب الحياة الدينيـــة الحاجة الى الموسيقى الخاصة بالآلهة ، أو بمختلف نشاطات العبادة ، وموســـيقى الشعائر ، والجلســات المتعلقة بصحة الفرد الروحية والعقلية • ومن ثم تعطى الموســـيقى مكانا خاصا في مجال العلاج ، اما بذاتها أو باعتبارها امتدادا للأعمال الرمزية المعدة لتحقيق الذات • وفي بعض مجتمعات زامبيا تستخدم وسيلة لعلاج من يشتبه فى اصابته بمرض عقلى ، أو أن روحا تسلطت عليه ؛ وذلك بتكليفه بأن يغنى أكبر عدد يستطيعه من الأغانى ، فى حين ينصت اليه بعض الأخصائيين لمعرفة سر علته • فاذا لم يسفر الغناء عن تهدئة العليل ، تؤدى الشعائر المناسبة ، ويزداد النشاط الموسيقى قوة . وتستخدم هذه الطريقة أيضا ــ والى حد ما ــ فى ترتيب تسلسل الموسيقيين الملكيين « انجومبا » حين يتبين أن حالة المريض ترجع الى موسيقى متوفى (٣) •

ويمكن اشباع الحاجـة الى تعزيز الوشائج التى تربط وحـــدات من التنظيم الاجتماعى بعدة طرق ، منها الموسيقى والرقص • وتؤلف مجمـــوعات خاصة من الأغانى وايقاعات الطبول يمكن بوساطتها التعبير عن هوية الأفراد والجماعات ، فى حين يشجع نظام الزعامة تهيئة الموسيقيين الملـــكيين وتدريبهم ، وتأليف الأغانى التاريخية التى تثبت شرعية أوضاع الحكام ، أو الأغانى البطولية التى تمجد المثـل العليا فى المجتمع • وقد تقترن بالموسيقى النشاطات العادية التى يمارســـها أفراد المجتمع ، وبخاصة النشاطات المنظمة لمعالجة الأزمات من قبيل الحروب ، والاحتفالات التى تعبر عن مشاعر الجماهير •

هذه القائمة من الموسيقى ، والأحداث والمناسبات الاجتماعية يمكن مضاعفتها كثيرا وتطويرها بأمثلة نوعية من مختلف المجتمعات دون اضافة أى شىء ذى أهميـة للصورة الاثنوجرافية العامة للحياة الموسيقية ، أو الميل لاستخدام الموسيقى لتحقيق الأهداف الاجتماعية أو الوفاء بحاجات الأفراد أو الجماعات المنبثقة من الموسيقى ، لأنه يتبين مما سبق أن الموسيقى ــ رغم أنها متعة كبيرة لدى المجتمعات الافريقية ــ ليست نشاطا قاصرا على نظم شغل أوقات الفراغ • فالموسيقى تتخلل كل مجـالات العمل الاجتماعى التى يتحتم فيها توثيق العلاقات بين الأفراد ، وتأكيدها ، أو اعادة توصيفها ، كما تتخلل المناسبات التى تتطلب تشجيع التفاعل التلقائى • ومن ثم فالموسيقى يمكن أن تؤدى فى البيت أو المزار ، أو الأماكن المتاحة للجمهور ، كناصية الشارع ، أو الأرض المجاورة للمسكن ، أو قصر الزعيم ، أو السوق ، أو ساحة عامة للرقص أو بعبارة أخرى ، حيثما يجرى تفاعل فى النشاط الاجتماعى بين الأم وطفلها ، أو بين الأطفال ، أو سائر الجماعات المتماثلة ، أو الأقرباء ، أو أعضـــاء الجمعيات ، أو فى المجتمع بأسره •

العلاقة بين المؤدى وجمهور المستمعين

هناك فى المجتمعات التقليدية الأفريقية ــ كما فى سائر الثقافات ــ مجال للعمل الموسيقى ، بصفة فردية ، أو حتى منعزلة ، وبالأخص بآلات شـــخصية مثل المبرا

(وهى بيان يدوى) التى يعزف عليها الموسيقى وهو سائر فى طريق منعزل ، والناى (الذى يعزف عليه رعاة الماشية) ، والآلات الوترية ، كالقوس ، والعود ذى الأوتار التى ينقر عليها ، والقانون ، والقيثارة التى يعزف عليها داخل البيت أو خارجه على الساحة المجاورة · ومع ذلك ، فبسبب التركيز الثقافى العام على التفاعل من خلال الموسيقى ، يزيد التركيز على الحفلات الموسيقية العلنية ، اما بالأداء الفردى أو الجماعى لأن المؤدين تواقون دائما ليس فقط لأن يشاركهم الغير موسيقاهم — مثلما نجد فى سائر الثقافات وانما أيضا لا ينمو من الوجهة الاجتماعية الى سائر أعضاء الجماعة عن طريق الموسيقى · ومن ثم فان ناديا أو جمعية للموسيقى والرقص يؤدى كلاهما فى أماكن يمكن فيها اجتذاب حشود المتفرجين من أفراد المجتمع · ذلك لأن أية مناسبة للأداء يحكم على مدى نجاحها ، بعدة أشياء ، منها حجم جمهور الحاضرين ، ومدى التفاعل الذى ينتج من هذا الأداء · وعلى هذا الأساس ، فان جماعة دينية تؤدى شعائر مصحوبة بالموسيقى قد تقدم أيضا عروضا بالرقص والموسيقى ليأتى أناس آخرون يتفرجون عليها · ذلك لأن الموسيقى والرقص الدينى ينظر اليهما فى بعض المجتمعات بعين الاعتبار لصفاتهما التعبيرية والدرامية · والجمعيات من قبيل جماعات المقاتلين ، والطوائف المهنية مثل الصائدين تنظم أيضا عروضا عامة فى احتفالاتها السنوية ، أو نشاطاتها الخاصة · وعلى هذا الأساس فان موسيقى البلاط نفسها لا تعتبر فى بعض المجتمعات شيئا يؤدى بنوع خاص لتلهية الملك وبطانته . ولكن أيضا بمثابة شىء يؤدى ويشارك فيه الجمهور العريض فى المناسبات الاحتفالية والشعائرية · وفى حين يحتفظ للملك ببعض الرقصات أو الحركات الراقصة ، فانه يسمح لخدم البلاط وغيرهم بالمشاركة الفعالة فيها ، ولو أن الذين يعرفون أصول الرقص والعادات والآداب المقترنة بمثل هذه الرقصات هم وحدهم الذين يستفيدون من هذه الفرص · مثال ذلك أن عامة الناس فى قبيلة « آكان بغانا » ، أولئك الذين يجدون فى أنفسهم الجرأة الكافية للرقص مع مجموعات الطبول الملكية ، يجب أن يراعوا دائما آداب اللياقة التى ينتظرها منهم الطبالون فى سلوكهم وملبسهم والمكافأة التى يقدمونها للطبالين · ويتطلب العرف — احتراما للملك — أن يرقص عامة الناس عراة الأقدام ، وأن تسحب ثيابهم الى أسفل حتى تتعرى أكتافهم · والملك والنبلاء هم وحدهم الذين يحتفظون عند رقصهم بخفافهم وثيابهم المعتادة · وعلى ذلك ففى المناسبات العامة يمكن ملاحظة مستويات مختلفة من المشاركة فى الأحداث الموسيقية · ومن بين المسئولين عن المناسبة الموسيقية مسئولية مباشرة : مجموعة داخلية تعمل على مواصلة الأداء الموسيقى · هذه المجموعة الداخلية (وهى فرقة غالبا) هى أكثر المجموعات نشاطا واستغراقا فى الموسيقى وسلوكها والاستجابات الموسيقية التى يتبادلها أفرادها فيما بينهم أو مع الحاضرين عند الأداء تبدو دائما قوية ونشيطة ، الا اذا فرض العرف استخدام الحركات الدقيقة البارعة للتعبير عن حدة الشعور · ومهما كان الشكل الذى تتخذه هذه الحيوية والدقة فى الشعور ، فانها تتجلى دائما فى صراحة وعلانية ·

وحول هذه المجموعة الداخلية يلتف أولئك الذين يشاركون بأداء واستجابات معتدلة ، ولكنهم مع ذلك يسهمون فى الأحداث الجارية ويستمتعون بها . وقد يكون من بينهم أفراد لا يحملون من المسئوليات ســـوى الأشتراك فى جماعة المنشـــدين (الكورس) ، أو يكون حضورهم تشريفـــا للمناسبة لكبر ســـنهم ، أو لأنهم من الرؤساء ٠

والمجموعة الثالثة هى التى توجد على محيط الدائرة ، وتشكل جمهور المستمعين والمتفرجين ، يأتون الى الساحة بدافع الفضول أو الاهتمام بجماعة المؤدين أو بماسيقاهم وآخرون يأتون لأنهم من الأقارب أو الجيران ، أو من أفراد الجماعة ، ويقفون بعامة حول الساحة للاستماع والفرجة فى وضع مسترخ غير رسمى ٠ ومن وقت الى آخر ، ينقل تركيز انتباههم من العرض نفسه الى أشياء أخرى ، وقد يتحادثون أو ينهمكون فى نشاط آخر لا صلة له بالعرض نفسه ٠ ومع أن هذه المجموعة كبيرة ــ وهى أحيانا أكبر من مجموعة المؤدين ــ فانها ليست قريبة دائما من مصدر الموسيقى كغيرها من المجموعات ٠ وقد يسمع أفرادها جيدا الآلات الموسيقية القوية : كالطبول ، الا أن من لا يكون منهم قريبا من المؤدين قد لا يسمع دائما الأغانى بوضوح ٠ كذلك فانه ان كانت الموسيقى تؤدى بآلات ذات صوت رقيق ، فانهم لا يسمعون الأنغام بوضوح الا اذا اشترك معها المنشدون أو الراقصون ٠ وبسبب هذه الصعوبات فان اختيار أساليب العرض أمر له أهميته فى العمل الموسيقى ٠ والتغيرات فى درجة الاهتمام تبعا للتغيرات فى مدى فاعلية سماع أجزاء الموسيقى قد تعالج بالنشاطات التى تبذلها دائرة الرقص ٠ وعلى ذلك ، ففى أثناء العرض تتوطد العلاقات بين المؤدى والمستمع أو المشاهد ، ليس فقط بالأصوات الموسيقية ، ولكن أيضا من خلال حركة الراقصين والأساليب المتكلفة أو السلوك المنمق عند المؤدين ٠ وعندما يصير العرض مثيرا ، يبدأ الذين لا يستطيعون رؤية الراقصين بوضوح فى الاقتراب من المؤدين ، وتضييق دائرة الرقص ٠ وعلى ذلك يكلف جماعة المؤدين بعض الأشخاص بتنظيم الجمهور ودفعه الى الوراء من حين الى حين حسب الضرورة ٠

وما دامت جماعة المؤدين تتخصص عادة فى عدد محدود من الأشكال الموسيقية ــ نمط موسيقى واحد أو نمطين ــ فان الذين يحضرون عروضـــهم لا يتوقعون منهم شيئا غير الذى يعرفونه ٠ ولما كان الكثير من هؤلاء على دراية بالموسيقى ، فان المتعة التى يحصلون عليها لا تتوقف فقط على تجديد التجربة الموسيقية ، ولكن أيضا على التفاعل المترتب عليها ٠ فبينما يستمر العزف الموسيقى ، فانهم يبدون مشاعرهم عما يسمعونه ويرونه فى أية لحظة ٠ وفى بعض المجتمعات يبدى الأفراد تقـــديرهم بأن يتجهوا مباشرة الى فريق الموسيقى فى داخل العرض ، وبخاصة الى كبير الطبالين ، أو الراقص الفردى ويمنحوه مكافأة ويمكنهم أيضا أن يشتركوا مع جمـاعة المؤدين بأن يتقدموا الى دائرة الرقص فى اللحظات المناسبة ، ويرقصوا تعبيرا عن تقـــديرهم للموسيقى ٠

ولما كان وجود جمهور المستمعين والمتفرجين ، وما يمكنهم أن يفعلوه قد يؤثر

فى حيوية العرض ، والانتقاء التلقائى لموضوعاته والارتجال فى النصـــوص وسائر تفاصيل العرض ، فان هذا الحافز على الابتكار أو قوة التعبير يرحب به المؤدون ، وأحيانا يسعون اليه · ويتحدث الناس فيما بعد عن العرض وما تخلله من أحداث تلفت الأنظار ؛ ذلك لأن العلاقات بين المؤدى والنظارة لا تقوم فقـــط على الروابط الاجتماعية والعقائد والقيم المشتركة ، ولكن أيضا على المعـــارف والمعايير النقدية المشتركة التى تنشط أو يعاد التعريف بها فى مناسبات الأداء الموسيقى من خلال أنماط ثابتة من الاتصال الموسيقى وأنماط من العرض تناقش فيما بعد ·

أساليب الاتصال والتفاعل

عرف الاتصال فى مجال الموسيقى تعريفا واسعا بأنه « التأثيرات التى تخلقها الموسيقى فى حواس مستقبل فردى أو جماعة من المستقبلين » · مثل هذه التأثيرات يمكن خلقها من خلال قناة أو أكثر من القنوات الثلاث الآتية : (أ) الأدوات الصوتية وتكويناتها ؛ (ب) النصوص الشفوية التى تضـــبط عليها الأدوات الصـــوتية ؛ (جـ) الرقص الذى ينسق عليه التكوينات الموسيقية الأساسية ·

والمصادر الصوتية التى يتيحها جسم الانســـان ، كما فى الكثير من ثقافات العالم ، تستغل فى الممارسة الموسيقية الافريقية · فبالاضافة الى صوت الانسان (الذى يمكن استعماله لا فى الغناء فحسب ، وانما أيضا فى محاكاة الطبول وغيرها من الأصوات) تستخدم أصوات الايقاع التى يولدها التصفيق بالأيدى ودق الأقدام. وفى الحالة الأخـــيرة يمكن ربط أجراس أو غيرها من أدوات الخشـــخشة بالأرجل أو الأرساغ · وبالمثل يؤدى الأطفال فى بعض المجتمعات الافريقيـــة ألعابا تتضمن متتابعات منتظمة من أصوات النقر بضرب أجزاء مختلفـــة من الجسم ولطم الأفخاذ والتصفيق بالأيدى · ويستخدم الراشدون طرقعة الأصابع : الابهام والاصبع الوسطى بدلا من الصنوج كمصاحبة للغناء ، فى حين يشكل تجويف اليد والنفخ فيها مصدرا صوتيا آخر · وتتضمن تقنيات بعض الآلات النظامية ، مثل أنبوبة القرع الأجوف دقها على أجزاء من الجسم : الكف المنبسط ، والمرفق ، والفخذ ــ فى حين تستعمل بعض الطبول ليس فقط بدق الغشاء بالأيدى ، ولكن أيضا بدقها بكعوب الأقدام · كل هذه ، وغيرها من الممارسات الموسيقية نشأت من التأكيد الشديد على أصوات الطرق فى الثقافات الموسيقية فى الكثير من المجتمعات الافريقية · والواقع أن أى صوت يمكن تركيبه وتنظيمه ، يمكن استعماله فى ظروف العمل أو أوقات الفراغ لأغراض موسيقية حين تكون هناك حاجة محسوسة الى التفاعل أو بذل الجهد المنظم أو تحويل الانتباه أو ازالة التوتر · والنساء اللائى يدققن أرضية منزل حديث البناء يمكنهن أن ينظمن الأصوات بأسلوب موسيقى بأن يؤدين الدقات بأنمـــاط ايقاعية منتظمة · وفى بعض المجتمعات يأخذ النساء ما عندهن من حبوب وحجر الرحى الى مكان متوسط ، فيطحن الحبوب بطريقة منسقة مع نساء أخريات يغنين معا للتلهية · وفى مواقع العمل تستعمل الفئوس والمجارف والسيوف القصيرة ، والمجاديف وأشباه ذلك كمصادر صوتية للأداء الموسيقى ·

وثمة مصادر أخرى للأصوات الايقاعية تجهز بآلات نظامية تصقل وتخصص لهذا الغرض ؛ منها جلاجل مختلفة الأنواع ، وأشياء كل شكل أوعية أو ذات خرزات أو عصى أو صلاصل وأنواع من الايديوفونات (وهى آلات موسيقية تصوت بارتجاج أو تذبذب المادة المكونة لها ـ المترجم) ، تصوت بالفرك أو الدق أو الضرب أو الرج مثل الصنوج الفردية أو المزدوجة أو عصى النقر أو الكتل الخشبية أو الطبول الطولية أو الطبول على شكل العلب أو القرع الذى يدق بعصى رفيعة ، والطبول المائية (قرع مقلوب يوضع فى سلطانية مملوءة ماء ، ويطرق بعصا أو باليد) ، وتشكيلة كبيرة من الطبول التى لها رؤوس من رق ٠

وبالاضافة الى هـذه كلها ، تصـنع المجتمعات الافريقية تشـكيلة كبيرة من الآلات الموسيقية « النغمية » مثـل المبيرا (سنسا أو البيـان اليـدوى ، والاكسيلوفون (الخشبية) ، والأبواق المصنوعة من ناب الفيلل أو قرون الحيـوان أو القواقع ، والأبواق المنحوتة من خشب أو معدن أو يقطين (قرع) ، وأنواع الناى والصفارات المنحوتة من خشب ، أو المصنوعة من مواد مجوفة تجويفا طبيعيا مثـل الخيزران أو الآلات المخروطية الشكل التى تصاغ من القرع أو قرون الحيوان ٠ وهناك آلات موسيقية وطنية من نوع المزمار ذى القصبة الواحدة ، مصنوعة من سيقان نبات الدخن ، وتشكيله من المزامير العربية ذات القصبتين فى بعض المجتمعات ، وتشكيلة من الآلات الوترية ، من أقواس موسيقية (أقواس أرضية ، وأقواس فمية ، وأقواس مشدودة) ، وسنطيرات (السنطير آلة من آلات الطرب ، تشبه القانون ، أوتارها من نحاس ـ المترجم) مختلفة الأنواع (مثل السنطير ذى الوتر الواحد ، والسنطير على شكل الطوف ، والسنطير ذى القضيب المسطح ، والسنطير المكون من لوحة خشبية والسنطير على شكل المجرى) ٠ وثمة آلات وترية فى أفريقيا ، تشمل الأعواد التى يعزف عليها بالقوس ، وأعواد تغمز أورتارها ، والجنك ، والهارب ، والقيثارة ٠ وثمة أجهزة تخشخش أو تئز تقرن بالكثير من هذه الآلات أو تربط بمعصم العازف ، فى حين تعزز الخصائص النقرية فى التقنينات المستخدمة فى عزف الكثير منها ٠ ولا يرجع الاهتمام بالنقر على من يسمعها ، ولكن أيضا الى القيم المقترنة بهذه الأصوات التى هى أقرب الى أصوات الكلام ، من حيث درجتها أو طبقتها ـ وهى أول وسيلة للاتصال الشفوى بين البشر ٠ فالأدوات الطنانة والمخشخشة تضاف اذن الى الآلات اللحنيـة ليتسنى لها أن « تتكلم » بمزيد من القوة والوضوح ، كما يقـول بعض الموسيقيين التقليديين ٠ والواقع أن بعض المجتمعات تقول عن مثل هذه الأدوات انهـا أدوات للكلام ٠ وعلى ذلك فأصوات النقر تمثل من الوجهة الرمزية « قوة الكلام الحيوية » ، وهى مصدر خاص « للطاقة » ٠ فأى انسان يشهد الأداء الموسيقى فى مجتمع أفريقى تقليدى لابد أن يلاحظ الفرق النوعى بين أغنية تؤدى دون مصاحبة ايقاعية وأغنية يصاحبها تصفيق بالأيدى والايديوفونات أو الطبول ٠ ويمكن تنظيم مستوى الطاقة الموسيقية تبعا لوجود أو عدم وجود آلات الايقاع ، وتبعا لكثافة أصوات النقر ويمكن رفع مستويات الطاقة فى موسيقى الطبول أو خفضها تبعا لعدد الايديوفونات المصاحبة

لها كالأجراس والشخاليل وعدد من الطبول المساعدة ، وأحيانا باستعمال أكثر من طبلة منخفضة الطبقة ٠

وبالاضافة الى الاعتبارات الخاصة بمستوى الطاقة (الذى له علاقة متبادلة مع شدة التفاعل) تختار آلات موسيقية خاصة وتستعمل بسبب قوتها المثيرة للمشاعر أو حضورها العاطفى أو قدرتها على حفز القوة الدرامية أو اعلائهـــا ٠ فالأبواق ، و « الترمبينات » ، وأحيانا الصفارات كثيرا ما تستخدم لهذا الغرض ٠ وقد تعبر هذه الآلات عن حضور اله معين ، أو روح ٠ وقد تشير الى الأجداد أو بعض الزعماء الكبار ٠ وفى بعض المجتمعات تستعمل فى ظروف مشـــابهة الأجراس أو الجلاجل بصورة متقطعة ٠

وتستعمل بعض الآلات من أجل قدرتها على شدة الانتباه المتواصل ، أو تقوية التركيز والتأمل والمزاج الفكرى أو استثارة الخيال ، أو خلق شعور بالبهجة ٠ والرباب ذو الوتر الواحد والقوس يؤدى هذا الدور فى بعض مجتمعات غرب أفريقيا ، لمجتمعات داجومبا وقبائل الهوسا ؛ وهو فى مجتمعات الهوسا آلة تستحث النشوة فى عبادة « البورى » وعلى هذا الأساس أيضا يلعب عازف العود الكونكومبى على آلته عزفا منفردا حين يريد الاتصال بربه ٠ وقيل لنا ان موسيقى « مبيرا » لدى « الشونا » « موسيقى للتأمل » من عدة وجوه ٠ وينوه بول بيرلينز بأن : لاعب موسيقى « مبيرا » الذى يغشاه صوت الموسيقى ويسلب لبه طبيعتها الدائرية المتكررة ، ويفتنه تنوعاتها الرقيقة البارعة ، يجد حالته الشعورية وقد تحولت ٠ وصرح الكثير من المؤدين بأن عزف موسيقى « مبيرا » يجعلهم كالحالمين أو الناعسين ٠ وقال آخرون ان الموسيقى تجعلهم « مسالمين » و « هادئين » و « غير خائفين » ٠٠ ومع ذلك قد يكون للعرض تأثير منعش على عازفى موسيقى مبيرا ، فيبتسمون ويضحكون بصوت مرتفع ويشعرون بمعة كبيرة وهم يعزفون ٠

وتختار بعض الآلات بسبب ما تستثيره من أفكار رمزية أو تستشهد به من معـــان ٠ من ذلك أن شعب « بول » بساحل العـــاج يرى فى الآلة « ذات الخوار » (وهى قطعة خشبية رقيقة مشدودة الى سير جلدى تدور به فى الهواء محدثة صوتا هادرا ــ المتـــرجم) صـــوت الاله جـــولى ٠ وفى عبـــادة « بـــورو » بليبيريـــا ، يمثل البوق أحد الآلهة ، ويوصف بأنه « الشيطان الكبير » ٠ وعنـــد شعب آكان طبلة احتكاكية تقلد زمجرة الفهد ، وبذلك ترمز الى عظمة زعيم كبير وقوته ٠

وأصوات الآلات لا تعالج على أساس دلالتها الرمزية فقط ، مثل ما سبق بيانه ، ولكن أيضا على أساس وظائفها التكوينية وقدرتها على مستويات أخرى من الصلات حين تستعمل كبدائل من صوت الانسان ٠ فالآلات اللحنيـــة تستعمل كبدائل من صوت المغنى ، أى أنها آلات يمكنها أن تغنى وتعزف ألحانا أو قطعا لحنية ٠ وبعض الآلات الايقاعية واللحنية تستعمل كبدائل من الصوت الآدمى المتكلم لنقل رسائل شفوية ، وذلك محاكاة أنغام نصوصها وايقاعاتها ٠ مثـــل هذه البدائل تستخدم

كثيرا فى بعض المجتمعات الافريقية ، كما هى ، أو كأساس للاتصال الموسيقى ؛ وهى بطبيعة الحال مصدر هام لتوليد التفاعل فى المجالات الموسيقية ٠

وثمة وظائف بنيوية أخرى تؤديها الآلات الموسيقية ، تتصل بأدوارها النوعية فى المجموعات ، وهى أدوار يترجمها العازفون الى علاقات تفاعلية ٠ فبعض الآلات كالأجراس ، وأحيانا بعض أنواع الطبول ، تستعمل لايضاح التكوينات المستخدمة فى الموسيقى وايجاد مسافة أو دائرة زمنية ثابتة يستطيع المؤدون أن يجدوا فيها نقط دخولهم بالنسبة الى نقط دخول الآلات الأخرى ، أو لتبيين الأقسام المنظمة لخط زمنى ويخصص لبعض الآلات الأدوار الرئيسية ولآلات أخرى أدوار الرد والاستجابة حين تقوم الموسيقى على تفاعل الأشكال المخصصة للآلة الرئيسية مع آلات أخرى فى المجموعة ، فى حين تتولى بعض الآلات مداومة التدفق الموسيقى بأن تؤدى أجزاء ثابتة تكررها طوال مدة أداء القطعة ٠

وأساس التأثير الذى تحدثه الموسيقى المنطوقة والموسيقى الآلية فى كل من المؤدى والمستمع ، والذى ينتج التفاعل ، هذا الأساس يمتد من الأدوات الصوتية الأساسية الى بعض العمليات والمناهج فى الموسيقى التى لا داعى لشرحها فى هذا المقال ، من قبيل النمط (التنظيم الذى يحدد أنغام نهايات الجمل ، أو الايقاعات ، والنغمات التى يتعين تشديدها لكى تضفى طبيعة متميزة على أغنية أو قطعة موسيقية آلية) والحركة اللحنية (اختيار أنماط المتتاليات اللحنية ، أو اتجاهات الحركة التى تعدل أو تمد نظيراتها فى الكلام الذى يصوره اللحن) ، والتغيرات فى المستوى ، أو القدرة الصوتية (العملية التى تصاغ بها لغة الموسيقى تبعا للغة الحديث) ، والبنية (التى تنشأ من استخدام التنظيم المتعدد الأجزاء) ٠

هناك أيضا العديد من العمليات والمناهج الايقاعية التى تحدث تأثيرا قويا على كل من المؤدين والمستمعين يمكن الاشارة اليها فقط فى بعض المناسبات : مثل التباين بين الايقاع الحر والايقاع المقيد ، ومبدأ الدفع (التسيير) الذى يجرى بالتصفيق بالأيدى أو ما شابه ذلك ، والمنادبة بين « الموتيفات » (الأفكار الرئيسية الموسيقية — المترجم) الايقاعية المتباينة واستخدام الدخلات المتعاقبة فى ترتيبها أو المتداخلة والأنماط المتأخرة أو التركيب الشاذ للجمل الموسيقية ، والايقاع المتقاطع ، والتكوين الايقاعى الطبقى فى الموسيقى المتعددة الأجزاء ٠

وبالاضافة الى ما سبق ذكره ، تطور بعض المجتمعات مجموعة قواعد فى شكل أصوات نوعية أو أنماط شكلية تخصص لها وظيفية سيمية (متعلقة بالعلامات والرموز — المترجم) ، قواعد مثل « اليودل » (وهى أغنية أو صيحة كثيرة الانتقال من الصوت العادى الى صوت عالى الطبقة — المترجم) ، و « الفالسيتو » (صوت عالى الطبقة بصورة اصطناعية — المترجم) ، تعبر فى بعض الثقافات عن حدة الشعور واستعمال الهمهمة أو الهمس للتعبير عن العواطف المكبوتة ؛ واستعمال الأصوات الخاطفة الدالة على التعجب فى بداية الجمل الموسيقية

وختامها التى تمتد لاثارة الاهتمام أو التشويق • وأحيانا تشكل التنوعات فى سرعة النطق مجموعة من القواعد ، وبخاصة فى الثقافات التى يمثل فيها حشد النص الشفوى الطويل فى مسافة زمنية قصيرة قيمة جمالية • وثمة قواعد خاصة للتفاعل تجمع فى تكوينات خاصة يستمع لها العازفون والراقصون والجمهور من قبيل قواعد البدء ، والتوقف ، والانتقال من مجموعة من الأعمال الى مجموعة أخرى ، وقواعد الراقصين لينسحبوا من ساحة الرقص ، وهكذا دواليك •

التفاعل من خلال الاتصال الشفوى

وثمة قناة كبرى ثانية تتولد فيها التفاعل هى نصوص الأغانى وبدائل الكلام المستعملة فى المجالات الموسيقية • وتعامل المجتمعات الافريقية الأغانى على أنها موسيقى وكلام منطوق لأن للاثنين سمات مشتركة • وتميل الجمل الموسيقية الى أن تكون ذات حدود مشتركة مع وحدات نحوية بنيوية ، فى حين أن محيط الألحان وايقاعها يأخذان فى الاعتبار محيط تنغيم النصوص وايقاعها الموضوع لها • مثل هذا التماثل فى السمات يسهل التفاعل التلقائى من خلال الأغانى اذ يتيح لنصوص الأغانى أن تعدل على الفور حتى تلائم الأوضاع الجديدة •

وبالاضافة الى استخدام الأغنية أداة للتأمل ، يمكن استخدامها للاحتجاج والنقد الاجتماعى ومدح الأفراد أو تعريفهم بنقائصهم • وعلى ذلك يمكن أن تكون الأغنية مرشدا للسلوك الاجتماعى ووسيلة للرقابة الاجتماعية • وينظم هذا الاستخدام للأغنية فى بعض المجتمعات الافريقية • فاذا زرت بلدة فى مناطق داجومبا أو مامبروزى فى غانا ، مثلا ، فانك تجد فيها فرقا من الموسيقيين يقرعون طبولا (على شكل الساعة الرملية) بينما يغنى واحد منهم ؛ وقد يكون معهم شخص آخر يمسك طبلة لا يعزف عليها كثيرا لأن مهمته هى أن يدنو من المارة ثم يعود ومعه نقود يضعها فى طبق صغير من القرع اليابس موضوع بجوار الموسيقيين • ونرى بعض المارة يأتون بأنفسهم الى الطبالين ليمنحوهم بعض العطايا لأنهم سمعوهم يذكرون أسماءهم ويثنون عليهم • ويبدو أن الأمور تسير كلها على مايرام معظم الوقت ، ولكن يحدث بين حين وآخر أن يضطر الطبالون الى السير وراء بعض الناس الذين يخالفون السلوك المتوقع منهم بالامتناع عن دفع مكافأة للفرقة التى تغنت بمدحهم •

ولأهمية المدح بالغناء فى هذه المجتمعات ، لا يتولاه قارعو الطبل ، بل يضطلع به عازفوا الكمان • ونجد كلا الفريقين من الموسيقيين فى محيط كبار الزعماء ، يحضرون فى قصورهم مرة على الأقل كل أسبوع ـ عادة كل يوم جمعة ـ للتغنى بمديحهم •

والمديح بالغناء عمل منظم بدقة لدى قبائل الهوسا بشمال نيجيريا ، حيث يمارس الرجال والنساء هذا المديح • وكلما حضر زعيم هوسى احتفالا عاما ، تبعه مداحوه بالغناء • هؤلاء المداحون يقدمون أيضا خدماتهم لعامة الشعب فى بعض المناسبات الاجتماعية كحفلات الزواج والأعياد ، وعرض بعض الرقصات • وهناك

أيضا مجال للمغنى المداح المتجول الذى يتنقل من قرية الى أخرى ، ولكى ينجح المداح المتجول فى مهمته ، فعليه عندما يصل الى قرية أن يتحرى عن الشخصيات الهـامة فيها ، ويعرف شيئا عن تاريخ الناحية اذا لم يكن يعرفها من قبل لأنه يجب أن يضم هذه المعلومات الى مديحه الغنائى ·

والجيران الجنوبيون للهوسا ، وهم شعب يوروبا Yoruba بغرب نيجيريا ، عندهم مداحون بالغناء · وفى كل بلاط فرقة من الطبالين ، ومداح قد يكون فى الوقت نفسه طبالا · وكلما دخل زائر فى القصر أنشد الطبالون بمديح أسمائه « أوريكى » ، وبهذه الطريقة يعلنون عن حضوره للزعيم قبل أن يقابله بوقت طويل · والمديح بالغناء عند الهوسا لا يقتصر على البلاط ، اذ يقال ان هناك « أوريكى » لكل اسم من أسماء اليوروبا ، وكذا للآلهة الرئيسية مثل أوباتالا ، وشانجو ، وارنيل ، وأوشن ، وأوجن · وقصائد المديح لدى اليوروبا قد تغنى أو تلقى مع قرع الطبول · وهناك فرق من الطبالين ومن غيرهم من الأفراد لهم حرية الطواف ومديح الناس نظير المكافأة المعتادة ·

وفى حزام السفانا بغرب أفريقيا ، فى مالى وغينيا والسنغال وجامبيا ، شعراء قبليون محترفون ومتجولون ينشدون القصائد فى مديح الناس ، وغالبا بمصاحبة آلة موسيقية وترية ، مثل الربابة المسماة « كورا » Cora ، ويقرنون هذا العمل بعمل المؤرخ ، لأنهم يحكون قصص الملوك وحكمهم وأنساب الأسر ينتمون اليهـا وتواريخها ·

والمديح بالغناء ليس قاصرا بالمرة على مناطق غرب أفريقيا التى انتظم فيهـا بالصورة التى أوضحناها بعاليه ، فانا نجده فى أغانى الكثير من الشعوب الافريقية ، فى شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها · ويسـتخدم هذا الغناء ليسـتثير فى الناس احساسا بالفخار ، ويدعم ثقتهم بأنفسهم بجـذب أنظارهم الى وضـعهم الاجتماعى وأنسابهم ومنجزات أسلافهم ·

وثمة نمط آخر من السلوك التقليدى المقترن بالموسيقى ، هو انشاد الأغانى للاهانة والانتقاد فى مناسبات خاصة بذلك · وعند شعب « جا » Ga الغانى ينشد جماعات من الناس فى الشوارع أهجـوات لاذعة فى عيد يقام مرة فى السـنة ، ويستوثقون دائما من أن الفضائح الحادثة لا يعلن عنها فحسب ، وانما تستنكر بشدة · ويجرى مثل هذا العمل فى منطقة برونج Brong بغانا مرة كل سنة فى عيد خاص يقام فى البلدان التى يعبد فيها الرب « نتوا » Ntoa ويقال ان هذا الرب هو الذى أجاز التغنى بالاهانات فى هذا العيد حتى يتخلص عابدوه من المشاعر السيئة الكامنة فى نفوسهم خلال العام · هذا العيد اذن فرصة متاحة للتعبير عن الرأى العام بصورة منظمة وانتقاد أصحاب السلطة بصورة علنيـة أو اهانة الأشـخاص الذين أساءوا السلوك أو آذوا الغير ·

واستخدام الغناء استخداما منظما كأسلوب سلوكى اجتماعى يمتد فيشمل أغنية التفاخر ، مثل أغانى « ايبريريمبو » ibiririmbo عند قبائل هوتو Hutu بزائير ، والأغنية الفردية لدى بعض الشعوب الرعوية مثل « الكاراموجونج Karamojong بأوغندا ، وأغانى النضال مثل أغانى هالو halo عند قبائل « أيو » Ewe بغانا ، والأغانى القانونية التى ينشدها فى بعض المجتمعات أولئك الذين يتنازعون فى بعض القضايا · ومع ذلك لا يجوز التسليم بأن الأوضاع الموسيقية كلها دائما جادة ، وأنه لا مكان فيها للهو والمتعة الخالصة : فالموسيقيون يجدون متعة فى ذكر أسمائهم فى أغنياتهم كوسيلة للتعبير عن الرابطة المشتركة التى تجمعهم · ويجرى بين الموسيقيين والراقصين قدر كبير من التفاعل عن طريق النصوص الشفوية التى تلقى بمصاحبة الطول وغيرها من الآلات الموسيقية ·

التفاعل من خلال الرقص

يشكل الرقص القناة الثالثة الكبرى التى تتيح الاتصال ، ويتولد من خلالها التفاعل · ذلك لأن فائدة الموسيقى فى التسلية والترفيه ـ وهى فائدة معترف بها فى المجتمعات الأفريقية ـ يمكن تعزيزها الى حد كبير بالرقص والاستجابة للموسيقى والاستغراق فيها بصورة واعية يمكن تقويتهما عند الأفراد بالحركة والرقص · وهذا أمر صحيح فى العادات الافريقية ، شأنه شأن الاستغراق فى سماع الموسيقى · ومن ثم ، ففيما عدا الحالات التى تقدم فيها الموسيقى والرقص بمعرفة موسيقيين وفرق مختارة من الراقصين الذين يؤدون حركات رقص منتظمة ومصممة من قبل ، فان فى مقدور الأفراد أن يستجيبوا لتأثير الموسيقى الراقصة ، بأن يتقدموا الى ساحة الرقص ليعبروا عن مشاعرهم مستخدمين ما يعرفونه من حركات الرقص ·

ولما كان الرقص والموسيقى يشتركان فى عناصر واحدة كالايقاع وأساليب التوقيت والديناميكيات وتدفق الطاقة ، فان أبنيتهما يمكن أن تندمج بحيث تجعل من الرقص بعدا بصريا للموسيقى ، والعكس بالعكس ، أو تجعل هذين النوعين من النشاط متكاملين · مثل هذه التصميمات تتطلب تعاونا وثيقا بين الموسيقيين والراقصين · فالطبال الرئيسى لرقصة اجبيكور Agbekor عند الايوى Ewe بغانا ، أو رقصة ادزوبو Adzobo عند الفون Fon فى بنين ، أو عازف الناى لمجموعة رقصات اتيلوجو etilogwu لدى الايبو Ebo ـ وهذى بعض الأمثلة : يقرر بالفعل أية متتالية من الحركات الراقصة تؤدى فى أية لحظة · وبالمثل فان طبال الرقص فى منطقة « أشانتى » Anshanti يراقب دائما الراقص مراقبة شديدة ، ويغير ايقاعاته حتى تتمشى مع ايقاعات الراقص ، وبالعكس بالعكس ·

وثمة سبب آخر للتأكيد على الرقص فى المجتمعات الأفريقية ، ذلك أنه يمكن استخدام ذاته للتعبير عن القيم الاجتماعية والدينية · والمشاركة فى الرقص قد تكون تعبيرا عن هوية الانسان أو أنسابه أو عملا شعائريا أو من العبادات أو تعبيرا عن

الاجلال والتقدير • والوسطاء فى حالة متغيرة من الوعى ، قد يمثلون من خـــلال الرقص حضور الآلهة ، ويعلنون جهارا عن رغباتها •

ومن أسباب التأكيد على الرقص أنه قادر على نقل رسائل معينـــة عن طريق أشكاله وايماءاته الرمزية • وكما أن الايماءات تستعمل كشفرات أو كوسيلة لتأكيد رسائل أو معـــلومات ، فان فى مقدور التقاليد الراقصة أن تطـــور مفرداتها من الايماءات الراقصة لغرض مماثل • وهكذا يستطيع الرقص أن يوسع مجال التفاعل الذى تخلقه الموسيقى • ففى مقدور الملك أن يعبر ـ عن اخلاصه لأسلافه واستعداده لقيادة الأمة وحمايتها ـ للجمهور الذى يشهد مناسبة احتفالية وذلك بأن يستخدم ايماءات راقصة مناسبة • كذلك يســتطيع خدم البـــلاط أن يعبروا بالرقص عن اخلاصهم للملك • وفى بعض المجتمعات يعبر من خلال مصطلحات الرقص عن العرفان بالجميل واليأس والقلق والخوف والفرج وما أشبه ذلك من حالات أو رســالات • وبفضل هذه الامكانيات والتفاعل الذى يصدر عنها ، ولأن هو دائما مركز الاهتمام الرئيسى حين يقترن بغيره من وسائل الاتصال ، فان بعض المجتمعات الافريقية نشير الى العرض الموسيقى الذى يوجهــه الرقص بكلمـــات معبرة عن المسرح أو اللعب أو التسلية ، ويصفون هذه العروض عند الضرورة بنعوت ، فيقولون متلا انها بهيجة ، أو وقورة ، أو ملكية ، أو بينة الرجولة ، وهكذا دواليك • وتشير بعض المجتمعات الى الحدث (الموسيقى والراقص) بالكلمة التى تعبر عن الرقص ، أو عن أكبر مصدر مشترك لطاقة الرقص فى الكثير من الثقافات ، وهو الطبل • والغناء (أو ما يرادفه من عزف على الآلات) والرقص هما العنصران الرئيسيان للحدث الموسيقى الكامل •

مثل هذا الحدث ، فى موسيقى غرب أفريقيا على سبيل المثال ـ يتضمن تفاعل مستويين بنويين من التنظيم أو أكثر • والمستوى البنيوى الأساسى هو المســتوى الذى ينبنى عليه الزمن ، والسرعة (التمبو) ، من خلال نموذج يؤدى عادة بجرس أو ببديل منه كالطبل الذى يؤدى نمطا ثابتا لا يتغير طول العرض • ويمثل هـــذا النمط خط السرعة •

وبالاضافة الى الجرس ، يمكن ايضاح تقسيمات خط السرعة ، أو نقط الاسناد المنتقاة بالتصفيق بالأيدى أو الصنوج (الصاجات) أو الجلاجل • والغرض من هذه الأشياء هو ايضاح الترقيم الحركى وحفز الشـــعور بالاســـتمرار • ومع الجرس أو التصفيق أو الجلاجل يتم ايصال مختلف الرسائل أو الحالات النفسية عن طريق نصوص الأغانى والألحان • ويمكن انشاد أى عدد من الأغانى التى تتمشى مع نمط الجرس فى مجموعة واحدة • ولا تحتاج هذه الأغانى الى موضوع واحد ، لأن لكل أغنية غرضا خاصا بها • فاذا كان المرغوب فيه توسيع طرق التعبير والاتصال حتى تشمل الرقص تضاف طبلة أو مجموعة طبول • وقد يستخدم قطاع واحد من المجموعة لخلق المشاعر العامة أو استثارتها بتقوية ديناميكيات الباعث الضمنى للموسيقى ومستوى طاقتها • ولهذا الغرض تستخدم أنماط ايقاعية قصيرة تؤديها طبول صغيرة مختلفة

الطبقات النغمية ، وتكرر هذه الأنماط الايقاعية مصطلحات أو مقترحات للحركة وكذا رسائل من خلال الأنماط الايقاعية واللحنية المختلفة التى يقدمها ٠

وقد تشكل العروض الكاملة للموسيقى والرقص مجموعات أخرى من الآلات الموسيقية مثل أنواع الناى مع الطبول ، والاكسيلوفونات (الخشبيات) مع الطبول ، و « المبيرا » مع الطبول ٠ ويمكن فى كل هذه المجموعات تمييز مستويات بنيوية مختلفة من التنظيم الايقاعى واللحنى ٠

أساليب العرض

يتنوع التشديد على مكونات الحدث الموسيقى فى غضون العرض الواحد أو حتى المناسبة كلها ٠ فقد يبدأ العرض بغناء دون مصاحبة موسيقية أو ايقاع محدد يؤديه قائد الفرقة الذى ينشد مقدمة قصيرة أو يغنى وحده بعض الوقت بأسلوب خطابى أو القائى قبل أن يبدأ « الكورس » بالانشاد ٠

ويلى المقدمة انشاد بايقاع دقيق مصحوب بآلات ضبط الزمن ، ويكون هذا اشارة للطبول بأن تشترك فى العرض ، وللرقص بأن يبدأ بمجرد أن يكتمل الأداء الموسيقى ٠ وللطبال الرئيسى أن يعدل هذا النظام بأن يوعز الى الطبالين بالبدء حين ينتهى الالقاء ، ويدخل الراقصين باشارات مناسبة ٠ وحين لا توجد مقدمة غنائية يمكن للطبال الرئيسى أن يبدأ العرض باشارة منه للطبالين ٠ عندئذ يبدأ قائد الكورس فى الانشاد حين تنتظم سرعة الأداء ٠

وعرض الموسيقى السابق تأليفها والتدرب عليها (مثل موسيقى نندو nindo عند الجوجو Gogo بجمهورية تنزانيا المتحدة ، وموسيقى بوبونجو bobongo عند الايكوندا Ekonda بزائير ، وموسيقى الاكسيلوفون عند التشوبى بموزمبيق ، وموسيقى الرقصات الجماعية التى تدرب عليها الفريق) ، هذا العرض يتتبع خطوطا مختلفة ، ولو أنها تعتمد كلها على الأدوار القيادية التى يضطلع بها قادة الجوقة وقادة الأوركسترا والرقص ، مثل هذه العروض تقدم على أنها حفلات مسرحية أو تمثيليات ، وتتم غالبا بملابس خاصة ، أو « ماكياج » ، أو أصباغ يدهن بها الجسم ٠ وعلى هذا الأساس تقدم الموسيقى والرقص المندمجان فى مناسبات شعائرية أو غيرها على أنهما مسرحية راقصة حين تتوثق الرابطة بين الموسيقى وسائر النشاطات المشتركة فى المناسبة ٠

وهناك نقطة أخرى تستحق التنويه ، حين لا يكون الأداء الموسيقى عرضيا ، وانما حدثا متصلا يستمر ساعات طوالا ، عندئذ تتيح العروض مجالا للتباينات والتوقفات ، كما تتيح أحيانا تغيير العازفين على الطبول والاكسيلوفونات ٠ ففى الحفلات الجنائزية عند اللوبى Lobi ، والداجارتى Dagarti ، والسيسالا Sisaala بغانا – على سبيل المثال – يتوفر عدد من عازفى الاكسيلوفون الأكفاء لقيادة فرقة النواحين ٠

والمعتاد أن يجرى العرض الخاص بمناسبة اجتماعية فى دورات مستمرة من الموسيقى والرقص • والموسيقى التى تؤدى فى دورة واحدة يمكن أن تشكل بندا واحدا يتكرر مرة بعد أخرى مع تنوعات مناسبة ؛ وقد تكون بندا فى « ذخيرة » (ربرتوار) من قطع الموسيقى الآلية أو مجموعة الأغانى التى تؤدى بمصاحبة ايقاع واحد ؛ وقد تكون موسيقى لرقصة واحدة أو أكثر • وتتحدد مدة الدورة الواحدة من العرض ومضمونها بكل من العوامل الموسيقية واحدة أو أكثر • وتتحدد مدة الدورة الواحدة من العرض ومضمونها بكل من العوامل الموسيقية وما يقترب بها من ظروف • وعندما تتوقف الموسيقى لا يكون ذلك بسبب أن المؤدين قد انتهت مهمتهم فى ذاك اليوم ، ولكن لأن هناك حاجة محسوسة الى التوقف ، أو التغيير الى بند آخر فى الذخيرة • وفى بعض التقاليد يتكرر البند الواحد عددا محددا من المرات ، يعقبها توقف قصير ثم يبدأ البند من جديد • وفى تقاليد أخرى يعطى قائد الفرقة اشارة بانهاء التكرار أو التنوعات أو الانتقال الى شىء آخر • واختيار البنود وترتيبها على هذا النحو يمكن أن يعكسا طبيعة المناسبة أو المواقف المتغيرة أو المتتابعات الراقصة ، أو انهما يتبعان مزاج قائد الموسيقى الذى يقدم هذه البنود ، أو يدلان على قوة ذاكرته •

والموسيقى التى تؤدى بالكيفية السابق ذكرها قد تقدم فى مكان واحد تقدمها مجموعة واحدة من المؤدين الذين يشكلون المناسبة الخاصة بها ـ وهذه المجموعة اما تكون جمعية موسيقية أو جماعة مهنية أو تنظيما حربيا • هناك مع ذلك مناسبات يشترك فيها العديد من العروض فى مكان واحد مثل : الجنازات والأعياد الشعبية والحفلات الرسمية التى يقدم فيها الرعايا فروض الولاء لأمير ، وتجرى عادة فى أرض فضاء واسعة كمتنزه عام أو ميدان خاص بالاحتفالات • وتستقر كل جماعة فى موضع خاص بساحة العرض ، وتؤدى عروضها دون أن تلتفت الى ما تؤديه الجماعات الأخرى • ومع ذلك لا ينتظر من أى انسان أن يستمع الى هذه الفرق كلها فى وقت واحد • والمتفرجون الذين يهتمون بنوع واحد من الموسيقى والرقص يتجمعون حول المؤدين ، ويتركون مساحة كافية لأداء الرقص • وهناك من الناس من يتفرجون على العرض بعض الوقت ، ثم ينتقلون الى فرقة أخرى ، الا أنه عندما تكون ساحة العرض صغيرة ، فان العروض تجرى بالتتابع •

والأداء الموسيقى لا يتقيد دائما بمكان محدد يجتمع فيه الناس للاستماع والفرجة ؛ فثمة طريقة أخرى لتقديم الموسيقى تتمثل فى الطواف بها فى طرق معروفة ولها أهمية خاصة • ويتوقف اختيار هذا الأسلوب فى العرض على طبيعة الشىء المراد تبليغه ، والجمهور الموجه اليه • من ذلك أن المطلوب من منشدى الأغانى الجنائزية فى بعض المجتمعات أن يتجولوا بمرثياتهم حتى يسمعهم القادمون للاشتراك معهم فى الأحزان ، وعليهم انهاء كل دورة عند المقبرة لأنه لابد لهم أيضا أن يخاطبوا المتوفى • أما الذين ينشدون المراثى انشادا جماعيا (مع الكورس) ، فعليهم أن يبتعدوا عن الساحة الجنائزية ويتجولوا بمراثيهم فى بعض أنحاء البلدة • كذلك تقدم على هذا النحو العروض المنظمة لأغانى الأفراح أو الاهانات أو الانتقادات •

هذا النمط من التقديم قد يكون الغرض منه ليس فقط الحاجة الى اعلان بعض الرسائل فى مختلف الأماكن ، ولكن أيضا الاستعراض وجذب الأنظار الى أشياء معينة أو أشخاص يرتدون ثيابا تنكرية أو استعراض وحدات معينة من التنظيم الاجتماعى السياسى يعتقد أن لها أهمية خاصة . ففى مناسبة احتفالية يتجول زعيم وحاشيته مستعرضين فى شوارع وطرقات حددتها التقاليد .

وتؤدى بعض الفرق نوعا واحدا من الموسيقى ، وهى تسير فى مواكب ، وفرق أخرى تخصص للمواكب موضوعات موسيقية معينة . ومع ذلك فهناك مشكلة الآلات التى يعزف عليها فى تلك المواكب : فبعض الآلات لا يمكن حلها . ويحل الموسيقيون فى بعض المجتمعات هذه المشكلة بتزويد الآلات التى يراد العزف عليها فى المواكب بنوع من الحبال ليمكن تعليقها الى جانبهم أو أمامهم . وفى بعض المجتمعات تحمل الطبول الثقيلة التى لا يمكن حملها بهذه الكيفية على رؤوس أشخاص ليسوا من الطبالين ، ويسير الطبالون وراءهم ويدقون الطبول . وآخرون يختارون من الذخيرة الموسيقية أدوارا يمكن مصاحبتها بطبلة صغيرة أو طبلتين صغيرتين ، بدلا من استعمال طبول الفرقة .

وثمة موضوع آخر يؤخذ فى الاعتبار عند تقديم الموسيقى ، ذلك هو العلاقة التى يتعين الحفاظ عليها بين الموسيقى ونشاطات أخرى فى وضع اجتماعى معين أو أهداف وأغراض مناسبة اجتماعية . هذه الرابطة ، كما فى الكثير من الثقافات فى العالم ، قد تكون رابطة التبعية ، وتكون الموسيقى بمثابة خلفية لها . ولما كان الناس يميلون الى البقاء طوال مدة الأداء الموسيقى ، فان من شأن هذه الخلفية الموسيقية أن تخلق وتدعم جوا صالحا للتفاعل ، حتى ولو لم تولد هذا الجو بطريقة مباشرة . وفى مثل هذه الأحوال تهيىء الموسيقى قاعدة للجهد التنظيمى ، مثلا فى مواقف العمل . وحين تستخدم الموسيقى كخلفية للصلوات أو الشعائر ، فانها تشجع الانسان على التركيز ، أو تساعده على أن يصل الى شىء فيما وراء وعيه الطبيعى بذاته . وقد تكون الموسيقى وسيلة للتحكم فى السلوك الفردى والجماعى حين تعبر الجماعات عن الفرح ، كما فى أعقاب انتصار ، أو فى حالات التوتر الشخصى ، أو الأزمات العامة .

والرابطة المشار اليها يمكن أن تكون تلك التى يسيطر فيها على الموقف الحضور الموسيقى العاطفى أو ما تنقله الموسيقى شفاهة أو سمعا . والنشاطات غير الموسيقية قد تكون هنا ضعيفة الى أقصى حد أو غير فضولية ، فيما عدا أن نوعا من التفاعل لا يزال متوقعا . وقد يكون الرقص غير موجود ، أو أنه مستبعد عن قصد ، كما يحدث فى بعض الاحتفالات التى ينظمها « الجا » Ga فى غانا لدعوة الآلهة حيث تقوم الفرقة الموسيقية فى مجموعها بالعزف بدلا من الرقص للاستحواذ على المشاعر . ومع ذلك مايزال الرقص فى بعض المجتمعات يشترك فى مثل هذا الغرض ، ولكن بشكل تبعى مخفف . وقد يستدل به حركات هى فى الأصل تصوير للايقاعات أو استجابات منضبطة لتدفق الطاقة الموسيقية . نجد مثلا لذلك فى الحركات الدقيقة التى يؤديها

زعماء قبائل اليوروبا الذين يفترض أولا ألا يعرقوا وهم يستجيبون للموسيقى على هذا النحو ، وفى انشاد الترانيم الدينية الاحتفالية عند قبائل الزولو • وينبئنا دافيد رايكروفت David Ryeroft قائلا : « يؤكد الزولو أن أناشيدهم الاحتفالية المقدسة المسماة أماهوبو amahubo مفردها اينوبو inhubo تؤدى من غير رقص • وهناك بالتأكيد حركات تؤدى بالأرجل ، ولكن هناك أيضا ايماءات اجبارية تؤدى بالأذرع ، وخاصة ايماءات الاشارة ، أو كوكومبا ukuhomba ، وهى حركة هامة فى بعض رقصاتهم المعتمدة •

ويستخدم المؤدى المنفرد الذى يخاطب جمهورا من المستمعين ومنشدو الأغانى التاريخية وأغانى المديح وغير ذلك من ضروب الموسيقى التى تركز على النصوص الشفوية أسلوبا متماثلا •

ومع أن الكثير من الأمثلة السابق ذكرها تزخر بها المجتمعات الافريقية ، فانه لا يبدو أنه قد بذلت جهود فى المجتمعات التقليدية لبناء الموسيقى على أنها حدث مستقل عن المجالات الاحتفالية والشعائرية • ولم تزل الموسيقى تعرض فى المجالات الاجتماعية والاحتفالية رغم أنها أعدت بقصد الاستماع اليها وحدها •

وثمة أسلوب آخر لتحقيق الرابطة بين الموسيقى وأحداث أخرى ، يتمثل فى بناء الحدائين بحيث تنشأ بينهما صلات • ويمكن تحقيق هذا •

– بأن يدمج فى هيكل الموسيقى عناصر خاصة من الأصوات والايقاعات تشير الى جوانب من المواقف أو نصوص شفوية أو بدائل من الكلام تستوجب سلوكا معينا •

– بتنسيق ايقاعات الموسيقى مع ايقاعات الرقص أو غيره من النشاطات •

– بادماج أصوات الموسيقى مع أصوات النشاطات الفردية والجماعية •

مثال ذلك أنه لدى قبائل السيسالا بغانا تؤلف تعبيرات الحزن التى يبديها الندابون ، أفرادا وجماعات بتحديد مواضع فى عدد من الجمل الموسيقية التى تؤدى على الاكسيلوفون ، يترنم عندها بمجموعات خاصة من الألحان النائحة •

خاتمة :

كان اهتمامنا الأول فى هذا المقال أن نحلل بعبارات من علم الموسيقى العنصرية مجموعة العلاقات التى تفترض الموسيقى ، باعتبارها نشاطا ، أنها تقوم بين المؤدين والمستمعين فى المجتمعات الافريقية التقليدية ، والعوامل – الداخلية والخارجية – التى تولد هذه العلاقات ، آخذين فى الاعتبار مجالات العمل الموسيقى وأساليب اتصال الموسيقى وتقديمها ، بما فى ذلك الوظائف السيمية والبنيوية لمصادر الصوت ، والنصوص الشفوية ، والتعبير الحركى (الرقص والايماءات الرمزية) •

وكما رأينا ، تنشأ المكانة الغالبة المعطاة فى المجتمعات التقليدية للبعد الاجتماعى من أن المناسبة الموسيقية تتيح فرصا لتحقيق العلاقات والأدوار والنظم الاجتماعية ودعم القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينيـــة • وفى المجتمعات التى تتفشى فيهـــا الأمية : كمجتمعات أفريقيا التقليدية يتبين بوضوح أنه ليس هناك وسائل أفضل وأكثر فعالية لتذكرة أعضاء مجتمع ما بروابطهم المشتركة من الوسائل التى تهيؤها المناسبات الموسيقية التى تجمع شملهم فى فترات متكررة •

ومع ذلك يجب التأكيد على أن المعالجة التفاعلية التى تنشأ من العمل الموسيقى لا تجعل القيم الجوهرية للموسيقى أقل أهمية من السلوك الذى تولده الموسيقى ، بل بالعكس من ذلك ، فان العمليات الاجتماعية التى يتضمنها العمل الموسيقى انما تمد الصلة الموسيقية من النطاق الجمالى الى مجالات العمل الاجتماعى التى يتسنى للموسيقى أن يقوم فيها أيضا بدور الوسيط بفضل أساليبها فى الاتصال وتأثيرها على المستمع • والموسيقى التى تؤدى فى مجال اجتماعى يجب أيضا والى حد ما أن تكون مقبولة من الناحية الجمالية • وعلى ذلك فان المجتمعات الافريقية ، بتشجيعها التفاعل التلقائى ، تجعل العمل الموسيقى شيئا أكبر من مجرد حدث جمالى خالص • ومن ثم توسع نطاق قيمتها وقاعدة تقديرها •

ولأن التفاعل الهادف يعتمد بدرجة كبيرة على تأثير الموسيقى والرقص ، فان الهياكل المستخدمة فى الموسيقى تصمم على أن تكون عملية واعلامية تتيح مجـــالات للنشاط الاجتماعى ومنفذا لاتصال الأفكار وتبادل الرسائل والتعبير عن المشـــاعر القوية • ولما كانت رعاية الموسيقى تعتمد على التقاليد الشفوية وذاكرة المؤدى الواعية بالذخيرة الموسيقية ، والقواعد والاجراءات ، فان الاهتمام ينصب بالأكثر على الأنماط القصيرة منه على الأنماط الطويلة أو المطورة وعلى التكرار والأبنية المقطعية (القابلة للتكنيك) ، والمنوعات والبدائل الارتجالية ، والأنماط القائمة على أبنية تراكمية •

ولما كانت مبادىء التنظيم الموسيقى ، وأنماط الأبنية اللحنية والايقاعية لتقليد موسيقى معين تشكل قاعدة لعدد كبير من الموضوعات الموسيقية التى تتنوع فى نواح أخرى ، فان أنماط مماثلة من الاستجابات السلوكية قد توجد فى تشكيلة كبير من المجالات التى تؤدى فيها أنماط مختلفة من الموسيقى • وهناك ميل لتشكيل مثـــل هذا السلوك ليس فقط بالنسبة الى حركات الرقص وأوضـــاع الأداء ، ولكن أيضا بالنسبة الى العمل الموسيقى فى الحياة الاجتماعية المنتظمة ثلاثة أمور :

ــ أولا ، الثابت أن العلم الموسيقى وفهمها وتقديرها ، بما فى ذلك ما تتضمنه من قواعد وسلوك فى المواقف الموسيقية شرط أساسى للمساهمة الفعالة فى الحياة الاجتماعية أو جمعية للصيادين ، فينبغى له أن يعرف ذخيرة الأغانى التى تنشدها هذه الجماعة حتى يتسنى له أن يشترك بالكامل فى سلوكها التعبيرى • وعلى وجـه العموم ، فان هذه المعرفة تكتسب على نطاق واسع بالتجربة الاجتماعية • وعلى ذلك فكلما كان الشخص أكبر سنا أو صلته بنمط موسيقى أطول أمدا أو أكثر قوة

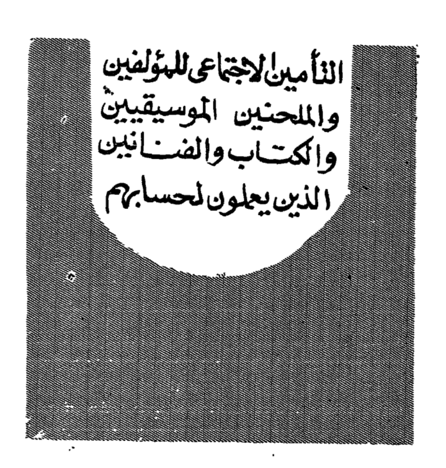
كانت معرفته هذه أكثر ثراء · هذه الحقيقة كثيرا ما تثبت صحتها خلال العروض التى تجرى فى مناسبات تولى مهام القيادة ·

ـ ثانيا ، بالاضافة الى معرفة الذخيرة الموسيقية والاجراءات ينتظر ممن يتولون مهام القيادة فى الموسيقى أو يؤدون الأدوار الموسيقية المنفردة (الصولو) أن يكون عندهم قدر معين من الحساسية الجمالية ـ وهى شيء ينقله المؤدى الى مستمعيه حين يتتبع نبضات مشاعره ، ويستغل ما تعلمه فى مجتمعه من قواعد الفن · وتتجلى أفضلية مؤود على مؤد آخر ، ليس فقط على أساس علمه ، ولكن أيضا على أساس حساسيته ·

ثالثا ، باستخدام المصطلحات العمليـــة ، وهى الأهم بالنسبة الى التفـاعل الاجتماعى ، يجب أن يكون لدى الانسان ادراك موضوعى ، أى وعى بأهداف وأغراض مناسبة العرض وتلاحق الأحداث وكيفية انتماء الموسيقى اليها وتفاصـــيل حركات الرقص والمضامين الموسيقية لمختلف المواقف · ومن خلال هذا الادراك يتسنى للمؤدى أن يجعل موسيقاه حية وذات معنى لمستمعيه ، وبذلك تستثير التفاعل ·

والواضح أن التقاليد الموسيقية التى تؤكد كثيرا على البعد الاجتماعى لابد أن

تتأثر من عدة طرق بما يطرأ على المجتمع من تغيرات ـ تغيرات فى البنيان الاجتماعى ـ وبالمؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية وبالقيم التى تمارس الموســـيقى فى نطاقها · ومع ذلك يجرى الكثير من التغيرات الهامة فى الوقت الحاضر فى المجتمعات الافريقية المعاصرة ، وهى مجتمعات تقوم فيها الارتباطات على صلات جديدة أكثر مما تقوم على القرابة والأنساب والأعراق · وفى حين يستخدم الموسيقيون فى هذا المجتمع الحديث الآلات الغربية من بوق وساكسوفون وفلوت وجيتار وأرغن كهربى ومجموعة من طبول الجاز ، لم يزل الموسيقيون فى المجتمع التقليدى يستعملون آلاتهم التقليدية ويجعلون من الموسيقى جزءا لا يتجزأ من أسلوب معيشيتهم · ومع ذلك فان الموسيقى الشعبية ، التقليدية والعصرية ، وهى أكثر الموسيقات تمتعا بالرعاية ، تشترك فى استخدام ديناميكيات العمل الموسيقى ، لأن الموسيقى الشعبية الافريقية هى بوجه عام موسيقى تفاعلية ·



النوعية الذاتية للثقافة*

لقد تحققت للموسيقى فوائد كثيرة نتيجة للتطورات التى طرأت على الوضع القانونى والتنظيم القانونى لموضوع حقوق المؤلف وحقوق الطبع والنشر وحق الملكية الأدبية والحقوق التى تفرعت عنه وتحقق للمشتغلين فى مجال الموسيقى نتيجة للتقدم التكنولوجى فى مجال التسجيل الألكترونى على اسطوانات وأشرطة الحصول على أكبر نصيب من اجمالى مبالغ الاتاوات التى تحصلت نتيجة قوانين حماية حقوق المؤلف وحق الملكية الأدبية والمتحصلة نتيجة لانفتاح أجهزة الاعلام التى تقرر هذه القوانين حمايتها ٠

وفى عهد ظهور أجهزة الاعلام أى فى القرن العشرين اكتسبت قوانين حماية الملكية الأدبية وحق المؤلف أهمية خاصة وكبيرة بالنسبة للمبتدعين للأعمال العقلية ٠

(*) تعنى كلمة الثقافة : « مجموع الافكار والمستندات والقيم الموروثة التى تشكل الاسس للعمل الاجتماعى : قاموس كريستر طبعة سنة ١٩٨٢ ٠ (المترجم) ٠

بقلم : الدكتور كارل روسل ماجدان

شغل عددا من المراكز الهامه فى النمسا – فى هيئة الاذاعة وفى عدد من المؤسسات المهنيه والهيئات المشتغله بالفنون وبالتدريس فى النمسا من بينها اتحاد الفنانين النمساويين الذى كان هو مؤسسة والاتحاد العامل للفنون والعلوم الذى شغل وظيفة سكرتير عام له وهو اتحاد يضم ما ينوف على ٠٠٠ ٢٥٠ عضو ٠ وقد نشر عدة كتيبات والعديد من الموضوعات وذلك بالاضافة الى قيامه بالقاء حوالى ثلاثة آلاف محاضرة وتدريسه لبعض المقررات واذاعته لعدد من الموضوعات فى الاذاعة

ترجمة : نصر سليمان أحمد

ماجستير فى القانون ، مدير عام الادارة العامة لشئون مكتب الوزير بوزارة النقل

والحقيقة أنه لم يلق كل من الجانب السيكولوجي والجانب المادى المحسوس لمسألة العلاقة بين حماية الملكية الأدبية وحق المؤلف حظهما من البحث والتقصى بصورة شاملة ومتعمقة من جانب المشتغلين فى مجال البحوث الاجتماعية ٠ وانه فى العهد الذى يتمثل فيه الهدف الأساسى للجماعة فى البحث عن الرفاهية ، وفى عهد الدولة التى تنمو وتتطور فيها الرفاهية تطورا سريعا ، فانها لحقيقة اجتماعية وسياسية ذات أهمية ليست بالقليلة أن عدد المؤلفين والملحنين الموسيقيين غير المرتبطين بصاحب عمل محدد وانما يعملون لحساب أنفسهم قد أصبح قليلا لدرجة كبيرة جدا ٠ والسبب فى ذلك لا يكمن فقط فى مجرد الصعوبات الخاصة بالمهنة التى تجعل عمل المؤلف والملحن الموسيقى منفردا أمرا عسيرا والتى تستوجب انضمامه الى صاحب عمل – ومثال ذلك أن كل لحن يضعه الملحن وكل مقطوعة يؤلفها المؤلف يتطلبان عمل بروفات عديدة لهما ٠ ويكون ذلك عن طريق فرقة موسيقية من العازفين على الآلات المختلفة وخاصة الآلات الالكترونية الحديثة باهظة الثمن ، وكذلك الحاجة الى الوسائل الحديثة لتسجيل الأعمال الموسيقية ونشرها عن طريق دور النشر وبذلك يزيد نطاق توزيع الانتاج وبالتبعية يزيد مقدار العائدات المالية التى تئول اليهما ، وهذا بدوره

آمر يتطلب وجوب الارتباط بصاحب عمل ييسر له بما لديه من امكانيات اشـباع هذه الحاجة أيضا وكذلك فانه بمفرده لا يستطيع الصمود أمام ضغوط وقوة الأعمال الموسيقية المنافسة التى تكون على مستوى عال ويتم نشرها عن طريق أجهزة الاعلام ويتم انتاجها عن طريق الوسائل الفنية المستخدمة فى الصناعة ، ان سبب قلة عدد المؤلفين الموسيقيين الذين يعملون لحسابهم الخاص لا تكمن فقط فى هـذه المشكلة ، ولكنها تكمن على وجه التخصيص وبصورة دقيقة واضحة فى أنه فى ظل وبمقتضى قوانين أغلب الدول فان المبتكرين لأعمال فكرية وغير مرتبطين بصاحب عمل والذين يعملون لحسابهم نادرا ما تكون لديهم أية فرصة للاستمتاع بمزايا نظـام التأمين الاجتماعى • وأنه نتيجة لذلك يضطر المؤلفون والملحنون الموسيقيون ـ أكثر مما هو الحال بالنسبة الى الكتاب والمؤلفين والرسامين والمصورين والنحاتين ـ الى اللجوء الى مجال نشاط مهنى آخر يمكن أن يحقق لهم الاستفادة من نظم التأمين الاجتماعى ، ومن ثم فقد يصبح هؤلاء المؤلفون مدرسين للموسيقى أو نقادا موسيقيين بل قد يضطرون الى اللجوء الى مهنة قد تكون بعيدة عن المجال الموسيقى كل البعد • ومع ذلك فقد برزت الى الوجود اتجاهات وتطورات حدية لم يعد من الممكن تجاهلها أو التغاضى عنها من جانب المشتغلين بالبحوث المتعلقة بهذا الموضوع أو من جانب الزعماء السياسيين • وان الهدف من هذا البحث هو استرعاء الانتباه الى الأهمية الدولية لهذه التطورات الحديثة •

لقد لوحظ اعتزال الفنانين المبدعين وابتعادهم عن المجتمع فى مجالات كثيرة غير حالات المؤلفين الموسيقيين • وان ما يقوله « بروس أ• واتش عن الرسامين والمصورين مستشهدا بحالة شخصية بارزة مثل « جيان كارلو ميتوتز » يصدق أيضا بالنسبة للملحنين والمؤلفين الموسيقيين ، انه يقول :

« عندما تملكت الرغبة الطبقات المتوسطة فى تكوين ثروة ، وعندما أصبحت قوتهم السياسية والاقتصادية مكفولة ، وفى مأمن ، أحسوا بالحاجة الى الفوز بوضع اجتماعى يضارع وضع الطبقة الارستقراطية • ولقد أدى نفورهم من الثقافة الرفيعة التى تتمثل فى عشق الموسيقى والفنون بوجه عام وسعيهم الذى لا يهدأ الى البحث عن تحقيق الرفاهية المادية وارتباطهم الكامل بالحياة الاقتصادية أدى كل ذلك الى ضآلة اهتمامهم بالرسم وتصوير اللوحات الزيتية وأصبحت قيم الفن مميزة ومنفصلة عن قيم العالم الاقتصادى • وهو الأمر الذى أدى الى انهيار المشتغلين بالفن اقتصاديا وخاصة المشتغلين بالرسم والتصوير وهذا ما دفعهم الى النزول الى مسـتوى القيم السائدة •

(*) يمكن تعريف التامين الاجتماعى بانه «قيام الدول باتخاذ الترتيبات من أجل تحقيق الرفـاهية الاقتصادية وأحيانا الاجتماعية للمسنين والمعطلين عن العمل والمرضى العاجزين عن العمل وغيرهم عن طريق معاشات تتقرر لهم أو عن طريق منحهم مساعدات أخرى •

ولقد قدم لنا المؤلف الموسيقى الأمريكى الايطالى الأصل « جيان كارلومينوتى » دليلا رائعا أثبت به وجود هذه العقلية فيما يختص بوقتنا هذا • انه يعتقد أن الفنانين المبدعين (على خلاف الفنانين فى مجال الموسيقى والتمثيل) على الأقل فى الولايات المتحدة لا يحظون بأى تقدير أو احترام ، وانهم يعتبرون غالبا فئة لا فائدة منهـا ولا لزوم لها فى المجتمع • والأدهى من ذلك هو أنهم معتبرون مخنثين وعديمى الرجولة ولا يعتمد عليهم •

وهناك دليل آخر على العزل الاجتماعى للمشتغلين بالفن يكمن فى الأسباب التى يقوم عليها ليس فقط فى المجتمع ولكن أيضا فى الفنان ذاته • ويتضح هذا الدليل فى أن الفنان وخاصة ذلك الفنان غير المرتبط بالعمل لدى رب عمل محدد قد اختفى من المجتمع الذى يعيش مرفها فى بحبوحة من العيش ، وأن هذا الموضوع قبل أن يجرى تناوله على مستوى السياسات الدولية كان قد اجتذب انتباه الاخصائيين فى علم الاجتماع فى مجال الفنون والموسيقى وذلك منذ مدة طويلة •

وكانت قد أتيحت لمؤلف هذا المقـال الفرصـة لأن يرأس وفدا من الخبراء النمساويين فى الاجتماع الذى نظمته هيئة اليونسكو فى مارس ١٩٨٠ لدراسـة موضوع النظام الاجتماعى والقانونى للمشتغلين بالفنون • وقد أقر المؤتمر الذى عقد فى بلجراد فى خريف العام نفسه توصيات هذا الاجتماع فى شأن هذا الموضوع • ويبدو أن فكرة التأمين وفكرة الابداع لا تتواءمان • ومما جعل مهمة تحقيق توافق بين هاتين الفكرتين صعبة على وجه خاص هو أن للتعاريف وترجماتها التى تعد فى صدد هذا الموضوع متعارضة مع الجذور الاجتماعية والسياسية وعلى المصالح السياسية المختلفة •• وكذلك فانه لا يمكن أن يكون كسب الحرب من أجل حمـاية التأمين الاجتماعى على حساب الحرية اذ أن قابلية المشتغلين بالفن الذين يعملون لحسابهم وغير مرتبطين برب عمل والذين يعملون متعاونين فى شأن مشروع ما للتحرك والتنقل فى حرية ليست فقط ضرورة من أجل أجهزة الاعلام من أجل الحفلات الموسيقية ومن أجل العالم المسرحى ولكن هذه القابلية للتحرك والتنقل تمثل فائدة للمشتغل بالفن ذاته • ان أكبر تأمين اجتماعى يمكن أن يتحقق للفنان يكو نعن طريق تعيينـه فى مرفق أو مؤسسة رسمية خاضعة لنظم ولوائح وقوانين الدولة ، ولكن هذا من شأنه تجميد الفنان فى مهنة واحدة وعدم تيسير فرص تحركه وتنقله وتجمده فى الاطار الوظيفى ، وهو الأمر الذى يؤدى الى القضاء على كل امكانيات التنوع المهنى ووجود أنواع مختلفة من المهن • ان الذى يمكن أن يعاون فى حل مثل هذه المشكلات فى المستقبل هو اجراء مسح اجتماعى أو مسح سياسى اجتماعى للعلاقات الثقافية الاجتماعية على أن يقترن ذلك بمعرفة المصطلحات القانونية وثيقة الصلة بالموضوع وبتنظيم أنشطة وسـائل الاعلام •

وفى صدد مسألة المصطلحات القانونية وثيقة الصلة بهذا الموضوع وبتنظيم أنشطة وسائل الاعلام • أود أن أوضح أن المفهوم الروسى لعبارة «Kalt rabotnik»

أى « العامل فى المجال الثقافى » ، قد يكون من الممكن التعرف عليه بسهولة فى الفرنسية حيث يطلق عليه«travaille .v cal arel»أو فى الانجليزية حيث يطلق عليه «cult .ral worker» ولكنه فى حالة الترجمة الألمانية سيكون الضرر الذى سوف يلحق بالمحنين والمبدعين وأصحاب حقوق الملكية الأدبية الآخرين بتصنيفهم كعمال فى المجال الثقافى واضحا تماما عندما نمعن النظر فى قوانين العمل التى سوف يخضعون لها عندئذ · فانه فى عقد الاستخدام ستعتبر ملكية نتاج العمل الذى يتم انجازه منقولة لرب العمل · وان ذلك يمكن أن يعنى أن الفنان يمكن أن يفقد حق الملكية الأدبية على عمله كلية وكذلك فان تعبير «national cat .re» أى « الثقافة الوطنية » يصبح خادعا وخاصة عندما يرتبط بكلمات « المسئولية » نحو المجتمع الذى يعيش فيه · فهل يمكن أن يطبق تعبير « الثقافة الوطنية » على ثقافة الشعوب المسلمة المقيمة على سبيل المثال فى سيبريا والدول المجاورة وعلى النظام الاجتماعى لشعوب الماساى القاطنين فى كينيا وكذلك فى جمهورية تنزانيا على أى ثقافة يمكن أن توجد فى كشمير وفى جنوب منطقة التيرول وفى جمهورية كارلبا بالاتحاد السوفيتى بين الأكراد كجماعات مستقلة اننا هنا بصدد شعوب ذات ثقافات تختلف عن ثقافات الدول التى يقطنونها ، وبالطبع لا تسود هنا الثقافة الوطنية أن الحقيقة التى مؤداها أن كلمة«to nationalize»بمعنى يؤمم أى « النقل الى ملكية الدولة » تختلف عن كلمة «o socialize » بمعنى تكوين جماعات ، هذه الحقيقة تصبح جلية وذات أهمية بشكل واضح عندما ينظر اليها فى هذا السياق ومع وضع العلاقات الثقافية فى الحسبان · والمقصود بذلك أن الثقافة والعلاقات الثقافية ذات جذور عميقة موروثة قديمة لا يمكن الغاؤها أو انشاؤها بمجرد قانون تفرضه السلطة ·

لقد أظهر سليبرمان فى كتابه الى أى مدى سيكون مقدار الضرر الذى سوف يلحق بالسياسة الثقافية وبأجهزة الاعلام فى حالة تداخل وتشابك الأفكار التى تستهدف كل منها القضاء على تأثير ومفعول الأخرى · ولقد دفعنى هـذا الى أن أكرس عدة سنوات لاعداد بحث قادنى الى فحص الاحصائيات الثقافية المتعلقة على وجه خاص بأجهزة الاعلام من زاوية جديدة من أجل الأغراض السياسية العملية ·

والواقع أننا فى علاجنا لهذا الموضوع قد صادفتنا صعوبة تتمثل فى أن موضوع « الثقافة السياسية » نادرا مّا تتعرض له الصحف فى أوروبا ، وأن المصطلحات المتعلقة بالسياسة الثقافية تكتب فى الصحف والكتب الأوربية بايجاز شديد ، وتتكون من كلمات قليلة جدا الأمر الذى يجعلها محاطة بهالة من اللبس والغموض وهو ما يجعل من الصعب بالنسبة للباحث التعرف على المدلول الحقيقى للكلمات والمصطلحات التى يضعونها فى هذا الخصوص ·· والحقيقة أن السياسة بوجه عام فى أوربا تخضع للأساليب والمناورات السياسية للحزب الحاكم وللحكومة · والتركيز الأساسى ينصب أساسا على السياسة الاقتصادية الى جانب السياسة العامة الخارجية والداخلية ،

فاننا عندما نطلع على الصحف اليومية نقرأ عن التنافس المتصاعد بين الدول الكبرى التى تطبق نظما سياسية اقتصاديا توجهها الدولة تمتد أبعادها الى نطاق القارات ، وذلك فى نطاق التسابق من أجل السيطرة على الدول المتخلفة ، ولكننا لا نقرأ شيئا عن السياسة الثقافية ، ان الملحقين الثقافيين يبدون فى الدول التى يوفدون اليهـا وكأنهم ترف كمالى رمزى نموذجى ٠ وفوق ذلك فان أكبر الأخطاء التى وقعت فيها الدول الاستعمارية الكبرى فى ادارتها للدول المتخلفة اقتصاديا دون أن تكون متخلفة ثقافيا (شعوب افريقيا وآسيا) ، هذه الأخطاء قد حدثت لأن التفكير الاقتصادى الغربى البحت لم يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الثقافية والتراث الثقافى لهذه الدول فى تعامله معها ٠ ولذلك فنحن نرى أن عبقرية سياسية مثـــل تشرشل قد رأى فى « غاندى » الزعيم السياسى الهندى مجرد رجل متسول ليس الا ، مجرد واحد من الفقراء المعدمين بالتعبير الاقتصادى ولم يستطع أن يدرك مدى قوة عقليته ٠ وفى مجال الشئون الخارجية ينقص السياسة الثقافية التوجيه الذى يعنى التزام الدولة بأن تتخذ فى شأن المسائل الثقافية سياسة تقوم على اتخاذ خطوات منهاجية تسير بصورة منتظمة نحو بلوغ أهداف اجتماعية ٠

وهذا هو المبدأ المتبع فى مجال السياسة العامة للدولة ٠ فسياسة الدولة تدور حول هذا المبدأ وتدخل فى نطاقه ٠ وفى نطاق الشئون الداخلية من جهة أخرى نجد أن السياسة الثقافية تسير بكيفية غير ملائمة للغاية ، لأن المؤسسات الثقافية تقدم الثقافة أو تنشرها بطريقة عشوائية تماما ولا تتولى تقديم سياسة ثقافية تسير على أساس منهجى وعقلانى توجهها نحو أهداف محددة مدروسة ٠ ان السياسة الثقافية لا تزال مختلطة ــ لدرجة كبيرة ــ بالسياسة الخارجية للدولة ومندمجة فيها بالنسبة للمسائل الثقافية ، فالسياسة الخارجية توجه وتدار فى بعض النواحى على حساب الثقافة بل وبكيفية تحبط وتدمر أهداف الثقافة ٠

ان السياسة الثقافية يمكن أن تسير بطريقة ســـليمة اذا اعتبرت جزءا من السياسة الاجتماعية الشاملة ٠ وان هذا المبدأ يراعى ويعمل به فى حالة السياسة الاقتصادية ٠ الا أنه حتى فى حالة السياسة الاقتصادية والسياسة التشريعية فانه ليست هنالك معلومات عن وجود تفاعل وتأثير متبادل بين كل منهما وبين الثقافة ٠ وان الآثار التى ترتبت على هذا الاغفال والاهمال للسياسة الثقافية يمكن أن نلمسها فى نقص الابداعية وانخفاض مستوى السلوك فى الأنشطة الاقتصادية والعجز عن فهم

الطبيعة البشرية ونلمسها بوجه عام فى عدم القدرة على ابداع طريقة حيـــاة تليق بالانسانية . وهناك آثار أخرى تتمثل فى ميل عقلى وطريقة تفكير سائدة يطغى عليها حب الذات وعدم اهتمام المواطن الا بنفسه ، وهو الأمر الذى يدفع الأسعار الى الارتفاع ويدمر الطبيعة ويؤدى الى حدوث تحول غير جمالى فى البيئة .

لقد كتب « روبرت ريخارد » تحت عنوان « دعوة من أجـــل سياسة ثقافية مستقلة – معلقا على الأعمال التحضيرية للمفاوضــــات التى أجريت بين الحكومة النمساوية والاتحادات الثقافية التى شكلت دفاعا عن المصالح العامة ، كتب يقول :

« انه عند هذه النقطة قد يسأل بعض القراء . لماذا هذا المبـدأ السوفسطائى القائم على المغالطة المفرط الحساسية الذى يدعو الى أن تقام الفواصل والحـــدود بين مجالات العمل الاقتصادى والعمل السياسى والعمل الثقافى ؟ أليست كل هذه المجالات مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا ؟ أليست لتقديرات المعرفة والقيمة أهمية ووزن كبير فى الاقتصاد وفى السياسة ؟ .

أوليس هنالك شك فى هذا . فان تقـــديرات المعرفة والقيمة هى ما قدمته الثقافة للاقتصاد والسياسة . ومع ذلك فان قوى السوق التى تعمل وتتحرك وفقا للقوانين الاقتصادية وبالكيفية التى تتلاءم معها لا تأبه بالقيمة ولا بالمعرفة ولا بالفرد الخلاق المبدع ، أو هى – فى أحسن الأحوال – تحولها لمصلحتها الخاصة – وأن هذا يصدق بالنسبة « للسياسة » التى تعنى بمسألة توزيع السلطات وتعنى بالتبعية بمطالب الناس من أجل المساواة . لقد كان من الأمور المألوفة لدى نابليون أن يهزأ من رجال الفكر والمثقفين وأن يسخر منهم وأن يفصلهم من مناصبهم بوصفهم مناصرين لمذاهب أيديولوجية معينة . وأنه عندما يجد الفنانون والعلماء أنفسهم فى وضع تسخر فيه وتستغل انجازاتهم العقلية لمصالح سياسية ، فان هذا يقدم فى الحقيقة وببساطة الدليل على تأثيرات القوة المحركة للسياسة لا على انعدام الايمان بالقيم الأخلاقية لدى رجال السياسة ، ان الفنانين والعلماء ينبغى أن يكونوا أناسا سياسيين بالاضافة الى كونهم رجال ثقافة . وينبغى أن يكون لهم مع هذا – بوصفهم رجال فكر – معقل بعيد عن متناول الدولة وفى مأمن من النظام الاقتصادى ، وان هذا يوضح ويظهر مباشرة الافتراض الذى فحواه أن المؤسسات الثقافية ينبغى أن تكون مســـــتقلة فى ادارة شئونها ، وأن الخوف من أن الفنانين والعلماء قد يسيئون ادارة وتدبير الموارد المالية المعهود اليهم بها والموكولة اليهم أو أنهم بمجرد تخلصهم من قبضة وسيطرة البيروقراطية

فانهم سوف يتوقفون عن انجاز وظائفهم والمهام الموكولة اليهم ، هذا الخوف ينم عن عقلية متزمتة وضيقة الأفق وعن عجز كلى عن ادراك الدرجة العالية والمستوى الرفيع الذى يمكن أن تبلغه روح المبادىء وروح الالتزام بالواجب لديهم اذا عهد اليهم بمهام خطيرة ذات شأن ٠

وينبغى أن نشير بوضوح الى أن كلا من النظام الاقتصادى والنظام السياسى والنظام الثقافى يخضع لقوانينه الذاتية المنظمة له التى تعتبر مرتبطة به وكجزء من كيانه ٠ واذا سمح أحد هذه النظم الثلاثة للأجهزة التى تنظمه بأن تقحم نفسها فى شئون أحد النظامين الآخرين أو اذا حاول أن يدمجه فيه ويحوله الى جزء لا يتجزأ منه فسوف يترتب على فساد واضطراب سير النظام الذى تم التدخل فى شـــئونه أو ثمة محاولة ادماجه ٠ وترتبـــط النظم الأساسية الثـلاثة للجماعة وهى النظام السياسى والنظام الاقتصادى والنظام الثقافى ببعضها البعض من طريق آخر ٠ فهى تتصل ببعضها من خلال اشتراك كل فرد فى أنواع النشاط الثلاثة المذكورة ٠ وعندما أشير الى أن الفنانين والعلماء هم رجال ثقافة فانما كان ذلك بصدد الاشارة الى فئات مهنية يكمن نشاطهم بصفة أساسية فى محال الثقافة ، الا أن هذا لا ينفى كما أسلفنا أنهم يساهمون أيضا فى السياسة ، وان كل فرد يساهم فى الثقافة أيضا حتى أولئك الأفراد الذين يبدون وكأنهم مجرد مستهلكين ٠

ويجرى فى السياسة كما فى تشريع العمل التمييز عادة بين أصحاب المهن الحرة والعاملين المستخدمين أو الموظفين ٠ وتضم فئة الموظفين أو المستخدمين مجمـــوعة العاملين الصناعيين والعاملين في المكاتب بما في ذلك الموظفون العموميون والمستخدمون الذين تربطهم برب العمل رابطة تعاقدية ، أما فئة أصحاب المهن الحرة فالمفهوم أنهـا تشمل كل فئات الملتزمين ٠ وتشتمل هذه الفئات بصفة أساسية فئـــات المقاولين ومديرى الأعمال التجارية والمتعهدين الفنيين ومنظمى الاحتفالات ، ويدخل أيضا ضمن أصحاب المهن الحرة المحامون والأطباء وأعضاء المجالس التى تدير شـــئون وأموال مؤسسة أو منظمة ، وان فئة أصحاب المهن الحرة بوجه عام ميسورو الحال وفى سعة من العيش ولديهم ــ الى حد ما ــ رؤوس أموال ومهمات ومعدات ولوازم وتجهيزات ، والحقيقة أن مسألة ما اذا كانوا ينتمون من وجهة النظر الاجتماعية الى النظام الاقتصادى أم أنهم يعتبرون منتمين الى النظام الثقافى على الأقل على أساس أن ذلك يتواءم ويتفق مع الهدف الأساسى لنشاطهم ، هذه المسألة هى محل جدل انه فى مذهب رأسمالية الدولة ــ وهذا النظام هو صورة من النظام الرأسمالى ــ تملك فيه الدولة أغلب وسائل

الانتاج ورؤوس الأموال الأخرى ، ويمكن أن ينظر الى السلطات العامة بوصفها نوعا آخر من المقاولين أو الملتزمين ـ ويتأسس هذا التصنيف على فكرة سياسة فجة فحواها أن الرأسمالية هي النقيض للرجل العامل أحد أفراد الطبقة العاملة • ومهما كان الأمر فان الأفكار والتصورات المشوشة في السياسة تؤدى الى تشريع مشوش وغير دقيق • ولنبدأ الآن في فحص معانى كلمة « صاحب مهنة حرة » وكلمة « المستخدم أو العامل لدى الغير » • ما هو وضع المؤلف الملحن الموسيقى في هذا السياق هل هو صاحب مهنة حرة أو أنه مستخدم أو عامل لدى الغير •

ان المؤلف الموسيقى يعمل مستقلا وغير تابع لأحد الا أنه مع ذلك وفى الوقت نفسه تابع وغير مستقل اقتصاديا اذ ليس لديه رأسمال (١) أو أنه بالأحرى عنده رأسماله الذهنى فقط • وأن كلمة « فقط » هنا تستخدم لتوضيح أن رأسماله هذا غير مفيد من وجهة النظر الاقتصادية ، لأن أى قدر من هذا الرأسمال لا يمكن أن يعلى لحسابه (فى أحد البنوك مثلا) ، ولأنه لا يمكن اقراض هذا القدر من رأس المال • ولأنه لا يقدم باختصار أيا من المزايا التى يقدمها رأس المال للمقاول والملتزم صاحب المهنة الحرة • ومن ثم فانه فى كل الحالات التى يدخل فيهـــا الملحنون والمؤلفون الموسيقيون (وكذلك الكتاب) فى فئة أصحاب المهن الحرة الذين يعملون لحسابهم الخاص ، فانهم يكونون متعرضين لأن يتحملوا المساوىء والمضار التى يتعرض لهـا المقاولون والملتزمون دون أن يستمتعوا بأى من المزايا التى يســتمتع بها المقاولون والملتزمون عادة كمقابل وكعوض من الأضرار والمساوىء التى يتعرضون لها نتيجة لصفتهم هذه : فانه على سبيل المثال على الفنانين (أصـــحاب المهن الحرة) الذين يعملون لحسابهم الخاص وغير التابعين لأحد أن يدفعوا فى حالة اعتبارهم أصحاب مهن حرة ضرائب تجارية • وفى حالة الرسامين ومصورى اللوحات والنحاتين الذين يعتبرون أصحاب مهن حرة أن يدفعوا ضريبة نقل اذا نقلوا بأنفســـهم أعمالهم فى شاحناتهم وفى سياراتهم الخاصة • وفضلا عن ذلك فانهم يتحملون أضرارا أخرى تتمثل فى أنه يفرض عليهم ضرائب بمعدلات مرتفعة عن ايراداتهم التى تكون غير ثابتة وقابلة للتغيير بالارتفاع وبالانخفاض من آن الى آخر ، تلك الضرائب التى يمكن أن تبلغ رقما ضخما فى بعض الأحيان • وهى تفرض على فترات متباعدة وعلى أساس

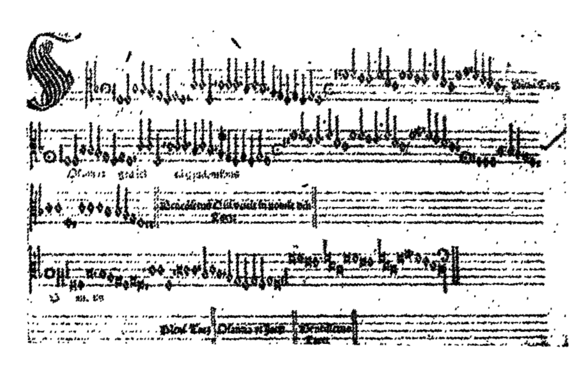
---

(١) تعنى كلمة رأس المـال مجموع السـلع والمهمات والنقود التى يبدأ بها الفرد أو المؤسسة أو الشركة مشروعا تجاريا أو صناعيا (المترجم) •

جزافى فى معظم الأحيان ، بالنظر الى عدم امكانية التوصل الى تحديد دقيق لوضعه المالى الصحيح ٠

كذلك فليس المؤلف والملحن الموسيقى موظفا أو مستخدما أجيرا تحميه أحكام قوانين ونظم التأمين الاجتماعى ، مع قيامه بعمله على أساس ساعات عمل محددة ٠ ومع وجود دخل منظم له ومع منحه مساعدات تأمينية وتقرير امتيازات له ــ فى حالة ــ المرض وفى حالة الاحالة الى التقاعد ٠ ان نشاطه الأساسى لا يدخل فى نطاق الفئة الاقتصادية التى تحقق ربحا ، وكذلك لا يدخل فى نطاق فئة المتقلدين وظيفة من وظائف الدولة ، تلك الفئة التى يحكم وضعها وينتظم بطريقة ديموقراطية تتحقق فيها المساواة بين أفراد المجموعات المتشابهة أحوالهم الداخلية فى نظامها ، وذلك عن طريق شروط موضوعة فى عقد استخدام ثابت وغير قابل للتعديل ٠ ان الاهتمام والتأكيد الفلسفى ينزع فى النظم الرأسمالية الغربية الى التركيز على تطلع الفرد الى تحقيق الربح المادى ٠ وفى نظم أوروبا الشرقية يتركز التأكيد على وظيفة الفرد ومهمته السياسية ٠ ومع ذلك فان الثقافة تحكمها قوانينها الخاصة المتضمنة فى صلب طبيعتها الأساسية ٠ وينبغى أن يتكون الرأى ويصدر الحكم فى شأنها من الناحية الأدبيــة ومن الناحية القانونية بمقتضى ما تتضمنه المبادىء التى تنطوى عليها هذه القوانين ٠ وان هذا الأمر له أهميته البالغة خاصة فى عهد تطور اجتماعى سريع يتسم فى أيامنا هذه من جهة بطابع التأكيد المفرط والتركيز البالغ على القوة السياسية ، ويتسم من جهة أخرى بانتهاك لحدود الثقافة وبالاعتداء عليها من جانب نظام اقتصادى تكنوكراتى يسيطر على الحكومة فيه العلماء والمهندسون والخبراء الآخرون ٠ ولقد استطاع الفونس سيلبرمان بعد العالمية الثانية بفترة وجيزة أن يضع تقريرا مؤداه أنه قد توصل الى نتائج هامة تظهر بجلاء كيف أن الحقائق البشرية والثقافية يمكن أن تتصرف بدون مراعاتها لنظم مصطبغة بصبغة سياسية ويطغى عليها التنظيم بصورة موسعة للغاية ٠ اذ أن التخطيط الثقافى الاجتماعى يباشر على أساس طويل المدى ولا يحـــده مكان أو زمان ، ومع ذلك بالنظر الى أنه ينبغى أن يوائم نفسه بصفة مستمرة مع التغييرات الثقافية الاجتماعية التى تحدثها وتؤدى اليها التطورات الاجتماعية ٠

كذلك فان سيلبرمان يؤكد على أهمية الثقافة بقوله : « ان الجماعة من أجل أن تبقى وحتى تستجيب لغريزتها من أجل حب البقاء عليها أن تعمل على المحافظة على ثقافتها وعلى مناطق ومجالات نفوذ ثقافتها ٠

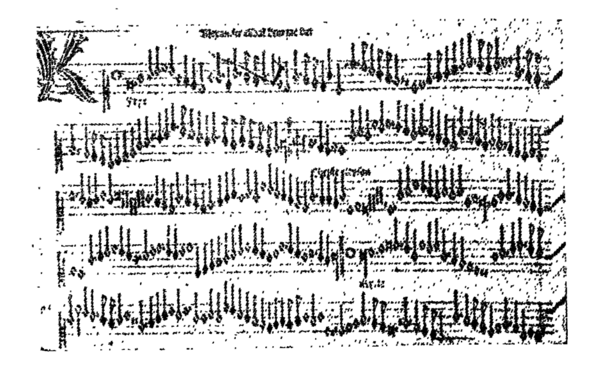


مثالان لعمل اوتافيانودى بتروسى (١٤٦٩ - ١٥٣٩) من فوسومبيرون بالقرب من اوربيو · مخترع طبع الموسيقى بواسطة حروف معدنية وقد سجل هذا الاختراع فى فيينا

العوامل الجديدة المساعدة للثقافة

ان حركة التطور والتقدم التى بدأت باختراع الآلة الطابعة فى القرن الخامس عشر قد قفزت قفزة واسعة وبلغت مدى بعيدا بعد ذلك بخمسة قرون وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية · وان المخترعات التى تمثل أعلى مستويات التطور الفنى كالسينما والراديو وأجهزة التسجيل والتليفزيون وغيرها التى بدأت تتطور كنتيجة لتقدم الهندسة الكهربائية قد أثبتت الآن فى مطلع العصر الالكترونى أنها قادرة على أن تمسك بكل تعبير عن فكرة وبكل انفعال وأن تسجله ثم تحوله الى منتج يمكن بيعه وتسويقه ويكثر اقبال المشترين عليه · وانه فى الوقت الذى لا يزال فيه رجال السياسة ـ لعجزهم عن أن ينفذوا ببصيرتهم في التطور الاجتماعى الجارى ـ مسترسلين فى ارتكاب الخطأ تلو الآخر ، فان المبتدعين للأعمال الثقافية قد بدأوا يدركون ماذا يحدث لهم ، وناهيك عن الدور الذى يقوم به ناشرو الأعمال الثقافية وعلى سبيل المثال عندما يتكلم الناس عن نظام التعدوية ـ ذلك النظام السياسى الذى للأقلية فيه رأيها المسموع ـ وعن حشد القوى فانهم يفكرون فى الصحافة ·

ان الصحافة هى بطبيعتها المتنفس الرئيسى للآراء فعن طريقها تعلن الأقليات آراءها فى المسائل والمشاكل وانه ليس فقط ناشرو الصحف ومحرروها هم الذين



الى اليمين تسجيل لجزء « التنور » من الكتاب الأول من قداسات جوسكين دى برى ٠ الى اليسار : جزء سوبرانو من قداس من وضع الكسندر اجريكولا ٠

يعبرون عن آرائهم من خلالها ، بل ان المتحدثين باسم المؤسسات والمنظما تـوالتنظيمات الأخرى يحبون أيضا أن يستخدموا هـــذا المنبر حتى يمكن للآراء والمناقشات التى تنشر فى الصحف أن تعطى صورة كاملة محددة الملامح لشئون الدولة ٠

ولكن الوضع الاحتكارى الذى تحتـــله أجهزة الاعلام الالكترونيـــة ــ الاذاعة والتليفزيون قد صار الآن ذا شأن بالغ الأهمية لا فيما يتعلق بالمستهلك واختياره المحدود كما يزعمون بل بقدر ما يتعلق بالفنان المبدع ، الذى قد أصبح الآن يعتمد من أجل كسب قوته على منتفع واحد بأعماله التى تحميها قوانين حقوق المؤلف وحق الملكية الأدبية ٠ ان هذا الوضع لا ينطـــوى على ضرر أو اساءة بالنســـبة لمصالحه الاقتصادية ، ولكن عندما يصبح العمل العقلى خاضعا بصفة مطلقة لهذه المصالح ومعتمدا عليها فانه فى هذه الحالة سوف تضيع حرية تطور هذا العمل الذهنى ان النشاط الثقافى قد أصبح خاضعا ــ الى حد ما ــ لغايات وأغراض اقتصادية وذلك نتيجـة للتصرفات والأعمال التى تقوم بها أجهزة الاعلام ٠ ان الدولة والنظـــام الاقتصادى يخوضان الآن فى نوع جديد من الكفاح الثقافى من أجل السيطرة على الرأى العام ٠ وانه في هذا الموضع قد أصبح التوجيه الاجتماعى أمرا له أهمية خاصة. ولقد قام مؤلف هذا المقال منذ عدة سنوات باجراء دراسة أولية تستهدف استكشاف طريقة تمكن

من زيادة وتوسيع نطاق الوعى والادراك الذاتى والتقييد الذاتى لخدمات الاذاعة ٠
وكانت نقطة البداية فى هذه الدراسة هى اجراء بحث وتحقيق عن العمليات الفنية ٠
ولقد اتضح له من البحث أن احدى المشكلات ذات الأهمية البالغة المتعلقة بهذا الموضوع التى تواجه العالم من الناحية الثقافية والتعليمية فى هذه الأيام تتمثل فى البحث عن كيفية منع الناس من فقد القدرة على التمييز بين العمل الأصلى وبين النسخة أو الصورة المأخوذة منه أو العمل الذى هو تقليد له ٠ وان الأمر الذى يؤسف له هو أنه لم يجر حتى الآن القيام ببحث شامل ومدقق فى مجال الفنون والموسيقى للكشف عن أسباب الاتجاه واسع الانتشار بين الشعب النمسوى لفقد حساسيتهم الطبيعية وقدرتهم على تمييز نوعية الموسيقى ولتبدد قدراتهم وبراعتهم الفنية ٠ وانه عن طريق النشاط الذاتى العقلى والموسيقى للفرد يستطيع أن ينمى ويطور قدرته على اجراء المقارنات من أجل التمييز بين العمل الأصيل وبين العمل الزائف المقلد وعلى ايجاد الترياق الذى يساعد على الحد من مفعول السموم التى تنفثها المعلومات المضللة والخادعة التى قد تنشرها أجهزة الاعلام ٠ ان أعمال البحث والتحقيق التى تقوم بها وتتولى تمويلها المؤسسات الصناعية لن تقدم لنا جديدا فى شأن هذا الموضوع ٠ ولكن ما مدى اسهام الأبحاث الأكاديمية المستقلة فى هذا المضمار ؟ ٠

ان الخوف من ضياع النزاهة الثقافية ومن فقد الاستقلال الذاتى الثقافى كان طاغيا خلال مناقشات الشمال والجنوب التى عقدت تحت اشراف منظمة اليونسكو كما كان الحال — على سبيل المثال — عندما أعلن — فى التعليقات العامة — عضوا لجنة ماكبرايد وهما جابرييل جارسيا ماركيز وجوان سومافيا عن احتفاظهما بحقهما فى التنبيه الى أن التأثيرات السياسية من جهة والتأثيرات التجارية من جهة أخرى قد جعلت أجهزة الاعلام مصدر خطر لدرجة كبيرة بالنسبة للثقافة فى الدول النامية ٠ وقد استرعيا الانتباه الى الحقيقة التى مؤداها أن أهمية البحث فى مجال السياسة الثقافية لاتزال غير مسلم بها بما فيه الكفاية. ان الثقافة الشعبية النوعية هى بالنسبة للدول النامية تماثل فى أهميتها أهمية الكمال الثقافى وحرية الفرد بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة ٠ ولقد سعى كاتب هذا الموضوع عن طريق بحث تناول فيه موضوع الاحصائيات الثقافية والرأى العام الى تزويد السياسة الثقافية بأساليب ووسائل قد تمكن الفرد والمجموعة من مقاومة النزعة الى الاذعان تحت الضغط المتزايد للأغلبيات ٠ وأشار الى الحاجة الى وجود ثقافة أوربية ٠ وينبغى أن يمتد نطاق ومدى السياسة الثقافية الضرورية الى المستوى الدولى كما يحدث فى بعض فروع الثقافة عن طريق النشاط الذى تنهض به اليونسكو ٠ وينبغى بالطبع ألا تكون المطالب السياسية أو الاقتصادية هى العوامل الحاسمة الوحيدة فى هذا المجال ٠ وانه لا يمكن أن يدخل فى نطاق البحث عن حل عاجل لهذه المشكلة تلك الفكرة واسعة الانتشار بأن السياسة الثقافية ينبغى أن تكون قاصرة على وضع ميزانية للتنمية نظرا لأن هذه الفكرة غير ذات أهمية ولا صلة لها بموضوع البحث ٠

1530

اقدم نسخة طبق :الاصل من الترتيل (ان الحصن القوى هو الله) كتبها مارتن لوثر حوالى عام ١٥٢٤ وقد دون مارتن لوثر بخط يده في أعلى الصفحة اعترافه بتسليم هذا المخطوط ويعبر عن شكره وامتنانه لمن أعطاه له فيقول «هدية من صديقي الوفي جوهان والتر، ملحن الموسيقى بترجاو » وذلك فى عام ١٥٣٠ • ان التراتيل البروتستانتينية كان يكتفى بها الغناء فى الجمعيات الدينية وبذلك تم العدول عن استخدامها فى الخدمة الكنسية (فى القداسات)

الوضع فى النمسا :

وعلى أساس النتائج التى انتهت اليها البحوث فى الوظيفة الاجتماعية للثقافة الباقية حتى الآن اتخذت فى النمسا على مدى السنوات القليلة الماضية اجراءات سياسية متعلقة بالثقافة من المتوقع أن يكون لها آثار بعيدة المدى • وقد كان أول الخطوات التى اتخذت فى هذا المجال تحت اشراف المؤسسات الكبرى والحركة الجماعية للاتحادات العلمية والفنية والثقافية التى أنشئت للدفاع عن المصالح المشتركة ، كما اتخذت خطوات على المستوى الدولى بواسطة هيئات السكرتارية المهنية للفنون والترفيه التى أنشئت فى نطاق اتحاد النقابات الحرة والاتحاد الأوربى للنقابات • ونود أن نسترعى الانتباه هنا الى مظهر هام جدا للطريقة التى تطبق بها النمسا القرارات والتوصيات التى تم التوصل اليها بعد تلك البحوث الاجتماعية الثقافية • يكتب الكثير فى النمسا كما فى كل مكان آخر عن مشكلات الاعلام ، وتنفق السلطات العامة مبالغ كبيرة على تطوير الفنون وترقيتها وهذه المبالغ أقل لدرجة كبيرة جدا مما يجب حيث ثبت أنها الحافز المالى الوحيد تقريبا من أجل العمل الفكرى والفنى • الا أنه مع ذلك فان انطلاقة جديدة قد أصبحت ميسرة عن طريق الدور الهام الذى يقوم به تشكيل سياسة اجتماعية ـ الاتحاد النمسوى للنقابات الذى لا يحمل وجه شبه ـ باستثناء العنوان ـ بحركات النقابات فى البلاد الاخرى •

ان تعبير « المشاركة الاجتماعية » يطلق على العلاقة التفاوضية بين أرباب الأعمال وبين العاملين المستخدمين لديهم ، وكلا الجانبين منظمان تنظيما شاملا فى شكل فئات مقسمة طبقا للمصالح والاهتمامات وذلك عندما تجرى مناقشة المسائل المتعلقة بالتشريع العمالى وبأجور العاملين وبالرفاهية الاجتماعية فى حد ذاته صراع من أجل السلطة ، وعلى الرغم من أنه قد يمنع أو يؤجل حركة اضراب جامح وفوضوى ويمنع أو يؤجل الاجراءات المضادة التى يتخذها أرباب الأعمال من جانبهم ، فانه يكون عاجزا بالنسبة لحل المشاكل الاقتصادية التى تكون مرتبطة بالطبع بالمشاكل الاجتماعية • ولكن هذه الهيئات التفاوضية تؤدى وظيفة أخرى عن طريق العلاقة المعروفة باسم المشاركة الاقتصادية • ان الأطراف التفاوضية تعمل فى هذه الحالة كمنتجين وكمستهلكين ويدافع كل منهم عن مصالحه الخاصة • ولقد مكن ادخال هذا النظام حركة التطور من أن تتقدم فى طريقها بسهولة وبدون متاعب وجعل التدخل السياسى والشغب والاضطرابات المتطرفة غير ذات موضوع • ولقد بقيت مشكلة المجال الثقافى ـ بالمعنى الضيق للكلمة ـ بغير حل الى أن ظهر فى النهاية ، تجمع اتحادات الفن والثقافة ، تلك الاتحادات التى شكلت من أجل الدفاع عن مصالح المؤلفين الموسيقيين والرسامين والمصورين للوحات والنحاتين وعن قطاعات الفنانين فى الموسيقى أو التمثيل وشركات استغلال الانتاج الفنى والنقابات العمالية • وبالاضافة الى ذلك فقد شكلت هذه الاتحادات تحالفا مع المدرسين والعلماء لتكون بذلك أساسا للمفاوضات من أجل مشاركة ثقافية • ان هذه الاتحادات والتحالفات والتكتلات الديموقراطية ليست جماعات ضغط منعزلة عن المجتمع ولكنها بصفة أساسية ممثلة للمجتمع كله من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية •

وقد طالب كل من هيئة اليونسكو والمجلس الأوربى وهيئات دولية أخرى مرارا وتكرارا بتشكيل اتحادات وتجمعات ممثلة تمثيلا ذاتيا من هذا النوع وخاصة بانسبة لفروع النشاط الثقافي . حيث لايمكن بصفة غالبة تمييز متطلبات الحرية الفكرية عن الضرورات القانونية لمنظمة مستقلة استقلالا ذاتيا وذات طبيعة تمثيلية بوجه عام ٠ وعنـــدما تشكلت هذه الاعتمادات والتجمعات لقيت ترحيبا وتشجيعا من جانب تلك الهيئات ٠
لقد أوضح سيلبرمان فى كتاب له عن « أجهزة الاعلام فى علم الاجتماع » أن آثار هذه التكتلات والتجمعات يمكن ادراكها اذا استخدمتا ــ كأســـاس للتفكير ــ الربط بين الأفكار وثيقة الصلة بالموضوع من جهة وبين الخبرة من جهـــة أخرى ٠ ان ما يقوله سيلبرمان فى كتابه عن تبلد الاحساس والأمية مما تسببه وسائل الاعلام السمعية والبصرية قائم على أساس سليم ومقنع بوجه عام ٠ وهو يرى أنه ليس هناك ما هو أكثر خطورة من الوضع الذى ينشأ عندما يعزل الفنانون المبدعون أنفسهم عن الجماعة ولكن الحقيقة أنه فى حديثه عن العلاقات الاجتماعية لا يلقى الضوء بدرجة كافية على هذا الموضوع ٠ ولا يكفى بالنسبة لسيلبرمان ولى أننا قد اســـترعينا الانتباه فى كتاباتنا الى الحقيقة التى مؤداها أنه من الضرورى فى موضوعات الثقافة كما هو الحال في النظام الاقتصادى الحصول على صورة عامة عن أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك.
ان علم السياسة لا يولى اهتماما كبيرا بمسألة التغلغل القائم على ساس علمى صحيح فى بحث موضوع العلاقات الاجتماعية ٠ ان الجهود الهائلة التى يبذلها العلماء ورجال السياسة فى عملهم الذى يجرى على أساس التعاون فيما بينهم ــ كما هو الحال فى نادى روما ــ لم يحقق بعد انطلاق حركة تجديد اجتماعى تبدأ من سكان المناطق الريفية وتتحرك متجهة الى أعلى ٠ وهذا هو السبب فى أنه قد اعتبر من الأهمية بمكان أن ينظم الأشخاص الذين يعملون فى مجالات أنشطة ثقافية أنفسهم وأن يبذلوا جهدا كبيرا من أجل تقديم معلومات ٠ ولقد اســـتخدم كأساس من أجل رسم سياسات ثقافية مستقلة ــ الجدول المقارن البسيط المبين فيما يلى :

طبيعة (مادة)	اقتصاد	قانون	ثقافة	«الأفكار الفردية»
	انتاج	تشريع	ابداع	
	تحول	ادارة	تربية	
	استهلاك	قضاء	تعليم	

وان هذا الجدول يوضح فى صورة بيانية ـ من أجل المناقشات والمفاوضات ـ أن هنالك مجالات مصالح خارجة عن نطاق المجتمع وأن المجتمع ملتزم بأن يعيش فى نطاقها ومعها ، وأن المجتمع يحصل على الأساس الذى يقوم عليه اقتصاده من الطبيعة ، ولكنه من جهة أخرى ، ومن أجل أن يفعل ذلك ـ يتطلب الأمر أن يحيط برغبات وميول الثقافة الحية التى لم تندثر وذلك عن طريق أفكار الأفراد . ولقد تحققنا أخيرا من أنه حتى لا تفنى الجماعة ينبغى أن تتم حماية الطبيعة والمحافظة عليها وذلك عن طريق حماية البيئة ، وكذلك فان علينا أن ندرك أن مسألة حماية الحياة الداخلية للفرد أى حماية شخصية الفرد ينبغى أن تعتبر المتمم والمكمل لحماية الطبيعة، وهذا يفسر أيضا ما للحرية الفردية من أهمية خاصة بوصفها مصدرا للثقافة . ووفقا لهذه الفكرة وبمقتضاها فان المنشآت الوسيطة أى التى تقوم بدور الوسيط بين منتج الثقافة ومستهلكها مثل المسارح وصالات الحفلات الموسيقية وقاعات عرض الفنون كالصور والتماثيل وما شابه ذلك وكذلك وسائل الاعلام الفنية مثل الراديو والتلفزيون وما شابه ذلك ، كل هذه الأجهزة والوسائل الاعلامية تنتمى الى الثقافة . وتجد فكرة ضرورة ايجاد تنظيم اعلامى جديد كذلك الذى تسعى الدول أعضاء اليونسكو الى اقامته ، هى فكرة لها ما يؤيدها وما يبررها فى هذا النطاق ، مادامت حرية وسائل الاعلام تلقى الاحترام داخل وخارج نطاق المجال التشغيلى للاعلام . ولا ينبغى أن يفهم « اضفاء الطابع الديموقراطى على الاعلام ـ كما هو الحال فى عالم الثقافة غالبا ـ على أنه تمجيد أذواق الأغلبية والتسبيح بحمدها ومجاراتها وفرض تقييد على أغراض العمل الثقافى ، بل انه يعنى بالأحرى تقديم دعم وحماية للاعلام فى نطاق نظام قانونى ذى طابع ديموقراطى .

ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمؤلفين والملحنين الموسيقيين وبالمؤلفين بوجه عام ـ فى برنامج عمل اجتماعى من هذا النوع ـ أن تخصص لقوانين حماية حقوق المؤلف والحقوق الأدبية بوصفها وسيلة قانونية لحماية الفرد ـ مهمة جديدة تنطوى على مضامين أساسية وبعيدة المدى . وان الأمر يتطلب بعض الايضاحات بالنسبة لهذه النقطة .

ان اتفاقية برن المعدلة لسنة ١٨٨٦ لحماية مستوى التعليم والثقافة وحماية الأعمال الفنية ، والاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف والملكية الأدبية لعام ١٩٥٢ التى وضعت بمعاونة « اليونسكو » والتى تعتبر بديلا للدول التى لم توقع اتفاقية « برن » على الرغم من أنهما تنصبان على درجة حماية أكثر تحديدا ، الا أنهما مع ذلك يحددان الأعمال والمهام فى قائمة بصورة دقيقة . وتبقى اتفاقية ١٩٦١ بشأن حماية الفنانين فى مجال الموسيقى والتمثيل ومنتجى الفونوغراف ومؤسسات الاذاعة على أن توفر حماية مماثلة لحقوق المؤلف ولحق الملكية الأدبية بالنسبة لحالة نقل التسجيل على اسطوانات وأشرطة تسجيل والانتفاع بهذه الأعمال واستغلالها . وبالنظر الى أهمية مجال الأنشطة الثقافية كلها فان مؤسسات الدولة المتنوعة قد امتدحت هذه الاتفاقية وطالبت مرارا وتكرارا بالانضمام اليها . ولقد نص قانون حماية حقوق

المؤلف النمسوى الاتحادى لسنة ١٩٣٦ بخصوص الأعمال الأدبية وحقوق الملكية المرتبطة بها فى مادته الأولى على « أن الأعمال المحددة فى هذا القانون هى أعمال عقلية شخصية فى مجالات الأدب والموسيقى والفنون الجميلة والفن السينمائى ان هذه الخصيصة الشخصية تظهر بغير شك عدالة حماية شخصية الفرد . ان الملكية العقلية هى بطبيعتها غير قابلة للانتقال أو التحويل ومرتبطة بشخص المفكر أو المبدع ارتباطا نهائيا لا رجوع فيه . مع ذلك فانه يمكن السماح أو الترخيص أو الاذن بانتفاعات واستعمالات متعددة يؤذن بها فى بعض الظروف عن طريق القانون حتى رغم ارادة المؤلف . وهذه هى المسألة التى تكمن فى صميم النضال الاجتماعى الكبير فى الوقت الحاضر ، والتى لم تول الا قدرا ضئيلا من الاهتمام حتى الآن . ان العاملين والمنتفعين بوسائل الاعلام المتقدمة تكنولوجيا معنيون ومهتمون اهتماما متزايدا فى الوقت الحاضر بحق التأليف والملكية الأدبية . وبالتصرف فيه وتحويله الى المنتفع بوسيلة الاعلام . وهم معنيون ومهتمون كذلك بتأثير المشرع فيما يتعلق باكتساب الحق فى الانتفاع الحر غير الخاضع لقيود ، للأعمال التى يحميها حق المؤلف والملكية الأدبية . لقد كان هذا الحق فى الأزمنة السابقة امتيازا للكنيسة أو حقا خاصا طرأ عليها ، وقد منح للدولة بفضل الله ورحمته واحسانه . ان المؤلفين منظمون الآن بمحض ارادتهم فى شركات استغلال يوظفونها ويشغلونها بصورة رسمية لرعاية مصالحهم والمحافظة عليها وبهذه الكيفية فانه من الممكن - من جهة - تسيير واعمال نظام حماية جماعية ، ومن جهة أخرى اجراء المناقشة والتفاوض بشأن اتفاقيات جماعية تعمل على تخفيف حدة القيود على الانتفاع بالأعمال التى تتعلق بحقوق التأليف والطبع والنشر والملكية الأدبية وخاصة بالنسبة الى وسائل الاعلام . من الأهمية بمكان تعاون شركات الاستغلال مع بعضها ومع النقابات والاتحادات الأخرى التى تتكون للدفاع عن المصالح المشتركة حتى لا يتعرض الأفراد المبتدعون فى الوقت الحاضر لضياع حقوقهم .

ويتضمن ميثاق حقوق الطبع والنشر والتأليف والملكية الأدبية ما يلى :

ان العمل العقلى الذى هو ثمرة جهود ومحاولات خلاقة شخصية له طبيعة خاصة عالمية حتى اذا دخلت فى تكوينه عناصر مأخوذة من اللغة والعادات والتقاليد والأعراف الخاصة بدولة معينة ، وتكون الأعمال الفكرية فى مجموعها التراث الثقافى المشترك للجنس البشرى كله . وفضلا عن ذلك ، فان العمل العقلى لا يرتبط بحيازة الملكية فى بلد معين . انه يعبر الحدود بسهولة . ومن ثم فمن الضرورى أن يدرج فى التشريع الوطنى أحكام خاصة لحماية الأعمال الأجنبية ، وأن تتخذ ترتيبات من أجل تقرير حماية دولية لحق التأليف والملكية الأدبية ، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات ومعاهدات دولية تنظم وتحمى هذه الحقوق .

وينبغى فوق كل شىء أن يراعى المبدأ الذى مؤداه أن الأعمال العقلية الأجنبية والوطنية ينبغى أن تعامل على نحو متماثل فى القوانين الوطنية وفى الاتفاقيات الدولية، وكذلك فى اتفاقيات التعاون المتبادل التى تبرم بين اتحادات المؤلفين فى الدول

المختلفة . وهذا المبدأ يناسبه مرحلة أكثر تقدما سيعطى فيها الاعتبار لمسائل أكثر اتساعا من مسألة الدفاع عن المصالح المادية . وينبغى أن تزول جميع الاجراءات التى تنطوى على تحيز ضد الأعمال الأجنبية مثل تحديد حصص نسبية ؛ كما ينبغى أن تحقق للأعمال الأجنبية حماية غير مقيدة بشروط وذلك دون أن تخضع لأية اجراءات قانونية . وينبغى أن يكون حق ترجمة الأعمال ـ ذلك الحق الذى له أهميته وخطورته ، بوجه خاص فى المحيط الدولى ـ حقا خاصا قاصرا على مؤلف العمل الأصلى وحده دون غيره . وبهذه الطريقة يكون من الممكن أن تكفل للأعمال ترجمة دقيقة ومتقنة وتتحقق الحماية والاحتراس من الخطر الذى ينشأ عن حالة الفوضى وانعدام التنظيم فى نشر الممتلكات الثقافية .

وان الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف التى تكون مفتوحة للانضمام اليها من جانب أية دولة فى العالم ـ مثل اتفاقية اتحاد برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية . والاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف ـ أقوى الوسائل فاعلية من أجل كفالة حماية دولية لحقوق المؤلف والملكية الأدبية . ويأمل المؤلفون فى أن يطرأ المزيد من التطور على الاتفاقيتين سالفتى الذكر بحيث يمكن لهما أن يحققا ايجاد تعاون وثيق وعلى نطاق واسع لاقامة نظم حماية أكثر تجانسا وأكثر شمولا . ان المؤلفين لن ينسوا أبدا الدور الحاسم الرائد الذى قام به اتحاد برن لحماية الأعمال الأدبية والأعمال الفنية منذ أن ظهر الى حيز الوجود اتفاقية ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ التى تمثل واحدة من أهم الانجازات الدولية فى القرن الماضى .

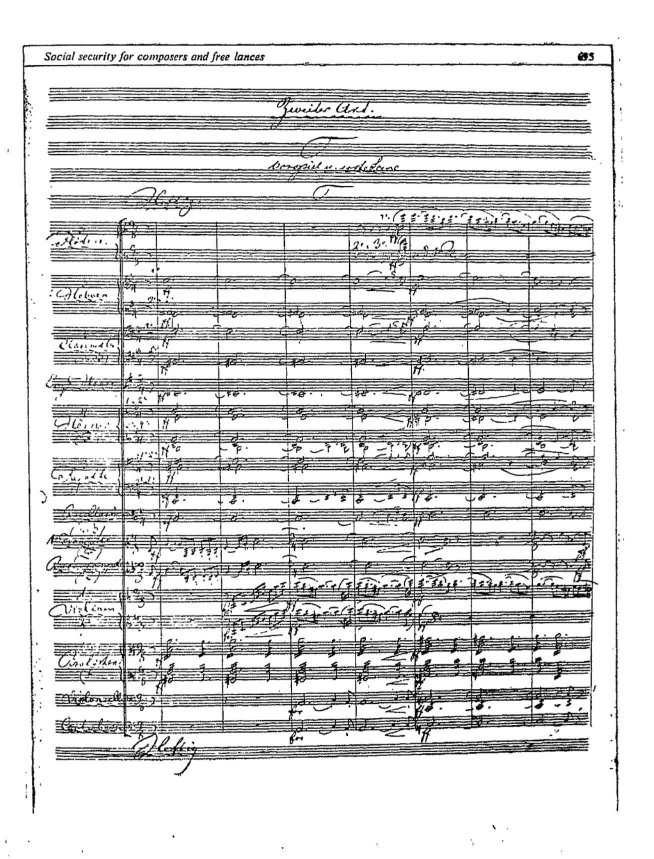
وحتى تكون الترتيبات التى تتخذ من أجل تحقيق وايجاد حماية دولية فعالة لحقوق المؤلف وللملكية الأدبية ، فانه ينبغى أن تتخذ على المستويين الوطنى والدولى الاجراءات التى تكفل التوزيع الذى لا يحده قيد للأعمال العقلية فى سائر أنحاء دول العالم ، كما ينبغى أيضا اقامة نظام مدفوعات دولى يوضع بالكيفية التى تجعله قادرا على أن يكفل للمؤلفين أن يوضع فى حسابهم بصفة عاجلة ودون ابطاء المبالغ المستحقة لهم عن الانتفاع بأعمالهم فى دول العالم المختلفة .. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف التى ترمى الى تحقيق كفالة فعالة لحقوق المؤلف والى تيسير نشر وتوزيع الأعمال الفكرية على أوسع نطاق ، فانه من الضرورى ابرام اتفاقيات دولية متعددة الأطراف تستهدف تجنب ازدواج الضرائب على الاتاوات التى يتقاضاها المؤلفون بمقتضى قوانين حماية حقوق المؤلفين والملكية الأدبية والتى تحول من الدولة التى يستعمل فيها العمل أو ينتفع فيها به الى الدولة التى يقيم بها المؤلف .

حماية حقوق المؤلف وحق الملكية الأدبية والتأمين الاجتماعى

تجعل الاستعمالات الجديدة للمبتكرات العقلية والتطورات الفنية التى تحققت فى هذا المجال من الضرورى أيضا احداث المزيد من التطوير لنظام حماية حقوق المؤلف وحق الملكية الأدبية . واذا كانت الدول لا ترغب ـ فى المستقبل ـ فى أن

تتحمل عبء العاملين فى مجالات الثقافة الذين يتزايد عددهم يوما بعد يوم ، فانه ينبغى عليها أن تكفل حرية توزيع أكبر للملكية العقلية (الأدبية) من أجل انتفاع الجمهور بها وذلك عن طريق وضع النصوص القانونية وتقرير التدابير والاجراءات التى تنظم مسألة حماية حقوق المؤلف وحق الملكية الأدبية وما يتفرع عنه من حقوق ، والانتفاع بها لصالح الأشخاص المبتدعين أو المقتبسين لفكرة العمل العقلى أو من يقومون بعمل ترجمة حرة لمسرحية أو تمثيلية تتضمن احداث تعديلات تجعلها مناسبة لذوق العصر أو تجعلها متوائمة مع البيئة . وعلى الدول ألا تسمح للقوة بأن تتغلب على الحق عن طريق المصادرة . والانتفاعات الجديدة والحقوق الجديدة هى على سبيل المثال تسجيل الأغانى والتمثيليات والمسرحيات التى تذاع فى الاذاعة على أشرطة أو تسجيل برامج التليفزيون على فيديو كاسيت . وتبذل الجهود حاليا - عن طريق اتفاقيات دولية - من أجل منع التعدى على ما للغير من حقوق الطبع والنشر والتأليف وحق الملكية . وما يتفرع عنها من حقوق ومنع تسجيل الكلام أو الأغنيات على اسطوانات فونوغرافية . كذلك فان قوانين حماية حقوق التأليف والطبع والنشر والملكية الأدبية تحمى صاحب حق الانتفاع بالعمل العقلى من الانتفاعات بالعمل بطريقة غير مشروعة . وتجرى حاليا مناقشة حق جديد وهو الرسم الذى يتقرر عن تسجيل المواد أو تصوير صوت أو نسخ نسخة من العمل . ويعتبر تسجيل أو نقل المواد التى تحميها حقوق المؤلف وحقوق الملكية الأدبية وما يتفرع عنها من حقوق على أشرطة أو اسطوانات سرقة عقلية . ويعرض التقدم الفنى - الذى يزيد من سهولة اجراء أخذ نسخ أو صور من العمل الذهنى - للخطر قوانين حماية حقوق الملكية الأدبية والتأليف والنشر . ويمكن التحكم فى هذا الأمر عن طريق اتفاقيات صريحة فورية لا تنطوى على قيود أو تحفظات أو عن طريق فرض رسوم تسدد فى شكل مبلغ كبير يدفع مرة واحدة .

وتمثل الأقمار الصناعية استعمالا جديدا لحق الملكية العقلية . ويعرض اقراض المكتبات للكاسيتات السمعية والبصرية للخطر مهنة الفنانين والملحنين وغيرهم . وتجرى المطالبة بنظام لحماية الفولكلور (الموسيقى والأغانى الشعبية) بواسطة الدول المعنية فى أمريكا الجنوبية وفى دول أخرى من العالم . وتفقد الأعمال الثقافية التى تستعمل وخاصة الموسيقى الشعبية ايرادات كبيرة وعلى أى حال فليس للفولكلور الشعبى مؤلفون موسيقيون معروفون ، ومع ذلك فان الفنانين الذين يؤدون عزف وغناء هذه الموسيقى معروفون . ومما يعتبر مصدر مساعدة وعون لهؤلاء الناس أن تسمح الدول بقيام شركات يؤسسها الفنانون العاملون فى مجال الموسيقى والغناء والمؤلفون بهدف حماية حقوق التأليف الخاصة بهم واستغلال هذه الحقوق لصالحهم . ويمكن لهذه الشركات أن تحصل الاتاوات التى تستحق عن استغلال هذه الحقوق على أن يوزع المتحصل من الاتاوات على المؤلفين والملحنين ومن بينهم بالطبع مؤلف وملحن الفولكلور .



مخطوط لقطعة موسيقية لمقدمة للفصل الثانى من سيمفونيةفاجنر التى الفها بين يناير ١٨٣٤ ومارس ١٨٥٦

ولقد كان الأسلوب المتبع فى أول الأمر بالنسبة للمطالبة بمستحقات الأفراد عن انتفاع الأغيار بحقوق المؤلف والحقوق العقلية الخاصة بهم أن يقوم كل فرد بهذه المطالبة . ولا تحقق شركات استغلال هذه الحقوق أرباحا .. انها تتولى الشـئون المتعلقة بالايرادات المتحصلة وتشرف عليها وتخضع لاشراف الدولة ، وتتولى اعطاء كل عضو من أعضائها نصيبه المستحق له من المتحصلات الصافية . ويجرى هـذا التوزيع منذ قيام الاتفاقيات الجماعية التى عقدت على أثر قيام نظام الانتاج الموسع للبرامج الاذاعية عن طريق الكومبيوتر . وعلى أى حال فانه فى حالة الدخل الذى يتحقق نتيجة لاستعمالات جديدة شاملة لا يمكن بالنسبة لأغلبها أن يفحص ويراجع بتفصيل فليس هناك وسيلة أو سبيل لايجاد بديل لمطالبة الأفراد أنفسهم بالمبالغ المستحقة لهم وذلك فى حدود مبلغ معين . وينتج عن ذلك وجود مبالغ يمكن توزيعها – طبقا لمعايير أخرى – وتستعمل الشركات المستغلة هذه المبالغ في تقديم مساعدات اجتماعية . ومع ذلك فانه مما يتجاوز بكثير حدود الوظيفة المحددة قانونا لشركات الاستغلال أن تنشىء نظـام معاشـات شـيخوخة أو نظـام تأمين فى حـالة المرض يقدم للعضـو بمقتضاه مبلغ من المـال كتعويض فى حـالة اصابته بالمرض . ولقـد قرر اتحاد جمعيـات ونقابات المصـالح الثقافية فى النمسـا – من ثم – تبنى نظـام تأمين اجتماعى خاص به من أجـل مبتدعى الأعمـال الثقافية وضغط على الحكومة الأحزاب السياسية فى مناسـبات عديدة من أجل استصدار هذا القانون ولقد كان من الضرورى تنظيم حملة اعلام حول هذا الموضوع فى داخل نطاق الاتحادات والنقابات والجماعات وتجمعاتها المهنية . وفى الوقت الذى أرسل فيه هذا الموضوع للنشر فى الصحف جرت مناقشات مكثفة مع وزارات مختصة متعددة فى مقدمتها وزارة الرعاية الاجتماعية بشأن الأحكام التى سيتضمنها مشروع القانون بالنسبة للأفراد . وان الملامح الخاصة التى تجلت فى مناقشة الموضوع هى أن المؤلفين والملحنين الموسيقيين الذين يعملون لحسابهم الخاص وغير مرتبطين بالعمل عند أحد وليس لديهم عقد استخدام يستطيعون فى أحسن الأحوال المتوقعة أن ينالوا المعاونة اللازمة من أجل انشاء صندوق للتأمين الاجتماعى وان المعاونة المالية الحكومية تقدم مساعدة – الى حد ما – من أجل تحقيق هذا الغرض . ولكن هذه المعاونة تتهددها المخاطر فى فترات الركود الاقتصادى حيث تكون الحكومة فى أغلب الأحوال فى وضع لا تتمكن معه من تحمل هذا العبء ولذلك فانه سوف ينشأ صندوق توكل اليه مسألة القيام بالحصول على معاونة أرباب العمل واستخدامها فى تمويل صندوق يقدم خدمة التأمين الاجتماعى . هذا الصندوق سوف تضمنه الدولة ولكنه سوف يتلقى أيضا

مساعدات مالية من المبالغ التي سوف تتحصل كايرادات ناتجة عن استغلال حقوق التأليف والنشر والحقوق الأخرى بهذه الكيفية سوف يكون من الممكن مد يد المساعدة للفنانين من المعاونات المقدمة منهم للصندوق فى أوقات انخفـاض ايرادات الأفراد المستفيدين من الصندوق . وينبغى أن توكل المسائل التى تتعلق بالنشاط المهنى للجنة خبراء تنشأ فى وزارة التعليم والفنون ٠ لا يمكن أن يناقش بمزيد من التفصيل هنا مشروع قانون هذا الذى يبشر بالخير ٠ ولسوف تعطى اعتبارات لكثير من المسائل ذات الأهمية الاجتماعية التى ترتبط بالطبيعة المتميزة لمهن أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص ٠ وثمة ظاهرة تسترعى الانتباه هى أن مؤلفـين وملحنين كثيرين قد اعترف بهم كمؤلفين أو ملحنين فى مرحلة متأخرة من عمرهم رغم أنهم كانوا قد ابتكروا الكثير فى شبابهم ، سيجدون أنفسهم ــ تطبيقا لأحكام قوانين المعاشات ــ محالين الى المعاش وغير قادرين على الاستمرار فى العمل رغم قدرتهم على العطاء ٠ وهنالك حالة عكسية وهى تتمثل فى حالة راقصة باليه تجد نفسها غير قادرة لأسباب صحية على الاستمرار فى ممارسة مهنتها ، وتضطر هنا لاعتزال العمل قبل السن القانونية ٠

وتمثل الدراسات التى تجرى فى الوقت الحاضر فى كل من جمهـورية ألمانيا الاتحادية وفى النمسا البداية لاثارة اهتمام السلطات العامة بالوضع الخاص والمشكلة الخاصة لمبتدعى الأعمال الثقافية ٠ ولقد أجريت بحوث قليلة فى مجـال الوظيفة الاجتماعية للعوامل العقلية التى تدركها الحواس لغموضها مثل البديهة والبصـيرة الفطرية ومثل الموهبة والعبقرية والنبوغ وغيرها ، ومن الصـعوبة بمكان وتحديد الاعتبارات المالية والقانونية التى تحكمها وينظر اليها على أساسها ٠

ومما لا شك فيه أنه اذا كان الشعب لا يزال يعتقد أن الثقافة تتمثل فى المضحك أو المهرج فى بلاط الملك أو أنها مجرد وسيلة للهزل والتهريج والاضحاك ، فان هذا ينم عن نظرة متخلفة لا تتواءم مع العصر الذى سادت فيه أجهزة الاعـلام برسالتها الثقافية ٠ ان التأثير المتبادل والتفاعل بين الثقافة والاقتصاد وبين الاقتصاد والدولة أمر يتطلب البحث والدراسة ويتطلب الاعتراف بأهمية هذا التأثير المتبادل وبما يترتب على التفاعل المتبادل بين الثقافة والاقتصاد وبين الاقتصـاد والدولة من آثار على السياسة الاجتماعية ٠

وقد طرحت فى النمسا على بسـاط البحث فكرة مؤداها ٠ أنه اما أن يعطى لأصحاب هذه الحقوق شخصية قانونية ذات طـابع خاص فى الاتحادات العامة التى

تضمهم وتضم المنتفعين ـ الناشرين مثلا ـ أو تخصص شركات الاستغلال الرئيسية للأفراد المبتدعين الفعليين ـ أصحاب حقوق التأليف والملكية الأدبية ـ وادخال اتحادات المنتفعين وشركات استغلال المنتفعين التى تكونت بالفعل فى الســـنوات الأخيرة فى علاقة معهم ٠

وبهذه الكيفية تجرى المحاولة من أجل زيادة نطاق الاعتمـاد على النفس وعدم الاعتماد على الغير كمبدأ أساسى ، ومن أجل اعطاء الثقافة عن طريق تشكيل هيئة مبتدعى الأعمال الثقافية ـ أى أصحاب حقوق التأليف والنشر ـ أكبر قدر مستطاع من السيطرة على شئونهم الخاصة ٠ والاجراءات التى ذكرت هنا هى جزء من هذا التطور ٠

وان بحث ودراسة المسائل الاجتماعية بتعمق من جانب الاتحادات المهنية الوطنية والدولية أمر يتمشى مع الرأى القائل بأنه فى العهد الذى يسيطر فيه على الحكومة العلماء والمهندسون والخبراء ينبغى ألا تنسى التوقعات الاجتماعية النفسية والاجتماعية الثقافية للمستفيدين من الثقافة ومن التعليم ، ولكنه لا ينبغى أن يتعرض للضياع على المدى الطويل ـ أصحاب العقول الذين يخلقون العمل الابداعى أى أصحاب حقوق المؤلف والملكية الأدبية ـ وان اعلان اليونسكو بشأن أجهزة الاعلام والوظائف والمهام المستهدفة للمنظمات المهنية للمشتغلين فى أجهزة اعلام الذين يؤثرون على أجهزة الاعلام هذا الاعلان لم يحظ بعد بالقدر الكافى من الدراسة المتمعنة المتعمقة والكافية واللازمة من أجل تحديد الموقف بالنسبة للانضمام اليه ٠ وان الأمر يتطلب أن يدرك التنظيم الجديد للاستعلامات والاعلام أهمية دور وسائل الاعـلام كوسيط فى التركيب من الممكن اتخاذ اجراءات ـ ذات طابع فردى فى هذا الخصوص ولكنه حتى يكون لها جدواها ينبغى أن يتم ذلك عن طريق اعدادها على أساس نظرة شاملة دراسة ومتفحصة للوظائف الاجتماعية ، وأن تأثير الجماعات ينبغى أن يكون موضع اعتبـــار هنا ، لا بوصفها قوى سياسية أو صناعية أو تجارية ٠ وان الدولة والاقتصاد لا يمكن أن يعيش أحدهما بدون الآخر ، ولكن ينبغى أن يحترم كل منهـــا الخصائص الخاصة بالآخر ٠ وفى المستقبل القريب سوف يكون على كل منهما أن يدرك الحقيقة التى مؤداها أن الناس بطبيعتهم يثورون عقليا ضد احتكار جهة واحدة للســـياسة كما يثورون ضد احتكار جهة واحدة للتجارة مما يعنى أنهم ينفرون من رؤية تفرد الدولة بالدور السياسى ومنع الاقتصاد من الدخول فى مجال السياسة ٠ ان الأمر يتطلب قبول الثقافة كشريك لكل من الدولة والاقتصاد ، وهناك بيان موجز يتضمن تلخيصا للفكر الاجتماعى الأساسى الذى يكمن وراء الخطوات الجديدة التى اتخذت من أجل إيجاد نظام تأمين اجتماعى للمؤلفين والملحنين الموسيقيين وللذين يعمـــلون لحسابهم الخاص وذلك فيما نادت به « اليونسكو » فى توصياتها بشأن النظـــام القانونى للفنـــانين مما يتواءم تماما مع المبـــادىء التى أقرتها لجنة الاتحاد التجارى الأوربى للفنون والترفيه والتسلية التى نادت بالقيام بعمل من جانب النقابات الأوربية فى

المجال الثقافى • وسوف تعرض مقتطفات من الورقة المتضمنة لوجهة نظر الاتحاد العام العامل للفنون والعلوم ، وهو المنظمة الأم التى تتبعها المنظمات المعنية وقد قدمت هذه الورقة للمناقشة مع وزير الترفيه الاجتماعي بالنمسا • وهذه الورقة تشكل نقطة البداية للعملية التشريعية الجارية الآن :

(أ) وضع الثقافة فى المجتمع

تقوم السياسة الثقافية للاتحادات (المقصود هو المنظمات التابعة للاتحاد العام العامل للفنون والعلوم) على أساس تصور معين للسياسة الاجتماعية • وقد نشأ هذا التصور عن حقائق انبثقت عن الحاجة التى تولدت وسط هذا التطور الذى يحدث الآن فى مجتمعنا خلال هذا العصر – عصر التكنولوجيا • ان الجماعة تحصل على السلع التى تحتاجها عن طريق الاقتصاد الذى يقوم على الموارد الطبيعية التى تستغل بمساعدة العمل ، وتحصل على السلع وأسباب المتعة العقلية عن طريق الثقافة التى تقوم على أساس ابداعية وابتكارية الأفراد • وتعود هذه الابتكارية الى الجماعة عن طريق الأعمال العقلية والأعمال الفنية فى شكل معرفة وثقافة • وتتوفر فى النمسا الشروط المطلوبة لكى تأخذ الثقافة مكانها فى المجتمع النمسوى • ان المشاركة التى تقوم بين المنظمات الخاصة بأصحاب الأعمال وبين المنظمات الخاصة بالعاملين والمستخدمين الذين يتقاضون أجورا هذه المشاركة تخدم مصالح الجماعة ليس فقط فى المجال الاقتصادى وانما أيضا فى مجال الثقافة •

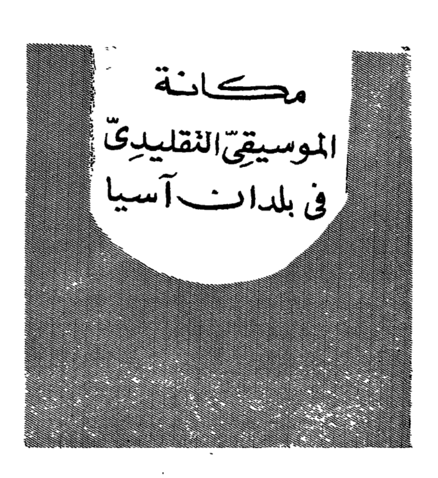
ومن ثم فان الاتحادات الثقافية الكبرى تطالب بأن يقر لها الدولة ويقر لها الاقتصاد بالحق فى الاشتراك فى المحادثات أو المفاوضات التى تتعلق بالسياسة الثقافية وبآثارها الاجتماعية والاقتصادية • وينطبق هذا فى حالة الحاجة – بالاضافة الى الاحصائيات الاجتماعية والاحصائيات الاقتصادية – الى احصائيات ثقافية تتعلق بفروع الثقافة تغطى موضوع الابداع من أجل التوصل الى اتفاقيات فى مجال الأعمال الفكرية أو تغطى موضوع الاعلام الجماهيرى أو الاستهلاك الفكرى أو التربية والتعليم • وكذلك فان الأمر يتطلب تجميع النصوص القانونية المنظمة للمسائل المتعلقة بالثقافة •

(ب) التأمين الاجتماعى فى المجال الثقافى

فى الأوضاع والظروف التى يكون فيها التعيين الدائم فى المرافق والمنشآت العامة حيث تطبق نظم التأمين والمعاشات غير مرغوب أو لا جدوى له بالنسبة لبعض الوظائف وخاصة بالنسبة لأصحاب المهن الحرة الذين يعملون لحسابهم والذين لا يمكن تصنيفهم مع أولئك القادرين ماليا الذين لديهم دخول كافية تيسر لهم الحياة الكريمة فمن الضرورى العمل على ايجاد نظام تأمين اجتماعى يحميهم مع احتفاظهم بالحرية والقدرة على التنقل بين المهن الفنية والابداعية • ونحن نذكر صندوق تأمين عمال البناء عن أيام التعطل وصندوق تأمين الصيادلة كمثال لمشروعات التأمين التى تطبق على

عاملين لا يعملون فى مؤسسات أو منشآت وانما هم من أصحاب المهن الحرة ويعملون لحسابهم • وحتى يحتفظ للمنشآت والمؤسسات بالقدرة على تغيير أنشطتها والأعمال التى تمارسها وتنفيذ برامجها بما يحقق بمعنى ألا تعمل الا فى حالة وجود عمل فعلى وان تتوقف فى حالة عدم وجود عمل الأمر الذى يترتب عليه عدم استمرارية العاملين فيها ، وحتى يتحقق تأمين من يعملون لحسابهم الخاص ـ أصحاب المهن الحرة ، ينبغى أن ينشأ صندوق مستقل للتأمين لصالح هؤلاء فى حالة الشيخوخة تكون من مصادر تمويله نسب تتقرر من المبالغ التى تتحصل كعمولات ومن الرسوم التى تتقرر على عقود الاستخدام وعلى اتفاقيات الاتاوات القصيرة الأجل وعقود الخدمة وعقود التصنيع • وعلاوة على ذلك ينبغى أن يعدل قانون شركات استغلال الأعمال الفكرية والانتفاع بها فى الحالات التى لا يمكن فيها تحديد الحقوق المستحقة للأفراد وذلك أن تضاف كايرادات لشركات الاستغلال النقود المتحصلة كنتيجة للانتفاع بالملكية الفكرية وذلك عن طريق قرار يصدر بالأساليب الديموقراطية • تبقى مسـألة امكانية تقـديم مساهمة فى الصندوق ومساعدة له من الأموال العامة ، وكذلك مسألة ادماج صندوق معونة الفنانين أو المساهمات التى تقدم من الاعانة المالية للمكتبة ، وذلك من أجل تحقيق مزايا أكثر • وينبغى بالنسبة للمهن التى تقوم على الخلق والابتكار الفكرى وكذلك المهن التى تقوم على الاقتباس من الأعمال الفكرية مثل اقتباس القصـص أو التمثيليات أو المسرحيات أو عمل ترجمات حرة للمسرحيات أو التمثيليات تتضمن تعديلات تجعلها مناسبة لذوق العصر • أن يكون المبلغ الذى يتقرر فى حالة الاحالة الى التقاعد متناسبا مع نوع المهنة التى يمارسها الفرد • ان الراقصين والراقصات ومحترفى التمثيل والغناء يتعرضون مهنيا لحالات توتر وانهيار جسمانى وصحى وهم لا يزالون بعد فى مرحلة الشباب وتكون حدود السن الذى يصبحون بعده غير قادرين على ممارسة مهنهم أدنى من تلك الخاصة بغيرهم ، وكثير من المؤلفين يبلغون مرحلة النضج الفكرى فى سن متأخرة •

وينهى مؤلف البحث الموضوع بقوله ان التطـورات التى حـدثت فى المجال الاجتماعى زامنها وحدث معها فى وقت واحد اتباع سياسة مهنية • وان أول قوة دافعة من جانب المبتدعين قد جاءت من جانب المؤلفين والملحنين والموسيقيين • ويمكن ملاحظة استمرار قوة الدفع هذه فيما نشاهده من قدرة اتحادات المؤلفين وأصحاب المهن الأدبية على تسيير أمورها دون الاعتماد على غيرها ، وفى التطور الذى حدث بالنسبة لحماية حقوق المؤلف وحقوق الملكية الأدبية • ونستطيع أن نرى أيضا استمرارية قوة الدفع هذه فى تحديد وظيفة اجتماعية للمؤسسات الثقافية القائمة يتزايد نطاقها يوما بعد يوم ، ولم تتوقف ولن تتوقف حتى فى عصر أجهزة الاعلام ، كما يتضح ذلك ـ كما سبق أن أشرنا ـ فى لجنة الموسيقى والمسرح بمؤتمر فيينا الدولى •



مكانة الموسيقى التقليدى فى بلدان آسيا

منذ ثلاثين عاما لم يكن من السهل الاهتداء الى الموسيقيين التقليديين فى أى من بلاد آسيا ، اللهم الا فى الهند واليابان حيث كان بمقدورهم كسب عيشهم من الموسيقى فحسب ، أو الاعتراف دون خوف بأنهم موسيقيون محترفون ٠

وفى معظم بلدان جنوب شرق آسيا ، كان لابد للموسيقى التقليدى من مهنة أخرى كأن يكون صاحب حرفة أو فلاحا ٠ وفى المناسبات المختلفة مثل مآدب الزواج أو طقوس الجنازات كان بمقدره أن يعزف بين جوقة من الآلاتيـــة (العازفين) يقوم بتجميعهم وقيادتهم موسيقى غير محترف أو شبه محترف ، جوقة كانت تؤجر خدماتها لقاء أجر معتدل ٠ وحالما تنتهى هذه الاحتفالات كان عليه أن يعود الى عمله الرئيسى كحرفى أو كفلاح ٠

وحتى عندما تكون الموسيقى هى مصدر دخله الرئيسى ، فقد كان هذا الموسيقى التقليدى يفضل أن يعلن عن مهنة أخرى كانت تعتبر مدعاة للاحترام أكثر من مهنة الموسيقى ٠ ويدلل المؤلف على صدق هذا أنه ــ منذ ما يقرب من خمسة عشر عاما ــ التقى فى ايران باستاذ لا يبارى فى الغناء التقليدى مرتديا الزى الرسمى لرجل

بقلم : ترانت فان كى

يعمل مديرا للبحوث فى المركز القومى الفرنسى للبحث العلمى ، وله منشورات كثيرة خصوصا فى الموسيقى الفيتنامية

ترجمة : محمد عزب

درس النقد المسرحى فى المعهد العالى للفنون المسرحية وهو يعمل حاليا مديرا للمركز القومى للموسيقى

بوليس صغير الرتبة مسئول عن المخالفات الصغيرة ، وكما التقى بقارع بارع على الطبل الهندى المعروف باسم « زارب Zarb » قال عن نفسه عندما تعارفا بانه « يعمل فى التليفزيون » ٠

لقد كان الموسيقيون المحترفون والراقصون فى البلدان الآسيوية يحظون ـ بوجه عام ـ بمكانة اجتماعية هامشية فى أسفل درك من السلم الاجتماعى ٠ ومهما بلغ تعاطف الناس معهم أو حبهم لهم فقد كانوا غالبا ما يحتقرونهم على نحو ثابت لا يتغير٠ أما هؤلاء الذين حظوا بعطف الأمراء أو احترام الارستقراطية واعجابها فقد كانوا قلة قليـــلة ٠

لقد كان الملوك والأمراء والنبلاء وطالبو العلم لا يحتقرون الموسيقى ، بل ان الكثيرين منهم كانوا من الموسيقيين الموهوبين ، ولكنهم كانوا يمارسونها لمتعتهم الخاصة وحدها وكانوا محبوبين مبجلين لأنهم غير محترفين ، فلكم كان الفرق بينـــا شاسعا فيما بين المحترف والهاوى من الموسيقيين ٠

ان هذه المكانة الاجتماعية الضئيلة الشأن التى احتلها الموسيقى التقليدى ظلت بارزة الى مدى بعيد فى القرن العشرين حتى ظهور الموسيقيين الآسيويين الذين نالوا تدريباتهم وفقا للتقاليد الموسيقية الأوربية ٠

ومن حسن الحظ ٠ انه حدث عبر السنوات العشر الأخيرة ، أن خرج الموسيقيون التقليديون في كثير من بلدان آسيا من عزلتهم التى فرضت عليهم وكان بعضهم يحظى بتقدير مواطنيه واحترامهم ٠ أما على الساحة العالمية فان مجرد ظهورهم تحت أضواء صالات الكونسير فى العالم الغربى قد منحهم احساسا بأنهم قد طوقوا بجو جديد مميز يحمل من تباشير النجاح ما قد يغير من مسار حياتهم فى القريب العاجل ، ويمحو منهم هذا الشعور بالدونية الذى يشعرون به ازاء موسيقيو الغرب ٠

الموسيقيون والمغنيون فى قاع السلم الاجتماعى :

لقد كانت المغنيات المحترفات يعتبرن من العبيد أو المحظيات ٠ وفى الحضارة الفيتنامية القديمة على زمن أسرة « لى » «LY» (فى القرن الحادى عشر الميـــلادى) كان مغنيو البلاط الذين يشار اليهم بعبارة « كســـــونج نهى » Xuong Khi أو « كا نو » Ca Nu يتم اختيارهم من بين عامة الشعب ٠ وقد كان هناك أكثر من ١٠٠ مغنية فى خدمة الملكة « ثيين كا THIEN CAM زوجــة الملك « لى ناى تونج » LY THAI TONG (١٠٣٥) ٠ وعرف المغنيون بين الناس « بالآه داو A Dao وكانت تنتظمهم اتحادات يشار اليها « بالجياو فوونج » Giao phuong ، وكان التحكيم بينهم فى المسابقات لا يتم على أساس غنائهم وحده بل وعلى سلوكهم أيضا ٠ ويحكى التاريخ الفيتنامى أن عددا من هؤلاء المغنيين قد شارك على نحو أو آخر فى الحرب ضد المغيرين ، ومع ذلك لم يحظوا بتقدير كبير ٠ وبموجب المادة ٤٠ من قوانين الزواج التى شرعت خلال فترة حكم « هونج دك » Hong Duc (١٤٧٠ ـ ١٤٩٧) فان أصحاب المناصب الرفيعة فى البلاط الذين يتخذون من المغنيات المحترفات زوجات أو خليلات كان يحكم عليهن بعقوبات بدنية تصل الى سبعين قرعة بالعصا أو الخيزرانة ، وأحيانا بالترحيل خارج البلاد ، كما كان أبناء المغنين والمثلون والممثلات والعصاة والأبناء الموسومون بالعقوق تجاه ذويهم والمتهمون بالزنا بالمحارم ممنوعين من المشاركة فى المسابقات التى كانت تقام كل ثلاث سنوات ويتم خلالها اختيار دكاترة الآداب والمرشحين لمناصب البلاط المرموقة ٠ ومع بدايات القرن الحالى استقر عدد من مغنيات الآه داو فى الأحياء المشبوهة فى المدن وعرفن باسم « الكودو » co dau ٠ وحتى المغنيات الأخريات ، مع أنهن كن يختلفن عن مغنيات الكودو روو co dau ruou اللاتى يقدمن خمر الأرز للزبائن ، كن يعتبرن أيضا من البغايا وينظر اليهن فى احتقار ٠

كذلك واجه الكيسانج Kisaeng فى كوريا المصير نفسه ٠ وخلال فترة حكم أسرة كوريو Koryo (٩١٨ ـ ١٣٩٢) كانوا يغنون ويرقصون فى مآب البلاط بصحبة موسيقى القصر ٠ وكان ملوك هذه الأسرة غالبـــا ما يختارون محظياتهم من هــؤلاء

الكيسانج ، وكان بمقدرهم رفعهن الى مرتبة النبلاء • وقد وضع لهذا الامتياز حد بواسطة الملك تايجنج Taejing (١٤٠١ ـ ١٤١٨) من أسرة « يى » YI فى بدايات القرن الخامس عشر • أما اختيار هؤلاء الكيسانج فكان يتم وهن فى سن الخامسة عشرة من أعمارهن من بين « التشونمين » chonmin اللائى كن ينتمين الى طبقة اجتماعية متدنية • وكان عملهن عزف الموسيقى وتقديم الشراب فى حفلات البلاط ، ولكن مكانتهن كانت أفضل قليلا من مكانة العبيد • وفى بدايات هذا القرن كن يعاملن بنفس الطريقة التى تعامل بها « الايبيه » ipae ـ النسوة المشبوهات أخلاقيا ـ أو « السامبيه » sampae ـ البغايا ـ •

أما « الجيشا » فى اليابان ، اللاتى كن يعزفن على آلة الشاميسين shamisen ـ وهى عود ثلاثة الأوتار ـ ويرقصن ويضيفن بتقديم الساكى « خمر الأرز » فلم يكن من البغايا ، وكن ينشأن تنشئة حسنة وبعضهن كن على جانب كبير من الثقافة • ومع ذلك فغالبا ما كان المجتمع ينظر اليهن خطأ كغانيات • وفى البلاط ابان القرن الثامن عشر كانت مكانة المغنيات مماثلة لتلك التى كانت للنسوة اللاتى يعملن فى أجنحة الملابس الملكية •

فاذا انتقلنا الى الصين نجد أن الجينيو jiniu فى العصر السالف كن من البغايا اللواتى يغنين ويعزفن الموسيقى وتبين الرسوم الجدارية واللوحات المبكرة أن الموسيقيات كن ينتسبن الى جوقات العزف فى البلاط • وابان حكم أسرة « منج » Ming فى القرن الخامس عشر كان هناك أوركسترا كاملة مؤلفة من النساء العازفات • وكان حوالى ١١٦ منهن فى خدمة الامبراطورة ، ويلاحظ ظهورهن معها أثناء تقديم القرابين لحامية القزازة (١) •

وفى بدايات هذا القرن فى « تايوان » كان أصحاب المواخير يتبنون صغار الفتيات من بنات الأسرة الفقيرة حيث يقومون على تدريبهن فيما بين سن الثانية عشرة والسادسة عشرة على الغناء وعزف الآلات الموسيقية مثل البيبا Pipa ـ وهى عود كمثرى الشكل رباعى الأوتار ـ « والسانكسيان » sanxian ـ وهو عود ثلاثى الأوتار ـ لكى يبدأن حياتهن العملية فيما بعد تقديم الشراب للزبائن والغناء وعزف الموسيقى • وكان يشار اليهن « بالجيه دانج » geh dang • ولم يكن الناس ينظرون اليهن كبغايا مالم يكن يمارس الدعارة بالفعل مثل الجينيو • وقد وصل عددهن فى مدينة تايبيه الى ما يقرب من ٤٠٠ عام ١٩٣٦ •

وفى البلاد العربية ينظرالى القيان أو « الخادمات المغنيات » أو « الجوارى المغنيات» أو « المحظيات المغنيات » اللواتى كن يقدمن خدماتهن فى الحانات أو المواخير المرخصة ،

---

(١) عملية تربية ديدان القز وجنى حريرها وانتاجه (المترجم)

فى غير احترام من عامة الناس • ورغم ذلك فقد ترك بعضهن آثاره فى الأجيال التالية بفضل مواهبهن • أما هؤلاء الجاريات المغنيـات لدى العائلات الغنية أو النبيلة فكن يحظين بقسط أوفر من التسامح • وفى عهد الخلفاء الراشدين (٦٣٢ ـ ٦٦١) كانت الموسيقى تعد من المتع المحرمة ، وقد قطع فى هذه الاثناء يدا اثنتين من القيان هما صابحة الحضرمية وهند بنت يامين كما أنتزعت أيضا أسنانهما •

أما الموسيقيون المحترفون فقد خطوا هم أيضا بمكانة اجتماعية هامشية وكانوا من العبيد أو الشحاذين أو من أدنى طوائف المجتمع •

وفى الحضارة الفيتنامية المبكرة كانوا يخضعون لنفس المعاملة التى يعامل بها الأبناء العاقون لأبائهم ، والعصاة ، ومثيرو المتاعب ، والمتهمون بالزنا بالمحارم •• وكل ذلك مما يعد لا أخلاقيا بصفة عامة •

وفى عام ١٥٩٢ رفض قبول « داو داى تو » فى مركز التطوع لأن أباه « داو تا هان » كان موسيقيا فى عهد الملك لى آنه تون Le Anh Ton (١٥٥٦ ـ ١٥٧٣) •

وخلال فترة حكم أسرة « نجوين » كان موسيقيو البلاط يعتبرون خدما أكثر منهم موظفين فى القصر • وكان يعهد اليهم بأعمال لا تتصل بواجباتهم المعتادة • وكانت لهم دائما المكانة الدنيا ، وعندما يعزفون كان ينتظر منهم أن يبقوا مفترشين للأرض حتى لا تقوم أية شبهة بتســاوى مكانتهم مع مكانة المشاهدين الذين غالبا ما كانوا يتألفون من كبار الموظفين الذين يأخذون راحتهم فى مقاعدهم الوثيرة ذات المساند •

وفى الصين ـ قبل حكم أسرة تانج TANG (٦١٨ ـ ٩٠٥) ـ كان الموسيقيون ينتقون من بين أبناء عامة الشعب ممن ينتمون الى أدنى طبقــات المجتمع : كأبنــاء العبيد ، وأبناء المجرمين المحكوم عليهم بالموت ، والقتلة ، وأسرى الحرب ، والسجناء السياسيين • وفى فترة حكم أسرة تانج نجد أن من بين الفئـات الأربعة للعبيد الرسميين ما يسمى بالصينية « تاى تشانج ين شينج رن » tai chang yin وترجمتها حرفيا « الرجال الذين يعرفون الأصوات » وما يســمى « بالجونج يو » gong yue أى « الموسيقيون وجميعهم من الموسيقيين المحترفين ، وكانوا أيضا يختارون من بين عائلات رجال البلاط الذين لحقهم العار ، والضباط المتمردين ، وأسرى الحرب • وكان يحكم عليهم بعزف الموسيقى فى البلاط مدى الحياة كما كان يسمح لهم بالزواج فيما بينهم على أن يعقبهم أولادهم من بعدهم اذ كانت تهمتهم كموســيقيين محترفين وراثية والزامية ، كما كان دورهم كموسيقيين فى البلاط يبلغ يقضى عليهم بأن يظلوا عبيدا يعزفون الموسيقى مدى الحياة ، لا لجيل واحد فقط بل لأجيال عديدة متعاقبة ، ولم يكن تحريرهم من واجباتهم كموسيقيين فى البلاط يتم الا اذا نالوا عفوا من الملك أو الحكومة ، أو لبلوغهم سن الستين ، أو لعجزهم عن العمل ، أو لوفائهم بواجباتهم على نحو مرض ، أو لقيامهم بأعمال تنطوى على جدارة خاصة •

وهؤلاء الموسيقيون المحترفون فمن كانوا عبيدا فى البلاط ، كانوا بين العامة من الشحاذين · ففى فيتنام كان « الكسام يون » أو « الكسام تشو » xam cho — فى وسط البلاد وشمالها — من الموسيقيين الجوالين ، وكان معظمهم من العميان الذين يعزفون على « الدان نهى » dan nhi وهو ضرب من الكمان ذو وترين ، أو بصفة خاصة على « الدان بو » dan bau الأحادى الوتر · ولم يكن على هذا الأعمى سوى أن يقف فى السوق ويبدأ فى الغناء والعزف على « الدان بو » حتى يتجمع الناس من حوله ، واذا بهؤلاء المتفرجين متشوقين مأخوذين بهذا « التروبادور » (١) ، ترتفع جلجلة ضحكاتهم عند كل ملاحظة فكهة تحملها هذه الأغنيات المسلية أو الداعرة ، وتتتابع بعد ذلك الحكايات والملاحم والقاء الشعر واذا بالعملات يقذف بها المتفرجون الى سلته ، وقد كان هؤلاء الموسيقيون يسافرون فرادى أو فى مجموعات صغيرة أحيانا ، متنقلين من قرية الى قرية ، معتمدين فى معاشهم على احساس الناس ·

وفى تايوان كان المغنون الشحاذون ويطلق عليهم « الزوتشانج » zou chang وترجمتها « اجر وغن » من المغنين الطوافين الذين يغنون الأغانى المتعلقة بالتسول ، بصحبة طبولهم « الكيجياداياو » kijia diao وترجمتها « لحن الشحاذ » وقد كان لبعض هؤلاء المغنين ذخيرة غنائية متنوعة الى الحد الذى يمكنه من غناء ما قد يطلبه منه المستمعون ·

وقد عرف المغنون والموسيقيون الشحاذون فى نيبال « بالجاين » gaine وطبقا لما كتبه هودجسون Hodgson عام ١٨٣٤ ، الذى استشهدت به « ميريل هلفير » Mireille Helffer فان « الجاين » يوصفون بأنهم « أعضاء طائفة تنتقل من بيت لبيت ، يغنون ويعزفون على آلاتهم كى يستجدوا طعامهم » وهم يغنون بمصاحبة « السارنجى » sarangi وهو آلة تشبه الكمان ذات أربعة أوتار وتختلف عن الآلة التى تحمل نفس الاسم فى الهند · ويبلغ عدد أفراد « الجاين » حوالى ٢٠٠٠ — منذ حوالى اثنى عشر عاما — وهم يهيمون فى طرقات نيبال الوسطى يستجدون وهم فى طريقهم · وفى بعض الأحيان يطوفون بعيدا حتى الهند وبورما · ولا يستطيع أبناء هذه الطائفة الفكاك من مكانتهم الاجتماعية التى يتوارثونها كموسيقيين متسولين · وهم ينتمون الى طائفة المنبوذين وهى طائفة تقع فى أسفل درك من السلم الاجتماعى · وقد قام عدد من هؤلاء « الجاين » بتقديم عروضهم فى اذاعة نيبال ، ولكن هذا المصطلح « الجاين » لا يزال يثير فى الأذهان دائما هؤلاء الموسيقيين الذين يستجدون فى قرى نيبال وأحيانا فى ضواحى مطاراتها ·

وفى الهند فان « البولز » boals أو « رجال الله الأشداء » — يتمتعون بمكانة خاصة « كرهبان متسولين » — ويشار اليهم شعبيا « بالرهبان المتسولين » ولكن

---

(١) التروبادور : شاعر موسيقى جوال عرف فى أوربا فى القرون الوسطى وخاصة فى جنوب فرنسا وشمال ايطاليا « المترجم » ·

واقع الأمر أنهم ليسوا هندوسا ولا مسلمين ولا بوذيين ، وبعضهم ينتقل مغنيا من باب الى باب من أجل صحن من الأرز ، فهم زهاد يحيون حياة هائمة ٠ والموسيقيون فى الهند لا ينتمون الى طائفة بعينها ولكن معظم الناس الذين يكسبون معاشهم عن طريق الغناء أو عزف الموسيقى ينتمون الى أدنى طوائف المجتمع ٠ ويختلف الموسيقيون المحترفون عن بعضهم البعض الى حد بعيد فهناك الزهاد والرهبان المتسولون مثل « البولز » فى البنغال ، والمغنيون مثل « الكوفال » Kauval فى البنجاب ، والشعراء الذين يتغنون بالأبطال فى راجاستان ، والطبالون والمغنيون فى « الهجرا » hijra ثم اللوطيون المتزيون فى أردية النساء ٠ وفى نظر البرهمى فان الممثلين والمغنيين والموسيقيين يؤلفون طوائف نجسة جديرة بازدراء وأنهم ليسوا الا مجرد مرفهين مأجورين ٠ ومن حسن الحظ فان الموسيقيين التقليديين لم يكونوا برمتهم مجرد عبيدا أو شحاذين ٠

الموسيقيون والمغنيون المحترفون من ذوى الامتيازات

بالرغم من القوانين الدينية والقوانين المتحيزة ، فان الموسيقيين الموهوبين ، الأساتذة فى فنهم دون منازع كانوا يحظون بتقدير الملوك وحمايتهم ومكافآتهم ، وبوله محبيهم وتكريمهم وذلك بفضل مهاراتهم غير العادية ٠

ففى فارس كان المغنيون محل تقدير كبير من الملوك ٠ وقد كان فى بلاط الملك Shosroes Parwiz مغنيان أحبهما كثيرا جدا هما سيرجويتش Serguech وبارباد BARBAD (٢٥) كما أن ملوكا آخرين ـ مثل شاه عباس وناصر الدين ـ ساعدوا عددامن الموسيقيين التقليديين المجيدين على تنمية مواهبهم فى بلاطهما ٠

وخلال حكم بنى أمية (٦٦١ ـ ٧٥٠) كان الموسيقيون والمغنيون من المقربين جدا الى الخلفاء ولم يقتصر الأمر على خلع الشرف وحده عليهم ، بل كانوا أيضا يتلقون عطاياهم السخية ٠ وعندما كان هؤلاء الموسيقيون والمغنيون يلتقون بالخليفة أثناء تقديم عروضهم ، كان من حقهم مشاركته أريكته والجلوس الى جواره وكان الخليفة الوليد الثانى يرحب بهم فى مجالسه بفتح ذراعيه تجاه أى جهة يقدمون منها ٠ كما كان الموسيقى « معبد » يحظى بترحيب بالغ فى مجالس الخليفة الوليد بن يزيد الذى لم يتردد فى مكافأته باثنى عشر ألفا من القطع الذهبية لمهارته الفنية ٠ وعندما مات حزن عليه حزنا كبيرا وقام بشخصه بتشييع جنازته ٠

وفى أيام الخلفاء العباسيين ببغداد (٧٥٠ ـ ٨٤٧) وخصوصا أثناء خلافة هارون الرشيد (٧٨٦ ـ ٨٠٩) كان من حق الموسيقيين المحترفين تشكيل بطاناتهم الخاصة التى تتألف من عديد من الآلاتية فالمغنيين والراقصين وتتنوع فى عددها من ثلاثين الى خمسين شخصا ، وتصل فى بعض الأحايين الى مائة أو أكثر ٠ وقد صرف الخليفة ملايين القطع الذهبية فى مكافأة الموسيقيين الذين يعملون له ٠ وامتد كرم الخلفاء حتى بلغ حد التبذير (١٥٠ ألف قطعة من الذهب كهدية من الخليفة الهادى الى الموسيقى الشهير ابراهيم الموصلى ، و ١٠٠ ألف قطعة ذهبية من الخليفة هارون.

الرشيد الى الموسيقى « مخارق » ، و ٦٠٠ ألف قطعة من الفضـــة فى هديتين من الخليفتين هارون وابراهيم بن المهدى الى الموسيقى « حكم الوليــد ») • وفى بلاط الخليفة الهادى (٧٨٥ ــ ٧٨٦) فاز الموسيقى حكم الوليد بـ ٣٠٠ ألف قطعة فضية فى مسابقة للغناء متنافسا مع بعض الموسيقيين ذوى الشهرة مثل ابراهيم الموصلى وابن جامع ، وعقب وفاة ابراهيم الموصلى صار ابنة اسحق الموصلى (٧٦٧ ــ ٨٥٠) الموسيقى الأول فى بلاط هارون الرشيد وسمح له بارتداء عباءة القضاء السوداء ، وبتأدية صلاة الجمعة فى رواق الخليفة ، وعلينـــا أن نتذكر أن ابراهيم الموصلى كان ينحدر من أسرة من أشراف الفرس ، وأن اسحق الموصلى لم يكن موسيقيا فحسب بل كان أيضا شاعرا وأديبا وعالما بفقه اللغة ودارسا للقانون •

وانا لنجد فى ظــل حكم العباسيين أن موســـيقيين كثيرين آخرين ــ غير من ذكرناهم آنفا ــ قد خلفوا آثارهم على الحضارة المعاصرة مثل « زلزل » ــ وكان صهرا وتابعا لابراهيم الموصلى ــ الذى اخترع العود التام والثلث المحايد ، وزرياب وهو أحد أتباع اسحق الموصلى ومؤسس المدرسة الاندلسية ، والكندى الفيلسوف العربى المعروف •• الخ ، وقد حققوا جميعا عيشا شريفا وامتلكوا ناصية ثقافة واسعة • وخلال هذه الفترة فان الموسيقيين المحترفين ، حتى أولئك الذين لم يكن لهم حظ كبير من الشهرة قد استطاعوا أن يكسبوا أموالا كثيرة من خلال ممارستهم لفنهم •

وفى الهند خلال العصور الوسطى حدث بعد الفتح الاسلامى أن حرمت الموسيقى فى المعابد ولكن الملوك أسبغوا حمايتهم على الموسيقيين المجيدين ، الذين أمنوا أسباب العيش واجتذبوا التابعين تبعـا لذلك ، لأن رعاة الفن الأســخياء من ملوك وأمراء ساعدوا الموسيقيين على نقــل خبراتهم الى الآخرين ، وشـــجعوهم على اقامة مراكز للموسيقى التقليدية فى بعض المدن مثل جواليور Gwalior ورامبور Rampur واندور Indore وبارودا Baroda • ويتسم عهد الامبراطور « أكبر » فى القرن السادس عشر بظهور بعض المناصرين المجيـــدين للموسيقى الهندية مثــــل « بايجو باورا » Baiju Bawra و « سوامى هاريداس » Swami Haridas وتابعه « تانسين » Tansen • ومن بين خلفاء « أكبر » نجد « جيهانجيز » وشاه جيهـــان يسيران سيرته فى حماية الموسيقيين • ولكن واحدا من أبناء « شاه جيهـــان » هو « أورانجزيب » Aurangzeb الذى لم يكن يكترث كثيرا بالموضوعات العاطفية الرقيقة التى كان ترتجلها موسيقيو البلاط ، قد شرع فى مضـــايقتهم بعد ما آلت اليــه الســـلطة •

ومع انحلال الامبراطورية المغولية فى الهند اتساع السيطرة البريطانية عليها فى القرن الثامن عشر نلاحظ ظهور عوامل الاضمحلال فى الموسيقى الكلاسيكية بشمال الهند • أما فى الجنوب فيمكن القول أن التقاليد الموسيقية قد بلغت ذروتها بفضل ثلاثة من الموسيقيين هم « تياجاراجا » Iyagara Ja (١٧٦٧ ــ ١٨٤٧) و « موذو سوامى ديكشـــتيار » Muthuswami Dikshitar (١٧٧٥ ــ ١٨٥٣) و « شياما شاسترى » Shyama Shastri (١٧٦٢ ــ ١٨٢٧) •

فاذا انتقلنا الى اليابان نجد أن موسيقيي البلاط كانوا هدفا للقوانين والقرارات التى تصدر عن الحكومة ـ الامبراطورية أو عن الحاكم العسكرى ـ وقد كان العازفون البارزون فى « الكابوكى » Kabuki ـ الاوبرا ـ وفى البونراكو bunraku ـ مسرح العرائس ـ يتمتعون بمنزلة الساموراى (طبقة المحاربين الارستقراطيين) ، وكان لهم حق حمل السيفين المعقوفين .

وخلال فترة حكم أسرة . نارا Nara (٥٣٨ ـ ٧٩٤) وأسرة هيان Heiau (٧٩٤ ـ ١١٩٥) كانوا الموسيقيون فى البلاط يقومون بخدمات تتعلق بشئون : الميلاد والحداد والمسرح والموسيقى واستضافة الزوار الأجانب يطلق عليها الجيبيوشو Jibusho ويديرها موظف رسمى من الفئة الخامسة الدرجة الثالثة « أوتانو كامى » utano Kami كانت كل فئة تتألف من أربعة درجات) ويساعده نائب « سيوك » (من الفئة السادسة ـ الدرجة الثانية) وأربعة آخرون من الموظفين الرسميين .

كما كان الأساتذة الأربعة فى الموسيقى والغناء « أوتاشى » utashi وأستاذا الفلوت « فيوشى »Fue Shi« والأساتذة الأربعة فى الرأس ما يشى والأساتذة الاثنى عشر فى الموسيقى الصينية توجاكوشى «Togakushi» والأساتذة الأربعة فى الموسيقى الكورية « كودارا جاكوشى Kudarragaku Shi» ومعهم ٥٠ مغنيا و ١٠٠ مغنية و ١٠٠ راقص وعديد من الآلاتية يشكلون الهيئة المساعدة التابعة .

وبصرف النظر عن الموسيقى الأول الذى كان يتمتع بمركز يحسد عليه نوعا ، فقد كان للموسيقيين مكانة متواضعة ، ولكن فائدتهم كانت تأتى عن طريق نوع من التأمين . كما كان مسموحا لهم بنقل خبراتهم الى بنيهم ، ولعل هذا هو السبب فى استمرار وجود أجيال من العازفين المجيدين . وقد كان محظـــورا عليهم عزف الموسيقى الشعبية وتعليم موسيقى البلاط لعامة الشعب . وحملة القول فان مكانة الموسيقيين الاجتماعية فى البلاط اليابانى رغم هذه القيود كانت أفضل كثيرا من مكانتهم فى البلاط الصينى .

الموسيقيون التقليديون اليوم

أصبحت النظرة الى الموسيقى التقليـــدية اليوم أكثر ايجابيــة فى كثير من البلدان . ففى جمهورية فيتنام الاشتراكية على سبيل المثال نجـــد أن العازفين المجيدين على « الدان نهى » dan nhi (آلة تشبه الكمان ذات وترين) يتلقون المكافأة التى يتقاضاها عازفو الكمان فى الأوركسترا السيمفونى . كما أن الاساتذة البارزين فى الموسيقى التقليدية يتقاضون ما يتقاضاه أساتذة الجامعة ، وبعضهم كما فى حالة « بادو » Ba Du قد تم انتخابه عضوا فى الجمعية الوطنية . وقد نظم معهـــد الموسيقى الفيتنامى ســـلسلة من حفـــلات الاستقبال خلال عام ١٩٧٨

خلال ١٩٧٨ للاحتفال بعيد الميلاد السبعين لبعض مشاهير الفنانين مثل « فونج ها » Pfung Ha التى عملت بالتمثيل فى فيتنام لمدة خمسين سـنة « وبولوك » Buu loc وهو أستاذ فى العزف على « الدان ترانه » dantranh وهو قانون يتألف من ستة عشر وترا ، كما دعى العديد من الموسيقيين التقليديين البارزين للتدريس لطلبة الفصل التجريبى على المستوى الجامعى ٠ ومن الطبيعى ألا يكون كل الموسيقيين التقليديين قد حظوا بنفس النجاح ولكن لم يعد ينظر اليهم فى احتقار على الأقل ٠

وفى جمهورية كوريا نجد أن الموسيقيين والراقصين الذين عزفوا فى السالف « بالكيسانج » قد صـاروا يعرفون عبر السنين الأخيرة « بالفنـانين المؤدين » Performing artists ويقوم المعهد القومى للموسيقى الكلاسـيكية بتجميعهم حيث يعزفون ويعلمون الموسيقى الكلاسيكية كما كانت تلعب فى الزمن الغابر فى البلاط والمعابد ٠ وهؤلاء الفنانون يكسبون عيشا كريما بنقل مهـاراتهم غير العادية الى الموسيقيين الشبان بالأداء فى الاذاعة والتليفزيون ، والاسهام فى المهرجانات الدولية التى تعقد فى الخارج ٠

وفى اليابان ، منذ أيام توكوجاوا Tokugawa (١٦٠٣ ـ ١٨٦٨) نجد أن الموسيقيين المحترفين يجمعون فى المدارس المختلفة ، ويقوم مؤسس كل مدرسة مع السلطات المعنية بتمويل كافة شئونها ، مالية كانت أو أدبية أو اجتماعية ٠ وكان يمنح طلبته دبلوما وينتظر منهم الالتزام بكل دقة بما درسـوه فلا يستطيعون أن يجددوا فى موسيقاهم أو يكسبوها شيئا من الاصالة والابداع دون الحصـول على موافقته ، ويدين هؤلاء التابعون لأستاذهم بنوع من « حقوق التأليف والنشر » ٠ وعليهم ـ حسب التقاليد ـ التنازل عن حصة من كسبهم أو مكافآتهم التى يحصلون عليها عن طريق ما درسوه ٠ وكان هذا يعبر عن روح التضامن الأصيلة التى تجمع بين الموسيقى ومدرسته ٠ ومنذ عام ١٩٥٠ قامت لجنة حفظ التراث الثقافى بتسجيل ذخائر الموسيقيين البارزين ، وأطلق على أفضلها فى كل مجال عبارة « تراث قومى حى » واستتبع ذلك مجرد صرف معاش صغير مدى الحياة ، وهو وان كان صغيرا الا أنه زود هؤلاء الذين كرموا بهذا السبيل صدا كاملا من التقدير ٠

وفى الهند ٠٠ فان الموسـيقيين التقليديين الكلاسيكيين قد حققـوا كسبا ضخما ، وحظوا بشعبية كبيرة ٠ فالحفلات الموسيقية الرئيسية والتى يشار اليهـا « بموسيقى المحافل » يصغى اليها الآلاف المؤلفة كل ليلة ، وحتى عصابات قطاع الطرق « داكو $daku » تتحرج كثيرا من سرقة حاجات الموسيقيين ٠ ويوضح ذلك تلك الحكاية التى قصها « ولاية خان » واستشهدت بها « ميزيل بايرو » : فقد أضطر ولاية خان أن يقضى احدى لياليه بأحدى المزارع المهجـورة عندما ضل طريقه وهو متجه من بومباى الى دلهى ٠ وهناك هاجمته عصابة من قطاع الطرق أثناء نومه محاطا بامتعته الكثيرة ، وعندما هموا باقتسام غنيمتهم لاحظ زعيمهم وجود آلة « السيتار »

Sitar ــ وهى عود سباعى الأوتار ينتشر فى شـــمال الهند ــ حينئــذ سأل الموسيقى أن يعزف له ، وبعد انتهاء هـــذا الحفل الموسيقى المرتجـــل الذى قدمه « ولاية خان » فى معسكر العصابة ، أمر زعيمها أعضاء العصابة أن يعيـــدوا الى الموسيقى كل ما أخذوه منه ٠

وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، نقل كبار الفنانين مثل « اخوان داجار » و « رافى شنكار » و « على أكبر خان » و « ولاية خان » و « إمرات خان » و « رام نارايان » والمرحومين « شاتور لال » و « شاران رانى » ٠٠ وهم قليل من كثير ، نقلوا رسالة الموسيقى الهندية عبر القارات الخمس وأحسن استقبالهم فى الاذاعات والتليفزيونات وصالات الموسيقى والجامعات ، وقد أنعمت الحكومة الهندية على هؤلاء الموسيقيين الذين كرسوا جانبا كبيرا من حيـــاتهم فى خدمة الموســـيقى التقليدية باللقب الفخرى Padma shiri

وفى ايران فان الفنان الراحل « نور على بوروماند » كان قد عين أســـتاذا للموسيقى التقليدية بقسم الموسيقى بكلية الفنون الجميلة فى طهران فيما بين عامى ١٩٧٢ ــ ١٩٧٦ دون أن يتقدم بمؤهلات جامعية أو لشهادة الدكتوراه حســـبما تطلب جامعة طهران عادة ، فقد كانت ذاكرته غير العادية ، ومعرفته العميقة بالتراث التقليدية والمهارة التى كان يعزف بها العود بكل أشكاله ، السيتار والتار والسنتور وكذلك القانون ٠٠ كانت هى المسوغات المناسبة لتعينه كاستاذ فى الجامعة ٠ وهناك فنان آخر لم يعد بيننا الآن وهو « أبو الحسن الصباح » الذى تتلمذ على كل من ميرزا عبد الله ودرويش خان فى عزف السيتار وهو عود ذو أربعـــة أوتار تنقر بالسباتة ، كما تأثر كثيرا بحسين خان فى العزف على « الكيمانشى » وهى آلة تشبه الكمان ذات أربعة أوتار ، وبعلى أكبر شاهى فى العزف على « السانتور » وهو قانون ذو اثنين وسبعين وترا ، وبحاجى خان فى القرع على الطبل المسمى « زارب » ٠ لقد كان هذا الموسيقى الكبير يعزف عدة آلات وبتفوق واضـــح ٠٠ بما فى ذلك الكمان الغربى الذى استخدمه بتقنية خاصة كانت تبرز كل الظلال الزخرفية فى الموسيقى ٠ وبعد وفاته عام ١٩٧٥ تحـــول منزله الى متحف كى يتمكن تلاميـــذه ومعجبوه من التفكير مليا فى الموسيقى التقليدية أو تعلمها على يد البارزين فيهـــا من بين الأجيال الحاضرة الذين تتلمذوا عليه ٠

وفى العراق فان منير بشير عازف العود الشهير (ذوى خمسة أو ستة الأوتار) يتولى وظائف عديدة ذات مسؤوليات جسام فى بلاده وفى المنظمـــات الدولية على السواء ، فهو رئيس اللجنة القومية للموسيقى بالعراق ومستشارا بارزا فى وزارة الشئون الثقافية ، وسكرتيرا عاما للاكاديمية العربية للموسيقى وعضـــو المجلس التنفيـــذى للجمعية الدولية للتعليم الموســـيقى ونائب رئيس المجلس الدولى للموسيقى ٠٠ الخ ٠

الموسيقيون التقليديون والمنظمات الدولية :

ان مجموعات التسجيلات الكثيرة التى أنتجت فى أوروبا وفى الولايات المتحدة وبالأخص المجموعة التى أصدرتها اليونسكو قد أسهمت فى نشر الموسيقى التقليدية الآسيوية والتعريف بها عبر العالم · وفى عام ١٩٧٩ بمناسبة صدور الاسطوانة رقم ١٠٠ فى مجموعة اليونسكو التى خصصت لأغانى العمل عند « صيادى اللؤلؤ » فى البحرين ، دعى هؤلاء المغنيون لأداء حى بمقر رئاسة اليونسكو بباريس ، كما اشتركوا بعد ذلك فى المهرجان الموسيقى لبلاد المحيط الهندى الذى عقد فى مدينة بيرث باستراليا · ولقد أصبحت هذه الموسيقى الآن معروفة جيدا فى كثير من أنحاء العـــالم ·

ان العديد من المنظمات الدولية والمدارس والمؤسسات قد لعبت دورا فى نشر الموسيقى التقليدية للبلاد الآسيوية ، وجعلها معروفة إلى حد بعيد فى كافة أنحاء العالم · وقد كان لجهود هذه الجهات الفضل فى اخراج هـــذه الموسيقى من دائرة الموسيقى الفولكلورية حسبما كان يراها الموسيقيون وعلماء الموســيقى فى الغرب الذين كانوا ينظرون اليها فى مطلع هذا القرن بشىء من الفضول · كما أنها أيضا قد رفعت من قدر الموسيقى التقليدى الآسيوى فى كل من الغرب وفى موطنه الأصلى على السواء · وينبغى أن نذكر أيضا المجلس الدولى للموسيقى التقليدية والجمعية الدولية للتعليم الموسيقى ، والمجلس الدولى للموسيقى التابع لليونسكو بصـــفة خاصة · وهذا المجلس هو المهيمن على وضع كافة أنواع الموسيقى على نفس المستوى ، وتنظيم الندوات والمؤتمرات والمهرجانات التى يحضرها ممثلين لجميع أنواع التقاليد الموسيقية الرئيسية ، وأخيرا تشجيع انتاج التسجيلات فى مجمــوعة اليونسكو بالمعاونة الفنية والتقنية « للمعهد الدولى للدراسات الموسيقية المقارنة والتوثيق » الذى تديره « آلين دانيلو » Alain Danielou وهو مدافع معروف عن التقاليد الموسيقية فى كافة أرجاء العالم ·

ومثل هذه التسجيلات مع منابر الموسيقى الآسيوية التى ينظمها المجلس الدولى للموسيقى كل عامين تسـهمان فى خـــلق تقدير واسع للموســـيقى بكافة أنواعها وللموسيقيين التقليديين أيضا · وفى عام ١٩٧٣ ، اختارت لجنة منبر الموســـيقى الآسيوية العرض الذى قدمه « امانا شاسترى » أحد الموسيقيين المجيدين فى جنوب الهند ، وفيما بعد دعته اليونسكو للعزف فى باريس فى حفل موسيقى دولى لصالح « الصندوق الدولى للترقى بالثقافة » وفى هذا الحفل عزف كذلك عدد آخر من مشاهير الموسيقيين فى العالم « مثل يهودى مينوحم » و « مستسلاف روستروبوفتش » ·

ومنذ عام ١٩٧٥ ، تمنح اللجنة الدولية للموسيقى كل عامين جوائز موسيقية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمى للموســيقى وبالجمعيـــة العمومية للجنة الدوليـــة للموسيقى · وقد انضمت منظمة اليونسكو منذ عام ١٩٧٩ الى اللجنة فى منح هذه الجوائز حتى تضفى على هذا الحدث شهرة أكبر · وتسمى هذه الجائزة الآن « جائزة

اليونسكو واللجنة الدولية للموسيقى » . والى جوار الشخصيات البارزة العديدة التى كرمت من العالم الغربى : من موسيقيين وقواد أوركسترا وعازفين منفردين وعلماء موسيقى مثل « يهودى مينوحن » « و « بتى جودمان » و « وليونارد برونشتين » من الولايات المتحدة الأمريكية ، و « ديمترى شوستاكوفيتش » و « وخيرنيكوف » و « سفايتوسلاف ريختر » من الاتحاد السوفييتى . و « ناديا بولانجير » و « آلين دانييلو » من فرنسا ، نجد عددا من الموسيقيين التقليديين من آسيا وافريقيا قد شاركوا زملاءهم الغربيين هذا الشرف ، مثل « رافى شنكار » (الهند) عام ١٩٧٥ ، و آوو Awu (غانا) ، ورياض السنباطى (مصر) عام ١٩٧٧ ، و « محمد كوبانجو » (العراق) عام ١٩٧٩ ، وطارق عبد الحكيم (المملكة العربية السعودية) و « كوابينا نيكتايا » (غانا) وكاتب هذه السطور ـ وهو موسيقى تقليدى من فيتنام قبيل أن يصبح عالما موسيقيا ـ عام **١٩٨١** .

ان التشريف الذى أضفى على الموسيقيين الآسيويين قد أسهم فى تعزيز شهرتهم عبر العالم وبصفة خاصة فى بلادهم بآسيا ، حيث كان الموسيقى المحترف محل احتقار دائم رغم اعتبار الموسيقى واحدة من أشكال الفن الرئيسية .

الموسيقيون الهواة :

ان كلمة « هاو » تستخدم هنا بالمعنى الايجابى للمصطلح . لقد كان الموسيقى الهاوى ينال تدريبا طويلا على يد معلم . وكان هذا التدريب يمنحه درجة من المهارة يمكن أن تقارن بتلك التى للموسيقى المحترف . ويكمن الاختلاف فى أنه لا يستخدم الموسيقى كى يكسب بها عيشا ، ولا يمارسها من أجل المال ، ومن ثم حظى باعجاب كبير كانسان مثقف مهذب .

وقد كانت الموسيقى فى الصين جزءا من التعليم الذى يناله شرفاء الناس : « انها تشجع الرجال على الاقتداء بالمثل الطيبة .. وتستطيع أن تحول عوام القوم الى وجهاء ، انها تحدث انطباعا قويا ، وتغير من العادات ، وتؤدى الى التحول فى أنماط السلوك التقليدية .. وقد كان الأسلاف يشجعون تعليم الموسيقى » .

كان على أبناء الأسر الكريمة أن يلقنوا قواعد السلوك الحسن والموسيقى والرماية بالسهام وركوب الخيل والأدب والرياضيات . وكانت الموسيقى تعطى المقام الأول بين ألوان التسلية الأثيرة لدى المثقفين كالشطرنج والشعر والخط أو الرسم . وكان المتمكنون من أصول الموسيقى يعدون من حكماء الرجال ومن المخلوقات المتفوقة حسب ما جاء فى « رسالة عن الموسيقى » :

« ان هؤلاء الذين يألفون الأصوات ولا يدركون شيئا عن الألحان انما مثلهم مثل أشخاص قد حرموا الرشد ، كما أن هؤلاء الذين يعرفون الألحان ويجهلون الموسيقى هم مخلوقات سوقية ، والعاقل هو فقط من يملك تقديرا واثقا للموسيقى » .

ان الموسيقى فى الهند ٠٠ حيث كانت تعد وسيلة من وسائل الاتصال بالآلهة ، كانت تتصل اتصالا حميما بالحياة الاجتماعية والروحية ٠ ففى الأساطير الهندية كثيرا ما نجد الاله كريشنا مصورا وهو يعزف على آلته المألوفة « الفلوت المستعرض » ، كما تظهر الالهة ساراسفاتى الهة المعرفة مع آلة الفينا Vina ٠ وقد اشتهر « بوذا » بأنه قد لقن وهو أمير شاب العزف على الفينا ٠ وخلال حكم أسرة « جوبتا » — فى القرنين الرابع والخامس — كانت الموسيقى جزءا من التعليم الذى يلقن لبنات العائلات النبيلة ٠ وقد عثر على عملات مسكوكة تنتمى الى عهد الملك « سامودرا جوبتا » ثانى ملوك هذه الأسرة تحمل صورته وهو يعزف على الفينا ٠

الموسيقية بين الملوك والأمراء والمثقفين

فى عديد من بلدان آسيا كان الملوك والأمراء من الموسيقيين الضليعين ، وكانوا يحظون بالاعجاب لأنهم يتعهدون موسيقاهم كفن وليس كوسيلة للارتزاق ٠ ولقد كان « كونفوشيوس » يعزف على عدة آلات ، واشتهر بأنه قد وضع عدة ألحان لآلة « السين » Cin : وهى قانون سباعى الأوتار ٠ كذلك فأن الامبراطور «مينجهوانج» من أسرة « تانج » ألف عدة مقطوعات للاوركسترا ، وكان يعلم الموسيقى للشباب من أبناء أسر الموسيقيين الرسميين، وتذكرنا «رسالة في الموسيقى The Treatise on Music بأن هذه الدروس كانت تلقن « للوريث الشرعى للعرش ولأبناء الامبراطور الآخرين ، وللورثة الشرعيين لجميع أمراء الاقطاع ، والأبناء الكبار الذين يولدون للوزراء وكبار الضباط من زوجاتهم الأولى ، وللشباب الموهوبين الذين يحتلون مقامات مرموقة فى مختلف الولايات »

وفى اليابان فان العديد من أمراء الأسر الامبراطورية ، بل والكثيرين من الأباطرة أنفسهم كانوا موسيقيين مجيدين ٠ وقد اعتبرت فترة حكم الامبراطور نيمو تينـــو (٨٣٣ — ٨٥٠) العصر الذهبى لموسيقى البلاط ٠ وقد وضع الامبراطور نفســـه الموسيقى لأوركسترا البلاط « الجاجاكو » gagaku ٠ وقد كان « ساداتوشى شينو » الابن الثانى « لسيوا تينو » من المتحمسين لآلة البيوا » biwa وهى عود كمثرى الشكل ذو أربعة أوتار ، و « ساواياشو شينو » الابن الرابع « لسيوا تينو » الذى ألف كتابا عن التدوين الموســـيقى لآلة الفلوت ، كما أن « مينـــا موتو توماكو » (٨١٠ — ٨٦٩) الابن السابع « لساجا تينو » كان هو الآخر من المناصرين المتحمسين لآلة الفلوت « البيوا » و « للكوتو » Koto : وهو قانون جالس ذو ثلاثة عشر وترا ، كما أن نبيلا هو « أوتى نوكيـــوجامى » الذى كان معـــاصرا للامبراطور نيميـــو (٨٣٣ — ٨٥٠) كان أعظم عازف على الفلوت الصينى المستعرض فى زمانه ٠

وفى كوريا خلال القرن السابع فان الملك كاسيل Kasil اخترع « الكاياجيم » Kayageum وهو قانون مؤلف من اثنى عشر وترا ، كما قام الملك « سى جـونج » (١٤١٨ — ١٤٥٠) بعدة اصلاحات في الموســـيقى واستنبط أسلوبا جـــديدا فى التدوين ٠

وفى فيتنام القديمة قام الملكان « لى ذاته تونج » (١٠٥٤ ـ ١٠٧٢) ولى نهان تونج (١٠٧٣ ـ ١١٢٧) بوضع الألحان الموسيقية B لأوركسترا البلاط • كما وضع « لى كاو تونج » لحن التشامبا Chmpa في عام ٢٣٠٣ • وكان من رجال البلاط البارزين خبراء فى الموسيقى مثل « تران نهـــات دوال » فى القرن الرابع عشر ، و « نجوين تراى » فى القرن الخامس عشر • وقد ظلت هذه التقـــاليد مرعية حتى القرن العشرين بواسطة رجال عديدين مثل الأمير « نام ساتس » : وكان عازفا مجيدا على «الترانه» tranh وهو قانون فيتنامي ذو ستة عشر وترا ، والأمير ثاى آن وهو مناصر متحمس « للتاى با » ty ba وهو عود كمثرى الشكل رباعى الأوتار •

الموسيقيون الرهبان

هناك فئة أخرى من الموسيقيين الذين كانت الموسيقى هى شغلهم اليومى ، ولكنها كانت بالنسبة لهم قربانا للآلهة أكثر منها وسيلة للارتزاق • لقد كان هؤلاء الموسيقيون الرهبان ـ أو الذين يعدون أنفسهم كذلك ـ يعيشون فى شرق الهند • وكانوا يحظون بدرجة معينة من التقدير فلا هم محبوبون شأنهم شأن المؤدين ولا هم محتقرون شأنهم شأن المسامزين •

وفى التبت لم تكن الموسيقى تعزف فى الحفلات الدينية بأماكن العبادة فحسب ، بل لاستدعاء الرهبان للصلاة ودعوتهم للتأمل أو لتقديم القرابين كذلك •

ولكى يتم ترسيم هؤلاء الرهبان كان عليهم أن يجتازوا امتحانا فى الموسيقى • والواقع انهم كانوا جميعا يجيدون العزف ولو على آلة واحدة فقط • وهناك بعض الرهبان ـ الذين لم يكونوا بين أولئك ـ ويسمون « الرهبان الدارســـين » الذين أصبحوا برغبتهم أو من خلال استعداداتهم الموسيقية « رهبانا موسيقيين » ، وكانوا أحيانا يعزفون فى المنازل فى مناسبات الميلاد والزواج والجنازات أو المواكب ، ومن خلال تدريباتهم الموسيقية ، بجانب نشاطهم اليومي داخل أو خارج المعابد وهكذا جعل هؤلاء « الرهبان الموسيقيون » من الموسيقى شغلهم الشاغل وقد حظوا بمكانة اجتماعية غير عادية ، فهم لم يرتبوا فى عداد الموسيقيين المحترفين ، وحظوا باحترام الناس باعتبارهم رهبانا أكثر منهم موسيقيين •

وفى اليابان فى ظـــل حكم توكو جاوا (١٥٤٩ ـ ١٨٦٧) كان الكوماســـو Komaso وهم مجموعة شبه دينية من الموسيقيين المتجولين ، يرتدون قبعات كبيرة على هيئة الســـلال تحجب وجوههم ويعزفون على الشاكوهاتشى أو الفـــلوت لجمع الصدقات ، هؤلاء « الرهبان الشحاذون » أو « الرهبان الرقباء » كما كانوا يسمون أحيانا ، كثيرا ما زودوا الحكومة بالمعلومات السرية • وكان الرهبان العميان يستخدمون عودا كمثرى الشكل موسو بيوا moso-biwa لمصاحبتهم أثناء القائهم النصـــوص المقدسة المعروفة بـ « الساتراس » sutras •

وقد كان موسيقيو الكيمير Khmer الذين يعزفون خلال الاحتفالات البـوذية ــ مع أنهم ليسوا رهبانا ــ مطالبين بالتقيد بنظام صارم من الابتهالات الدينية وتقديم القرابين والصوم فى أيام الأعياد ، حيث كانت الموسيقى التى يعزفونها تؤدى وظيفة القربان تماما كأعواد البخور ٠

ومن عبارات أحد الموسيقيين « الكيمو » فى حديثـــه مع « جاك برونيت » قوله :

« ان الموسيقى لا تكون جميلة الا ان كانت نقية طاهرة ، والموسيقى هو أداة التعبير عن الموسيقى ٠٠ هل يمكن أن يتصور مخلوق تقديم قربان فى اناء متسخ ؟ ٠

أما الموسيقيون غير المحترفين الذين يعمـــلون عادة كفلاحين فكان يطلب منهم منزلة معينة من الورع عندما يعزفون بالمعابد ٠

احتمالات المستقبل بالنسبة للموسيقيين التقليديين

ان الثورات السياسية والتحول الاجتماعى كانا سببا فى اختفاء « الموسيقيين العبيد » فى آسيا ٠ وأصبح لموسيقيو البلاط ــ وهم الفئة التى ظلت حتى الآن ــ فى اليابان وتايلاند مكانة الخدمة المدنية ، واستبدلت الرعاية الملكية بشبكات الاذاعة والتليفزيون وشركات الاسطوانات ومنظمى المهرجانات ٠ وكان للنمـــو الجماهيرى المكثف أثره فى ظهور فئة جديدة من الموسيقيين التقليديين هم « النجوم » طبقـا لقاييس اقتصادية معينة ــ أصبحوا مضطرين غالبا الى عزف أعمال أو تبنى أساليب يعتبرها المدراء الفنيون فى شركات الاسطوانات أكثر ملاءمة للذوق العــام من تلك الأعمال والأساليب التى يفضلها الموسيقيون أنفسهم ٠ ولم تعد الموسيقى فى أغلب الأحايين فنا يتعامل معه المؤدى بل أصبحت منتجا تجاريا يباع للجماهير ٠

كذلك فان بعض فتيات الجيشـــا فى كيوتو ممن يغنين ويرقصــن للترحيب بالسائحين فى المحال العامة يتوقع منهن أن يكون بمقدورهن تقديم لعبة البيسبول بالايماء الصامت خلال رقصاتهن المعتادة ٠

أما « الغانيات المغنيات » و « الموسيقيون الشحاذون » فقد أصبحوا الآن من الندرة بمكان فى كثير من بلدان آسيا ٠

ان انتشار الراديو الترانزستور وأجهزة التسجيل ثم أشرطة الكاسيت التى أغرقت الأسواق الأسيوية تدريجيا قد أخذ يقصى شيئا فشيئا مجموعات الموسيقيين الطوافين الذين اضطروا الى البحث عن أعمال أخرى فى الزراعة والصناعة ٠ وأصبح استخدام جهاز التسـجيل ومكبرات الصوت فى احياء الأعياد والموالد بالقرى وحفلات الخطوبة وولائم الزواج أقل تكلفة من استخدام مجموعة من الموسيقيين المحترفين ٠ وحتى فى الجنازات ٠٠ فان بساطة شعائر الدفن وعاداته الآن كانت سببا فى تلاشى جوقات الجنائز من حاملى الآلات الموسيقية ٠

ولم يعد للموسيقيين التقليديين اليوم مجال للأداء الا فى المسارح واستوديوهات التسجيل وشبكات الاذاعة والتليفزيون والملاهى الليلية ومعاهد البحث والمتاحف ، وهم يواجهون الآن منافسة هائلة من الموسيقيين الذين نالوا تدريباتهم فى الغرب ، والذين يحصلون على أجور مرتفعة ويحظون باحترام أكبر خصوصا من الموسيقيين الذين ينتمون الى الأجيال الجديدة ، هؤلاء الموسيقيون بموسيقاهم الشعبية التى تجعل الحشد ينتفض بالانفعال ، أو بأساليبهم الموسيقية الجديدة التى تمزج بين التقاليد السلفية والموسيقى الغربية التى هى أكثر ملاءمة للذوق العام ٠

حقا ان هناك عددا من الموسيقيين التقليديين الذين يتمتعون بدخول كبيرة ، كما نال الكثيرون منهم حظه من التكريم كما سبق أن أوضحنا ، ولكنهم عدد صغير على أى حال ويؤلفون أقلية متميزة ٠ أما الأغلبية من الناحية الأخرى فلم تزل ترزح تحت الفقر ، وتتمتع بمكانة اجتماعية واضحة الدنو بالنسبة لهؤلاء الموسيقيين الذين يؤدون الموسيقى الغربية ، والذين تدربوا فى مدارس متخصصة أو أكاديميات أو عادوا من الخارج حاصلين على مؤهلات تضفى عليهم قدرا وافرا من الاحترام ٠ أما الموسيقيون التقليديون فقد درسوا فنهم فى أوقات فراغهم أو بتوجيه أساتذة يملكون ناصية فنهم بكل أصالته ولكن بدون مؤهلات رسمية ٠

ومنذ خمسة عشر عاما فى مدرسة الموسيقى بسايجون كان الطلبة الذين يحصلون على درجات مرتفعة فى نظرية الموسيقى خلال امتحانات القبول يسمح لهم بالالتحاق بفصول تعليم البيانو والكمان ٠ أما هؤلاء الذين يظهر ضعفهم فى النظرية الموسيقية فيحولون الى فصول الموسيقى التقليدية ، كما أن المحاضرين فى الموسيقى الأوربية كانوا يحضرون الى مقار عملهم فى سياراتهم ، بينما هؤلاء الذين يدرسون الموسيقى التقليدية كانوا يستخدمون دراجاتهم ، كما كانت الفصول الدراسية حيث تدرس الموسيقى الأوربية رحبة فسيحة جيدة الاضاءة والتهوية ، بينما تلك المخصصة للموسيقى التقليدية صغيرة ضيقة سيئة الاعداد ٠

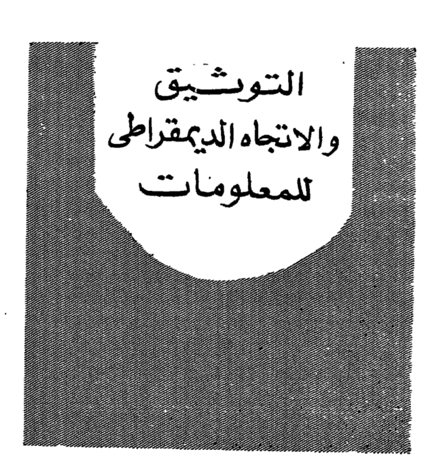
وفى الاذاعات ينال مؤدى الموسيقى الجديدة ضعف ما يكسبه الموسيقى التقليدى بينمايكسب بناصرو الموسيقى الأوربية كثر من ذلك ٠ ولقد سرى هذا الموقف الى الكثير من بلدان آسيا ، وأصبح الفتية الذين يعدون نفسهم كى يخطوا أولى خطواتهم على طريق مستقبلهم الموسيقى ينجذبون باحتمالات الدخل المرتفع ، ويبهرون بجدة اللغة الموسيقية وصقل الآلات في الموسيقى الأوربية ٠ وتبعا لذلك فهم غالبا مايختارون فصول الموسيقى الأوربية يشجعهم على ذلك مدراء مدارس الموسيقى والأكاديميات الذين هم أنفسهم من خريجى أكاديميات الموسيقى الغربية ٠

ويعانى الموسيقى التقليدى الآن من عقدة نقص ازاء المؤدين للموسيقى الأوربية : ولم تعد الأجيال الجديدة هى وحدها التى لا تقدر الموسيقى التقليدية حق قدرها ، بل امتد ذلك فشمل أغلبية الرأى العام والمسئولين عن أجهزة نشر الموسيقى وحتى السياسيين وموجهى الثقافة فى كثير من البلدان الآسيوية ٠

لقد حقق الموسيقيون التقليديون مستوى رفيعا فى التقنية الموسيقية من خلال أعمال ذات اعتبار ، ولكن تعليمهم المحدود قد أعاقهم عن أن يفرضوا أنفسهم على طلبة الجامعات والمثقفين • ويشار اليهم الآن « بالفنانين الشعبيين » الذين تحظى مواهبهم بالاعجاب ، ولكنهم لا يحظون بالاحترام الذى يحظى به الفـــائز بالجائزة الأولى فى كونسيرفاتوار باريس على سبيل المثال •

ترى ماذا يمكن صنعه الآن لاصلاح هذا الحال ؟ ان ثورة عقلية لابد أن تأخذ سبيلها • وعلى الموسيقيين التقليديين التخلص من عقدة النقص التى يعانون منها ازاء المؤدين للموسيقى الأوربية • ويجب على موجهى الثقافة فى هذه البلدان ألا ينظروا الى الموسيقيين التقليديين على أنهم حفريات قديمة بلا مستقبل ، وانما كأمناء على تقاليد موسيقية عظيمة ، وان عظماءهم « ثروة قومية » تؤكد الهوية الموسيقية لشعوبهم • كما يجب على شبكات الاذاعة والتليفزيون ألا تميز فيمـــا بين الموسيقيين التقليديين ومقدمى الموسيقى الأوربية فيما يتعلق بالأجـــور وجدولة البرامج • كما يجب أن تتضمن برامج تعليم الموسيقى فى المدارس الابتدائية والثانوية مكانا للموســـيقى التقليدية الى جوار الموسيقى الشعبية Popular والموسيقى الرصينة • Serious

لو استطعنا أن نفعل ذلك فيمكن للموسيقيين التقليديين أن يحظوا بالتقدير الذى يستحقونه ، كما أن التقاليد الموسيقية ــ والفضل فى ذلك لهم ــ ستنمو وتستمر لا لخير البلدان المعنية فحسب وانما لخير الانسانية جمعاء •



حتى عهد قريب كان ينظر الى التوثيق على أنه فن بسيط ، ومع أنه ضرورى الا أنه ثانوى فالوثائق كانت دائما تحفظ فلماذا يكون للتوثيق أولوية لا يتطلبها ؟ ومهما يكن من أمر فالتوثيق يلقى المزيد من الاهتمام الجاد فى مجال الاتصالات وفى تنظيم المجتمعات ، ولذلك فالثورة الصناعية الثالثة فى مجال تطوير الألكترونيات ووسائل الاتصال كانت حاسمة فى تحويل التوثيق الى عامل أساسى ٠

فوسائل الاتصال قد غيرت العالم ٠ ففى مجتمع الدول الصناعية يرجع قطاع المعلومات الى الماضى ، فالصورة المتفائلة لكمال البشر والتغلب على المتاعب فى طريقها لتصبح حقيقة : فالعـالم يزداد تكامله والتفاوت آخذ يتلاشى ، وانتشرت الرؤى والمعلومات ، وتضاءلت المسافات ٠ وحدثت التغيرات فى معايير الوقت والأبعاد التى تشكل مستوى الحياة الانسـانية ، الا أن الوجه الآخر للموضـوع يشكل فقدان العلاقات الانسانية ويبرز الدور الوسيط للآلة كمشكلة أساسية ٠ وقد أصبح البشر فى عزلة فى محيط تتفاقم معالمه التكنولوجية ، فاللغات والعادات بشتى صورها قد غدت تلقائية ولم تعد لنا سيطرة على هذا المدى الفسيح من المعلومات التفسيرية ٠ وجاءت الاذاعة المرئية والصوتية والبيانات والرسائل فطغت على عوز الجمـــاهير ٠ وعندما تكاملت هذه القرية الصغيرة التى أبرز معالمها مارشال ماكلوهان قامت العوائق

بقلم : جوزيه أنطونيو ڤيرا - جاللو

نائب السكرتير العام للمركز الدولى للتوثيق والاتصالات
٢٣ طريق س ماريا دلانيما ١٨٦ .. روما ايطاليا

ترجمة : نورا النجار

المترجمة بوزارة الخارجية وقد عملت بمركز اعلام الامم المتحدة
القاهرة وعملت بمنظمة العفو الدولية بلندن

الألكترونية فحجزتها فى اطار الحضارات التى تفرض نفسها من أعلى ، وحين يقف القدامى مكتوفى الأيدى أمام وسائل الاتصال فى المستقبل . ولا تكفى كلمة أزمة للتعبير عن خطورة وأهمية الفترة التى نعيشها فالنسيج الاجتماعى مفكك ولا سلطان على محتوياته والمشكلات تبقى عسيرة الحل كما يتناولها النظام العسكرى بطريقة ضالة ولا يستجيب لها بشكل فعال وان كان النظام العالمى يتغير بشكل مذهل وبتأثير دوافع قوية كثيفة .

ومما يتعارض مع هذا الأساس أن نلج هذا المحيط الجديد الملىء بالتوثيق وأن ندفع بأنفسنا نحو هذا الانجاز الايجابى الذى يقيم عالما جديدا من القيم النامية تسفر عن نفسها فى الوقت الحاضر .

المعلومات والاعلام

نحن نعيش فى عالم المعلومات ، فازدياد تعقيد المجتمع وكثافة وسائل الاتصال ..

وتقدم العلم والتكنولوجيا أدى الى تفجر المعلومات لدعم الاقتصاد الحديث

والبحث العلمي ، وفي الوقت الحاضر أصبح جمع المعلومات وتحليها وتصنيفها وحفظها وبالتالى متابعة توزيعها من الأهمية بمكان فى حياة المجتمع ٠

وقد يتحدث الانسان عن تلوث المعلومات كعامل يلحق الضرر بالبيئه الثقافية ، ويرجع التلوث الى عدم التناسق بين كمية المعلومات المتاحة وقدرات المجتمع لتحويل المعلومات الى اعلام يستخدم فى اتخاذ القرار ، وقد يبدو هذا التدهور عاما فى المجتمع اذا ما اخذ النظام الاجتماعى ككل او فى جزئية من جزئياته ، واذا ما كانت القدرة العلمية مركزة على قطاعات معينة لها مكانتها القيادية الى جانب الخلل الناجم ٠ ومهما تكن النتائج فهناك تلك الحاجة البادية الآن الى التوثيق باعتباره عملا علميا للاعلام له جدواه الاجتماعية ٠

وقد تبين بوضوح عند مناقشة النظام الجديد للاعلام الدولى والاتصالات أن عدم التوازن الدولى فى انتاج ونشر ونقل المعلومات أصبح مشكلة هامة تتفاقم على مر الزمن ٠ ويستحق الادراك العميق لأى فكرة نظرة عميقة تحققها النظرية العلمية، وتقوم على مضمون وضعى ينجم عن فكرة أن هناك معرفة بواقع يؤكد الغرض العلمى ٠ ولهذا الادراك تأثيره على تطور كعلم وان كان هنـــاك اتجاه فى الوقت الحاضر فى الابتعاد عن الحوار التجريبى الى اللغة ذاتها ٠ وليس هناك من معلومة يمكن أن تتطابق مع مثل هذا الهدف ، ولا يمكن أن تكون تركيبا مجردا للفـــكر ، اذ أنهـــا بلورة الاســتمرارية الواقع والعملية المعقـــدة للاقتراب منه ٠ فهى ثقافيــــة تفصح عن المضـمون البارز لما يحتـاجه المعنى فى تغيره ٠ فالفكرة تعتمد دائمـا على معايير نظرية تقليدية ٠ وطالما كان التوثيق متصلا بالمعلومات فانه يعتبر نوعا من المخاطر اذا لم يتبع المنهج العلمى ، وحينئذ يتعين تعريف أنماط المواد الخام التى تعنينا ٠ وفى عناصر يمكن ترتيبها فيما بعد لانتاج المعلومات ، وقد نبه ستافورد بير **Staford Beer** الى خطورة الاكتفاء بالمعلومات الأولية تستهوينا بكمياتها وقواتها ومظهرها الموضوعى دون استخدامها فى أغراض نافعة وتنظيمها بحيث تخرج الى النور كمعايير تستخدم لاتخاذ القرار فى المجتمع ٠

ومهما يكن من أمر فهناك أيضا الخطر المضاد وهو أن نبقى بمفردنا على هامش عملية الاتصالات ومستوى الأخبار متجاهلين العوامل التى تقرر المحتوى والتكنولوجيا الخاصة بوسائل الاتصال والذاكرة التـاريخية لمجتمع تتبع منه المعلومات وهى المادة الأولية للاعلام التى توضح النمط وتحقق الأسلوب الثقافى لعناصر أساسية محددة
وتحقق المعلمات بطريق مباشر السلطة والرقابة على العمليات الاجتماعية ٠٠ والاعلام يحقق النظام ويقضى على الخلل ويزيد الوعى والادراك ٠٠ والصـــلة بين المعلومات واتخاذ القرار هى مفتـــاح أنظمة المعلومات التى تعتبر أساســية لأعمال التوثيق ٠ وعلم المعلومات معناه تحويلها الى اعلام أو توقعات ذات أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقـــافية ٠ وقد اخترعت أجهزة الأعلام لكى تحقق الفائدة المنشودة من المعلومات ، وبالتالى تحقق الاشراف الفعلى على العالم الحقيقى ٠ وقد أكد و ٠ روس أشبى **w. Ross Ashly** أنه يجب أن يكون هنـــاك تناسق بين نوعيات الحقائق التى تعكسها المعلومات ونظام الاعلام المعقد ٠

ان الاتجاه الديمقراطى وقيام السلطة وبالتالى كل الاهتمامات التى تتعلق بالحرية والعدالة والمشاركة وتقدم العلوم والتكنولوجيا والنهوض بالثقـــافة فضلا عن تنظيم

عمليات الاتصال على المستوى الاقليمى والدولى كلهــا مرتبطة بالتوثيق ، وطريقة تنظيم الوثائق فى مجتمع لها أثرها الفعال على كل هذه الأمور ٠

التوثيق والاعلام

ويحتاج التوثيق كما رأينـا الى نظام اعلامى ، وانه ليمضى عن طريق التحليل ليقضى على الصورة الحقيقية التى تنظم النطق الأولى الذى يتم عن طريق أداة الارسال ، ويقوم رجال التوثيق بالتنسيق بين الجزئيات وفقا للأصول المنطقية لتغذى بهـا النظام الاعلامى ، وبالتالى تجمع البيانات مرة أخرى عن طريق تقابل المصـادر للحصول على اعلام حديث لا يوجد فى اى وثيقة تم تحليلها بصورة فردية ٠ فمراكز التوثيق وأعمال التوثيق عادة يجب أن ننظم بحيث تزود المنتفعين باحتياجاتهم وأن نضع أمامنا دائما تلك الحقيقة وهى أن المنتفعين لا يعرفون دائما ماذا يريدون وكلما اهتدينا بالوثائق كلما رأينا المسائل فى صورتها المتغيرة ٠ ويجب أن تكون كل أنظمة الاعلام قادرة على التداعى والنسيان ٠ وليس النسيان استبعادا للمعلومات ولكنه الاختبار القائم على العقل لما يناسب المنتفع فى وقت ما ٠

ويجب أن تعد أنظمة الاعلام بحيث تأخذ فى الاعتبار القرائن الاجتماعية الثقافية التى تعمل فى اطارها كجزء منعملية اتصـال ثنائية ، وهى احدى الصور بالغة الدقة ٠

لقد واجهت طرق التصنيف كثيرا من التغيرات الأساسية الهامة التى أدخلهـا جابرييل نود فى القرن السـابع عشر حينما استمر التصنيف بالمحتـوى ٠ وقد عرف النظام العشرى فى عام ١٩٠٥ وكان يعرف بالتصـنيف العشرى العـالمى UDC (Universal Decimal Classification) الذى توصل اليه ملفين ديوى عام ١٨٧٦ فى الولايات المتحدة ، وهذا النمط يصنف الوثائق طبقا للقواعد التى تقوم على افتراض أن المعرفة الانسانية يمكن تقسيمها طبقا لعدة معايير عامة ، فلكل عـلم أو نظام فهرست يمكن تنسيقه بشكل هرمى للأجزاء والجزئيات باتباع أسـلوب للمعرفة متأثر بأفكار باكون كما حدث تغير واضح فى النظام الذى ابتكرته مجموعة لندن لأبحاث التصنيف : (London Classification Research Group) التى يديرها س٠ر رنجاناثان S. R. Ronganathan عام ١٩٣٢ والتى اقترحت أن يكون الأساس فى النظام العشرى « وفقا لما يكون عليه البحث » مستخدمة مفتاحا لربط الصور الرئيسية فى الوثيقة ويتفق هذا التغيير مع نظرية شانون Shanon الحسابية للاعلام الحديث ومع دراسـات ن واينر التى مهـدت الطريق للاعلام الحديث ، وأتاحت القـدرة على سرعة العمل وسهولته لكم هائل من المعلومات ٠ واستخدام المفتاح أو الأفكار كمعيار للتصنيف يوضح أن الوثائق يمكن تحليلها دون حاجة الى الرجوع الى أنماط صعبة وسريعة سبق اعدادها تتسق مع الأوضاع فى مرحلة تالية ٠ ويمكن ممارسـة العمل اما بالأسلوب اليدوى أو الأليكترونى ، وهـكذا تنتقل عملية التصنيف من نظام له جانب واحد الى نظام متعدد المنافذ يتسـم بالمرونة ويقوم على أسس من الروابط الاعلامية المتاحة فى كل وثيقة وعلى دقة الفهرسة ٠

لقد حدث تقدم سريع فى مختلف أشكال الكمبيوتر أدت الى تطور من آلة كبيرة

تستخدم الصمام وتستهلك طاقة هائلة من خلال الترانزسيستور والدوائر الكهربائية الى ألكترونيات دقيقة وحديثة · والآلات الحديثة المستخدمة الآن قادرة على تجميع أكبر قدر من المعلومات بأقل التكاليف ، وأن تحقيق للمجتمع العديد من المزايا التى لا حصر لها · واحدى الأعمال التى تطبق فيها هذه التكنولوجيا الجديدة هى أعمال التوثيق ·

والمزايا والسلبيات لاستخدام الطرق اليدوية للتصنيف بدلا من استخدا الالكترونيات هى الآن موضع البحث ، وفى الوقت الحاضر تتبع كلتا الطريقتين القياس نفسه · ولكل مركز توثيق الحق فى أن يقرر – بناء على احتياجاته - البيئة الثقافية التى يعمل من أجلها وحاجات المنتفعين ، وتتميز الطرق اليدوية بأنها أقل تكلفة ، الا أن حجم العمل الذى تتطلبه هو حجر عثرة · وقد تتحقق بعض الأفكار عند مناقشة « التقرير النهائى لاعلان تغير التوثيق) فى الاجتماع الذى عقد لشبونة فى يناير عام ١٩٨٢ · ومما لا شك فيه أن انتشار التكنولوجيا الحديثة وقوة تأثيرها يتزايد بشكل واضح حتى فى العالم الثالث · والمشكلة هى كيف نستخدم التكنولوجيا بطريقة خلاقة دون أن نقع فريسة للتحكم الثقافى والقوى الاقتصادية الغاشمة ، ويرجع القارىء فى هذ المجال الى الدراسة التى أعدها المركز الدولى للتوثيق والاتصالات ·

والخلاصة أنه من اليسير استخدام الكمبيوتر لأغراض التوثيق من خلال مزج البرامج المختلفة بعضها ببعض بتجميعها فى الجهاز ثم استعادتها منه ، فار تقدم هذا النمط يؤكد توقع أنشطة للاتصال ومراكز صغيرة للتوثيق ومساعدتها عر طريق تطوير قدرات وامكانيات التوثيق ، وبالتالى تحقيق السلطة والاعلام مر خلال المجتمع ·

بنوك المعلومات : تحد جديد

منذ العقد السادس أنشئت مراكز جمع وتصنيف المعلومات أو بنوك المعلومات تعمل على نطاق واسع على المستوى العالمى ، ويوجد معظمها في البلاد الصناعية لا سيما فى الولايات المتحدة · وتحقق وسائل الاتصال أعمال الوثيق الى تقوم بها بنوك المعلومات بكفاءة ويسر ·

ويوجد نموذجان منفصلان لبنوك المعلمات أحدهما يختص بالمعلومات المفهرسة، والآخر يمارس عمليات جمع المعلوات ويمثل النموذج الأول بنك معلومات صحيفة النيويورك تايمز الذى يزود مائتى ألف صحيفة بالمعلومات سنويا · ويعد عناصر مليون ونصف المليون مقال يقدمها الكمبيوتر · (Chemical Abstraets Service CAS) الخاص بنشر المعلومات عن الكيمياء والكيمياء الحيوية واستخداماتها فى الزراعة · ويعتبر فى الواقع الجهاز الوحيد فى العالم فى مجال فهرسة المعلومات الكيميائية · وينتفع بهذه المعلومات خارج الولايات المتحدة ٦٠٪ من عدد المنتفعين ·

والنموذج الثانى لبنوك المعلومات الذى يتناول نسقا خاصا من المعلومات ييسر

العمليات الأساسية التى تحتاجها الأعمال المالية مثل عمليات حجز الخطوط الجوية العالمية .

وتقوم بنوك المعلمات بتهيئة الظروف التى تحكم أعمال التوثيق ، فهى تزود المجتمع بالقدرة الفائقة لتخزين المعلومات ، وتؤثر على الانشطة المالية والاقتصادية والتجارية والعلمية فضلا عن الاتصالات والسياسة . ويوجد فى الوقت الحاضر حوالى من ٤٠٠ الى ٥٠٠ بنك عام للمعلومات فى العالم ٢٥٠ منها تعمل فى مجال الفهرسة وتتعامل مع عشرة ملايين مرجع سنويا ٥٠٪ منها يتناول المجالات التقنية والعلمية والباقى يتناول أساسا المعلومات الخاصة بأمور الاقتصاد والادارة والكيمياء. وتقوم الولايت المتحدة باعداد حوالى ٣١٪ من المراجع المفهرسة و ٤٧٪ من المعلومات ذات النسق الخاص . ومن أهم الدول الاخرى المنتجة : المملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان . كما كانت الولايات المتحدة أيضا أول دولة احدثت تحولا فى نشاط بنوك المعلومات فى مجال الأعمال التجارية ، ولم يكن ليتسنى لها ذلك دون مساندتها . ومن ناحيه أخرى فغالبية بنوك المعلومات وشبكات الاتصال فى أوربا الغربية تحكمها الدولة أسوة بتقليد الدولة فى احتكار الخدمات البريدية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية .

وتقوم إتحادات وسائل الاتصال الخارجية بدور بارز فى تأسيس واستخدام بنوك المعلومات . وأكبر مؤسستين هما لوكهيد Lockheed ومؤسسة نظام التنمية System Development Coroporation (SDC). وتشرفان معا على ٧٥٪ من السق الأوربية و ٦٠٪ من أسواق أمريكا الشمالية . وفى عام١٩٧٧ كانت لوكهيد تمتلك مائة بنك للمعلومات من مجموع بنوك المعلومات البالغ عددها ٤٠٠ بنك فى جميع أنحاء العالم . وتقوم مؤسسات وسائل الاتصال بالاشراف على تيسير نقل البيانات من بنوك المعلومات على المستويين المحلى والدولى.

وتقوم مجموعة المشروعات الأوربية بربط بنوك المعلمات العلمية والاجتماعية والقانونية فى شبكتها من خلال التعاون فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية . كما أن مؤسسات نقل المعلومات على المستوى المحلى تسيطر على سوق تكنولوجية المعومات التى تستخدمها بنوك المعلومات .

والدور الذى تقوم به مؤسسات نقل المعلومات على المستوى المحلى فى ادارة بنوك المعلومات وشبكات الاتصال واللاسلكية يشكل أحد جوانب صناعة المعلومات أو صناعة الاتصالات ، أو بشكل عام « الصناعة الثقافية » وتستخدم صناعة نقل المعلومات وفقا لسياسة اقتصادية دون موازنة من جانب السلطات العامة سواء المحلية أو الدولية. وهكذا ينشأ الخلل والتشويه فى عملية الاتصال ولجمع المعلومات أهميه فائقة فى مجال التسويق كما أن القدرة التكنولوجية لتنسيقها تعتبر أداة قوة . ويؤدى عدم التوازن بين الشمال والجنوب الى أوضاع بالغة الخطورة بسبب وجود بنوك المعلومات فى نصف الكرة الأرضية فى البلاد الصناعية .

ويزكرنا ذلك بما كان متبعا فى عصر الثورة الصناعية الأولى حينما كانت البلاد النائية ترسل المواد الخام للتصنيع فى البلاد المتقدمة التى كانت تقوم بتصنيفها لبيعها بأسعار عالية تفوق تكلفتها . وفى الوقت الحاضر تقوم الدول الفقيرة بتصدير البيانات والمعلومات لتصنيعها فى الدول الفنية ، وعليها أن تدفع لبنوك المعلومات التى قامت بتصديرها . هذا مع الفارق الكبير إذ أن تصدير المعلومات لا يحقق أى عائد اقتصادى للدولة الأصلية .

وباستخدام الاستشعار عن بعد الأقمار الصناعية فالمعلومات كثروة طبيعية للتنمية تتركز في الدول التي تمتلك التكنولوجيا الحديثة ولمزيد من الدقة يتعين علينا أن نتحدث عن الدول الغنية والدول الفقيرة في مجـال المعلومات ، فهذا نمط جديد للتبعية ، فبعض البلاد تضطر الى التطلع للخارج للحصـول على المعلومات التى تحتاجهـا لاقتصادياتها لكي تتخذ القرار الحاسم للتنمية وعلى سبيل المثال فان ٩٠٪ من المعلومات عن كندا تصنع خارج كندا — وفي الوقت الحاضر تتجه الدول النامية الى بنوك المعلومات في الخارج بدلا من أن تنشيء لها بنوكا للمعلومات خاصة بها ، ويأخذ الاعلام طابع المعلومات التى تستقبلها أجهزة الاعلام وما تمتع به من حرية في ابراز غايتها ٠

أما أنماط البيانات فالمعلومات في اطارها العالمي الكبير هي السائدة ، ولا يلقى بالا الى المصادر المحلية أو الصراعات ، والواقع أن الاحصاءات المفصلة للاقتصاد تسيطر على المعلومات الاولى للصورة الواقعية للنشاط الاقتصادى مما يشوه هذه الصورة ٠ هذا ليس معناه أن الاحصاءات المفصلة غير مجدية ، ولكن القصد منها هو أنها تعكس جانبـا من الحقيقة ٠ ومن الضرورى استمرار مقارنتها بالبيـــانات من مصـــادرها المحلية وقد أصـــبحت تلك المصادر الوســيطة للاعلام والشـــخصيات العـالمية على درجة كبيرة من الأهمية المتزايدة مما أدى الى التركيز على هذا التباعد القائم بين الاوضاع الرسمية لبعض الأمور أو البلاد أو الأقاليم في العالم الى جانب الحياة الواقعية للرجال والنساء ممن تتناولهم العمليات التقريرية وليست تحديات بنوك المعلومات بالشيء اليسير ، فان أكثر الناس على الصعيدين المحلي والعالمي لا يعلمون عن قدرات التوثيق القائمة والبناء الباقي الذى لا يزال بناء رأسيا هرميا ، اذ أن استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي في الوقت الحاضر لابد وأن تتسم بكل هذه المعاني ، وهـذا يشكل تحديا واضحا لشعوب وحكومات العالم الثالث ٠

تدفق المعلومات :

يؤثر تدفق المعلومات وما يتضمن من قرارات وأنشطة في النظام الاجتماعي ٠ ويعتبر في نظرا المجتمع عملا أساسيا للاتصال ٠ وتشكل المعلومات جانبا هاما من جوانب هذا العمل من خلال المجموعة والمساحة والبلاد والمنطقة ومن خلال العالم ٠

وكمـــا ذكرنا آنفـــا وســـائل الاتصـــال بدور رئيسي في الوصول الى بنوك المعلومات من خلال شبكات الاتصال التى تستخدم وسائل الاتصال البحرية والأقمار الصناعية ، ولا يزال التليفون الذى يبلغ عدد مشتركيه ٢٤٠ مليون مشترك في جميع أنحاء العالم هو وسيلة الاتصال في الخدمات العادية ٠ وهنا يبدو الخلل وعدم التكافؤ اذ أن ٣٨ مليون تليفون لقارة أسيا بأكملها وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتدفق المعلومات في اتجاه أقصى الشمال وعلى امتداد أقل نحو الجنوب ومنظمات الأقمار الصـناعية : كمنظمة الانتلست العالمية ومنظمة الأنتر سبيتونك السوفيتية تقـوم بدور رئيسي وأساسى في تدفق المعلومات وسرعة وكفاءة نقلها ٠ ويستخدم ١٠٪ من الأقمار الصناعية كوسائل اتصال ٠ وفي عـام ١٩٧٩ قامت منظمة الأنتلست التى تتكون من اثنى عشر قمرا صناعيا ومائتين وثلاث محطات ارسال في ٧٩دولة بتقديم وتيسير العديد من الخدمات : مثل الاتصـالات التليفونية والبرقية والتلكس ونقل المعلومات . وتخدم الشبكة ١٣٠ دولة ، كما قدمت خدمات داخلية لبعض الدول النامية

مثل الجزائر والبرازيل وشيلى وكولومبيا ومالاوى ونيجيريا وعمان وبيرو والمملكة العربية السعودية والسودان وأوغندا وزائير وكذلك فرنسا وأسبانيا والنرويج .

وشبكة منظمة الانترسبوتينيك أنشئت عام ١٩٧١ تربط اثنى عشرة دولة اشتراكية لتقديم خدمات مماثلة ، وتستخدم فى الاتصالات الداخلية ، وتستطيع الدولة أن تستخدم الشبكتين ، كما يوجد أيضا شبكات أقمار صناعية اقليمية تشرف عليها الدول الصناعية لا سيما ناسا

وقد طالبت الدول غير المنحازة بلوائح ونظم دولية لاحكام الرقابة على المنطقة التى تدور فيها الاقمار الصناعية والاستخدام المتكافىء لها بصرف النظر عن ملكيتها . وسوف يعقد مؤتمر دولى عام ١٩٨٤ بشأن هذا الموضوع . لقد نتج عن استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية سرعة وكفاءة نقل المعلومات بمعدل من ٢٠ الى ٤٠٪ من مجموع المعلومات المتدفقة فى العالم التى أدت الى التفاوت وعدم التكافؤ كما سبق ذكره

ومن الموضوعات التى تثار كبيرا فى الاجتماعات الدولية الرقابة الدولية على تدفق المعلومات . وليس هناك من المعاهد فى الوقت الحاضر يتسنى له آن يدير هذا الجهاز بما يتلائم مع الوضع الجديد .

وتختلف المعايير القانونية التى تتلائم مع طبيعة المعلومات والوسيلة التى تساندها والذين توجه اليهم المعلومات ومبادىء حرية التعبير وطبيعة سرية المراسلات ، كل هذا يجب أن يؤخذ فى الاعتبار سواء كانت هذه المعلومات عامة أو خاصة . كما تختلف اللوائح بالتالى وفقا للطريقة التى تنقل بها المعلومات .

وكقاعدة عامة تقف شركات الاتصال الاقليمية دوو كافة أشكال السيطرة الدولية حتى أنها تلح فى الحصول على تنازلات من الدول عن القواعد التى تحكم حرية تدفق المعلومات مما يعد عاملا من أهم العوامل التى تحكم محور المناقشات حول النظام الجديد للاعلام والاتصالات ، ففى اللقاء الرابع المشترك للاعلام للمجلس التنظيمى لحكومات دول عدم الانحياز (بغداد مايو ١٩٨٠) وضع عدد من المعايير فى هذا الصدد هى :

- الاعتراف بالمبادىء الأساسية فى القانون الدولى (حق تقرير المصير للشعوب - التكافؤ فى السيادة - عدم التدخل)
- حق كل دولة تطوير نظامها الاعلامى المستقل وحقها فى المحافظة على سيادتها وتميزها الثقافى .
- حق الشعوب والأفراد فى معرفة الصورة الموضوعية للواقع الحقيقى .

ويمكن مراعاة مثل هذه المعايير اذا حدثت تغيرات فى حرية تدفق المعلومات فى الوقت الحاضر من خلال الالتزام بالمعايير التى تنظم أنشطة منظمات الاتصال . وتقاوم الدول الصناعية هذه الأفكار التى وافقت عليها اليونسكو ، وجاء فى تقرير ماكبريد أن أصواتا متعددة فى عالم واحد تؤدى الى تفرقة أساسية بين حرية الاتصال والمشاركة فى عملية الاتصال وحرية استثمار رأس المال فى وسائل الاتصال . وقد استخدم التقرير « حرية تدفق المعلومات وتوازنها وتكافؤها » دستورا للمساواة . ويعتبر

النظام الجديد للمعلومات نتيجة للثورة الاعلامية الأساسية آكثر منه مشروعا لاعادة تنظيم البناء الأساسى للمعلوعات على المستوى القومى والدولى ٠

وبخصوص بنوك المعلومات فهناك ادراك متزايد للحاجة الى حماية سيادة الدول٠ وكان هذا أحدى التوصيات الأساسية فى تقرير نورا مينك وجاء فى تقرير رسمى فى كندا عام ١٩٧٩ : أنه من الضرورى لصيانة هوية واستقلال كندا ضمان اشراف متكافىء على بنوك المعلومات وتدفق معلومات وسائل الاتصال الاقليمى ومحتوى خدمات المعلومات القائمة فى كندا ٠

وقد اتخذ منروبو دول العالم الثالث موقفا مماثلا فى مجال تدفق البيانات فى وسائل الاتصال الاقليمى فى مؤتمرات عقدتها IBI في تورلمولينوس Torremolinas عام ١٩٧٨ وفى روما عام ١٩٨٠ ٠ وقد أجمعت حكومات ذات أيديولجيات سياسية مختنفة مثل البرازيل وكوبا والجزائر وساحل العاج على الحاجة الملحة لتنظيم تدفق المعلومات ٠ وفى عام ١٩٨١ فى عبدان وافقت مجموعة من الدول الأفريقية على الآتى :

وجوب تعميم المعلومات العلمية والتكنولوجيا دون قيود

يجب أن ينظم تدفق المعلومات الاقتصادية باتفاقيات ثنائية أو متعددة الجوانب

جمع واستخدام ونقل المعلومات الخاصة بالأفراد يجب أن تحكمها اتفاقيات دولية

يجب أن يكون لكل دولة حق اختيار الاتصال بالمعلومات المتاحة فى دول اخرى التى تتلاءم مع وضعها القومى وأنشطتها

نقل المعلومات بواسطة منظمات الاتصال المحلية يجب أن تحكمه قواعد على المستويين القومى والدولى

يجب أن تنقى المعلومات الثقافية لحماية الشعوب

وعلى هذا فدول عدم الانحياز تطالب بتسير نقل المعلومات والاتصالات التى تحتاجها للتنمية وضمان حرية تدفق المعلومات دون قيود مثل المعلومات التكنولوجية والعلمية والتنبؤات الجوية والقطاع الطبى ووجوب استبعاد التفرقة الجائرة التعسفية التى تحول دون التوصل الى المعلومات النافعة للدول النامية ، ويحبذ ممثلو الدول الصناعية الاتفاقيات الثنائية أكثر من حرية الاتصال ببنوك المعلومات ، ولكنهم في بعض الأحيان يدورون حول مشكلة أن حكوماتهم لا تملك التأثير في توجيه المؤسسات الخاصة ٠ وتتجه دول عدم الانحياز فى الوقت الحاضر الى انشاء بنوك للمعلومات تمتلكها لتعمل فى مجالات معينة ٠ وتؤثر هذه المشكلة تأثيرا مباشرا على الانتفاع بخدمات شبكة المعلومات التى تربط الطرف الآخر للمنتفعين بالكمبيوتر الرئيسى لصب المعلومات ٠ وسوف تشهد فى المستقبل تطورا سريعا لهذا النمط من شبكات المعلومات ، والى جانب هذه الشبكات الاليكترونية التى تربط بنوك المعلومات بعضها ببعض وبغيرها من العملاء فى العالم بأسره توجد شبكات لمراكز ٠ متوسطة وصغيرة تتناول موضوعات وتطلعات الحركات الاجتماعية ٠ ويعتبر عمل هذه المراكز مرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الخاصة باستراتيجية التنمية وتتميز هذه الشبكات بالتوصل الى أهم الوثائق التى لم توثق من قبل والصادرة مباشرة من ممثلى الحركات الاجتماعية التى تلقى الاهتمام البالغ من منظمات المعلومات الرئيسية ٠

وهناك احتمال ضئيل فى الوقت الحاضر فى أن يفيد الاتصال بين هذه المراكز من تقدم وسائل الاتصال آكثر مما يفيد من شبكة التلكس الموجودة الآن ومازالت

تكنولوجيا الاعلام على ما وصلت اليه أخيرا أملا بعيدا لمثل هذه المراكز باستخدامها للكمبيوتر قد تؤدى الى استبدال الاسطوانات المغناطيسية التى تحتوى على الوثائق متوسطة الطول أو الملخصات الا أن ذلك يحتاج بالطبع الى تجهيزات مناسبة • ولهذا فان قيام تعاون وثيق بين مراكز التوثيق يصبح أكثر الحاحا ويجب ألا تتقيد الجهود لقيام منظمة جديدة للتوثيق على المستويين الاقليمى والدولى بالتشريعات وأن تعطى الأولوية للاتجاه الحاسم نحو الديمقراطية من خلال التغير فى المضمون الأساسى لأعمال التوثيق ، وأن تعمل كل دولة على تطوير وتنمية قدراتها الاعلامية بتأسيس بنوك المعلومات بها • وينطبق ذلك على الاتصالات السلكية واللاسلكية والاقتراب من الأقمار الصناعية أو وسائل الاتصال البحرية ، والاستخدام الكامل للامكانات الاذاعية وانشاء شبكات نقل المعلومات ، وفيما يتصل بانشاء شبكات نقل المعلومات يتعين انشاء شبكات شمال الشمال لتيسير تبادل المعلومات بين الدول النامية كما بدت فى خطة بيونس أيرس للعمل (Buenos Aires Plan of Action) وفى الوقت نفسه يتجه كل مجتمع نحو الديمقراطية الداخلية الفعالة ويجب ألا تكون أعمال التوثيق احتكار للدولة أو لفئة متميزة من المؤسسات • فلكل جماعة فى المجتمع ، ولكل منظمة عامة سواء كانت نقابية أو تنظيما نسائيا أو جماعة يربطها الجوار أو منظمة شبابية أو هيئات ثقافية لها الحق فى تنظيم وثائقها بحرية ، وأن تعقل أراءها وموضوعاتها من خلال الوصول الى التكنولوجيا الحديثة وعند ذاك تستطيع الدولة أن توضح سياستها الاعلامية والتعليمية •

وبهذا تستطيع مراكز التوثيق أن تقدم المعلومات فى اطارها المناسب وأن تتلاءم مع حاجات المنتفعين وأن تضع كل حقيقة أو فكرة فى اطار شامل ، واعطاء الأولوية للمصادر المحلية وتأسس منافذ أفقية للاتصال تحقق المشاركة •

الخاتمة

ان الغرض من هذا المسح المختصر هو ايضاح مجال أعمال التوثيق كنقطة ارتكاز يتوقف عليها تقدم العلوم والتكنولوجيا والاحتياجات الثقافية واتجاه الحركات الاجتماعية • والهدف هو الابتعاد عن المركزية المحدودة التى تنظم الاتصالات لاتاحة المشاركة العامة واللامركزية •

ومحاولة التفكير فى المزايا الناجمة من ازدياد عدد التجارب فى التوثيق الأساسى للتنظيمات الشعبية والحركات الاجتماعية جديرة بالاهتمام • وأولى هذه المزايا هى اللامركزية فى مجال البيانات والمعلومات ، ومن ثم القدرة على إتخاذ القرار والتأثير على مستقبل المجتمع • وسوف يؤدى ذلك الى القضاء على تلك الدائرة الأثيمة التى ننتج القوة ولا يعنيها غير البحث عن القوة للسيطرة على الاعلام •

وتصبح مراكز التوثيق أماكن معدة للأنشطة الثقافية ونقل المعرفة العلمية الحديثة ومناقشة الشئون العامة ، مما يساعد على خلق الظروف التى تحقق الحياة الديمقراطية ، وقد يبقى هذا التنظيم لمثل هذه العملية الديمقراطية أمدا طويلا ، وعليه أن يعتمد فى ذلك على فردى الدول وعلى الظروف المتاحة فلكل شعب أو جماعة أو قوم بناؤه الذى يقيمه وفقا لحاجته • وتمضى مراكز التوثيق قدما فى الاهتمام بالتحديات التى تصادفها فى العمل ، ومن خلل البناء وتدفق المعلومات ومن تخمة البيانات وقلتها فى الدول الغنية والفقيرة وكل ما يعتمد عليه المستقبل الى حد كبير هو الوسائل التى يقوم عليها تنظيم المعلومات وترتيبها •

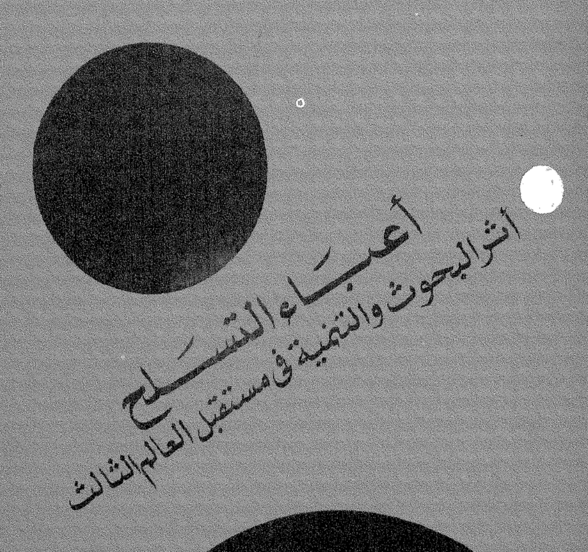
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٣/٤٧٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العدد الرابع والخمسون السنة الرابعة عشرة
يناير/مارس ١٩٨٤
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد الرابع والخمسون
السنة الرابعة عشرة
يناير / مارس ١٩٨٤

تصدر عن :
مركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٢٠

محتويات العدد

مقدمة

هناك مجموعتان من الحقائق يتميز بهما تطور الجنس البشرى فى الربع الأخير من القرن العشرين ، أولاهما التعجيل بسباق الأسلحة النووية الذى يبقى عليه التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والاخرى توقف النمو السكانى فى البلاد التى تضلعت ، الى جانب تضخم سكانى فى العالم الثالث الذى سوف يضم فى عام ٢٠٠٠ أربعة أخماس البشر ، ومع ذلك يعيشون فى ظروف لا يمكن الا أن تسوء ما لم تتغير العلاقات بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة تغييرا جذريا (١) •

وبالرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قد أعلنتا فى عام ١٩٦٨ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وتعهدتا عند التوقيع عليها فى عام ١٩٧٠ بالبدء فى نزع السلاح « فى المستقبل القريب » ،فانهما على النقيض من هذا زادتا من الأسلحة النووية التى تملك « قدرة تدميرية » تصل الآن الى أبعاد مروعة •

وكما يتبين من الدراسات التالية ، يعمل نصف العلماء والمهندسين فى العالم من أجل البحث والتطوير العسكرى • لم تعد الحاجات الاستراتيجية تحكم تطوير الأسلحة كما كان الشأن فى الماضى ، ولكن الابتكارات التكنولوجية هى التى تفرض

بقــلم : ألفــرد كســتلر

منح جائزة نوبل فى الطبيعة عام ١٩٦٦ ، عضو فى « معهد فرنسا » وفى كثير من الاكاديميات العلمية الأخرى • وعمل فى « مدرسة المعلمين العليا » بباريس وعدد من الجامعات الفرنسية وجامعة لوفان البلجيكية •

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس ، وكان عضو متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القــومى ورئيس لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته • له مؤلفات وترجمات كثيرة •

الاستراتيجيات على العسكريين وترغم الساسة من صــــناع القرارات على الاسراع بالانفاق على الأسلحة سنة بعد أخرى • فعلى نطاق العالم ككل يتجاوز الانفاق السنوى ٥٠٠ر٠٠٠ مليون دولار (أى مليون دولار كل دقيقة) •

ليست الدول الصناعية بالوحيدة التى وقعت فى شراك حلزون تخزين الأسلحة• وحتى يتسنى لها خفض تكلفة الجهد التى تبذل فى التطوير العسكرى ، تضطر الى أن تبيع أكبر قدر ممكن من الأسلحة الى شعوب العالم الثالث •

فعلى امتداد العقدين من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٠ زادت قيمة الأسلحة المباعة الى شعوب العالم الثالث الى خمسة أضعاف ما كانت عليه ، وتصل الآن الى ١٠٠ ألف مليون دولار أى أنها تزيد عشرات المرات على قيمة المعونة التى منحتهـــا الشــعوب الصناعية الى البلاد النامية • لو أن جهدا ماليا بهذا الحجم خصص للتنمية الزراعية فى هذه البلاد لأمكن القضاء فى ســنوات قلائل على الفقر والجوع بالعالم ، اللذين يقتلان فى كل سنة من البشر أكثر مما قتلتهم الحربان العالميتان الأخيرتان معا (٢) •

وطبقا لما أورده فرانك بارنابى الذى يستشهد به جيرى شنجكار

Giri Deshingkar في موضع قادم ، سوف يكون في عام ١٩٨٤ في امكان ثمانية وعشرين شعبا أن يصنعوا أسلحة نووية وأن ينتجوا عشرين قنبلة كل يوم • سوف تشمل هذه الشعوب بلادا ــ كالهند وباكستان واسرائيل وجنوب أفريقيا والأرجنتين والبرازيل ــ رفضت التوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية •• ومع ذلك فالمرجح أن تضم أيضا البلاد التي وقعت الاتفاقية ولها الحق طبقا للمادة الرابعة في الحصول على التكنولوجيا الذرية للأغراض السلمية ، ومن السهل نسبيا الانتقال من تلك التكنولوجيا الى التكنولوجيا العسكرية ، بأن تعلن انهاء العمل بالاتفاقية • ولماذا يتعين على البلاد التي تفتقر الآن الى الأسلحة النووية أن تتقيد باتفاقية لا يتقيد بها الذين وضعوها فعلا ؟

اذا استمرت الدولتان العظميان في سباقهما المجنون فلا يمكن أن يحول شيء دون الانتشار الشامل للأسلحة النووية في نهاية القرن ، ويمكن أن نتساءل عما يحدث عندما يرتبط السلاح النووي بالفقر • عندئذ يثور الخوف من الأعمال الارهابية المصحوبة بالتهديدات باستخدام القنابل • لا شك أن القنبلة لن تكون في متناول عدد قليل من الأفراد ، ومع ذلك نجد حديثا أن السلطات في بلد ذي سيادة تقر عملا من أعمال الابتزاز ارتكبته عصابة من الطلبة ، ونحن نعرف الى أين يمكن أن يؤدي التعصب حين يتحالف مع اليأس • وماذا يكون رد فعل السكان الذين يتملكهم الذعر في شعب يملك آلاف القنابل الهيدروجينية ؟

الردع يحافظ على توازن الرعب بين الشرق والغرب ولن يفيد بين شمال أشبع رغباته ومعرض للتهديد وجنوب يقف على حافة المجاعة • لن يكون في الامكان انقاذ العالم الثالث من الفقر واليأس اللذين يتردى فيهما الا عن طريق الطاقات الكامنة التي يطلق سراحها نزع السلاح • هناك حاجة الى تفادي كارثة يمكن أن تؤدي الى افناء الحضارة البشرية •

طبقا لما تظهره مقالات ماري كالدور وراشيك فارمازجان Rachik Faramazjan تعهد الحكومة الأمريكية الى شركات القطاع الخاص بتوريد معظم طلبياتها من العتاد الحربي ، وبموجب عقود تجاوز مجموع مبالغها ٦٠٫٠٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ ، وكانت خمس من الشركات الكبيرة تقتسم فيما بينها ٢٠ في المائة من هذا المبلغ • وهذه الشركات تشكل المركب العسكري الصناعي الذي أدانه الرئيس ايزنهاور • ان قوتها المالية ضخمة وتمكنها من ممارسة الضغط على وسائل الاتصال بالجماهير للتأثير في الرأي العام ومقاومة المحاولات الجيافة لنزع السلاح وهي محاولات تهدد أرباح هذه الشركات ، وما على الشركات الا أن تذكر الجمهور بين الحين والحين بضخامة التسلح السوفييتي حتى تحصل على زيادة طوعية في الاعتمادات العسكرية ، من حكومات حلف شمال الاطلنطي •

والاتحاد السوفييتي اذ ينتج عدة مئات من الصواريخ SS-20 الموجهة الى أوربا

الغربية والقادرة على تدمير امكانات الأخيرة الصناعية فى ضربة أولى ، أعطى لدول الحلف فرصة لتبرير جهدها الحربى ٠

وللحيلولة دون نزع السلاح يستغل المركب العسكرى/الصناعى الأزمة الاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من بطالة ، حتى يبقى على أسطورة أن التسلح مصدر العمالة وأن اجراء خفض فى الأسلحة سوف يزيد من البطالة ، وتبين المقالات التى نقدمها هنا بطلان هذا الزعم وهو ما يمكن اثباته بدراسة السوابق التاريخية ٠ الحقيقة أنه فى نهاية االحربين العالميتين فى عام ١٩١٨ ، ١٩٤٥ ، عمل تحويل الصناعات الحربية الشامل الى الانتاج المدنى على خلق الوظائف بدلا من أن يقضى عليها ٠ ومن الصحيح على وجه اليقين أن صناعات الأسلحة اليوم أصبحت من التعقيد والتخصص بحيث يكون تحويلها الى صناعات تناسب وقت السلم ، مفعما بمشكلات خطيرة ٠ وهذه المشكلات يمكن حلها اذا اتخذت استعدادات شاملة للتحويل وبدون ابطاء واذا نفذ هذا التحويل فى ظل توجيه من تنظيم منسق على نطاق دولى ٠ وكما يبين اليز بولدنج E.ise Boulding سوف يوفر هذا التحويل أعمالا لمئات الآلاف من العلماء المشتغلين الآن باتقان الأسلحة ٠

ليس المرء فى حاجة الى أن يكون عبقرية اقتصادية كى يفهم أن أغراق مبالغ طائلة من المال حققها ملايين العمال الكادحين ، فى الأغراض العسكرية أى فى أغراض خلاف انتاج السلع الاستهلاكية ، يشكل العقبة الرئيسية أمام توفير الرخاء للانسان على الأرض ٠ واذ نستشهد بتصريح للسدة البابوية نستطيع أن نؤكد أن « الأسلحة تقتل حتى ولو لم تستعمل » ٠ (٣) فلو أن ١٠ فى المائة فقط من الأموال التى تستخدم للأغراض العسكرية خصص لتنمية البلاد الفقيرة ، لأمكن فى سنوات قليلة التغلب على الجوع فى العالم ٠

ان المنافسة الحالية بين الشرق والغرب ، بدلا من أن تزيد الأمن ، لا تعمل الا على أن تخلق لدى الجانبين احساسا بعدم الاستقرار وبالارتياب ٠ ولو أننا راقبنا سلوك عظماء هذا العالم وقارناه بروح التجرد التى يتسم بها شخص يراقب كوكب الشعرى ، لما وسعنا الا أن نعجب اذ يواصل أناس وهبوا الذكاء لعبتهم الغبية الرعناء ٠ أليس موقف الثورة فى صفوف الشباب ، بدلا من أن يكون علامة على اتجاهات معادية للمجتمع ، انما يرجع الى السخط على سلوك الشيوخ المجافى للعقل ؟



مقـدمة :

هل هناك علاقة بين العلم والمشكلات السياسية الكبرى الحالية من قبيل منع الحروب ، وحماية البيئة ، وفض الصراعات بين الشمال والجنوب حول مشكلات التنمية الاقتصادية ؟ الاجابة على هذا السؤال تتضمن أحدث البيانات الاجمالية التى جرى تجميعها فى عام ١٩٧٩ لمؤتمر الأمم المتحدة عن العلم والتطوير التكنولوجى « أنكستد » (UNCSTED)

هناك بلاد ستة هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة تستخدم ٧٠ فى المائة من رجال العلم فى العالم • وتنفق هذه البلاد الستة ٨٥ فى المائة من جميع الأموال المخصصة للاغراض العلمية ، بينما تملك البلاد النامية التى تضم ٧٥ فى المائة من سـكان العالم أقل من ٣ فى المائة من جميع الأموال المخصصة للبحث والتنمية • ومع جميع الأمـوال المخصـصة للبحث والتطـوير العلمى ،تخصص نسبة قدرها ٤٠ فى المائة لأغراض ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بالاغراض العسكرية • وتنفق البلاد الصـناعية الرئيسية

بقلم : ألريخ آلبرخت

أستاذ دراسات السلام والصراع ونائب رئيس الجامعة الحرة ببرلين • وتشتمل الدراسات التى نشرها على :

Der Handel mit Waffen

Arbeitplatze durch Rustang Die Wiederaufrusting der BRD

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

الستة على البحث والتطوير العسكرى وحده أكثر من ستة أمثال ما تنفقه الشعوب النامية على العلم بوجه عام •

لو سلمنا بالمشكلات الرئيسية الحالية التى تواجه الجنس البشرى فلن يكون من الصعب أن نستنتج أن الجهود العلمية يساء توجيهها ، وأن عددا قليلا من البلاد الصناعية الرئيسية هى البلاد المذنبة ، وأن العلم صار عنصرا رئيسيا فى نظام المواجهة العالمية المسلحة • والأولويات المحددة للجماعات العلمية بالشعوب الصناعية الرئيسية لها أهمية بالغة • للتغييرات التى قد تنشأ فى طريق التطورات الجارية ، ولاعادة تكوين الجماعات المشتغلة بالعلم والبحث •• لا يكفى أن نلقى اللوم عن استمرار وجود نظام قائم على القوة ، وعلى أولويات الشعوب الصناعية الرئيسية وعلى الأنماط الراسخة من توجيه العلم لخدمة الأغراض الاجتماعية • ومما هو أدعى الى الرضاء أن ندرس علاقات المجتمعات العلمية والتكنولوجية فى البلاد الصناعية الرئيسية بالدوائر العسكرى والصناعية والسياسية ، فضلا عن مشروع للتكاثر يميل بصورة متكررة الى أن يتولد عنه ذلك النوع من العمل الموجه نحو الحرب والذى تصفه الأرقام التى جمعت من أجل «الانكستاد» •

الذى يمكن افتراضه أن الصلة بين الجماعات المشتغلة بالعلوم والأبحاث وبين الدوائر العسكرية والصناعية والبيروقراطيات الحكومية تختلف على نحو ما تختلف بين البلاد الاشتراكية كالاتحاد السوفييتى والبلاد الغربية • ومن ثم سوف ندرس على حدة الموقف فى البلاد الغربية قبل ابداء بعض الملاحظات عن مجتمع «البحث والتطوير» العسكرى فى الاتحاد السوفييتى •

البحث والتطوير كصناعة تحقق النمو

أما أن البحث والتنمية العسكرية يمثلان صناعة تحقق النمو ، فأمر ذو أهمية حاسمة ، اذ أنه من القطاعات الصناعية القلائل التى لا حدود لنموها • فالشخص الذى يختاره يضمن لنفسه مستقبلا آمنا برغم كافة الأنباء عن مفاوضات نزع السلاح •

وبرغم الروايات الواسعة الانتشار عن عمليات ضخمة من تسريح العاملين ذوى المهارات العالية فى صناعات الأسلحة ، فان المشكلة اليومية هى ندرة المواهب العلمية والهندسية العليا : وقد أدى قيام الصناعات الحربية فى عدد من البلاد الأقل نموا التى لم تكن تملك مثلها من قبل ، الى استنزاف معين للموارد البشرية فى أكثر البلاد تقدما من الناحية التكنولوجية • وهذه الهجرة من جانب العمالة العلمية يطلق عليها اصطلاح « ارتزاق أصحاب الياقات البيضاء » أى تحولهم الى مرتزقة •

وأكبر عامل يسهم فى نمو « ر ، ع » العسكرى ليس انتشاره ولكنه تزايد تكلفة انتاج أسلحة أكثر تقدما باطراد • ويمكن أن ندرك بسهولة سرعة التطوير اذا نظرنا الى تكلفة الوحدة من الأسلحة الحديثة ونصيب اتفاقات البحث والتنمية فى فواتير أسعار هذه المعدات • فتكاليف البحث والتنمية فضلا عن أثمان الأسلحة الحديثة ، ونصيب انفاقات البحث والتنمية فى فواتير أسعار هذه المعدات • فتكاليف البحث والتنمية فضلا عن أثمان الأسلحة الحديثة ، بصدد أن تصل الى مستويات لم يسبق لها مثيل • فمنذ عشرين سنة مضت قدمت وزارة دفاع ألمانيا الاتحادية هذا الحساب التقريبى المبنى على التجربة العلمية :

> **كذلك بالنسبة الى القوات المسلحة الاتحادية تنطبق التجربة الدولية التى مؤداها أن تكلفة الحصول على نظم الأسلحة الحديثة تتضاعف كل عشر سنوات فى المتوسط • ويصدق الشيء ذاته على انفاقات البحث والتنمية •**

وتضـــاعف الاستثمار من أجل متابعة المعدات التى تقع فى داخل نفس الفئة التكنولوجية ، تقدير محافظ على ما يظهر ، اذ فى التاريخ ذاته تقريبا قدر نائب مدير أبحاث وهندســـة الدفاع بوزارة الدفاع الأمريكية أن الزيادة الفعلية فى التكاليف الحقيقية للمواد التى تندرج فى نفس الفئة كانت حوالى عشرة أضعاف فى فترة قدرها عشرون سنة •• وفى حالة الطائرات المقاتلة ، ومع أخذ التضخم فى الحسبان ، كان الارتفاع الفعلى فى الثمن خمسة أمثاله وهو رقم يزيد بصورة لها شأنها عن التقدير الألمانى • وحتى لو لم تأخذ فى الحسبان التضخم فى هذه الأرقام تظل القوة الدافعة

وراء الزيادات كبيرة • وبرغم عدم وجود اتفاق حول كيفية تعريف عامل الانكماش العسكرى » ، فلا يمكن بالتأكيد قياس التضخم فى أثمان المعدات الحربية طبقا للرقم القياسى الخاص بأسعار السلع الاستهلاكية • ويوحى المزيد من الفحص التجريبى بأنه لا وجود لمعدل أسى ثابت يبين التوسع فى البحث والتنمية أو غير ذلك من التكاليف بالنسبة الى أى نوع معلوم من المعدات ، ولكن المعدل الأسى ذاته عرضة للتوسع •

ويظهر أن نمو البحث والتنمية بالنسبة الى التكنولوجيا العسكرية أمر يلقى قبولا عاما ، وان كان تحقيق وفر فى التكاليف من أجل الاستثمارات اللازمة للبحث والتطور يعتبر ناحية واحدة من نواحى التقدم التكنولوجى العام • وحسب المصطلحات الاقتصادية فان تكاليف التحسينات الحدية فى أداء المعدات الحربية الفنى يجب أن تغطيها فى المستويات العليا من التكنولوجيا ، تكاليف باهظة وغير حدية • وهذا يلعب دورا هاما فى احساس العلماء ورجال التكنولوجيا العاملين فى المجال العسكرى بأنفسهم •

احساس العاملين فى البحث والتنمية بأنفسهم

الاعتقاد الشائع فى صفوف هؤلاء أنهم يعملون فى مجال يرتبط مستقبله بأكثر قطاعات التكنولوجيا تقدما • واذا كان هذا الاعتقاد لا يشق فى الحقيقة طريقا جديدا للتقدم التكنولوجى ، فانه يشكل جزءا هاما من الاحساس بالذات لدى العاملين فى مجال العلم والتكنولوجيا • ومن الدعائم الأساسية التى تسند مؤسسة البحث والتنمية تلك المجموعة الثابتة جدا على ما يظهر ، من معتقدات بشأن اسهاماتهم البارزة للمجتمع وأهمية العمل العسكرى الذى يقومون به ولهذا الاعتقاد المشترك أهمية بالنسبة الى الاستخدام الاجتماعى للجيل الثانى فى شتى العمليات التى تصاحب الأنشطة اليومية فى مراكز البحث والتطور ، ومراكز التدريب الفنى ، والقوات المسلحة • والاحساس بالذات هذا يعمل على تعبئته بدوره السعى وراء مكافآت ليس أقلها شأنا الحصول على راتب ممتاز • ولسوء الحظ تندر البيانات عن هذا الاحساس بالذات فى صفو فالجماعات العلمية والتكنولوجية ، فالأبحاث المتعلقة به قليلة جدا فى صفوف المهندسين والعلماء الذين يعملون فى سبيل الأغراض العسكرية • ومع هذا ، تميل الملاحظات الأولية الى تأييد الافتراض العام عن ثبات العنصر الذاتى فى توالد وتكاثر مجتمع « البحث والتطوير » •

ويعتبر معظم أفراد هذا المجتمع أن عملهم صعب ومرهق ، بل ومفرط أحيانا فى الاهتمام بالتفاصيل ومتزمت ، ولا يلقى عموما التقدير الكافى من الجمهور والاعتقاد بأنهم يؤدون خدمة للمجتمع والعلم والتكنولوجيا بوجه عام ، هو رأى يتشبثون به فى صفوفهم ، مما لا يدع مجالا كافيا للنقد أو اعادة توجيه عملهم •

وفى صفوف أغلبية العاملين الفنيين بما فيهم خريجو معاهد الهندسة ، شعور مؤكد بالنقص بالنسبة الى أمثالهم ممن يشتغلون من أجل غايات علمية «بحتة» أو من

أجل « العلم » • ومع ذلك توحي الحقائق أيضا بأن المستخدمين الحاصلين على درجة أكاديمية فى أحد العلوم الطبيعية ، ينظرون أيضا الى أنفسهم على أنهم أقل نوعا من زملائهم فى مواقف الاستخدام التقليدية بدرجة أكبر ، من قبيل معامل الجامعات • وهذه المشاعر الذاتية بالوضع الأقل ، عملت هى والاعتقاد بأنهم يشتغلون على حافة التكنولوجيا ويؤدون عملا فوق العادة بالنسبة الى بقاء المجتمع ، نقول ان هذا كله يسمح لمن يعملون فى داخل مجتمع البحث والتنمية ، بأن يبدوا الكثير من الصلابة فى مواجهة التحدى من الخارج ، فضلا عن عظم تقديرهم لهويتهم الجماعية • وهذه الأخيرة لها أهمية خاصة بالنسبة الى العمليات الرسمية وغير الرسمية فى سبيل الاستخدام الاجتماعى ، وهى العمليات التى تشكل مجتمع البحث والتنمية العسكرية •

لقد لوحظ أن الدوائر العسكرية والدوائر المرتبطة بها فى أنحاء العالم المختلفة هى من المهن النادرة التى تبدى تشابها شديدا فى الاتجاهات والتفضيلات والسلوك الاجتماعى • ويحتمل أن ينطبق الأمر ذاته على العاملين فى قطاع البحث والتنمية العسكرية • فمهندس الطيران فى المملكة المتحدة أو فرنسا أو الولايات المتحدة شديد الولاء لعمله ، واهتمامه موجه الى الأداء ، وينظر الى نفسه على أنه يلعب دورا اجتماعيا متميزا ويؤدى عملا فريدا • وفى أوربا الغربية بوجه خاص أدت مشروعات الانتاج المشتركة من أجل الأسلحة والمعدات الى عمليات عديدة من تبادل الفنيين مما يجب أن يسهم فى خلق سمات مشتركة •

ان معلوماتنا قليلة جدا عن السمات المميزة وخاصة الاحساس بالذات فى أفراد مجتمع البحث والتنمية العسكرية فى الاتحاد السوفييتى ، وتميل المصادر الغربية المعترف بها والتى لا تستند الى العنصر الجريبى ، الى أن تضع التأكيد عما لهذه الجماعة من صفة الصفوة • والمذكرات التى نشرها الفنيون العسكريون الرئيسيون هناك من أمثال ميكويان تدعم الفكرة التى تذهب الى أن كوادر الاتحاد السوفييتى الرئيسية فى قطاع التكنولوجيا العسكرية جزء من الطبقة العليا بالمجتمع السوفييتى ، وهذا يعنى أن أفراد جهاز « البحث والتنمية » العسكرى ينصحون بعدد من الامتيازات التى تشمل مستوى الدخل والسمعة الاجتماعية والتمثيل فى أجهزة الحزب والدولة ومستوى المعيشة • فالأدلة المستقاة من المهندسين الألمان الذين رجعوا الى وطنهم وسبق لهم العمل بعض الحين فى الصناعات الحربية السوفيتية ، ومن المهاجرين الذين عملوا فى مكان ما داخل نظام الانتاج الحربى السوفيتى ، هذه الأدلة تجعل فى الامكان تقرير خصائص معينة يتميز بها مجتمع البحث والتنمية العسكرى • وبينما قد يصح أن الفنيين الرئيسيين المشهورين الذين يرأسون مكاتب تصميم الطائرات من أمثال تيبوليف وسوخوى واليوشين ، الخ ، يشكلون جزءا من الطبقة العليا

بالمجتمع السوفييتى • فالظاهر أن الفرد العادى من أفراد هذا المجتمع

مختلف وأقرب الى التجربة الغربية • ويزعم أجورسكى (Agursky) أن ألمع الأفراد ليسوا أولئك الذين يتخذون من التكنولوجيا العسكرية مهنة لهم ، وهى مهنة لا تتيح آمالا فى القيام برحلات الى الخارج ولو الى أحد البلاد الاشتراكية الأخرى ، أو فى كسب دخل اضافى بالقاء محاضرات مسائية أو فى نهاية الأسبوع • فاذا كانت هذه الفكرة موضـــع قبول باعتبار أنها تمثل الوضـــع ، لبدا أن ألمع خريجى معاهد الدراسات الهندسية أو العلوم الطبيعية يفضلون أسلوب حياة يكون أكثر مرونة من ذلك الذى يحتمل أن تحياه الأغلبية فى القطاع العسكرى والقطاعات المرتبطة به • ويصدق هذا برغم أمن الوظائف وارتفاع المرتبات • ويزعم أجورسكى أنه لو أضيفت الدخول المدنية من المراكز الجامعية والمطبوعات والمحاضرات الاضافية ، لفاقت الدخل العسكرى المقابل •

لسنا نملك أدلة على المنافسات بين العلماء والفنيين فى المجالات العسكرية وغير العسكرية ، ولكن يمكن التخمين بأنه فيما يتعلق بنواحى الشهرة الأكاديمية فان الشعور بالنقص مما يجيش فى صدور الذين يزاولون مهنا غير عسكرية فى الاتحـاد السوفييتى ، يماثل ما تلقاه منه فى البلاد الغربية • والنتيجة المستخلصة هى أن مجتمع البحث والتنمية العسكرى مستقر جدا وله أفكار متميزة ثابتة بشأن مزاياه ، ويملأه احساس واضـــح بأن هذه المزايا لا تلقى الاعتراف الكافى بها • ورد الفعل السائد ازاء المقترحات عن أعمال بديلة ، رد فعل متولد من الجهل •

هذه الانطباعات الاجمالية لا يناقضها تقويم الحالات القلائل التى فيها تعرض أشخاص يعملون فى ميادين التكنولوجيا المتقدمة للفصل من وظائفهم ، فى الولايات المتحدة • فبانتهاء التورط الأمريكى فى حرب فيتنام ، والهبوط لأول مرة فوق سطح القمر ، فقدت أعداد كبيرة من العلماء والفنيين من ذوى المؤهلات العالية ، مراكزهم فى محيط لم يجرؤ فيه أحد على التفكير فى النتائج الاجتماعية • والذين فقدوا وظائفهم اختفوا وحسب ، مخلفين وراءهم مجتمعا من العاملين فى البحث والتنمية العسكريين، وصابه الذهول ولا يعرف أى نوع من العمل الجماعى يمكن أن يقوم به ، وهذا كله يميل الى اثبات دقة الملاحظات العامة التى سلف ايرادها بشأن نظرات الصفوة ، وهى نظرات تشترك فيها الجماعات الهندسية والعلمية •

العاملون فى مجال البحث والتنمية العسكرية فى البلاد الغربية

يمكن تقسيم الذين يعملون فى هذا الميدان الى ثلاث مجموعات متسلطة فى البلاد الغربية ، أولا الصناعة التى تقوم بصـــفة رئيسية بتنفيذ العقود المتعلقة بمشروعات « ر ، ع » ؛ ثانيا الجهاز العسكرى وهو المستهلك المحتمل لانتاج « البحث والتنمية »؛ ثالثا البيروقراطية الحكومية وهى الوسيط ومراقب الاتفاقات ، وتقل عن هذه من ناحية الأهمية ، المنشآت الأكاديمية من قبيل الجامعات وهيئات البحث الخارجية التى

يميل اتجاهها الى التمشى مع توجيه الصناعة والبيروقراطية الحكومية • وثمة مجموعتان أخريان تأثيرهما قليل أو لا تأثير لهما فى تكوين أنماط التفاعل الأساسية التى تعيد خلق ما قد تكون مؤسسة « البحث والتنمية » أهملته • وهاتان المجموعتان اللتان يمكن اغفالهما ، هما : جماعة البحث والتنمية بوجه عام ورأيها بسيط أو لا رأى لها فى الشئون العسكرية أو فى الوزارات القومية للبحث والتطوير العلمى ، وجماعة العلميين والفنيين فى مجال البحث والتطوير العسكرى • وليس ثمة جدال فى صفوف أعضاء مجتمع « البحث والتنمية » العسكرى حول مشاركة العمال أو الاشتراك فى اتخاذ القرارات •

والمطالب المنتظمة للحصول على مزيد من الأموال ، والتى تميل الى تبسيط المشكلات بصورة مبالغ فيها ، هذه المطالب تأثيرها ضئيل وليس بالمهم أو الحاسم • فطبقا لملاحظات المتحدثين باسمها يشغل المجتمع العسكرى العلمى والفنى المركز الثانى فى مثلث القوة الذى يتحكم فى شئون الدفاع والمكون من العسكريين والبيروقراطيات الحكومية والصناعة • فوظيفة المجتمع العسكرى العلمية والفنية ، التى تتفق مع احساس أعضائه بالذات ، هى اختراع وتنفيذ وتحسين البرامج طبقا للخطوط الأساسية التى يرسمها آخرون • ومن ثم ، ففى دراسة العاملين الأساسيين فى « البحث والتنمية » العسكريين واعادة تكوين الكادرات ، يشكل العسكريون والبيروقراطيات الحكومية والصناعة المجموعات المهمة الرئيسية •

وتدرك كافة المجموعات المشتركة فى العملية أن العسكريين هم الذين يقررون أى نوع من التكنولوجيا يجب تطويره ، وتنظر البيروقراطية والصناعة الى عملية اتخاذ القرارات على أنها تقوم على أفكار عسكرية سابقة • وفى وصف طبيعة الاسهام العسكرى فى تنمية « البحث والتنمية » يجب تحديد الأنماط التى تمثل الاحتياجات الفنية العسكرية • وعلاوة على هذا يجب أن يكون هناك بعض التنويه لما اذ اكانت لهذه المتطلبات العسكرية فرصة أكبر للتأثير فى مثلث القوة بين العسكريين والبيروقراطيات الحكومية والصناعة فى تشكيل السياسات التى يراد من « البحث والتنمية » العسكرية أن ينتجها فى المستقبل •

من الصعب اعطاء اجابات عامة بالنسبة الى الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان • وفضلا عن هذا ، ففى عصر الابادة النووية ، هناك منازعات حول مواصفات الحاجات العسكرية : الى أى حد يجب أن يكون الحد الأقصى لسرعة نفاثة جديدة أكبر من سرعة الأنواع القديمة من الطائرات ، أو هل يمكن تقوية أنظمة الدفاع الساحلى ؟ هذه كلها مسائل من السهل أن يثور خلاف بشأنها • ويجب ألا تعترينا الدهشة اذا ظهرت اتجاهات جديدة فى صفوف العسكريين عندما يصل الأمر الى تحديد أولويات تكنولوجية • ومن الأمثلة البارزة ما أظهره الكتاب الأبيض البريطانى عن الدفاع والصادر فى عام ١٩٥٧ من تفضيل غير متوازن

للصواريخ • وثمة مثال بارز آخر هو الطائرات التى تقلع أو تهبط عموديا (فيتول VTOL) التى استثمرت فيها هيئة اركان حرب الطيران الألمانية أكثر من ١٥٠٠ مليون مارك • هذه الأمثلة لاتشير فحسب الى تصورات خاطئة بصدد التطورات التكنولوجية ، ولكنها تكشف أيضا عن اتجاهات جديدة فى الأولويات العسكرية • ومع التسليم بالصعاب التى تنشأ فى طريق التكيف مع التغييرات المفاجئة وغير المتوقعة ، أصبحت الصناعة أكثر صلابة وعنادا بالنسبة الى التوجيهات الجديدة الأساسية فى الأولويات العسكرية • وكانت الصناعة أكثر توافقا بكثير عندما كان يتعين متابعة كل ناحية من نواحى التكنولوجيا العسكرية حسب مزايا الناحية ، سواء كانت باخرة صغيرة أو آلات ذات مستوى عال فى الأداء أو بصريات الأشعة تحت الحمراء ، طالما لا تعجز هذه الناحية بشكل واضح عن تلبية الحاجات العسكرية • ومع ذلك ، فالسبب الأعم للتدخل فى برامج « البحث والتنمية » المميزة ، وهو الحجة غير العسكرية حقا المتعلقة بالزيادات فى التكاليف •

والفكرة الشائعة أن البيروقراطيات الحكومية وكذلك الهيئات البرلمانية تضطلع بوظائف رقابية حاسمة طيلة حياة مشروعات البحث والتنمية ، ابتداء من قاعة المحاضرات أو المعمل الى التقويم أو الانتاج الجماعى • والفكرة الشائعة أيضا أن البيروقراطيات الحكومية تقوم بتقدير تكاليف واحتمالات المعدات الحربية فى ضوء الخبرة التى تجمعت عبر السنوات • ومن المعتقد فضلا عن هذا ، أنه فى توزيع الاعتمادات المالية بين مشروعات البحث المتنافسة تتخذ البيروقراطية وتتبنى «سياسة للبحث » • بعد ذلك يضيف البرلمان مزيدا من القيود ، وتضفى الموافقة الشعبية شرعية اضافية ، مالية وخلافها ، على الجهد المبذول فى « البحث والتنمية » العسكريين•

وعلى كل ، فمن السذاجة تماما تقبل الفكرة الشائعة عن كيفية اشتراك البيروقراطيات الحكومية والهيئات البرلمانية فى عملية « البحث والتنمية » العسكريين اذ لا يملك أى من الطرفين المعرفة التفصيلية اللازمة لتكوين رأى مستقل عن المواصفات العسكرية أو تقديرات التكلفة الصناعية • مثال هذا أن « منحنى تكلفة التعليم » أو المدخرات الضخمة لمواصلة اخراج المنتجات المتقدمة من قبيل الطائرات المقاتلة ، حجبتها الصناعة عن هيئات الرقابة الى أن أجبرتها اجراءات شاملة ـ تتضمن أحيانا قرارات من المحاكم وهيئات مراجعة الحسابات على الكشف عن هذه التفاصيل ـ ولقد شكلت هيئات خاصة لفحص تجاوزات هائلة فى التكاليف ، واعدت تقارير عديدة أزاحت الستار عن هياكل التكلفة التى تستخدمها الصناعة أو تسهيلات « البحث والتنمية » وحتى يتسنى فهم تطورات التكاليف وفهم القرارات بتفضيل أحد البدائل على غيره ، يلزمنا أن نعرف شيئا عن هياكل التكلفة هذه •

والبيروقراطيات الحكومية والهيئات البرلمانية ليست بالعناصر الخالية من الغرض ، والتى ينصب اهتمامها الوحيد على الصالح العام • فعادة يكشف التفتيش

الدقيق عن أن القرارات الخاصة بمشروعات البحث والتطوير ، ترتبط ارتباطا وثيقا باتجاهات سابقة فى السياسة • فبعض المشروعات تتم الموافقة عليها بسبب التواطؤ ، أو لأنها تمثل اظهارا لقدرة مستقلة فريدة على اجراء البحوث تدعم السمعة الوطنية ، أو بسبب امكانيات التصدير فى المستقبل • وعادة يكون من الصعب اعادة التفاوض بشأن أية اتفاقات تتعلق بقرارات خاصة بالميزانية ، تخضع لاعتبارات تحقيق التوازن فى الأخيرة ، سواء كان الأمر تحالفا رسميا بين الأحزاب المؤتلفة ، أو حلا وسطا سياسيا مع فئة سياسية • وقرارات الميزانية الخاصة بمشروعات البحث والتطوير العسكرى ليست استثناء من هذه القاعدة • وفضلا عن هذا ، لما كان السياسيون والبيروقراطيون يستثمرون كرامتهم الشخصية وسمعة الادارات التى يرأسونها بالنسبة الى مشروعات « البحث والتنمية » ، لهذا يكاد لا يمكن أن يتقبلوا مقترحات باعادة النظر فى قرارات سبق اتخاذها ، وعلاوة على هذا فظروف أسواق العمل المحلية وكذلك مصالح الدوائر الانتخابية المحلية بوجه عام ، تؤثر فى قرارات السياسيين والبيروقراطيين المسئولين عن مشروعات « البحث والتنمية » والنتيجة أنه لا يكاد يمكن وصفهم بأنهم عناصر محايدة وخالية من الغرض ، فى مثلث « البحث والتنمية » •

وينظر صانعو القرارات من رجال السياسة الى ميزانية « البحث والتنمية » على أنها تتكون من حشد من الاعتمادات المالية يمكن — بغض النظر عما تؤدى اليه من زيادة القوة العسكرية فى المستقبل — أن تخدم أهدافا أخرى وخاصة أهداف السياسة الاقتصادية القومية • فمنذ عشرين سنة مضت كانت الآثار الجانبية لمشروعات « البحث والتنمية » العسكريين تشكل موضوعا له جاذبية غريبة بالنسبة الى صانعى السياسة • وبرغم الشك الذى كان يعبر عنه رجال الاحصاء بشأن استخدام الاتفاقات المسجلة فان الاستخدام المحدود للبراءات العسكرية ، بل واستخدامها المحدود بدرجة أكبر ، عن طريق اتفاقات التراخيص الصناعية ، كانت ميزانية « البحث والتنمية » يعلن عنها كثيرا • وكما عبر عن الأمر المتحدث آنذاك باسم المعارضة التى يمثلها الحزب الاشتراكى فى الرايت الاتحادى ، فان هذه الميزانية تعتبر « الصورة الذهبية فى ميزانية الدفاع » • وطبقا لما جاء فى كتاب أبيض عن الدفاع وزعته حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية فان « الصناعة الألمانية لا يمكنها التخلى عن الحوافز المنبثقة من هذا التطابع » • وهذا الموقف يمثل الحال فى البلاد الأخرى أيضا •

وبرغم أن رجال السياسة لا يفهمون تماما تفاصيل الطريقة التى يعمل بها النظام ، الا أنهم يشعرون بالفعل أن ليس أمامهم من خيار سوى أن يدفعوا تكاليف الدخول فى ميادين جديدة من التكنولوجيا • والدفاع عن أمثال هذه التكاليف ضد انتقادات الرأى العام يكون أسهل بكثير لو أدمجت فى ميزانية الدفاع بدلا من تغطيتها بالاعانات للصناعة بالقطاع الخاص • وحتى اذا كان برنامج معين من « البحث والتنمية » العسكريين لا يؤدى الى الفوائد المتوقعة ، ففى السباق التكنولوجى

المستمر بين البلاد الستة الرئيسية التى تقوم بالاتفاق ، قد يفيد البرنامج الكبير بأن يوحى للمنافسين وعن طريق الاعلان ، بامكانيات اخراج منتج جديد متقدم •

فى دراسة وفحص القرارات الفعلية الخاصـــة بمشروعات « البحث والتنمية » العسكريين يكون من الصعب فى العادة أن نميز هذا الخط من التفكير والذى يشكـل الأساس الذى يقوم عليه الوصول الى القرارات المختلفة بشأن الأولويات المستقبلية ، وكذلك أساس المنازعات حول مزايا البحث الأساسى الذى يجـرى فى الجامعات أو المعامل ازاء مزايا البحث « التطبيقى » الذى يتم بصفة رئيسية داخل الصـــناعة من منظور التكلفة التى لا تزال المقياس الرئيسى الذى يستخدمه الذين يحافظون على أموال الشعب ، كان يمكن أن تكون معظم التكنولوجيا التى نشأت حديثا فى القرب أرخص بكثير لو أنها تحققت بصورة جماعية داخل اطار حلف الأطلنطى • ومن الحالات التى تتصل بهذا الأمر التقدم التكنولوجى المفاجىء فى حل المشكـــلات الكبيرة التى تتعلق بجناح الدوران فى الطائرات المقاتلة والذى تحقق لأول مـرة منـــذ عقـــد مضى فى التكنولوجيا الرائدة التى ابتدعها علم االديناميكا العامة وجرومان Gromman فى الولايات المتحدة • وكانت هناك انطلاقات مفاجئة مستقلة فى فرنســـا تمت على أيدى شركة واسو ، لمشروع الطائرة ميراج «ج» ، وكذلك فى جمهورية ألمانيا الاتحادية على أيدى شركة Messerschmitt-Bo kow-Blohm لانتاج الطائرة المقاتلة MRCA Tornado من الصعب أن ندرك ما كان يمكن أن تسهم به القوة التكنولوجية لفروع معينـــة فى تحقيق انطلاقات من قبيل الجناح الدوار ، وذلك بخلاف تحقيق أية ميزة قومية نتيجة لهـــذا •

كان هناك الزعم بأن البرامج المتوازية لتطوير المعدات الحربية التكنولوجى لازمة فى ميادين المستويات العليا من التكنولوجيا اذا أريد تمييز المنتج الأرقى • وحتى الذين ينفقون القليل من الأموال يقومون بتمويل برامج الأبحاث داخل حدود بلادهم • فقـد كان فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ثلاثة برامج لانتاج طـــائرة هليوكبتر خفيفة ، وفى المملكة المتحدة وايطاليا مشروعات لعمل الصواريخ ، وفى فرنسا أيضـــا برامج بحث تسير بموازاة هذه جميعا • وفى بعض الحالات حاولت الدولة فى مرحلة معينـــة ، توجيه جهود التطوير ليضمها برنامج واحد ، فكانت النتيجة أن أصيبت بالاحباط على نحو ما حدث فى مشروع الهليوكوبتر فى ألمانيا الاتحادية عندما أخفقت هذه المحاولات • وحين أثبت أحد التصميمات المنافسة أنه متفوق عندما أجريت عليـــه الاختبـارات الميدانية ، نجحت الصناعة الألمانية فى اقناع الحكومة بدفع فاتورة جميـــع طائرات الهيلوكوبتر •

من الصعب أن نرى ميزة السماح للشركات المتنافسة بالحصول على الكفاءة التكنولوجية فى ميدان معلوم ، وخاصة اذا كانت الخبرة الفنية تعتبر سرا تجاريا لا ينبغى المشاركة فيه • يمكن أن نجد المعونة الحكومية فى « البحث والتنمية » العســكرية قدمت فى المجالات التكنولوجية المرتبطة بالأسلحة ، كما يحدث مثـــلا فى تطوير تكنولوجيـا

الأسلحة لدبابات القتال الرئيسية AFC والدبابات المضادة للطائرات ، وكذلك في التكنولوجيا المرتبطة ، بسفن القتال الصغيرة وخاصة من طراز FPB وبانتاج الأسلحة الصغيرة • وأمثال هذه البرامج التى تسير بموازاة بعضها البعض ، يكـــاد لا يكون لها وجود فى قطاعات أخرى متقدمة للغاية من التكنولوجيا المعنية بالفضـاء ومجموعة الدارات الكهربية المجهرية أو معدات الأفران العالية ، وعلى ذلك فالحجة التى تقول ان الجهود التى يبذلها القطاع الخاص فى مجال « البحث والتنمية » العسكريين يجرى تمويلها حتى يتسنى رفع المستوى التكنولوجى العام للاقتصاد الوطنى ، حجـة قليلا ما تكون مقنعة •

ومن الممكن تماما من وجهة النظر الاقتصـــادية أن لا يكون « البحث والتنمية » العسكريين أحكم طريق لتحسين المستوى التكنولوجى العام لصناعة شعب • فـــاذا كان تخصيص مبالغ كبيرة من المال العام لمشروعات بحث وتطوير ضخمة فى ميـــدان التكنولوجيا المدنية يشكل خروجا على المعتقدات التى تلقى القبـــول وتتعلق بمزايا المشروع الحر وكانت هناك معارضة لمنح اعانات كبيرة بحيث يتعين على مثل هـــذه الاعتمادات المالية أن تتطلب على المقاومة الصلبة من جانب الرأى العـــام والهيئـــة التشريعية ، واذا كانت الصناعة نفسها فضلا عن هذا ، عاجزة عن تمـــويل « البحث والتنمية » بطريقة تقليدية ، فعندئذ يمكن باسم الأمن الجماعى اضفاء الشرعية على الانفاقات الحكومية الضخمة • ان المبالغ الطائلة المخصصة لأغراض البحث والتطوير والمدرجة فى الميزانية العسكرية لا يتم فحصها ودراستها بنفس الدقة التى يجرى بها فحص تكاليف البحث والتطوير الصغيرة المدرجة فى الميزانية المدنية : والأوربيـــون والأمريكيون معتادون على الميزانيات العسكرية الضخمة بحيث أنه حتى لو كان وزراء المالية يؤيدون تغييرا يفضل الانفاقات المدنية على العسكرية بالنســـبة الى برامج « البحث والتنمية » ، فان الفرصة أمام اجراء مثـل هـــذا التغيير ضئيلة • ومن ثم فحماس أرباب الصناعة للمشاركة فى مشروعات البحث والتنمية العسكريين ، لا علاقة له بالاتجاهات ذات النزعة العدوانية • انه يعكس فحسب فرصة للحصول على مبـالغ ضخمة من الأموال العامة لتحقيق تقدم التكنولوجيا •

وختاما يمكن القول بأن خير طريقة لتقويم البحث والتطوير العسكرى لا تكـون على أساس الأهداف العسكرية وانما تكون بلغة السياسة الصناعية التى تحدد أولويات ما يقدم من التدريب والتعليم فى المجالات التى يغطيهـــا نظـــام البحث والتطـوير العسكرى •

ويذهب الرأى أحيانا الى أنه باستثناء ما لصانعى الذخائر التقليدية من مصالح راسخة ، لا توجه الصناعة اهتماما خاصا الى العقود العسكرية • ففى جميع البـــلاد موضع الدراسة ، نجد أن أكبر مقاولى تنفيذ مشروعات الدفاع هم أيضـــا من أكبـر المشروعات بحكم ما لهم من حق فى هذا • ان العقود العسكرية تمثـل وحسب جـزءا صغيرا من رقم مبيعاتهم • ومع ذلك لا يزال قدر معين من العمـــل العسـكرى يلبى

حاجات بحث معينة . فالبحث يشكل حوالى نصف العمل العسكرى الذى يضطلع بـه كبار المقاولين الأوربيين . وتقدم الشركات الصغيرة مواد ومعدات ثانوية لا تحتاج الى استثمار فى البحث والتنمية ان لمقاولى الدفاع مصلحة راسخـة فى عقـود « البحث والتنمية » العسكريين التى ليسوا على استعداد للتخلى عنها .

واهتمام الصناعة بعقود « البحث والتنمية » يسيطر عليه دافع الربح . ومع ذلك ليست هناك أرقام منشورة من ربحية هذه العقود ، ويسلم المتحدثون باسم الصناعة والاداريون الحكوميون بوجود هامش متواضع من الربح يبلغ ٥ فى المائة . فاذا كان هذا هو الحال حقا ، فعندئذ يمكن أن تسأل عن السبب الذى من أجله لا يسعى أصحاب رؤوس الأموال وراء فرص الاستثمار الخاصة حيث العائد فيها أكبر .

وكان مستوى التمويل الذاتى عاليا فى حالة المقاولين الرئيسيين القائمين بتنفيذ مشروعات « البحث والتنمية » ، من أمثال داسو فى فرنسا وبولكون فى جمهورية ألمانيا الاتحادية . ومع كل ، كان مقاولو « البحث والتنمية » موضع التمييز من جانب الدولة حيث كان التمويل يمنح لتسهيلات البحث (وعلى سبيل المثال ، منشئات IABG Betriebs Industrieanlage gesellschaft بالقرب من مصـانع Ottobrunn التابعة لجماعة Messerschmitt والكشـوف التى توصـلت اليها الأبحـاث فى المؤسسـات العـامة من قبيـل مؤسسات الأبحـاث الملكيـة فى المملكة المتحدة أو Deutsche Versuchanstalt für Luft-und Raumfahrt (وتشمل تسهيلات اختيـار أدوات الصواريخ متاحة بالمجان لمن يطلبها من ذوى « الأهلية » مما يعنى فى العـادة أنهـا متاحة للصناعة . وشركة القطاع الخاص التى تستخدم هذه الكشوف وتعمل فى نطاق تسهيلات مملوكة ملكية عامة ، لها الحق فى تحقيق هامش ربح عندما تقدم فاتوره مصروفاتها الى الحكومة ، يضاف الى هذا أن القطاع الخاص يحصل على اعانات مالية أو قروض سهلة للمعدات المتقدمة وللمعدات الحديثة التى تقوم بتجهيز البيانات . وبالمثل ، تقدم المعونة الى المشروعات التى تتولد « فى القطاعات التى تعانى من العسر المالى » ، مثل ميناء السفن .

وتقدير الصناعة لعقود « البحث والتنمية » العسكريين مفهوم عندما تنظر الى الامكانيات غير العادية لتوالد رأس المال مبلغ رأس المال الخاص المطلوب منخفض نسبيا ونشر الأخبار عن الأخطار محدودة وتوفر ميزانيـة « البحث والتنمية » موارد كبيرة للتكنولوجيا المتقدمة لا تستطيع الصناعة تدبيرها بامكانياتها الذاتية . وهذا يفسر السبب الذى من أجله أصبح رأس المال المتاح وراء حدود الانتاج الحربى يهتم بعقود « البحث والتنمية » العسكرية .

توالد الأولويات فى البحث والتنمية :

تنشأ التواترات بانتظام بين الصناعة من جهـة والعسكريين والبيروقراطية الحكومية من جهة أخرى .. فبينما لا تشكل التكاليف التى تزداد بسرعة نكبة للمنتجين الذين يهتمون بارتفاع أرقـام مبيعاتهم وأرباحهم ، يشعـر العسكريون والمراقبون

الاداريون بالضغوط الناشئة من الميزانيات المحدودة . ونستطيع أن نرى فى المعركة التى تدور حول الميزانية نمطا من المواجهة والحل الوسط . فعادة يغير العسكريون مواقفهم خلال هذه المعركة ، اذ بينما تسعى البيروقراطيات الحكومية ومعظم أعضاء اللجان البرلمانية الى المزيد من الرقابة على المطالب المتزايدة من جانب الصناعة ، تكون للعسكريين مجموعتهم هم من التفضيلات ويميلون الى تغيير مواقفهم فى أثناء فترة وضع نظام للأسلحة ، وهى الفترة التى تمتد منذ خروج هذا النظام من مرحلة البحث والتطوير الى الوقت الذى يبدأ فيه اجراء الاختيارات لتقويم الأسلحة وتوزيعها على الفرق .

وطالما هناك شكوك بشأن المزايا التى تنطوى عليها تكنولوجيا جديدة ، يميل العسكريون الى أن ينحازوا الى جانب البيروقراطية الحكومية وينظرون بعين الريبة الى ما تطالب به المعامل والصناعة من أموال ، وهى أموال قد يكون من الأفضل توجيهها الى مشروع بديل أو الى أسلحة مؤكدة وتلقى القبول فى ميزانية التوريدات الجارية . وغالبا عند ما يكون مشروع معين قد أقر عددا من الضوابط (« معالم التصميم ») ، نجد أن هيئة ما بالقوات المسلحة وهى الهيئة التى سوف تتلقى المعدات الجديدة ، تكتشف فجأة أنها الآن تؤيد هذه الناحية الجديدة من التكنولوجيا : تميل القوات المسلحة الى الدخول فى ائتلاف مع الصناعة كى تفرض تنفيذ مشروع ما .

فى العادة ينظر الى البيروقراطية الحكومية والبرلمان على أنهما فى مركز أقوى من مركز الصناعة . ومع ذلك ، والى حد كبير ، يشارك البيروقراطيون الحكوميون الصناعة أهداف سياستها الاقتصادية العامة . وفضلا عن هذا ، وكما سبق أن بينا ، لا يملك هؤلاء البيروقراطيون المعرفة المفصلة الواجبة التى تتيح لهم اصدار أحكام مستقلة على المواصفات العسكرية أو تقديرات التكاليف الصناعية . وأخيرا ، فأعضاء البرلمان الذين ينضمون الى اللجان المختصة بشئون الدفاع يؤيدون بانتظام المركب العسكرى الصناعى ، ذلك أن عددا يبعث على الدهشة من أعضاء هذه اللجان هم من العسكريين المتقاعدين أو الاحتياطيين أو من ممثلى الصناعة . وعند ما يتعلق الأمر باجراء فحص دقيق لمشروعات « ر ، ع » العسكرى ، تراهم يتظاهرون بالولاء والاخلاص لممثلى الصالح العام فى حين لا يعتقد أحد ممن له صلة بالموضوع أن البرلمان أو البيروقراطية الحكومية يملكان المبادرة التى تمكنهما من تخطى الصناعة .

يكاد لا يكون ثمة احتمال يحمل شركة على التسليم بأنها أنتجت ما يطلق عليه فى لغة الصناعة اصطلاح « كلب » ومعناه « الشىء الفاشل » . ومن الأمثلة على هذا طائرة لا تعنى بمقاييس الأداء ، أو طائرة تشكل تحديات لا يمكن التغلب عليها وتطلب الى الطيار أن يستخدم قوة فائقة لتشغيل ضوابط السيطرة . وهناك أمثلة أخرى كالطائرات التى تميل الى الانعراج الجانبى أو لا تستقر وتثبت حول محور معين . ولقد قدر أن ٥٠ فى المائة من مشروعات سلاح الطيران بالولايات المتحدة كانت العنصر الهندسى أو الانتاج الخاطىء . وهناك سجل مشابه عن الفشل الذى منيت به .

من « الكلاب » أى فاشلة . فخلال الاختبارات الأولية التى أجريت على السلاح أو خلال فترة استخدامه ، ظهرت مشكلات ترجع الى التصورات والأفكار الخاطئة أو ضعف العنصر الهندسى أو الانتاج الخاطىء . وهنـاك سجل مشابه عن الفشل الذى منيت به برامج أسلحة الجيش والبحرية أيضا . التفسير المصطلح عليه لهذه النقائص أن منتجى السلاح المعنى حافظوا على سريته أملا فى أن يتمكنوا من التغلب عليها فى أوائل مراحل الانتاج ، ولم يتحقق الأمل .

وموقف الصناعة الألمانية والايطالية فى المعركة من أجل الظفر بالعقود ، نـراه بوضوح فى اهتمامها بالخطوط التى حرمت عليها أنتاجها دول الحلفاء المنتصرة . فقد قبلت شركة ديملر / بنز أول طلبية من ماكينات الدبابات تقدمت بها سويسرا فى عام ١٩٥٢ ، وتمكنت شركة Messerschmitt من أن تقدم للطائرة الجديدة من طراز Luftwaff طائرة تدريب نفـــاثة جديدة دون أن يســـأل أحـــد الشركة عن الطريقة التى تمكنت بها من انجاز كل أعمال التصميم واطـــلاق نموذج فى ظـرف أسبوعين . وثمة أمثلة كثيرة تقدمها التجربتان الألمانية والايطالية . والتلميحات عن تصميم الصناعة على كسب الأسواق يمكن أن نراها فى مختلف الأساليب التى تستخدم للتحايل على ما يصدره البلد من أوامر بحظر تصدير الأسلحة .

وعملت الصناعة أحيانا على تجنب توجيهات الحكومة . ففى عام ١٩٦٧ مثــلا وجدت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية أن قدرات « البحث والتنمية » العسكرية تفوق احتياجاتها الفعليـــة ، وطلب الأســـتاذ كارستنز Carstens وزير الخارجية آنذاك والذى أصبح رئيسا للجمهورية فيما بعد ، من شركات صناعة الطائرات أن تفصل ١٠ فى المائة من العاملين فى « البحث والتنمية » . ولتأكيد التزام الحكومة بهذا الخفض استقبل فى الوزارة ممثلى هذه الشركات . وفى الشهر التالى استأجرت كل شركـــة عددا غير عادى من العاملين فى « البحث والتنمية » أملا على ما يظهر فى الظفر ببعض المواهب التى استغنى عنها المنافسون .

وثمة أدلة أخرى على دور الصناعة المتسلط يمكن أن نراه فى الفترات التى تنقضى بين اتخاذ وتنفيذ القرارات المتعلقة بتغيير الأولويات فى البحث والتنمية . فعندمـــا يعلن العسكريون عن « تغييرات فى الاحتياجات العسكرية » فلا يجب أن نعجب للتوقيت الذى تصدر فيه أمثال هذه التصريحات التى تطلق فى العادة حين يكون مشروع معين قد تجاوز ما يدعى « نقطة اللاعودة » أو وصل الى مرحلة هامة أخرى فى تاريخه . وقد نعجب أيضا للسبب الذى دفع المسئولين فى البيروقراطية الحكومية أو اللجـان البرلمانية الى الادلاء بالحجج التى تدعو الى اعادة النظر فى الاولويات ، وذلك حين يكون قد تم الالتزام بتخصيص مبالغ كبيرة لمشروع ما .

كادرات البحث والتنمية فى الاتحاد السوفييتى :

توحى اللقاءات مع المغتربين السوفييت وروايات المصممين الألمان ممن عاشـــوا بعض الوقت فى الاتحاد السوفييتى ، بأن مجتمع البحث والتنمية العسكريين السوفيتى

لا يمكن فهمة باللغة المستخدمة بالنسبة الى مثيله فى الغرب ، وذلك أنه مجتمع مغلق ٠ فاذا كان هناك انتاج مدنى فى نفس المصنع فهناك سبع مجموعات مستقلة لنسخ النماذج ٠ هناك « روح فريق » قوية تضع التأكيد على السرية ٠ فهناك مجموعة غفل من الاسم تضطلع بتحديد المهام ٠ ويقال أن السرية تصل الى حد أنه فى داخل فريق يشتغل باجراء التصميمات ، لا يفترض أن يقوم فرد من أفراده بتسمية المنتج الذى يجرى تصميمه ، وذلك خوفا من العدو الطبقى ٠

وتتميز جهود « ر ، ء » العسكرى السوفييتية بمبدأ الاضافة ، وبالالتزام بالتصميمات المؤكدة ، وتجنب التغييرات المفاجئة ٠ ويشدو النظام على أهميه الأقدمية ٠٠ فالكادرات الشابة تتبع طرقا مستقرة لحل المشكلات بدلا من البحث عن حلول جديدة قد تتحدى سلطة زملائهم الأقدم منهم فى العمل ٠ والعقوبات التى توقع بسبب عدم اتباع الطرق التى استقر الأمر بشأنها غير معروفة ولكنها موضع الخوف بحيث أن التغييرات الأساسية فى التصميم يمكن أن تتوقع المعارضة لها من كافة الدوائر والجهات بالفعل ٠ والظاهر أن فريق التصميم فى الاتحاد السوفييتى يتمتع بنفوذ يفوق مثيله فى الغرب ٠ ففرق تصميم سفن الفضاء السوفييتية لا ترتبط بالمصانع المنتجة ولكنها كيانات مستقلة لها حرية بالغة فى العمل وان كانت هناك علاقات ثابتة بين مكاتب التصميمات وتسهيلات الانتاج العديدة ٠ مثل هذه الصلات لا تخدم فحسب الغرض الأيديولوجى المتوخى من اقامة اتصالات بين العمال اليدويين من جهة ورجال التصميم من ذوى الياقات البيضاء من جهة أخرى ، ولكنها تخدم أيضا غرضا عمليا ٠ ويزعمون أن أمثال هذه الاتصالات كانت لها آثارها عند منضدة الرسم وسهلت التصنيع ٠ ومن الأمثلة عن هذا استخدام المقاطع العرضية الدائرية فى المقاتلات النفاثة المتقدمة ، واستعمال قطاعات الأجنحة أحادية الوتر فى المقاتلات من طراز ياكوفليف Yakovlev أو قطاعات البرشمة فى طائرات توبوليف للنقل ٠

ويظهر أن الكتابات الغربية تتسلط عليها الأسماء الكبيرة فى صفوف المشتغلين بتصميم الطائرات ، مثل توبوليف وأنتونوف وميكربان وجوريفتش وسوخوى وياكوفليف ومل ، ممن أضفوا أسماءهم على مكاتب التصميم السوفييتية ٠ وبعد تصفية الستالينية نجد أن شهرة هذه الشخصيات الكبيرة التى كانت فى العادة قريبة من ستالين ، حلت محلها التصميمات التى لم يعلن عنها وأعدتها الفرق وقادتها ممن يواصلون العمل الذى كانت تقوم به الشخصيات المشهورة السابقة واليوم ينطوى عمل مكاتب التصميم السوفييتية على مداولات جماعية حول اجراء التعديل أو التغييرات فى الفكرة الأساسية لطائرة أو دبابة ٠ وهنا الفخر بالخبرة الفنية التى تتجلى فى حل مشكلة خاصة بالتصميم وهو فخر يخلو من الجعجعة العامة ٠ ولكن روح الفريق التى تتحلى بها مكاتب التصميمات قد تكون اليوم أقوى منها عندما كان يرأسها القدامى العظام ٠

ودور العسكريين فى نظام « البحث والتنمية » العسكرى السوفييتى دور حاسم ٠

وحتى بالنسبة الى الأسلحة المتقدمة يضع « ر ، ء » التأكيد على القيم التى يعتز بها العسكريون مثل أهمية استخدام المفاهيم التى ثبتت صحتها والتكنولوجيا المعروفة والمعدات المتينة ، بالاضافة الى الاهتمام بسهولة الاصلاحات الميدانية وأداء المهام الثقيلة ·

للروح المحافظة عند العسكريين فى مسائل « ر ، ء » عيوب معينة · فيظن أنه كان يتعين اقناع سلاح الطيران بأن وجود المدفعية فى مؤخرة الطائرات المقاتلة ، وأن معدات التصويب البصرية فى المخروطات الشفافة بالطائرات الحربية حتى ولو لم يحتفظ بها لأداء وظائف اضافية مساعدة ، نقول كان يتعين اقناع هذا السلاح بأن هذه الأساليب بطل استعمالها · وتقدم التقارير الواردة من مكاتب تصميم الطائرات تفاصيل تبين كيف حدث ادخال تغييرات على طائرات مقاتلة معينة بناء على اقتراحات قدمها القائمون بالخدمة الميدانية وفى الجيش كان يشار على أطقم الدبابات عند حساب بعد الهدف ومتطلبات الذخيرة اللازمة ، بألا يستخدموا أساليب بصرية بسيطة حتى ولو كانت ذات أثر فعال ، وانما يستخدمون معدات بصرية كهربية متقدمة ·

ومن الأطراف الأخرى فى مجتمع البحث والتنمية السوفييتى ، البيروقراطية الحكومية والمصانع التى تتولى التصنيع ، ولكن أهميتها لا تقارن بأى حال بأهمية العسكريين ومكاتب التصميمات · ويقال ان مديرى المصانع قليلو الاهتمام بتغيير التصميمات ، وهذا اتجاه مشترك بالدرجة الكافية بالنسبة الى فترات الانتاج القصير نسبيا ، من العتاد المتقدم · وعليهم أيضا أن يتجهوا نحو عملائهم العسكريين والمدنيين · وحسب العبارة المشهورة الآن والمأثورة عن الرحل ليونيد بريجنيف ، فان ٤٣ فى المائة من قدرات المصانع الحربية مخصص للانتاج المدنى · وبرغم أنه قد يكون من المفيد وجود طاقة جياشة متاحة للأغراض الحربية فى حالة أزمة طارئة فان مشكلات ادارة هذه الوحدات الصناعية ذات الغرض المزدوج ، يمكن أن تكون كبيرة · وعادة يكون نفوذ مديرى الانتاج الرسمى محدودا على ما يظهر فى معظم قطاعات التكنولوجيا المتقدمة التى يتطلب فيها البحث والتنمية استثمارات ضخمة · والاستثناء من هذه القاعدة نلقاه فى انتاج الدبابات حيث يسود الاعتقاد بأن القائمين بعمل التصميمات مرتبطون ارتباطا مباشرا بالعملاء ·

وللبيروقراطيات الحكومية وللمحاسبين والاداريين العديدين أهمية محدودة خارج واجباتهم اليومية التى يزودون من أجل النهوض بها بسلطات واسعة · والقرارات السوفييتية بشأن « تنفيذ » أو « عدم تنفيذ » مشروعات نظم الأسلحة ، يتخذها المكتب السياسى الذى تتوافر الأدلة على أنه يستخدم الى حد كبير وبصفة متكررة نصائح الخبراء ويخصص جزءا كبيرا من وقته لتقييم هذه النظم واتخاذ القرار بشأنها · هذا الأسلوب فى اتخاذ القرارات والذى يتسم بطابع المركزية ، يفسر كيف أنه فى نظام توريد الأسلحة السوفييتية المحافظ والروتينى الى حد كبير ، تحظى التكنولوجيات الابتكارية ومشروعات « ر ، ء » الرئيسية بالموافقة ·

ويميل المرء الى توقع أن الائتلاف بين العسكريين ، واتجاه المصممين الى الاضافة ، ومديرى المصانع الجبناء ، يجب أن يكون من الفاعلية بحيث يتحايل على المشروعات المبتكرة التى يتقدم بها « ر ، ء » • فبين الحين والآخر على ما يقول هولواى Hollowa ، تقرر القيادة السوفييتية استخدام أسلوب « العلاج بالصدمات » فى أوامرها الصادرة من أعلى باستخدام تكنولوجيا جديدة • وعلى خلاف الغرب يتسم « ر ، د » العسكرى فى الاتحاد السوفييتى بطابع سياسى الى حد كبير • فالسياسيون يجارون التطورات الرئيسية ويدرسون البدائل الممكنة ويتخذون القرارات بشأن الأولويات ويتابعون تنفيذها •

والعضو العادى فى مجتمع البحث والتنمية السوفييتى يجد نفسه فى موقف مبهم • فمجال عمله يحظى بالاهتمام الشديد من قيادة الحزب • ولكن العمل فى بيئة مكشوفة كهذه قد لا يكون المرغوب فيه دائما • فالبيئة التى يعمل فيها البحث والتنمية العسكرى تتميز بشعور بالتضامن القوى فى صفوف أفراده وبأنهم يشتركون فى مجهود جماعى حيوى • كذلك يتيح العمل فى « ر ، ء » العسكرى عددا من المكافآت المادية لا تتوافر بسهولة فى الاتحاد السوفييتى وتتراوح من مستوى الأجر الى استعمال سيارة خاصة • ولكن المجتمع المغلق الذى يدخل العالم أو المهندس الشاب عندما ينخرط فى سلك نظام « ر ، ء » العسكرى ينطوى أيضا على عدد من المساوىء • فهو لن يتمكن أبدا من أن يبنى لنفسه حياة أكاديمية ، ولا أن يكتسب أبدا شهرة علمية عن طريق النشر • وسوف يبتعد عنه رفاقه فى الدراسة الجامعية ، ولن يكون أبدا متأكدا مما اذا كان المجتمع المدنى يقدر قيمة عمله • ولا يسعنا الا أن نعمد الى التخمين لمعرفة ماهية الاحساس بالذات فى صفوف أعضاء هذا المجتمع المغلق ؛ فتوحى التلميحات القليلة المتاحة بأن البروفيل السيكولوجى ليس ايجابياً على النحو الذى تقودنا التصريحات الرسمية الى فهمه • انهم أفراد مجدون يكرسون أنفسهم للعمل الذى يضطلعون به ولا يزال عليهم أن يجدوا لأنفسهم هوية ثابتة •

التعليم والتدريب من أجل « البحث والتنمية » :

الشباب فى كل الشرق والغرب ممن يجتذبهم قطاع البحث والتنمية العسكرى تفتنهم عموما التكنولوجيا الحديثة • فبعض الطلاب ممن يقيدون أسماءهم لدراسة برامج فى هندسة الطيران ، كثيرا ما يستخدمون طائرات شراعية أو طائرات عادية كنوع من الهواية ، وهم يريدون فحسب أن يحولوا هذه الهواية الى وظيفة • ان اهتماماتهم ليست أكاديمية بشكل واضح ، ولكنهم يشكلون بالفعل نواة ثابتة لسلاح الطيران • وثمة غيرهم من أعضاء مجتمع « البحث والتنمية » العسكرى لهم اهتمام بالعلم بصفته هذه ، ولا ينبغى أن تستبعد مقدما وجود مشكلات علمية تخلب لب الباحث الذى يعمل فى داخل جهاز « البحث والتنمية » العسكرى • ومع ذلك ، يظهر أن الطريق الأكثر شيوعا للدخل فى البحث والتنمية العسكرى ينطوى على حصول العضو أو الطريق على وظيفة معينة بمساعدة رؤسائه •

في كل من الشرق والغرب لا يتعلم من سوف يصبحون من أعضاء مجتمع البحث والتنمية العسكرى ، الكثير فى دراساتهم الأكاديمية عن خواصى العمل الذى سوف يتولونه فى المستقبـــل • فالبرامج الجامعية فى موضوعات من قبيـــل علم الطيران والالكترونيات والهندسة البحرية بعيدة جدا عن تفاصيل وخواصى البحث والتنميــة العسكرية •

ولو سلمنا بأن التدريب فى مهام معينة يتولاه فى أثناء العمـــل الزملاء الأقدم عهـــدا ، لكان من العبث أن تتكهن بما يمكن عمله فى المســتوى الجامعى ليؤثر فى الالتحاق بمجتمع البحث والتنمية • فالشاب من أعضاء هذا المجتمع يتعلم من زملائه الأقدم منه عهدا ما له صلة بتحقيق أهداف « البحث والتطوير » أنه يستوعب الأفكار التى يعتنقها أفراد مجموعته عن القيم ، كما يستوعب جميع القوانين غير الرسمية التى تتعلق بالطريقة التى يتفاعل بها مع بيئته بما فيها مختلف السكرتاريات والرؤساء • وأكبر الاحتمال أن تنقل القواعد التى يقرها العاملون فى البحث والتنمية الى الأجيال التالية من العلماء والمهندسين • والفرصة للتأثير فى عملية التوجيه الاجتماعى ضئيلة أمام المجموعات الخارجية •

يمكن أن نتوقع أن يظل توزيع النفوذ بدون تغيير داخل النموذج الثلاثى الغربى المكون من الصناعة والعسكريين والبيروقراطيين الحكوميين ، بمثل ما يظل كذلك داخل النموذج الشرقى الثنائى القطب والذى يتكون من المصممين والمسئولين فى الحزب • والاحساس بالدور القوى الذى تقوم به الجماعة فى هذا العمل الذى يلقى الاعتبـــار والحساس ليس مقصورا على العاملين فى « البحث والتنمية » وحـــدهم • فالعاملون العسكريون الذين يتعاملون مع مشكلات « البحث والتنمية » يميلون أيضا الى أن تكون أفكارهم محافظة • وبالمثل ، يكاد لا يمكن توقع تغيير أدوار رجال الصناعة فى كل من الشرق والغرب • وليس من المحتمـــل أن تحـــدث ثورة من البيروقراطيين فى كـلا الجانبين •

والاحتمالات ضئيلة بالنسبة الى تحويل الانتاج الحربى الى الأغراض المدنيـــة • فالعاملون فى مجال « البحث والتنمية » العسكرى قد حددوا أسعار منتجاتهم ، بل وربما حددوا أسعارا لأشخاصهم خارج السوق المدنية • انهم يعرفون بالتأكيد أنهم لن يجدوا بسهولة عملا بديلا • وحتى اذا أمكن أن يجدوه فالمركز الجديد لن يقاس بالبيئة السابقة التى كانوا يعيشون فيها وهم يعملون فى مجال « البحث والتنمية » العسكرى • سوف يزول الاحساس المريح • بأنهم يؤدون خدمة خارقة للمألوف الى بلدهم • وسوف تنكمش المكافآت المادية ، ويعودون فيصبحون فى عداد المهندسين العاديين • وسوف تواجههم المشكلة الهائلة التى تتمثل فى التكيف مع مستويات مجهـــولة من الوعى بالتكلفة • ليس من المحتمل أن يقدم أعضاء مجتمع « البحث والتنمية » العسكرى فى كلا الشرق والغرب الكثير من المساندة الحقيقية والصادقة لتحويل الانتاج الحربى الى أغراض مدنية •



تقـــديم :

يدور هذا المقال حول المشكلات المرتبطة بدور وطبيعة التكنولوجيا والأمن القومي والتوجيه الحكومي للمجتمع • ولقد كانت القبضة الحكومية على سياسة الأمن قوية على الدوام ؛ بل كان حفظ الأمن القومي ـ في واقع الأمر ـ يعد الوظيفة الأولية للدولة • وكانت المسألة سياسية أو عسكرية على حد سواء لا تعني سوى وجوب السيطرة على تنفيذ هذه السياسة • وعلى أية حال ، فان المسائل التي من هذا القبيل كانت معقدة بسبب نشــوء العلم والتكنولوجيا من حيث أنهما دافعـان أوليان للمجتمع الصـــناعي العصري • وكان لهذا معان ضمنية عميقة في سياسة الدفاع القومية ، وفي الموقف الحكومي من العلم والتكنولوجيا بشكل مطلق على حد سواء •

ولقد ثار الجدل لتبرير أن صنع القنبلة الذرية قد غير أهمية التكنولوجيا تغييرا جذريا من ناحية السياسة العسكرية القومية • وتأكد هذا التغيير بصنع القنبلـة الهيدروجينية والقذائف ذاتية الدفع عابرة القارات وبالانطلاقات في وسائل السيطرة

بقلم : رايمو فيرينين

استاذ علم السياسة بجامعة هلسنكى ـ فنلنده . وأحد المديرين السابقين لمعهد تامبريه لأبحاث السلام ، وتشمل مؤلفاته المنشورة : نزعة التسلح ، سلوك الصراع والتفاعل (١٩٧٣) ، التصنيع ، والتنمية الاقتصادية والنظام العسكرى العالمى (١٩٨٠) ، والشركات التضامنية الدولية المشتركة ، التسلح والتنمية (تأليف مشترك ، ١٩٨١) .

ترجمة : حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الآداب جامعة القاهرة . اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب . وله كثير من الترجمات الثقافية والأدبية والعلمية .

العسكرية والاتصال والرقابة . ولو نوقش الموضوع فى منظور أوسع فاننا نلاحظ أن التركيز على الانشطار والاندماج النووى قد أدى الى ابتداع تكنولوجيا القذيفة الصاروخية التى يسرت اختراق الفضاء والبحار أيضا . ومن أجل هذه الأغراض كان يجب سحب مجالات للبحث الى ميدان البحوث والتطورات العسكرية . وبالتركيز على صنع الأسلحة الاستراتيجية ، الذى كان على أية حال آخذا فى التوسع المستمر . وفى التحديث حدثت نقلة بعينها الى الاسلحة التقليدية والى الحرب الكيميائية والبيولوجية ، خلال العقد السابع . ومنذ فترة أقرب ، تزايد مغزى صناعة الالكترونيات تزايدا كبيرا بالنسبة للسياسة العسكرية .

ومن المستحيل أن نتصور نظاما عسكريا حديثا خاليا من الاضافات الحاسمة للعلم والتكنولوجيا التى هى أساس سباق التسلح التكنولوجى المدمر الآخذ فى التزايد . كما أن اعتماد العمليات العسكرية على التكنولوجيا ليست ظاهرة جديدة ، ولكن نطاق تطبيق التكنولوجيا مختلف الآن عما كان عليه فى الفترات المتقدمة ، حتى أن التمييز الكيفى لابد أن يوضع فى الحسبان حقا ، اننا نعيش فى عصر نواجه فيه احتمالية تدمير الجنس البشرى كله بالعلم الحديث والتكنولوجيا .

وتعد سياسة العلم ظاهرة جديدة نسبيا حيث أن عبارة « دعه يستحدث » كانت هى القاعدة فى تاريخ العلم • وقد ثار الجدل حول أن العلم والتكنولوجيا لم يطبقا بوعى وعلى نطاق واسع الا بعد الحرب العالمية الثانية وحسب ، بمعنى أن الحرب كانت الخط الفاصل لنقطة التحول فى دور سياسة العلم ، وفى اسهام التكنولوجيا فى السياسة العسكرية أيضا • وفى الوقت نفسه ، تعرض انتاج التكنولوجيا لتغييرات هامة • ولم تعد الأنشطة العلمية مقصورة على الجامعات ، بل انتشرت فى الصناعة ، وفى مراكز الأبحاث الحكومية : فالبحث العلمى الآن جزء من دورة الانتاج • ومن نتائج هذا أن الجامعات سحبت تدريجيا الى مجال البحث التطبيقى الموجه للأهداف المدنية والعسكرية على السواء • وصارت الصلة بين العلم والتكنولوجيا صلة مباشرة ودائمة بدرجة أكثر ، وبقدر لم تصل اليه من قبل •

واذا أضفنا الموضوع بشكل مختلف الى حد ما ، يمكن القول بأن البحوث والتطورات الصناعية العصرية قد تعرضت لثلاثة تحولات : أنها صارت علمية بدرجة متزايدة ، ونمت نموا أكثر تعقيدا ، وأصبحت جزءا لا يتجزأ فى التقسيم الاقتصادى الشامل للعمل • وكان الأثر النهائى لهذه التحولات هو قيام منشأة محترفة للبحوث والتطورات ، التى تصير هى نفسها محل اهتمام ثابت ، بل ومجموعة سياسية فى كل من المجالين الصناعى والعسكرى • وقد انتشرت هذه المنشأة بين معامل الأبحاث الصناعية والجامعات ، ومراكز الأبحاث التى تحظى بالتأييد بصفة عامة • وغدت البحوث والتطورات العسكرية فى هذه المنشآت عملية قائمة على التخطيط والتنسيق ، وموجهة الى ايجاد التكنولوجيا التى تخدم الأمن القومى • وهذا لا يعنى بطبيعة الحال الضمان بأن المشروعات تنفذ فى واقع الأمر تنفيذا فعالا •

ويجب أن نضيف الى هذه المعادلة السياسة الحكومية للعلم التى ظهرت تدريجيا فى المجتمعات الصناعية • فقد كان للسياسة العامة للبحوث والتطورات وظيفتان أصلا • وحيث أن مبالغ طائلة من المال العام تخصص من أجل « العلم الكبير » فقد احتاج الأساس الاقتصادى المنطقى الى نوع من التوجيه الحكومى ، والى رقابة على استخدامات هذه الموارد • ومما كان له أهمية أعظم ، تفهم القابضين على السلطة أن الكيفية التى يطبق بها البحث العلمى على التكنولوجيا تستطيع خدمة الأهداف المختلفة للسياسة العامة ، وتبدأ هذه الخدمة بالاسهامات فى النمو الاقتصادى ، وفى نوعية الحياة — ولم لا ؟ — حتى تصل الى القدرات العسكرية • كما يمكن أن تؤثر سياسة العلم فى الطريقة التى تسهم بها التكنولوجيا فى القوة الاقتصادية والعسكرية •

ومن ثم ، فان الظروف التى تدار سياسة العلم والسياسة العسكرية فى ظلها قد تحولت تحولا أساسيا منذ الحرب العالمية الثانية • ونجد هنا ، عاملا رئيسيا ألا وهو تكامل العلم والتكنولوجيا ، وواقع الأمر ، أن ثمة تقدمات فى البحوث العلمية يجرى تقويمها تقويما متزايدا من حيث امكانية اسهامها فى المستحدثات التكنولوجية • ولهذا السبب ، فان المحددات الخارجية لتطور البحث العلمى ، — والقول نسبى هنا — قد صارت أكثر أهمية • ولكى نتحدث عن المحددات الخارجية ، نقول ببساطة ان

الاحتياجات الاقتصاذية والسياسية والعسكرية المتعددة التى يجرى تحويلها ، بل والتى تفرضها سياسة العلم فى بعض الأحيان على مجتمع البحث يتزايد دورها فى توجيه تطوير البحث ٠ وقد أوجد سباق التسلح فى فترة ما بعد الحرب فى بعض البلاد سوقا ضخمة للبحث العلمى الذى له أهميته فى كل من المعانى العسكرية والتكنولوجيــة الضمنية ٠

طبيعة البحوث والتطورات العسكرية :

طبقا لاحد التقديرات ، نجد أن ما يقرب من ربع الميزانية العالميــة للبحوث والتطورات يستخدم فى الأغراض العسكرية ٠ ويعنى هذا ، أن اجمالى الميزانية العالمية للبحوث والتطورات قد بلغ فى سنة ١٩٨٠ ما يقرب من ٤٠ ـ ٤٥ بليون دولار أمريكى ٠ ويقول مصدر آخر للمعلومات ـ فى نطاق منظمة التعــاون الاقتصادى والتنمية ـ ان ثلث اجمالى الأموال العامة فى سنة ١٩٧٩ ، قد استخدم فى أغراض عسكرية ٠ ومن ناحية اقتصاديات السوق ، نجد فى مقدمة المستهلكين ، الولايــات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية ، والسويـــد (أنظر الجدول رقم ١) ٠

جدول رقم ١ : الحصة المأخوذة من أموال البحوث والتطورات العامة ، والمخصصة للأغراض العسكرية فى السنوات من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩

البلـــد	١٩٧٠ ٪	١٩٧٤ ٪	١٩٧٦ ٪	١٩٧٩ ٪	مليون دولار أمريكى (١)
١ ـ الولايات المتحدة	٥٢	٥٢	٥٠	٥٠	١٤٣١٠
٢ ـ المملكة المتحدة	٤١	٤٧	٤٨	٥٥	٢٤٧٠
٣ ـ فرنسا	٣٢	٣٤	٣٠	٣٥	٢١٧٠
٤ ـ ألمانيا الغربية	١٨	١٢	١١	١٢	١٠١٥
٥ ـ السويد	ـ	ـ	ـ	١٨	٢٣٥

وتدل الأرقام فى الجدول رقم ١ على أنه فى الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا بوجه خاص ، نجد أن الأحوال المخصصة للبحوث والتطورات العسكرية تمتص جزءا كبيرا من ميزانية البحوث والتطورات العامة ، حتى أن دورها فى سياسة الحكومة

(١) أسعار سنة ١٩٧٩ ٠ المصادر : كولن نورمان ، المعرفة والقوة ، البحث العالمى وميزانية التنمية ، جريدة ورلدوتش ، العدد ٣١ ، ص ٦ ـ ٧ ، ص ١٨ ، نشرة الموارد العلمية ، المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية ، العدد ٥ ، سنة ١٩٨٠ ، ص ٩ ، ص ١٦ ـ ١٧ ٠

للعلم يستحق امعان النظر فيه · وبالاضافة الى هذه البلاد ، وعلى الأقل السويـــد وسويسرا نجد أن ١٧ فى المائة من أموال البحوث والتطورات العامـــة قد أنفقت فى أغراض عسكرية ، يجب أن نضع فى الحسبان أيضا ألمانيا الغربية ·

وعلى أية حال ، فان الحد المجرد للبحوث والتطورات العسكرية ، لا يمدنا بالقاعدة الكافية لتحليل دور سياسة العلم فى هذا المجال · أضف الى ذلك ، أننا محتاجون على أقل تقدير الى توفر الفهم التجريبى عن : أين تنفذ البحوث ، ومن ينفذها والتطورات العسكرية · ولقد أشرنا فعلا الى أن التعاون بين العسكريين وصانعى السياسة من ناحية ، وبين المجتمع العلمى من ناحية أخرى ، قد تعرض لاتساع سريع بعد الحرب العالمية الثانية · وغيرت الهيئة العسكرية سياستها التى اتبعت قبل الحرب ، وبعبارة أوضح ، سياسة اهمال تجنيد العلماء على نحو فعال حتى يقوموا بالوظائف الاستشارية المتعددة ، بينما العلماء وقد تحول كثير منهم تحولا بسيطا منذ الحرب العالمية الثانية حتى نشوب الحرب الباردة لم يعترضوا على تقديم خدماتهم للحـكومة · وصـــارت مشاركة العلماء فى الوظيفة الاستشارية متكررة بشكل أكثر منذ أواخر العقد السادس والى الآن ·

ومع ذلك نجـد أن معظم البحوث والتطورات العسكرية لم تنفذهـــا الأقسام المتخصصة بالجامعات ومراكز الأبحاث العلمية · ومن المحتمل أن يكون ممثلو الجامعات ومراكز الأبحاث ، قد أسدوا النصح للعسكريين وللحكومة ، والأمر كذلك بالنسبة للعلماء المتضلعين ، مع معامل الاسلحة الدفاعية الرئيسية ومتعهديها ، ولكنه (مع بعض الاستثناءات اللافتة للنظر) نجد أن دور هؤلاء العلماء كان ضئيلا فى البحوث والتطورات العسكرية الفعلية · ويصدق هذا ــ بوجه خاص ــ على الولايات المتحدة · ولقد كان من أكبر متعهدى البحوث والتطورات العسكرية المتعاملين مع وزارة الدفاع الامريكية مجموعة روكويل الدولية (٥١٤ مليون دولار أمريكى فى السنة الماليـة ١٩٧٧) ، والادارة العامة للكهرباء (٥١١ مليون دولار أمريكى) ، والشركة التضامنية العامة للديناميكيات (٤٩٨ مليون دولار أمريكى) ، وشركـة ماكدوتلـــد دوجلاس التضامنية (٤٩٢ مليون دولار) ، وشركـة بيونج (٤٩٠ مليون دولار أمريكى) ، وشركة لوكهيد لأبحاث القذائف الصاروخية والفضاء (٤٧٣ مليون دولار أمريكى) · أما بالنسبة للمتعهدين الآخرين ، فثمة تدهور سريع فى الأموال النقدية المتداولة مع شركة هيوز للطائرات ، وشركة راى ثيون ، وشركة مارتن ماريتا ، ومؤسسة ت·ر·و· التى تأتى فى المرتبة الثانية من الأهمية · ومن اليسير الى حد ما أن نرى هذه الشركات كلها على رأس متعهدى الدفاع البارزين : وعلى ما يظهر فان البحث العلمى وتدبير الأسلحة يسيران يدا فى يد ·

ونوضح فى الجدول رقم (٢) المؤسسات الأمريكية التى لا تستهدف الربح ، والتى شاركت فى البحوث والتطورات العسكرية فى سنة ١٩٧٧ · ولعقد المقارنة ، يجب أن نلاحظ ببساطة أن الميزانية السنوية لجامعة الأمم المتحدة لعام ١٩٨١ ، كانت حوالى ١٥ مليون دولار أمريكى ·

الجدول رقم ٢ : المؤسسات العلمية الرئيسية التى لا تستهدف الربح ، وشاركت فى البحوث والتطورات العسكرية الامريكية فى سنة ١٩٧٧ .

المؤسســة	قيمة التعاقدات (مليون دولار أمريكى)
جامعة جونز هوبكنز	١١٧ر٥
معهد ماساشوستس للتكنولوجيا	١٠٨ر٢
شركة ميتر المساهمة	٤٧ر٥
معامل تشارلز ستارك درابر المتحدة	٤٥ر٠
شركة ايروسبيس المساهمة	٢٨ر٧
مؤسسة SRI الدولية	٢٣ر١
جامعة كاليفورنيا	٢٠ر٠
شركة راند المساهمة	١٦ر٤
معهد محللى الدفاع	١٤ر٧
معهد IIT للأبحاث	١٤ر٦

المصدر : مجلة الملاحة الأسبوعية وتكنولوجيا الفضاء ، عدد ٤ سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ١٩٧ ــ ٢٠٠ .

وفى الولايات المتحدة تقدم المشروعات التجارية ٤٤ فى المائة من اجمالى الأموال المخصصة للبحوث والتطورات ، بينما تمثل الحصة من الأموال العامة ٥٦ فى المائة . ومن الواضح أن الاسهام العام أعلى فى القطاع العسكرى ، وذلك مع افتقارنا الى الأرقام الدقيقة . ويبرز هذا بدرجة أكبر فى برنامج البحوث والتطورات المستقلة ، حيث بلغت الأموال المخصصة له الى ٩٥٥ مليون دولار أمريكى فى سنة ١٩٧٥ . وتعتمد وزارة الدفاع المبالغ الخاصة بهذا ضمن ما يخصص لمتعهدى الدفاع المتعاملين معها ، والذين يخول لهم اذن تقديم التقارير عن انفاقها على تمويل ما تجريه الشركة من بحوث وتطورات ، وعن الكيفية التى تسجل بها فى الاحصائيات القومية .

كما أن انتشار حلقة متعهد الدفاع الحكومى فى البحوث والتطورات العسكرية ، والتى تدفع أموالها مسبقا ، ويجرى تطوير الأسلحة بعد ذلــك ، قد ربطت البحث العسكرى ربطا وثيقا للغاية بسلسلة الانتاج الصناعى . ويمر تطوير وانتاج أسلحة بعينها بمراحل متعددة تكون فيها مجهودات البحث هى العامل المبدئى . ويخلق البحث المستمر تصميمات تنافسية للأسلحة ، حيث يجرى تطوير بعضها تطويرا كبيرا ، بينما يهجر البعض الآخر . وعلى أية حال ، فان تلك النظم التى تدخل فى الانتاج سرعان ما تنتهى مرحلتها تماما بتطوير نظم جديدة أكثر فاعلية .

وهيمنة البحث في دورة الانتاج الحربى لها نتائج أخرى أيضا ، من الواضح أن أكثرها أهمية هو تعقد نظم الأسلحة بشكل آخذ فى الازدياد ، كما أن له معانى سياسية وعسكرية ضمنية على السواء ٠ والهدف هو تحقيق التكافؤ ، أو حتى التفوق عن طريق التقدمات الفنية ٠ وقد علق أحد الكتاب على هذا الاتجاه بقوله :

كانت السمة المميزة لتخطيط الدفاع الامريكى فى السنوات الأخيرة هى مواصلة السعى وراء سلاح سحرى ، السلاح الذى يحقق النصر تلقائيا ، ويعطى لعشرة من الرجال قوة عشرة آلاف رجل ٠ ويقال ان القوات الامريكية قد تفوق عليها عددا ، ولذلك ، فان التكنولوجيا وحدها هى التى ستنقذ هذه القوات ٠ ولقد استغرق البحث عن انتصارات فنية أكثر ضبطا فترة حياته ٠ ونجد فى كل نظام من نظم الأسلحة تقريبا ، ان المصممين قد دفعوا بالتكنولوجيا على أنها الحل للمشكلات العسكرية الأمريكية دون التمييزبين المستحدثات التى تتولد عنها ببساطة طبقات اضافية من التعقيد وبين تلك المستحدثات التى تمثل خطوات مثيرة فى الاتجاه الى البساطة والفاعلية ٠ ونتيجة لهذا ، تظل تكلفة المعدة الحربية آخذة فى الارتفاع وعدد الوحدات المخزونة آخذا فى الانخفاض ، كما تصبح امكانية الاعتماد على كل وحدة على حدة مفتوحا لمناقشات خطيرة ٠

والنتيجة النهائية هى التساؤل الخطير حول الافتراضية القائلة بان التكنولوجيا العسكرية المتقدمة يمكنها ـ فى التحليل النهائى ـ أن تشترى الأمن للأمة ٠

وتشمل البحوث والتطورات العسكرية سلسلة معقدة من القرارات والجهود اللازمة لتنفيذ هذه القرارات ٠ فالبحوث فى واقع الأمر ليس الا جزءا ضئيلا من العملية ، بينما تمثل المراحل الأخرى للتطوير المكون الأعظم أهمية ٠ وفى أواخر العقد السابع تقريبا ، امتص البحث وحده ما يتراوح بين ٥ ـ ٦ فى المائة من الأحوال المخصصة للبحوث والتطورات العسكرية ، بينما فى مرحلة التطوير بلغ الانفاق على النواحى الهندسية ، وتطوير النظم العملية ، والتى تشمل التجارب أيضا ، الى ما يقرب من نصف اجمالى الميزانية ٠ وكانت حصة البحث أعلى حصة فى البحرية (١٠ فى المائة) ، وأدنى الحصص فى القوات الجوية (٣ فى المائة) ، واحتل الجيش مركزا وسطا (٦ فى المائة) ٠ ويمكن مزج هذه المعلومات بوصف المراحل المختلفة لعملية البحوث والتطورات العسكرية لتكوين نظرة شاملة ، كما هو موضح بالجدول رقم (٣)

وبطبيعة الحال ، نجد تقدير توزيع التكلفة عملية صعبة كل الصعوبة ، حيث يختلف التوزيع من مشروع الى آخر ٠ ولا تشمل الأرقام بالجدول رقم ٣ تكاليف العمليات الادارية ، ولا تكاليف التعزيز التى تغطى الباقى وقدره ١٧ فى المائة ٠ كما أن تقدير الأموال التى يمتصها الانتاج أمر صعب للغاية ، ولكن الانتاج كما هو ظاهر يمتص موارد أكثر مما تمتصه عملية التطوير من حيث هى ككل ٠

الجدول رقم ٣ : مراحل عملية البحوث والتطورات العسكرية ٠

المرحلة	المحتوى	الفترة (بالسنوات)	التكاليف (٪)
البحث الأساسي	دراسات علمية أساسية	٠ – ٢٠	٦
البحث الاستكشافي	وضع خطط البناء التكنولوجية لبرامج المستقبل	٣ – ٥	١٨
	تطوير المعدة التجريبية لاجراء البيانات العملية والتجارب	٣ – ٥	١٢
التطوير الهندسي	تطوير الأنماط الأساسية لخدمة التجارب		
الانتاج	التصنيع ، فن نقل الجنود وتأمين	٢ – ٤	٤٧
	لوازمهم ، قطع الغيار	٣ – ١٠	غير محسوبة
الادخال	تدريب القوات ، ومفاهيم المستخدم	٢ – ٤	غير محسوبة

وتشارك أنماط كثيرة مختلفة من المؤسسات فى عملية البحوث والتطورات العسكرية : هيئات حكومية ، وجامعات ، ومؤسسات صناعية ٠ ويبدو أن ثمة نوعا من النمط التراكمى فى دور هذه المؤسسات : تشترك الجامعات عادة فى البحث الأساسى ، وفى البحث الاستشكافى أحيانا ، بينما تنفذ الهيئات الحكومية أيضا عمليات التطوير ، وبطبيعة الحال ، يعتمد دور الحكومة على نمط النظام السياسى والاقتصادى ٠ ففى الأنظمة الاقتصادية المخططة أو شبه المخططة ، تكون الحكومة مسئولة عن جزء كبير من الانتاج الخاص بنظم الأسلحة ٠ وفى اقتصاديات التسويق تؤسس الحكومات مراكز الابحاث الخاصة بها ، وتساند الجامعات والشركات على حد سواء ، بل وتسيطر على بعض منها فى عملها الخاص بالبحوث والتطورات العسكرية ٠ وعلى أية حال ، ينعكس الوضع بالنسبة للأنظمة الاقتصادية المخططة أو شبه المخططة ، ففى اقتصاديات التسويق تكون المؤسسات الصناعية المستقلة نشيطة فى عملية التطوير والانتاج ، ومن ثم تتقلص فرص الحكومة فى توجيه تطوير نظم الأسلحة وتدبيرها ٠

وفى النظام الاقتصادى القائم على التخطيط ، يكون عبء تكاليف البحوث والتطورات العسكرية عبئا جماعيا ، ويكون توزيع عمل البحوث والتطورات بين المؤسسات المختلفة ممثلا تقريبا لمشكلة النفعية السياسية والبيروقراطية ٠ وفى النظام الاقتصادى القائم على التسويق ، تستفيد الشركات الخاصة من مساندة الحكومة للنظم الأساسية للبحث فى الجامعات وغيرها من المؤسسات العلمية ٠ وحينما تتعاقد الشركات على اجراء بعض البحوث المتعلقة بالنواحى العسكرية مع جامعة من الجامعات ، فانها تدفع عادة نفقات العمليات فقط ، بل حتى هذه النفقات تكون فى كثير من

الأحوال من الأموال الحكومية . وتمول الحكومة عملية البحوث والتطورات وفـــائدة الشركات . فتظل الجامعات مشغولة ، وتتلقى الحكومة تكنولوجيا عسكرية جديدة .

وتعد سياسة العلم أداة سياسية وادارية تستخدمها الحكومة لمتابعة الأهداف القومية . وفى النظام الاقتصادى المخطط أو شبه المخطط ، يمكن انجاز هذه الاهداف فى نطاق القيود التنظيمية والتكنولوجية القائمة ، ومن خلال توجيهات السياســـة الحكومية التى تؤازرها المساندة المالية . وفى النظام الاقتصادى القائم على التسويق يكون اتجاه عملية البحوث والتطورات معتمدا على ما تمليه احتياجـــات الشركـات الخاصة التى تقع عليها مسئولية الجزء الأكبر والأهم من تطوير الأسلحة والانتاج . ولا نعنى بهذا ، القول بأن الحكومات فى هذه النظم الاقتصادية ليس لها أى تأثير فى عملية البحوث والتطورات العسكرية ، ولكن نقول ان هذه العملية ربما تكون أكثر تعقيدا مما هى عليه فى النظم الاقتصادية المخططة ، فتعكس الديناميات الاقتصادية ذات المعانى الضمنية للنظام الاقتصادى القائم على التسويق .

وسنناقش هذا الموقف بعد بشكل أكثر تفصيلا ، أى باستكشاف العلاقـة بين سياسة العلم الحكومية والبحث العسكرى والتطوير فى ثلاثة بلاد من البلاد المتقدمة ، أعنى الولايات المتحدة ، وفرنسا ، والاتحاد السوفيتى . وتتبع هذه البلاد الثلاثة سياسات مختلفة للعلم ، واستراتيجيات للبحوث والتطورات مختلفة أيضا . ولهذا السبب ، فانها تتيح فرصة لعقد بعض المقارنات .

سياسات العلم والبحوث والتطورات العسكرية :

ـ الولايات المتحدة :

كما أشرنا فيما تقدم ، قطعت جهود البحوث والتطورات العسكرية خطوات كبيرة فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، فى الولايات المتحدة ، وفى أماكن أخرى : فقد افترضت الحرب الشاملة مسبقا تعبئة شاملة للعلماء . وأسفر عن ذلك وجود مجموعة عسكرية ـ علمية متشابكة ـ مرتبطة بتأسيس علاقات معهدية جديدة بين الحكومـة والمجتمع العلمى ، ومرتبطة أيضا بالاتساع الهائل فى مجال البحث العـــلمى الذى استمر فى فترة ما بعد الحرب . ولقد كان المجتمع العلمى فى أوربا مشتتا كنتيجـة للحرب ، وكان آخذا فى القوة بالولايات المتحدة . وان كانت الحرب قد أضعفت كثيرا من معامل العلم الأوربى ، الا أن معامل العلم الامريكى اذدادت قوة بفعل تيـــار التطبيق الاضطرارى للعلم والتكنولوجيا فى الحرب . وكان تفوق الولايات المتحدة فى البحث العلمى ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مرتبطا ارتباطا وثيقا بسيطرة الدولة العسكرية والاقتصادية .

وفى نهاية الحرب العالمية الثانية ، تكرر التأكيد على أن البحوث والتطـــورات العسكرية أمر أساسى للأمن القومى ، وأنها نتيجة لذلك ، لابد أن تبقى فى حالـة

صحية . وقد أوجد تسريح الجيش بعض الشكوك ، ونتج عنه تخفيضات فى مصروفات البحوث والتطورات العسكرية خلال الفترة من ١٩٤٥ ــ ١٩٥٠ ، ومع ذلك استمرت جهود البحوث والتطورات العسكرية الأعظم أهمية . كما أدى قانون الطاقة الذرية لسنة ١٩٤٦ . وقانون الأمن القومى لسنة ١٩٤٧ ــ فى واقع الأمر ــ الى قيام هيئات حكومية جديدة مثل هيئة البحوث والتطورات ، والى تقوية المؤسسات العلمية للمجموعة العسكرية العلمية المتشابكة .

وخلال الفترة من ١٩٥٠ ــ ١٩٥٣ ، بدأت الحكومة تعيد تعبئة الموارد العلمية للأغراض العسكرية . وكانت هذه التعبئة بشكل جزئى استجابة لامتلاك السوفييت للطاقة النووية . الا أن الجزء الأعظم منها كان استجابة لنشوب الحرب الكورية . وأسست وكالات حكـــومية جديدة لتوجيه ومراقبة جهود البحث الموجهة لســد الاحتيــاجات العسكرية . ومع نشوب الحرب البارزة أصبح مبدأ الأمن القومى فى المقدمة ، واضعا أساس الاضطهاد المنظم لأولئك العلماء الذين نظر اليهم على أنهم من غير الموثوق بهم . ولقد قدر أنه بحلول منتصف العقد السادس ، كان ما يقرب من ١٠٠٠ عالم يواجهون مصاعب متعلقة بالأمن .

وقد استمرت اعادة تعبئة وتنظيم مجتمع البحوث والتطورات العسكرية الأمريكية من سنة ١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ ، حيث بدأت مؤسسة عصرية للبحـــوث وللتكنولوجيا العسكرية المكثفة تأخذ شكلا محددا . وكان التركيز على التكنولوجيا العسكرية آخذا فى الازدياد على حساب مستويات الجند . ودل اعلان مبدأ الانتقام الشديد على الأولوية التى أضيفت الى تطوير نظم الأسلحة الاستراتيجية . وكونت الحكومة الأمريكية عددا من اللجان ، ومن الهيئات الاستشارية حتى تكفل توفير اضافات العلم للعمل المتعلق بهذا التطوير . ويعد اطلاق القمر الصناعى السوفييتى « سبوتنك ــ ١ » فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، عاملا مساعدا من العوامل التى أدت الى زيادة الاعتمادات المالية للبحوث والتطورات العسكرية ، والى ارتفاع مكانة الهيئات الحكومية العـــاملة فى البحوث والتطورات فى كل من البيت الأبيض وفى وزارة الدفاع الامريكية .

وظهرت آثار اعادة التنظيم هذه خلال الفترة الرابعة التى تمتد من سنة ١٩٥٨ وحتى الوقت الحالى . ومع تشكيل ما يعرف باللجنة العلمية الاستشارية للرئيس الأمريكى ، وتعيين مساعد له لشئون العلم والتكنولوجيا ليرأس هذه اللجنة ، ازدادت أهمية البيت الأبيض من ناحية وضع السياسات التكنولوجية . وفى سنة ١٩٥٩ ، عين الرئيس ايزنهاور « جورج .ب. كستياكوسكى » مساعدا له لشئون العـــلم والتكنولوجيا ، بينما اختار جون كينـــدى « جيروم . ب. ويسينر » لهذا المنصب نفسه . ولقد اعتمد كيندى على المشورة العلمية المكثفة فيما يتعلق بقضايا مختلفة فى مجالات أخرى ، وهكذا فعل روبرت ماكنمارا وزير دفاعه . ولم يؤثر العلماء فى ميدان الصراع وحده باسهامهم فى تطوير أسلحة جديدة ، بل أثروا أيضا بما شغلوه من مناصب علمية تمكنهم من اسداء النصح لأعلى المستويات المسئولة عن اتخاذ القرارات ،

فى الوقت الذى واجهت فيه هذه المستويات التعقد الشديد للتكنولوجيا العسكرية والمدنية العصرية ٠

ولقد لاقت محاولة تمركز متخذى القرار فى نطاق البحوث والتطورات العسكرية نجاحا جزئيا ، وواقع الأمر أن سلطة مستشارى الرئاسة الأمريكية قد تدهورت ٠ ولربما نجد بين جميع الاتجاهات والأحداث المتعلقة بادارة البحوث والتطورات العسكرية فى السنوات العشر الماضية أن تدهور وتوقف اللجنة العلمية الاستشارية للرئيس الامريكى كان بالتأكيد أعظم هذه الاتجاهات والأحداث أهمية ٠ كما أن اتباع مبدأ « ضبط النفس والتوازن » فى جهاز البحوث والتطورات العسكرية ، قد انمحى بزوال المجموعة الداخلية الوحيدة التى كان فى حوزتها كل من المعلومات والسلطة ، والتى كانت فى الوقت نفسه مكونة من أشخاص أساسيين ليس لهم مصلحة بعينها فى بعض العناصر الرئيسية لبرنامج البحوث والتطورات ٠

وقد بذلت محاولات عرضية لاحياء أهمية اللجنة العلمية الاستشارية ، ولكن نتائجها كانت متواضعة بكل المعايير ٠ ومن الناحية التقليدية ، نجد أن الكونجرس قام بدور سلبى للغاية فى اتخاذ القرارات الخاصة بالبحوث والتطورات العسكرية . ومال الى جانب مساندة احتياجات ميزانية وزارة الدفاع على طول الخط ٠ وقد حاول ماكنمارا أن يدعم الاسلوب المركزى والاجراءات التنظيمية داخل وزارة الدفاع . ولم ينجح فى هذا السبيل سوى نجاح جزئى ٠ ونجد ــ منذ أواخر العقد السابع بوجه خاص ــ أن الجيش والقوات البحرية والجوية هى التى تولت تنفيذ برامج البحوث والتطورات بالاعتماد على نفسها الى حد كبير ٠

كما نجد الكونجرس منذ العقد السابع ، ومستهل العقد الثامن بصفة خاصة ، قد أوجد أشكالا تنظيمية جديدة واجراءات خاصة بالموازنة ، رأى أنها أفضل من ناحية الرقابة على جهاز البحوث والتطورات العسكرية ٠ وعلى أية حال ، فان فرص اشراف الكونجرس لا تزال محدودة تماما : فاهتمام الكونجرس مقسم ، وضيق مجال تناول الموضوع يمنع تحليل العملية الاجمالية للاسلحة منذ انتهاء مرحلة البحوث حتى مرحلة تطوير الانتاج ٠

وبالنسبة لما يشوب اشراف الكونجرس من أوجه القصور ، فليس ثمة اجراء مترابط منطقيا يربط البحوث والتطورات العسكرية باستراتيجية عسكرية شاملة وبالسياسة الخارجية ٠ وترتبط هذه الحالة ارتباطا وثيقا بحقيقة أن دور المجموعة العسكرية الصناعية المتشابكة فى تطوير وانتاج التكنولوجيا العسكرية دور انتشارى للغاية ، لدرجة أن السلطات السياسية لا تقدر على شىء سوى أن تقرر على ضوء الخطوط الهادية العامة بالنسبة لتطوير الأسلحة ، تاركة القرارات حتى نهاية النهاية ، حيث مدى الوقت المتاح لأى اختيار حقيقى قد ضاق ٠

كما أن النمو فى حجم تمويل البحوث والتطورات العسكرية فى الولايات المتحدة

قد استمر دون نقص على الرغم من أن حكومة ايزنهاور حـاولت فرض اجراءات صارمة للتحكم فى زيادة أوجه المصروفات • وخلال النصف الثانى من مدة حكومة كارتر ، بدأت هذه الحكومة فى المساندة المتزايدة لبرامج البحوث والتطورات الموجهة لابتكار أسلحة جديدة والاسلحة الاستراتيجية بخاصة وكذلك أسلحة الليزر ذات الطاقة العالية ، وأسلحة جزيئات الأشعة من أجل حرب الفضاء • وقد استمر هذا الاتجاه ، بل واشتد حقا خلال حكومة ريجان ، التى ترى أن البحوث والتطـورات العسكرية هى الوسيلة لاعادة بناء السيطرة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة •

وتهدف سياسة البحوث والتطورات العسكرية التى تنتهجها حكومة ريجان الى تدعيم محاولات البحث لتقوية الدفاع القومى • ولربما يتزايد تمـويل البحوث والتطورات العسكرية بالمعدل نفسه على الأقل ، أى مثل الانفاق العسكرى عموما • أضف الى هذا ، ان المحاولات تبذل لتحسين العلاقات بين المراكز العلمية الرئيسية وبين منتجى الأسلحة ، ولتحسين فاعلية الاستشارات العلمية مع البيت الأبيض ، وفى داخله • ونتيجة لهذا ، فان دور المستشار العلمى للرئاسة الأمريكية أخذ يقوى . وان مزيدا من التأثير سوف يتركز فى البيت الابيض • وعلى أية حال ، ليس ثمة دلالات على أن أثر ديناميات الحياة التضامنية بالنسبة لتطوير وانتاج الأسلحة سوف يتناقص ، بل على العكس ، يظهر أن السياسة الاقتصادية الشاملة لحكومة ريجـان فى صالح أن يكون لهذه الديناميات أثر أكبر •

ـ فرنسا :

لقد ارتبطت البحوث والتطورات العسكرية الفرنسية ارتباطا وثيقا بسياسـة الحكومة فيما يتعلق بتوجيهها سياسيا وبتنفيذها ، وحدث هذا على نطاق واسـع فى مراكز الأبحاث ، وفى المؤسسات الصناعية ، وبتمويل من الدولة • والجهاز الفرنسى المسئول عن السياسة العلمية الدولة وهو جهاز محكم من الناحية التنفيذية ، حيث أنه نظام رئاسى وبيروقراطى فى آن • والمتبع فيه أن السياسة العلمية تقرر من أعلى مما يفيد الفاعلية ، ومما يؤدى أيضا ــ وفى أغلب الأحوال ــ الى حلول جامدة وموارد ضائعة •

ويعكس تنظيم اتخاذ القرار الخاص بالسياسة العلمية الفرنسية الى حد ما ، النزعة المركزية التقليدية للادارة العامة بفرنسا ، ويعكس الى حد ما أيضا الاستراتيجية القومية التى أدخلها ديجول سنة ١٩٥٨ • ولقد استهدفت هذه الاستراتيجية تعزيز مكانة فرنسا المستقلة فى العالم بتدعيم مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية • ونتيجة لهذا ، استثمرت أموال طائلة فى التطوير المستقل ذاتيـا للتكنولوجيا النووية ، وللحاسبات الآلية ، ولتكنولوجيا جو الأرض وما وراءه من فضاء ، وللاليكترونيـات العسكرية والمدنية ، الى جانب صف طويل من نظم الأسلحـة • وامتدت محاولات البحث حتى شملت مشروعات الفضاء • وبناء على ذلك ، بدأ العمل فى عدد من البرامج

الكبيرة ، حتى تثبت فرنسا الأساس العلمي والتكنولوجي للاستقلال القومي في مجالات لها أهمية استراتيجية ٠

ومما لا يدعو للدهشة ، ان البحوث والتطورات العسكرية ، كانت احدى مجالات الاولوية لدى الحكومة الفرنسية ، كما هو ملموس من النمو الهائل في تخصيص الأموال لهذا المجال ٠ وواقع الأمر ، أن معدل النمو قد ارتفع خلال السنوات القليلة الماضية : ففي الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ زادت المخصصات المالية للبحوث والتطورات العسكرية من ٣ر٩٠٠ مليون فرنك الى ٥ر٠٥٠ مليون فرنك ، وفي سنة ١٩٧٦ ، بلغ اجمالي ما خصص لها ٥ر٦٠٠ مليون فرنك ، وفي سنة ١٩٨٠ ، توقف الرقم المشابه عند ١١ر٢٥٠ مليون فرنك وبعبارة أخرى ، تضاعفت ميزانية البحوث والتطورات العسكرية خلال أربع سنوات ٠ وعلى أية حال ، ظل نصيب البحوث والتطورات العسكرية من اجمالي ميزانية البحث على المستوى نفسه تقريبا ـ ٣٥ في المائة سنة ١٩٧١ ، ٣٧ في المائة سنة ١٩٨٠ ٠ وحتى نرسم صورة أكمل لهذا التطور يجب أن نلاحظ أنه في سنة ١٩٧٥ كانت الحصة الملائمة للبحوث والتطورات العسكرية تمثل ٢٨ في المائة ، وزدات زيادة ملموسة فيما بعد ٠ ومن السمات الكاشفة لنظام البحوث والتطورات العسكرية الفرنسية ، أنه ليس ثمة أموال مخصصة للجامعات ٠

والعظمة الفرنسية ، على ما يعتقد ، لا تضمن على أفضل وجه ، الا بتخصيص الموارد للقطاع الاستراتيجي ٠ وعلى أية حال ، فان عقلانية هذا الاعتقاد التى أطلق عليها « المبدأ الزائف » وأخذت المناقشة تتزايد حوله ، قد ثار حولها الجدل في أن العائد على المجال المدني من البحث العسكري ، ومن بحوث الفضاء ، كان عائدا خفيفا ، وان كثيرا من البرامج الكبيرة قد اكتنفها سوء استخدام شديد ، وتضمنت فاقدا في الموارد المالية والبشرية ٠ أضف الى ذلك ، أن نواحي الفشل التكنولوجي كانت من الامور المألوفة ؛ وقد ارتبطت هذه المناقشة بكثير من الملاحظات العامة عن الآثار العكسية للانفاق العسكري على الاقتصاد ٠ ولقد اكتشف أن ثمة علاقة سلبية متبادلة بين الانفاق العسكري والاستثمار في فرنسا ، وفي غيرها من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٠ وتتمثل الفرصة الرئيسية في أن التكلفة سابقة على الاستثمار ٠ ويمكن أن تنسحب هذه الملاحظة الى استثمارات البحوث والتطورات العسكرية التي من الواضح أنها تقلل القدرة على الاستثمار في البحوث والتطورات المدنية ٠ وبسبب هذا الأثر للبحث العسكري : نجد قابلية التطبيق على المدى الطويل للتطوير الاقتصادي والتكنولوجي ، قد نسفت ٠

ولقد تزامن النمو السريع لاستثمارات فرنسا في البحوث والتطورات العسكرية مع زيادات كبيرة في انتاج الأسلحة من أجل التصدير أساسا ٠ وتمتلك الحكومة الفرنسية حصة كبيرة في صناعة الطائرات ، بما في ذلك الشركة القومية الصناعية للفضاء الجوي(SNIAS) ، والشركة القومية للدراسات والتشييد (SNECMA)

والشركة التى دخلت فيها مؤخرا (Dassault-Breguet) • أما مشتريات البحرية والقوات البرية فعادة ما تقوم بها الوكالة العامة للتسليح DGA • وثمة أيضا هيئات حكومية أخرى تنسق وتوجه البحث العسكرى والانتاج •

وعلى الرغم من انتفاء السبب لتقليل قوة الشركات الخاصة فى فرنسا . مع ملاحقتها النشطة لأسواق التصدير ، وبخاصة فى صناعة الفضاء ، حيث كان لشركة مارتا دور هام الى جانب دور شركة Dassault-Breguet فقد كانت الحكومة تقف موقف المحدد ، كما هو واضح من رقابتها الشديدة على البحوث والتطورات العسكرية وعلى انتاج الأسلحة • وهذه العلاقة القائمة على التكافل بين الدولة والبحوث والتطورات العسكرية التى تستهدف ضمان قاعدة تكنولوجية لفرنسا . مستقلة استقلالا ذاتيا ، وتمتد أيضا الى الشركات الخاصة • ولسياسة البحوث والتطورات العسكرية المخصص لها ١١٫٠٠٠ مليون فرنكا سنويا وظيفة تتمثل فى تقديم التكنولوجيا المتقدمة لتحديث المؤسسة الفرنسية العسكرية ، ولتحسين احتمالات تصدير الأسلحة الفرنسية وغيرها من التكنولوجية المتقدمة •

وحيث أن سياسة البحوث والتطورات العسكرية الفرنسية تسير على مبدأ تدخل الدولة ، فان تفسير التطورات داخل المجال العسكرى يشمل الاعتبار للسياسة الحكومية • وقد يكون من الامور المضللة أن نتتبع أصول هذه التطورات وحدها بالنسبة للمستوى التضامنى الذى تراقبه الدولة رقابة شديدة كل الشدة • كما تعد السياسة العلمية أداة لضمان قابلية التطبيق المستمر للمؤسسة التكنولوجية للصناعة الحربية • وتتفق هذه السياسة مباشرة مع المصلحة السياسية لجهاز الدولة ، ومع مصالح منتجى الأسلحة أيضا • ويجرى الدفاع عن الحفاظ عليها ، مع تقديم بعض التضحيات الاقتصادية القومية . على أساس القدرة على غزو الأسواق الجديدة بنظم الأسلحة الحديثة : وتبلغ صادرات فرنسا من الأسلحة الآن ، حوالى ٣٫٠٠٠ مليون دولار أمريكى فى السنة الواحدة •

وتتعارض السياسة الفرنسية مع الموقف فى الولايات المتحدة ، حيث يبدو أن ديناميات الحياة التضامنية هى التى تملى مجرى الأحداث فى التكنولوجيا العسكرية ، وأن الاسهام الفيدرالى ، بطبيعة الحال ، قد احتاج فى الولايات المتحدة الى تمويل نسبة عظيمة من البحوث والتطورات العسكرية ، مما يعنى أن للسياسة العلمية دورا فى انتاج الأسلحة • وعلى أية حال ، فان التضامن فى دور البحث والتطوير هو الذى يحدد الاختيارات التكنولوجية التى تصنف فى العقود التى تبرمها هذه الدور مع وزارة الدفاع • وتعد العوامل الاقتصادية والتكنولوجية ، والعوامل البيروقراطية – الى حد ما – من العوامل الحاسمة ، أما الدوافع السياسية والعسكرية للحكومة فلها وزن أقل •

- الاتحاد السوفييتي :

ليس الاتحاد السوفييتي استثناء من القاعدة ، حيث تثق القوى العسكرية ببرامج أسلحتها - والى حد كبير - في البحث التكنولوجي وفي التطوير ، لخلق نوعية جديدة من الأسلحة • وقد تحدث عن هذه النقطة المارشال أ• أ• جريشكو :

« ان التقدم العلمي والتكنولوجي هو أحد العوامل الرئيسية في تحسين امكانية الدولة الدفاعية ، وفي تقدم فن الحرب والعمل العسكرى بصفة عامة • كما تتيح ثمار التقدم العلمي والتكنولوجي أنماطا جديدة من الأسلحة والمعدات الحربية التي يمكن تطويرها بسرعة وفاعلية أكثر ، ويزيد هذا بدوره من قوة النيران ، والقوة الضاربة ، ومن قابلية القوات المسلحة لاجراء المناورات ، وتنشأ عن ذلك طرق جديدة للعمليات العسكرية •

وتتكامل البحوث والتطورات العسكرية تكاملا وثيقا مع مشروعات الأسلحة السوفييتية • وعلى أية حال ، فانه من الصعوبة بمكان أن نقدم تقديرات يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لحد الانفاق السوفييتي في هذا المجال • وثمة مقولة قياسية غريبة هي أن الاتحاد السوفييتي قد زاد استثماراته في البحوث والتطورات العسكرية زيادة سريعة • كما يزعم أن الاتحاد السوفييتي ربما يكون قد تجاوز استثمارات الولايات المتحدة بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة ، بينما كان الاتجاد السوفييتي منذ خمس عشرة سنة مضت ، متخلفا عن الامريكيين بهذه النسبة المئوية نفسها • ويشير تقرير مفصل عن أواخر العقد السابع ، الى أن انفاق السوفييت على البحوث العسكرية والتطوير ، كان أدنى الى حد ما من الأرقام الملائمة للولايات المتحدة •

وعلى الرغم من أن تقوية قاعدة البحوث والتطورات العسكرية السوفييتية ، قد تضمنت عمليات الاستقلال الذاتي بشكل جزئي ، بيد أنه لا يمكن اغفال أثر القرارات والاجراءات الامريكية في هذا الشأن : ففي الاتحاد السوفييتي ، نجد أن البحوث والتطورات العسكرية تعد أداة لصنع السياسة ، في منافسة استراتيجية ، مع الولايات المتحدة • ويظهر أن الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦١ كانت لافتة للنظر بوجه خاص في هذا الصدد • ولقد حاول خروشوف أن يصلح النظام العسكرى السوفييتي، ولكنه أجبر على تأجيل بعض التغييرات بسبب محاولات حكومة الرئيس كينيدى أى سد « ثغرة القذائف الصاروخية » • وأدت هذه المبادرات الاستراتيجية الى اعادة تنظيم البحث العسكرى والتطوير ، وكذلك التغييرات في المبدأ الاستراتيجي السوفييتي ، ونتج عن ذلك تحول نسبي ، من ناحية التركيز على نظرية الردع ، الى خوض حرب فعلية •

ومن الناحية التقليدية ، كان للولايات المتحدة أفضلية على الاتحاد السوفييتي حين نصل الى نتائج البحوث والتطورات العسكرية • وبينما ضاقت هذه الفجوة خلال

العقد الثامن ، الا أن الهيمنة الامريكية كانت لا تزال قائمة » ٠ ولقد قدر بكل معنى الكلمة ـ فى الفترة الأخيرة أنه :

كان للاتحاد السوفييتى مبادرات واضحة تفوق بها على الولايات المتحدة فى مجالات فيزياء الضغط العالى ، واللحام ، وتوليد القوى المغنيطية الهيدرودينامية ، وتكنولوجيا القذائف الصاروخية المضادة للسفن ، والحرب الكيمائية والمدفعية ٠ وكان للولايات المتحدة قصب السبق فى مجالات أخرى للتطوير العسكرى والتى تشمل القذائف الصاروخية جو ـ جو ، واليكترونيات الطيران ، والأقمار الصناعية حاملة أجهزة الاحساس ، والدوائر المتكاملة ، وتكنولوجيا الحاسبات الآلية ، والمحركات ذات المراوح التوربينية الجانبية عالية النسبة ، والمواد المركبة ، وآلات التحكم الرقمية والذخائر الموجهة توجيها دقيقا ٠٠٠ وتشمل مجالات التنافس التكنولوجى بين القوى العظمى الأسلحة النووية عالية النتاج ، وعلم الديناميكا الهوائية ، والليزر عالية الطاقة ٠

ولم يسفر السبق السوفييتى المزعوم ، فى تمويل البحوث والتطورات العسكرية عن أى هيمنة تكنولوجية ، حتى الآن ، على أقل تقدير ٠ ومن المشكوك فيه أن تحدث هذه الهيمنة حتى ولو فى المستقبل ، حيث أن البحوث والتطورات السوفييتية عموما ، بما فى ذلك مكونها العسكرى ، يظهر أنها تواجه عددا من الصعوبات ٠ ويبدو أن أحد القيود الهامة يتمثل فى عملية ترجمة نتائج البحث العلمى الى تطبيقات تكنولوجية ٠

وتنظيم البحوث والتطورات العسكرية السوفييتى تنظيم رئاسى : فالوزراء المختصون ، الذين يخضعون لرئاسة مجلس الوزراء ، وفى التحليل النهائى لما يعرف باسم Politburo للجنة المركزية ولمجلس الدفاع التابع لها هما اللذان يراقبان المعاهد الرئيسية للأبحاث وشبكة مكاتب التصميم ٠ وتعمل معاهد البحث الكبيرة فى أغلب الأحوال فى الأبحاث التطبيقية ، بينما تنفذ مكاتب التصميم التطوير الفعلى لنظم الأسلحة ٠ وتتحول عملية الرقابة المركزية هذه الى الأسلحة ، والى أشكال أخرى من التكنولوجيا العسكرية عن طريق الصناعات الحربية التابعة للوزارات المعنية ٠ كما أن تقسيم العمل تقوم به وتحافظ عليه اللجنة العسكرية الصناعية التابعة لمجلس الوزراء ٠

واحدى المشكلات اللافتة للنظر فى الجهاز السوفييتى للبحوث والتطورات العسكرية هى على ما يظهر مشكلة التحكم الرئاسى المركزى فى عملية الأبحاث الفعلية والتطورات ، وهذا التحكم هو الذى يعقد النقل الافقى للأفكار والاكتشافات من مراكز البحث الى الصناعة العسكرية ٠ ويعزى هذا الى حد ما الى أن البحث التطبيقى ينفذ فى مراكز البحث الوزارية الكبيرة المنفصلة معهديا عن التصميم والتطوير ٠ كما أن مكاتب التصميم متكاملة بدرجات متفاوتة ، وتتمتع ببعض التسهيلات فى الانتاج

الحربى ، وهى موقع يمكنها من العمل بطريقة مستقلة تقريبا فى تطوير الأسلحة ٠ وينتج عن هذا نوع من المنافسة بين هذه المكاتب من ناحية الاجراءات وزيادة أنشطة البحث والتطوير ٠ ومن الملاحظ ، أن هذه المكاتب لا تملك حرية منافسة بعضها البعض ، ولكنها خاضعة لقيود معهدية ومادية متعددة ٠

وبعبارة أوضح وأعم : ان سياسة البحوث والتطورات العسكرية السوفييتية تسير فى اتجاهين متناقضين الى حد ما ٠ فمن ناحية ، ثمة سعى محدد من أجل سياسة عسكرية فنية محددة ، وصف أساسها على النحو التالى :

ان البحث عن نظم فسيحة تقرب حل المشكلات العسكرية الفنية هو أحد الأهداف الخطيرة للسياسة العسكرية الفنية الموحدة ٠٠ فالسياسة الموحدة لا بد أن نكفل أولوية تطوير تلك الاتجاهات فى التقدم العلمى والفنى فى المجال العسكرى . التى تعقد عليها أفضل الآمال لمواجهة الاحتياجات الدفاعية المتزايدة للاتحاد السوفييتى بوجه أكمل وأشمل ٠٠٠ والسياسة العسكرية الفنية الموحدة ، لا بد أن تضمن التحالف بين الصناعة والعلم ، حتى تساعد على تطوير الأسلحة الفعالة والمعدات التى لا يتخلى عنها لزمن طويل ٠٠ ومن ثم ، نرى أن السياسة العسكرية الفنية لا بد أن تضمن التقدم المستمر فى تطوير الأسلحة ٠

والفرضية القائلة بأن الوضع الأمثل ، ان تربط معاهد البحث وخدمات الانتاج بعضها بالبعض فى اطار منسق ، واتباع سياسة عسكرية فنية موحدة سوف يضمن الرقابة المركزية على عملية الاستحداث العسكرى ، ويتلو ذلك انتاج الأسلحة ٠ وقد عزز تحقيق هذا الهدف سياسة اعطاء الاولوية للقطاع العسكرى ٠

وعلى الرغم من أن السياسة السوفييتية للبحوث والتطورات العسكرية تتسم بخضوعها للرقابة المركزية للدولة ، الا أن هذا لا يؤدى دائما الى النتائج المرغوبة بسبب المشكلات المعهدية والمادية الناشئة من العلاقات الأفقية بين هيئات البحث والانتاج ٠ ولربما تكون هذه المشكلات أصغر مما هى عليه فى القطاع المدنى ، ولكنها لا تزال تحدث فى نطاق الصناعة العسكرية مع ما تلقاه من عناية تفسر بدورها سبب تخلف التكنولوجيا العسكرية السوفييتية عن التكنولوجيا الغربية التى تعانى هى الأخرى مشكلات متعددة رغم طابعها المختلف والموارد الضخمة المستثمرة فيها ٠

ويختلف هيكل البحوث والتطورات العسكرية داخل حلف شمال الاطلنطى عنه داخل حلف وارسو ، ويرجع هذا الاختلاف الى سبب بسيط هو أن أعضاء حلف شمال الأوربيين الغربيين ينفذون بحوثا عسكرية مكثفة ٠ أما فى بلاد حلف وارسو ، فنجد أن البحوث والتطورات العسكرية ــ مع استثناءات طفيفة ، بالنسبة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وتشيكوسلوفاكيا ــ مركزة تركيزا شديدا فى نطاق الاتحاد السوفييتى ٠ كما أن معظم الأسلحة الأخرى لا تنتج الا بترخيص سوفييتى ، ومن ثم لا تقوم البحوث والتطورات العسكرية المحلية الا بدور ضئيل وحسب ٠ ويعتمد أعضاء

حلف وارسو اعتمادا كبيرا على التكنولوجيا العسكرية لسوفييتية ، وقد كفل هذا درجة عالية نسبيا من التوحيد القياسى فى صنع الأسلحة داخل بلاد حلف وارسو ٠

نحو سياسة علمية أكثر واقعية :

لقد بينت الاحصاءات التفصيلية عن الأموال المخصصة للبحـوث والتطورات العسكرية ــ بما لا يدع مجالا لأى شك ــ أن المصالح العسكرية تسود العمل الادارى والعلمى لمجتمعات البحث فى كل القوى الصناعية الكبيرة ، وفى معظم القوى الصناعية متوسطة الحجم ٠ ولقد عزز سباق التسلح فى واقع الأمر الزواج الذى عقدته الحرب العالمية الثانية بين العلم والحكومة ٠ كما أن تخصيص الموارد ــ بشكل مكثف ــ للبحوث والتطورات العسكرية سانـدته المنافسة العسـكرية الدولية ٠ والمصالح القومية ومصالح الجماعة ٠ وباختصار ، شجعت الحكومات استثمار الموارد فى البحث والتطوير العسكرى ، وهو اتجـاه يسـتمر بقـوة فى بـلاد مثل الولايـات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ٠

والمهمة الواضحة لسياسة العلم هى أنها توجه الموارد الى معاهد علمية حيث ينفذ البحث المتقدم ، حتى ينتج عنه ، بالاضافة الى الانجازات الأكاديمية نتائج اقتصادية واجتماعية مفيدة ٠ وقد تأكد خلال السنوات القليلة الماضية ــ وبشكل متزايد ــ أنه لا بد للمجتمع العلمى أن يخدم المجتمع بزيادة الرفـاهية ، وبالاسـهام فى القدرة التنافسية للشركات الخاصة والمساهمة ٠ كما أن استخدام العلم والتكنولوجيا فى جنى الفوائد قصيرة المدى قد أصبح مألوفا بما يكفى انذارا بخطر أهمال الفوائد طويلـة المدى للبحث من أجل المجتمع : فالسياسات التى توضع عمدا سوف يحتاج اليها حتى تكفل أن العلم الأساسى والتكنولوجيا لن يهملا ، أو أن الاحتمالات طويلة المدى للنمو الاقتصادى ، والتغيير الذى يضعفه مثل هذا لن يحدث ٠ كما أن المقدمة المنطقيـة القائلة بأن سياسات العلم والتكنولوجيا يجب أن تتكامل بشكل أفضل مع السياسات الاقتصادية تؤخذ على أنها قضية مسلمة على كل حال ٠

وتمثل النقطة المقررة للانطلاق التى تهدف الى ضمان قابلية مجتمع البحث للنمو، والاقتصاد القومى كذلك تناقضا صارخا مع اعطاء الأولوية لسياسة تخصيص موارد ضخمة لغايات عسكرية غير منتجة الى حد كبير ٠ ويمكن أن تكون صورة هذا التناقض أكثر وضوحا ، ومع ركود الاستثمارات العامة فى البحوث والتطورات خلال العقد الثامن ٠ ونتيجة لهذا ، فان الحصة المتقلصة لأموال البحوث والتطورات العسكرية قد بدأت تزيد مرة أخرى ٠ وفى كثير من البلاد ، نجد أن الفرصة للبحوث والتطورات المدنية آخذة فى التدهور حقا ، على الرغم من أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعيـة المقررة يجب أن تكون فى مقدمة الاتجاه المضاد ٠

ومع الاقرار العام بالحاجة الى سياسة جديدة للأولويات ، الا أنه كان ثمة عدد كبير من المقترحات عن الكيفية التى تجعل العلم والتكنولوجيا يعملان لصالح البلاد

النامية ، أو لعلاج بعض النتائج السيئة للأزمة الايكولوجية • ولا يمكن تحقيق كل من هاتين الأولويتين ، وكذلك توصيات « المنظمة الاقتصادية للتعـــاون والتنمية » الموجهة للنمو بشكل أكثر ، الا بتخصيص المزيد من الموارد ، أو باعادة تنظيم مجتمع البحوث والتطورات ، والحل الاول لن يجدى كثيرا ، حيث أن الدول الصناعية ــ على ما يظهر ــ غـــير راغبة فى زيـــادة ميزانياتها للبحث والتطوير الى أى حـد يتسم بالضخامة •

وتبدأ الدعوة الى اعادة تنظيم مجتمع البحوث والتطورات ومجالات الأولويـة المرتبطة به ، بافتراض أن البحث العسكرى والتطوير يسهمان اسهاما ضئيلا ، اذا لم يكن لهما اسهام ألبتة فى النمو الموجه ، أو فى الأهداف الموجهة للتنمية الاقتصاديـة والاجتماعية • وواقع الأمر ، أن البيانات التى يمكن أن تتحدى هذه الفرضية يصعب وجودها حتى بين الوثائق الرسمية الخاصة بسياسة العلم • كما كانت الاستجابـــة المألوفة بدرجة أكثر لهذه الدعوة استجابة خرساء : فالوثائق الرسمية نادرا ، بل وبالكاد ، ما تخصص كلمة واحدة عن المشكلات الكبرى للبحوث والتطورات العسكرية، التى قد توجد فى السياسة الشاملة للعلم ، حتى على الرغم من أن البحوث والتطورات العسكرية قد تمتص نصف اجمالى الموارد المتيسرة للبحث • كما أن الاخفاق فى تحليل آثار البحوث والتطورات العسكرية على المجتمع العلمى ، وعلى الاقتصاد القومى ، ربما يصل الى نوع مثير من خداع النفس من جانب صانعى سياسة العلم •

والعلاج الوحيد للموقف الحالى ، هو المناقشة المفتوحة للدور الاقتصادى والعلمى الذى تقوم به البحوث والتطورات العسكرية فى المجتمع • وليس لدى أدنى شك فى أن مثل هذه المناقشة ، اذا ما كانت موضوعية وأمينة سوف تؤدى الى اعـادة ترتيب الأولويات فى العلم ، وبالتالى الى اعادة تنظيم جزء من نظـــام البحث • وفى الوقت نفسه يجب أن تعطى العناية الكافية لتقوية البحث الجامعى الذى يعانى الحرمان المتزايد بالمقارنة الى البحث الصناعى ، وذلك بتقديم عون مالى أفضل ، وفرص للعمل أحسن • ولقد قامت الصلة بين البحوث والتطورات العسكرية وبين الصناعة بدور هام فى اضعاف البحث الجامعى ، لأن الصناعة تقدم للباحثين مبالغ مالية مجزية وغير ذلك من الفوائد • وعلى أقل تقدير ، يمكن أن تحل جوانب بعينها من الأزمة الجامعية باعادة ترتيب أولويات سياسة العلم والأموال المرتبطة بها •

ان اعادة ترتيب الأولويات والانماط التنظيمية هى ــ على أقل تقدير ــ تكون من حيث المبدأ ، أكثر يسرا فى المجتمعات التى تكون سياسة العلم فيها فى أيدى الدولة ، وبشكل صارم • وكما ذكرنا فيما تقدم ، فان النظام المركزى لسياسة العلم سائد بشكل أعظم فى الاتحاد السوفييتى • وفى فرنسا نجد أثر تدخل الدولة كبيرا أيضا ، بينما فى الولايات المتحدة تقوم الديناميات المتضامنة بدور المحدد بشكل أكثر • وعلى أية حال ، لا يعنى هذا أن الحكومة الفيدرالية عاجزة عن احداث تغييرات فى السياسة

القومية للعلم : فالحكومة الفيدرالية تقوم بدور كبير فى تمويل البحوث والتطورات العسكرية فى الولايات المتحدة ٠

وتمتلك الحكومة أدوات السياسة اللازمة لحث التغييرات التى تأخرت وقتا طويلا فى سياستها للعلم ٠ وسوف تحتاج مثل هذه التغييرات بدون شك الى نوع من التفهم بين القـوى العســكرية الرئيسية بسبب دلالات الأمن من ناحية تخفيض البحوث والتطورات العسكرية ٠ ومن المقرر أن التخفيضات تمثل مهمة صعبة ، اذا ما أدركنا الدور الرئيسى الذى تقوم به البحوث والتطورات العسكرية فى سباق التسلح ٠ وعلى أية حال ، فانه اذا أمكن التوصل الى اتفاق ، سوف تتحسن فرص تخفيض الأسلحة الى حد كبير ٠

وسوف يشكل تحول البحوث والتطورات من الأغراض العسكرية الى الأغراض المدنية اجراء ملموسا فى تخفيف الأزمة الاقتصـادية الطـاحنة التى تحيق بالقوى العسكرية الرئيسية ٠ والمملكة المتحدة مثال طيب للبلد الذى يواجه هذه المشكلة ٠ كما تنشأ فوائد عملية التحويل هذه ـ وببســاطة ـ من أن البحوث والتطورات العسكرية المكثفة تنسف امكانية نمو اقتصاد أمة ما ، بل تفقد تحقيق تلك الاهـداف التى وضعتها المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية ، ودون أن نتحدث عن الاهداف بعيدة المدى ٠

وقد يعترض مجتمع البحث مبدئيا على أى نقص فى أموال البحوث والتطورات العسكرية بدافع من الخوف على فقدان المزايا التى يحصل عليها أعضاء هذا المجتمع ٠ ومن ناحية أخرى ، فاننا نجد العلماء أنفسهم منذ فترة الحرب قد أحتجوا وعارضوا فى استخدام عملهم فى أغراض تدميرية ٠ وبدلا من اللجوء الى كبت هؤلاء العلمـاء بحجة أنهم خطر على الأمن ، وهو أمر حدث كثيرا ، بل ولا يزال يحدث باستمرار ، يجب أن تكون ثمة استجابة ايجابية لمحاولات العلماء الذين يعارضون استخدام عملهم فى أغراض التدمير ٠



مقدمة :

انه منذ عهد قريب نسبيا قرر المحللون أن انفاقا عسكريا لا يعزز تنمية اقتصادية فى الدول الصناعية . وقد يسلم فى هذه الأيام على نحو متزايد بأنه ، فيما يتعلق بهذه الدول فثمة معدلات عالية لتنمية اقتصادية واستثمار وخدمة متصلة عكسيا بمستويات عالية لانفاق عسكرى ... فدولة مثل اليابان التى خصصت حصة ضئيلة جدا من مواردها القومية لأغراض عسكرية ، وحيث قدمت الحكومة عونا ماليا لصناعة مدنية ، حصلت طوال العقد الأخير على معدلات أعلى من تنمية اقتصادية واستثمار ، وأقل بطالة من دول مثل الولايات المتحدة ، التى أختارت أن تخصص نصيبـا أكبر الى حد بعيد ، من مواردها لأغراض عســكرية . وبلغـة التطور الاجتماعى فان مقترحات ميزانية أكثر حداثة لحكومة ريجان فى الولايات

(★) يود المؤلف أن يشكر مبرى آكلاند ــ هود ، سيبرى ، Sipri ، على تعليقاتها على نسخة سابقة من هذا النص وكذلك يشكر وكالة التنمية السويدية للتعاون فى الأبحاث المتعلقة بالدول النامية Sarec على اسداء العون للبحث عند كتابته .

بقلم : نيقول بول

زميل أبحاث زائر فى المعهد السويدى للشئون الدولية
ليلا نوجاتان ٢٣ – اس ال ال ٢٨ ، استكهولم – وقدم
هذا النص اصلا الى المؤتمر العالمى السابع عن دراسات المستقبل
فى استكهولم ، ٦ – ٨ يونيو ١٩٨٢

ترجمة : الدكتور محمد محمود السلاموني

الاستاذ السابق بجامعتى القاهرة والاسكندرية

المتحدة أوضحت أنه حتى فى الدول الغنية يمكن أن يكون هناك تناوب واضح بين انفاق عسكرى واجتماعى فى فترة يتيسر فيها مورد منخفض .

وقد أعتبرت دولا نامية ، من ناحية أخرى بأنها تخرب العلاقة بين الانفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية والتطور ، وعلى وجه التحديد الوضع المتطور الأقل نسبيا لاقتصادياتها . وحيث ان انفاقا عسكريا فى دول مصنعة يعتبر متنافسا مع أشكال أخرى لانفاق عام ، فقد تم وضع نظرية مؤداها أن الاعتمادات المالية المفردة للقوات المسلحة (أو جزء ما منها) فى دول العالم الثالث ما كانت لتستخدم مطلقا أو لا تستعمل فى الانتاج وان انفاقا عسكرياً لذلك يحفز احتمال قوى تماما نشاطا اقتصاديا ، وليس واضحا الى أى مدى ما تدل عليه هذه النظرية فى الحقيقة . وقد قررت دراسة اقتصادية قياسية حديثة عن مراكش وفرنسا ، على سبيل المثال . ان العواقب الاقتصادية الجسيمة لانفاق عسكرى هو بعينه ، الى حد بعيد ، فى كلتا الدولتين .

وفهم العلاقة الحقيقية بين انفاق عسكرى ، من ناحية ، وتنمية اقتصادية وتطور اجتماعى اقتصادى ، من ناحية أخرى ، هام بالنسبة لدول العالم الثالث ليس فقط بسبب مشاكل التطور الهائلة التى تجابهها ، بل أيضا لأن الدفاع عن العالم الثالث

قد ارتفع الى حد بعيد طوال العقدين الأخيرين . وقد رفعت دول نامية هامة انفـاق أمنها بمعدل سريع ، فأرقام معهـــد استكهولم الدولى لأبحـاث السـلام SIPRI تدل على أن واحدا وثلاثين دولة من واحد وسبعين من دول العالم الثالث (٤٤٪) التى تبلغ أكثر من ضعف النسبة المئوية للانتاج القومى العام (GDP) المخصص للدفاع بنسبة ٢٥٪ أو أكثر بين سنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٧٥ . ومن هذه خمس عشرة دولة (٢١٪) تبلغ أكثر من النسبة المئوية لانتاج القومى العام (GDP) المخصصة لأغراض عسكرية. وقد أنقصت احدى عشرة دولة فقط من الواحدة والسبعين (١٥٪) انفاقها العسكرى بنسبة ٢٥٪ أو أكثر .

وسوف تناقش هذه المقالة بعض الأساليب التى قد يتوقع بها انفاق عسكرى يتفاعل مع تنمية اقتصادية وتطور اجتماعى اقتصادى فى العالم الثالث . والهدف الهام لهذه المناقشة سوف يكون لتوضيح العناية التى يجب أن يعبر بها عن التعميمات التى تتعلق بالانفاق العسكرى بكلمات واضحة . فالعلاقات التى تكون صحيحة بالنسبة لدولة واحدة فى فترة خاصة قد لا تكون صحيحة بالنسبة لدولة أخرى أو حتى بالنسبة لدولة واحدة فى مرحلة مختلفة فى الزمن . ونتيجة لممارسة البحث الذى أجرى تحت رعاية مجموعة خبراء متخصصين للأمم المتحدة من العلاقة بين نزع سلاح وتطور كان الغرض منها تأكيد الصفة الخاصة للتجربة فيما يتعلق بدول نامية مختلفة بحساب التكاليف المتاحة للانفاق العسكرى وتطابق أية ارتباطات سببية أو علاقات محددة بين نفقاتها العسكرية من ناحية ، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى .

الاقتراب من الاحصاء الدقيق :

ان طريقة واحدة للاقتراب من السؤال عما اذا كان للانفاق العســـكرى نتائج ايجابية أو سلبية على تنمية اقتصادية تتمثل فى محاولة تقرير ما اذا كانت هناك أية علاقة احصائية ذات شأن بين هذين المتغيرين فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من الدول .

وفى العقد الأخير ، فان دراسة قام بها اميل بنوا لوكالة الرقابة على السلاح ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة (ACDA) وفرت الاحصـــاءات التى تدعم مناقشات هؤلاء الذين يجدون عـــلاقة ايجابية بين الانفـــاق العسكرى والتنمية الاقتصادية . وباستخدام تحليل انحسارى بسيط ، اعتقد بنوا أنه كان قد اكتشف علاقة متبادلة ايجابية بين عبء الدفاع (الانفاق العسكرى بوصفه نسبة مئوية للانتاج القومى العام (GDP) دعمته أربع وأربعون دولة نامية بين سنوات ١٩٥٠ ــ ١٩٦٥) ومعدلها فى التنمية الاقتصادية .

وثمة دراسة تمت أخيرا فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) كجزء من مشروع بحث الأمم المتحدة عن نزع السلاح والتنمية ، قد أخذت عينة من تســع وستين دولة نامية تستخدم بيانات لبعض أو كل فترة السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ . وقد وجدت الدراسة أن معدلات مرتفعة للانفاق العسكرى كانت متزاملة مع معدلات

منخفضة للتنمية الاقتصادية · ولم تستطع دراستان أخيرتان حديثتان ، أن تربط الانفاق العسكرى بالتنمية الاقتصادية لما بعد ١٩٦٥ ايجاد علاقة متسقة واضحة المعالم عن جميع الدول فى عيناتها (تسعون فى حالة واحدة وخمسون فى الأخرى) · وقد قرر واضعو احد هذه التقارير أن اختلافات كبيرة مقدمة فى تركيبات اجتماعية اقتصادية فى العينة والدور الكبير الهام للمؤثرات المميزة لدول خاصة ، قد تؤدى الى علاج نتائج عينة تمثل جميع الاجزاء المميزة · وهذا الاقتراب بوضوح بعيد الاحتمال للتنبؤ بالعلاقة بين الانفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية ، ولذلك يستطاع توقع التنبؤ بصعوبة نتيجة الانفاق العسكرى على التطور الاجتماعى والاقتصادى ·

الانفاق العسكرى كشكل للانفاق العام :

ليس لكل انفاق عام نفس الأثر الاقتصادى ، فالانفاق الذى يتعلق برأس المال أو التبادل الخارجى الكثيف بطبيعته سيكون له نتيجة مختلفة عن غيره من الانفاق وسواء أكانت هذه النتائج سيئة أو حسنة لاقتصاد الدولة ، فسوف يعتمد على الحالة الاقتصادية للدولة ومجال السياسة التى تتبعها حكومتها · وان استراتيجية التطور التى سيطرت على العقد السادس والعقد السابع (وتظل مسيطرة فى الحقيقة حتى اليوم) توقعت أن دول العالم الثالث لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية سوف تتطور طبقا للسبيل الذى أعتقد بأن الدول الصناعية قد اتبعته · فرأس مال الاستثمار الكثيف وبخاصة فى القطاع الصناعى المدنى ، سوف يرفع حتما انتاج عمل العالم الثالث ، وبالتالى يؤدى الى تنمية اقتصادية · وتيسر التبادل الخارجى سيكون له أهمية لنجاح هذه الاستراتيجية ، لأن كثيرا جدا من السلع الرئيسية المطلوبة ستكون واجبة الشراء من الدول الصناعية · وان تدفقات معونة أجنبية كان فى مكنتها أن توفر كثيرا من التبادل الخارجى الذى يعتبر ضروريا للحصول على مستوى ملائم للاستثمار ·

وقد ارتاب محللو التطور فى قابلية التطبيق لهذه الاستراتيجية منذ أواخر العقد السابع والعقد الثامن فتؤكد دراسات تجريبية أن تشكيل رأس المال يحسب عن جزء من الارتفاع فى انتاج العمل ··· وأن فاعلية استثمار (كما تم ضبطه عن طريق نسبة رأس مال الانتاج المتزايد) قد اختلفت كثيرا من دولة الى أخرى وان معاونة خارجية قد قامت بتوفيرها دول لم تصل أبدا الى المستوى الذى تنشده الأمم المتحدة أو تأمل فيه الدول النامية · ونظرا الى أنه ــ باستثناء دول العالم الثالث المصدرة للنفط ــ قد اتجهت شروط التجارة الى محاباة الدول الصناعية منذ منتصف العقد السادس ، فان دولا نامية كثيرة كان عليها أن تحصل على متطلباتها الرئيسية الخارجية من البنوك الخاصة ·

وعن طريق بعض المؤشرات ، فان عددا من مقترضى العالم الثالث البارزين قد نجحوا الى حد بعيد ، فى انجاز هذه الاستراتيجية للتنمية المكثفة خارجيا · وعلى سبيل

المثال فان الدين العام للبرازيل (طويل الأجل أو قصيره) يبلغ فى الوقت الحاضر حوالى ٦٠ر٠٠٠ مليون دولار . ووفقا لما يقرره البنك الدولى ، فان انتاج البرازيل الوطنى الاجمالى (وتم ضبطه بالدولار عام ١٩٧٠) قد زاد ١٧٠٪ بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٧ . وبين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٧ اعتبرت البرازيل الدولة الخامسة بحسب بيانات البنك الدولى . وبلغة معدلات التنمية للانتاج الوطنى العام (GDP) وصل فى المتوسط الى ٩ر٩٪ سنويا . وهذا النجاح على كل حال ، اشترى بثمن غال . ويؤكد البنك الدولى أيضا أنه ، بينما ٢٠٪ من سكان البرازيل يتحكمون فى ٨ر٣٪ من الدخل القومى للبرازيل عام ١٩٦٠ ، فان هذا الرقم كان ٢ر٣٪ خلال عام ١٩٧٠ ، وتعطى تقديرات نهاية العقد الثامن أفقر السكان وهم يمثلون ٢٠٪ ، ٨ر٢٪ فقط من الدخل القومى .

وكنتيجة لهذا الوضع الاقتصادى غير المرضى فى معظم دول العالم الثالث ، فان بعض المحللين كانوا مقتنعين بأن الدول النامية تحتاج الى انشاء أنظمة انتاج أكثر تكثيفا للعمل ويعتمد أكبر ما يعتمد على مواردها الذاتية ويقلل من اعتمادها على رأس المال المستورد . وهذا لا يعنى ، على كل حال ، أن انفاق رأس المال الكثيف ردىء أو أن القرار بشراء مادة منتجة محليا أفضل من الانفاق على تبادل خارجى عن طريق شراء من الخارج فالغاية ببساطة ، هى أن عناية جديرة بالاعتبار وحسن تمييز يجب أن تمارسا عند تقويم النتائج لأى بند من بنود الانفاق العام على اقتصاد الدولة .

وعندما يبلغ الأمر الى تقويم نتيجة انفاق عام متصل بالجيش على اقتصاد ما ، فمن الضرورى معرفة ما يشتريه الجيش بنقده . والنتائج الاقتصادية لدفع الأجور والمرتبات وشراء المكاتب والطعام وادارة الامدادات ستكون مختلفة عن شراء السيارات أو السفن الحربية أو انشاء ثكنات أو قواعد جوية وبالاضافة الى ذلك فان حيازة سيارات وسفن حربية سوف يكون لها — على الأرجح — نتائج اقتصادية مختلفة بالنسبة لانتاجها محليا أو لاستيرادها . لذلك ينبغى التفكير مليا فى النتائج الايجابية والسلبية لتقرير التأثير الاجمالى للانفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية . وليس كافيا لذلك فحص نوع واحد من الانفاق .

النتيجة الاجمالية للطلب :

ان النتيجة الوحيدة التى يتفق عليها عادة هى أن انفاقا عسكريا يمكن أن يكون ذا فائدة فى اقتصاد يتمثل فى زيادة طلب كلى ، مثل أى بند من بنود الانفاق العام يمكن أن يتوقع حدوثه . فالباحثون فى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT لخصوا مناقشة الطلب الكلى كما يلى :

> ان وسيلة عسكرية على اساس نموذج كينيزى (نسبة الى كينيز ، الاقتصادى والمالى البريطانى) هى حجة مقنعة جدا فى تأييد تأثير ايجابى لانفاق متزايد على الأسلحة . ففى اقتصاد ذى طاقة انتاج زائدة ، فان طلبا اجماليا متزايدا من الجيش أو القوات المسلحة

او من اى مصدر آخر سوف يرفع من حيث كونه انتاجا وطاقة وانتفاعا و (نتيجة لافتراضات معقولة) معدلات الربح ٠ فقد يستجيب لأرباح عالية متزايدة ليضع الاقتصاد على طريق أسرع لتنمية طويلة الأجل ٠

وبينما اقترحت مجموعة (MIT) أن هذه النتيجة كانت الأعظم احتمالا للحدوث فى الدول الصناعية فان دراسات حالة فى مراكش والهند تدل على أن جميع الأمـور متساوية ، فالانفاق العسكرى ــ مثل أية بنود أخرى للانفاق العام ــ يمكن أن يحفز التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ٠ وفيما يتعلق بالهند ، فان اميل بنوا قد اعتقد أن سياسة الحكومة المتعلقة بالعملة والمتصلة بخزانة الدولة المقيدة بين سنوات ١٩٥٠ و ١٩٦١ كانت قد أسهمت فى النمو البطىء للاقتصاد الهندى فى هذه الفترة ٠ فقد قيل ان الحرب مع الصين عام ١٩٦٢ كانت قد حفزت الحكومة الهندية على رفع مستواها الضريبى وعلى تعزيز أكبر عجز للميزانية ٠ وكانت نتيجة هذه التدابير ، كما ناقش بنوا ، زيادة معدل التنمية فى الهند من خلال تأثير الطلب الاجمالى ٠

التضخم المالى :

ان حفز الاقتصاد عن طريق توسيع الانفاق العام لا يكون ببساطة مضمونا فمن غير ريب ، فان نتيجة الانفاق العسكرى على الاقتصاد سوف تتضح ايجابيا فى حالة المغرب ٠

ان انفاقا عسكريا له تأثير مباشر ضئيل على الانتاج الوطنى العام (GDP) يتسم بقوتين متناقضتين : فبوصفه بندا من بنود الانفاق العام ، له دور ايجابى ، بينما هو بوصفه ظاهرة معينة لاستهلاك غير منتج له تأثير سلبى ٠ وبسبب التواكل المتبادل ، فان انفاقا عسكريا ما له أثر سلبى شديد على التنمية فى المغرب وذلك لانه يعمل من خلال توترات ضخمة يحفزها عجز الميزان التجارى ٠

وأى نوع من الانفاق العام ، سواء كان عسكريا أو مدنيا ، يمكن أن يكون متضخما بسبب الضغط المتزايد الذى يمارسه مثل هذا الانفاق على الاسعار والأجور ٠ وبالتالى ففى غياب تدابير ملائمة تصحيحية ، فالانفاق العسكرى يمكن أن يسبب على الارجح ، درجة ما من التضخم المالى وقد أوضحت دراسة الحالة الاقتصادية فى الهند والمغرب أن ضغطا متضخما نشأ عن الانفاق العسكرى ٠ وفى حالة الهند ، فان عجز الانفاق بنيت على أساسه نفقات دفاع متزايدة فى منتصف العقد السابع ، كان سببا وحيدا للتضخم المالى ٠ والسبب الثانى كان الضغط المتزايد بالنسبة لأجور قطاع مدنى حدث عن طريق مستويات أعلى للانفاق عن الدفاع ٠

وبيرو دولة أخرى ، أسهم فيها الانفاق العسكرى فى التضخم ٠ فهناك على الاصح عدد كبير من عوامل محلية وأجنبية على حد سواء يمكن أن تفهم كضغوط تضخمية محفزة فى بيرو ٠ العومل المحلية الأكثر أهمية ، وبصورة خاصة ، الانفاق الحكومى المرتفع يمثل الانفاق العسكرى جزءا منها ، وبخاصة فان الزيادات السريعة فى الانفاق العسكرى فى بيرو بين أعوام ١٩٧١ و ١٩٧٥ يعتبر السبب فى احداث نسب عالية

نسبيا من التضخم المالى لبيرو خلال السنوات من ١٩٧٧ الى ١٨٠ • ومع ذلك هناك عوامل كامنة مساعدة أخرى كثيرة جدا للتضخم المالى فى بيرو بحيث يصعب تقرير الى أى درجة حفز الانفاق العسكرى التضخم المالى •

الميزان التجارى والتبادل الخارجى والاستثمار :

ودراسة الحالة فى المغرب تدل أيضا على أن زيادة فى الانفاق العسكرى عالميا تفضى الى عجز فى الميزان التجارى (أو تفاقم فى عجز موجود) • وليس من الصعب أن نتصور كيف يمكن أن يتطور هذا الوضع : فانفاق عسكرى يمكن ، على سبيل المثال ، أن يستتبع كنتيجة لا بد منها الاستيراد لمقدار يمكن ادراكه من مادة عسكرية من الخارج • وسوف يكون التبادل الخارجى غير متاح للمشتريات الى قد تضيف الى القدرة المنتجة للاقتصاد • وثمة امكانية أخرى هى أن ــ سبق ان كانت الدولة يناط بها دائما تيسير توفير للموارد المالية الاستثمارية فى دول عديدة من العالم الثالث ــ الانفاق العسكرى الأكثر يعنى استثمارا أقل وحاجة دول لاستيراد سلع أكثر وتخفيض امكاناتها للتصدير •

التبادل الخارجى :

كثيرا ما يكون التبادل الخارجى منخفض الامداد فى دول نامية ويصبح ضروريا توزيع ذلك ، بين المتطلبات المتنافسة • وغير معروف بالنسبة للصناعات فى دول العالم الثالث أن تجبر على انتاج بطىء أو متعثر ، بينما يبحث عن تبادل خارجى لشراء عناصر أو مواد خام ضرورية لعملية الانتاج • وفى أمثال هذه الحالات ، فمن المحتمل ، أن يحدث تحول فى التبادل الخارجى بالنسبة للواردات المتصلة بالجيش على حساب التنمية الاقتصادية والتطور • وهناك بعض الدول النامية ، خاصة منتجـــة النفط ومصدرته ، ليس لديها مثل هذه القيود الخطيرة للموارد ، بل هى الاستثناء لا القاعدة (فهى بلا شك المشترية البارزة للسلاح) ويعتقد راجو توماس أن القيد الأكبر الذى فرضه انفاق الدفاع فى الهند (وبخاصة على أسلحة حديثة وتطور لصناعة دفاع وطنى) هو انخفاض التبادل الخارجى المتاح لقطاعات مدنية للاقتصاد •

والمديونية المتزايدة لدول نامية لمؤسسات اقراض عامة وخاصة تلك التى قد أشير اليها فيما سبق • وبينما تكون هذه المديونية مدعمة جيدا بالوثائق ، فان المدى الذى أدت اليه عن المشتريات المتصلة بالجيش ليس واضحا • وعندما أعطى المعدل الذى تزايدت عنده واردات الأسلحة طوال العقد الاخير وانخفاض مقدار منحة المساعدات العسكرية من المانحين البارزين ، فليس معقولا أن نفترض ــ على الأقل بالنسبة لبعض الدول ــ أن العنصر العسكرى لدينها الخارجى يجب أن يكون ضخما • فاثيوبيا ــ على سبيل المثال ــ واحدة من أفقر الدول فى العالم ، يعتبرها البنك الدولى الدولة المائة

وخمسا وعشرين من مائة وست وعشرين دولة (أى قبل الأخيرة) • ومع ذلك فقد استوردت اثيوبيا فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ أسلحة بنحو ألف وخمسمائة مليون دولار من الاتحاد السوفيتى وحلفائه • ويحاول بعض الاقتصاديين الارجنتينيين أن يبرهنوا على أن العنصر العسكرى لدين الارجنتين هام وذلك على الرغم من أن من الصعب الحصول على بيانات دقيقة •

وفى نفس الوقت فان الديون المتصلة بالجيش يجب أن تطرح لنظرة فاحصة • ففى نهاية العقد الثامن أزادت بيرو اقتراضاتها الدولية لتدفع ثمن مشتريات أسلحة أجنبية ، من الاتحاد السوفيتى ، بينما كان الاقتراض فى الاعوام من ١٩٦٨ الى ١٩٨٠ لتمويل استثمار يقدر بأكثر من ٥٠٪ من مديونية بيرو • وفى غضون عام ١٩٧٩ كان ما استوردته الارجنتين من بين جميع دول أمريكا اللاتينية أكثر (بدولارات متداولة) مما استوردته البرازيل • وحتى الآن قد سجل أن البرازيل قد انفقت فى عام ١٩٧٩ ٢٠٠ مليون دولار على أسلحة تقدر ب ١٪ فقط من اجمالى الواردات • واعتماد البرازيل على نفط مستورد هو فى الوقت الحاضر عبء اقتصادى أكثر خطورة •

الاستثمار :

وحتى اميل بنوا الذى اعتقد أن انفاقا عسكريا ككل يحفز تنمية اقتصادية فى العالم الثالث اعترف بأن :

> ارتفاعا فى انفاق الدفاع قد يتحول الى موارد لاستخدامات اخرى سوف تدخل بطريقة اخرى فى استثمار •••
>
> والى المدى الذى يستخدم موارد لنموذج صناعى للدفاع (سلع مصنعة غير الأطعمة التى يمكن أن تسدد ثمن السلع المستوردة) ، كان يمكن الحصول عليها الى حد كبير من برنامج الاستثمار ، لأن ذلك يمكن أن يكون أينما يوجد جزء كبير من موارد فى المتناول من هذا الطراز فعلا •

وقد ذكر آنفا أن استثمارا ، على الأخص ، استثمار رأس مال كثيف ، احتل مرتبة رئيسية فى استراتيجية التطور الغربى منذ العقد السادس • ونقاد هذه الاستراتيجية على صواب أعظم بالتأكيد فى مناقشة أن : استثمار رأس المال بعيد عن كونه المصدر الوحيد أو حتى الأكثر أهمية للانتاجية المتزايدة ، ومن ثم التنمية الاقتصادية • ومع ذلك فان مقدارا ما من استثمار رأس المال ضرورى لحدوث التنمية الاقتصادية • وهناك دليل على أن الانفاق العسكرى يعوق هذه العملية على الأقل فى بعض دول نامية وفى دراسة الحالة لاقتصاد المغرب هناك تأكيد على :

> تشكيل رأس مال ثابت ضخم يتلقى دائما سلبيا من زيادة فى الانفاق العسكرى ، فهذا التأثير واضح جدا فى دولة مثل المغرب التى تحس احساسا بالغ الشدة بضخامة التكاليف • وان تخفيضا فى جهد عسكرى وطنى يقود الى زيادة يمكن تقديرها فى تشكيل رأس مال ثابت ضخم •

وبينما يكون للدولة دور صغير فقط فى تمويل الاستثمار ، فمن الصعب القول بان اتفاقات عسكرية قد تمت على حساب الاستثمار • فان الجيش التشيلى قد خفض بطريقة متطرفة ، دور الدولة فى تمويل التنمية لاسقاط حكومة اللندى • وثمة مسئولية رئيسية بالنسبة للاستثمار قد ألقيت على عاتق القطاع الخاص • وهكذا ، فبينما ارتفع الانفاق العسكرى ، الى حد بعيد ، منذ عام ١٩٧٣ بآجال غير مشروطة فان مستويات الاستثمار الكلى فى تشيلى قد ارتفعت أيضا •

بعض نتائج غير مباشرة :

لقد لخصت المناقشات السابقة عددا من التفاعلات بين الانفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية فى الدول النامية • وكانت على كل حال ، تقريرا شاملا لا يمكن أن يؤخذ للتدليل على ما يكون عليه الميزان لهذه التفاعلات ـ على الارجح ـ بالنسبة لأية دولة ، خاصة وان عدة دراسات حالة أجريت بعمق ، وتقترح أن النتيجة الكلية للانفاق العسكرى على الدولة التى نحن بصددها تكون سلبية •

وهناك اتجاهات غير مباشرة عديدة أيضا أفترض فيها أن الانفاق العسكرى يمكن أن يحفز التنمية والتطور لاقتصاديات العالم الثالث ومجتمعاته • وفى الواقع فان بعض المحللين قد أعطوا هذه النتائج أهمية أكثر من العوامل المؤثرة المباشرة • وسوف يبحث القسم التالى ثلاث علاقات : (أ) تحسين جهد حصيلة الضرائب • (ب) توفير الخدمة • (ج) تعزيز التصنيع •

(أ) تحسين جهد حصيلة الضرائب :

لقد اقترح محلل هندى للانفاق العسكرى والتنمية ، وهو فيد غـاندى ، أن فترات تستغرقها حروب وارتفاع الانفاق العسكرى يمكن أن يكون لها بعض نتائج مالية قصيرة ، وطويلة الأجل ، مفيدة • فالنتيجة طويلة الأجل تحدث عندما تبقى حكومة ، رفعت مستواها الضريبى لمساعدة تمويل الانفاق العسكرى الاضافى ، على معدلات الضريبة بمستوى أعلى ، بينما ينخفض الانفاق العسكرى أو يعانى حالة هبوط عن المستوى • وتتضمن النتيجة قصيرة الأجل قدرة الحكومة على أخذ بعض الدخل الاضافى للجهد العسكرى وتستخدمه فى أغراض تنمية وتطور غير عسكرية •

وقد فحص غاندى التجربة الهندية واكتشف أنه : بينما رفعت الحكومة الهندية معدلات الضريبة أثناء فترات الحرب (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ و ١٩٧١ ـ ١٩٧٢) ، كانت نتيجة هذا على التنمية الاقتصادية والتطور فى الهند أقل • وقرر أن النتيجة المالية طويلة الأجل لا يمكن تطبيقها على الحالة الهندية ، لأن جهد دخل الهند قد ضعف فعليا بعد كل حرب • ولم تبد النتيجة القصيرة الأجل مؤثرة ، لأن جزءا كبيرا جدا لجهد الدخل المزاد خلال سنوات الحرب حتى فى السنوات الأخيرة

كان يمتص دائما عن طريق الدفاع ، وربما اتبعت دول أخرى ، بلا ريب ، سياسات مختلفة وتحققت لها نتائج تنمية وتطور ايجابية • ودراسات عن دول خاصة يمكن أن تقرر هذا فقط •

(ب) توفير الخدمة :

وثمة دراسة وحيدة فيما يتعلق بالانفاق العسكرى وتكوين الخدمة (أو العمالة) مؤداها أن تدريبا تربويا ومهنيا يتلقى فى الجيش ، يستطيع الى درجة ما ، أن يسهم فى تطور اقتصادى واجتماعى ، حالما تتخلى دائرة الموظفين العسكرية عن الخدمات وتدخل فى نطاق الاقتصاد المدنى • والسؤال الأول الذى يجب أن يسأل عند تقويم هذه الدعوى هو ما اذا كان لدى الدولة التى نحن بصددها قوات مجندة الزاميا أو قوات عسكرية محترفة • فاذا كان لديها قوة محترفة ، فان فوائد التدريب على الاقتصاد المدنى سوف يخفض الى حد بعيد ، نظرا الى أن المتدرب سوف يقضى وقتا كبيرا من حياته النشطة فى الجيش • وكثيرا جدا من الدول الافريقية ، على سبيل المثال ، لديها قوات مسلحة محترفة •

وقد أكد اميل بنوا الى حد بعيد على الدعوى بأن تدريبا مهنيا يتلقى فى الجيش قد يجعل لمجندين الزاميين سابقين مهارات قد تجعلهم ، بخاصة ، مفضلين لدى مؤسسات صناعية أو تلك التى تمكنهم من أن يصبحوا فلاحين (نموذجيين) • وهناك عدة نقاط تحتاج الى أن تؤخذ بعين الاعتبار هنا • ففى دول يكون فيها معدل البطالة المدنية مرتفعا تماما أو حيث تصمم صناعات لتكون ذات رأس مال كثيف ومدخرة لعمل ما فان فوائد مثل هذا التدريب تكون منفية • وقد استخدم بنوا حالة الهند ليدعم مناقشاته ، مشيرا الى برامج تدريب عسكرى مكنت الجنود الهنود من أن يصبحوا مهرة فى الطباعة وتجليد الكتب والحدادة والسمكرة والحرف المعدنية وهلم جرا • والأكثر أهمية فى المناقشة أن بنوا ، بوجه عام ، قد مال الى المغالاة فى فوائد مدنية مميزة قدمها هؤلاء المسرحون من الخدمة العسكرية ، بسبب الحاجة الى أعمال معوضة على نحو كاف فى الاقتصاد الهندى •

وبقدر العناية بتدريب عسكرى مهىء لفلاحين (نموذجيين) فان هذا الدافع لطاقة بشرية سوف ينطبق بدون شك فقط على دول كان فيها الجيش منهمكا فى زراعة طعامه ذاتيا أو ربما فى تحسين نشاطات زراعية بموجب برامج عمل مدنية وفى دول حيث توجد تركيبات اجتماعية جائرة أفضت الى تركيز ثروة وموارد منتجة فى أيدى صفوة ريفية صغيرة نسبيا ، ومع ذلك فانه من غير الواقعى افتراض أنه : ولأن شخصا يتوفر له تدريب ، يجب أن يحوله هذا التدريب الى فلاح (نموذجى) سوف يكون لديه الوسيلة لامتلاك أرض وماء وسلف واعانات زراعية أخرى ليصبح أحد الفلاحين • وينتج الجيش فى الهند بعضا من طعامه ذاتيا على الأقل •

ويناقش بعض المحللين للانفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية فى الدول النامية أنه بعيدا عن توفير الخدمة ، فان انفاقا متصلا بالجيش يحول نسبة هامة من الجزء الأكثر انتاجا من الناحية الاقتصادية لقوة العمل الذكور ـ من سن ١٨ الى ٤٥ عاما ـ

وقد اتخذ محللون آخرون وجهة النظر المضادة · فيقرر ديفيد هونز أن : انصرافا الى صناعة لا يحتاج الى قدر كبير من عمل ·· وعلاوة على ذلك ، فبينما تطلب قطاعات عامة ومن الدرجة الثانية انماطا ماهرة وغير ماهرة على حد سواء ، فلا تستطيع انتاج طلب كبير كافى للاعادة من مورد كلى ···· يمكن أن يستنتج اذا أن الطلب العسكرى لعمل يسبب النتيجة الضارة ادل بكثير على نتائج التطور ، نظرا الى أن فائض العمل اساسى متصل الوجود ·

وبينما يوجد هناك بالتأكيد هدف عام لفائض العمـــل فى الدول النامية ، فسيكون هناك خطأ فى افتراض أن صراعات خطيرة لا يمكن أن تتطور بين القطاعات العسكرية والمدنية للاقتصاد · وقد قرر ترهال أنه فى الهند ، فيما يتعلق بعدم سد حاجتها من فئة العمال المهرة ، فان قطاع الدفاع كان (فى منتصف العقد السابع) فى حالة منافسة قوية بوضوح مع القطاع المدنى ، وفى دولة تحاول أن تنشىء تدريجيا وبجهد صناعة عسكرية كبيرة ومتنوعة ، فان مثل هذا الوضع يجب ألا يدعو الى الدهشة · ففى حالة غانا ـ يوضـــح هوتر : أن الطلب على العمـــل فى الجيش لا يتعارض مع متطلبات المدنية ·

التصنيع :

ووجه آخر من الانفاق العسكرى ، الذى يقال انه مفيد لعملية التطور هو أن انشاء القطاع العسكرى تدريجيا وبجهد يمكن أن يعزز تصنيعا · ولامر ، يقال ان مؤسسات عسكرية تدعم انشاء قاعدة صناعية لدولة تدريجيا وبجهد ، لأنها تود أن تكون قادرة على انتاج مواد عسكرية محليا لتجنب اعتمادها على مصادر أجنبية لسد حاجتها ، ولأمر آخر ، يقال ان أنظمة صناعية وطنية للأسلحة تجبر دول العالم الثالث على تطوير مهارات هامة وتوفر ادخارات تبادل خارجى وتساعد دولة على أن تكون وثيقة الصلة بالتكنولوجيا الحاضرة ·

وهناك عدد من الأسئلة التى يجب أن يجاب عليها ، عندما يقوم الانسان بالدور الذى تلعبه الصناعات العسكرية فى تطوير الدول · وسوف تركز هذه المناقشة على ثلاث نقاط رئيسية :

هل يؤثر الاستثمار فى صناعة عسكرية فى القطاع المدنى ؟

هل الاستثمار فى القطاع العســكرى ذو فائدة اقتصــادية أو هو اســـتنزاف اقتصادى بالنسبة للدولة ؟

ما هى تورطات الاستثمار العسكرى بالنسبة للتطور ؟

الصناعة العسكرية والقطاع المدنى

هناك على الأقل ثلاثة اتجاهات يمكن أن يتوقع الانسان منها أن صناعة ما تؤثر فى القطاعات المدنية . فأول كل شىء ، تستطيع صناعات عسكرية أن تشترى وبذلك تشجع الانتاج من مواد من السوق الوطنى . ويستنتج ديفيد هونز آن « النتائج المضاعفة » لصناعات الدفاع فى معظم الدول النامية يعنى الدرجة التى تحفز بها انفاقا على صناعة عسكرية طلب منتجات محلية ، وبذلك تدعم التنمية الاقتصادية . وفيما يتعلق بالهند التى يعتبرها هونز وحدة من دول نامية قليلة ، استطاعت أن تدعم صناعة عسكرية فقد أكد ترهال أن مازال هناك انفصال تام واضح بين قطاعات صناعية عسكرية وقطاعات صناعية مدنية فى نهاية العقد الثامن . وقد أكدت آن شولز أن وضعا مماثلا قد وجد فى ايران فى غضون العقد الأخير .

والاتجاه الثانى الذى قد يؤثر به القطاع العسكرى فى القطاع المدنى هو تشجيع توفير صناعات جديدة . وليس هناك انكار بأن صناعات معينة قد أقيمت فى دول نامية ، بسبب استخداماتها العسكرية : فصناعة النسيج فى جمهورية كوريا قد حققت انطلاقتها على نحو رسمى حينما قررت انتاج ملابس عسكرية وطنية ويقال ان جيش الأرجنتين كان ذا أثر فى اقامة صناعة الحديد والصلب المحلية . وفى الهند تنتشر الآن شركات الالكترونيات العسكرية فى سوق مدنى لانتاج أجهزة ارسال وأجهزة راديو أو تلفزيون مستقبلة ومعدات ملاحية مساعدة . وفى المجموع ، فنحو نصف الانتاج لتسع شركات قطاع عام للدفاع المملوكة للحكومة الهندية تصنف بأنها غير عسكرية . وبالاضافة الى منتجات الالكترونات ، فان مواد منتجة لاستهلاك مدنى تتضمن معدات وعربات سكة حديد وسفن . ومن المتحمل ، بوجه عام ، أن أكبر منتجى العالم الثالث للأسلحة هم من يستطيعون توقع الافادة بهذه الطريقة من صناعة دفاعهم الوطنية .

التكاليف الاقتصادية وفوائد التصنيع العسكرى :

وقرر هونز فى دراسته لاقتصاديات الانفاق العسكرى فى معظم الدول النامية أن تكاليف توفير صناعات دفاع وطنية فى دول العالم الثالث تبدو أنها تحول دون تنميتها . والتكاليف التى تعرف عليها هونز تتضمن اغاثات كبيرة من تمويل وطنى (حيث يتم حسب اعتمادات من أغراض أخرى) وموارد خام خاصة ، يجب أن تستورد عادة (مع وجود تبادل خارجى أقل لواردات أخرى) .

وكثيرا ما يقدم مبررا وحيدا بالنسبة لتطوير صناعات أسلحة فى دول العالم الثالث وهو مدخرات التبادل الخارجى ، التى سوف تتيح الفرصة لقيام مثل هذه الصناعات ، حيث لا يكون ضروريا بعد ذلك استيراد جميع أسلحة الدولة من الخارج .. وفى الحقيقة ، فان انتاجا وطنيا ليس بالضرورةمرتبطا بانفاق تبادل خارجى مخفض فيما يتعلق بمواد متصلة بالجيش . وحتى الهند التى سارت شوطا

طويلا نحو هدفها بشأن اكتفاء ذاتي فى انتاج الدفاع ، لا يزال لديها نفقات تبادل خارجي متصلة بالدفاع . ولأمر ، فان مادة خاصة وعناصر أساسية يجب أن تستورد حتى الآن وأن يتعامل بتراخيص انتاج من شركات أجنبية . وبالاضافة الى ذلك ، فان صناعة الدفاع الهندية لا تستطيع انتاج الكمية الكبيرة لبعض مواد يحتاج اليها الجيش فالسفن والطائرات والأسلحة الأخرى يجب أن تستورد حتى الآن . ويعتبر بعض المحللين أن انفاق تبادل خارجي هو قيد خطير على التنمية الاقتصادية .

وقضية الصادرات وثيقة الصلة بالموضوع هنا ، فصناعات الدفاع ، حتى فى الدول الصناعية ، تعتمد كثيرا على صادرات لتظل قابلة للنمو اقتصاديا . وبالاضافة الى ذلك فان صادرات الأسلحة تستطيع أن تسترد التبادل الخارجي الذى يحتاج اليه فى انتاج أسلحة وتحسن وضع ميزان مدفوعات الدولة . فصادرات الأسلحة البرازيلية قد اتسعت بسرعة فى سنوات حديثة ، وقد وجد مبررا واحدا لتشجيع البرازيل على اتساع صادرات الأسلحة هو كسب التبادل الخارجي ليساعد

موازنة فاتورة استيراد النفط البرازيلى . ولم تصدر الهند حتى الآن كثيرا جدا من انتاج صناعة دفاعها ، الا أنها لكى تفعل هكذا ، سوف يكون ذلك مفهوما بوضوح من وجهة النظر الاقتصادية القومية بكل معنى الكلمة ومن وجهة النظر الاقتصادية الدولية ، يجب على الانسان أن يسأل كم عدد المصدرين الذين يستطيع العالم أن يساعدهم وطنية . ومن وجهة النظر الاستراتيجية السياسية ، فمن الأهمية بمكان أيضا أن يؤخذ بعين الاعتبار أى تأثير سيكون لاتساع التجارة الدولية فى الأسلحة على السلام والأمن العالمى والاقليمى . وعلى الرغم من أن تشجيع تصدير الأسلحة قد يساعد دولا خاصة على التغلب على بعض مشكلات تبادلها الخارجي وميزان مدفوعاتها فى البداية ، فان هناك مبررا قويا للاعتقاد بأن نتائج اقتصادية وأمنية طويلة الأجل لمثل هذه السياسة ستكون سلبية .

الاستثمار فى الصناعات العسكرية والتنمية :

هناك أوجه عديدة لهذه العلاقة لا يستطاع استكشافها ؟ وسوف يناقش هنا اثنان منها : طبيعة السلع المنتجة والاختيار بين عمليات انتاج رأس المال والعمل

وحتى فى الولايات المتحدة فان الدوافع المدنية لصناعات عسكرية أقل نسبيا بمقارنتها بالنقد المنصرف على الحصول على السلاح ، وفى اقتصاد حيث لا يزال المواطن والمواطنة العاديان يحاولان اشباع حاجتهما الأساسية يبدو أن نتائج الدوافع يجب أن تكون أقل تماما . وان لمن اليسير أن ندرك أن توفير صناعة نسيج يمكن أن تكون فى صالح السكان المحليين بدرجة كبيرة جدا (مع افتراض أن انتاجه يباع محليا وأن الشعب يستطيع القدرة على شراء انتاجه) . ولما كانت المواد العسكرية تزيد بالصقل التكنولوجى ، فان دوافع ايجابية بالنسبة للسكان المدنيين يجب أن تتناقص بالضرورة

والاهتمام الذى أكد حديثا فى الصين بخفض النفقات العسكرية لجميع الأنواع وزيادة الانتاج للصناعات الخفيفة والزراعية للمساعدة على العودة الى وضع سوى ، ليوحى بأن صناعات عسكرية هناك لم تحدث نوعا من الانتاج الذى يتطلبه الاقتصاد ككل ٠

ومقدار كبير من المشكلة يكمن فى الحقيقة بأن ما تحتاجه أغلبية شعوب العالم الثالث هو مستهلك أساسى للسلع ، بحيث تستطيع القدرة على شراء هذه السلع ٠ وليست التكنولوجيا المستخدمة فى صناعات عسكرية عديدة ملائمة لانتاج أنواع السلع أو الأعمال التى تحتاجها مجتمعات العالم الثالث ٠ وحتى عهد قريب نسبيا ، فان شعوبا عديدة منهمكة فى التنمية قد اكتشفت أن تجربة تاريخية تؤكد أن تحولا تركيبيا مبنيا بالدرجة الأولى على صناعة هى شرط ضرورى للتطور الحقيقى ٠ وسيكون نوع التكنولوجيا ، التى قد تستخدم فى التأثير على هذا التحول من النوع المستخدم فى الدول الصناعية (شرقا وغربا) ٠

وهذه الاستراتيجية للتطور قد هوجمت طوال العقد الأخير أو حوالى ذلك ، ولسبب ملائم ، كما شرح كيث جريفن :

> كانت النتائج (بانحياز لصالح الصناعة) أرباحا عالية بالنسبة للطبقة الراسمالية وتكاليف مرتفعة بالنسبة للاقتصاد ككل ، وأثمانا مرتفعة بالنسبة للمستهلك وشروط تجارة غير ملائمة للفلاح وعدم تشجيع مشروعات صغيرة ، وخاصة تلك المنشاة فى مناطق ريفية ٠ واتسع الانتاج الصناعى فى الحقيقة بسرعة فى دول عديدة ٠

وقد نادى نقاد استراتيجية تطوير الصناعة المكيفة خارجيا باستخدام تكنولوجيا مناسبة لعامل الموهبة الطبيعية والحالات البيئية لدول خاصة ٠ والتصنيع القائم على أساس صناعات عسكرية لا يستطيع تزويد هـذا النوع من البديل التكنولوجى ٠ وعلاوة على ذلك ، فان الوجـود لصناعة عسكرية بعينها يخفض الاحتمال القوى بأن مثل هذه البدائل سوف تتطور ، نظرا لأن الصناعات العسكرية تمتص كثيرا جدا من الموارد المالية وقدرة بحث الدولة ٠

خاتمة

ان القسمين الأولين من هذه المقالة كانا معنيين بالعلاقة بين الانفاق العسكرى والتحفيز للطلب والتضخم المالى وتعزيز الاستثمار والميزان التجارى والاســتخدام لتبادل خارجى وتحسين جهد حصيلة الضريبة وتوفير الخدمة والتصنيع ٠ وهناك دليل على أن انفاقا عسكريا يمكن أن يكون له نتائج ايجابية وسلبية على ـ حد سـواء ـ على اقتصـاد دولة نامية وأنه من الضرورى استبصار هذا الناتج جيدا لكى ندرك الكفة الراجحة فى كفتى الميزان ٠ وفى معظم الفئات التى فحصت ، عندما اختبرت افتراضات عن واقع العالم الثالث ، كانت النتائج الاقتصـادية للانفاق العســكرى سلبية ٠ وحيثما كان هناك نتائج ايجابية ، فهذه تتجه الى أن تكون صغيرة نوعا ما ٠

والى المدى الذى فيه الانفاق العسكرى لا تدعم التنمية اقتصادية ، يجب أن تتذكر أن التنمية الاقتصادية يجب ألا ترتبط على نحو أوتوماتيكى بالتطور الاجتماعى الاقتصادى • فالأخير يعنى بالفقر المستأصل فى مجتمعات العالم الثالث على جميع المستويات وبتوفير ضرورات الحياة الأساسية (طعام وملتجأ وماء نقى وعناية صحية وتربية) لجميع أعضاء المجتمع •

والتباين بين معدل تنمية عال للبرازيل فى أواخر العقد السابع وفى وقت مبكر من العقد الثامن وتوزيع دخلها المعوج ، على نحو متزايد ، قد نوقش آنفا • وبلغت معدلات حقيقية للتنمية الاقتصادية فى باكستان ٧٪ سنويا فى العقد السابع • وكانت باكستان تعتبر « قصة نجاح » لتطور عظيم • والى أى مدى حدد هذا النجاح ، على وجه الضبط تفسره ، على كل حال ، الحقيقة بأنه فى عام ١٩٦٨ سيطرت اثنتان وعشرون من أغنى الأسر فى باكستان على ٦٦٪ من الممتلكات الصناعية وعلى ٧٠٪ من اعتمادات التأمين ، وعلى ٨٠٪ من جميع ممتلكات البنك • وعند النهاية الأخرى من الطيف الاقتصادى • تؤكد أيضا تقديرات حذرة على أن ٢٥٪ من الشعب الباكستانى يعيشون دون حد الفقر • وتؤكد تقديرات أخرى أكثر ارتفاعا ، أن فوق ٥٠٪ من السكان يعيشون فى فقر •

وبالنسبة لحكومة جمهورية كوريا ، فان لها رقما قياسيا جيدا فى الجمع بين التنمية الاقتصادية السريعة والتوزيع الواسع — ولكن باعتدال — ، لفوائد تلك التنمية • وبعض المحللين للتطور مرتابون فى بعض الاحصاءات • فالبيانات الرسمية، على سبيل المثال ، تؤكد تضييقا فى ثغرة الدخل بين المناطق الريفية والمدينية فى العقدين السابع والثامن وحجة ملائمة يمكن أن تعزز بأن العكس تماما قد حدث • ويعنى اعتماد خطير على امرأة عاملة تؤجر على نحو هزيل ، فى قطاعات هامة مثل الالكترونات والنسيج والسياحة أن من ٧ الى ٨٪ زيادة فى الأجور الحقيقية تطالب بها الحكومة فى نهاية العقد الثامن قد حصرت ، على الأرجح ، فى أعمال صغيرة نسبيا •

ولأن هذه الأمثلة توحى بأن الانفاق العسكرى لا يحدث التنمية الاقتصادية ، لأن أفقر أعضاء مجتمعات العالم الثالث هم ، على الأرجح ، الأقل افادة من هذه التنمية وبالاضافة الى ذلك يمكن أن يعانوا الى حد بعيد من النتائج غير الملائمة للانفاق العسكرى ، مثل التضخم المالى • وما هو أكثر من ذلك ، فان الانفاق العسكرى يمكن أن يفاقم مشاكل بنيوية تجابه اقتصاديات العالم الثالث • وحيثما يتم الحصول على مادة عسكرية من الخارج ، فان دولا سوف تشجع على زيادة التكييف الخارجى لاقتصادياتها ، لكى تدفع ثمنه • وفى حالات كثيرة ، عندما يخصص انتاج أكثر ليفى بالضرورات الخاصة بالأسواق الخارجية ، يصبح الأمر أكثر صعوبة أيضا ، لأسباب مختلفة ، لاشباع متطلبات السوق الوطنى بالنسبة لمتطلبات الطعام أو الاسكان

والعناية بالصحة • وهلم جرا • فالتكييف الخارجى المتزايد لاقتصاديات العالم الثالث يتجه الى أن يعنىأن جزءا أفقر من السكان يرى نصيبه من الثروة القومية فى حالة ركود وانخفاض ، بينما تصبح الأجزاء الأغنى أكثر غنى •

وان البرازيل وباكستان وجمهورية كوريا كانت تحت حكم الجيش ، عندما أحدثت أعجوبتها الاقتصادية • وهذا يجب ألا يدعو الى الدهشة ، بأية حال ، نظرا لأنها كيفت خارجيا • فتصنيع رأس المال الكثيف ، الذى أخفق فى الوفاء بالمتطلبات الأساسية لأقسام كبيرة من سكان العالم الثالث ، يمكن أن ينجح ، على الأرجح الى حد بعيد ، حيثما يستطاع تقييد مطالب الأغلبية • وقد كان الجيش منهمكا دائما فى حكم ما يسمى الآن والعالم الثالث • والآن فان نصف هذه الدول تقريبا تحكمها حكومات يمثل الجيش فيها عنصرا مسيطرا • وفى حوالى نصف هذه الدول يتحكم الجيش فى الحكومة فى الواقع وفى النصف الآخر يسيطر المدنيون عليها اسما •

الانفاق العسكرى يساعد على دوام الواقع القائم عن طريق عقوبة الجيش ضد منافسيه السياسيين المدنيين والبيروقراطيين • وببساطة ، فان اقصاء الجيش عن السياسة لن يحل أية مشاكل اقتصادية لتطوير الدولة ، ومع ذلك فنظرا الى أنه كثيرا ما يكون هناك اتجاه الى عدم وجود تفاوت كبير جدا بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية التى تنتهجها حكومات يسيطر عليها الجيش وتلك التى تنتهجها حكومات يسيطر عليها المدنيون •

وانها ، على كل حال ، خطوة أولى نحو حل هذه المشاكل • فالتأثير الذى يكون للجيش على تطوير البنية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية لدول العالم الثالث ، لأكثر أهمية ، على الأرجح ، من التأثير الذى يكون للانفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية • فالحكومات التى يكون فيها الجيش عنصرا مسيطرا فى مكنتها — باحتمال أكثر — أن تستخدم القوة لتمنع هذه التغييرات البنيوية ، التى يجب أن تتم ، اذا كان فى الامكان حدوث تطور اجتماعى اقتصادى أكبر مما تحدثه حكومات مدنية • واذا أمكن لاستراتيجيات تطور بديل أن تحصل على فرصة فى أى وقت ويتم تحقيقها ، فيجب على جيوش العالم الثالث أن تترك ميدان التنافس السياسى •



مقدمة :

تكمن أسباب الحرب فى أعماق العقل البشرى الخفية · ومع ذلك تدخل وسائل قيادة الحروب فى مجال الحسابات الفعلية · وحتى عهد قريب جدا كانت هذه الحسابات تستخدم كل التكنولوجيا المتاحة لها · ولكن مع قدوم التكنولوجيا المستحثة علميا ، وبطريقة مخططة حدث تغير فرعى فى أساليب الحرب · ففى الحرب العالمية الأولى استنبط العلماء أساليب تكنولوجية لمقاومة أسلحة العدو ، ثم كانت خطوة واحدة كفيلة باستنباط أسلحة جديدة · وشهدت الحربان العالميتان فى هذا القرن الكثير من الاختراعات ، والاختراعات المضادة ؛ ولذلك سميت الحرب العالمية الأولى « حرب الكيمائيين » ، والثانية « حرب الفيزيائيين » · ولكن كل هذه الاختراعات ، والاختراعات المضادة كانت فى نطاق حرب دائرة · وشهد العصر الذى أعقب الحرب العالمية الثانية تغيرا نوعيا آخر يتمثل فى « الحرب الباردة » التى أوجدت بعدا جديدا فى الاعمال الحربية فى أوقات السلم ، بدأت فيه التكنولوجيا المستحثة علميا مقترنة بالمنشآت الصناعية لدى الخصوم تخترع وتطور أساليب الحرب على نطاق واسع ·

بقلم : جيسرى ديشنكار

مؤهل فى الدراسات اليابانية والصينية ، زميل بمركز « دراسة المجتمعات الناميــة ، راجيور رود ، نيودلهى ، رئيس تحرير صحيفة « تشينا ريبورت »
(دلهى) • نشر مقالات فى مشاكل الأمن الاقليمى والكلى •

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام من جامعـة القاهرة ، مدير الادارة العـامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا •

وثمة مفهومان يعرفان هذا التغير : مفهوم نظم الأسلحة ، ومفهــوم النظـام الدائم للبحوث ، والتطوير ، والانتاج • وتعتبر نظم السلاح بمثابة توليفة من أسلحة نوعية جديدة ، وقاعدة مناسبة ، ووسيلة للقيادة والتحكم • وقد ساء هذا المفهــوم الشئون الحربية الحديثة منذ العقد السادس ؛ ونتيجة لذلك حل محل الجندى البطل فى الزمان الماضى ، الجندى التكنولوجى المدرب تدريبا عاليا ليتولى ادارة نظم السلاح الشديد التعقيد التى تنتجها عملية المتابعة • وما أن يتم العمل فى نظام سلاح واحد حتى يبدأ العلماء والتقنيون ، ورجال الصناعة للحال أعمال البحث والتطوير والانتاج فى نظام آخر أشد تعقيدا وأكثر تكلفة • ونظام المتابعة مستقل تماما عن أى تهديد يصدر عن خصم حقيقى أو متخيل ، وأصبح مستقلا بالكامل تقريبا • ولكن الســلاح قد « يباع » للشعب بتأليف مخططات تهديدية ، أو بالوعد من حين الى حين بايجار عشرات الألوف من الوظائف والأعمال الرابحة ، والعمل للصالح العام للاقتصاد •

وقد جرت العادة فى الماضى أن يقال عن الجنرالات انهم استمروا يواصلون الحرب الأخيرة فى أوقات السلم • ومع ذلك فمع حلول نظم السلاح ، ومواصلة انتاج الأسلحة، اعتاد العلماء ، والتكنولوجيون ، ومديرو الصناعات فى أوقات السلم الاعداد للحرب

المستقبلة • والواقع أن فكرة « زمن السلم » نفسها قد تغيرت ؛ فالمجتمعات فى الوقت الحاضر فى حالة تعبئة متورطة فى سباق تسلح كمى وكيفى • وكما هى العادة ، لحق النشاط النظرى بالنشاط العملى فمبدأ « الحظر » الزائف ليس برادع لسباق التسلح فحسب ، ولكنه يدفع أيضا بهذا السباق الى ارتفاعات لم يكن فى المستطاع تصورها فى التاريخ القديم للجنس البشرى •

وأتاح التنظيم العسكرى العلمى والتكنولوجى فى البلاد الصناعية فى هذا القرن ظهور ما نسميه الآن بالعالم الثالث • ففى مستهل هذا القرن أصيب الكثير من بلاد أمريكا اللاتينية بحمى الحروب البحرية • وعندما ظهرت المدرعات والطائرات على مسرح الأحداث ، استعمل هذا البلاء فى هذه البلاد • وبعد الحرب العالمية الثانية ، أصيبت القوات المسلحة المتضخمة فى بلاد العالم الثالث بحمى الطائرات والمدرعات والصواريخ واخيرا ببدايات الحمى النووية ، وفى هذه العملية ارتفعت باطراد الاعتمادات المالية التى ترصدها هذه البلاد للحصول على الأسلحة ، وخاصة بالعملات الاجنبية النادرة • وتزداد المنازعات بين بلاد العالم الثالث ، وتصير دموية • وتأثرت التنمية بذلك حتما • ونتيجة لذلك ازداد تذمر الشعوب ، مما حمل بعض الصفوة من الحكام على أن يطلقوا القوات المسلحة ضد الشعوب • وانها لحلقة مفرغة ، تتمثل فى مزيد من الأسلحة ، ونقص فى التنمية ، ومزيد من الانشقاق ، وبالتالى مزيد من الأسلحة •

ومن المألوف لدى قادة دول العالم الثالث أن يوجهوا اللوم للبلاد الصناعية بشأن سباق التسلح المتصاعد ، والمرتفع التكلفة • ولطالما أكدوا فى المحافل الدولية أن بلاد العالم الثالث ليست فى وضع يسمح لها بنزع سلاحها قبل أن تعالج البلاد الصناعية بصورة جدية مشكلة السيطرة على سباق التسلح فيما بينها ، وتقدم على نزع أسلحتها هى • وهناك قدر كبير من الحقيقة فى الحجج التى يقدمها قادة العالم الثالث ؛ فالدول الصناعية تشجع بالفعل تصدير الأسلحة الجديدة الغالية الثمن الى بلاد العالم الثالث ؛ والدول العظمى تهدد بعض بلاد العالم الثالث مباشرة فى تنافسها ، وتزيد فعلا من حدة المنازعات القائمة فى نطاق العالم الثالث • وأخيرا فان المؤسسات الغربية المتعدده الجنسية ، والمجمعات الصناعية العسكرية الاشتراكية تشجع الاتفاقيات التى تعقد بشأن الانتاج بترخيص خاص ، والتى تزيد سباق التسلح اشتعالا بين بلاد العالم الثالث •

ومع ذلك فان الحجة التى نقدمها هنا هى أن تصدير البلاد الصناعية لسباق التسلح الى العالم الثالث يشكل فقط جزءا من الحقيقة ، أما الجزء الآخر فيتمثل فى أن سباق التسلح هذا يتسبب عن تطورات حدثت فى نطاق مجتمعات العالم الثالث نفسها ، وعن العلاقات المتنازع عليها بين بلاد العالم الثالث • باختصار ، اذا كان هناك عامل « دفع » ، فهناك أيضا عامل « جذب » • وفى المستطاع أيضا المضى الى أبعد من ذلك والقول بأنه حتى اذا كان على البلاد الصناعية أن توقف تصدير الأسلحة الى بلاد العالم الثالث ، فعلى هذه الاخيرة أن تضاعف جهودها لانتاج أسلحة محلية ،

مع معاونة خارجية أو من غيرها • يؤيد هذا أنه على الرغم من الحظر التام الذى يفرضه « نادى لندن » على تصدير المعدات النووية وطرق استعمالها فان بعض دول العالم الثالث يمضى قدما فى تنفيذ برامجه الخاصة بالأسلحة النووية •

ان الفرق الأساسى بين البلاد الصناعية والبلاد التى تنتمى الى العالم الثالث هو أنه فى حين ان البحث والتطوير العسكريين فى الأولى يؤديان الى سباق تسلح علنى. وسباق التسلح فى الثانية يشجع فيها البحث والتطوير العسكريين • وبهذا المعنى تمر دول العالم الثالث الأكبر حجما والأكثر تقدما بالمرحلة التى مر بها الغرب المتقدم صناعيا خلال العقود الأولى من هذا القرن • ولكن هناك أيضا فروق فى هذه النقطة • ذلك أن الغرب الصناعى كان غنيا نسبيا ، أما العالم الثالث فانه فقير جدا • وكان الغرب يشق طريقه بنفسه فى هذا المجال ، أما بلاد العالم الثالث فانها تسعى الى اللحاق بالدول الصناعية التى تواصل التقدم • لهذه الأسباب لا يمكن أن تأمل بلاد العالم الثالث فى تحقيق اعتمادها على نفسها عن طريق البحث والتطوير العسكريين ان هى استمرت في سباق التسلح مستخدمة أحدث الأسلحة الموجودة في السوق الدولية • ومن هذا الحين زادت هذه البلاد من استيراد البدائل ، بمجهود وتكلفة كبيرة • هذه الأسلحة سوف تصير عنيفة لأن سوق الأسلحة الدولى سيكون عنده نظم أكثر تعقيدا وتقدما يعرضها على هذه البلاد ، ويتسابق الخصوم فى الحصول عليها •

وثمة بلدان كبيران مزدحمان بالسكان ومتقدمان نسبيا ، وهما من بلاد العالم الثالث ، ويتبعان مع ذلك منطق الغرب الصناعى ، وينميان بحوثا وتطويرات عسكرية مستقلة ، ويشتركان فى سباق للتسلح مختلف بنوع ما : هما الهند والصين ؛ وبينهما بعض أوجه الشبه ، وكذا بعض الاختلافات الحادة • فالهند ، منذ استقلالها فى عام ١٩٤٧ سلكت خطة استيراد الأسلحة الحديثة ، كما عملت على تطوير بدائل وطنية عن طريق الحصول على ترخيصات بصنعها ، واجراء بحوث عسكرية • كذلك سلكت الصين الطريق نفسه منذ «التحرير» فى عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٠ ، ثم ارتدت الى هذا الطريق مع بعض التحفظات منذ عام ١٩٧٧ • ولكن بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٧٦ سلكت طريقا مختلفا كل الاختلاف ؛ وبذلت الجهود طوال هذه السنوات الست عشرة لتحقق اعتمادا كليا على نفسها على أساس استراتيجية مختلفة اختلافا جذريا ، تتعلق « بحرب الشعب » ، وعلى أساس بحوث عسكرية تقنيا تطوير تكنولوجيا عسكرية مناسبة لها •

الأسلحة وبناء الأمة :

حصلت الغالبية العظمى من بلاد العالم الثالث على استقلالها فى بضعة العقود التى أعقبت الحرب العالمية الثانية • وحكام هذه البلاد هم مجموعة جديدة من الصفوة حلت محل الصفوة التقليدية أثناء النضال ضد الحاكم المستعمر من أجل الاستقلال •

ولم يكن نضال الصفوة الجديدة موجها ضد الثقافة العصرية الأجنبية التى جلبتها القوى الاستعمارية ، ولكنه نضال من أجل السيادة السياسية ، نضال تحالفه الثقافة العصرية • وكانت الفكرة السائدة لدى الفئات الحاكمة الجديدة هى أن مجتمعاتها فقدت السيادة السياسية نتيجة لضعفها العسكرى فيما مضى • وعلى ذلك فما أن استعادت بلادها السيادة السياسية ـ وكان ضعف القوى العسكرية الاستعمارية فى آسيا هو الذى تسبب فى ذلك ـ حتى عملت هذه الفئات الحاكمة على معالجة ضعفها ببناء القوات المسلحة على نسق القوات العسكرية القديمة لسادتها المستعمرين •

ولما كان أفراد الصفوة عصريين ، فانهم استوعبوا فكرة الدولة القومية ، وجعلوا يبنون الأمة تبعا لمقتضيات هذه الفكرة • وأدى هذا الى انشاء مركز سياسى يضم الجماعات والطوائف المستقلة المختلفة الى تألف منها المجتمع النموذجى «العالم الثالث» • وتحول أعضاء الجماعة سريعا الى « مواطنين » مخلصين للأمة ، لهم علم واحد ، وعاصمة واحدة ، ولغة رسمية واحدة ، وقوانين موحدة • ولتحقيق هذا التغير ، تركزت الادارة فى أهم مظاهرها • وكان لابد من توحيد الاقتصاد القومى عن طريق الترابط الوثيق مع سائر وحدات البلد • وتركز جمع الايرادات ؛ وكان اعتماد المصروفات يجرى فى البداية بأسلوب مركزى • وأخيرا ، أقيمت الحاميات العسكرية التابعة لرقابة السلطة المركزية فى مواقع مختلفة ، باعتبار أنها الضمانات الأساسية للسلطة المركزية ضد أخطار التمزق •

وبالنسبة الى العالم الخارجى ، عملت الدول القومية للحال على تحويل «التخوم» الغامضة الى « حدود » ثابتة ؛ وعرف كل الموجودين خارج هذه الحدود ، بغض النظر عن وحدة الجنس أو اللغة أو الثقافة على أنهم « أجانب » وبالتالى يمكن أن يكونوا أعداء • ولكن بسبب هذه الصفات المشتركة ، واجهت هذه الدول القومية مواقف نازعتها بشأنها عسكريا الدول القومية المجاورة ، مما أدى الى توترات مزمنة تطلبت اقامة قوات تحمل أسلحة متقدمة فى حالة تأهب مستمر على طول الحدود • وعلى ذلك فمنذ اللحظة التى حصلت فيها الدول القومية فى العالم الثالث على استقلالها ، لم تنشىء فقط قوات مسلحة حديثة ، ولكنها فى مواجهة قوات جيرانها المسلحة تورطت معهم فى سباق تسلح متصاعد •

وفى البداية لم يشكل الحصول على أسلحة من الخارج أية مشكلة خطيرة • وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية كان للقوى العظمى مخزونات احتياطية هائلة من الأسلحة فى عدد من بلاد العالم الثالث التى كانت بمثابة محاط مرحلية ، وكانت مستعدة للتخلى عنها بثمن زهيد ، أو بلا ثمن • وأتاحت الحرب الباردة أساسا منطقيا اضافيا لعمليات نقل الأسلحة هذه : فقدمت القوى العظمى الأسلحة لبلاد العالم الثالث أسهاما منها فى تقويتها ؛ وقبلت البلاد هذه الأسلحة من أجل أمنها القومى الذى كان مرتبطا فى بعض الأحيان باحدى الكتل المتنافسة •

ولكى تستوعب بلاد العالم الثالث هذه الأسلحة والمعدات ، كان عليها أن تنشىء قطاعا مساعدا حديثا يشتمل على طرق ، واتصالات سلكية ولا سلكية ، وخطوط امدادات ، ووسائل للاصلاح والترميم ، ومنشآت للتدريب ، واستلزم كل هذا استيراد بضائع وخدمات غير عسكرية من المصادر نفسها . وهكذا فان الترابط الثنائى الذى نشأ على هذا النحو لم يكن فى الوسع انهاؤه لأن « الأمن القومى » فى جو من المنازعات التحررية الوحدوية يتطلب دواما أسلحة أحدث ، ووسائل أكثر فعالية لتموين الجند وايوائهم . وعلى ذلك فحينما تم نقل الأسلحة وسائر العتاد الحربى نقلا حرا ، لجأت بلاد العالم الثالث التى تسلمتها الى سوق الأسلحة العام . ولما كان كل جيل جديد من الأسلحة أكثر تقدما من سابقه ، فقد ترتب على هذا قلب التوازن المزعزع أصلا بين الخصوم فى العالم الثالث ، وتشديد سباق التسلح من حيث الكم والكيف .

ومن الواضح أن سباق التسلح فى العالم الثالث قد زاد أرباح صانعى العتاد الحربى فى البلاد المتقدمة . وكلما زاد حجم العتاد المصدر قلت وحدة تكلفة الأسلحة، وقل الانفاق فى ميزانيات الدفاع فى البلاد التى فيها المصانع . والأسواق المصدرة المضمونة هى بمثابة عون مالى لجهود البحث والتطوير فى البلد الصناعى . فضلا عن ذلك ، فمنذ عام ١٩٧٣ كانت صادرات الأسلحة عاملا كبيرا فى موازنة التكلفة المتزايدة للطاقة من بلاد « الأوبيك » (المصدرة للبترول) ، ولضمان مستوى مرتفع للعمالة فى الاقتصاديات المصابة بالركود فى الدول الصناعية . والأساس الاقتصادى الذى يتمشى مع نظم الأسلحة يشجع أيضا أنواعا أخرى من الصادرات . ولهذه الأسباب اعتادت البلاد التى تصنع الأسلحة بيع أحدث الأسلحة التى لم تستعمل بعد فى قواتها المسلحة .

وثمة اتجاه ينمو فى بلاد العالم الثالث ، وبخاصة تلك التى بها أساس صناعى مناسب ، وذلك بأن تصنع أسلحة بترخيص (من الخارج) ؛ والغرض من هذا تحقيق الاكتفاء الذاتى فى صناعة المعدات الدفاعية . ومع ذلك أثبتت التجربة أن الاكتفاء الذاتى لا يمكن تحقيقه عن هذا الطريق . من أسباب ذلك أن البلاد المتقدمة أو الشركات متعددة الجنسية لا تريد عادة أن تمنح تراخيص لصنع أحدث تصميماتها ، ويجب استيراد هذه كمنتجات نهائية . وثمة سبب آخر ، هو أن قليلا من بلاد العالم الثالث يملك القدرة على صنع الأسلحة المتقدمة . ثالثا ، أن حجم الانتاج المطلوب فى أى بلد من بلاد العالم الثالث صغير لدرجة لا تسمح بتنفيذ الغرض المطلوب من الوجهة الاقتصادية . وحتى مع هذا فهناك بلاد باشرت صناعة الأسلحة بترخيص خاص كخطوة أولى لتحقيق الاكتفاء الذاتى فيما بعد . ولكن اذا لم يوجد أساس قوى للبحث والتطوير يظل الأمل فى الاكتفاء الذاتى غير محقق الى الأبد .

وفى بلاد العالم الثالث أصبحت الأسلحة الحديثة رمزا ساميا ، واكتسبت أهمية

مستقلة تماما عن استخداماتها العملية • وليس عبثا أن نستعرض أحدث الأسلحة في العيد القومى لمعظم بلاد العالم الثالث • والصفوة العسكرية تبحث دائما عن رموز سامية ، وتبرر الحاجة الى مثل هذه الأسلحة بالتمشى مع مستوى الفنون ، أو منع الخصم من الحصول على أسلحة حديثة أو أن يخطط للحصول عليها • وتتحدث القوى العظمى عن « ثغرة الصواريخ » ، فى حين تتحدث بلاد العالم الثالث عن ثغرة الطائرات، أو السفن الحربية ، أو الدبابات •

وتأتى الأسلحة المتقدمة معها بأساليب الحياة « العصرية » و « المتحضرة » فى أعين الذين يحصلون عليها • هذه الأساليب لا تعزل فقط الصفوة العسكرية ببلاد العالم الثالث عن باقى السكان ، ولكنها تخلق وهما بأن أعضاء هذه الصفوة هم رسل التحديث والحضارة فى سائر المجتمعات المتخلفة • وحيازة الأسلحة تتيح أيضا مجالا للرشوة • والسفر للخارج • باختصار ، تتضافر « المصلحة القومية » ، ومطامح الصفوة ، والرغبة الشخصية فى العظمة والتوسع ، تتضافر كلها لخلق سباق التسلح ومضاعفته بين بلاد العالم الثالث •

صناعة الأسلحة فى الهند

عندما حصلت الهند على استقلالها فى عام ١٩٤٧ ، قبلت الصفوة الحاكمة بها كل مظاهر الدولة القومية • وفى الحال صارت الحدود القومية «مقدسة» • وعندما نازعت الدولة القومية الباكستانية الجديدة هذه الحدود فى كشمير ، نشبت حرب أدت الى مأزق حرج ؛ ولم يزل النزاع قائما دون حل • وكان لابد أن تتفوق الهند على خصمها عسكريا بفضل اقليمها الشاسع ، وتعداد سكانها ومواردها الاقتصادية ، وقاعدة البحوث والتنمية عندها • ومن ثم اتجهت باكستان الى الولايات المتحدة طالبة المساعدة العسكرية ، وانضمت عضوا فى أحلاف عسكرية تمولها الأخيرة • هذا التصرف دفع الهند الى أن تجارى باكستان فيما حصلت عليه ، وذلك بأن تستورد أسلحة من المملكة المتحدة ، وفرنسا ، والولايات المتحدة • وعلى ذلك بدأ فى العقد السادس سباق التسلح بين الهند وباكستان ، ولم يزل مستمرا •

وفى أواخر العقد السادس اشتعل قطاع آخر من الحدود ، وفى هذه المرة بين الهند والصين ، وأدى هذا أيضا الى اندلاع حرب ، ولم يتم حل النزاع • الا أن الأمر فى هذه الحالة كان على نقيض الحالة السابقة ، فكانت الهند فى وضع عسكرى أضعف من خصمها ، ومن ثم اتجهت أولا الى الولايات المتحدة طلبا للمعونة العسكرية ، ولكنها وجدت أن طلبها لم يقبل ، فتقربت من الاتحاد السوفييتى ، وعقدت معه اتفاقية للمساعدة العسكرية تضمنت بعض أنواع الأسلحة التى تصنع فى الهند تحت اشراف الخبراء السوفيت • وهكذا دخلت الهند فى سباق تسلح نوعى مع الصين ، بدأ فى أواسط الستينات ، فى حين أصبحت الصين موردة اسلحة لباكستان ، الأمر

الذى ضاعف سباق التسلح الكمى بين الهند وباكستان ، اذ كانت الأسلحة الصينية أقل جودة من الأسلحة السوفيتية التى حصلت عليها الهند ٠

ومنذ قليل تحدثت السيدة غاندى رئيسة الوزراء عن « تهديدات اضافية من المحيط » فى مناسبة ازدياد الوجود البحرى للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى بحر العرب ٠ وجاء تعزيز بحرية القوى العظمى فى أعقاب دخول القوات السوفيتية فى أفغانستان ؛ وقد أصبح هذا ضروريا كما يزعم الاتحاد السوفيتى بسبب النشاطات المسلحة المدمرة التى تمارسها باكستان والولايات المتحدة والصين فى أفغانستان ٠ وبالاجمال فان دعم الأســـلحة فى الهند يقترن ، فى الظاهر على الأقل بالتطورات العسكرية التى تحدث فى باكستان والصين ، وهذه بدورها ترتبط بالتطورات الجارية خلف حدود باكستان والصين ، وفى نهاية المطاف بالقوى العظمى ، بطريقة أو بأخرى٠

ولكن هناك جانبا آخر من الموضوع ٠ ذلك أن دولا قومية كبيرة مثل الهند تعتنق أفكارا خاصة بدورها فى المنطقة ، وهذا أمر مستقل تماما عن « تهديد الأمن » من جانب أى بلد مجاور ٠ وفى حالة الهند ، فان ما يحفزها الى أن تصـــبح دولة عظمى حقيق بأن يستمر حتى اذا لم تكن هناك منازعات على الحدود بينها وبين الصـــين وباكستان ٠ وعلى ذلك فان السبب الحقيقى لدعم الأسلحة قد يختلف بنوع ما ٠

وفى نضال الهند للحصول على استقلالها ، دافع المهماتما غاندى طول الوقت عن مبدأ «أهيما» Ahimaa ، مبدأ اللاعنف ، ورفض رفضا باتا النضال المسلح ضد الحكم الامبراطورى البريطانى ، ورفض كذلك أن يتخذ الحضارة الصناعية العصرية نموذجا للهند ٠ غير أنه بعد وفاته فى عام ١٩٤٨ ، انتهج خلفاؤه سياسة تستهدف بناء الهند كدولة حديثة لها جيوش قوية وقاعدة علمية وتكنولوجية عريضة ، ومجمعات حضرية صناعية تزداد اتساعا ٠

ومع ذلك ، ففى العقد السادس ، شـــعر القادة الذين نشـــأوا فى ظل غاندى بالاحباط ازاء رغبتهم فى التوسع فى القوات المسلحة الى أبعد من قدرتها فى عام ١٩٤٧ ٠ والواقع أن المعارضة لم تكل من تذكير الحكومة بتعاليم غاندى بشأن عدم استخدام العنف ، وأرادت خفض ميزانية الدفاع ٠ كذلك كان الوضع الاقتصـــادى غير ملائم ، والقاعدة الصناعية صغيرة ، والزراعة متخلفة ، والصادرات منخفضة المستوى ؛ ونقصت سريعا احتياطيات النقد الأجنبى التى تراكمت فى سنوات الحرب٠ ثم أنه لم يظهر أى تهديد على أمن الهند من أى جانب ٠ وعلى ذلك ففى العقد السادس بقى الانفاق على الدفاع عند مستوى منخفض ، اذ كان ١ر٨ فى المائة من الناتج القومى لاجمالى منذ الاستقلال حتى عام ١٩٥٧ ، ثم ارتفع بين ٢ر٢ و ٢ر٧ فى المائة ٠ وبقى انفاق الدفاع فى باكستان فى العقد السادس على نفس مستوى نظيره فى الهند رغم ما بين البلدين من عداء ٠ ومع ذلك فقد يكون هذا التماثل فى النسب المئوية من

الناتج القومى الاجمالى مضللا ، لأن الناتج القومى الاجمالى للهند أكبر كثيرا من نظيره في باكستان ، وارتفع بمعدل حوالى ٤ر٥ فى المائة سنويا فى خلال الخمسينات . وعلى ذلك فان مجموع المبالغ التى أنفقت على الدفاع فى الهند أكبر بكثير مما صرف فى هذا الغرض فى باكستان .

والمقابلة مضللة أيضا لسبب آخر : ذلك أنه بعد تقسيم شبه القارة ، ورثت الهند الغالبية العظمى من المصانع الحربية التى بناها البريطانيون . وفى عام ١٩٤٧، كان لدى الهند ستة عشر مصنعا حربيا تقوم بصنع الذخائر لمختلف الأسلحة المستعملة فى القوات العسكرية الهندية . وبالاضافة الى ذلك كان هناك مصنع فى بنجالور أصبح فيما بعد « شركة هندوستان المحدودة لصنع الطائرات » ــ أقامته فى عام ١٩٤٠ شركة والشند عيراشند Walchand Hirchand الخاصة لتجميع أجزاء الطائرات . وكان للهند أيضا قاعدة صناعية أكثر تطورا تضطلع بالانتاج المساعد للقوات المسلحة. ولم تكن باكستان تتمتع بأى من هذه المزايا ؛ ولكنها بانضمامها فى عام ١٩٤٥ الى الحلفين العسكريين « الحلف المركزى » CENTO (حلف بغداد » ، و « منظمة حلف جنوب شرق آسيا » SEATO أصبحت قادرة على أن تحصل بلا مقابل على أسلحة متقدمة من الولايات المتحدة ، تفوق كثيرا الأسلحة الموجودة فى مخازن الهند .

وكما ذكرت قبلا ، كان دور الهند فى سباق التسلح يبرره اعتباران : السعى لبناء دولة قوية على أســـاس الاكتفاء الذاتى ، ومواجهة تهديدات أمنها من ناحيـة جيرانها . ولعل الباعث الأول هو الذى حفزها لانشاء « شركة الكترونيات بهارات المحدودة » Bel فى عام ١٩٥٤ بالتعاون التقنى من شركة CSF الفرنسية . وفى السنوات الأخيرة ، عقدت شركة الكترونيات بهارات اتفاقيات صناعية «بتصاريح» مع شركات أخرى بالمملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والولايات المتحدة ، واليابان لانتاج تشكيلة كبيرة من المعدات الالكترونية ، المدنية والدفاعية . غير أن الدافع الحقيقى للحصول على أسلحة على نطاق واسع ، وكذا لانتاج قومى بترخيص (من الخارج) قد بدأ فى عام ١٩٥٦ ، ربما كرد على المخزون المتزايد من الأســلحة المتقدمة فى باكســتان . وقدمت الهند طلبات للحصـــول على دبابات ســـنتوريون Centurian من المملكة المتحدة ، ودبابات AMX من فرنسا ، وابتاعت قاذفات قنابل كانبير Ouragan ، وطائرات مقاتلة هنتر Hunter من المملكة المتحدة ، وطائرات اوراجان Ouragan وميستير Mystère من فرنسا . وبالاضافة الى هذه المقتنيات الفورية ، عقدت الهند فى عام ١٩٥٦ اتفاقية مع اثنين من أصحاب المصانع البريطانيين، فولاند Folland ، وبرستول سيدلى Bristol-Siddeley للترخيص بانتـــاج الطائرة المقاتلة النفاثة « نات » Gnat ؛ وتم بناء المصـــنع فى عام ١٩٥٩ ، وبدأ التسليم فى عام ١٩٦٣ . وفى عام ١٩٥٦ بدأت فرقة من المهندسين من جمهورية ألمانيا الاتحادية فى الهند تصميم طائرة مقاتلة نفاثة جديدة HF-24 Marut ؛ ومع ذلك فشلت الفرقة فى تدريب مصممين من الهنود ، اذ لم يكن هناك سوى القليل

جدا من مهندسي الطيران الذين يمكن تدريبهم · وفي البداية ، اســتوردت الهنــد الطائرة اورفيوس ٧٠١ Orpheus 70 من المملكة المتحدة ، غير أنه لم يكن اختبار الطائرة في الهند ، لعدم وجود أية تسهيلات خاصة بنفق هوائي · وأخيرا، غادر فريق التصميم الهند تاركا المشروع غير منجز · وفي عهد تولي كريشنامينون وزارة الدفاع (١٩٥٧ ــ ٦٢) ، وقعت اتفاقيات مع «مان» MAN في جمهورية ألمانيا الاتحادية للترخيص بانتاج عربات «جيب» · وفي عام ١٩٥٩ وقعت اتفاقية ترخيص أخرى مع شركتي هوكرسيدلي Hawker-Siddeley ، وروِلز رويس Rolls-Royce البريطانيتين لصناعة طيارات النقل آفرو Avro (HS 748) · وفي البداية جرى التخطيط لانتاج ١٨٠ وحدة ، ولكن الطائرة لم تكن بالمرة على المستوى الذي يفي بمتطلبات القوات الجــوية الهندية ؛ وكان يمكن الاكتفــاء بشراء ٢٧ طائرة ، الا أن الخطوط الجوية الهندية قبلت ١٤ طائرة أخرى ؛ وبذلك ارتفعت وحدة الثمن الى مستويات عالية جدا ·



مواقع بعض مراكز الاسلحة المصنعة والمصانع الذرية في الهند والصين

وفي العقد السادس حصل الاسطول الهندى على حاملة طائرات ، وكانت سفينة بريطانية اعيد تجهيزها وسميت I.N.S. Vikaant ، ولم يكن اقتناؤها ردا على أى تهديد بحرى معين من أى عدو مجاور ؛ وكان طول السواحل الهندية وضرورة حمايتها هما السبب الذى قدم تبريرا لهذا الشراء ازاء احتجاجات أحزاب المعارضة على زيادة الانفاق • ومع ذلك مضى كريشنامينون فى تنفيذ برنامج لبناء بوارج للأسطول الهندى • وبين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ أنزل الى الماء ثمانى بوارج بمساعدة تكنولوجية من بعض الترسانات البريطانية •

وكان لدى كريشنامينون ، على نقيض وزراء الدفاع الذين سبقوه فكرة واضحة بأن على الهند أن تمضى قدما فىتنفيذ برنامج للاعتماد على النفس فى البحث والتطوير العسكريين ، وانتاج الأسلحة الدفاعية • وأدرك مينون تمام الادراك ، وهو مندوب نهرو الموثوق به فى الخارج مدى الضغوط التى تتعرض لها الهند فى شأن استيراد الأسلحة ؛ وكان الاعتماد على النفس هو الطريق الوحيد للخلاص من تلاعب القوى العظمى (فى سوق الأسلحة) • غير أن الطريق الى الاعتماد على النفس كان عسيرا؛ فقد كان التغير التكنولوجى فى فترة ما بعد الحرب سريعا للغاية ، وكان مجهود الهند فىمجال البحث والتطوير هزيلا ، والقاعدة الصناعية ضعيفة ؛ ولم تبدأ التنمية الصناعية المخططة الا فى عام ١٩٥٧ مع الخطة الخمسية الثانية • فضلا عن ذلك لم يكن الطلب الداخلى قويا بدرجة تضمن الانتاج الداخلى للكثير من الأسلحة الدفاعية • ومع ذلك كان مينون مصمما على تنفيذ برنامج عسكرى للبحث والتطوير ، وجعل بدايات انتاج حربى بترخيص (من الخارج) بمثابة الخطوة الأولى فى سبيل الاعتماد على النفس ، وذلك بتأييد كامل من نهرو ، رئيس الوزراء • وهكذا بدأ العقد السابع مع خطط توسعية قومية للبحث والتطوير فى مجال الصناعة المرخص بها ، والصفقات الفورية • ورفع الانفاق على البحث والتطوير العسكريين الى حوالى ٩٠ مليون روبية، أى واحد فى المائة من ميزانية الدفاع • وفى عام ١٩٦١ بدىء فى تنفيـــذ مشروع لتصميم وصنع طائرة تدريب نفاثة طراز HJE - 2500 ؛ وكان المطلوب أيضا تصميم وصنع محرك هذه الطائرة H.J.T.-16 Kiran فى الهند • وكان التصميم بسيطا يتناسب مع امكانيات الهند ، ومن ثم نجح المشروع ، وبدأ تسليم هذه الطائرات فى عام ١٩٦٧ •

أما بخصوص حرب الحدود الصينية الهندية التى اندلعت فى شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٦٢ ، فان الكثير من الخطط التى وضعها مينون بقيت حبرا على ورق ، أو أجلت • وظهر على الاقتصاد الهندى انخفاض فى معدل النمو ؛ وكان هناك نقص كبير فى العملات الأجنبية • ولكن الحرب قضت على كل مقاومة لرفع نفقات الدفاع• وبين عشية وضحاها ضوعفت ميزانية الدفاع بمساندة أحزاب المعارضة فى البرلمان بصورة حماسية ، فارتفعت من ٣٠٤٠ مليون روبية فى عام ١٩٦١ الى حوالى ٧٣٠٠

مليون روبية فى عام ١٩٦٣ ، أى من ٩ر١ الى ٦ر٤ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى٠ ورغم أن مينون أجبر على الاستقالة من منصب وزير الدفاع بسبب انحيازه المزعوم ضد الغرب ـ الأمر الذى أبان احتمالات التعامل مع الغرب فى شئون الأسلحة ـ فان برامج البحث والتطوير العسكرية ، والصناعات المرخص بها ، واستيراد الأسلحة ، استؤنفت بهمة ونشاط ، ووسع نطاقها ٠

والواقع أن الهزائم التى منيت بها الهند فى حرب الحدود الصينية لم يكن مردها الى نوعية الأسلحة والمعدات أو كمياتها فى الجانب الهندى ٠ وبوجه عام ، كانت الأسلحة والمعدات فى الجانب الهندى تضارع على الأقل فى تقدمها نظيراتها فى الجانب الصينى ان لم تكن متفوقة عليها ٠ ولم يلجأ أى من الطرفين فى هذه الحرب الى استخدام القوات الجوية ، كما لم تستخدم الدبابات على نطاق كبير ٠ وبالطبع لم تشترك القوات البحرية فى هذه الحرب ٠ ومع ذلك ففى سباق التسلح الذى نتج عن هذه الحرب ، وضعت الهند خططا للحصول على أسلحة صغيرة حديثة ،وطائرات متقدمة ، وسفن وغواصات حديثة ، ومعدات الكترونية مساعدة ٠

وثمة مشروع لصنع بنادق نصف أوتوماتيكية ، وضع قبل نشوب الحرب ، ثم عجل تنفيذه عند ما اشتد التوتر ، وتعاونت الولايات المتحدة تقنيا فى المشروع ٠ هذه البنادق التى أنتجت فى ايشابور أصبحت السلاح الأساسى لمشاة الجيش الهندى ٠ وفى عام ١٩٦٣ أنشئت ستة مصانع حربية للأسلحة الصغيرة والذخائر ؛ ووضعت تصميمات لأربعة مصانع جديدة ، وأنتجت هذه المصانع البندقية ٦٢ر٧ مم لعمليات الصاعقة ، ومدافع رشاشة خفيفة ، وذخائر ٠ كذلك صمم بالكامل مدفع جبلى جديد ، أنتجته المصانع الحربية ، وزودت به الفرق الجبلية الجديدة فى الجيش الهندى ٠

وفى عام ١٩٦٣ ضمت الحكومة الهندية الى وزارة الدفاع شركة Praga Tools Limited (شركة ادوات براجا المحدودة) ، وهى من شركات القطاع العام ، وحصلت الشركة على معاونة من المملكة المتحدة فى انتاج آلات ميكانيكية لشئون الدفاع ٠ وفى السنة نفسها وضعت خطط لتنفيذ برنامج لبحث وتطوير الطائرات الحربية ، وبخاصة تطوير الطائرة ماروت HF-24 Marut حتى تكون طائرة سوبر سونيك (فوق صوتية ـ اسرع من الصوت) ٠ ولهذا الغرض سعت الهند للحصول من المملكة المتحدة على محطة أقوى لتوليد القوة الكهربية ٠ واختيرت الطائرة اورفيوس ٧٠٣ ، ولكن الشركة البريطانية أرادت أن تدفع الهند ما تكلفته من بحث وتطوير ٠ وطالت المفاوضات ، ولم تصل الى أية نتيجة ٠ وأخيرا ، ونتيجة لمفاوضات مماثلة مع مصر ، وقعت فى سبتمبر ١٩٦٤ اتفاقية انتاج مشترك بين الهند ومصر ، فكان على الهند أن تصنع هيكل الطائرة ، وتصنع مصر المحرك ٠ وما لبثت هذه الاتفاقية أن انتهت اذ حرصت مصر بعدم قدرتها على تطوير المحرك ٠ وأخيرا فى عام ١٩٧٠ صنع نموذج أولى للطائرة بمحرك مستورد من انجلترا ، ولكنها تحطمت فى رحلة

تجريبية قتل فيها أحسن طيار هندى متخصص فى اختبار الطائرات ٠ وأخيرا تسلمت القوات الجوية الهندية أربع طائرات أخرى ٠ على أن المشروع لا يعتبر ناجحا ٠

وفى مقابل ذلك ، نجح انتاج طائرة نات Gnat (بترخيص خاص) ٠ غير أن القوات الجوية كانت تريد طائرات أكثر تقدما من طائرة نات التى تنتمى الى جيل الخمسينات ٠ وفى عام ١٩٦٢ بدأت المفاوضات مع الاتحاد السوفيتى لاستيراد الميج ٢١ (Mig-21) ، ثم للترخيص بانتاجها ٠ الا أنه كان واضحا أن القوات الجوية تفضل الماكينات الغربية ٠ وجرت فى السنتين التاليتين مفاوضات مع شركات بريطانية وفرنسية وأمريكية ، ولكنها لم تكن مثمرة ٠ فقط أمكن عقد اتفاقية واحدة مع شركة Sud-Aviation الفرنسية لصنع هليوكبتر «الويت» Alouette (بترخيص خاص) ٠ وأخيرا قبل العرض السوفيتى فى عام ١٩٦٤ ؛ وتنص الاتفاقية على توريد طائرات ميج ٢١ فى البداية ؛ ثم تجمع الأجزاء الواردة من الاتحاد السوفيتى ، وأخيرا تنتج بالكامل فى الهند ٠ وبدأ هذا الانتاج المرحلى فى عام ١٩٦٥ ، وأنشئت ثلاثة مصانع ، الأول فى نازك Nasik لهياكل الطائرات ، والثانى فى كورابوت Karaput للمحركات ، والثالث فى حيدر أباد للالكترونيات ، وكانت هذه المصانع بعيدة عن بعضها بعضا لأسباب خاصة بالأمن ٠ وبدأ تسليم الطائرات التى جمعت أجزاؤها فى عام ١٩٦٧ ، ومن ذلك الحين استمر الانتاج المرحلى ٠

وفى عام ١٩٦٩ تشكلت لجنة برئاسة سبرامينام Subramaniam الذى كان وقتئذ وزيرا للمالية لتخطيط احتياجات القوات الجوية على المدى الطويل ٠ وأوصت اللجنة ببناء « طائرات متطورة تكنولوجيا » حول محطة ثابتة لتوليد القوة، ولكن لم يكن فى الوسع الحصول وقتئذ أو فيما بعد على مثل هذه المحطة ٠ ومن ذلك الحين بقيت الميج والنات بمثابة دعامة للقوات الجوية ، وتلاشت الآمال التى انعقدت على الماروت HF-24 Marut المحلية ٠

وفى العقد السابع ، حصلت الهند أيضا على دبابات ت ٥٤ ، ت ٥٥ (T-54; T-55) من الاتحاد السوفيتى ٠ وفى الوقت نفسه بدأ فى عام ١٩٦٧ بترخيص خاص صنع دبابة فيجايانتا Vijayanta بالتعاون مع فيكرز Vickers بالمملكة المتحدة ٠ وفى أواخر هذا العقد كان ٧٠ فى المائة من الأجزاء الرئيسية من حيث قيمتها تصنع فى الهند ٠ وفى أواخر العقد الثامن كان يتعين انتاج ٩٥ فى المائة من الأجزاء الرئيسية فى الهند نفسها ومع ذلك ، وكما هو الشأن فى كل صناعة تجرى بترخيص خاص لانتاج اسلحة متقدمة ، أصبح هذا البند مهملا مع بداية الانتاج المرحلى (المتسلسل) ٠ وعلى ذلك ففى أواسط العقد الثامن كان الجيش الهندى يتطلع الى الحصول على دبابة حربية أساسية ٠ ولما كان البحث والتطوير الوطنى ولم يزل ضعيفا فى امكانياته ، كان لا مناص من الاختيار بين الدبابات المتوفرة فى السوق الدولية ٠ ويبدو وقت كتابة هذه السطور أن الاختيار النهائى سوف يقع على الدبابة السوفيتية ت ٧٢ (T-72) ٠

وبدأت البحرية الهندية فى الستينات تقدم طلبات الحصول على غواصات ، كما أرادت بوارج حديثة ، ولم تبد فى ذلك أية أسباب • ولكن يحسن الافتراض بأن اقتناء باكستان مثل هذه السفن يبرر سلوك الجانب الهندى • وكالمعتاد كانت البحرية الهندية تفضل السفن الغربية • وبدأت المفاوضات مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة بهمة ونشاط فى عام ١٩٦٤ ، ولكن لم يكن أى منهما على استعداد لتزويد الهند بالغواصات • وعلى ذلك اتجهت الهند الى الاتحاد السوفيتى • وفى عام ١٩٦٨ بدأ تسليم الغواصات من طراز ف (F) • كذلك تم فى ذاك الوقت تسليم عدد غير معروف من زوارق الدوريات (خفر السواحل) من طراز OSA • وفى عام ١٩٦٩ أضيف الى الأسطول مدمرتان • وفى عام ١٩٧٠ طلبت أربع غواصات أخرى من المصدر نفسه ، وبذلك بلغ مجموع الغواصات سبعا • وفى عام ١٩٦٥ دخلت الهند مرحلة التوسع فى أسطولها السطحى ، ووقعت اتفاقية مع فيكرز ، وياور Yarrow بالمملكة المتحدة لانتاج بوارج من طراز ليندر Leander • وفى عام ١٩٦٦ وضعت قاعدة أول بارجة على رصيف حوض بناء السفن بمازاجاون Mazagaon ، وبنيت سفن الباقية من الطلب الاجمالى ، وقدره ست سفن خلال العقد الثامن • أما طائرات الهليكوبتر وقاذفات الصواريخ ومعدات ال ASW فانها وردت من المملكة المتحدة •

وبالاضافة الى هذه البنود الكبرى ، وقعت الهند فى عام ١٩٦٤ اتفاقا بانتاج بترخيص خاص لصاروخ أتول بهارات ك ـ ١٣ أ Bakarat K-13 Atoll (لطائرات الميج) بتصميم سوفيتى • ومع ذلك استمر بذل الجهد فى سبيل الاعتماد على النفس فى صناعة الصواريخ • وعهد بالبحث والتطوير للصواريخ التى تحتاج اليها فروع القوات المسلحة الثلاثة الى شركة «ديناميكيات بهارات المحدودة » Bharat Dynamics Limited التابعة لوزارة الدفاع والتى أنشئت فى عام ١٩٦٩ ؛ وبدأ انتاجها فى عام ١٩٧١ •

وفى عام ١٩٦٩/١٩٧٠ ارتفع الانفـاق على البحث والتطوير فى الشـئون العسكرية الى حوالى ١٣٠ روبية فى السنة ، أى ٢٪ من ميزانية الدفاع • واستخدمت وقتئذ منشآت الانتاج الحربى التابعة لوزارة الدفاع قرابة ٢٠٠٠٠٠ عامل • ومع كل هذا المجهود بقى هدف الاعتماد على النفس أبعد منالا مما كان • وفى حالة أسلحة المشاة وحدها تحققت الأهداف الأصلية • والمشكلة مع الانتاج المرخص به هى أنه ظل معتمدا على القرارات السياسية التى يصدرها البلد مانح الترخيص • وعلى هذا ، فبعد الحرب الهندية الباكسـتانية ، أنهت الولايات المتحدة تحويلات الأسـلحة والتكنولوجيا العسكرية الى الهند وباكستان • لذلك لم يبق للهند من بديل سوى أن تتجه الى الاتحاد السوفيتى ، رغم أن القوات المسلحة الهندية كانت تفضل صراحة المعدات الغربية • ويبدو أن القادة السياسيين الهنود ، بعد أن دخلوا فى مجـال الاتفاقيات على الصناعة المرخص بها مع الاتحاد السوفيتى ، أبدوا تحفظات بشأن

زيادة الاعتماد على هذا المصدر ؛ وربما لهذا السبب بدأت الهند ، بعد الحرب الهندية الباكستانية فى عام ١٩٧١ مباشرة فى البحث عن مصادر بديلة للأسلحة فى الغرب.

كانت المشكلة الكبيرة الأخرى فى الانتاج المرخص به هى طول فترة انشاء الأصول الانتاجية . ولأسباب واضحة لم يكن فى الميسور الحصول من الخارج على التكنولوجيا العسكرية الأكثر حداثة ؛ وكان الموقع الجغرافى للمصانع موضوعا لضغوط سياسية داخلية . وكثيرا ما كانت تحدث انقطاعات فى تنفيذ البرنامج بسبب النشاط الصناعى ، وعدم الكفاءة الادارية ، وتأخير الانتاج بسبب الوحدات المساعدة ، وما شابه ذلك . وعلى ذلك فعندما بدأ الانتاج المتتابع كان السلاح قد أصبح قديم الطراز . وبالاضافة الى هذا طلبت القوات المسلحة معايير نوعية لم يكن بوسع الوحدات الانتاجية أن تفى بها . لذلك لم يكن الانتاج المرخص به قادرا على المضى قدما بالهند الى وضع الاعتماد على النفس .

ورغم الحرب الهندية الباكستانية فى عام ١٩٦٥ ، رأى قادة الهند تهديدا أشد خطورة من جانب الصين ، كما يتبين من « التقرير السنوى » لوزارة الدفاع لعام ١٩٦٧/٦٨ . ومع ذلك لم تكن الأسلحة الصينية ترقى فى جودتها الى مستوى الأسلحة التى فى حوزة الهند . واستمر التخطيط للمقتنيات فى المستقبل على أساس الحصول على أسلحة على درجة عالية من التقدم . وأدرجت خطة الدفاع الخمسية التى وضعت فى عام ١٩٦٤ ضمن أغراضها خمسة وأربعين سربا (من الطائرات) مزودة بطائرات متقدمة ، وسفن سطحية وغواصات وبرنامج موسع للبحث والتنمية العسكرية .

وفى عام ١٩٧٢ كان هناك ثمانى شركات من القطاع العام تابعة لوزارة الدفاع تشتغل بالانتاج الدفاعى : هندوستان للملاحة الجوية وبهارات للالكترونيات وأحواض مازاجوان لبناء السفن وورشه «جاردن ريتش» وورشة «جوا» لبناء السفن و «بهارات» للمعدات الانشائية وبهارات للديناميكيات ، براجا تولز . كان هناك أيضا ثمانية وعشرون مصنعا للمعدات الحربية موزعة على أجزاء مختلفة من البلد ، وكانت لانتاج الذخائر . وتحولت الى انتاج المصنوعات المدنية عندما أصبحت كميات المواد المخزونة فائضة عن الحاجة . وكان هناك أيضا مصنع للسيارات الثقيلة فى افادى Avadi انتج دبابة فيجايانتا Vijananta وباستثناء المصانع الحربية التى انهت اتفاقيات التعاون بشأنها فى عام ١٩٦٥ ، اشتغلت سائر المصانع فى الانتاج بترخيص خاص ، وبها نسبة كبيرة من العناصر المستوردة . مثل هذا الانتاج بترخيص خاص فشل فى تكوين قدرة على التصميم الفنى . ونجح البحث والتطوير الهندى فقط فى اجراء تعديلات للتصميمات الأجنبية

ولم تتمخض السبعينات عن أى تقدم سريع أو فجائى فى الأسلحة المتقدمة ، وواصلت صنع البنود المتعاقد على صنعها بترخيص خاص خلال الستينات ، ولكن حجم المحتويات المستوردة من الأسلحة والمعدات راح يتناقص بالتدريج . وبقيت

مع ذلك مشكلة عدم الاستعمال • وعلى ذلك استمر استيراد الأسلحة على نطاق واسع خلال السبعينات ؛ واستوردت الهند كثيرا من الأسلحة الرئيسية مما يعادل ضعف ما لدى مجموع ولايات شبه القارة الخمس • استوردتها أساسا من المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي وكندا وفرنسا • وفي أواسط السبعينات لم يعد اقتناء الهند للأسلحة مقترنا بتهديدات من جيرانها • والواقع أنه في أواخر الستينات بدأت البحرية الهندية تفكر في أن تحل محل البحرية البريطانية بعد انسحاب الأخيرة من شرق السويس • وباختصار فأن نموذج الفعل ، ورد الفعل في العقود الزمنية السابقة لم تعد توجه السياسة الى الحصول على الأسلحة •

وبرنامج الهند النووى هو مؤشر محتمل للفكر الجديد الذى تطور منذ أواخر العقد السابع وبدأت البحوث في الطاقة النووية بانشاء الوكالة الهندية للطاقة الذرية في عام ١٩٤٨ ؛ وبدأ أول مفاعل «أبسرا» (Apsra) يعمل في عام ١٩٥٦ ، أولا في أغراض البحث (بانتـــاج (IMWTH)) • وفي عام ١٩٦٠ ، بدأ مفـــاعل أكبر ، «سيروس» Ciruc (40 MWTh) من تصميم كندى في العمل • ولكن التقدم الحقيقى في البحث والتطوير حدث في عام ١٩٦١ حينما بدأ مفاعل البحوث «زرلينا» Zerlina في العمل ، وهو أصغر حجما ولكنه صناعة هندية بالكامل • والآن امتد مجهود البحث والتطوير الى مجالات اضافية • وفي عام ١٩٦٢ بدأ انتاج « الماء الثقيل » في نانجال Nangal ، وفي عام ١٩٦٥ جهز مصنع لفصل البلوتونيوم • وثمة مفاعل بحـــوث رابع أصبح « محكما » في عام ١٩٧٢ ، وفي الوقت نفسه استمر طلب وحدات كبيرة لتوليد الطاقة النووية • وشيدت وحدتان في كل من تارابور ، ورانا براتاب ساجار، وكالباكام ، ووحدة خططت لنارورا ، وكلها بمعاونة أجنبية ، أولها أمريكية ، ومن ثم تخضع للتفتيش الأجنبى بالنسبة الى حسابات البلوتونيوم التى تنتجها •

وفوجىء العالم في عام ١٩٧٤ حين فجرت الهند جهازا نوويا ، وفسر ذلك رسميا بأنه « انفجار نووى سلمى » • ولم يزل المكان الذى حصلت منه الهند على البلوتونيوم لاجراء التفجر سرا من الأسرار • ولكن رد الفعل المناوىء لهذا التفجير والصادر من كندا يوحى بأن مفاعل البحوث سيروس الذى ينتج من أربعة الى ستة كيلوجرامات من البلوتونيوم سنويا هو المصدر المحتمل • وجاء رد الفعل السياسى على الانفجار سريعا وحادا ، فطلبت كل البلاد التى صدرت التكنولوجيا الى الهند أن توقع الهند معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية • ولما لم تنجح في ذلك ، طلبت من الهند أن تكفل « اجراءات وقائية كاملة » ؛ ورفضت الهند كلا الطلبين رفضا قاطعا • وبعد هذا بدأت الولايات المتحدة تعمل من جانبها على انهاء الاتفاقية الهندية الأمريكية بشأن تزويد الهند باليورانيوم المزود (أى الذى زيدت فيه نسبة النظائر المنشطرة •• المترجم) لمصانع تارايور •

كانت ردودالفعل هذه متوقعة • وعلى ذلك كانت الهند تخطط لبرنامج نووى

معتمدة فى ذلك على نفسها • وصممت وجهزت مجموعة من المصانع لانتاج الماء الثقيل•
ولما لم تكن الهند غنية باليورانيوم بدرجة كافية ، ولكنها تملك التوريوم بوفرة ،
فانهـــا أجرت بحوثا لتحويل التوريوم الى مادة قابلة للانشـــطار ، وهى يو٢٣٣
(يورانيوم ٢٣٣ ــ U 233) • كذلك بدأت مصلحة الطاقة الذرية برنامجا لتصميم
وبناء مفـــاعل مولد سريع • الا أن هذه البرامج كلها أخرت الى ما بعد مواعيدها
المحددة • ولم يكن فى المستطاع انتاج القدر المطلوب من الماء الثقيل ، ومن ثم كان
لابد من استيراده من الاتحاد السوفيتى • ولم تتقدم كثيرا عملية تحويل التوريوم،
وكذا البحوث فى شأن المولد السريع • ومع ذلك صممت الهند على تحقيق الاعتماد
على النفس فى المضمار النووى •

ويتجلى السعى الى تحقيق الاعتماد على النفس فى بحوث الفضاء : فقد تولت
منظمة بحوث الفضاء الهندية صنع صواريخ اطلاق مركبات الفضاء SLV الى جانب
مشروعات أخرى مثل بحوث الأقمار الصناعية ، وأقمار الاتصالات والكترونياتها •
وبعد فشل واحد ، أطلق بنجاح فى يولية ١٩٨٠ الصاروخ SLV بوقود صلب،
وهو تصميم هندى وصناعة هندية • ورغم أن برنامج الفضاء للبحث والتطوير وصف
رسميا بأنه للاستخدام السلمى لتكنولوجيا الفضاء ، فانه من الميسور أن نرى أن
صواريخ SLV-3 يمكن استخدامها فى الشئون العسكرية عندما يتاح الحصول على
رؤوس نووية مناسبة • وقد أثبتت الهند بالفعل قدرتها على تركيب جهاز نووى
متفجر ، واطلاق قمر صناعى فى الفضاء • ويتوقف الأمر الآن على صـــدور قرار
سياسى يجمع بين النوعين من التكنولوجيا لانتاج جهاز ردع نووى •

وبرفض الهند التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، ورفضــها
« الاجراءات الوقائية الشاملة ، وفكرة منطقة نووية حرة فى المحيط الهندى ، فانهــا
تركت مجال الاختيار السياسى مفتوحا • وقد دفع مجهود البحث والتطوير الهندى
فى مجال التكنولوجيا النووية والفضائية باكستان الى التعجل فى بذل مجهود مماثل
من ناحيتها ، مما يهدد بجلب سباق التسلح النووى الى شبه القارة الهندية ؛ وسوف
يعتمد هذا السباق على أعمال البحث والتطوير الوطنية الخالصة ، فلن تكون هناك
أية معاونة أجنبية لأى من الطرفين • أما سباق التسلح فى مجال الأسلحة التقليدية
فقد كان وسوف يستمر فى الغالب قائما على أساس الواردات المباشرة أو الانتاج
المرخص به • وعلى ذلك فان سباق التسلح فى شبه القارة بالأسلحة التقليدية يموله
ويستحثه مجهود البحث والتطوير العسكرى فى البلاد المتقدمة ؛ أما البحث والتطوير
العسكرى الوطنى فانه يسهم ثانويا فقط فى هذا السباق ؛ ولكن كان له ، وسوف
يكون له دور حاسم فى سباق التسلح النووى •

البنيان العسكرى فى الصين

تولى الحزب الشيوعى الصينى مقاليد الحكم فى عام ١٩٤٩ بعد صراع طويل مع اليابانيين فى الصين ، ومع القوات المسلحة لخصمها فى الداخل «الكومنتانج» ، أى الحزب الوطنى • وكان مفهوم الكفاح المسلح متضمنا فى الايديولوجية الماركسية اللينينية للحزب الشيوعى الصينى ، وكان الصراع القائم بالفعل يعزز هذا الكفاح • ولذا ففى عام ١٩٤٩ أصبح جيش التحرير الشعبى (PLA) دعامة قوية لدولة الصين البروليتارية ، كما كان أداة للنضال الطبقى ضد الامبريالية الخارجية ، والرجعيين فى الداخل •

وكانت فكرة ماوتسى تونج ؛ وهى ايديولوجية الحزب الشيوعى الصينى أن النضال الطبقى فى صورة حروب أهلية ودولية لا مناص منه حتى يتم انتصار الاشتراكية فى جميع أنحاء العالم ؛ ويتوقف نوع الحرب التى سوف تندلع على « توازن القوى » فى أى وقت • وفى الخمسينات كان التوازن فى صالح الامبريالية ، ومن ثم كان يمكن منع نشوب الحرب أو تأجيلها ببناء القوة العسكرية للمعسكر الاشتراكى الذى كانت الصين من أعضائه • ومع ذلك، واذ كان جيش التحرير الشعبى لم يزل ضعيفا ، فقد اتجهت الصين الى الاتحاد السوفيتى تلتمس المعونة الاستراتيجية والتكنولوجيا العسكرية •

وكانت ايديولوجيا الحزب الشيوعى الصينى تعتبر أن أية حرب ، بما فيها الحرب النووية ، تقوم بين الامبرياليين وبين الشعب المضطهد لابد أن تنتهى بانتصار الشعب ، بحكم القدر ، وسنن التاريخ • وعلى ذلك كان الامبرياليون مجرد « نمور من ورق » (âhi loahu) تبدو فى الظاهر متوحشة ، ولكنها فى داخلها مجوفة• ومع ذلك ففى وقت ما أو مكان ما قد يكون الامبرياليون والرجعيون أقوى من الشعب، ومن ثم ففى حين أن النصر النهائى فى الحرب مكفول (للشعب) ، فان الشعب قد لا يكسب كل المعارك • فكل موقف قتالى يتطلب حسابا دقيقا لقوة العدو • مثل هذا الموقف الثنائى حيال العدو الطبقى لخصمه ماوتسى تونج فى قوله المأثور : «يجب احتقار العدو من الوجهة الاستراتيجية ، ولكن يجب أخذه مأخذ الجد من الوجهة التكتيكية » •

وفى مفهوم النصر النهائى عند الصين أن الحروب كلها ، بما فيها الحروب النووية أصبحت حروبا «مستطيلة» ؛ والغرض من العدوان الامبريالى ليس القضاء على الشعب فحسب ، ولكن أيضا فرض السيطرة عليه • وفى امكان الامبرياليين أن يستعملوا الأسلحة النووية فى أول هجوم ، ولكن عليهم أن يتبعوا ذلك بحرب تقليدية حتى يقضى على قوات الامبريالية المعتدية • وليس هناك فى هذا التخطيط أى مجال الشعب أن يستخدم استراتيجية منع الهجوم النووى بتطوير أسلحته النووية ، وعليه فى الوقت نفسه ـ ولأن المنع قد يفشل ـ أن يعد عدته لحرب تقليدية طويلة الأمد

حتى يقضى على قوات الامبريالية المعتدية · وليس هناك فى هذا التخطيط أى مجال لفكرة الهزيمة ، فالهزيمة فى مفهوم الصين تعنى محو فكر ماوتسى تونج الماركسى اللينينى من العقل البشرى ، وليس فقط فقد بضع معارك أو حتى عدد كبير من المعارك · وطالما بقيت الماركسية حية ، ففى امكان الثوريين دائما أن ينشئوا قوات مسلحة ، ويواصلوا النضال المسلح ·

وتبعا لتفسير ماوتسى تونج للماركسية اللينينية ، يتغير التوازن الدولى للقوى بفعل الثورات التى تندلع داخل الدول القومية · مثل هذه الثورات تقوم بها شعوب هذه الدول ، ولا يمكن أن تصدرها الصين على ظهور جيش التحرير الشعبى · وواجب الصين الثورى هو نشر « الحقيقة العالمية » ؛ وتطبيق هذه الحقيقة على الظروف الخاصة بكل بلد أمر متروك لشعب هذا البلد · وواجب الصين « البروليتارى الدولى » امتد فشمل تقديم المعونة المادية الممكنة فى مختلف الظروف ، ولكنها لا يمكن أن تكون أكثر من معونة هامشية · واحتاجت الصين أولا قبل كل شىء أن تحافظ على نفسها باعتبارها قاعدة ثورية لتكافح الامبريالية على المســتوى العالمى · وعليها بعد ذلك أن تقـدم مساعدتها الاقتصادية والعسكرية للبلاد التى حققت الثورة أو توشك أن تحققها · وجاءت المساعدة « لحركات التحرير القومية » فى البلاد الأخرى فى أسفل قائمة الأولويات ·

ولا شك أن هذا الاطار الايديولوجى يحدد التحليل الصينى والاختبارات السياسية الصينية فى خصوص الاستعدادات العسكرية · مثال ذلك أنه منذ عام ١٩٤٩ لم تشرع الصين ، أو حتى تفكر فى التدخل العسكرى فى بلد آخر بقصد اقامة حكومة ثورية به ، ولم تقم أية قوات أو قواعد عسكرية بالخارج · وتدخلت فى الحرب الكورية لحماية النظام الثورى الذى استقر هناك بالفعل ، ثم سحبت كل قواتها فى عام ١٩٥٨ · وأرسلت مساعدات عسكرية واقتصـــادية ضـــخمة الى جمهورية فيتنام الديمقراطية ، ولكنها لم ترسل اليها أية قوات عسكرية لأن الفيتناميين لم يطلبوا منها ذلك · وقدمت الصين لحركات التحرير القومية ، ولبعض النظم القومية التى تحارب الامبريالية تأييدا معنويا فى الغالب ، ولكن أعطتها أيضا بعض المساعدات المادية والعسكرية لهذا الغرض · ومع ذلك فالأهداف الايديولوجية لا تشغل قائمـة الأهداف الصينية كلها ، فالصين أيضا دولة قومية تسعى لتحقيق أهدافها القومية أسوة بأية دولة قومية أخرى · وضم شينانج والتبث ، والسعى لادماج تايوان ، وكذا القدسية التى أضفيت على الحدود والمياه الاقليمية تشهد بالأهلية التى توليها الصين للأهداف القوميــة · وكثيرا ما تغلف الأهــداف القومية بعبارات ايديولوجية · واستمرت المنازعات على الحدود الصينية السوفيتية ، والصينية الفيتنامية شديدة لا هوادة فيها ، رغم أن الفروق الايديولوجية بين الصين وبين البلدين الآخرين ليست كبيرة · ولكن الحقيقة الهامة هى أن القادة الصينيين يشعرون بأنهم ملزمون بابداء

...

أسباب ايديولوجية لتبرير هذه المنازعات القومية . معنى هذا أن الايديولوجيا تحد أحيانا من الأهداف القومية .

وبالنسبة للنظم القومية البحتة ، تحدد القدرة الأهداف السياسية حيال الدول الأخرى . ومع ذلك أظهر سلوك الصين خلال العقود الثلاثة الأخيرة أنه يسير فى الاتجاه المضاد : ذلك أن المبدأ العسكرى والقدرة قد تطورا على أساس الايديولوجيا . وعلى ذلك صمم السلاح النووى الاستراتيجى على أنه « نمر من ورق » لردع « النمور الورقية » عند الأعداء . لا تتوقع الصين أن تستخدم هذا السلاح حاليا الا بالاختيار، عند « الضربة الثانية » . والواقع أن الصين مستعدة تماما لاحتمال فشل سلاحها الرادع الاستراتيجى فى ردع العدو الذى يملك السلاح النووى . ومن ثم فان القوات التقليدية التى فى وسعها أن تمنع العدو من احتلال أراضيها ، تظل هى جوهر المبدأ العسكرى الصينى . وقد نظمت هذه القوات وجهزت لتمارس « حربا شعبية » دفاعية طويلة الأمد ، معتمدة على نفسها .

وقد طور ماوتسى تونج فكرة الحرب الشعبية فى خلال الحرب فى الصين ضد اليابان (١٩٣١ ـ ٤٥) . وينصح البلد الضعيف عسكريا أن يقاوم العدو القوى عسكريا . وثمة استراتيجية قوامها اغراق قوات العدو فى خضم من المدافعين ، وذلك بتعبئة الشعب تعبئة شاملة . وفى الظروف التى طرأت خلال العقدين الماضيين ، كانت خطط حرب الشعب تتمثل بنوع ما فى المراحل الآتية : فهناك ضربة نووية استهلالية ضد الصين يغزو العدو بعدها أراضى الصين من جميع الجهات ، فتتصدى جيوش التحرير الشعبى الميدانية (Yejun) لهذا الهجوم عند الحدود ، وتدبر شئون مناطقها العسكرية على أنها بنوع ما ساحات قتال مستقلة ، فقد لا يكون هناك حكومة مركزية . فاذا زاد العدو توغلا ، تصدت له الجيوش الاقليمية بالمقاطعات العسكرية ، تساندها الجموع الهائلة من ميليشيات الشعب المدربة على القتال دفاعا عن كل شبر من الأرض ، وترهق العدو بغارات متوالية ، وتقطع خطوط تموينه ، وتستطلع أخبار تحركاته ، وتعد له الكمائن ، وبوجه عام تشن عليه حرب عصابات نشيطة . وصممت فكرة الحرب الشعبية لتطبق على الاقليم الصينى وحده . لذلك نظمت الجيوش الاقليمية والميليشيات الشعبية ، وزودت بالمعدات لتعمل فى حدود مناطقها . وتطلبت الحرب الشعبية درجة عالية من اللامركزية الاقتصادية والعسكرية ، وكذلك درجة عالية من التثقيف الايديولوجى ، وتقوم على أساس أن الأولوية للانسان ، وتأتى الأسلحة فى المرتبة الثانية من الأهمية . ويتحقق الاعتماد على النفس بتوزيع الصناعة فى مواقع متفرقة ، وتخطيط الاكتفاء الذاتى الاقليمى ، وتشجيع المبادرة والابتداع .

وفى غضون الحرب ضد اليابان ، قاتلت جيوش الحزب الشيوعى الصينى الأعداء « بالأذرة والبندقية » . وبخصوص البنادق ، فان الجيوش الصينية اعتمدت اعتمادا كليا على الأسلحة التى تستولى عليها من العدو ، مع تشجيع الأهالى على صنع

بنادق بدائية وذخائر يحصلون عليها من مصادر محلية متاحة • وفى أثناء الحرب الأهلية (١٩٤٦ ـ ٤٩) وستولى جيش التحرير الشعبى من الكومنتانج على كميات هائلة من الأسلحة الحديثة (وتشمل دبابات ومدفعية ثقيلة وطائرات) وتعلم كيف يستعملها • وفيما بعد ، ابان الحرب الكورية (١٩٤٩ ـ ٥٣) ابتاعت الصين أسلحة سوفيتية •

وفى كل هذه الأحوال قاتلت القوات الصينية بنجاح بأسلحة أدنى جودة من أسلحة أعدائها ، ومن ثم لم يعتن ماوتسى تونج والحزب الشيوعى الصينى بالسلاح باعتباره العامل الحاسم فى الحرب • ومع ذلك ففى غضون الحرب الكورية (أول حرب قاتل فيها جيش التحرير الشعبى على أرض أجنبية) طور بعض القادة العسكريين ـ لخبرتهم بالأسلحة الأمريكية المتقدمة ، أو تحت تأثير الناصحين لهم من السوفييت ـ طوروا « وجهة نظر عسكرية » تؤكد أولوية الأسلحة فى الأعمال الحربية • وتحول العديد من زعماء الحزب الى وجهة النظر هذه • ونتيجة لذلك ، وحتى بعد الحرب الكورية ، استمرت الصين تستورد أسلحة حديثة من الاتحاد السوفيتى ، وكان هو المصدر الوحيد المتاح لها فى ذلك الأوان •

ورغم أن الصين والاتحاد السوفيتى كانا « حليفين » من الوجهة العسكرية ، الا أن القادة الصينيين لاحظوا الضغوط السوفيتية على عدد من الموضوعات المشتركة بين الطرفين • وتفاديا لهذه الضغوط قررت الصين الاضطلاع بانتاج مرخص به لأسلحة سوفيتية كخطوة أولى فى سبيل الاعتماد الكلى على النفس • وكان اليابانيون قد أقاموا مصانع لتجميع أجزاء الدبابات والطائرات فى شمال شرقى الصين (منشوريا) فى أواسط الثلاثينات • ولكن هذه المصانع انتزعها الاتحاد السوفيتى ونقلها بعد عام ١٩٤٥ • وكان اليابانيون قد أقاموا أيضا مصانع للأسلحة الصغيرة على أساس تصميمات ألمانية ، ولكن باستخدام مواد خام محلية • وكان هناك مصانع حربية أخرى أقامتها حكومة الكومنتانج ، ولكن هذه نقلت الى اقليم استوان فى الجنوب الغربى ابان الحرب ضد اليابان • ونجحت هذه المنشآت فى تكوين احتياطى من القوى البشرية المدربة • لذلك ، فرغم الدمار الذى أحدثته الحرب ، وما انتزعه الاتحاد السوفيتى بعد الحرب ، أتاح اقليما ستوان ومنشوريا قواعد لاستئناف انتاج الأسلحة فى الصين • وثمة مركزان صناعيان آخران فيما قبل الحرب ، وهما شنغهاى ، ووهان ، وقع عليهما اختيار الحكومة الصينية الجديدة بعد عام ١٩٤٩ لاقامة مصانع أسلحة بهما •

ولا يعرف الشيء الكثير عن صادرات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية من الاتحاد السوفيتى الى الصين • الا أن التصميمات والتكنولوجيا لصناعة المدافع الثقيلة والصواريخ ودبابات ت ٥٩ Tu-16 ، والدبابات المدرعة لنقل الجنود ، واللوريات الثقيلة ، ومعدات الاتصال بالجيش ، وطائرات الميج ١٥ ، والميج ١٩ ، وقاذفات

القنابل تو ١٦ (Tu-16) ، وطائرات الهليكوبتر ، وطائرات النقل ، ومعدات الرادار ، والسفن (طرادات ، وحراقات ، وكاسحات الغام ، ومدمرات) وغواصات . وزوارق داورية ، مع الذخائر وسائر المعدات اللازمة للقوات الجوية والبحرية المنشأة حديثا ، كل ذلك صدر الى الصين بكميات ضخمة خلال الخمسينات • ومن الصواب الافتراض بأن الصين بدأت بتجميع أجزاء الأسلحة المستوردة من الاتحاد السوفيتى • ولكن هذه المرحلة لم تدم غالبا الا وقتا قصيرا جدا • ذلك أن العدد الكبير من الخبراء السوفيت ويقدر بحوالى ثلاثين ألف خبير فى جميع المجالات ، والذين أوفدوا الى الصين بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، هذا العدد يوحى بأن الصين قد اندفعت فى تنفيذ برنامج سريع لصنع الأسلحة • وتفجرت المشاكل السياسية والايديولوجية بين الصين والاتحاد السوفيتى عند بدء تصدير التكنولوجيا العسكرية الى الصين • وسرعان ما أصبحت هذه الاختلافات حادة • وفى أواخر عام ١٩٦٠ انسحب كل الخبراء السوفيت من الصين ، وأخذوا معهم صور التصميمات • وعلى العموم ففى مستهل الستينات كان الصينيون قد برعوا فى تكنولوجيا انتاج الأسلحة والمعدات التى سبق ذكرها • يدل هذا على أن الصين استغرقت حوالى خمس سنوات لبناء صناعة أسلحة شاملة • وفى أواخر هذه الفترة أصبح الانتاج كله وطنيا •

وعلى الرغم من أنه لا يعرف شىء عن برنامج الصين فى البحث والتطوير ، فالثابت ، بالنظر الى ما أولاه القادة الصينيون من أهمية للاعتماد على النفس والتحديث ، أن الخطة العشرية بعيدة المدى للعلم والتكنولوجيا ، والتى بدأت فى عام ١٩٥٦ كان بها عنصر عسكرى قوى من البحث والتطوير • ومع ذلك فالمرجح أن هذا المجهود تركز بالأكثر ، لا على تصميم أسلحة جديدة ، وانما على تطوير فروع مساعدة من التكنولوجيا ، مثل التعدين ، والكيمياء ، والآلات المكنية ، والمتفجرات ، والالكترونيات ، الخ • ويحتمل أيضا أن يكون العلماء والتقنيون الصينيون قد نجحوا فى تعديل بعض التصميمات السوفيتية حتى تناسب الاحتياجات والظروف الصينية •

وجاء انسحاب المساعدات التقنية السوفيتية فى عام ١٩٦٠ بمثابة ضربة شديدة للصين ، ولكنه كان أيضا بمثابة نعمة مقنعة ؛ فقد دفع الصين الى الرجوع الى مواردها الخاصة والنضال فى سبيل تحقيق الاعتماد الكلى على النفس فى مجال التكنولوجيا العسكرية • وأهملت الخطة العلمية والتكنولوجية السابقة ، وأطلقت فى عام ١٩٦١ خطة بحث وتطوير جديدة لثمانى سنوات • هذه الخطة أكدت بنوع خاص على الالكترونيات ، وتقنية القياس عن بعد ، والحاسبات الالكترونية ، وكيمياء البترول • وفى الوقت نفسه ، ومع اعادة صياغة خطة البحث والتطوير ، أمرت الحكومة الصينية بتشتيت « مصانع الذخائر الحيوية » بعيدا عن الساحل المقابل لتايوان ، وعن اقليمى منشوريا وشينيانج المتاخمين لحدود الاتحاد السوفيتى • والتشتيت هذا لم يكن يعنى نقل المصانع الموجودة نقلا فعليا ، وانما بنيت المصانع الجديدة داخل

البلاد • وعلى هذا شيد أكثر من مائة مصنع أسلحة حول تشنجتو ، ولانتشار ، وكونمنج • وقد قدر أن الصين كان عندها في عام ١٩٧٥ حوالى ٤٠٠ مصنع لمعدات الدفاع ، قائمة بالعمل ، رغم أن ١٦٠ مصنعا منها قد أشير اليها رسميا على أنها مصانع حربية ، أما المصانع الاخرى فكانت تنتج بنودا متعلقة بالدفاع ، مثل الالكترونيات •

وفى غضون الستينات استمر العمل بهمة كبيرة في البرنامج العسكرى للبحث والتطوير ، وكان بعامة في حمى من تصرفات الثورة الثقافية المدمرة • ونجح هذا البرنامج في ملء الفراغ الذى حدث بسبب سحب المساعدة التكنولوجية السوفيتية • وببراعة كبيرة أكملت المشروعات التى لم يتم انجازها • ولما كانت التصميمات والتكنولوجيا للأسلحة الجديدة غير متوفرة ، فقد قررت الصين انتاج التصميمات المتاحة على نطاق واسع • وعلى ذلك فطوال الستينات انتجت الصين من بين ما انتجته من نظم الأسلحة الهامة مقاتلات ميج ١٩ ، وقاذفات القنابل تو ١٦ Tu-16 . ودبابات ت ٥٩ (T-59) (وهى نسخة معدلة من الدبابة السوفيتية ت ٥٤) ودبابات ت ٦٢ (وهى نسخة مخفضة من الدبابة ت ٥٩) ، ومدافع وهاونات من عيارات مختلفة ، ومدافع وصواريخ مضادة للطائرات ، وصواريخ موجهة س أ ـ ٢ (SA-2) وغواصات Randw ، وتشكيلة كبيرة من السفن : وكان انتاج الكثير من هذه البنود كبيرا لدرجة أتاحت معها للصين أن تصدر أسلحة بكميات كبيرة ، وبدون مقابل الى البانيا ، وجمهورية فيتنام الديموقراطية ، وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية ، وباكستان •

وسجل بعض النجاح فى تصميم وصنع أسلحة ومعدات جديدة ، ولو أن بعض البنود لم يتعهد صنعها مرحلة التجريب • وتركز المجهود الصينى فى البحث والتطوير على طائرة مقاتلة جديدة من طراز ف ٩ (F-9) • الا أن تطوير محطة مناسبة لتوليد القوة الكهربية تعرض لمشاكل عسيرة لم يتيسر حلها بجهود قومية حتى كتابة هذه السطور • غير أنه تم بنجاح مشهود تصميم سفن حربية وانتاجها • وتجلى أكبر نجاح للصين فى صنع الأسلحة التقليدية فى التشكيلة الكبيرة من السفن الصغيرة ، كزوارق الداورية ، والحوامات (وهى مركبات تسير على الماء أو الأرض فوق مخدة هوائية ـ المترجم) وسطوح الانسياب المائى (لتسهيل اقلاع الطائرة المائية • المترجم)، وزوارق الطوربيد ، وما شابه ذلك ، وكلها مسلحة بصواريخ سطح ـ سطح •

وتقدمت الصين أيضا بخطوات كبيرة فى تطوير المعدات الالكترونية • وفى أواخر الستينات بدأت الصين تستفيد فائدة أكبر من استعمال أجهزة صلبة فى المواصلات • وبدأ استخدام أجهزة الكومبيوتر فى اطلاق النيران ، وتحليل الأهداف • وفى أواسط السبعينات كان لدى الصين ـ كما أعلن رسميا ـ ثلاثة آلاف مصنع تنتج مكونات اليكترونية • وفى عام ١٩٧٢ ، طور فى ستنغهاى أول كومبيوتر من

الجيل الثالث يستعمل دوائر متكاملة . وكان تطوير الكومبيوتر قد بدأ فى عام ١٩٥٨ واستمر بهمة خلال الستينات ، وازدادت سرعة التطوير خلال السبعينات . وفى كل عام ، باستثناء عام ١٩٧٥ استخدمت أربع نماذج جديدة فى البحث المدنى والانتاج الصناعى . ولم يزل مجهولا عدد النماذج المستعملة للأغراض العسكرية وأنواعها .

وطوال العقدين السابع والثامن ، صدر فى الخارج العديد من التقارير التى تذكر أن الصين تفكر جديا فى استيراد الأسلحة المتقدمة من البلاد الغربية واليابان ؛ ومع ذلك فانها لم تستورد بالفعل أية أسلحة سوى بعض الصواريخ من طراز TOW الا أن الصين استوردت تكنولوجيا أجنبية : شاحنات ببرلييه Berlict من فرنسا ، وطائرات تريدنت Trident ، ومحركات رولز رويس سبى Rolls-Royce Spey من المملكة المتحدة ، وكومبيوتر سيبر ١٧٢ من الولايات المتحدة ويمكن استخدام هذه التكنولوجيا الاجنبية العسكرية ؛ غير أنه لم يثبت بعد أنها استخدمت فى هذه الأغراض .

كل هذا جدير بالملاحظة ، خاصة وأنه منذ وفاة ماوتسى تونج فى عام ١٩٧٦ تخلى المذهب العسكرى الصينى عن مفهومه الأول فى الحكم ، والخاص بأولوية الانسان على السلاح . ويؤكد النظام العسكرى الجديد الآن على أهمية الأسلحة والتدريبات والتقنيات المتقدمة ؛ كذلك لم يعد شديد الحساسية من جهة استيراد التكنولوجيا ، وبخاصة العسكرية . ومع ذلك لم يكن النظام بعد ماو بقادر على اجراء أى تغيير أساسى فى المبادىء الاستراتيجية والسياسية ، وفى التنظيم العسكرى ، وتنويع الأسلحة ، ذلك لان قيادة جيش التحرير الشعبى قاومت جهازا مثل هذه التغييرات . فحين يستلم النظام العسكرى الجديد مقاليد الحكم ، فانه سوف يعطى اتجاها جديدا لجهود البحث والتطوير والتطوير العسكرى الصينى ، وينتج مجموعة جديدة من الأسلحة فى المستقبل ؛ وسوف تكون هذه المجموعة مناسبة لجيش محترف يخوض حربا تقليدية ، لا لجيش ثورى يخوض « حربا شعبية » . وبهذا المعنى فان البحث والتطوير العسكرى الصينى فى خلال العقدين الباقيين من القرن الحالى سوف يجعل من الصين دولة عظمى ، ومن ثم يسهم فى سباق التسلح بين الدول العظمى ، ويزيد هذا السباق تعقدا .

وكما فى حالة الهند ، كان البحث والتطوير النووى فى الصين جهدا وطنيا بأكمله . وقد بدأ البحث النووى فى أواسط الخمسينات ، جزئيا من خلال حشد جهود العلماء الصينيين الذين دربوا فى الخارج ، وجزئيا بالتعاون العلمى والتكنولوجى السوفيتى . وبين عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ وقعت الصين مع الاتحاد السوفيتى على ست اتفاقيات بشأن العلوم والتكنولوجيا العسكرية . ومن هذه الاتفاقيات ، تلك التى وقعت فى ابريل ١٩٥٥ ، ومارس ١٩٥٦ ، وأكتوبر ١٩٥٧ كانت تتعلق بنوع خاص بالتكنولوجيا النووية ؛ ونصت الاتفاقية الثالثة على تصدير قنبلة ذرية الى الصين . ولكن بسبب تفاهم سوفيتى أمريكى ، وكذا بسبب النزاع الصينى السوفيتى المستمر ،

ألغى الاتحاد السوفيتي من جانبه هذه الاتفاقية ، وقوى هذا الاجراء تصميم الصين على تطوير تكنولوجيا نووية معتمدة فى ذلك كل الاعتماد على نفسها • ورغم سوء الحالة الاقتصادية في السنوات ١٩٥٩ ــ ٦١ (والتي زادها تفاقما سحب المعونة السوفيتية) تقدمت برامج البحث والتطوير بدفعة سريعة • وفجرت أول قنبلة ذرية صينية مصنوعة من اليورانيوم المزود ــ وهى تكنولوجيا صعبة • وبعد سنتين فجرت قنبلة هيدروجينية • وبين عامى ١٩٦٤ ، ١٩٧٨ أجرت الصين خمسا وعشرين تجربة نووية بنتائج تتراوح بين عشرين ألف طن وأربعة ملايين طن • (أربعة ميجاطن) ؛ وسجلت كل تجربة جديدة تقدما جديدا من حيث الناتج ، والدرع الحرارى لرأس القذيفة المتفجر ، الخ • ولكن مع كل تجربة أصدرت الصين تصريحا تقول فيه أنها لن تشن أبدا هجوما نوويا ضد أى بلد •

وفى الوقت نفسه ، ومع تطور الأسلحة النووية ، تركز تيار آخر من جهود البحث والتطوير العسكرى فى صواريخ لاطلاق رؤوس نووية على أهداف العدو • ويغلب أن التكنولوجيا الأساسية للصواريخ ، وكانت فى بدايتها قذائف صاروخية ضد الطائرات قد وردت من الاتحاد السوفيتي • الا أن برنامج البحث والتطوير الصينى استهدف تطوير قذائف صاروخية متعددة المراحل تحمل الرؤوس النووية الى أهداف بعيدة • وعهد بهذا البرنامج الى معهد تكنولوجيا الفضاء الذى أنشىء فى عام ١٩٦٦ ؛ وثبت بالدليل نجاح تطوير مثل هذه الصواريخ حين أطلقت الصين ثمانى أقمار فى مدار الأرض بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٩ ، وكانت أوزانها تتراوح بين ١٧٣ كيلو جراما ، ٣٦٠٠ كيلو جرام • ودل النجاح فى استعادة ثلاثة من هذه الأقمار على أن الصين حلت مشكلة عودة رؤوس القذائف الى جو الأرض • وأخيرا ضمت برامج البحث والتطوير المنفصلة بعضها الى بعض ، واختبرت الصين فى عام ١٩٧٩ اطلاق ثلاث قذائف « بالستية » (ذاتية الدفع) متوسطة المدى ، وقذيفة « بالستية » عابرة القارات الى المحيط الهادى فى عام ١٩٨٠ • وتعمل قوات الصواريخ النووية تحت امرة فرقة المدفعية الثانية فى جيش التحرير الشعبى •

وقد أكدت الخطة العلمية والتكنولوجية الثمانية الحالية (١٩٧٨ ــ ٨٥) على الحاسبات الالكترونية ، والليزر ، وتكنولوجيا الفضاء • ويمكن الافتراض بأنه كان هناك ، بالاضافة الى هذه الخطة برنامج بحث وتطوير عسكرى للصواريخ النووية ، والأقمار العسكرية ، وكذا للأسلحة والمعدات التقليدية ، مثل دبابات القتال الرئيسية، والسونار (جهاز سبر بالصدى لكشف مواقع الأشياء تحت الماء ــ المترجم) ، والصواريخ المضادة للدبابات ، والرادار للانذار المبكر ، والأسلحة المضادة للغواصات ، وفوق كل شىء طائرة مقاتلة متقدمة حديثة • وقد أبديت فى موضع آخر أنه رغم التقارير المتواصلة فى الصحافة الأجنبية ، فليس من المتحمل أن تطور الصين سلاحا بحريا نوويا رادعا ، أو حاملات الطائرات •

وبالاجمال فان برنامج البحث والتطوير العسكرى الصينى لم يوضع بالأكثر لينافس خصومه ، وانما ليكون بمثابة استراتيجية دفاعية شاملة من أجل « حرب الشعب » · وفى غضون الثلاثة العقود الأخيرة ، نفذ الصينيون انتاجهم الدفاعى على أساس أربعة مفاهيم متصلة بعضها ببعض . أولها الاعتماد على النفس ، ليس فقط بازاء العالم الخارجى ، ولكن أيضا فى داخل الصين نفسها . فى حدودها الاقليمية ؛ وثانيها « برنامج انتاجى ذو غرضين » ، فتسهيلات الانتاج المدنى تخطط مع أخذ الأهداف الحربية فى الاعتبار ، كما تضطلع المصانع الحربية بانتاج مدنى ، والحقيقة أن جيش التحرير الشعبى يعتبر بمثابة قوة محاربة وانتاجية فى وقت واحد · ثالثا أن البحث والتطوير المدنى ، والانتاج الصناعى يعتبران بمثابة أساس للبحث والتطوير العسكرى ، والانتاج العسكرى ، كما أن البحث والتطوير العسكرى والانتاج العسكرى نابعان من القطاع المدنى · وأخيرا فان الصين استهدفت تكنولوجيا عسكرية « مناسبة » ، مناسبة لاستراتيجيتها الكلية ، بدلا من أن تبارى اسلحة خصومها · ومع ذلك ينبغى التنويه بأن الفكر العسكرى الحالى يبتعد عن هذه المفاهيم ·

خاتمة :

تشترك الهند والصين فى هدف غايته تحقيق الاعتماد على النفس فى الأسلحة من خلال البحث والتطوير الوطنى ؛ وتريد الاثنتان الخلاص من الضغوط السياسية والاقتصادية التى يخلقها الاعتماد على الأسلحة الأجنبية · ولكن الاثنتين تمثلان نموذجين مختلفين لتحقيق الاعتماد على النفس · فالهند استهلت برنامجها فى البحث والتطوير العسكرى كنتيجة لسباق التسلح مع باكستان ثم مع الصين ، ومن ثم كانت ضالتها المنشودة مجاراة الأسلحة الامريكية التى حصلت عليها باكستان ، كما وكيفا · وفيما بعين حين شعرت الهند بتهديد لأمنها من جانب الصين ، جعلها هذا التهديد الثنائى تخطط لتوسيع قواتها المسلحة ، ولتتزود بما يشاء الاتحاد السوفيتى أن يزودها به من أسلحة حديثة · وبالتدريج حل محل « التهديد الثنائى » فكرة أن الهند لابد أن تؤدى دورها كقوة اقليمية ، مما جعل الاعتماد على النفس أمرا عاجلا أكثر من ذى قبل · ومع ذلك فرغم الجهود القوية التى بذلت لم يوفق برنامج البحث والتطوير العسكرى فى تصميم اسلحة حديثة وصنعها ، فيما عدا بعض أسلحة المشاة · ومن ثم اضطرت الهند الى الالتجاء الى صناعة الأسلحة والمعدات الحربية بترخيص خاص من الخارج · ونجح هذا الجهد أيضا نجاحا جزئيا ، اذ بينما يتم الاتفاق على الترخيص ، وتشرع المصانع الحربية فى الانتاج ، تكون التصميمات قد أصبحت قديمة الطراز · وعلى ذلك أصبح لامناص من استيراد الأسلحة بالكامل ، وتباعد هدف الاعتماد على النفس شيئا فشيئا · وهكذا لم يزل بناء الأسلحة يعتمد على التكنولوجيا المستوردة · أما برامج الهند النووية والفضائية فانها كانت أكثر نجاحا ، فقد استطاعت الهند أن تفجر جهازا نوويا فتطلق مركبة فضاء متعددة

المراحل صممت وصنعت محليا . هذا التيار النووى والفضائى المتدفق من البحث والتطوير هو الذى سوف يطلق على الأرجح سباقا فى التسلح النووى مع باكستان . وهناك عدة تقارير تشير الى أن باكستان تعمل للحصول على طاقة نووية .

أما الصين ، فبعد أن اجتازت مرحلة قصيرة من الاستيراد الكامل والصناعة بترخيص من الخارج ، استقرت على برنامج من الاعتماد الكلى على النفس باعتباره عنصرا رئيسيا من مبدأ « حرب الشعب » الكلى ، يساعد قدر أدنى من الردع النووى الاستراتيجى . وفى أواخر الخمسينات كانت قاعدة الصين التكنولوجية أضعف من نظيرتها فى الهند ، وكان من المستحيل على البحث والتطوير العسكرى الصينى أن يحاول تصميم وانتاج أى من الأسلحة التقليدية والنووية . ومن ثم قررت الصين تركيز معظم مجهودها فى تطوير جهاز رادع عسكرى ، لا تكتيكى . وفى مجال الأسلحة التقليدية ، شرعت الصين فى تنفيذ التصميمات السوفيتية المتاحة لها فى الخمسينات . وكان على الكم ، بحكم المنطق أن يطور نفسه الى الكيف . ولم تسع الصين الى مجاراة أسلحة أى من خصومها ؛ وبذلك لم تشترك فى أى سباق للتسلح مع خصومها ، ولكنها فقط انتبهت الى التهديد الذى يصدر من أسلحتهم . واستمر مفهوم « الأذرة ــ البندقية » (أى مقاومة العدو على أرض الوطن بأسلحة بسيطة) مسيطرا على الفكر العسكرى لدى الصينيين حتى أواخر السبعينات ، ومن ثم كان برنامج « حفر الأنفاق على عمق كبير » و « تخزين الحبوب فى كل مكان » على نطاق واسع .

وهناك الآن مع ذلك علامات تدل على أن التفكير الصينى قد طرأ عليه تغير . فمن المحتمل فى المستقبل أن تتحول الصين الى بلاد حلف شمال الأطلنطى طلبا للأسلحة المتقدمة أو للصناعة بترخيص خاص . ويحتمل أيضا أن تبارى الصين سياسات ستالين فى الاتحاد السوفيتى ، وتطلق برنامجا عسكريا عاجلا للبحث والتطوير بقصد تحقيق الاعتماد على النفس فى صنع الأسلحة . ولا يبدو فى الوقت الحاضر أن أيا من هذين الاحتمالين يمكن أن يتحقق ؛ فالدفاع القومى وضع فى المرتبة الثالثة من الأولويات ، بعد الزراعة والصناعة ، بين « التحديثات ــ أو التعصيرات الأربعة » . كذلك خفضت ميزانية الدفاع سنتين متواليتين . ومع ذلك فان السياسة الصينية تتغير سريعا منذ عام ١٩٧٦ بدرجة أن مزيدا من التغيرات التى سوف تدفع الصين الى سباق للتسلح لا يمكن غض النظر عنها .

واذا تولت الصين بالفعل بناء قوتها المسلحة بمساعدة التكنولوجيا الأجنبيه ، فانها سوف تتخذ الطريق الذى اتخذته الهند ، وكذا الطريق الذى اتبعته الغالبيـه العظمى من بلاد العالم الثالث • وعلى طول هذا الطريق يمتد أكثر المجتمعات فقرا ، كما لا تنتهى المنازعات المستفحلة بين بلاد العالم الثالث • ولعقدين من الزمان بدت الصين وكأنها تتجه الى طريق محتمل تبتعد به عن سباق التسلح دون أن تعـــرض أمنها القومى للخطر • الا أن هذا البصيص من الامل أصبح الآن ضعيفا •

وأملنا الوحيد فى المستقبل أن ينهار سباق التسلح فى العـــالم الثالث تحت وطأته • والاتجاهات الحالية ، اذا استمرت ـ وقد تتجمع لها قوة دفع ـ فانها سوف تخلق أزمة شاملة • وانى لأ توقع حدوث ثلاثة أنماط من الأزمات تتلاقى فتنتج هذه الأزمة الشاملة • أولها أن تكلفة التسليح تتزايد بسرعة شديدة ؛ وبلاد العالم الثالث ـ باستثناء البلاد المصدرة للبترول ـ تجد صعوبة متزايدة فى دفع ثمن الواردات من الأسلحة ، حتى على المستويات الحالية ، وذلك من أرباح صادراتها • ثانيا ، أن الأسلحة اللازمة للرد على الأسلحة التى يقتنيها أحد الاطراف ، يستطيع الطـــرف الآخر أن يحصل على مثلها فى زمن قصير • وعلى ذلك فان الحفاظ على التفوق يغدو عملا مستمرا لا نهاية له ، يثقل كاهل الميزانية • ثالثا أن تكديس الأسلحة يمكن أن يكون سببا لاندلاع الحرب ، مما يزيد فى تصاعد سباق التسلح • ولعل هذه الأزمات الثلاث مجتمعة تهز الفئات الحاكمة فى بلاد العالم الثالث لتتخذ الاجراءات الكفيلة بمعالجتهــا •



مقـــدمة :

نتج عن أثر البحوث والتنمية فى نقل التكنولوجيا الحربيـــة من الدول المتقدمة الى العالم الثالث ازدياد الطاقة الانتاجية للدول المتقدمة فى مجال صناعة السلاح .

ولمـا كانت البحوث والتنمية عملا مربحا فقد ترتب على المنافسة بين مختلف المصانع التى تستخدم التكنولوجيا والعلوم المرتبطة بالســـلاح ازدياد حجم الاستثمارات فيها باعتبارها الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الأســواق الخارجية ، وتضمنت العمليـة ازدياد التطـــوير والتحديث التكنولوجى . كما تطلبت أسواقا أوســـع . وأصبح السبيل لتحقيق هذين المطلبين هو الوصول الى ما وراء نقل الاسلحة والتكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث عن طريق ترخيص الانتاج . ومهما يكن من أمر فقـــد نتج عن القوى المرتبطة بأعمال البحوث والتنمية احتكار الدول المتقـدمة للعلم والتكنولوجيا فى هذه المنطقة وارتفاع مستواها مما يحتم نقــــل

بقلم : اجستو فاراس

خبير البحث فى كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية FLACSO ، وليوبولدو برينا ١٩٥٠ كاستيلا سانتياجو شيلى ، كما قام بنشر موضوعات عن الشئون العسكرية والأمن الحربى فى أمريكا اللاتينية ٠

و فرناندو بوستامنت

من اكوادور ــ عالم الاجتماع فى الجامعة الكاثوليكية فى سنتياجو ، شيلى ٠

ترجمة : عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشارة التعليم التجارى سابقا

قدرات وامكانات الصناعات الحربية الى العالم الثالث ٠ ويتضح ذلك من التعاقدات وبصفة خاصة اتفاقيات الانتاج المشترك ٠

وكان من الضرورى أن تصل صناعات السلاح فى بلاد العالم الثالث الى أقل مستوى معين من التقدم قبل أن تنقل أنشطة البحوث والتنمية الى ما بعد الحدود القومية ٠ وباختصار فنتيجة للازدياد المضطرد الذى لا مناص من حدوثه فى أعمال البحث والتنمية فى البلاد الصناعية ازدادت القدرة على التوسع فى انتاج السلاح فى العالم الثالث الذى أصبح انتاجه الحربى ينافس شركاءه فى السوق العالمى ٠

البحث والتنمية وتصدير الأسلحة :

من السمات الرئيسية للبحوث والتنمية فى مجال الأسلحة فى الدول المتقدمة هو سرعة تحولها الى صناعة قومية ضخمة ومربحة ، ونتج عن هذا العامل الجديد الاسراع والوصول الى القمة فى التسلح العالمى ، وكان له أثر هائل فى نقل التكنولوجيا

الحربية من المراكز الصناعية الى المناطق النامية ، والعامل الأساسى الذى يقوم عليه التصنيع فى البحث والتنمية فى الدول المتقدمة هو تيسير نقل الانتاج التكنولوجى المعقد الى الدول الهامشية • ويترتب على هذه المنتجات خلق مناخ فى الدول المستوردة حيث يزداد الطلب كما وكيفا على المنتجات الحربية • وعلى هذا يصبح تصدير الأسلحة أمرا لا غنى عنه ، يترتب عليه تنمية صناعة السلاح من خلال العقود المشتركة والانتاج المرخص به الذى استخدم كنواة لقيام صناعة محلية لانتاج السلاح ، ومن الواضح أن هذه العملية قامت فى هذه البلاد النامية التى استطاعت أن تنشىء قواعد صناعية كأساس لتنمية هذه الصناعة الجديدة ، وفى بعض الحالات كانت تقوم على أسس صناعات حربية كانت قائمة من قبل ولكنها لم تكن قادرة على تحقيق المستوى الأعلى للربح لكى تدخل ضمن برامج التنمية القومية •

ومن ثم ، فقد أمكن من خلال التراخيص والعقود المشتركة واتفاقيات التعاون المشترك أن تصل هذه الصناعات المحلية الى نفس المستويات التى تحقق الربح والتوسع والانتشار مثل صناعات الدول المتقدمة •

ومن هذا المنطلق تصبح الصناعات الحربية فى الوقت الحاضر نشاطا اقتصاديا مثمرا الى أبعد الحدود ينظمها اسلوب عمل دقيق يحقق عائدا •• متزايدا ، واذا كان وراء هذا النشاط الاقتصادى الحربى نظام معقد فان البحث التكنولوجى والتقدم يحقق دائما مستويات أكثر للصناعات الحربية يجب التوصل اليها • ويستند هذا بدوره الى أساس علمى من خلال علوم أساسية معينة ترجمت الى مصطلحات تكنولوجية • وقد أدت هذه البحوث العلمية والتكنولوجية المشتركة فى الدول المتقدمة الى تصنيع مثل هذه المنتجات الحربية الدقيقة المعقدة وأن تقوم غالبية أنظمة الأسلحة الحديثة فى الوقت الحاضر على أحدث ما وصل اليه العلم والتكنولوجيا •

لقد كان نقل التكنولوجيا الحربية للعالم الثالث فى شكل منتجات تامة الصنع دون نقل كيفية استخدام العلم والتكنولوجيا التى توصلوا اليها فى الدول المتقدمة هى المرحلة الأولى لسياسة التصنيع التى يستخدمها البحث والتنمية فى عملية التصنيع فى الدول المتقدمة •

ووفقا لهذه الظروف كان نقل التكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث وهذا يوضح ان المنتجات الكاملة التصنيع ساعدت الصناعات الحربية للدول المصدرة على التقدم وعلى انتاج السلاح •

لقد كان احتكار الأسس التكنولوجية التى تحقق تقدم نظم ووسائل التسلح للدول الصناعية من أهم العوامل التى أدت الى ازدياد وانتشار هذه الصناعات الحربية القوية • وكانت السمات البارزة للمرحلة الأولى فى عملية نقل التكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث • وقد حال تصدير الأسلحة دون نقل القدرة على خلق وسائل انتاج السلع الرأسمالية ، هذه القدرة على ايجاد بديل للتكنولوجيا أصبحت ميسرة فى أيدى المنتجين فى الدول الصناعية ، وقد أدى نقل التكنولوجيا الحربية بهذا الأسلوب الى أن تقوم شركات الانتاج بخلق سوق دائمة وسوق وقتية لمنتجاتها ولقطع الغيار المرتبطة بهذا النمط من الانتاج • وفى الوقت نفسه وضعت المعوقات أمام دول العالم الثالث التى اتجهت الى وضع سياستها فى مجال التقدم التكنولوجى الحربى •

كما أدى وجود صناعات البحث والتنمية القائمة على العلم والتكنولوجيا واحتكار الدول المتقدمة لها ظهور المنافسة الحادة بين كبار المنتجين • وفى الوقت نفسه ظهر فى بعض البلاد فى صورة متناقضة لانعدام المنافسة فى السوق العالمية بين مصانعهم التى تنتج منتجات غير حربية •

ومن العسير على دول العالم الثالث مجاراة الحجم العلمى والتكنولوجى والأرصدة المودعة بحسابات « البحث والتنمية » للحكومات المركزية فى مجال تكنولوجيا الدول المصدرة •

وعلى سبيل المثال تبلغ أرصدة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا المخصصة للألكترونيات الحربية ما يعادل من ٢٤٫٥٪ الى ٢٩٫٥٪ من مجموع اقتصاديات سوق الألكترونيات (انظر جدول (١)) •

ويلاحظ أنه طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة حرصت على سيطرتها على الأسواق من منطلق نفوذها فى فترة الحرب العالمية الثانية فلم يكن من الضرورى الالتجاء الى بيع الأسلحة لسد العجز فى تجارة السلع • وكان وضعهم التجارى من حيث المظهر الخارجى قويا بصورة جعلتهم لا يعبأون بالمنافسة (جدول رقم (١)) •

ومهما يكن من أجر ففى العقد السابع بدأت الصناعات المدنية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان (وهما البلدان اللذان خرجا من الحرب العالمية الثانية محرومين من صناعاتهما الحربية) تكتسح القاعدة التجارية للدول المنتصرة فى الحرب ، وأصبحت الاسواق التجارية واحدا بعد الآخر تفتح أبوابها للصناعات اليابانية والألمانية •

جدول رقم ١ : توزيع أعمال البحث والتنمية الحربية بين القوى الغربية بأسعار ثابتة

	١٩٦٠ ١٩٦٤		١٩٦٥ ـ ١٩٦٩		١٩٧٩	
	(مليون دولار	٪	(مليون دولار	٪	(مليون دولار	٪
الولايات المتحدة	٧٠٠٨	٨٤ر٣	٧٤٧٥	٨٢ر٢	١٤٣١٠	٧٠ر٨
المملكة المتحدة	٧٦١	٨ر٣	٦٠٩	٦ر٩	٢٤٧٠	١٢ر٢
فرنسا	٣٢٩	٣ر٦	٥٤٦	٦ر٠	٢١٧٠	١٠ر٧
جمهورية ألمانيا الاتحادية	١٢٣	١ر٤	٢٠٦	٢ر٣	١٠١٥	٥ر٠
السويد	٦٧	ر٨	٨١	ر٩	٢٣٥	
عشر دول أخرى	١٢٩	١ر٧	١٧٥	١ر٨	..	—
المجموع	٩٠١٧	١٠٠	٩٠٨٨	١٠٠	٢٠٢٠٠	١٠٠ر٠

المصادر : ١ ، ٢ ر٠ فايرنين الصناعات الحربية للبحث والتنمية كصورة لسباق التسلح الابحاث الجارية عن السلام والقمح .
٣ ر٠ فايرنين : سياسة الانظمة الحربية والعلوم فى الدول الكبرى المتقدمة ٣/٤/١٩٧٨ .

كصناعة السفن والمعدات الصناعية والكيماويات والألكترونيات وصناعة السيارات . وأخذت منتجات ألمانيا الاتحادية واليابان بالذات تغمر الأسواق المحلية للقوى المنتصرة ، وكان لازدياد التنافس بينهما وقدرتهما التكنولوجية ما قضى على منافسيهما . وحتى الآن مازالت قدرتهما الفائقة تدعم منتجاتهما التجارية فى الأسواق الخارجية بمثل ما تؤكد ذاتها فى أسواقها المحلية .

ونظرا لازدياد حدة المنافسة بين الدول الصناعية فهناك اتجاه لاعتبار القطاع الحربى كبديل يمكن بواسطته استغلال ميزات لم تستخدم بعد بحيث تتعادل التيارات التجارية بين الدول الصناعية نفسها والميزان التجارى مع العالم الثالث . وهذا ـ على سبيل المثال ـ يوضح أسباب الضغوط المفروضة على اليابان (باستبعاد الأسباب الحربية والاستراتيجية الخالصة) لرفع ميزانية الدفاع ومشترياتها الحربية من الولايات المتحدة الأمريكية .

وتحاول فرنسا بنفس الاسلوب أن تواجه تحديات اليابان لتعويض العجز فى ميزانها التجارى مع اليابان بتصدير المعدات الحربية والتكنولوجية النووية ، ويتشابه الموقف ـ الى حد ما ـ مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التى تعمل على تنمية وتقدم قدراتها فى مجال الانتاج الحربى ، ونظرا لتدهور قيمة الصادرات فى اقتصاديات هذه البلاد فقد برزت فكرة زيادة مبيعات الأسلحة للعالم الثالث لا سيما الدول العربية وعلى الرغم من أن هذه المبيعات واجهت معوقات حادة مع الاتفاقية الألمانية

الفاشلة مع المملكة العربية السعودية فان الاتجاه العام لازال فى صالح جمهورية ألمانيا الاتحادية • والدليل الواضح على هذا يتمثل فى زيادة نقل المواد الحربية للدول النامية فى العام الماضى •

والخلاصة أن هذه الدول المتقدمة نسبيا فى صناعة السلاح قد أصبحت الى حد ما منافسا قويا فى انتاج السلاح وتصديره الى الأسواق العالمية ، وقد تحقق ذلك نتيجة نظم التصنيع فى البحث والتنمية • هذا وان كانت عملية نقل أعمال البحث والتنمية قد أدت الى قيام صناعات أكثر عائدا تتطلب أسواقا واسعة • ولهذه الأسباب فالنمو الهائل لأعمال البحث والتنمية كان أداة فى تحقيق تحول فى الصور التى يتم عليها نقل التكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث •

التصنيع • عن طريق البحث والتنمية وأثره فى نقل التكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث

نظرا لأن نشاط البحوث والتنمية قد تحول الى صناعة تحقق أرباحا طائلة مما أنعش سياسة انتاج السلاح ، فان أنتقال التكنولوجيا الحربية من الدول المتقدمة الى دول العالم الثالث قد تغير بشكل ملحوظ •

ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية وكذلك فى العقد السابع كان المتبع فى نقل التكنولوجيا الحربية الى الدول النامية هو تصدير الأسلحة والمعدات ، ومهما يكن من أمر فقد نتج عن تفوق العلم والتكنولوجيا فى صناعات البحث والتنمية والتنافس بين هذه البلاد التى تمتلك قدرات البحث والتنمية المتقدمة تصدير المنتجات كاملة الصنع والبدء فى نقل عمليات الانتاج •

كما أن من سمات صناعات البحث والتنمية البارزة استمرار التحديث بهدف تفوقها على منافسيها فى الصراع على الأسواق • ولهذه الأسباب لم يكن من اليسير الاستمرار فى الحد من تحويل التكنولوجيا بصورة مطلقة الى ميدان الانتاج التقليدى ، ولا أن تتضمن نقل الخبرة التى يمكن أن تؤدى الى نوع من التنافس الناجم عن نمو القدرة التكنولوجية والعلمية • ولهذا فان تصدير التكنولوجيا الحربية للعالم الثالث على مستوى المنافسة لصناعات البحث والتنمية يتسم بنقل أساليب الانتاج الحربى التى تستخدم من خلال العديد من الأنظمة الآلية متضمنة الانتاج المرخص به والعقود من الباطن والانتاج المشترك للأسلحة • هذا التغير فى قواعد نقل المنتجات العسكرية من الدول المتقدمة الى دول الهامش النامية يمكن ملاحظته فى القصور النسبى للانتاج الحربى المنقول للعالم الثالث (جدول رقم ٢) بينما تلاحظ زيادة كبيرة فى

نقل التكنولوجيا المدنية تفوق نسب تصدير المنتجات الحربية ، ويرجع هذا الى نقص معدل الصادرات من الأسلحة المصنعة أثناء العقد الثامن ، وعلى هذا فالولايات المتحدة الأمريكية التي ضاعفت صادراتها من الأسلحة في العقد السابع أكثرت من هـــذه التجارة بنسبة تقرب من ٢٥٪ بين عام ١٩٧٢ و عام ١٩٧٦ ٠

جدول رقم ٢ : نقل التكنولوجيا الحربية والمدنية الولايات المتحدة الامريكيـــة والاتحاد السوفيتي

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية س ى ت س ٧ (١') مليون دولار	الولايات المتحدة الأمريكية نقل أسلحة (٢)	المعدل (٢) نسبة مئوية من (١)	الاتحاد السوفيتي س ى ت س ٧ مليون دولار (٣)	الاتحاد السوفيتي نقل الأسلحة (٤)	المعدل (٤) نسبة مئوية من (٣)
١٩٦٣	٨٧١٨	١١٩٨	١٤ر٦	١٤٧٤	١٢١٩	٨٣
١٩٦٧	١٢٥٧٢	٢٢٣٠	١٧ر٧	٢٠٨٨	١٩٢٠	٩٢
١٩٧٢	٢١٥٣٢	٤١٠٠	١٩ر٠	٣٦١٩	٢٨٤٠	٧٨
١٩٧٦	٤٩٥١٠	٥٢٠٦	١٥ر٠	٦٢٥٧	٣٧٤٧	٦٠

أ· س ى ت س ٧ = السلع الرأسمالية المدنية

المصدر : بيتر لوك : الانظمة الدولية الحديثة للاقتصاد والتسلح رقم ٧٧ ، ١٩٧٩

ومن قبيل ذلك ما قام به الاتحاد السوفيتي من وضع سياسة تقليدية في نقل نسبة ثابتة من الأسلحة وزيادة مقررات الصادرات من الانتاج للاستخدام المدني ، وأيا كان ففي السنوات القريبة ونتيجة للمنافسة بين القوى الصـــناعية الغربيـــة وتوخيا للدعم السياسي والعسكري أدى ذلك بالاتحاد السوفيتي الى نقل بعض قدراته الانتاجية الى العالم الثالث · ومما يدل على هذا التغير السـماح لجمهـــورية كوريا الديمقراطية الشعبية بانتاج ميج ـ ٢١ · ويعتبر التصنيع بموجب الترخيص من اهم أساليب نقل التكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث ·

وهذه العملية نابعة أساسا من الحاجة الى انتاج العلم والتكنولوجيا لاطالة فترة الانتفاع بتكنولوجيا حربية معينة والحفاظ على العائد المثمر للأدوات والمعدات المصنوعة في الدول المنتجة · أما من ناحية الشركات التي تقوم بانتاج التكنولوجيا العلميـــة العسكرية التي تعرف ما تريد · فانها اضافة مجدية ـ اذا ما كان للتكنولوجيات ـ

التى حققت النمو والتقدم ولا تستطيع أن تنافس الانتاج الجديد ــ أن تقوم وتطبق محليا لعملاء العالم الثالث ٠

والمقاتلة الأمريكية نور ثروب ف ــ ٥ أ وتيجر ٢ وميراج ٥ والمدرعة الفرنسية أرس ــ ٩٠٥ والايركرافت السويدية ساب كلها أمثلة واضحة على ذلك ٠ وقد أصبحت كلها غير مناسبة من وجهة نظر الدفاع الأمريكى والفرنسى والسويدى رغم أنها على مستوى تكنولوجى رفيع ٠ فنقل منتجاتهم الى بلاد خارج الحدود يمكنهم من الاستمرار فى تحقيق الربح بعد رفع مستواها الانتاجى بحيث تنافس سوقا أصغر ولا جدوى بالنسبة الى المصانع من التمسك بهذه المنتجات وبكل ما يرتبط بها من هبوط فى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والسويد ومن ناحية أخرى فان جمهورية كوريا وتايوان ــ اذا قامتا بانتاج مثل هذه الصناعات الحربية ليس فقط لسد احتياجاتهـا ولكن لاحتياجات المنطقة الاقليمية والمناطق الصغرى فان المنتجات الجديدة التى ستنتج فى هذه البلاد ستتمشى مع النمط والمستوى للانتاج المطلوب للأســـواق الجديدة ٠ ومنذ أن تضمنت اتفاقيات بيع التكنولوجيا للعالم الثالث براءات الاختراع أصبـــح من اليسير استمرار الحصول على دخل من التكنولوجيا المتخلفة فى الدول الصناعية ٠ ويجب التركيز على أن التكنولوجيا المتقدمة لاتباع ويقتصر البيع على منتجاتهـا فى حين أنه بالنسبة للتكنولوجيا الأقل تقدما فانها تنقل الى بـــلاد العـــالم الثـــالث (جدول ٣ و ٤) ٠

وعملية نقل طرق التصنيع بموجب التراخيص مكنت الدول التى تستخـدم هذه التكنولوجيا أن تنشىء الصناعات الحربية التى تغطى احتياجاتها ، كمـــا تغطى احتياجات دول العالم الثالث ٠ فمثلا تقدم الصناعات الحربية المرخص بها فى البرازيل واسرائيل وجنوب افريقيا حقق لهذه البلاد تصدير نسبة كبيرة مما تنتجه الى بلاد أخرى من العالم الثالث ٠ (جدول ٥) ، واستخدمت البرازيل صناعاتها المحليـــة للأسلحة كعامل رئيسى لتغطية العجز البالغ فى ميزانها التجارى الناتج من ازدياد وارداتها من البترول الذى تتطلبه احتياجاتها من القوى المحركة فى الصناعات المدنية ٠

وتتجه اسرائيل وجنوب افريقيا الى أسواق العالم الثالث عن طريق البيـــع المباشر للأسلحة للبلاد النامية وعن طريق الاشتراك مع المنتجين المحليين فى العـــالم الثالث ٠ وقد أصبحت أكثر سهولة فى الوقت الحاضر نتيجة رفع حظر تصـــدير الأسلحة الاسرائيلية المصنعة التى تم تصنيفها بموجب التراخيص الأمريكية ورفـــع حظر التعامل مع جنوب افريقيا ٠ وبهذا أمكن للانتاج الحربى بموجب التراخيص حق تصدير التكنولوجيا الحربية والتغلب على المعوقات والقيود الموضوعة على نقـــل المنتجات المصنعة ٠ وعلى ذلك فصناعة السلاح فى الدول المتقدمة تستطيع أن تصل الى أعلى مستوى للمنافسة فى أسواق العالم الثالث دون نقل كيفية استخدام التكنولوجيا

جدول رقم ٣ : انتاج الطائرات المرخصة فى العالم الثالث

الدولة	أسلحة القمع	المقاتلات	هليوكوبتر	الطائرات الخفيفة	طائرات التدريب	طائرات النقل
الأرجنتين			سيكاريه س ـ ك ١ هيوز موديل ـ ٥٠	بيبرو آرو ـ ٣		
البرازيل	ا م ب ـ ٣٢٦ اكسافانت	م ب ـ ٣٤٠	١ س ـ ٣٥٠ م اسكيلو س ١ ـ ٣١٥ لاما	ا م ل ـ ٣١٠		
مصر		ميراج ٢٠٠٠ ٢	لاينكس			
الهند		جاجوار	سى ١ ـ ٣١٥ ب شيتاه		انفاجيت ٢ جنت ت ـ	
اندونيسيا		ميج ـ ٢١ بيسى	سى ١ ـ ٣١٦ ب شيتاه		٢ آجت	
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		ميج ـ ٢١ م ف	سى ١ ٣٣٠ يوما ب و ـ ١٥			سى ـ ٢١٢ آ أفيرار
جمهورية كوريا		ف جى تيجر ـ ٢				
المكسيك	ا م ب ـ ٣٢٦ اكسافانت				آرافا ٢	ا م ب ـ ١١٠ ٢
نيجيريا			ب و ـ ١٠٥			
باكستان			اكويت ـ ٣		سيورتر سيانا ـ ١٧٢	
فيليبين				س ـ ٤ م كودو		ب ن ـ ٢ ٢ أيلاندر
تايوان		ف جى٥٪ تيجر ـ ٢				

١ ـ المشروعات المشتركة مع ايريماكى أريتاليا

٢ ـ مصمم

المصدر :الكتاب السنوى سيبرى، ١٩٨٠

جدول رقم ٤ انتاج عربات النقل المدرعة والصواريخ والسفن الحربية المرخصة فى العالم الثالث

الدولة	عربات النقل		الصواريخ			السفن الحربية		
	أ س٪ / أ ب س / م ى س ن / ل ت	م ب ت	أ آ م	أ ت م	س أ م	١ ٢ ٣	ف ى ب	غواصات
الأرجنتين	ف سى ى	أ أ اكس، ١٣ ت أ م				ابيكو ٣٦٠		كلاس ١٧٠٠
البرازيل				كوبرا ٢٠٠٠		٢ نيتروا		تايب ٢٠٩
الهند		فيجايانتا ـ ٢ أ أ ٢٠ اتول فيكارز ٣٧ صرر ـ ٠ ص ماجيك ٥٥٠ ـ ١١						
مصر				سوينج فاير				
باكستان		نيو						
تايوان			أى هـ ٩ ج أى هـ ٩ ل		م س م ـ ٢٢ هوك			

المصدر : الكتاب السنوى

دلالات الحروف

ا س = العربات المدرعة

ا ب س = ناقلات جنود

م ى س ق = عربات نقل المشاة الميكانيكية

ل ت = الدبابات الخفيفة

م ب ت = دبابات القتال

ا ا م = صواريخ جو ـ جو

س ا م = صواريخ أرض جو

ف ى ب = زوارق الدوريات السريعة

والعلم التى أدت الى تقدم السلاح ، ومن ثم لا يؤدى هذا النقـــل الى تنافس قدرات ممـاثلة ٠

وعلى الرغم من هذا الحل المؤقت للمشكلات التجارية التى تواجه صناعات البحث والتنمية لازال هناك ضغط للحصول على عائد من الاستثمارات المتزايدة ، وقد استخدم نظام التعاقد المشترك كأحد الوسائل لحل المشكلة ٠ ويرجع هذا الاجراء الى مجموعتين من العوامل ٠ الاولى أن صـــناعات البحث والتنمية فى حاجة الى زيادة الاستثمارات للاحتفاظ بمستواها الانتاجى ومنافستها على نطاق عالمى ، وبالتالى ارتفاع التكاليف ، اذ أن الانتاج الحربى لهذه الاستثمارات يتجه الى الهبوط . وطبقا لذلك بدأ البحث عن أساليب جديدة لانتاج أحدث المعدات الحربية فى المناطق التى تحقق مزايا فى مجال الموارد الطبيعية وتكاليف العمل ، ولهذه الأسباب نتجت صناعات البحث والتنمية عن مناطق للانتاج والتنمية التى تمكنها من خفض التكاليف . ويتحقق ذلك عن طريق التعاقد المشترك فى البلاد التى تتميز بالعمالة الرخيصة نسبيا ٠

والثانية : أن هذا النشاط يتسم فى النهاية بطابع عملى فى نقل التمويل الذى يبحث عن مجال لقدراته فى تقسيم العالم جغرافيا الى مجالات مختلفة لانتاجه ، وفى مناطق تقل فيها التكلفة ، مما ييسر تحويل النشاط الى الخارج حيث ينمو فى بقـاع مختلفة من العالم بالتعاون مع رأس المال الدولى ، وكلما ازدادت مساهمة صناعات البحث والتنمية فى رأس المال المشترك تعتمد عليه وتغذيه . فان العقود المشتركة هى الوسيلة الجيدة لحل المشكلتين ٠ وعلى هذا فان نمطا رفيعا متخصصا ولكنه فى نفس الوقت مجزأ ويدرك كيف ينتقل يمكن التكنولوجيا الحديثة المتقدمة من أن تعـاود انتاجها جزئيا وليس كليا ، وهذه الخطوة الجديدة قد توسعت فى السنوات الأخيرة كما تبدو فى مختلف العقود المشتركة القائمة فى العالم بأسره (جدول ٦) ٠

جدول رقم ٥ : صادرات السلاح من بعض البلاد المختارة المنتجة للسلاح بالمليون دولار بمعدلات ١٩٧٥

الدولة	الصادرات
الأرجنتين	٣٩
البرازيل	٣٤٩
مصر	٢٥
الهند	١٨
اندونيسيا	١٦
اسرائيل	٤٤٧
جنوب افريقيا	١٥٠

المصدر : سيبرى الكتاب السنوى ، ١٩٨٠

البحث والتنمية واتفاقيات الانتاج المشترك :

تعتبر اتفاقيات الانتاج المشترك من أحدث الأساليب لنقل التكنولوجيا الحربيه من الدول المتقدمة الى العالم الثالث ، وتختص هذه الاتفاقيات عادة بالصناعات ذات المراحل المتكاملة للعلم والتكنولوجيا لكى تملك الدول الصناعية زمام الطاقة بالنسبة للتكنولوجيا الحربية المحلية المتقدمة · وبهذا الأسلوب تلقى الصناعات الحربية فى العالم الثالث المزيد من الدوافع التى تحقق لها التوسع ، وترجع هذه الظاهرة الى طابع التحديث والحيوية الذى تتسم به « البحث والتنمية » فى الدول المتقدمة ومؤخرا فى دول العالم الثالث التى تعمل فى مجال زيادة أنشطة البحث والتنمية الحربيـــة والمدنية أو التى حظيت بصفة خاصة باستيراد مختلف أنماط الأسلحة · ولـما كان البحث والتنمية تتطلبان المزيد من الاستثمارات لكى يصمدا للمنافسة وتكتسحا الأسواق فان التركيز يتزايد لتحقيق دخل مناسب لهذا النمط من الانفاق ، ويعتبر بيع المنتجات المصنعة ونقل أساليب ونظم الانتاج غير كاف لتحقيق معـــدلات للربح فى وقت تتضاءل فيه القدرات الاقتصادية للمستوردين وبالتالى تســاعد اتفاقيات الانتاج المشترك فى زيادة امدادات القوات المسلحة فى العالم الثالث بواسطة انشاء صناعات صادرات تابعة تنتج جزئيا بمقتضى اتفاقيات الانتاج المشترك التى تعمـــل فى اطارها الدول التى تملك محليا أنشطة البحث والتنمية المتقدمة كما هو مبين فى الأمثلة الآتية ·

فالأرجنتين احدى دول العالم الثالث ولها تاريخ طويل مع البحث والتنمية وترجـــع محاولاتها الأولى لانتاج المعدات الحربية محليا الى عام ١٩٢٠ · وفى عام ١٩٤١ قامت الادارة العامة للمصانع الحربية بتدعيم أنشطة الدولة فى هـــذه المنطقة وربطهـــا بأنشطة التصنيع العامة ، ونظرا لحياد الأرجنتين فى الحرب العالمية الثانية فقـــد أعفتها الولايات المتحدة الأمريكية من جميع الالتزامات والارتباطات فى فترة الحرب · ولهذا حققت صناعة الأسلحة فى الأرجنتين التقدم والاستقلال ·

ومنذ عام ١٩٤٥ أدخلت الادارة العامة للمصانع الحربية صناعة الأسلحة فى جميع فروع القوات المسلحة · وعلى ذلك بدأت القوات الجوية بمساعدة الفنيين الألمان فى تصميم معدات الطيران المتقدمة مثل القاذفة المقاتلة وطائرات النقل وقد بدأت فى انتاجها عام ١٩٦٥ كما بدأ سلاح البحرية فى تصميم وبناء السفن عام ١٩٣٨ فى أحواض السفن فى سانتياجو التى أنتجت أخيرا ناقلات البترول والبوارج الحربية ، وأنتج الجيش لحسابهـا المدفعية الثقيلة ومدافع الماكينـــة ومختلف أنواع الامدادات الحربية بالتعاون مع ألمانيا ، وفى عام ١٩٤٠ بدأ مصنع روزاريو Rosario فى تصنيع وتطوير مجموعات من المدافع الرشاشة التى لازالت تستخدم حتى الآن · وقد حقق التعاون الألمانى دفعة قوية ساعدت على انشاء أنشطة البحث والتنمية الحربية التى على الرغم من صغر حجمها استمرت فى تدعيم الصناعات الحربية ·

جدول رقم ٦ : توسع المنتجين الأمريكيين فى العمليات الأجنبية للالكترونيات الحربيـــة عام ١٩٧٤

فى عقود الدفاع	عدد العاملين فى المصانع الأجنبية	مقر العمليات
جنرال الكتريك (١)	١٠٠٠	سنغافورة
شركة ـ (س١)	٣٠٠٠	سنغافورة ، ماليزيا ؛ تايوان
تليدش (٢٥)	١٣٣٠٠	هونج كونج كونج،جمهورية كوريا، سنغافورة المكسيك ، اندونيســيا
فيرتشيلو (٣٦)	١١٣٠٠	سنغافورة ، ماليزيا ، الســـلفادور تايوان
مكساس انسترومنت (٤١)	٧٨٠٠	جمهورية كوريا،المكسيك ، ماليزيا هونج كونج
موتورولا (٦٣)	٢٦٠٠	سنغافورة ، ماليزيا
هوليت باكارد (٩٧) ثمانين مصانع أخرى	٢١٢٥٠	سنغافورة ، ماليزيا ، تايـلاند ، اندونيســـيا هـونج كونـــج ، موريشيوس ، جمهـــورية كوريا ؛ المكسيك
المجموع	٦٣٥٥٠	

المصدر : هيلينـا بتومى ورايمـــو فاريينن ، الشركات المشتركـة . التسليح والتنمية ص ١٤١ ، معهـدتامبير لبحوث الاسلام،فنلندة ١٩٨٠

ولمـا كانت المساعدة التى تتلقاها البحث والتنمية الادارة العامة للمصانع الحربية لا تزيد عن ١٪ منذ ١٩٥٨ . فقد أصبح المجلس القومى للبحث العلمى والتكنولوجيـا هو المصدر الرئيسى لهذا النمط من البحوث والمعونات ، كما أن المعهـــد القـــومى لتكنولوجيا الصناعة واللجنة القومية للطاقة الذرية واللجنة القومية لبحوث الفضـاء مكنت الأرجنتين من تنمية صناعاتهـــا الحربيـــة والنووية ، واستطاعت بمساعدة التراخيص والمعونات الأجنبية أن تصبح من أقوى الدول فى أمريكا اللاتينية وارتبطت أنشطة البحث والتنمية بالتقدم الصناعى الذى ركز على صناعات الصلب والألومنيوم وصناعات المركبات وبالارتباط بالادارة العامة للانتاج والادارة القومية لانتاج الصناعات الخاصة بالملاحة البحرية والجوية والبحوث .

كان انتاج معدات الطيران يتم تحت اشراف القوات الجوية ، وفى العقد السادس قامت بانتاج الصناعات الجوية المنافسة مثل المقاتلة بوكارا Pucara IA - 60 والهليكوبتر ســـكارى Cicaré CH-11 Cobri helicopter .

وكان التركيز في العقد السابع على صناعة طائرات النقل وطائرات اخماد الثورات كالطـــائرة جوراني Guarani IA-0 وبوكـــارا Pucara IA-58 وبالنســـبة لتخصصها فقد قامت الادارة العـــامة للتصنيع الحربي بانتاج معـــدات الطـــيران المدني وتجميع الدبابة الفرنسية · French AMX-13 Tank وحاليا تقـــوم الأرجنتين بموجب عقود الانتاج المشترك مع مصنع Thyssen Henschel في جمهورية ألمانيا الاتحادية بتصنيع وتطوير الدبابات الخفيفة والمتوسطة والمركبـــات المدرعة · وتقوم ترسانة الحكومة لبناء السفن والصناعات البحرية بانتاج وتصميم المعدات البحرية مثل البوارج وزوارق الصواريخ البحرية كما تقوم أيضا بتجميـــع أجزاء الغواصات التي تستوردها من جمهورية ألمانيا الاتحادية بفضل عقود الانتـــاج المشتركة لأعمال البحث والتنمية المحلية التي أصبحت من أكثر الأساليب الفعـــالة لتنمية وتقدم صناعات الأسلحة في الأرجنتين ، وبالارتباط بشركة دورنير
تقوم الأرجنتين في الوقت الحاضر بصناعة طائرات التدريب ذات القدرة المحـــدودة لتدريب البعثات على التكتيك الحربي ، وهذه الطائرات تقوم بتصنيعها الادارة القومية للصناعة والبحوث النووية في مقاطعة كوردوبا ، هذه الطائرات طراز
تحدد موعد استخدامها للطيران عام ١٩٨٢ ويتم انتاجها في مجموعات عام ١٩٨٥ ·

وبمساندة أعمال البحث والتنمية لصناعات السلاح في الأرجنتين في الوقت الحاضر أصبحت في وضع يمكنها من زيادة قدراتها التكنولوجية ·· فلا غرابة في أن الاتفاقيات المشتركة للطائرات والدبابات ويلي ذلك اتفاقيات لبناء السفن مع اسبانيا والغواصات مع جمهورية ألمانيا الاتحادية وناقلات البترول مع فرنسا ·

وهناك مثل آخر يستحق الاهتمام ويوضح اتساع نطاق صناعة الأسلحة المحلية وهو صناعة الملاحة الجوية في البرازيل ·

ففي ١٩ أغسطس ١٩٦٩ أصدر رئيس البرازيل مرسوما بتأسيس شركـــة البرازيل للملاحة الجوية التي بدأت أعمالها في يناير ١٩٧٠ · وكان هذا العمل قسمة ما حققته التكنولوجيا في البرازيل في مجال الطيران المدني والحربي ، والواقع أنه في عام ١٩٦٥ قرر معهد البحوث والتنمية التابع لمصلحة الطيران أن تستبدل القوات الجوية البرازيلية الطائرات القديمة Bech-C45 ولهذا الغرض طلب المركز الفني للطيران الجوي مساعدة المهندس ماكس هولست Max Hölste وقرر أن يعيد تجهيز القوات الجوية في أمريكا الشمالية ، الا أن هذا المشروع صرف النظر عنه أخيرا

وقد استبدلت الطائرة C-45 س ـ ٤٥ بالطائرة ذات المحركين المتقدمة والمنتجة محليا IPD-6504 التي أطلق عليها فيما بعد EMB-100 وقد بدأ تطويرها في يونيه ١٩٦٥ · كما تم تطوير أول طراز للطائرة وتزويدها بالقاطرة برات وهوتيني Pratt and Whiting عام ١٩٦٦ وقامت بأول رحلة طيران في ٢٦ أكتوبر ١٩٦٨ · وقد طلبت القوات الجوية البرازيلية ٨٠ طائرة

من Bandeirante EMB-110 ، وقد استطاعت شركة البرازيل للملاحـــة الجوية بهذا العمل الذى قامت به الملاحة الجوية الحربية أن تطـــور الطيران المدنى مثل EMB-200 أم ب ــ ٢٠٠ ايبابنما Ipanema الطائرة التى تعمل فى الزراعة ، وقد طارت لأول مرة فى يوليه عام ١٩٧٠ ٠ وقد تم صنع ٤٠٠ طائرة من هذا الطراز فى خلال خمس دورات ، وقد اضطرت البرازيل بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ الى التركيز على تطوير صناعات الملاحة الجوية من خلال التعاقد مع Piper الى انتاج خمسة أنماط من الطائرات ذات المحرك الواحد أو المحركين وقد حقق التحـول الوحيد فى النموذج EMB-110 p نجاحا كبيرا مع الخطوط الجوية المحليـة والقوات الجوية فى المنطقة ٠

وفى عام ١٩٧٦ قامت شركة البرازيل للملاحة الجوية بتطوير ثلاث مجموعات من طراز الباندير انت KI Bandeirante للاستخدام الحربى و P.I. للاستخدام المدنى و PI لنقل المسافرين ٠ وقد تلقت البرازيل عقود عمل للنمط الأخير من الخطوط الجوية الأمريكية والبريطانية ومن بلاد أخرى ٠ ويدعم الصناعات الجوية فى البرازيل المركز التكنولوجى للمعدات الحربية الذى يشكل حلقة الاتصال لمعاهـد تكنولوجيا الفضاء والبحث والتنمية وأبحاث الفضاء ٠ وهذا المركز يتعاون مع شركة البرازيل للملاحة الجوية فى انشاء معامل الفيزياء واستخدام المختبرات ٠ وبهـــذا تكون شركة البرازيل للملاحة الجوية قد غطت احتياجات القوات الجوية البرازيلية فى الميادين الآتية : ـــ

(أ) التدريب الأساسى وقدرات الهجوم البرى ٠

(ب) طوزبينات الطائرات ذات المحركين لنقل الأفراد والمعدات ٠

(جـ) الدوريات البحرية والطيران المدنى للانقاذ والبحث ٠

(د) نماذج خاصة لاختبار المدافع والصور الصوتية ٠

وقد استطاعت شركة البرازيل للملاحة الجوية بهذه القدرات والعائد الصناعى وأنشطة البحث والتنمية ، أن تتعاقد من الباطن وأن تشارك فى انتاج northrop F-5 E وجزءمن هيكل الطيارة ، وستشترك فى انتاج من ١٠٠ الى ١٥٠ طائرة مقاتلة AMX للطيران المدنى بالتعاون مع المصنع الايطالى ايرماكى Aermachi ٠ وقد بدأ انتاج هذه الطيارات المدنية فى ١٩٨٢ وزودت بمحركات آلفا روميو أو فيات ٠

وقد نتج عن أهمية البحث والتنمية فى اقامة صناعات حربية قومية فى العالم الثالث الاهتمام بالانتاج المشترك فى الصناعات الحربية للدول المتقدمة ٠ ويتضح ذلك فى جهود المكسيك فى السنوات الأخيرة لاقامة صناعاتها الحربية ٠

وطبقا لتقارير وزارة الدفاع المكسيكية جنرال فنيكس وجالفان لويز يتضح أن المكسيك قد قطعت خطوات واسعة فى مجال تطوير . وتقدم صناعات الأسلحة بها التى يقال أنها فى الوقت الحاضر قادرة على انتاج عربات مسلحة · وهناك محاولة لتصنيع مدافع هجومية للجيش ووفقا لهذه المشروعات فقد بدأت الحكومة فى المكسيك فى تشجيع البحوث التكنولوجية والعلمية فى البلاد التى ستحقق صلات وثيقة فى مجال صناعة الأسلحة المكسيكية الناشئة · وهكذا ينشىء المجلس القومى للعلوم والتكنولوجيا مختلف المشروعات لتنمية قدرات العلوم والتكنولوجيا · وجدير بالملاحظة أن أرصدة العالم الثالث المخصصة لقطاع الصناعة فى الفترة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٢ كانت مخصصة مباشرة لمشروعات مرتبطة بالاستعمال الحربى مثل المشروعات المرتبطة مباشرة بالصناعات الكيمائية ووسائل الاتصال والنقل واستخراج المعادن الحديدية والفلزات والالكترونيات وصناعة وهندسة السيارات والمعدات وتكنولوجيا الاختراعات ، وقد قدمت وزارتا الدفاع والبحرية خمسة وعشرين مشروعا اعتمدت جميعها ، وهكذا تبين أن صناعة السلاح فى المكسيك تستطيع تحقيق الانتاج المشترك فى المستقبل القريب فى مجال الدبابات ·

ومما تقدم تضح أهمية البحث والتنمية فى اقامة صناعة أسلحة معينة · وطالما أن أمريكا اللاتينية هى موضع الاهتمام ، فالأرجنتين بتقدمها العلمى والتكنولوجى وبمساعدة الخبراء الألمان تؤكد أهمية قدرات البحث والتنمية كخطوة أولى لأى جهود لتنمية الصناعات الحربية ، وبالمثل فان تطوير صناعة الملاحة الجوية فى البرازيل توضح أن استخدام أعمال البحث والتنمية المحلية أدى الى تحقيق مستويات متميزة فى تصنيع الأسلحة التى أعطتها الأولوية والتى حققت الانتاج المشترك حاليا لكثير من الأسلحة المعقدة أكثر مما تستطيع الحصول عليه من خلال الانتاج المحلى ككل · فبلاد المكسيك التى لا تملك صناعات للأسلحة الدفاعية لكى تحقق تنمية وتطوير مشروعات صناعات العربات المسلحة عليها أن تبذل لتنمية وتطوير أنشطة البحث والتنمية التى تثير اهتمام هيئات الدفاع القومى ·

والاتجاه الملاحظ فى أمريكا اللاتينية ظهر كذلك فى افريقيا وآسيا والشرق الأوسط ، فعلى سبيل المثال كانت أعمال البحث والتنمية أحد الدعامات القومية فى تنمية الصناعات الحربية فى جنوب افريقيا ، وقد بلغ عدد أعضاء مجلس العلوم والبحوث الصناعية الذى أنشىء عام ١٩٤٥ (٤٣٠٠) عضو عام ١٩٧٩ ويعمل من خلال ستة عشر معمل أبحاث تخدم مشروعات معينة ويقوم بتأسيس معاهد أبحاث جديدة تعمل فى ميدان الصناعة وفى الجامعات ·

وفى عام ١٩٦٣ أنشأ المجلس معهد أبحاث الدفاع القومى وفى عام ١٩٦٦ قامت أنشطة البحث والتنمية الأفريقية الحربية على غرار معاهد مجلس أبحاث الدفاع الذى ينسق الجمعيات التى أنشئت من قبل ، ولجنة تنسيق الدفاع ، ولجنة موارد

الدفاع ، ومجلس أبحاث الدفاع ، وبالتعاون مع مجلس أبحـاث العلوم والصــناعة ومجلس ابحاث الدفاع وتعتبر شركة ARMSCOR مسئولة عن الأبحـاث التى ينفذها صانعو الأسلحة أنفسهم

وفي عام ١٩٦٣ أنشأ مجلس العلوم والأبحاث الصناعية المعهد القومى لأبحاث وتطوير الصواريخ ، ويقوم هذا المعهد وقسم الملاحة الجوية فى المعهد القومى للملاحة الجوية واساليب التكنولوجيا بالاشتراك مع مجلس العلوم والأبحاث الصناعية باعمال التنمية المتفق عليهـــا لصناعات الملاحـة الجوية أعدادهـا الحربى للطيران وصـــناعة الصواريخ والقذائف ، كما تناولت الأبحاث التى قامت بهـا جمعية الملاحة البحرية ميكانيكا الضغط الجوى المنخفض والعالى والاضطرابات الجوية وتصميم السفن الهوائية والقوى الدافعة وحققت التقدم فى مرحلة التجريب للسفن الجوية أوتوجيرو Autogiro II التى حلقت فى الفضاء عام ١٩٧٢ والطائرة ذات المقعد الواحد Red-Falco .

وهكذا استطاعت جنوب افريقيا فى الوقت الحاضر باســـتخدام التكنولوجيا المحلية المتقدمة أن تقوم بتصنيع الطائرات كودو Kudu ويوسبوك Basbok التى تنتج جزئيا بموجب التراخيص الايطالية بالتعاون مع التكنولوجيا فى جنوب افريقيا وهناك مظهر آخر لصناعة السفن الجوية فى جنوب افريقيا هو تطوير صناعة الصواريخ باستخدام المعونات الفنية التى تقدمها جمهورية ألمانيا الاتحادية . كما تأسس المعهد القومى لبحوث الصواريخ عام ١٩٦٣ وبدأ فى تصميم القاذفات يسانده برنامج قامت بتنفيذه جنوب افريقيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية فى محطة الفضاء فى تسوميت Tsumeb . وفى عام ١٩٦٨ أنشئت محطة اختبار للصواريخ فى سانت لوشيا لانتاج رصاص البنادق للسلاح البحرى والجيش والقوات الجوية ٠ وفى الوقت نفسه استطاعت جنوب افريقيا باستخدام امكاناتها وقدراتها التكنولوجية فى تطوير الصاروخ المدمر جو ـ جو وقد بدأت فى انتاج مجموعات منه عام ١٩٧٢ ٠

وبهذه القدرات نجحت جنوب افريقيا فى الوصول الى المستوى المحلى التكنولوجى المناسب الذى يتيح لها الاشتراك مع منتجين آخرين فى الدول المتقدمة ٠ ومن أمثلة جنوب افريقيا ، وتطوير الصاروخ الفرنسى كروتال Cactus الذى يصنع فى ضوء مواصفات تضعها جنوب افريقيا بالاشتراك مع أساتذة العلوم فى جنوب أفريقيا٠ ويتبين من ذلك أنه فى مناطق معينة للصناعات الحربية حينما تصل أنشطة البحث والتنمية الى المستوى الذى يحقق المشاركة مع الدول الصـــناعية المتقدمة بموجب اجراءات وشروط الانتاج المشترك تلاحظ هذه الظاهرة ، وهى موجودة أيضا فى البلاد الاوروبية مثل الأراضى المنخفضة التى تعتبر صناعاتها الدفاعية أقل تقدما من مثيلاتها فى فرنسا وايطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، فصناعة الأسلحة فى الأراضى المنخفضة ارتبطت أخيرا باتفاقيات مع حكومة اندونيسيا لتبادل الوفود بهدف تحقيق مشروع مشترك فى ميدان ابحاث الدفاع ٠ وهناك اهتمام خاص من وزارة البحث والتكنولوجيا

فى اندونيسيا هو بناء واصلاح السفن . وتسعى حكومة البلدين لاقامة علاقات عمل بين مصانع السلاح الأندونيسى نورتيانيو nuritanio وشركة الطائرات الهولندية .

وحتى فى الحالات الخاصة لاتفاقيات الانتاج المشترك بين شركان تصنيع السلاح في الدول المتقدمة وحكومة ومصانع دول العالم الثالث يتعين على الأخيرة تنمية العلم والتكنولوجيا بها لكى تتمكن من تصدير أعمال البحث والتنمية كما كان يحدث بالنسبة للمنتجين فى الدول المتقدمة منذ بضع سنوات مضت وتتوسع اسرائيل مثل هولندا فى مصانع السلاح من خلال اتفاقيات الانتاج المشترك مع بلاد العالم الثالث اذ أن تنمية صناعات الدفاع بها يحقق لها ألف مليون دولار حصيلة صادرات الأسلحة لا سيما الطائرات والسفن والصواريخ . وتتطلع اسرائيل الى شركاء بين بلاد العالم الثالث بعد رفع الولايات المتحدة حظر بيع طائرات كافير bafir لأداء عمل مشترك فى سوق السلاح العالمى .

ولهذا عرضت اسرائيل على البرازيل والأرجنتين العمل معا لاحتكار سوق أمريكا اللاتينية ، الا أن البرازيل ردتها خائبة ، ولكن الأرجنتين أبدت نوعا من الاهتمام .. ولهذا رأى الرئيس الأرجنتينى السابق « أليجاندرو لانوس » ـ وكان على صلة وثيقة بصناعة السلاح فى الأرجنتين ـ أن يزور اسرائيل لمناقشة هـذا الموضوع معها .

لقد أدى انتشار صناعات اسرائيل فى القارات الأخرى الى تقوية صناعة السلاح فيها . وعلى هذا فمصانع الطائرات الاسرائيلية aircraft قد وصل حجم العمل فيها الى ٢١٠٠٠ طائرة ، وكان ١٨٠٠٠ طائرة عام ١٩٧٧ ، كما ارتفع عدد العاملين فى المصانع الحربية الاسرائيلية من ٨٠٠٠ عامل الى ١٤٠٠٠ عامل وتضاعف عدد عقود الماكينة بث شمش Beth Shemesh من ٧٥٠ الى ١٥٠٠ ، وقد تحقق هـذا التوسع الهائل نتيجة تدعيم قاعدة تكنولوجية وعلمية قوية جند للعمل بها ١٥٠٠ حيز للعلوم بواسطة هيئة تنمية سلاح دولة اسرائيل .

وهكذا تنتقل أنشطة البحث والتنمية فى بلاد العالم الثالث الى الدول المتقدمة الأقل مستوى فى القدرات التكنولوجية والدليل على ذلك وجود اتفاقيات الانتاج المشترك فى الأرجنتين وفنزويلا فى مجال الطيران المدنى بوكارا Pucara وفى اتفاقيات عربات النقل المدرعة الصينية M-415 م ـ ٥١٤ بواسطة صناعة المدرعات البرازيلية .

ويتضح من جميع الأمثلة التى ذكرت آنفا أن تقدم العلم والتكنولوجيا بواسطة مصانع البحث والتنمية المحلية يتجه الى الانتشار خارج حدود الدولة ، وطالما أن تقل أساليب انتاج السلاح بموجب التراخيص التى لا تنافس صناعات السلاح للدول المتقدمه

لا تؤدى الى زيادة تكلفة أعمال البحث والتنمية التى تنتعش بالتنافس على الأسواق. فمن الضرورى نقل تكنولوجيا أكثر حداثة من خلال اتفاقيات الانتاج المشترك • وحيث توجد قدرات البحث والتنمية المتطورة يستطيع المنتجون بالتالى استخدام أعمال البحث والتنمية من خلال التقدم العلمى والتكنولوجى وأن يجدوا الأسواق التى لا تتاح لهم عن طريق التراخيص أو التعاقد من الباطن •

وهكذا تصبح أعمال البحث والتنمية الحربية أحد العوامل الرئيسية الهامة ليس فقط فى المنتجات وأنظمة أنماط الانتاج (التراخيص) وأجزاء السلاح • ولكن أيضا فى تصدير القدرات الانتاجية من خلال اتفاقيات الانتاج المشترك • وتمثل هذه الاتفاقيات أعلى مستويات التقدم فى مجال نقل التكنولوجيا الحربية طالما أن نقلها فى هذه الحالة يقوم على تنمية واكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية التى تدعمها الاتفاقيات •

وقد أخذت المنتجات الحربية فى بلاد العالم الثالث تنافس منتجات البلاد الصناعية من خلال هذه الأنشطة • وهناك مثالان لذلك هما المنافسة بين عربات النقل المدرعة من البرازيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية والآخر بين الطائرات الاسرائيلية LAVI والطيارات الأمريكية FX •

وأخيرا فهناك أيضا عامل مالى شارك فى تنمية هذا الاسلوب لنقل التكنولوجيا هو السيولة الدولية الضخمة ــ الناجمة عن أنظمة بريتون وودز «Bretton Woods Systems» والتدفق الهائل للموارد المالية الناتجة عن سياسة أسعار أوبك OPEC • وقد ساعد النظام النقدى الدولى على تراكم الفوائد المالية الدولية وسيولة كميات ضخمة من النقد الاجنبى •

ومن الصعب أن تجد هذه الأموال منفذا فى المشروعات الصناعية وفى المشروعات الاقتصادية التقليدية فى الدول المتقدمة • فالطريق الوحيد لمواجهة هذه المشكلة هى منح قروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل لدول العالم الثالث ، ولأول مرة أمكن تيسير المنح لهذه البلاد ، وهذه القروض الجديدة ــ بالاضافة الى سهولة الحصول عليها ــ تحررت من القيود والسيطرة التى سبق أن فرضتها عليها سياسات المعونات الأجنبية فى الدول المتقدمة • وهكذا حققت دول العالم الثالث المزيد من الحرية فى تنفيذ سياستها للحصول على التكنولوجيا الحربية وتعتبر ايران مثل واضح • وبالنسبة لغالبية دول العالم الثالث لا سيما التى لا تملك بترولا ترتبط امكانية حصولها على الموارد المالية من سوق المال الدولية بموازنة ديونها الآجنبية واشتداد مشاكل ميزان المدفوعات الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل كما تتضح فى حالة أمريكا اللاتينية (جدول ٧) •

ونظرا لوجود هذه السيولة المالية الدولية الضخمة ونمو الديون الخارجية لبلدان

العالم الثالث كان الحل الذى اتخذته هذه البلاد هو تنمية صناعة الأسلحة المحلية التى تهدف الى التصدير واكتساح دول الدرجة الثانية فى العالم الثالث لكى تحل محل وارداتها من المعدات الحربية وفى الوقت نفسه تحل مشكلة ميزان المدفوعات ٠

الجدول رقم ٧ : مؤشرات النمو الاقتصادى والحربى فى أمريكا اللاتينية ١٩٦٤ ـ ١٩٧٥ بالمليون دولار

السنة	جملة الانتاج المدنى	النفقات الحربى	واردات الأسلحة	الديون الخارجية
١٩٦٤	١٢٢١٤٧ر١	٢٣٧٦ر١	٨٦ر٠	١١٢٧٧ر
١٩٧٥	٢٢٧٤٩٨ر٣	٤٨٥٣ر٠	٧٦٧ر٠	٥٨٠٦٢ر
معدل الزيادة السنوى (٪)	٨ر٥	٦ر٧	٢٢ر٠	١٦ر٠

المصدر : أجسنو فاراسى : أزمات الدولة ، سباق السلاح والتسلح فى أمريكا اللاتينية، سانتياجو فلاكسو ، ١٩٨٠ ٠

مؤثرات نقل التكنولوجيا الحربية على بلاد العالم الثالث

كانت نتيجة نقل الأنماط الجديدة للتكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث ظهور نوعين من المؤثرات : اجتماعية وسياسية وأخرى اقتصادية ٠

المؤثرات الاجتماعية السياسية

وأحد المؤثرات الهامة لهذا العمل هو الوحدة أو الجدار المشترك الذى أقامته القوات المسلحة حول نفسها ، فقد قامت بتنمية وتطوير قدرات استهلاكية ومستوى من الخبرة المهنية بحيث أصبح من الصعب أن تجد منافذ فى المجتمع المحلى العادى وبالتالى فيتعين عليها أن تربط بالشركات خارج حدودها وبالدول ذات السيادة القيادية ، ويحقق نقل تكنولوجيا السلاح بهذه الصورة الى خلق قطاع اجتماعى يتميز باستقلال نسبى فى مواجهة القطاع الجانبى من المجتمع ، وتقديم أنماطا من الحياة والتكنولوجيا النووية لا تتمشى مع المشكلات التى تواجهها الأغلبية ، فالميكنة هى التى تؤدى الى تغيير القطاعات الاجتماعية الخاصة التى يمكن أن تقوم بدورها فى التنمية المحلية ٠ كما تؤدى بالتالى الى خلل توزيع الدخل القومى وفرص التعليم لصالح القطاعات الوسيطة بين بلدان العالم الثالث والبلدان التى تزودها بالتكنولوجيا٠

ويرتبط العامل الثانى ارتباطا وثيقا بالعامل الأول الذى يقوم على وحدة القوات المسلحة فى نظام دولى من العلاقات العسكرية ولا يخلو هذا النظام الدولى من المتناقضات العسكرية المحلية التى تحافظ الناحية التكنولوجية على استقلال الاطار وتطلعاتها الى وسائل المعيشة والعمل يتطلب ارتباطها بمتناقضات الصناعات الحربية القومى ومتناقضات الصناعات الحربية خارج الاطار القومى .

ونظرا لأن القيادات العسكرية ترى أن توسعها ـ كقيادات اجتماعية ومكانتها خارج القوميات فهم يقومون بتطوير رؤية محددة مشتركة للمطالب القومية . وقد توصلوا الى آراء ومعلومات لأسلوب التنمية ونمط الدولة التى تتفق مع الصلات العسكرية التى تضمن تدفق الموارد وبناء القوة السياسية الداخلية وتنميتها .

ولما كانوا يعتمدون أساسا على الجماعات الخارجية فان الصفوف من العسكريين المتماسكين بالقياس الى غيرهم يرغبون فى مشاركة جماعة الفكر العسكرى اهتماماتهم ويودون الابتعاد بأنفسهم عن المجاميع الشعبية والمدنية فى مجتمعاتهم . وقد يصل الأمر الى أن تصبح القوات المسلحة هى الممثل الاجتماعى والسياسى فى الداخل لصالح منتجى السلاح متعددى الجنسية ، كما يؤدى ذلك الى أن تصبح القوات المسلحة هى الوسيط فى تنمية الأنماط التى تضمن ازدياد الموارد لاستيراد وسائل لابتكار نظام قومى للدفاع يقوم على تكثيف حجم واردات التكنولوجيا الحربية . وتدخل الصفوة من العسكريين فى هذا النظام الدولى لنقل التكنولوجيا الحربية يؤدى الى تشويه سياسات الدفاع الحربى كما يخضع كمقاييس ملزمة وليس عن طريق ادراك الفروق بين المطالب القومية والأهداف السياسية والواقع أن أى سياسة للحصول على التكنولوجيا الحربية ترتبط ويتخذ فيها القرار من خلال رؤية محددة لنمط الدفاع القومى الذى ينشد الارتقاء والنجاح ويحتم تحقيق الظروف القومية والأهداف السياسية الاستراتيجية .

وحينما تقوم دول العالم الثالث باستيراد التكنولوجيا الحربية التى تتمشى مع احتياجات القوات المنتجة للسلاح فهى تستورد الاجابة عن سؤال لم يطلب فيها الاجابة عليه ، أو بمعنى آخر أن نقل التكنولوجيا الحربية يتضمن استيراد حاجات تتلاءم مع هذه التكنولوجيا . وعلى هذا فالقوات المسلحة القومية يجب أن تكيف نفسها فى الصورة التى يقوم عليها الاطار القومى للدفاع القومى واتجاهاته والتى يستفيد من الأسلحة والتكنولوجيا المشتراه . وفى الدول الصناعية تقرر الاتجاهات العسكرية والسياسية البناء العسكرى التكنولوجى . أما فى دول العالم فان البناء العسكرى هو الذى يقرر الاتجاه السياسى وبهذا فان الاحتمالات التى تقرر سياسة الدفاع القومى هى تلك التى ترتبط بالحاجات الفعلية التى يحتاجها الناس مما يتسبب فى كثير من التورطات التى تقع فيها السياسة الدولية طالما أنها تؤثر فى الاتجاه الذى ترى

الحكومة أنه يسود الموقف الدولى • اذ أن منطلق الدول الحاكمة يؤدى الى ظهور الاتجاه الى التسلح والاعداد المستمر للحرب مما يتردد صداه عى المستوى المحلى •

والأثر الرابع الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تحليل أثر نقل التكنولوجيا الحربية على العالم الثالث هو زيادة القوى التى تقوم عليها الصراعات المحلية فى هذه المنطقة . والواقع أن هذه الدول تمتلك مستوى عال من التكنولوجيا الحديثة • والقدرات الانتاجية المحلية تتميز على ما كانت عليه فى الماضى • وبهذا أمكن للقيادات السياسية فى العالم الثالث تصعيد الصراعات أكثر مما كانت عليه فى الماضى • وفى الوقت نفسه لم تحقق المستويات العالية للتكنولوجيا التعبئة الشاملة للموارد المحلية التى تتناسب مع البرنامج الحربى فبقيت الجهود الحربية محدودة نسبيا ، واستبعد عدد كبير من القيادات الشعبية الذين اقتصرت مهمتهم على رؤية الصراعات •

وأخيرا فالموارد التكنولوجية العسكرية المتأهبة تجعل من اليسير اثارة منافسة سباق التسلح بين هذه المناطق والمناطق عبر الحدود وتوهم الحكومات بانها بهذا الاسلوب تستطيع زيادة قوتها ونفوذها تجاه خبرات خصومها ذوى النفوذ •

ولا يغير نقل التكنولوجيا العسكرية المضللة الصراعات المحلية والصلات بين دول العالم الثالث من حيث الكم ولكنه أيضا يغير نوعية الصراعات • والتسلح يجعل من السهل تورط القوى العظمى فى صراعات ليس لهم فيها اهتمامات مباشرة •

ومع ما تقدم عليه فكرة الدول الكبرى المنتجة للسلاح فى أن التكنولوجيا العسكرية سلاح للضغط السياسى وعامل من عوامل الكبرياء القومى فانهم لا يختلفون على ما يحدث حين يثور الصراع المحلى بينها وبين دول العالم الثالث •

وينشأ عن علاقات المنتج ـ المشترى واعتماد نظام عسكرى واحد على الآخر أن ينظر الى هذه الأنظمة على أنها استثمار سياسى يجب حمايته • وعلى هذا تصبح نتيجة هذه الصراعات المحلية جزءا من الاتجاه المنطقى للمواجهة بين الشرق والغرب ، كما تتأثر بالضغوط التى تبذلها القوى العظمى التى لا ترغب فى الاقلال من شأنها فى العالم الثالث • وعلى هذا فان نقل التكنولوجيا الحربية التى تنتجها الدول الصناعية يتجه الى تصدير صراعاتها فى تحويل دول العالم الثالث الى ساحة الصراع التى لا تستطيع القوى الكبرى أن تنشغل بها بطريق مباشر نظرا للتهديد النووى فى الوقت الحاضر •

أما صورة التلاقى والتضاد فى ذلك فتبدو فى أن حركة نقل السلاح ترمى الى تحويل القوى العظمى التى تنتج التكنولوجيا الى رهائن للصراعات المحلية التى تبدو وكأنها لا صلة لها بمشكلات الدول المتقدمة • فاذا غدت وهى تزود دول الهامش بالسلاح ، فان دول المركز تجد نفسها مضطرة الى مساعدة الأنظمة السياسية

العسكرية والوقوف الى جانب المشروعات ذات التكلفة العالية والتى تغير بسياسة الدول التى تقدم المعونة · وهذا التشابك الناجم عن الحاجة الى خلق مواقف تنأى بها عن مواقف تأثير التنافس العسكرى المباشر وتعرض الوفاق بين الكتلتين للخطر. ويصبح من الضرورى تقويم الدور الذى يلعبه هذا النوع من المواجهة ، فتتصاعد بالتالى نزعة التسليح المحلية ، وتؤدى الى هذا المناخ السيىء لموضوع الوفاق ونزع السلاح ·

المؤثرات الاقتصادية

وللتكنولوجيا الحربية أيضا مؤثرات اقتصادية ، وان كانت بعض الدول التى تنتج وحدات معينة تعتبر أن التكنولوجيا الحربية فى صالح ميزانيتها · وهناك نوعان من المؤثرات التى تسىء الى الاقتصاد القومى · ففى المقام الأول عدم توازن المعايير التكنولوجية يؤدى الى اتساع الهوة بين القطاع الذى يتميز بأعلى مستوى للانتاج المتقدم والبلاد النامية المتخلفة اقتصاديا التى لم تتجه الى الأعمال المرتبطة بالسلاح ·

وكانت التكنولوجيا الوافدة من النوع المتقدم نسبيا ذات عناصر تفوق المسوى المحلى ، ولم تتأثر قاعدة الاقتصاد المحلى كثيرا بالاتفاق العسكرى للدفاع ، ولم تكن احتياجاته كثيرة لترهق الاقتصاد المحلى ولا تؤدى الى انطلاقات كبرى ولا تحتاج الى انفاق بارز يرهق الدخل القومى · فلا تستخدم مثلا غير العمالة المتخصصة الى حد كبير · والناتج الصناعى محلى عادة : فاذا لم يستورد مباشرة فمن اليسير أن يصنع محليا ·· الخ وثانيا فان الانتاج المستورد أو المصنع محليا لحاجة الدفاع المحلى لايسهم فى الانتاج العام للسلع والخدمات المتعلقة باقتصاديات التسليح عامة ، ولهذا فان القطاع العسكرى يستحوذ على الكثير من المال الذى يتحول اليه عن دوائر الاقتصاد الانتاجى ولا يحقق عائدا مباشرا ·

ولهذا فان نمو التكنولوجيا العسكرية يمضى مستقلا عن تكنولوجيا التنمية فى ميادين الانتاج المدنى ولا يتصل بالمستوى الفنى للمجتمعات الثانوية ككل · مثال ذلك الأرجنتين التى نمت قدراتها التكنولوجية العسكرية بما فيها التكنولوجيا النووية الا أن صناعاتها المدنية تعانى تخلفا خطيرا لافتقارها الى الابداع التقنى ·

أما العامل الثانى موضع الاعتبار فهو الانفاق الناجم عن الصناعات العسكرية فى بلدان العالم الثالث ، وهو ما يستوعب من الموارد ما يمكن أن يساعد على تحسين البيئة الاجتماعية وتنميتها ويرفع من مستوى السكان ، ولهذا نجد الخسارة الممتدة على الزمن فى الاستثمار الاجتماعى وهو ألزم ما يكون لحياة طيبة ·

ومن اليسير أن نناقش هذا المثال وهو أن الانفاق العسكرى لا يجد أى بديل انتاجى للمشكلات التى واجهها البناء الاقتصادى فى دول الهامش ، وبعبارة أخرى

الجدول رقم ٨ : نسبة الانفاق من الدخل القومى على الدفاع والتعليم والصحة لدول العالم الثالث المنتجة للسلاح

الدولة	(١) الدفاع	(٢) التعليم	(٣) الصحة	(٢) : (١)	(٣) : (١)
الأرجنتين	٣٧	٣٧	١٥	١ر٠	٤٠ر
البرازيل	١٥	٢٨	١٣	١ر٨٦	٨٦ر
مصر	١٥٢	٢١	٨	١٣ر	٠٥ر
الهنـــــد	٥	٤	٢	٨٠ر	٤٠ر
باكستان	١١	٤	١	٣٦ر	٠٩ر
اندونيســـيا	٨	٤	١	٥٠ر	١٢ر
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٥٩	١١	١	١٨ر	٠١ر
جمهورية كوريا	٣٧	١٩	١	٥١ر	٠٢ر
الفلبين	١٣	٦	٣	٤٦ر	٠٤ر
تايوان	٧٢	٣٧	٢٥	٥١ر	٣٤ر

المصدر : روث ليجر سيفارد ، الانفاق الحربى والاجتماعى فى العالم ١٩٧٩ واشنطن، يولية ١٩٧٩

يمكن القول بأن الانفاق العسكرى لا يشكل صورة دفاعية فى مواجهة ما يقع على كاهل اقتصاد دول الهامش فى التمويل الزائد عن الحد مادام أكثر سكان العالم الثالث لا يجدون السوق اللازم للسلع الأساسية ولا يجد المستثمرون أى عائد استثمارى يشبع المطالب الأساسية . وعلى هذا فان المشكلة تكمن فى البناء الاقتصادى وليس فى أوضاع الانفاق الخاص بالدفاع ، وفى هذا نلمح الأثر الاقتصادى والأيدولوجى للانفاق العسكرى ، فاذا تخلصنا من فائض الأموال التى تنفق على التكنولوجيا العسكرية فانها تؤدى الى خلل سياسى عميق ويحجب الصراع الاجتماعى الذى يهدف الى تصحيح الوضع .

ومن اليسير اخفاء الخلل فى الأوضاع الاجتماعية بالتركيز على الإنفاق لحاجة الدفاع الذى يبدو كما لو كان أمرا ملحا وحاجة طبيعية مما لا يحتاج الى تبرير خلل المتاحة التى لا تستخدم لمواجهة المطالب الأساسية لأن المؤسسات والأبنية الاقتصادية تســـمح لها بادعاء أن الضرورة تدعو الى تلبية هذه الحاجة العاجلة وفى هذا يبدو الاقتصاد فى خدمة الهدف الأيدولوجى الذى يرمى الى حجب التحيف وخلل المساواة.



مقـــدمة :

هناك مدخلان يمكن أن يكونا أساسا لبحث الانجازات التى يتسنى للجماعة العلمية أن تقوم بها للنظام الاقتصادى الدولى الجديد فى عالم منزوع السلاح : يركز أولهما على ما تستطيعه البنية الأساسية الحالية للعلم والتكنولوجيا فى دول الشمال المتقدمة الغنية • وكيف عاقت البحوث والتنمية العسكرية قيام نظام دولى جديد ؟ وماذا يمكن أن تقدمه القدرات الحالية اذا ما لفظت انتاج السلاح ، وكيف يتسنى للجماعة العلمية أن تحث السير فى هذا السبيل ؟ ويعتمد هذا المدخل على درجة من التغيير الآلى ونوع من اعادة تنظيم الانتاج العالمى ووسائل التوزيع ولكن فى اطار من التنمية الاقتصادية كما هى عليه فى الغرب سواء فى نقلها عن النظام الرأسمالى أو الاشتراكى، أما ما يتناوله التغيير فى ذلك فهو توزيع البنية الأساسية للصناعة مع الانتاج والاستهلاك على العالم ، فمن الواضح أن النظام الاقتصادى الدولى الجديد شبيه بالنظام الاقتصادى الدولى القديم •

ويركز المدخل الثانى على قدرة الجماعة العلمية والتكنولوجية الدولية على

بقلم : إليس بولدنج

استاذة علم الاجتماع بكلية دار تموث ، هانوفر : نيوهامبشير
من مؤلفاتها العديدة : « الجـانب الخفى من التـاريخ »
« النظرية النسائية على مدى الزمن » (١٩٧٧)(١) — وقائمة
بالصراع العالمى والسلام (١٩٧٩ — (٢) و الأنظمة الاجتماعية
فى الأرض . بالاشتراك (١٩٨٠) (٣)

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

التصور والأداء فى نظام دولى جديد منزوع السلاح • والفروض التى تكمن وراء هذا المدخل أن النظامين القديم والجديد لن يتاح لهما الاستمرار اطلاقا ، فالوضع الذى قام عليه النظام الصناعى القديم قد اختفى تماما من ميدان التنمية بعد أن خلف وراءه تناقص الموارد والتلوث البيئى مما ألقى أعباء جديدة على العلماء ، ولا يحتمل أن تتوافق ضروب التنمية القائمة مع تلك التنمية المدعاة فى العالم أجمع فى ظل هذه المتغيرات • فما هو الاستعداد لدى العلماء للمشاركة فى تعديل القيم الاجتماعية ، وفى النظر مرة أخرى لمعنى التنمية فى اطار من التقاليد الحضارية التى يمثلها هؤلاء الذين ينشدون نظاما جديدا ؟

أما التغيير الآلى ، فان المدخل يستند الى تقاليد جامدة لدراسات بديلة بدأت قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وكان « اميل بنوا — «Emile Benoit» » و «كينيث بولدنج — Kenneth Boulding » من أولئك الرواد الباحثين الذين أثبتوا أن

(١) The Underside of History : a view of Women through Time. (1977).
(٢) Bibliography of World Conflict and Peace. (1979)
(٣) The Social System of the Planet Earth (1980).

الصناعات الحربية يمكن أن تعد للانتاج السلمى بقليل من الفاقد الاقتصادى ، وقد افترض دعاة هذه المدرسة أن نزع السلاح هو الوضع الأساسى الذى يحتاجه العالم لنموه الاقتصادي ، وقد استمرت الأمم المتحدة تؤكد هذا المعنى لأحقاب ثلاث ، أحدثها، هذا الفصل عن « نزع السلاح والتنمية » فى تقرير اللجنة المستقلة للتنمية الدولية ، برئاسة فيلى برانت Willy Brandt • فقد أبرز بشكل واضح أهمية نزع السلاح لبناء سياسة فعالة للتنمية ، ويلحق بهذا المقال شتى الاحتمالات البديلة لكافة الشركات الفكرية التى اقترحها مخططو التنمية •

وحينما تتقرر السياسة المناسبة يمكن لهـذه الشركات أن تبدأ تغييرها الآلى ليفيد الاقتصاد العالمى من قدرتها الصناعية التى تحررت من عقالها •

ويلقى المدخل الثانى الكثير من التساؤلات حول طبيعة التنمية الحقيقية ذاتها فى العالم الحديث ، وما هى البدائل المحتملة وما هو الدور الذى يلعبه العلم فى شتى صور التنمية • ويتناول هذا المقال كلا المدخلين ، وأن كان يلقى نوعا من الاعتبار الهام لثانيهما • وتبدأ باختبار الواقع التاريخى للجماعة العلمية ذاتها •

بأى لسان يتحدث العلم :

منذ عام ١٨٥٠ عندما بدأت الجماعة الدولية العلمية تدرك ذاتها كجماعة عالمية خلال سلسلة من المعارض العالمية حملت البنية الأساسية للاتصـــال على مزيد من التعاون الدولى العلمى ، وحتى عام ١٩٨٠ حيث تماسكت الجماعة العلمية فى نسيج واحد بقيام ١٢١٣ جمعية علمية دولية غير حكومية (جدول ١) فاطردت صـــعوبة ممارسة العلم وغدت أكثر تشابكا •

وتضم هذه الجماعة العلمية العديد من الجماعات الصغرى المتفرقة والعلماء ممن يؤيدون الصراع الاستراتيجى مع الالتزام باستخدام العلم لحياة انسانية أفضل ، فالتقدم العلمى يساوى حياة أفضل ، وهى القاعدة التى تقوم عليها تقاليد الحضارة الغربية التى أفرزت العلم الحديث ، وكانت اتجاهات البحث العلمى تتقرر تبعـــا للقيم الإجتماعية للجماعة التى تتكفل بها أكثر مما تتقرر وفقا لمنطق العلم الخالص •

ان هدف البحث ذاته يتوخى غاية البحوث الاجتماعية الحديثة ولكنها تجد مقاومة عنيفة من العلماء على اختلافهم فلم تكن العلوم الطبيعية تعترف بالواقع العلمى للعلوم الاجتماعية •

ومع الاغضاء عن القيم لم يكن هناك اعتراف عام بالمشكلة العالمية وبالتالى لم يكن هناك ثمة ادراك لأصول التنمية ، وكان هناك مجال وحيد يستحوذ وحده على نزع التنمية التى يراها أكثر العلماء ، ولكنها اليوم قد غدت موضوعا لتساؤلات متزايدة ، واصبحت الجماعة العلمية فى العالم أكثر شوقا وتطلعا للافصاح عما يمكن أن تقوم به ، ولا يتوقع منها الكثيرون أكثر مما يمكن أن تقوم به ، وأول ما يقع على كاهلها

من أعباء فى القرن القادم أن يكون على ادراك واع بدورها فى النظام الاجتماعى وأن تسعى العلاقة ما بين القرارات السياسية لاستراتيجية التنمية ، والمعايير التى تقوم عليها التنمية الانسانية والاجتماعيه ، وقدرة العلوم الطبيعية والاجتماعية على وضع نظام تجريبى لعمليات التنمية ٠

جدول رقم ١

المنظمات العلمية غير الحكومية عام ١٩٧٧

الميدان	عدد المنظمات العاملة
العلوم الاجتماعية	١٢٤
العلاقات الدولية	١٢٣
السياسة	٢٨
القانون ـ الادارة	٥٥
الرخاء الاجتماعى	١٠٢
التكنولوجيا	١٣٤
العلوم	٩٧١
الصحة والطب	٢٧٩
البيئة	٨٧
التنمية	١١٠
المجموع	١٢١٣

المصدر : الكتاب السنوى للمنظمات الدولية ، الطبعة ١٦ ٠ اتحاد الجمعيات الدولية ١٩٧٧

ولا مجال لأسئلة علمية فى هذا الصدد ، لأن منهجها العلمى لا يجد اجابة لها ، الا أن الجماعة العلمية لا تستطيع أن تبقى بمنأى عن النظام الاجتماعى ، فهى جزء من الحياة المدنية وعليها أن تمضى فى عمليات التنمية التى ترعاها فى المجتمع الذى تقوم بخدمته ٠

وليست التنمية بالأمر اليسير على العلم ، فالواقع أن نسبة عالية من البحث والتنمية فى أكثر الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية كانت قاصرة على تكنولوجيا التسليح ، وقد ضمت اليها أكثر الباحثين فى تنمية التكنولوجيا الطبيعية والاجتماعية للتسليح ، وأن بنيتها الاجتماعية قد صاغتها الحاجة الى السلاح بداية من التدريب ، الى البحث الحرفى والتعليم ، ففى ميدان الهندسة وحده يتجه النابهون من خريجى أحسن المدارس بالولايات المتحدة وفى شرق وغرب أوربا مباشرة الى بحوث التسليح ، حيث يحظون بالأجور العالية ويمضون حياتهم فى المعامل لتقديم

تكنولوجيات أحدث للسلاح ٠٠ كما تقوم المخابرات الحربية بتجنيد عدد كبير من أنبه الخريجين فى الدراسات الدولية فى العلوم الاجتماعية لجمع البيانات عن برامج البحث والتنمية فى الدول التى تتوقع عداوتها وتحليل استراتيجياتها ، وكان المبدأ الأساسى لحرية تدفق المعلومات فى الجماعة العلمية موضع السخرية من أجيال العلماء العديدة الذين نشأوا على رؤية العالم وكأنه لعبة من ألعاب الحرب الهائلة تسعى فيها كل دولة لتعزيز أمنها والحد من أمن الدول المناوئة ٠

ولم تكن الظروف التى أدت الى هذا القرار العام بخفض التسليح فى كافة جوانبه واضحة المعالم ٠ وأيسر من ذلك تصور هذا القرار وكأنه نتيجة لكارثة ، ولعل هذه الكارثة هى الحرب الذرية ، ولكن الصراع حول الغذاء والمياه الخالية من التلوث فيما بين الناجين التعساء من الحرب الذرية لم يكن باعثا لأفكار عن العلاقات السلمية ، وان نزع السلاح فى مثل تلك الحالة سيبدو دون شك النكتة الأخيرة ، والأكثر تفاؤلا يرون أن ما يهدد البقاء لابد وأن يقوم على شىء آخر غير نزع السلاح ، يعتمد على كافة الموارد العالمية ، فقد ترتفع الحرارة فى الأرض فيرتفع مستوى المحيط فيقضى على الأرض الزراعية ، ويتغير المناخ لتصبح سلة الخبز خاوية ، وتلك بعض صور السيناريو ومنها أيضا تكون الماء الكيميائى فى البحار وفى مجارى المياه الداخلية فلا يكون ثمة سبيل آخر غير توجيه كافة الموارد لتنقية المياه محافظة على الحياة ٠

ولا يحتمل لسوء الطالع أن يؤدى الخوف من الحرب الى خفض السلاح بسبب المكونات الفعلية التى تحيط بالفكر العصرى عن الأمن القومى ، وان تعلمنا من التاريخ ما يقع من تغيرات لها دلالتها فى التصور الاجتماعى وفى الانطباعات السلوكية الكبرى، فقد استقر الرعاة ، والناس ينتقلون ويعيشون حيـــاة جديدة ٠ والأعداء من الموتى يصبحون حلفاء ، فليس من المعقول اذن أن نتوقع انقلابا فى طرق التفكير فى الأمن البشرى قبل نهاية هذا القرن يؤدون الى خفض ملحوظ فى السلاح ، وان كان لنا أن نقول أن هذا الانقلاب الفكرى فى طريقه الى الظهور ٠

وحينما يتم خفض السلاح ، تتبقى مشكلة أن عددا كبيرا من العلماء المدربين فىالغرب ما بين سن الخامسة والعشرين والسبعين ، قد صرفوا حياتهم فى خدمة الأبحاث النووية الأثيرة ، وأصحاب تلك الاثرة هم تلك الجماعة من مئات الأنفس فى كل من القوى العظمى الذين يحملون المسئولية الكبرى عن الأبحاث النووية والذين يعملون على ادارة وتقدم الاسلحة النووية وهم يعلمون انها كفيلة بالقضاء على الحياة فوق الأرض ، فكيف يمكن اعدادهم للبدء فى بناء تكنولوجيا طبيعية واجتماعية لنظام اقتصادى دولى جديد ؟ وكم هو نافع أن تتجه رءوس الاموال والقدرات الصناعيـــة الكثيفة الى كل من افريقية وآسيا ؟ وكيف يعد أولئك العلماء لتصور سمات لنظـام دولى جديد اذا ما ترك لهم وحدهم أن يقوموا به ؟

ويتناول النقاش التالى ، أولا ٠ المشكلات التى تواجهها الجماعة العلمية التى

تضطلع لوضع الصور العلمية المناسبة للنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وثانيا ، أن توضع القدرات المتاحة للجماعة العلمية للاسراع بفترة التحول واتخاذ القدرات التكنولوجية كأداة لبناء نظام اجتماعى جديد ٠

أى صورة للتنمية ؟

فما من عالم الا ويرى أن لفظ ٠٠ « متنمية » يعنى الصورة والاجراء القائمين على الخبرة الصناعية والتوسع فيها فى أوربا وامريكا الشمالية خلال القرنين الماضيين وقد التقت فتوج العلم الطبيعى والمهارات التكنولوجية والمبتكرات الاجتماعية لتقييم هذا المجتمع المتحضر ، المثمر اقتصاديا ، الضالع فى التمدن ، وقد جعلت منه شبكة المواصلات مجتمعا متعاونا قريبا الى بعضه البعض ، قضى على التمركز الحضارى والسدود الثقافية التى عاقت التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الحضارات السابقة ، كما تتشعب الأفكار (بين رجال العلوم الاجتماعية أولا) عما اذا كان ذلك يمثل قاعدة حضارية للانسان يمكن أن تمتد سريعا الى الخارج لتعم كافة بقاع الكوكب الأرضى ، وليأخذ التقدم العالمى مجراه من فوقه ، وتمثل فكرة نقل التكنولوجيا عن الخبرة الغربية ، كنموذج يحتاج الى شرح ، التزاما بفكرة أن التنمية العالمية يجب أن تعم ، كما أنها تمثل فى ذاتها التقدم الجوهرى لما بعد القرن التاسع بطريقته فى التفكير القائم على أن العالم هو مصدر الموارد الخاص للغرب ، وان كانت أطياف القرن التاسع عشر مازالت تطوف بما يسمى العالم الاول والثانى والثالث والرابع تبعا للسياق الحقيقى لخطى التنمية ٠

وقد أخذت فكرة التنمية وفقا للخطة الأوروبية مكانها من التأييد بين العديد من جهات العالم ، ففى عام ١٩٧٤ اشتركت ٧٧ دولة (وفى ١٢٢ دولة من دول العالم الثالث والرابع) فى وضع اقتراح بنظام دولى جديد للاقتصاد العالمى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان الخلاف بين الشمال والجنوب حول ما يلتزم به الشمال من تيسير الانتهاء من التنمية العالمية باعادة توزيع الموارد على الجنوب ، فالتخطيط العالمى المركزى وحرية التجارة هما القطبان القائمان ، بينما يقف فى الوسط بدرجات متفاوتة جدولة الأسعار لتيسير شروط التجارة للجنوب ٠

وكانت اللجنة التى يرأسها « فيلى برانت » من أوائل اللجان التى عرضت بمزيد من العناية للمجموعة الداخلية التى تقوم على النظم المقررة للأداء الوظيفى الدولى الجارى بما فيها النظام النقدى ونظام التجارة والمعونة وما تقتضيه سلامة الاقتصاد العالمى ٠

وقد انتهت اللجنة الى أن كلا من الشمال والجنوب يتساويان فى السوء ، وان اعادة بناء النظام بأكمله ضرورة قصوى لحياة الاثنين على السواء ٠ وكانت اللجنة

من بين اللجان القلائل التى استطاعت أن تضع صورة حقيقية للمشاركة فى المستقبل بين الشمال والجنوب ، أما الذين ينادون بالاتكالية ٠ فانهم لا يتفاءلون خيرا بتوزيع يتجنب المحافظة على تحيف القوى القديمة ، ويرى رجال العلوم الاجتماعية فى الجنوب ممن يؤيدون العزلة والاعتماد على النفس ، والتنمية الوطنية والتعاون مع الدول الأخرى الهامشية ، أمام التورط فى الابقاء على الأوضاع مع بعض دول المركز ان لم يكن مع الجميع ٠

أما الموقف النظرى الذى يدعو الى التنمية الوطنية فانه يحجب عقبة لم يتناولها البحث ، وهى أن هناك نواة أساسية للتنمية تقع فى اقلب من تقاليد الحضارات الكبرى جميعا ، وتعمل وحدها بصور متباينة على مدى الأزمنة التاريخية المختلفة أما هذه النواة فهى المساواة ، والاخاء بين الناس جميعا رجالا ونساء ، والارتقاء البشرى والسلام ، فان بدت راكدة ، ولكنها مع استمراز الحضارة تظل حية ، ويبدو احتمال تقدمها فى هذه الأفكار ، التى تقذف بها الظروف التاريخية الجديدة الى الظهور ، وقد مرت الحضارات الصينية والهندوكية ، والمسيحية اليهودية ، والاسلامية والافريقية بحقب متبادلة من النوم واليقظة ، وفى يقظتها كانت صفحتها المميزة المساواة ، والارتقاء والسلام ، وتتبع حضارة الغرب وهى حضارة علمانية جاءت فى أعقاب الحضارة المسيحية اليهودية تلك الأفكار النامية وقد حققت نوعا من النجاح فى النصف الأول من القرن ، ولكنها تواجه الآن عقبات حادة تفوق نموها ٠

وعند النظر الى التنمية فى عالم ما بعد التسلح ، فمن المناسب أن نضع فى الاعتبار الأفكار الكامنة وراء التنمية فى التقاليد الحضارية الأخرى ، فمن العسير أن نتطلع الى ما كان قبل الحرب والحيرة التى تغلف الحاضر فى العالم غير الغربى ، وان كانت تقاليد الحضارات الصينية والهندية والاسلامية وما قبل الاسلأمية من الحضارات الأفريقية قد قامت بمحاولات لتحديد أهدافها فى التنمية بعيدا عن الصورة الغربية ، ففى الغرب ذاته قامت صورة مغايرة للتنمية فى تركيبها عن آسيا وافريقية تحت شعار « الأقل أفضل » و « الطاقة السهلة لها مكان » ٠

ومن واجب الجماعة العلمية أن تتغلب على المحاباة غير الثقافية لتجربة التنمية فى الغرب ، وأن تتغرس فى تواتر المعارف الكبرى لترى ما يمكن أن نقدمه للمستقبل ، وهو ما يحتاج الى نظام عقلى صارم من جانب أولئك الذين اعتادوا النظر الى تقاليد الآخرين بشىء من الغرابة أو الأزدراء ٠ ويأتى الازدراء حاليا من الجانب الآخر ، مليئا بالغضب عندما يعدد غير الغربيين الاوضار التى حلت بالعالم من جانب الغرب ٠ وهناك عنصران اساسيان فى النظر الى الموضوعية العلمية من جديد ، وتوفير ما يجهل الانسان معرفته ، فما من أحد قرأ « تاريخ » نيدهام ـ Needham عن الحضارة الصينية ، الا ويعرف أن الصين بدأت ثورتها الصناعية قبل أوربا بأمد طويل ، ولكنها أقعت عن هذا الطريق ، فاذا عن للصين أن تسلك هذا الطريق بعد هذه القرون

العديدة ، فانها تسلكه بما كان لها من مهارات وما قامت عليه تقاليدها التاريخية ، فاذا أسهم الغرب معها ، بحق ، فانه اسهامه يكون قاصرا الى حد أبعد بكثير عما يقوم فى مخيلة خبراء الغرب ، ففى عشر سنوات كانت تكنولوجيا الصين فى الطب ، وقد اعتمدت على تراثها الطبى القديم ، تفوق فى تأثيرها الطب والعلاج الأمريكى دون العكس ٠

وفى الجماعة الاسلامية بطوائفها العديدة المتباينة ، نرى تفكيرا جادا فى العودة الى تطبيق الشريعة الاسلامية حلا لعوائق التقدم المعاصرة ، وان بدا ذلك ، فى النظرة العابرة ، بعيدة الاحتمال عند الغربيين ، الا ان الاسلام نافذ العقيدة على أتباعه ، قادر بمبادئه على أن يعدل بين البشر ويسوى بينهم آكثر مما تقدر عليه المسيحية ، وهو بفطرته بعيد عن النظام الكهنوتى وله من نظامه ما يحميه من الفرقة والتعدد ، وعندما بدأ انتشاره كان التسامح الدينى مع الجماعات الدينية الأخرى داخل حدوده أكثر مما خطر على بال المسيحية من قبل ، فقد أقام معايير عالمية للخدمة العامة قبل أن يعرفها الغرب بزمن طويل ، وفى دراسة تاريخ التجارة والبنية الأساسية للمعرفة الاسلامية من عام ٩٠٠ الى عام ١٩٠٠ (وتطوى أقاليم شاسعة من أفريقية) أعظم معين على معرفة قدرات العالم الاسلامى المعاصر ٠ فطرق التجارة كانت فسيحة وممتدة ، ومنها ما بقى حتى يومنا هذا وقد قضى التمدين الحديث على مدارس القرآن التى صنعت من المسلم العادى أبيض أو أسود آكثر معرفة وتعليما من زميله الأوربى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتبع العلماء التجار أينما حلوا فلم تخل قرية فى أى مجتمع من مجتمعات البحر المتوسط أو المناطق الداخلية مهما كانت صغيرة من مدرسة لتحفيظ القرآن ٠

وثمة دراسة أخرى لافريقية غير المسلمة فيما وراء الصحراء عاصرت افريقية الاسلامية وعايشتها ، تفصح عن عدد من الثقافات المتمدينة ٠ وشبكة من طرق المواصلات والتجارة جملت علماء الدنيا الى أفريقية فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، ولم يكن منهم أحد من الأوربيين ، فقد كانوا بعيدين عن شبكة المواصلات تلك ويقرر « كى زيربو ــ K. Zerbo » ــ تاريخ أفريقية السوداء أن أفريقية كانت قمينة بأن تقيم علاقات سلم مع أوربا تقوم على التوسع فى التجارة الدولية فى ذلك العصر والعلاقات التعليمية بمثل ما كان من علاقات التعاون والسلام بينها وبين الجماعات الاسلامية من قبل ، الا أن سلسلة من المجاعات اجتاحت الممالك الأفريقية الكبرى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر بالاضافة الى التفوق الأوربى العسكرى والعقلية الأوربية العدوانية قد عصفت جميعا بأى أمل لاقامة صلة سلم ٠

وهناك من أهل العلم اليوم فى الشرق الأوسط وفى افريقية وآسيا على ثقة من أن ثقافاتهم تمهد من سبل التقدم ما يقل فيه الجور الاجتماعى ، ويتطهر فيه

البدن والعقل والروح من كل دنس مما لا نظير له فى مسلك الغرب ، وقد انتهت الموجة الغربية بكل ما هو جليل فى المجتمع الى الدمار فلم تعد هناك تلك الرعاية الواعية لموارد البيئة بداية من التربة وصور الملكية المشتركة والعون المتبادل الى التعاون بين الجنسين وبين الأعمار ، وقد تكون أعراف الماضى أكثر تدميرا ، وما من أحـد يقترح العودة الى الماضى بلا قيد * والأجدى أن يمضى قدما ليختار حرا أحسن ما فى الماضى دعامة لتقدم أبعد مدى ..

ويدعى التقدم الغربى فى تفكيره احتمالين لما كانت عليه العقـائد والخبرات التقليدية القديمة : (أ) أنها بفطرتها نظم مغلقة لا تستحق الحوار كما تستحق التدمير واحلال غيرها محلها (ب) ومنذ أخذ الاستعمار على عاتقه أمر هذه المجتمعات التقليدية دفرض عليهم خبراته ، ولم يعد للبناء التقليدى من أثر ولم يعد يعلق بالذاكرة من تلك المجتمعات التقليدية فى الوقت الحـاضر غير ذكريات الاستعمار ، والتى يمكن بسبب ذلك أن تكون نسيا منسيا ، ويمثل كلا الاحتمالين بخسـا جسيما للقـدرة البشرية على التكيف ونقل الثقافة بين التجمعات الصغرى تحت ظروف من الضـغط الخارجى العنيف لمحو الثقافة . وهناك أمثلة عديدة على قوة هذه الثقافات القديمة ، والتى فرض عليها النسيان رسميا فى أوربا المعـاصرة : ومازال الفـلاحون فى « لانجدوك » على حفافى المياه الآمنة فى فرنسا يعودون بذكرياتهم الى أعماق العصور الوسطى ، وقد استمرت لفتهم قرنين من الزمان ولا وجود لها من الناحية الرسمية ، وحازت التكريم أخيرا عندما قامت الحركة الثقافية الحرة المعاصرة ، فمنذ الثـورة الفرنسية كانت لغة فرنسية وحيدة هى التى تعلم فى مدارس فرنسا ، حتى كان عام ١٩٧٤ فتم الاعتراف رسميا بأربع لغات أقليمية لأسباب التعليم : لغة بريتون ولغة الباسك ، ولغة قطالونيا ، ولغة أوكسيتان .

وقد كتب لبعض اللغات والأبنية الثقافية البقاء لأن الحكومات الحديثة عجـزت عن مواجهة حاجات الناس ، وهذا البعض هم الاقليات التى لا تملك شيئا (أو المعدمة) فى البلدان الغنية وما أكثر الأسباب التى أدت بتلك الثقافات الى البقاء لأن الذين لا يملكون لا يظفرون بأى نوع من الخدمات التى تؤديها السلطة الحاكمة الحديثة ، وكانت التقاليد القديمة المشتركة فيما بينهم هى وحدها سبيلهم الى البقاء ومهمـا تكن التقاليد الثقافية فان الناس يرجعون اليها كلما احتاجوها ، فكانوا يجدون العون من تلك الأفكار العظيمة التى تدور حول التقدم فى أى تقاليد حضارية تناولتهـا من قبل : المساواة ، الأخاء ، خير الناس والسلام .

ومن أعظم المهام التى تقع على عاتق الجماعة العلمية لبدء عالم ما بعد الحـرب ، أن يعيدوا النظر فى المقومات الفكرية والثقافية للأصول العلمية الأساسية للتنميـة البشرية والاجتماعية ، فى التقاليد الحضارية الكبرى ، ويتساوى فى ذلك العلـوم

الاجتماعية والطبيعية ، وبذلك وحده يستطيع العلم أن يتخذ من موارد كل مجتمع أساسا للبناء بدلا من أن يدمرها .

مداخل بديلة للنظام :

الاقتصادى الدولى الجديد :

تحديات الجماعة العلمية :

. ان ما يدعو الى حتمية التطور الفعال للنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، هو أنه دولى ، وانه يتصل بالنظام العالمى ، وما تناولناه من قبل من المداخل مما يدور حول الصور الحضارية للنظام . ويبدو غرور العلم الغربى فى اعلامه انموذجا للتنمية العالمية وفى غرور جماعة ٧٧ فى اعلانها أن نوعا من الترتيبات التعاقدية التى يتم اعدادها رسميا للاسراع بالتنمية من خلال المشاركة فى الموارد العالمية ، جزء من الحقيقة السائدة فى زمننا هذا ، وعلى الغرب ان يقلع عن مزاعمه بأن هناك استراتيجية واحدة للتنمية ، وأن على جماعة ٧٧ أن تدرك أن الغلو فى الانتفاع لابد وأن يعتمد أولا على الاستراتيجيات المحلية طالما بقيت تلح على المشاركة فى الموارد .

وعلى الجماعة العلمية أن تواصل مسئوليتها فى الحوار حول النماذج البديلة للتنمية ، والواقع أن وكالات الأمم المتحدة التى تعمل فى ميدان التنمية كثيرا ما تقدم الميادين العامة لاستمرار هذا الحوار وتبدى اهتماما بالغا مع اليونسكو وجامعة الأمم المتحدة لاستمرار هذا الحوار مع الادراك الكامل لاختلاف التقاليد الحضارية . ولا يمكن لهذا الواجب أن يقع على عاتق هذه الجماعة الحساسة من المتخصصين على قلتها الى جانب هذا العدد الضخم من العلماء البعيدين عن الحوار ، كما أن معظم خبراء التنمية فى العالم الثالث ممن تلقوا تدريبهم فى الغرب يتشيعون لاحلال النظم الغربية بدلا من النظم المحلية كجزء من عملية التنمية فى بلادهم ، ولا يملكون القدرة الكافية على معرفة حدود امكانياتهم .

ويجب أن يستمر الحوار فى كل مكان فلا يكون قاصرا على منابر التنمية وساحاتها فى الأمم المتحدة ، بل يمتد الى المنظمات الحكومية وغير الحكومية . وكان أعظم ما حققته لجنة برانت لايبدو فيما تقدمت به من اقتراحات بتعديل نظم التجارة والسياسة النقدية ، كما يبدو فى التصور الذى ساقته وهو أن على الجنوب أن يقوم بنفسه باتخاذ خطواته مستقلا عن الحكمة التقليدية للتنمية التى يتيحها له الشمال ، وعليه أن يكون شريكا عدلا فى حوار التنمية مع الشمال ولا يكون متلقيا للمعونة حامدا لها فحسب .

والعامل الاجبارى فيما يجرى من نقد للاتجاه الأساسى للتنمية ، هو أنه أمر لا محيص عنه بالنسبة للتنمية فى أعقاب التسلح ، لأنه من المحتمل أن يكون مدخل

الحرب الى التقدم التكنولوجي واستخدام الموارد مما يؤدى فى ذاته الى التسلح واحتمالات القمع ، والأمر الجازم فى التكنولوجيا أنها تقوم على ابتغاء الأحسن والأسرع أما الدور الذى تقوم به بعض المجتمعات الصناعية فى نشر تكنولوجيا التعذيب ، والقيام بتدريب بعض الاشخاص على عمليات التعذيب • وهو ما تلجأ اليه الانظمة الاستبدادية لاقرار السلطة وقمع الخارجين ، وما سجلته بأمل التمدين منظمة العفو الدولية وغيرها من المراجع لتكون أمام كل من ينشد البرهان على أن التقدم الديمقراطى والتمدين يسيران جنبا الى جنب فى أى مجتمع ففى أمريكا اللاتينية حوالى أربع عشرة دولة وفى آسيا والشرق الاوسط ست عشرة غير حوالى أربع دول أخرى فى أوربا تملك وسائل متقدمة لممارسة التعذيب ، وهو ما يمكن أن نعده ثمرة من ثمار المعونة العسكرية •

وليس هناك ثمة حكم برلمانى فى أى من هذه الدول ليصدر قرارات لها قيمتها عن التكنولوجيا ، وان كانت الوكالات الحكومية الدائمة قد بدأت أمام الأزمات التى تثيرها القوى النووية ــ ودائما فى مجابهة الواقع ــ تتناول الموضوع وتبدأ فى تقييم العملية • وكانت التنمية فى ظاهرها للانسان وللأحوال البشرية ، الا أن ما حدث فى الواقع كان صناعة القنابل والآلات فكيف يمكن أن نتحاشى الوقوع مرة أخرى فى فخ الميكنة اذا لم يغد النظر فيما كان من اخطاء فى عملية التنمية أثناء تجربتها ؟ وعلينا أن نتذكر أنه فى خلال الحرب « العالمية الأولى كانت هناك تنمية وان ما نحياه الآن هو التنمية • فما الذى يمكن أن تكون عليه التنمية فى ظروف أخرى ؟ وكيف تكون ؟ •

تذكرة للعلم ،

التعبئة للتغيير •

ان عالم ما بعد الحرب واقع حقيقى على من يعمل له أن يؤمن به وان كان الواقع السائد أن هذا العالم على نفس المستوى بعيد الاحتمال فى نظر العلماء والمستنيرين وأصحاب القرار وعامة المواطنين ، وهذا الاحتمال البعيد لنهاية سباق التسلح هو الذى يزودنا بالاستعداد للتغير ، وطالما كانت نهاية سباق التسلح هى الحرب الذرية ، وأن أى تصور لكسب الحرب الذرية قد أصبح اليوم لأول مرة موضع الاختبار عندما طرحه أصحاب القرار فى الحكومة على الناس فى أوربا والولايات المتحدة ، فقد جاءت لحظة الحقيقة ليرى عدد من العلماء الذين عاونوا فى برامج بحوث التسلح الخاصة بحكوماتهم أنهم بعيدون عن الاحساس بالمسئولية العامة ، وعرفوا أخيرا أن عملهم لا يعرض مستقبل العلم للخطر ولكنه يعرض للخطر مستقبل البشرية ذاته •

ويقر كثير من علماء البحوث العسكرية البارزين منذ الخمسينيات أن الحرب النووية ليس فيها منتصر ، وان منطق الاستمرار يقوم على نظرية الأخذ بالأحوط ،

وقد قرر الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة البريطانية عن الدفاع ـ كما يذكر « زكرمان ـ Zuckerman » أن سبيل لحماية الناس من نتائج الهجوم النووى ، وبعد ذلك بعشرين عاما بقيت هذه الحقيقة قائمة بصدد امكانيات هجوم شامل (أو دفاع) ، الا أن الحكومات سرعان ما تناستها ، وقد حذر ايزنهاور الشعب الأمريكى فى خطابه الختامى المعتاد « بالخطر المحدق بالسياسة العامة من وقوعها فى ربقة ارباب التكنولوجيا العلمية ، والآن فان بعض ارباب التكنولوجيا العلمية يحتجون على ذلك ، وقد أخذ بعض أفرادها يرسلون التحذيرات طوال عقدين من الزمان ولكن سباق التسلح بقى يغز فى طريقه لا يتوقف • وقد تؤدى تصفية الأسلحة النووية الى الاقلال من أمن القوتين العظميين وهو ما رآه المستشارون العلميون للرئيس الامريكى منذ عام ١٩٦٤ ، وفى عام ١٩٧٠ انتهى بعض العلماء المرموقين ممن شاركوا فى أبحاث الأسلحة ، وعلى رأسهم « هربرت يورك ـ Herbert York » الى هذه النتيجة ، وابتعدوا بأنفسهم عن أى بحث يتصل بالتسليح •

وكانت الاسباب التى أدت الى هذه الاسئلة العديدة من جانب علماء بارزين فى أبحاث السلاح متعددة ، ولكنها فى العادة كانت مما يتناول الشكوك المتزايدة فى قدرة الحكومات على استخدام التكنولوجيا استخداما رصينا لسياسة دفاعية رشيدة • ويدرك العلماء الاحتمالات غير الثابتة لفشل السلاح ، والخطأ المتكاثر الذى يصاحب تزايد التعقيدات التكنولوجية ، كما يدركون طبيعة هذا النظام الدينا صورى الذى تدعوه حكوماتهم بالدفاع ، لأنهم هم الذين أعدوه ، وهم الذين يعرفون كم هو عقيم فى المعركة ، فلم ترتب هذه الوسائل للمعركة ولكن للردع ، وقد عرف من بداية الستينيات أن التفجيرات النووية فى الفضاء تطلق نبضات كهرو مغناطيسية (EMPS) يمكن أن تطيح بالمواصلات العسكرية والمدنية على السواء وتترك الشعوب صرعى العماء • أما الأجهزة التى تقوم بتوصيل هذه المعلومات الى الحكومات ، والأجهزة العلمية الاستشارية سواء غابت أو عطلت لأن الحكومات تلجأ الى السلاح أساسا كأداة سياسية ثم ترقب مجرى البيانات كما لو كانت حتما غير سديدة طالما كان هناك تسليح كاف •

وليس الانفصام بين السياسة والمعرفة بجديد على الدنيا الا أن العلماء وحدهم هم الذين يدركون كم هو خطير هذا الانفصال فى هذا القرن ، ويتساءل لورد « زكرمان » كيف يتسنى لدورات جديدة من التسليح لا فحوى لها أن تستمر فى التدبير والتخطيط فى معامل أبحاث السلاح الحكومية التى يقوم بها الفنيون مادام هناك مثل هذا الاتفاق القوى نسبيا (اذا لم يكتمل بالطبع) بين كبار العلماء على أن هذا العمل يهدد الأمن القومى • ومن الواجب أن يتوقف ، وكانت الأجابة جزئية كما يلى :

ان لمعامل الأسلحة وجودها المستمر مادام الرؤساء ورؤساء الوزارات وكبار العسكريين غير دائمين وفى شغل دائم بتلك المشكلات العديدة بالاضافة الى العلاقات بين الشرق والغرب وسباق التسلح النووى •

ودائما يبدأ أصحاب القرار من الصغر فى أى نظام سياسى جديد بينما يمضى الفنيون فى معاملهم عاملين فى كافة الفترات دون توقف • وأضيف الى ذلك أن مقالا يذيع بين الناس عن الثقة فى المجتمعات الصناعية وأن التكنولوجيا منقذ لنا لابد وأن يؤدى الى نوع من التوقير السخيف فى عقول واضعى القرار لأن المعامل قد انتجت طرفة صناعية ذات بريق أخاذ ؛ الا أن واضعى القرار لا يدركون معنى هذه الطرفة الصناعية ، ولا يحبون أن يصغوا الى هؤلاء الذين صنعوها ، اذ أنهم لا يبغون غير أحدث النماذج •

وبينما يقوم البحث عما ينهى سباق التسلح ، فان الاستعداد الذى عرضناه فى مقالنا هذا يتضمن تطبيق المعرفة القائمة على المسائل السياسية لتغيير القرارات السياسية التى تساند سباق التسلح ، فالعلماء الذين يحملون المسئولية الاجتماعية فى التنظيم العلمى وهم على صلة وثيقة بالتعليم السياسى لانهاء سباق التسلح لأكثر من ثلاثة عقود زمنية ، ظلوا أقلية ضئيلة • أما الهمل ممن هم فى نفس السن • ولهم نفس الاهتمامات فقد حاولوا الابتعاد عما هو سياسى ونجحوا فى ألا يكون لهم صوت •

وقد أخذت الأصوات العلمية المنظمة الجديدة فى الارتفاع ، وتعمل على أن يسمع صوتها وأن يكون لها دورها السياسى •

كما أصبح لأرباب المسئولية الاجتماعية ممثلوهم فى كافة الدول الصناعية ، وينتهزون أى فرصة تلوح لتعليم الكافة فى كل أمة عسكرية كبـــرى وفى الشرق والغرب أنه من العسير على شعب أن يبقى متماسكا بعد حرب نووية وتركز تعليمها على الآثار الطبية للاشعاع ، ففى الولايات المتحدة بدأ اتحاد العلماء الأمريكيين الدعوة لتحديد السلاح منذ شهر مايو ١٩٨١ ، كما ألفت الجمعية العلمية الأمريكية للتقدم العلمى بما لها من مكانة مرموقة لجنة للعلم ، والحد من السلاح والأمن القومى ، وقد بدأت عملها فى ابريل ١٩٨١ ، وأنشأت الأكاديمية القوميـــة للعلوم فى الولايات المتحدة لجنة للأمن الدولى والحد من السلاح عام ١٩٨٠ ، واجتمع كثير من العلمـاء فى دعوة دولية لتجميد التسليح النووى فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على الســـواء •

ويتخذ العلماء فى الدول الاشتراكية وأمثالهم فى الدول الغربية ودول عـــدم الانحياز من اجتماعات ومنشورات مجلس السلام العالمى بهلسنكى قنطرة للتعبير عن اهتمامهم بسباق التسلح منذ الخمسينيات اهتماما أقوى مما كان عليه فى أى وقت مضى ، وأقرب هؤلاء الأكاديميين ذكرا « ى•ك • فيدروف ــ « E. K. Feodorov » رئيس وفد السلام السوفيتى فى كلمته التى ألقاها فى اجتماع مجلس السلام العالمى بكوبا فى ابريل ١٩٨١ عن تجنب أخطار حرب نووية ، ولسوء الطالع كان حوار العلماء من الشرق والغرب قاصرا أشد القصور ، وقد حاول وفد الولايات المتحدة فى الوفاق بين الشرق والغرب أن يمد فى الحوار كما كان بين وفود الاتحاد السوفيتى والدول

الاشتراكية الأخرى ، وبدأ المعهد الدولى لتحليل الأساليب التطبيقية بين الشرق والغرب فى لكسمبورج بالقرب من فينا ، النظر فى برنامج لسباق التسلح ، وقام المجلس الدولى للاتحادات العلمية بتبنى برنامج للبحث والتعليم عن التغيرات المناخية فى العالم ، وان لم يعرض لسباق التسلح ، ولكنه يمكن أن يكون اداة لتعبئة دولية للجماعة العلمية ، فهى الصورة الكبرى للكيان العلمى القائم فى العالم الحاضر ٠

وطالما كان العلماء هم الذين أضفوا على تكنولوجيا الحرب أهميتها البارزة ، فان عليهم أن يتصدوا مهمة تثقيف الجماهير فى كل بلد من جديد ٠ وهم يعرفون ذلك ويتوخونه فى معارفهم ، وقد بدأوا يتعرفون على محيطهم المحلى والقومى أكثر مما كانوا من قبل ، فأخذوا يلقون بأحاديثهم فى المدارس وفى الاجتماعات العامة وفى الأذاعة وعلى شاشة التلفزيون ٠ وفى أى مجتمع يلقون فيه الناس ، وأصبح لهم دورهم البارز فى الأحزاب السياسية ، وفى الكتابة الى نوابهم فى البرلمان ، فاذا اتخذوا موقف المعارضة لسياسة الحكومة فانهم يدفعون الثمن غالبا ٠ ويتفاوت هذا الثمن من دولة الى أخرى ، ولم تكن المعارضة لسباق التسلح فى أى بلد بلا ثمن ٠ وللجماعة العلمية صوت أشد تأثيرا مما لأى جماعة أخرى ٠ فماذا تقول تلك الأصوات ؟ وطالما كان هناك صقور وحمائم بين العلماء ، طالما كان هناك ادراك ضخم متزايد يقف سندا :
(أ) اعتماد أقل على السلاح ، وأكثر على المهارة السياسية والحوار والمفاوضات ٠
(ب) ادراك واضح لحقيقة أن سباق التسلح سباق لا يقف دون حد ولا يفوز فيه أحد ٠
(ج) أتصال أوسع مدى بمن يقال لهم « أعداء » للقضاء على الجهل ولأزالة سوء الفهم ٠
(د) التفكير من جديد فى معنى الأمن القومى ، وما الذى يجعل من أى معسكر أكثر أمنا فى عالم يسع الجميع ٠ (هـ) الاهتمام الاوقى بآمال العالم الانسانية فى القرن الحادى والعشرين ، والاستراتيجيات التى تفضى اليها ٠

وهناك فى الواقع من قادة الجماعة العلمية من يعملون على تهيئة الظروف لهذا التحول البالغ فى الموقف من سباق التسلح كوسيلة للأمن القومى ٠ ٩

أما الأنجاز العظيم الذى يمكن لجماعة أبحاث السلاح أن تقوم به هو أن تبدأ برنامجا جديدا للبحث تضطلع به معامل أبحاث السلاح القائمة ٠ أهناك ميدان للبدء أفضل من « لوس الأمو ــ Los Alamos ــ » حيث بدأ اعداد القنبلة الذرية ؟ ان أية نية لبرنامج تحويل أى معمل أعد للتسليح فى أى بلد لابد وأن يتوخى التنظيم والمهارات الحديثة وما يلزمها من تكملة أو اعداد جديد لتلك المهارات ومطالب البيئة وحاجيات النظام الاجتماعى على المستويين المحلى والدولى فى مشروع يبدأ به العلماء للتو واللحظة ٠ وتحمل برامج التحويل هذه الأمل فى القضاء على سباق التسلح وتجعل منه حقيقة واقعة وأملا مؤكدا ، يضع أمام الساسة شيئا جديرا بالمتابعة ٠

وأهم ما يجب فى برامج التحويل هذه أن يمنح العاملون فيها من الفنيين

والمهندسين والاداريين اجازة ترويح من ستة أشهر الى سنة يتجولون فيها ويتساحون فى العالم ليعرفوه على حقيقته • وليضبعوا للحياة اطارا جديدا رفيع القدر •

وبالاضافة الى تهيئة الظروف للتصور الجديد للأمن القومى ولوضع السلاح في الاستراتيجية العامة للسياسة أمام أصحاب القرار ، فان على العلماء أن يضعوا أيضا التصور لمستقبل طيب لبلدهم وللعالم أجمع • وليس من اليسير على أى انسان أن يتصور ما يكون عليه عالم منزوع السلاح تماما ، فاذا كان القضاء على التسليح أمرا بعيد الاحتمال مما حال بين العلماء وبين العمل ، فان ذلك أيضا هو ما يحول دون العمل الايجابى لعالم يتحرر من السلاح ، وما من أحد يستطيع العمل من أجل شيء لا يتصور وقوعه ، فاذا كان رجال العلوم الاجتماعية يمهدون الطريق لهذا التصور فان ذلك يتطلب نوعا من العمل المشترك بين رجال العلم الطبيعى ورجال العلوم الاجتماعية ، وأن يعم ذلك الجمهور فى البلاد المعنية بأسرع ما يمكن •

وقام رجال العلوم الاجتماعية وفريق من المعنيين ببحوث السلام والتعليم والتنمية بالاشتراك مع أعضاء يمثلون معاهد الامم المتحدة للبحث بوضع خطة لاقامة ورش عمل لرؤيا دولية تضطلع بوضع الصورة المرجوة لعالم منزوع السلاح وقام « وارين زيجلر ـ Warren Ziegler » مدير اتحادات اختراعات المستقبل ، بولاية كلورادو بالولايات المتحدة ، بتطوير المخترعات التقنية التى تستخدم فى ورش العمل فى المستقبل ، وهو مشروع جدير بالشرح لبيان اتجاه آخر فى العمل يمكن للعلماء أن يضطلعوا بمسئوليته •

تقوم ورش العمل هذه بدعوة ما لا يزيد عن خمسة وثلاثين رجلا وامرأة من القطاعات الدولية المعنية بالسلاح ونزع السلاح لمدة يومين يتبينون خلالهما ما يكون عليه العالم بلا سلاح وتستخدم فيها مخترعات المستقبل التقنية على أوسع مدى فى ساحات السياسة العامة لتنفذ عن طريقها الى أصحاب القرار فى مواجهتهم لمشكلات السياسة العويصة ، ولم يطبق هذا التكنيك من قبل على نزع السلاح ، ويقوم المشتركون في ورشة العمل بفتح مغاليق الابداع فى الخيال البشرى لغرس تصورهم صريحا ومحددا حيال الأحداث المجتمعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وفى كافة المؤسسات •

فما هى أوجه التباين فيما يقوم به البشر فى عالم بلا حروب ؟ وكيف يواجهون التوتر وسوء الفهم والصراع ؟ وكيف يدور الحوار بين تقاليد حضارية متباينة وأنظمة سياسية مختلفة فى مواجهة كل منهم للآخر ؟ وكيف يقيم الناس أودهم ؟ وكيف تمضى الأبوة ، والتربية والأحوال المدنية والحوار ؟ وماذا يكون من اختلاف ؟ وما هى صورة العالم حينذاك ؟

فاذا كان ثمة خبرة ماضية ، فان اتفاق خبرات الحياة المتباينة وتطلعات الجماعة

الدولية على ما بينها من خلاف لابد وأن تفرز مقترحات بنـــاءة لاستراتيجية جديدة لنزع السلاح • فاذا كان النزوع الى سباق التسلح بعد فترة قصيرة من اهمله ، فان الهدف القريب الذى نرجوه بتجميده يبدو بعيد المنال ، كما يبدو ذلك الأمـــل البعيد فى عالم خال من السلاح وهما حتى لدى أعظم العقول الجادة فى يومنا هذا • وان كانت المتغيرات الكبرى فى المؤسسات الاجتماعية وعادات المجتمع فى نظام قرين بالغ الضخامة قد تؤدى الى قيام مجتمع صناعى حديث •

ومن اليسير معرفة هذا الخيال الاجتماعى الخلاق وهو ما تنم عنه تلك المتغيرات وكان زادا لهذا السلوك الجذاب الذى حمل المجتمعات الى دنيا التكنولوجيا الرائعـة فى القرن العشرين من تلك المدونة التاريخية البليغة للقرنين الثامن عشر والتاسـع عشر والتى قام بأعدادها عالم الاجتماع الهولندى « فريد بولاك ــ Fred Polak » الحائز على جائزة المجلس الأوربى عام ١٩٥٤ ، لخلاصته التاريخية ذات المجلدين « صورة المستقبل » ويصور فيــه كيف استطاعت المجتمعات أن تحقق خيالهـــا فى المستقبل ، وما كان يبدو متاحا قد وجد السبيل لتحقيقه •

واننا على يقين بأن تصميم الاختراع فى المستقبل بعد نزع السلاح سيكون ضئيلا ولكنه بالغ الأهمية كخطوة فى عملية شبيهة خلاقة تتجه الى القرن الحادى والعشرين ويرى الناس فى الوقت الحاضر القرن القادم مليئا بالفزع أكثر منه بالبهجة الا أننا نفترض أن قدرة أخرى يندبها تصور لاحتمالات تتباين تماما مع ما نخشاه اليوم •

ويمكن تقرير أن الناس قادرون فى ورشة العمل وبدون علماء على اختراق ميدان الاختراع واستثارة خبايا عقولهم بما لا يظنون أنهم قادرون عليه •. وقد تأخذهم الدهشة لما يدور فى عقولهم من تصورات ، كما تأخذهم الدهشة أيضا للأفكـــار الجديدة التى تراودهم عن العمل الاجتماعى فى الوقت الحاضر •

فأى عالم تندبه تلك التصورات ويسفر عنها ؟ فى هذا العالم ، بلا علماء ، حيث تسود الحيرة ، يمضى العلم والتكنولوجيا فى ازدهارهما ، وان اختلف المعيـــار ، فهو عالم يسوده الجوار وتغلفه معايير إنسانية أكثر رقيا ، تسخر فيه التكنولوجيـا وسبل الأتصال للمشاركة المحلية فى القرارات الاقليمية ، وهو عالم أقرب الى الكيان المحلى الواحد ، عالم متنوع الثقافات ، كثير الترحال ، وهو عالم تتمتع أقاليمه بالكفاية ووفرة الغذاء ، يسوده التكامل منذ تحررت التجارة من قيودها ، وهناك مزيد من الاهتمام بالمهارات اللغوية والاتصال والتمرس بشتى الثقافات ، والوساطة الدبلوماسية على أى مستوى ، فطالما كان المزيد من الأحتكاك كان المزيد من الصراع ، والتلمذة هى أكثر الجماعات ترابطا ، وأكثرها فى الدنيا شيوعا ، وهى العالم الذى تنساح فيــه الفروق الفردية أكثر مما هى فى الفروق بين الجنس والعمر والعنصر والسـلالة أو الفروق السياسية ، أما تركيز القوى ، ان حدث ، فانه يتفشى المرة بعد الأخرى لأن

صور المنظمات رجراجة غير ثابتة ، والطبقية قائمة ولكنها هي الأخـــرى رجراجة لا تثبت على حال ، والشعوب قائمة الا أن حدودها ليست على قدر كبير من الأهمية ، والأمم المتحدة أقل بيروقراطية وأكثر فعالية ، والاتحادات الاقليمية تقوم بالكثير من الأعمال الحكومية القديمة والأعمال الحكومية المشتركة بما فيها توظيف السياسة الدولية وللاتحادات غير الحكومية نفس الوضع هي الأخرى كالاتحادات الحكوميـة القديمـــة •

فهل يتيسر للعلماء تصور عالم كهذا أو هم يتصورونه في صورة أخرى مخالفـــة ؟ اننا لا نعرف ذلك ما لم نجربه ، وبغض النظر عن كثرة التصورات « يتزايد اليقين بأن هناك سمات لصورة أخرى أمام البشر ، وانها لن تكون صورة تقعى فى أحبولة سباق التسلح ولقد رأيت أنه طالما كثر الداعون من أبناء الجماعة العلمية ، وانهم يحتشدون للقيام بعملية التحول لتيسير اتخاذ القرار السياسى الكفيل بانقاذنا من خطر الفناء الذى يتهدد العالم ، والقادر على أن يخب بنا نحو نظام عالمى أكثر انسانية فهو هذا النظام الذى يراود أحلامنا ، ورأيت أيضا أن التصور الواقعى لبدائل المستقبل هو مسئولية العلماء ، حتى يتسنى لهم أن يمضوا متحمسين لاقامة نظام اجتمـــاعى جـديد •

وعلينا الآن أن نعود مرة أخرى الى هذا العمل المحدد الذى يتيسر انجازه من أجل هذا النظام الاجتماعى الجديد •

ما يجب على العلم :

ابداع النظام الجديد :

تربية العلماء من جديد :

تناولنا فيما سبق من هذا المقال رواد العلوم العســـكرية ممن يضطلعون فى الوقت الحاضر بزيادة التحول فى برامج خفض السلاح الكبرى ، وقد يبدو من الخطأ الادعاء بأن أكثر العلماء قد أعدوا أنفسهم لنقلة سريعة من البحوث العســـكرية الى البحث والتنمية المدنية فان بعض هذا التحول لابد وأن يشمل تربية العلماء وأعدادهم من جديد بعد عملهم الحاضر فى بحوث السلاح وتصنيعه كما بينا من قبل •

وسيغدو هذا التحول فى العقد العاشر أكثر أشكالا ويحتاج من الناحيتين الفكرية والاقتصادية الى أكثر مما احتاجه فى أعقاب الحرب الثانية بسبب رءوس الأمـــوال الطائلة المستخدمة فى الانتاج التكنولوجى العسكرى المتقدم ، ولقلة الكوادر العمالية نسبيا ممن يعملون مع العلماء المتمرسين والحرفيين المتخصصين ، وبالاختصار ، فان التحول لا يحرر عددا كبيرا من العمال ذوى الخبرة المتوسطة ، ولكنه يحرر عـددا

كبيرا من المتخصصين فى العمل العسكرى ، وعلى الكليات العسكرية وصناع الأسلحة أن يلتحقوا بدورات مكثفة للتنمية قبل البداية فى الانتاج الجديد ، لأنهم يفتقدون التصور المناسب للانتاج فى عالم جديد يبزغ فجره ٠

أما ممارسة التخيل كما أشرنا من قبل فتغدو عظيمة الأهمية لهذه الجماعة من الناس بالذات ٠ وبغير هذه الاجراءات فان التكنولوجيا العسكرية قد تسفر عن نفسها مرة أخرى تحت مسمى آخر ، ويصبح النساء مسنات أو صغار السن أقدر هؤلاء جميعا على تصور تلك البدائل فى نظم الانتاج طالما أنهن أقل الناس مشاركة فى صورتها الحاضرة اذا ما دعت الحاجة الى اشتراكهن فى اعادة التخطيط ٠

أما البحث الذى يواجه الجماعة العلمية فمهمة هائلة ، ولنفترض أساسا أن النظام الجديد سيضع فى حسابه القدرات الوطنية وأن تكون الأفضلية للثقافة المحلية فى أى بقعة من بقاع الأرض وأن انسياح المورد الأكبر سيمضى صحيحا ، وبذلك يتسنى لكل اقليم أن يجنى ثمرة أبنائه من العاملين الذين تمرسوا على الوجه الأكمل بالحرفة والعمل المادى ، وهو ما يعنى أننا نضطلع بواجب ليس له سابقة من قبل الا وهو اقتفاء أثر الأنظمة الصغرى التى احتواها النظام القديم ووضع صورة مفصلة على قدر الأمكان للطريقة التى كان يعمل بها هذا النظام ، وقد تم هذا على المستوى الاقتصادى الضيق ، الا أننا نضطلع اليوم بواجب الفصل لنرى كيف كانت تعمل الجماعات المحلية والصناعات الفردية ، وسنرى فى الصورة التى نترسمها للعمل فى النظام القائم كيف كانت تتشكل وتأخذ طابع النظم المحلية بالممارسة التقليدية وكيف كانت تتوسد أشد المسالك مضرة ، ولهذه المعرفة عند النظر فى النظام الجديد أهميتها مادام ينشد باقامة بنائه على تلك القدرات دون تجاهلها ٠

ولنتناول الآن المقومات الصغرى التالية فى النظام الجديد ، وهى : الطعام ، والمحيط ، والنظام الحضرى ، والتعليم والصحة ، والاعلام ، وليكن من تناولنا لها أن نتبين جغرافية الفقر ، وهو ما دعاه « سويد جاتموكو ــ Soedjatmako » العميد الجديد لجامعة الأمم المتحدة ، باستقراء النظام القديم ، حتى يتيسر لنا أن نضع الصورة الجديدة ٠

الطعــام :

وعلينا أن نتعرف على النظام الجديد كنظام يقوم آكثر العمل الانتاجى فيه على استغلال كل أنواع التربة والمياه على سطح الكرة الأرضية باستخدام الآلات المناسبة فى اطار اقتصادى وفى صورة اجتماعية ثقافية تضمن الطعام لكل فم ولكل بيت فى كل جماعة ويكون للعامل الذى ينتج الطعام والعامل الأجير الذى يبتاع الطعام قسمة عادلة منه للرجال والنساء والأطفال فى الأسرة ٠ ولا يكون منه ما يفوق حاجة

البعض من الاستهلاك فى بعض المناطق أو ما يقل عن حاجتهم فى مناطق أخرى ، مما يؤدى الى اتخاذ الأنماط الأربعة التالية من الدراسة فى تصنيف الأراضى الزراعية بما يتفق مع الغاية من التخطيط ٠

أن تنتفع الانتاجية من التكنولوجيا القديمة فى الاستزراع وفى تهيئة الارض للزراعة واختبار المزيج المناسب من التكنولوجيا الزراعية الحديثة والتكنولوجيا القديمة لكل نوعية من المساحة وفقا لحجم المزرعة ٠

نماذج المزرعة العمالية للرجال والنساء والأطفال من حيث حجم المزرعة لابد وان تقاس بالانجاز وساعات العمل والمعدات الفنية والمشاركة فى العمل الذى يؤثر فى انتاجية المزرعة ٠

لابد فى مسيرة الطعام منذ بذره حتى يصل الى أفواه الآكلين محليا وعالميا مراعاة التخزين والتجهيز وطرق النقل والتوزيع مع التوكيد على معرفة مراكز تدفق الطعام وموارده ٠

لابد وأن يؤخذ فى الاعتبار الأبنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمكوس التى تحول دون تدفق الطعام كما يحدث الآن من الجنوب الى الشمال ٠ وستعد كل صور الاستهلاك طرقا للاستنزاف الشبيه بالمرض ، وتتطلب كل المشروعات المذكورة مشاركة رجال العلوم الطبيعية والاجتماعية فى تعليم متكامل ٠

ويقوم النظام الزراعى القديم على أكتاف النساء حيث يمثلن ٧٥٪ من العمالة الزراعية فى بعض البلاد الأفريقية ، كما يمثلن ٢٥٪ أو أكثر من العمالة فى البلاد الصناعية وكان للدخل الناجم عن مبيعات البقول فى كثير من بلدان العالم الثالث ما أدى الى قلة الطعام فى البيوت وغدت الموائد تعانى من نقص الطعام المتيسر أكثر مما كان من قبل وذلك لعدة أسباب معقدة مما كان له أثره فى تدهور مركز المرأة وزيادة العمل عليها فى العمالة الزراعية ، كما أدت برامج التنمية الى قلة الطعام ، وقد يستمر ذلك مع النظام الزراعى الجديد ما لم تصل الأبحاث الى أسباب ذلك وتقدم العون الى العمال الذين يحتاجونه وخاصة النساء والأطفال ٠

وعلى التكنولوجيا الجديدة أن تبذل من الرعاية للوحدات الصغيرة من العمالة الزراعية الكثيفة التى تعمل الى جانب الزراعة فى الغابات أو فى صيد السمك ما نبذله من الرعاية للوحدات الزراعية الكبرى حتى تضمن لكل مجتمع حاجته من الطعام المحلى ، والمعدل المثالى لحجم الصادر والوارد من الطعام بالنسبة لحجم الطعام الناتج محليا لابد وأن يضع فى الاعتبار حاجة الاستهلاك فى كل منطقة وللعالم ككل ٠ فقد أدى المعيار القديم فى تقدير الربح القياسى فى انتاج الطعام الى أزمة الطعام فى النظام العالمى القائم ومن الواجب أن يفسح المكان لأنماط جديدة من المعايير ٠

المحيط البيىء :

كان النظام البيىء القديم للدولة القومية يحكم كل جحر فى الكرة الأرضيـــة ماعدا المحيطات ، وكانت الدول الفقيرة والغنية على الســـواء تعتمد على ما يقع فى أرضها أو ما يقع فى مستعمراتها ، الا أن التحدى الأكبر اليوم يتمثل فى التصـــور الجديد والتعريف بالمحيط الأرضى والمحيط المائى والمحيط الجوى والمحيطات الثلجية كمشاع عام الا فى حدود ضيقة لكل دولة • وهو ما تناوله القانون الدولى منذ بضعة قرون وعرضت له العلوم الاجتماعية منذ أربعة عقود فى التعريف بحقوق الفـــرد والمجموع فى المجتمع البشرى عامة ، فقد أصبح هذا الكوكب مائدة الغذاء العالميـة طالما كان البشر يدمرون الموارد ويلوثون البيئة ، فالتلوث فى أى دولة مستقلة سواء فى الأرض أو فى الجو أو فى الماء يتنقل عبر الحدود الى الدول المجاورة والمبادىء التى تحكم التلوث لابد وأن تتناول فى آن واحد أولئك الذين يحكمون حقوق التعدين •

ويتمثل المدى الفسيح لتحول تكنولوجيا الصناعات الحربية المتقدمة فيمـــا أحرزته تكنولوجيا أعماق البحار من تقدم فى قرى التعدين التى أقامتها الأمم المتحدة على سطح المحيطات ، ويحتاج التعدين على سطح الأرض هـــو الآخـــر الى ابتكارات تكنولوجية كبرى ، وتشمل الوسائل الاجمالية للتعدين العون الاجتماعى والطبيعى لكل ما هو فوق الأرض من أعمال مضى الواحد منها فى اثر الآخر على مدى ثلاثين عاما متماثلة فى الغالب مع عمليات التعدين على الســـطح أو تحت السطح حيثما وجدت المعادن ، وتتشابك هذه الوسائل الاجماليـــة مع الزراعة ، ومشروعات الجمـــاعة الاقتصادية ، والاسكان والعون الاجتماعى والمدنى باستخـدام الطـــاقة المستحدثة أو القديمة ، مما يسمح على المدى الطويل بالاستقرار البشرى الى جانب الموارد الهامة مما يؤدى فى النهاية الى القضاء على آفة الضجيج الذى ينتشر رويدا فى المدن المزدحمة ويفتك بالأفراد والأسر والجماعات فى كافة قارات الدنيا •

النظام الحضرى :

كان للمدن فى العالم منذ القدم هذا الاحساس بالمصير وكانت تعمل على مـد شباكها عبر أراضيها • وسيكون من مهام التحول التكنولوجى عن صناعات السلاح المتقدمة ، وبالذات ما يتصل منها بتكنولوجيا الحيز أن يعيد النظر فى الصـــناعات السائدة فى أى مكان من أجل حياة حضرية فى وحدات ذات اكتفاء ذاتى فى المناطق المزدحمة ، تتوفر لها الحياة الصحية ، والطاقة ومطالب الغذاء لكل بيت على حدة ، كما تتوفر لها المواصلات المريحة ووسائل النقل التى تعجز عنها الوسائل القديمة فى المدينة ، ويحتاج هذا التطوير لتكنولوجيا المكان الى التعاون الوثيق بين رجـال العلوم الطبيعية ورجال العلوم الاجتماعية ، وأن يمضى هذا التطوير بما يتلاءم مع حاجة المجتمع فى منطقة بعد الأخرى • فمنذ الحرب العالمية الثانية ومشروعـــات

التجديد الحضرى فى بلاد الغرب ، والجرائم فى تزايد مستمر والعنف قد ساد ضواحى المدن أو الأماكن التى شرد عنها فأطنوها • ومن هذا يبدو واضحا أن الدراسة العميقة المتانية لاستخدام الانسان للحيز لابد وأن تيسر الاحتمالات التكنولوجية لصالح الانسان •

التعليم والصحة :

ان هبوط المستويات القومية لحصيلة الأطفال من التعليم منذ تم القضاء على الأمية كما حدث فى الولايات المتحدة ، ما هو الا نذير شؤم للبلاد الاخرى التى تكافح من أجل القضاء على الأمية قضاء شاملا •

فهل هناك خلل فطرى فى حجرة الدراسة التى أعدت للتعليم العام على الطريقة الغربية ؟ من الزم الضروريات أن نتبين ونقارن بين كتاتيب تحفيظ القرآن القديمة فى القرية وغيرها فى البوذية والتقاليد القديمة ، ومدرسة الفصل الواحد ، والتعليم القبلى ، والتعلم عن طريق المران وبين فصول الدراسة الحديثة والتعليم باستخدام الكمبيوتر • وقد يتيح نمو مراكز التعليم الجديدة فى الجماعة مفتوحة الابواب لكل الأعمار لتقوم بواجب تعليم العلم الغربى دون استبعاد ألوان المعرفة فى النظم الاخرى ، السبيل لاقامة النظام الدولى لعالم ما بعد التسليح ، والتقاء التعليم فى نسيج واحد مع أفكار الجماعة مما يتيح فرصا أوسع لمواجهة الأمية فى كل الأعمار وعلى مدى الحياة ويقضى على خلل التوزيع فى الالتحاق بالمدارس ، كما أن التعبئة الخاصة للجماعات التعليمية كتعبئة معامل العلم المتنقلة التى تتحرك من بلد الى آخر عبر الحدود لتربط بين الجماعات التعليمية عبر القوميات تقوم بجمع المعلومات ونقلها من مكان الى آخر فى نفس الوقت •

وعندما حاول برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية والاجتماعية أن يضع تقويما لاحتمالات التنمية فى شتى المجتمعات وكان ذلك للكشف عن المزيد من الأمثلة للتنمية واشتراك التكنولوجيا القديمة والتحامها بتكنولوجيا المعمل الغربية •

ويجرى تصور « المجتمع المتعلم » على الرعاية الصحية ، فحينما تتحدد المعرفة الصحية ويصبح الناس أكثر اعتمادا على الأخصائيين فى راحتهم اليومية فان المستويات الصحية تصبح أكثر عناء ، ويغدو ذلك حقيقة سافرة طالما عجزت المعرفة الصحية عن الانتقال من جيل الى جيل ، وأكثر من يضطلع بالرعاية الصحية هم النساء : زوجات وأمهات وجدات وصبايا فى بيوتهن ، والى جانب المعرفة الصحية فان النساء والأطفال والرجال أيضا فى مراكز التعليم فى الجماعة يصبحون أكثر عونا على المستوى العام للنظام الدولى الجديد الذى لا يحقق أى نجاح بالنسبة للمرضى ولا لمن يقاسون من نقص التغذية ، فمن ناحية قد يتيسر تحرير مصادر العلاج الحالية من الروتين المسيطر على الرعاية الصحية بتعليم أصول الصحة فى المدارس ، وتدريب الأطفال

على اختبار موارد المياه الصالحة والتعرف على مصادر التلوث في البيئة والسيطرة عليها ، وتزويد الجماعة بالمتمرسين على التمريض محليا ، ومن ناحية أخرى فان الحاجة الى التكنولوجيا المتقدمة فى عالم الطب تتضاعف لفحص ومقاومة ما يصيب البدن من اوضار الكيماويات التى اجتاحت البيئة فى القرن الأخير . وهناك من البوادر ما يشير الى الاوضار التى تعصف بالصحة العـــامة ، وما يرتقب من خســـارة الارواح بين العسكريين والمدنيين ممن يعملون فى ميدان الصناعات الكيماوية لأغراض الحرب أو الزراعة أو فى المصانع ، وقد يواجه من لم يولد بعد أوضارا أشد ، فاذا كانت التقارير تشير الى زيادة معدلات الأجهاض والتشوه بين المواليد لآباء الذين يعملون فى تلك الميادين فان ما ينتظر البحوث الطبية فى القرن القادم يبدو ضخما ، وتصبح الحاجة الى المزيد من تلك البحوث الطبية أشد مما هى عليه اليوم أو ما هو متاح منها الآن .

الاعـــلام :

اذا كان للكرة الأرضية أن تزداد ازدحاما وتصبح أكثر تلوثا ونضوبا فى الموارد فان من الضرورى أن نحزر ما يحدث حتى نتحاشى الأخطار التى تهددنا من كل سبيل ، وليس هناك من يدرك ما لهذا الكوكب الأرضى من قدرة على امتصاص النفايات الذرية والصناعية وثانى أكسيد الكربون الذى نطلقه فى الوقت الحاضر ، وما من أحـــد يستطيع أن يتكهن بالحلول التكنولوجية التى يبدعها البشر لمواجهة تلك المشكلات ، ففى بعض الأحيان تزداد قابلية البشر للعطب وفى احيان أخرى تتضاءل .

وكان من معالم تكنولوجيا الاتصال المتقدمة فى هذا القرن أنها جعلت من اليسير معرفة البيانات الكافية عن حركة الرياح والمياه والكتل الثلجية فى العالم على سعته ، وكذلك عن حالة الغلات الزراعية والغابات ومصايد الأسماك ، وتربية الماشية وحركة الناس والموارد وانتقال المعلومات أيضا ، وفى الوقت الذى أصبحنا فيه أكثر تقدما فى جمع المعلومات مما نحن عليه فى الاعداد والافادة من أى نوع من أنواع وضـع القرارات المتسقة . مثال ذلك أن هذا الكم من البيانات الاضافية تتراكم دون تحليل أو منفعة ، ونحن لا نعرف ما نحتاج اليه ولا كيف نفيد منه اذا عرفناه ، وحيال ذلك يقع على الجماعة العلمية فى العالم أعظم الواجب : ألا وهو معرفة كافة البيانات التى تقوم بتجميعها ، وأن تعمل على تقنينها وتطوير وسائل نقلها لتكون عونا للنابهين على معرفة ما يحدث فى النظام الاجتماعى والبيئة العالمية .

وعندما يعرف الناس النظام الذى يعيشون فى داخله فانهم يملكون القـدرة والبراعة على تطويع ما لديهم على أحسن وضع ، فحيث تقصر موارد المياه فى المجتمعات الصناعية يغير الناس من عاداتهم فى استخدام المياه تغييرا سريعا وفعالا دون أن يؤثر ذلك على ما اعتادوه فى حياتهم ، وكذلك فى استخدامهم للبترول للتدفئة وفى وسائل

الانتقال حتى أن شركات البترول فى الولايات المتحدة قد أخذت تشكو من قلة استهلاك الأمريكيين للبترول ·

ومن أبعاد الاعلام الدولى الهامة ، مالا يتصل بتدفق الأخبار والمعلومات قدر ما يتصل بطرق استخدامها والغاية من استخدامها وبالمهارة والقدرة على استخدام وسائل الاتصال والقضاء على الصعوبات التى تواجه تلك الوسائل · فاذا تشابكت الأهداف واصطرعت فكيف يتسنى لهم التفكير فيها وتدبيرها ؟

وعلى الجماعة العلمية أن تصون حرية تدفق المعلومات ، وان كان من العسير الخروج على نظام السرية السائد طوال الأعوام المائة السابقة حتى وان لم يقلل نزع السلاح من مشكلات الامن القومى ، وان كانت أمور التعاون الدولى بين القوميات المتعددة تتشكل بصورة أكيدة من حيث البناء والعمل وفقا لنظام الاقتصاد الدولى الجديد ما لم تنشأ الضغوط التجارية فى حالات الندرة ·

وما من سبيل لحرية تدفق المعلومات عالميا الا اليقظة المستمرة من جانب الجماعة العلمية وحدها ، طالما كان الولاء للحقيقة وحدها وليس الولاء للدولة غاية العلم ، كما أن ازدياد تبادل الأخبار العلمية دوليا منذ الحرب الثانية بالرغم من سباق التسلح علامة صحية على حيوية تدفق هذه الأخبار وانسياحها ، ويقوم المجلس الدولى للاتحادات العلمية فى اليونسكو (ICSU) وغيره من الهيئات العلمية بتيسير هذا التدفق بصورة بارزة ، وما يقوم به « اكسو ــ ICSU » هو الآخر من تنبيه العالم الى النذر المتوقعة للتغيرات المناخية فى العالم وتعبئة العلماء كل فى اختصاصه لاختبار كافة البيانات المناسبة ليس الا مثلا أخاذا لهذا النوع من التعاون الدولى المتواتر فى عالم ما بعد نزع السلاح ، وكان انشاء « جمعية بحوث السلام الدولية » عام ١٩٦٥ ، وهى أحدث ما تفرع عن المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية فى محاولة لتطويع مهارة البحوث الاجتماعية على اكتشاف الاستراتيجيات غير العسكرية لفض المنازعات بين الشعوب والحيلولة دون الحرب · قرينة على الجهود الجارية التى تجعل قيام عالم بلا حروب قريب المنال فى النهاية ·

النظام غير الحكومى :

ان النظام الدولى الجديد الذى يبرز من خلال التعاون الثقافى والعلمى فى القرن القادم يبدو مغايرا تماما لما كان من تصوره فى السنوات الأولى من فترات التنمية . وسيقوم كل بلد على ما تجرى عليه تقاليده فى آسيا بعملاقيها الكبيرين الصين والهند والعالم الاسلامى وغير الاسلامى فى افريقية ، باتخاذ وسائل للتنمية تتباين فى تناولها للمشكلات الناجمة عنها عما هو فى الغرب ، وان كان لسلوك الطريقين التقدم التقليدى والغربى قد يبدو أكثر حيوية لأن الصلات بين التقليدى والغربى ، والشمال والجنوب، والحكومى وغير الحكومى قائمة وممتدة بخطى سريعة طوال مائة السنة الماضية ·

وأقدم هذه الصلات ، ولعلها أقومها ، ما كان بعيدا عن الدائرة الحكومية . فقد كانت علاقات المواطنين الخاصة ، كل بما يتميز به من العلماء ، والأساتذة . والفنانين ، والعمال ، والمعلمين ، والدعاة الى الايمان ، والتجار ورجال الصناعة ودعاة السلام فى الميادين الدولية ، أول قوام للجمعيات متعددة القومية التى يسرت لهذا الحشد العمل معا لغرض مشترك خارج الحدود وخارج المعتقدات السياسية والمذهبية والثقافية لا يحول بينها اختلاف اللغة أو الدين .

وتقوم الجماعة العلمية فى حدود بنيتها الأساسية التى تتكون من ١٢١٣ر١ منظمة غير حكومية بدور أساسى فى بناء العالم بما تقدمه من معرفة جديدة . وتعنى المناسبة التاريخية لقيام المنظمات العلمية غير الحكومية خلال ازدهار الغرب الصناعى أن لها نكهة غربية قوية مع انتشارها الفسيح غير العالم أجمع ، فكانت مقارها العامة فى أوربا كما كانت اللغات الأوربية هى لغة الحديث فى اجتماعاتها .

فاذا تجاوزنا ظروف نشأتها نجدها الآن تواجه تحدى الجماعة العلمية الكبير ، فقد طبقت الطريقة العلمية فى دراسة الخبرات القديمة فى الزراعة والصناعات اليدوية وفى التعليم وطرق العلاج ودراسة الأشكال الدينية والسياسية الى جانب دراسة تلك الظاهرة الحضارية الضاربة فى أعماق التاريخ الانسانى القديم . وبهذه الدراسات نرود الطريق الى هذه التنمية المزدوجة فى المستقبل ، وقد أصبح لنقل التكنولوجيا معنيان : نقل التكنولوجيا من الشمال الى الجنوب ، ونقل التكنولوجيا التقليدية من مكان فى الجنوب الى مكان آخر ، وقد أخذنا نعى لها معنى ثالثا ، وهو نقل التكنولوجيا التقليدية من الجنوب الى الشمال وتتطلب تلك الانتقالات ميدانا فكريا وأبحاثا معملية .

ولا يمكن للجماعة العلمية أن ترضى عن دراسة المعرفة القديمة بأدوات علمية على طريقة فردية ، فمن العسير حل كل هذه المشكلات التى نواجهها فى الحاضر وفى المستقبل على طريقة علمية واحدة كما لا يمكن للجماعة العلمية أن تقوم بحلها بتنظيمها الحاضر ، والجماعة العلمية فى كثرتها من الرجال وهو ما يعنى أن الثقافة العلمية متميزة ، وأنها على ثقافة فريدة تخص الجنس الآخر أما اذا اشترك الرجال والنساء فى العمل العلمى فان ثقافة الرجال والنساء تسمو وترتفع ويحقق العلم غايته .

واننا كبشر فى حاجة الى أحسن ما يمكن أن نخطه على أساس القدرة على التحليل والتخيل الاجتماعى والود الانسانى ، فنحن فى حاجة الى الرجال والنساء كحاجتنا الى المشاركة العلمية ، فلكل بناء من حيث العمل أو الاداة طرفاه الطبيعى والاجتماعى ، وهو ما يدركه الرجال والنساء فى عملهم معا أكثر مما يعرفونه لو انفرد كل طرف بعمله ، ومن فشل التخيل العلمى ألا يدرك الصور المشتركة بين ما هو طبيعى وما هو بيولوجى وما هو اجتماعى مما أدى الى تلك التكنولوجيات العديدة التى جعلت من الناس فقراء بدل أن يكونوا أغنياء وأن يلوذوا بالعنف أكثر مما يلوذون بالسلام وأن يعتريهم الغباء بدلا من الحكمة وأن يعصف بهم المرض بدلا من أن يعيشوا أصحاء ٠

ولن تشرق شمس النظام الدولى لعصر ما بعد السلاح ما لم تتحقق تلك الصورة المشتركة بين الجنسين ، ويقود هذا التحول فى نزع السلاح الى اعادة النظر فى التقاليد الثقافية التى تحقق شتى أنواع التنمية التى قدمناها فى مقالنا هذا ، كما تحقق المشاركة الحرة الطليقة بين العلم والانسانيات ، والغرض الأساسى فى هذا الحوار عما يمكن أن يقدمه العلم فى عالم منزوع السلاح أن يكون تسجيلا لقيم انسانية وهو ما يمكن أن تقدمه العلوم الانسانية زادا للعلماء يبنون على أساسه ، ولن تلقى بالا الى جسامة العائد القومى ليدلنا على ما يمكن أن يقوم به الجنس البشرى للقيام بالتنمية المرجوة ، ولكن ليهدينا الى الأغنية التى يغنيها الناس احتفالا بالحياة ونعيمها٠

تذييل : الانتاج المحتمل
عند التحول عن الصناعات الحربية :

وضعت القائمة التالية لتبين مدى الاختبارات المتاحة فى التحول ، وان لم تكن شاملة ، اذ أنها لا تشمل كل أنواع الانتاج ، وأن شملت بعضها على وجه التحديد والاخرى بشكل عام ، ولكنها شاملة لكل ما تحتاجه التجارة حالا ، أو يتواءم مع مطالب التنمية والثقافة والعمالة ٠ وحتى نتبين الصناعات التى يمكن أن تقوم بعد التحول فى هذه القائمة فقد وضعنا المختصرات التالية للصناعات الحربية دليلا للصناعات التى تحل محلها ٠

Ae	ماكينات الطيران
Al	الصناعات الجوية (بما فيها الصواريخ)
E	الالكترونيات
S	صناعة السفن
T	الدبابات ووسائل النقل الأخرى

الزراعة :

الآلات والمعدات	Ai/S
طلمات ومواسير الرى	S/T
عصارات البنجر لصناعة السكر	S

الانشـــاءات

صناعة مانع الصوت	Ai
الآلات والمعدات	S
الكبارى الجاهزة للانقاذ	S
الخوذات الجاهزة لكافة أنواع البناء والمنشآت	Ai

البيئة

صناعات لمقاومة التلوث	S
التجهيزات (للبناء أو المنشآت أو غيرها)	Ai/E
الدواليب الدوارة والتجهيزات	Ai/S

الطاقة :

وحدات تحويل الطاقة	E
غلايات محطات القوى	S
أجهزة التكثيف والبخر لتوليد الطاقة الحرارية من المحيطات	S
أجهزة توليد الطاقة	E
المحولات الحرارية	E/S
المضخات الحرارية	E/T

أجهزة توحيد الطاقة	Ai/E
التخلص من النفايات الذرية	Ai
معدات وآلات حقول البترول	S
طلمبات ضخ البترول	T
معدات قوى ضخ البترول	E
الوحدات الآلية لصناعة الكمبيوتر	E
غاطس ضخ البترول	S
سدود مقاومة المد	S/T
أجهزة قياس الذبذبات	S/T
طواحين الهواء	Ai/E/T

الماكينات والمعدات الصناعية :

عدد الماكينات الآلية	Ai/E
مجموعة الآلات الدقيقة	E
المناقض والمراوح	E/S
غلايات البخار	S/T
الأفران والمواقد	S
آلات تعبئة الأطعمة ، المنسوجات ، نجارة العمارات ، صناعة الورق ، الطباعة ، تربية الأسماك . وغير ذلك من الاستعمالات الخاصة	S
أدوات المحولات الميكانيكية	S
المضخات والمكابس	S
تحديد نوعية الأشياء	Ai

التكنولوجيا البحرية (بالاضافة الى ما دون فى تصنيفات اخرى) :

أنواع الغاطس والمعدات الأخرى لاستقلال المعادن

البحرية وتربية الأسماك	Ai/E/S/T
أحواض تربية الأسماك	S

الطبية :

غرف الانعاش	S
الكترونيات الرعاية المركزة	
والتحاليل الطبية	E/T
معدات للمكفوفين	E
أجهزة وتركيبات صور الأشعة	T
أجهزة تنظيم المشى	E
معدات خاصة للمعوقين	E
معدات تحليل الغشاء الكلوى	E
أجهزة تغيير الحرارة أثناء الجراحة	E

الصناعات المعدنية :

السباكة والنقوش المعدنية	S
الأوانى المعدنية	Ai/S
الصناعات المعدنية	S
تشكيل الحديد والصلب	S
قطع غيـــار	S
آلات قطع وتشكيل المعادن	S
الألواح المعدنية	Ai/S
لقم ومعدات وسنانير	S

لوازم المكاتب والخدمات :

قيد الموجودات وصرفها آليا	E/S
المعدات الآلية لقيد المبيعات	S
آلات المغاسل التجارية	Ai/S

معدات المكاتب الألكترونية	E
فرش المكاتب من الأثاث الخشبى والمعدنى	S
الثلاجات وأجهزة التكييف	Ai/E/S

النقـل :

تأمين الطيران والملاحة الجوية	E
آليات السرعة والمسافة والفرامل	E
بوابات الهويس وطلمبات المياه فى الأنهار	T
مقطورة السيارات وعربات الجر	S/T
طائرات الهليوكبتر المدنية	Ai/Ae/E
قطارات الديزل	S
ماكينات تربينات الغاز فى السفن	Ae
غاز الهليوم لمناطيد الشحن الجوى	Ai/Ae/E
الهيدروفيل	Ai/S/T
عربات شحن البضائع	S/T
قطارات	S
تطوير المونوريل	Ai/E
الموتوسيكلات	T
مد الأنابيب وصناعة صنادل الشحن	S/T
آلات رش المحاصيل	Ai/E/T
النقل الجوى والسفر للمسافات القصيرة والمتوسطة	Ai/Ae/E
أشكال من الفرامل لكل وسائل النقل	E

احلالات اخرى

معدات الخراطة ، والتخمير وصناعة الجعة	T
معدات مد خطوط التلغراف	S
التوصـيلات	S
المصـاعد	S
المكتبات الالكترونية والوسائل التعليمية	E

معدات اطفاء الحرائق	T
معدات تسوية الأراضى	T
موتورات تشغيل الطلمبات والمكابس	E
الموتورات عالية السرعة	E
معدات وآلات التعدين	S
تجديد الأرصفة والأسكلات البحرية	S
مخترعات مبتكرة للعمل بها فى المناطق الخطيرة	E
ماكينة التوربين الغازية	Ae



ان وقف سباق التسلح والانتقال الى نزع السلاح من المشكلات الجوهرية التى تواجه العالم اليوم ، وتؤثر فى مصير الأجيال القادمة ، لا الجيل الحاضر فحسب . ذلك أن بقاء الجنس البشرى نفسه رهن بحل هذه المشكلة ، حيث ان مخزون الأسلحة النووية وغيرها من ضروب الأسلحة قد بلغ حجما هائلا بحيث يستطيع أن يمحو الحياة من وجه الأرض . ولكن نزع السلاح يمكن أن يحول دون خطر الكارثة النووية ويكفل أسباب السلم والأمن فى المستقبل ، ويمكننا من حل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحادة .

وهناك مشكلات ضخمة تتسم بطابع سياسى وعسكرى فى المقام الأول ، وتقف عقبة كأداء فى سبيل احراز تقدم حقيقى فى ميدان نزع السلاح . ولا شك أن هذا التقدم لن يتحقق الا اذا توصلت الدول المتصارعة أولا الى اتفاق حول الجوانب السياسية والاقتصادية للمشكلة ، وتعهدت بالامتناع قبل كل شىء عن استخدام القوة العسكرية فى الشئون الدولية ، وبحل التكتلات العسكرية والسياسية ، وفك القواعد الحربية التى تحتفظ بها فى البلاد الأخرى ، ووقف سباق التسلح ، وتحديد ترسانة الأسلحة الموجودة فى أنحاء العالم ، ثم تدميرها بعد ذلك .

بقلم: رشـيق فراماچان

رئيس قسـم بمعهد الاقتصـاد العالمى والعلاقات الدولية بالاتحاد السوفيتى ·

ترجمة: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ورئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم (سابقا)

بيد أن الجوانب الاقتصادية للتسلح تكتسب فى الظروف الراهنة أهمية كبيرة · وهذا يصدق بصفة خاصة على مشكلة تحويل صناعة الأسلحة الى الأغراض السلمية · واذا فهم الجمهور أن هذا التحويل أمر ممكن ، وأدرك مدى الفوائد الاقتصادية التى تعود عليه من جراء ذلك ، فلا شك أن مجهودا سوف يبذل لتحقيق نزع السـلاح ، وأن تقدما حقيقيا فى نزع السلاح سوف يتم احرازه · ويقع على عاتق علماء العالم عبء القيام بدور مسئول وشاق فى معالجة المشكلات المتصلة بتحويل صناعة السلاح الى الأغراض السلمية لما لهم من معرفة خاصة فى هذا الباب ولما أوتوه من خبرة وموهبة ·

وبيان ذلك أنه فى وسع العلماء العاملين فى سبيل السلام ونزع السـلاح أن يركزوا جهودهم على بعض الجوانب الأساسية لمشكلة التحويل · ففى وسعهم — مثلا — أن يضعوا الأساس النظرى لامكان التحويل والمبادىء الأساسية التى تحكم تحقيقه ، وفى وسعهم وضع التوصيات العملية والمادية عن الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق التحويل فى مختلف البلدان والصناعات والشركات الخ ، وفى وسـعهم أن يصوغوا ويقيموا مختلف الاقتراحات الخاصة بترشـيد اسـتخدام الموارد التى يتم تحريرها

وتوجيهها الى أغراض التنمية ، وفى وسعهم الكشف عن زيف النظريات التى تؤيد التسلح وتنكر امكانه ٠

سباق التسلح وتحويله الى الأغراض السلمية

كان من نتيجة السباق الجنونى فى التسلح الذى استمر عدة سنوات أن أقامت كثير من الدول قطاعا دائما ومتنوعا من الاقتصاد ، وخصصته لانتاج الأسلحة الحربية ، حتى لقد أصبحت الصناعات الحربية سمة دائمة من سمات عالمنا المعاصر ، واشترك كل فرع من فروع الاقتصاد فى انتاج المعدات الحربية ، كما اشتركت القوى الصناعية للاقتصاد فى انتاجها ، وتم استخدام الملايين من الأشخاص فى الغرض نفسه ٠ ولذلك كان من الطبيعى أنه كلما ثارت مشكلة نزع السلاح أن يسأل الناس أسئلة خطيرة يصعب الجواب عنها ــ أسئلة تدور حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، وامكان تحويل الموارد المادية والبشرية الضخمة من الانتاج الحربى الى الانتاج السلمى ، وأثر ذلك كله فى التنمية الاقتصادية ، ومستوى البطالة الخ ٠

ويحاول المعارضون فى نزع السلاح أن يبرروا سباق التسلح وتكثيفه ، فيقولون ان الصناعات الحربية من شأنها تنشيط التنمية الاقتصادية ، والاسراع بالتقدم العلمى والتكنولوجى ، والمساعدة على امتصاص البطالة ، وتخفيف حدة الانكماش الاقتصادى ، فى حين أن نزع السلاح يؤدى الى الركود الاقتصادى ، وزيادة البطالة ، وغير ذلك من النتائج الوخيمة ٠ ومن الأمور ذات الأهمية القصوى فى الوقت الحاضر افهام الناس فى جميع أنحاء العالم أن هذه الأقوال الخطيرة التى يرددها العسكريون لا أساس لها من الصحة ٠

ومنذ الحرب العالمية الثانية تم نشر الدراسات العلمية عن المشكلات الاقتصادية للتسلح فى عدد من البلدان ٠ الا أن مصلحة السلام ونزع السلاح تقضى بضرورة اجراء المزيد من البحوث فى هذه المشكلة المعقدة والمتعددة الجوانب التى لم تعالج كلها بشكل واف فى المؤلفات العلمية ٠ فمن الناحية الاقتصادية يجب حل كثير من المشكلات ذات الطابع الاقتصادى ، ولا يمكن دراسة هذه المشكلات المعقدة والمتخصصة من كافة جوانبها دراسة وافية الا بتضافر جهود الجم الغفير من العلماء والمتخصصين فى مختلف فروع العلوم النظرية والتطبيقية ٠

وتدل الدراسات الخاصة بالمسائل المتصلة بتحويل الصناعات الحربية الى الأغراض السلمية على أن هذه المشكلة ــ وان انطوت على بعض الصعوبات ــ يمكن حلها بدون حدوث آثار ضارة وخطيرة ٠ يضاف الى ذلك أن الفوائد المترتبة على التحويل تفوق بكثير الصعوبات المؤقتة التى تنشأ عنه ٠ وقد جاء فى تقرير نائب السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، المنشور فى ١٩٦٢ ما يلى نصه :

من الممكن مواجهة كل المشكلات والصعوبات الناجمة عن التحويل المرتبط بنزع السلاح ، وذلك باتخاذ تدابير قومية ودولية مناسبة • وعلى ذلك يمكن القول بأنه لا شك فى أن تحويل الموارد المستخدمة الآن فى الأغراض الحربية الى الأغراض السلمية يمكن أن يتم بما يعود بالفائدة على كل الدول ، ويؤدى الى تحسين الاقتصاد العالمى والظروف الاجتماعية •

وتدل الدراسات الأخرى التى قام بها خبراء الولايات المتحدة و العلماء فى شتى البلدان ، على أن تحويل الاقتصاد الحربى الى الأغراض السلمية ممكن ومفيد من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية •

وقد قام فريق من العلماء السوفيت المشتركين فى أعمال لجنة نزع السلاح المتفرعة من اللجنة السوفيتية للسلام بدراسة بعض الأفكار المتعلقة بتحويل الصناعات الحربية ، وصياغتها بطريقة منهجية •

كما قام المعهد الدولى للسلام (فينا) والاتحاد العالمى للعاملين العلميين بتنظيم ندوة عن « مشكلات تحويل صناعة السلاح الى الانتاج السلمى » ، عقدت فى المدة من ٣٠ مارس الى أول ابريل ١٩٧٩ فى قرية تولبنجر كوجل النمسوية • وكانت هذه أول ندوة نظمت لبحث المشكلات المتصلة بالتحويل ، ونوقشت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفلسفية للمشكلة على نطاق واسع ، بما فى ذلك الأمور الأخرى مثل تحويل فروع خاصة من الصناعات الى الأغراض السلمية فى مختلف الدول ، والعمالة ، واعادة تدريب القوى العاملة • ويؤخذ من التقرير النهائى للندوة أن المشتركين اتفقوا على أن تحويل الصناعات الحربية الى الانتاج السلمى لا ينطوى الا على مشكلات مؤقتة يمكن التغلب عليها بسهولة •

وتدل أيضا الدراسات السابق ذكرها وغيرها على أنه اذا تم تنظيم نزع السلاح بعناية ، ونفذ بالتدريج أمكن معالجة كل ما ينشأ من صعوبات ، ونحقق الغرض المطلوب على أكمل وجه •

هذا وقضية التحويل من القضايا التى يحتدم حولها الجدال والخلاف • والدليل على ذلك أنه كلما أثيرت هذه القضية دارت حولها مختلف الآراء ، وغالبا ما تكون هذه الآراء متضاربة ، وحمى فيها وطيس المناقشات الأيديولوجية • واذا صرفنا النظر عن العوامل السياسية والاجتماعية التى تكمن وراء هذه الآراء المتضاربة وجدنا عوامل أخرى ترجع ، الى حد ما ، الى تطور صناعة السلاح اليوم • ففى الماضى كانت صناعة السلاح فى وقت السلم قبل عصر القذائف النووية صغيرة النطاق جدا ، ولم يحدث توسع ملحوظ فى الاقتصاد الحربى الا فى الفترة التى أدت الى الحرب ، وفى أثناء هذه الحرب • وعلاوة على ذلك فان التكنولوجيا الحربية فى ذلك الوقت كانت بالمستوى الذى أتاح تحويل الصناعات المدنية الى الانتاج الحربى • وعندما وضعت

الحرب أوزارها ســـهل أيضا اعادة تنظيـم صناعة الســلاح بحيث تخدم الأغراض السلمية • وتكررت اعادة تنظيم الاقتصاد على هذا النحو فى عدد من البلاد فيما مضى ، وبلغت ذروتها فى الحرب العالمية الأولى • ففى ١٩١٨ بلغت نسبة انتاج صناعة السلاح ٧٥٪ من كل الانتاج الصناعى فى ألمانيا ، وبلغت ٧٥٪ فى فرنسا ، و ٦٥٪ فى المملكة المتحدة ، و ٤٠٪ فى الولايات المتحدة • وبعد الحرب تحولت صناعات هذه الدول الى الانتاج السلمى • وحدث نفس الشيء بعد الحرب العالمية الثانية • ولكن على نطاق أكبر • واليوم وصلت الصبغة العسكرية لاقتصاد وقت السلم الى درجة عالية . وأصبح انتاج القذائف النووية بل والأسلحة التقليدية فرعا متخصصا جدا من فروع الاقتصاد بحيث اتخذت مسألة تحويل صناعة الأسلحة شكلا يختلف عما كانت عليه فى الماضى • فاليوم – كما نعلم – تبنى مصانع متخصصة جدا لانتاج الأسلحة الحربية الحديثة المتطورة وهى تختلف اختلافا جوهريا عن المصانع المشتغلة بالانتاج للأغراض السلمية • ولذلك فان التحويل يخلق مشـــكلات أكبر بكثير من تلك التى صادفتنا فى الماضى •

الحرب والاقتصاد

فى وسع العلماء – بفضل ما لديهم من علم وخبرة – أن يقوموا بدور هام فى وضع التوصيات العملية عن أفضل الطرق والوسائل لتحويل صناعة الســـلاح الى الأغراض السلمية ، وتوجيه الموارد المادية المستخدمة الآن لأغراض الحرب الى الأغراض السلمية •

ومعلوم أن الاستعدادات الحربية والاقتصادية تتخذ أشكالا مختلفة ، وتختلف من حيث أغراضها وطبيعتها والطريقة التى تنفذ بها • ولذلك يسهل تحويل بعضها الى الأغراض السلمية أكثر من غيره • وفى السنوات الأخيرة اسـتخدم ما يقرب من نصف النفقات العسكرية المباشرة فى الدول الرئيســـية لحلف الأطلنطى فى تغطية مرتبات الأفراد العسكريين واعاشتهم ، وتغطية المعاشات العسكرية ، وأجور الموظفين المدنيين • وتدفع النقود مباشرة للأفراد العسكريين وأصحاب المعاشات ، والموظفين المدنيين • وفى حالة نزع السلاح فان الاستقطاعات فى هذا الجزء من الانفاق العسكرى تقتضى نقل الموظفين العسكرين الزائدين الى أعمال أخرى ، ولكنها لا تقتضى تحويل الانتاج لأن هؤلاء الأشخاص يحتاجون فى معظم الحالات الى نفس النوع ونفس النسبة والكمية من السلع الاســـتهلاكية التى كانوا يحتاجون اليها من قبل ، وان كانوا يستمدون الآن دخولهم من نوع آخر من العمل •

على أن الحال يختلف عن ذلك فيما يتعلق بالانفاق على صيانة وتشغيل المعدات الحربية والممتلكات العسكرية • ويدخل فى هذا الباب الانفاق على تشغيل واصلاح المعدات العسكرية والمواقع والمنشآت العسكرية ، والنقل والمواصلات ، ومشتريات

الوقود والبترول وزيوت التشحيم ، وتمويل مدارس التدريب العسكرى ، والمؤسسات الطبية وهكذا • وكل نوع من هذه المكونات العسكرية ـ الاقتصادية يحتاج الى بحث منفصل : فاغلاق القواعد والمنشآت العسكرية ـ مثلا ـ يوفر مختلف أنواع المبانى ومنشآت الاصلاح والتخزين والأرض ، مما يمكن تحويله بسهولة الى الاستعمال المدنى • ومن المعروف أن وزارة الدفاع الأمريكية أغلقت ـ مراعاة للاقتصاد ولأسباب أخرى ـ عددا من القواعد العسكرية فى الولايات المتحدة وأمكن بنجاح تحويل الأرض وجزء من المعدات والأفراد فى هذه القواعد الى الاستخدامات المدنية •

وفى الوقت الحاضر تستخدم فى الأغراض العسكرية بصورة مباشرة وغير مباشرة نسبة كبيرة من المواد البترولية والطعام والملابس والمواد الخام ، وكثير غيرها من السلع التى ينتجها الاقتصاد المدنى • ولن يكون لأى تخفيض فى الطلب العسكرى على هذه السلع أى أثر محسوس فى المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالتحويل ، لأنه يتم انتاجها بنفس الطريقة تقريبا سواء أريد بها استخدامها للأغراض العسكرية أو المدنية • لكن نزع السلاح من شأنه أن يوفر لصالح الاستهلاك المدنى كمية كبيرة من المواد الخام والوقود وغيرها من الموارد المادية ، ويعمل الى حد بعيد على حل مشكلة الحصول على الموارد الطبيعية والوقود •

ومن المشكلات الصعبة ، وان كانت غير عسيرة الحل ، مشكلة تخفيض الاعتمادات الحكومية المخصصة لتصميم وانتاج الأسلحة والمعدات الحربية • ذلك أن صناعة السلاح لا يمكن أن تقوم لها قائمة بدون هذه الاعتمادات • ولذلك فان اجراء تخفيض فى العقود الحربية الحكومية من شأنه أن يؤدى الى تخفيض مماثل فى صناعة السلاح ، وتوفير الآلات الانتاجية فى الصناعات والمصانع المشتغلة بالانتاج الحربى • ويلاحظ أن كثيرا من قطاعات الاقتصاد تشتغل بالانتاج الحربى بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ولكنها تختلف اختلافا كبيرا فى مدى اشتغالها بذلك • وتتألف صناعة السلاح فى جوهرها من صناعة الطائرات والالكترونات ومعدات الطاقة الذرية ، وبناء السفن وانتاج الأسلحة المدرعة والذخيرة ومعدات المدافع والبنادق • وهذه الصناعات الحربية تؤلف الشطر الأكبر من المشتريات العسكرية لحكومة الولايات المتحدة ، كما أن الشطر الأكبر من إنتاجها الكلى مخصص للأغراض العسكرية • وغنى عن البيان أن التحويل يمس هذه الصناعات قبل غيرها •

ومن المهم عند النظر فى التحويل معرفة الطابع التكنولوجى للأسلحة التى يتم انتاجها وكذلك النطاق المطلق والنسبى للأسلحة التى تنتجها المصانع المتخصصة • ذلك أن بعض الأسلحة مثل الطائرات الحربية الحديثة والغواصات النووية والقذائف الصاروخية لا يمكن تحويلها الى الأغراض المدنية ، كما لا يمكن تحويل القوة الانتاجية للمصانع المنتجة لها تحويلا تاما الى متطلبات الانتاج المدنى • ولذلك ينطوى تحويل مثل هذه المصانع المتخصصة على بعض الصعاب • بيد أنه يتسنى ايجاد بدائل انتاجية

عملية لهذه المصانع تواجه الاحتياجات المدنية بشرط اتخاذ التدابير التنظيمية المناسبة لذلك ٠

وقد تم اجراء عدد من الدراسات التى تضمنت اقتراحات سليمة من الناحية العلمية لتحويل مختلف فروع صناعة السلاح الى انتاج مختلف أنواع السلع الصالحة للاستخدام المدنى ٠ من ذلك أن بعض النقابات العمالية البريطانية وضعت خططا لتحويل المصانع الحربية الى الانتاج المدنى ، وأن بعض النقابات البلجيكية قدرت الفوائد الناجمة عن تحويل المصانع الحربية ، وبخاصة الموجودة فى منطقة لييج ٠

ومن الممكن تحويل برامج التكنولوجيا الحربية والصناعات والشركات المشتغلة بالانتاج الحربى ٠ من ذلك أن لجنة الدفاع التابعة لحزب العمال البريطانى اقترحت بعض الطرق والوسائل العملية لتحويل برنامجين من برامج التكنولوجيا الحربية الى الانتاج المدنى : أحدهما برنامج لتطوير احدى الطائرات الحربية المتعددة الأغراض اسمها « الاعصار » والآخر لبناء سفن مطاردة للغواصات ٠

وفى رأى هذه اللجنة أن المهارة والقوة البشرية التى تتوافر نتيجة وقف برنامج الاعصار يمكن استخدامها ــ مثلا ــ فى انتاج الآلات الدقيقة والمعدات اللازمة لتصنيع المواد التالفة ، وانشاء أنواع جديدة من محطات توليد الكهرباء ، وصناعة توربينات غازية للسفن البحرية ، وطائرات مدنية ، ومواد البناء ، وقاطرات وعربات السكك الحديدية ، والمعدات الطبية الخ ، كما أنه بدلا من بناء سفن لمطاردة الغواصات يمكن بناء سفن تجارية وأجهزة لاستخراج البترول من بحر الشمال ، واستخلاص الثروة المدنية من قاع المحيطات وانشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء ٠

ومن العوامل الهامة الأخرى المؤثرة فى امكان التحويل درجة اشتغال الشركات الكبرى بصناعة السلاح ٠ وبيان ذلك أن هناك شركات كثيرة تشتغل بانتاج الاسلحة ففى الولايات المتحدة ــ مثلا ــ تقوم أكثر من ٢٠٫٠٠٠ شركة رئيسية و ١٠٠٫٠٠٠ شركة فرعية (تتعاقد من الباطن) بتنفيذ العقود الحكومية الخاصة بالمشتريات الحربية ٠ ولكن الشركات الكبرى المتخصصة تلعب الدور الرئيسى فى انتاج الأسلحة اذ تقوم مائة شركة كبيرة بتنفيذ نحو ٧٠٪ من القيمة الاجمالية للطلبات الحكومية التى وافقت عليها وزارة الدفاع بصفة مبدئية ٠ يضاف الى ذلك أن ٢٥٪ من هذه الشركات الكبيرة تنفذ ٥٠٪ من تلك النسبة المئوية بينما تنفذ الشركات العشر الأولى من هذه وحدها ٣٥٪ ٠ وفى السنة المالية ١٩٨١ تلقت كبرى الشركات الصناعية العشر المنتجة للسلاح عقودا تقدر قيمتها بأكثر من ٢٧٫٠٠٠ مليون دولار ، منها شركة ماك دونيل دوجلاس ٤٫٤٠٩ مليون ، وشركة التكنولوجيات المتحدة ٣٫٧٧٥ مليون ، وشركة جنرال ديناميكز ٣٫٤٠٢ مليون وشركة جنرال الكتريك ٣٫٠١٨ مليون، وشركة بوينج ٢٫٦٨٢ مليون دولار ٠

ولما كانت صناعة السلاح فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الرأسمالية شديدة التركيز ، قل عدد الشركات المعتمدة على العقود الحربية • ولكن ظهر فى السنوات الأخيرة اتجاه ملحوظ ـ حتى بين أكبر الشركات المتعاقدة على توريد السلاح ـ نحو زيادة حجم الانتاج غير الحربى ويرجع السبب فى ذلك الى أن هذه الشركات تستغل سوق الطلب على بعض السلع المدنية ، فتستخدم قدرتها الانتاجية الفائقة فى صناعة هذه السلع وتضم اليها الشركات المشتغلة بالانتاج المدنى . ثم تتعاقد من الباطن مع الشركات الأخرى التى تتمتع بمركز ممتاز فى الأسواق المدنية •

ونظرا لما تمتاز به الشركات الصناعية المنتجة للسلاح من خبرة فى انتاج السلع اللازمة للأسواق المدنية ، وقدرة على تنويع انتاجها فى السنوات الأخيرة . فانها تستطيع بمعاونة الحكومة أن تتغلب على الصعاب الوقتية التى ينطوى عليها تحويل نشاطها الى الانتاج المدنى • ولكن الواقع أن هذه الشركات لا ترغب فى التحويل بل على العكس تزيد من عدد العقود الحربية حتى تضمن تصريف منتجاتها وتجنى أرباحا طائلة • وهذا هو السبب فى أن الشركات الصناعية المنتجة للسلاح تعمل جاهدة ـ سعيا وراء مصالحها الذاتية ـ على الحيلولة دون تخفيف حدة التوتر ، ووقف سباق التسلح • ولو أن صناعة السلاح أممت ، كما يلح كثير من رجال الاقتصاد ، لما وجدت هذه الشركات حافزا على انتاج السلاح ولكفت عن عرقلة الجهود الرامية الى نزعه •

وعند دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتحويل صناعة السلاح الى الاغراض السلمية ، يتعين على المجتمع العلمى أن يعطى الاولوية لدراسة آثار نزع السلاح على العمالة ، وان يقيم بطريقة موضوعية هذه الآثار • وهذا جانب مهم للغاية من جوانب مشكلة التحويل لأنه يمس المصالح الحيوية لعشرات الملايين من الأشخاص الذين يعملون فى القوات المسلحة أو يشتغلون بصناعة السلاح فى جميع أنحاء العالم •

وقد دلت التجربة على زيف ما يزعمه أنصار سباق التسلح من أن هذا السباق يساعد على التقليل من البطالة • والدليل على زيف قولهم أن البطالة بلغت ذروتها فى السنوات الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل فى الدول الرأسمالية • وترجع الاسباب الرئيسية فى ذلك الى التناقضات التى ينطوى عليها النظام الرأسمالى ، وقلة استخدام الأيدى العاملة نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى ، والاختلال الذى طرأ على هيكل المجتمع والاقتصاد ، وغير ذلك من العوامل • ونحن نعلم من الدراسات التى أجريت فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول أن سباق التسلح يساعد بالذات أو الواسطة على زيادة البطالة الجماهيرية • مثال ذلك أن الاحصاءات التى نشرتها لجنة المصلحة العامة فى متشجان ، خلال المدة ١٩٧٠ ـ ٧٤ عندما وصل المعدل السنوى للانفاق الحربى الى ٧٨٫٠٠٠ مليون دولار ، تدل على أن عدد فرص العمل هبط بمقدار ٩٠٧٫٠٠٠ فرصة سنويا فى الولايات المتحدة بوجه عام • وقد بنى هذا التقدير على دراسة أثر الانفاق الحربى على القطاعات الأساسية للنشاط الاقتصادى وهى : انتاج

السلع المعمرة والمستهلكة ، والمبانى الصناعية والسكنية ، والصادرات والواردات ، والمشتريات المدنية الفدرالية ، وانتاج المعدات الرأسمالية .

وتدل الأرقام الخاصة بالانتاج السنوى للسلع والخدمات على أن الانفاق الحربى يخلق فرصا للعمل أقل مما تخلقه الأنواع الأخرى من الانفاق الحكومى . والدليل على ذلك أنه فى الفترة ١٩٧٠ ــ ٧٤ أدى كل ١٫٠٠٠ مليون دولار أنفق على الأغراض الحربية الى خلق ٤٥٫٠٠٠ فرصة عمل فى الصناعة أو ٥٨٫٠٠٠ فرصة عمل فى خدمة الحكومة فى المتوسط فى حين أن انفاق نفس هذا المبلغ على الاغراض المدنية أدى الى خلق ٥٩٫٠٠٠ و ٨٨٫٠٠٠ فرصة عمل على التوالى . وبعبارة أخرى أن ١٫٠٠٠ مليون دولار من الانفاق الحربى يؤدى الى خسارة ١٤٫٠٠٠ فرصة عمل فى الصناعة ، ٣٠٫٠٠٠ فرصة عمل فى الحكومة . والسر فى ذلك أن المجال الحربى يحتاج الى رأس مال أكثر وعمالة أقل مما يحتاجه المجال المدنى . وهذادليل قاطع على أن زيادة الانفاق الحربى تؤدى فى النهاية الى نقص فى العمالة .

وما من أحد ــ بالطبع ــ يستطيع أن ينكر أن التحويل يخلق بعض الصعوبات المؤقتة فيما يتعلق بالعمالة . ذلك أن تحويل الموارد الحربية الى الاغراض السلمية ليس أمرا هينا ولا آليا

وتستخدم صناعة السلاح عمالا مهرة يمكن تحويلهم بسهولة الى الانتاج المدنى فى حالة نزع السلاح . فقد دلت احدى الدراسات التى أجريت فى أحـــد مصانع القذائف الصاروخية بكاليفورنيا على أنه يمكن الاستعانة فى الصناعة المدنية بالعاملين فى ١٢١ صناعة من بين ١٢٧ صناعة تشترك فى صنع هذه القذائف ، وذلك بعد اعادة تدريبهم .

وعلى كل من يدرس امكان تحويل القوى البشرية من المجال الحربى الى المجـال المدنى أن يعرف أن أعدادا كبيرة من الافراد العلميين والتكنولوجيين يعملون فى صناعة السلاح . ذلك أن أكثر من ٥٠٠٫٠٠٠ شخص فى جميع أنحاء العالم أو ما يقرب من ٢٠٪ من مجموع العاملين والمهندسين يشتغلون بالبحوث الحربية وتطويرها . ففى الولايات المتحدة استخدمت صناعة السلاح فى نهاية الستينات ٥٩٪ من مهندسى الملاحة الجوية ، و٥٤٪ من عمال الطائرات الفنيين ، و ٣٨٪ من علماء الطبيعة ، و ٢٢٪ من المهندسين الكهربائيين ، و ٢٠٪ من المهندسين الميكانيكيين ، و ١٣٪ من الكهربائيين ، و ١٠٪ من الكيميائيين . وفى ١٩٧٠ كان يوجد ٧٤ عالما بين كل ١٫٠٠٠ عامل فى صناعة السلاح ، فى مقابل عشرة علماء فى الصناعة . وتـدل هذه البيانات على أن البحث والتطوير (ب ت) أكثر شيوعا فى المجال الحربى منهما فى مجال الاقتصاد بوجه عام .

ولم يزد الانفاق على البحث والتطوير حتى الحرب العالمية الثانية على ١٪ من الميزانية الحربية للولايات المتحدة ، ولكنه ارتفع الى نحو ١٠٪ منذ الحرب . ونشأ

نظام متشعب من البحث والتطوير الحربى مع شبكة من بنوك الأفكار ومعاهد البحوث العلمية والمعامل وما شابه ذلك · واتخذ البحث والتطوير أبعادا لا يستهان بها فى الدول الرأسمالية الأخرى وبخاصة الدول المشتركة فى حلف الأطلنطى ·

وفى مواجهة سباق التسلح الرهيب فى الغرب ، وجد الاتحاد السوفيتى نفسه مضطرا ، لكى يزيد من قدراتـه الدفـاعية ، الى استخدام نتائج التقـدم العلمى والتكنولوجى فى الأغراض العسكرية ، وتوجيه جهود طائفة معينة من أفراده العلميين والمهندسين الى تطـوير الاسلحـة الحـديثة والمعـدات الحربيـة لدرء العدوان على الاشتراكية ·

وواضح أن تطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا فى المجال الحربى على نطـاق واسع من شأنه أن يزيد خطر سباق التسلح من وجوه عديدة · ففى الوقت الحاضر يدور سباق التسلح حول تطوير الاسلحة الحديثة وايجاد وسائل جديدة للتدمير الشديد ذى القوة المتزايدة · ولا شك أن تطوير وانتاج أنواع الاسلحـــة المعقدة المستعملة اليوم يتطلب موارد طائلة من مادية ومالية · يضاف الى ذلك أن كل جيل جديد من الأسلحة أكثر تكلفة من سابقه ·

وهناك أسباب مختلفة لسرعة ارتفاع تكاليف المعـــدات الحربية · فالى جانب التضخم ، وما دأبت عليه الشركات الصناعية المنتجة للسلاح من رفع الأسعار تزداد هذه التكاليف بسبب الانفاق على أعمال البحث والتطوير (ب ، ت) · ويؤخـذ من البيانات الأمريكية أن أعمال (ب ، ت) تستنفد جزءا كبيرا من تكاليف الأسـلحة الحديثة ــ ٢٠٪ من تكلفة الطائرة ، ٦٠٪ من تكلفة القذائف الصاروخية ، وقرابة ٩٠٪ من تكلفة غزو الفضاء · وبارتفاع أسعار الأسلحة والمعدات الحربية تسهم أعمال (ب ، ت) فى تضخم الميزانية الحربية · وكذلك تؤدى عسكرية العلم (صبغ العلم بالصبغة العسكرية واستعماله فى الأغراض الحربية) الى زيادة الانفاق الحربى عن طريق التعجيل بابطال استعمال الأسلحة القائمة واحلال أسلحة جديدة مكانها · ولا ريب أن عملية الاحلال هـذه تقتضى نفقات هائلة · وخلاصـة القول ان تطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا يؤدى الى زيادة سباق التسلح واستفحال خطر الحرب ·

ان ازدياد تطوير المعدات الحربية لا يؤدى الى ازدياد سباق التسلح واستفحال خطر الحرب فحسب ، بل يعد أيضا عقبة خطيرة فى طريق التقدم الصحيح نحو نزع السلاح · ولذلك اذا أردنا نزع السلاح وجب علينا اتخاذ الاجراءات الفعالة للحيلولة دون استخدام أحدث ما وصل اليه العلم فى تطوير أكثر الأسلحة تطورا · والواقع أنه ما لم يتقرر حظر اختراع أسلحة جديدة للدمار الشامل وما لم تقل أعمال البحث والتطوير فلن يكون من المستطاع احراز أى تقدم حقيقى فى الجهود الرامية الى تقرير أمن الشعوب ووقف سباق التسلح والوصول الى نزع السلاح ·

ولذلك كانت مشكلة البطالة التى يمكن أن تحـــل بمئات الألوف من العلماء

والمهندسين المشتغلين الآن بالبحوث الحربية ، على جانب كبير من الأهمية اليوم . ومن هنا وجب أن نسأل : هل استمرار سباق التسلح هو الوسيلة الوحيدة لاستخدام هؤلاء الاخصائيين أم يمكن أيضا الانتفاع بمعلوماتهم فى الاعمال السلمية ؟ من المهم للغاية تقييم فرص العمالة التى تتاح للعلماء والمهندسين ذوى المهارة العالية الذين سوف يتوافرون بعد تحويل الاقتصاد الحربى · ويعنى الباحثون للآن بدراسة هذه المشكلة الجوهرية لسبب آخر ــ وهو أن البطالة بين العلماء والمهندسين موجودة للآن بالفعل فى الدول الرأسمالية ·

ويرى بعض الباحثين أن تحويل صناعة السلاح يؤدى الى زيادة العدد الكلى لفرص العمل وفى الوقت نفسه يؤدى الى تقليل فرص العمل أمام العلماء والمهندسين . اذ يؤخذ من التقديرات الامريكية أن تخفيض الانفاق العسكرى بمقدار ٢٠٫٠٠٠ مليون دولار وتخصيص هذا المبلغ لأغراض أخرى مثل الاسكان ومكافحة تلوث البيئة وزيادة المعاشات من شأنه أن يخلق ٣٢٥٫٠٠٠ فرصة عمل جديدة ولكنه فى الوقت نفسه يقلل الطلب على المهندسين بنحو ٧٨٫٠٠٠ فرصة عمل · ولكن هناك من الدلائل القوية والمقنعة التى تثبت عكس ذلك أى تثبت أن نزع السلاح سوف يؤدى الى زيادة فرص العمل أمام المهندسين والعلماء · مثال ذلك أنه يؤخذ من تقديرات جامعة الينوا أن تحويل الموارد من القطاع الحربى الى التعليم والرعاية الطبية وحماية البيئة سوف يجعل من الميسور خلق فرص عمل جديدة تقدر بنحو ٦٫٧مليون فرصة بما فى ذلك ٢٫٨ مليون فرصة للاخصائيين المدربين تدريبا عاليا ·

واذا تم نزع السلاح فان الطلب على مهارات العلماء والمهندسين سوف يزداد بدرجة كبيرة بازدياد تطبيق أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية فى الصناعات السلمية · ويقول « جون برنال » ان وقف انتاج السلاح سوف يوفر الاخصائيين الذين يمكن الافادة منهم على خير الوجوه · ذلك أن الأجهزة الالكترونية ووسائل التحكم الآلى فى الطائرات والصواريخ الحديثة يمكن الانتفاع بها بسهولة فى عمليات التحكم الصناعية ، وان كبار المصممين المبتدعين الذين لا يعتمدون فى تصميماتهم على غيرهم يمكن تكليفهم باعادة تنظيم الانتاج الصناعى وتخطيطه ·

واذا تحولت البحوث الحربية ابى الأغراض السلمية وانتقل النشاط العلمى من المجال العسكرى الى المجال السلمى ، فان العلماء سوف يتوفرون على دراسة المشكلات التى تواجه العالم اليوم مثل حماية البيئة ، واستغلال المحيطات . ومعالجة المشكلات المتصلة بالطاقة ، والنقل ، والمواد الخام ، وتخطيط المدن ، والغذاء وابتكار الوسائل الفعالة لمكافحة الامراض وغيرها من العلل والآفات · وكل ذلك سوف يقترن بدوره بزيادة الطلب على الاشخاص الفنيين والعلميين ذوى المؤهلات العالية ، مثال ذلك ان لجنة التخطيط القومى الامريكية تتنبأ بازدياد الحاجة الى العلماء والمهندسين الذين يستطيعون معالجة المخلفات الصناعية فى الصناعات الغذائية والكيميائية والورقية

والمعدنية ، وتكرير البترول · وقد أثبتت اللجنة أن الولايات المتحدة نحتاج من ٥٧٫٠٠٠ الى ١٠٠٫٠٠٠ عالم ومهندس تبعا للسياسة العلمية المقررة ، وذلك للعمل فى حماية البيئة والصناعات المذكورة · وجدير بالذكر أن المشتركين فى الندوة العلمية الدولية لبحث دور العلماء والهيئات العلمية فى الجهود المبذولة لنزع السلاح ، والمنعقدة بموسكو فى يولية ١٩٧٥ تحت رعاية الاتحاد الدولى للباحثين العلميين ، انتهوا الى القول بأن نزع السلاح لا يؤدى الى بطالة المهندسين والفنيين العاملين الآن فى الصناعات المتصلة بانتاج السلاح ·

التحويل فى الاتحاد السوفيتى :

ما من مشكلة عويصة ــ فنية أو اقتصادية ــ تعترض سبيل التحويل من الانتاج الحربى الى الانتاج المدنى · ذلك أن تحويل صناعة السلاح التى تطبق فيها أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية أمر ميسور تماما · ولكن ينبغى ألا نقلل من شأن الصعوبات المؤقتة والمشكلات المعقدة المتصلة بعملية التحويل ·

ولا يمكن تحويل صناعة السلاح الى الأغراض السلمية ما لم تتخذ الاستعدادات المناسبة لهذا التحويل · وهذا يعنى فى جوهره أن تضع كل دولة مقدما البرامج المناسبة للتحويل المنظم ــ مرحلة مرحلة ــ من الانتاج الحربى الى الانتاج السلمى ، على أن توضع هذه البرامج على المستوى الاقتصادى الكبير كما توضع على مستوى مختلف الشركات والصناعات المتخصصة · ويجب أن يراعى فى هذه البرامج تحديد أنواع بديلة من المنتجات الصالحة للاستخدام المدنى ، تنتجها كل صناعة وكل شركة مشتغلة بانتاج الأسلحة ، كما يراعى تحديد رأس المال المطلوب ، والتغييرات التكنولوجية والتنظيمية اللازمة لاتمام التحويل الى الانتاج المدنى ·

ومن المهم أن تشتمل برامج التحويل على خلق فرص جديدة للعمل واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان دخل عمال الشركات الحربية وموظفيها خلال فترة التحويل ، وصرف اعانات لهم ومساعدتهم على الاستقرار فى أعمالهم الجديدة ، وتنظيم التدريب المهنى لهم · ويجب أن تشمل هذه البرامج أيضا على اعادة التوزيع الجغرافى للعمال الذين يتقرر توفيرهم نتيجة التحويل ، واستخدامهم فى صناعات أخرى ·

واذا أريد تحويل صناعة السلاح وتنفيذه على الوجه الأكمل وجب قيام الأجهزة الحكومية (وبخاصة التى أنشئت لهذا الغرض) بدور رئيسى فى عملية التحويل بمعاونة فعالة من جانب ممثلى النقابات والشركات والمشروعات الحرة التى يمسها التحويل ، والاخصائيين فى مختلف فروع العلم · وللمجتمع العلمى أيضا دوره الهام فى هذا العمل الضخم المعقد · وفى وسع العلماء والمهندسين والفنيين أن يسهموا بصورة جوهرية سواء فى تخطيط أو تنفيذ تحويل صناعة السلاح ، وذلك بتقديم المشورة والاشتراك فى لجان خاصة ، وغير ذلك من الطرق العديدة ·

وعند النظر فى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لنزع السلاح يجب الاتصال بكل دولة واقليم وصناعة على حدة ومراعاة ظروف وأحوال كل منها . وبالطبع يختلف مدى الانتاج الحربى فى مختلف البلدان اختلافا كبيرا . ويتركز الجزء الأكبر من صناعة السلاح فى عدد قليل من البلاد الكبيرة المتقدمة صناعيا ، وهذه هى نفس البلاد التى تتفاقم فيها مشكلة التحويل .

ولكن العادة أن البلاد النامية هى التى لا تصنع السلاح على الاطلاق أو تصنعه على نطاق صغير نسبيا . وتنفق هذه البلاد مبالغ طائلة من المال على استيراد السلاح والمعدات الحربية من البلاد الصناعية . ولا شك أن نزع السلاح يزيح عبئا ماليا كبيرا عن كاهل هذه الدول ويمكنها من استخدام مواردها المالية المحدودة فى أغراض أخرى أهمها استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية التى هى فى أشد الحاجة اليها .

وقد تردد كثيرا فى الاجتماعات العلمية أن امتلاك الدولة لوسائل الانتاج فى البلاد الاشتراكية ، والنظام المركزى للتخطيط الاقتصادى يهيئان الظروف الضرورية لتحويل الاقتصاد الحربى الى الاغراض السلمية .

وليس أدل على ذلك من تجربة الاتحاد السوفيتى فى تحويل اقتصاده بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ بدأت اعادة بناء الاقتصاد السوفيتى فى المراحل الأخيرة من الحرب ، وتم ذلك بطريقة سهلة ومنظمة طبقا لخطة موضوعة . واتخذت الاجراءات لتخفيض النفقات العسكرية وزيادة استثمار رأس المال فى الاقتصاد القومى ، واعادة توزيع الأيدى العاملة ، والمواد الخام والمعدات ، وغير ذلك من الاجراءات الهامة . وأعيد تنظيم المصالح الحكومية المشرفة على صناعة السلاح وجعلت مسئولة عن ادارة الانتاج المدنى ، وتمت اعادة تنظيم اقتصاد البلاد فى ١٩٤٦ . وفى أوائل ١٩٤٨ تم تسريح ٨ر٦ مليون رجل من القوات المسلحة وشجعتهم الدولة على تلقى دراسات تدريبية متقدمة ، أو دراسة بعض المواد التعليمية الجديدة . وبالطبع نشأت بعض الصعوبات خلال تحويل الاقتصاد القومى فى الاتحاد السوفيتى ، ولكن أمكن التغلب عليها بفضل الاجراءات التى اتخذها الحزب الشيوعى والحكومة السوفيتية . وفى ١٩٤٨ زاد الإنتاج الكلى فى الصناعة على ما كان عليه قبل الحرب .

وفى الوقت الحاضر يمكن من الناحية العملية تحويل صناعة السلاح بنجاح الى الأغراض السلمية ، بفضل التخطيط الاقتصادى الاشتراكى ، ووجود الاجهزة الحكومية المختصة بالتخطيط .

وتسهم الصناعات الحربية فى الاتحاد السوفيتى حتى الآن فى انتاج العديد من السلع الاستهلاكية بما فى ذلك أجهزة التلفاز ، والثلاجات ، والغسالات الخ . وبتحويل الانتاج الحربى يتسنى تحويل الصناعات الحربية ، بكل من يعمل فيها من العلماء والمصممين ، الى انتاج السلع المدنية بما فى ذلك العدد والآلات الدقيقة الخ .

ولا يوجد فى الاتحاد السوفيتى طبقات ولا هيئات اجتماعيـــة ومهنية يهمها اشعال نار الحرب أو الاستعداد لها أو يحدوها الأمل فى جنى المكاسب من ورائها • ولذلك يؤيد الاتحـاد السوفيتى تحـويل الصناعـات الحربية الى الانتـاج السلمى والأغراض العمرانية التى تساعد على سرعة التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى العالم بأسره ، بما فى ذلك الدول الاشتراكية •

وبعد الحرب العالمية الثانية نجحت الولايات المتحدة بوجه عام فى اعادة تنظيم اقتصاد الحرب على أسس سلمية ، فخفضت القوات المسلحة من ١١ر٥ مليون رجل فى ١٩٤٥ الى ١ر٥ مليون فى ١٩٤٨ • وفى نفس الفترة تم تخفيض الانفاق العسكرى من ٨١ر٢٠٠ مليون دولار الى ١١ر٨٠٠ مليون • وفى السنوات التى أعقبت الحرب مباشرة قلت البطالة عما كانت عليه قبل الحرب ، برغم ما تنبأ به البعض من ارتفاعها الى ٨ ملايين عاطل ، ولم تزد نسبة البطالة على ٤٪ من الأيدى العاملة • وفى المملكة المتحدة هبط عدد العاملين فى الصناعات الحربية من ٩ الى مليونين خلال الستة عشر شهرا التى أعقبت الحرب • ولم تصل البطالة الى مستوى ما قبل الحرب ، بل كانت دون المعدل العادى ، بنسبة ٤٪ • وفى بعض البلاد اقترن التحويل الجزئى لصناعة السلاح الى الاغراض السلمية بعد الحرب ، بالبطالة المحلية ولكن ذلك لم يكن له سوى أثر ضئيل على الاقتصاد بوجه عام •

وفى أيامنا هذه تجد الدول الرأسمالية نفسها فى وضع موات لحل مشكلـة التحويل ، ففى وسعها استخدام الأدوات القائمة التى تمكنها من احتكار الاقتصاد ، وفى وسعها أن تتخذ الاجراءات الادارية والتشريعية المباشرة أو تمارس ضغطا مباشرا باستخدام الوسائل المالية وغيرها ، وفى وسعها استخدام ما اكتسبته من خبرة فى ادارة اقتصاد الحرب ــ وبخاصة نظام العقود الحربية ــ فى تنفيذ التحويل بطريقة منظمة • ذلك أن نظام التعاقد يمكن أن يكون أداة فعالة لاعادة توزيـع اعتمادات الميزانية من المشتريات الحربية الى الأغراض المدنية •

وواضح أن مدى عسكرية الاقتصاد يختلف اختلافا كبيرا ، لا من دولة الى دولة فحسب ، بل أيضا من اقليم الى آخر • ومن هنا يمكن أن تنشأ الصعوبات فى الاقاليم والمناطق التى تنتج السلاح بغزارة أو التى توجد فيها قواعد عسكرية • وعلى الدولة والسلطات المحلية والشركات الفردية والمشروعات الحرة أن تتكاتف وتتعاون على تذليل هذه الصعاب الوقتية • وينبغى لهذه الاقاليم والمناطق بالطبع أن تضع برامج للتحويل يراعى فيها الطابع الخاص لصناعة السلاح فى كل اقليم •

دور العلماء :

على المجتمع العلمى أن يقوم بدور حيوى ، فيشعر الرأى العام بالآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تحويل صناعة السلاح • وعليه قبل كل شىء أن يقدم الأدلة

التفصيلية التى تثبت أن نزع السلاح أمر مطلوب ، وأنه سوف يعود بفوائد مادية جوهرية على البشرية جمعاء • ومن الوسائل الأخرى فى معالجة هذه المشكلة وتناولها إبراز الادلة القوية التي تثبت أن تحويل صناعة السلاح ، اذا تم تخطيطه بعناية وتنفيذه على مراحل ، فانه لن يخلق عقبات خطيرة فى سبيل استخدام العمال . بل سوف يخلق فرصا جديدة للعمل ويقلل من البطالة •

ويجب على العلماء أن يتخذوا الخطوات اللازمة لوضع الحقائق الموضوعية أمام الناس ، واقناعهم بأن الصعوبات الاقتصادية والفنية للتحويل ليست هى العقبة الرئيسية فى سبيل نزع السلاح ، اذ أن هذه الصعوبات ليست مستعصية ، وانما العقبة الحقيقية هى مقاومة المؤسسة العسكرية وصناع السلاح الذين لن يدخروا وسعا فى العمل على زيادة سباق التسلح ، جريا وراء مصالحهم الخاصة • وأيا كانت الصعوبات الوقتية والمشكلات التى تنشأ نتيجة التحويل ، وأيا كانت النفقات التى يتكلفها ، فانها لا تعد شيئا بالقياس الى الاخطار الهائلة التى سوف تترتب على استمرار سباق التسلح • واذا أريد ايضاح هذه الحقائق للشعب بأسره • وجب اجراء دراسات تتناول جذور الموضوع وتتضمن تحليلات مقارنة للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على نزع السلاح وسباق التسلح •

وفى الاتحاد السوفيتى تأسس فى ١٩٧٩ مجلس بحوث السلام ونزع السلاح ، بالاشتراك بين اللجنة التنفيذية الدائمة لأكاديمية العلوم السوفيتية ، ومجلس اللجنة الحكومية السوفيتية للعلوم والتكنولوجيا ، واللجنة التنفيذية الدائمة للجنة السلام السوفيتية • ويضم مجلس البحوث نحو ٨٠ من العلماء السوفيت البارزين ، وعددا من نواب مجلس السوفيت الأعلى ومجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات ، وعددا من موظفى الحزب ، والشخصيات العامة وموظفى المنظمات الجماهيرية والباحثين الثقافيين وكبار الصحفيين الخ • وقد تأسس هذا المجلس ليكون مركزا للفكر العلمى والاجتماعى فى مجال السلم ونزع السلاح • ومن بين القضايا التى ينوى المجلس البحث فيها اجراء بحث شامل فى المشكلات المتصلة بتحويل صناعة السلاح الى الانتاج المدنى ، والمشكلات المتعلقة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على سباق التسلح •

وقد دلت التجارب على أن سباق التسلح له آثار اقتصادية واجتماعية عديدة وضارة الى جانب أنه لا ينقذ الدول الرأسمالية من الأزمات ، والبطالة ، وغيرها من العلل المزمنة • من ذلك أن توجيه الموارد على نطاق واسع الى سباق التسلح يعوق تنمية القوى الانتاجية ، ويعطل التقدم العلمى والتكنولوجى ، ويساعد على زيادة البطالة والتضخم ويعرقل حل عدد كبير من المشكلات التى تنشأ فى جميع أنحاء العالم – وهى المشكلات المتعلقة بالتخلف ، والفقر ، والمواد الغذائية ، والطاقة ، والمواد الخام ، وحماية البيئة الخ • وتزداد دول العالم حرصا على ايجاد الموارد اللازمة

لحل هذه المشكلات • ولا شك أن الانهماك فى سباق التسلح الذى نشاهده الآن يعارض الاتجاه نحو العمل على توفير موارد مالية أكبر لمواجهة العديد من المطـــالب الاجتماعية والاقتصادية الملحة •

ومن الطبيعى أن وجود المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحادة لا يمكن أن يعزى الى سباق التسلح ، وان نزع السلاح لن يزيل بطريقة آلية كل الحواجز التى تعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادى • ولكن لا شك فى أن نزع السلاح من شأنه أن يزيل واحدة من أخطر العقبات فى سبيل حل المشكلات الاجتماعيــة والاقتصاديــة الملحة فى كثير من البلدان •

ويلاحظ فى الوقت نفسه أن مشكلات نزع السلاح أشد ارتباطا بالتنميـــة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع مما كان عليه الحال من قبـــل • ولذلك كان من الأهمية بمكان بالنسبة لكل الشعوب أن يوقف سباق التسلح ، وان تستخدم الاموال الطائلة التي تنفق حاليا على الاغراض العسكرية ، فى سد الاحتياجات السلمية • واذا تم نزع السلاح أمكن التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كافة البلدان ، بصورة مباشرة وغير مباشرة •

ويتوقف تحديد الآثار الاقتصادية لنزع السلاح على حجم الموارد التى يتم توفيرها سواء بصورة مطلقة أو نسبية ، كما يتوقف على طبيعة هذه الموارد • أما مسألـــة الترتيب الذى تجب مراعاته فى الاستخدام السلمى لهذه الموارد والى أى حد يتم ذلك ، فانها تتوقف على درجة نزع السلاح والأشكال التى يتخذها • وواضح بالطبع أن أفضل النتائج الاقتصادية تترتب على نزع السلاح نزعا تاما وشـــاملا ولكن نزع السلاح بصورة جزئية يؤدى أيضا الى توفير قدر كبير من الموارد •

ومن الطبيعى أن نزع السلاح سوف يتطلب ــ الى حين ــ الاتفـاق على بعض الأغراض مثل تمويل اعادة التدريب المهنى للأفراد ، ونقلهم الى أماكن عملهم الجديد ، ومنح اعانات مالية لمختلف الاقاليم التى أضيرت بتحويل صناعة السلاح • وهذه النفقات وغيرها سوف تغطيها بالطبع الايرادات التى تنجم عن نزع السلاح ، والتى تساعد على تلبية احتياجات المجتمع •

وتعانى كل البلدان العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى طال الأمد على حلها أو تأخر لنقص الأموال المطلوبة • ولكن اذا تم التحويل فسوف تتوافـــر الأموال اللازمة لحل هذه المشكلات من الوفورات التى تحققها الموارد المستخدمة الآن فى الأغراض الحربية (غير الانتاجية) • ثم ان تخفيض الانفاق الحربى سوف يقلل مقدار الضرائب التى يدفعها العمال ، ويرفع مستوى المعيشة بين أعـداد كبيرة من السكان ــ وكلها عوامل ذات أثر كبير فى العمالة ، ومعدلات النمو الاقتصادى •

ثم ان زيادة المعاشات وغيرها من مزايا التأمين الاجتماعى سوف تساعد عـلى تنشيط انتاج السلع الاستهلاكية •

يضاف الى ذلك أن الحد من سباق التسلح سوف يوقف المزيد من تضخم الدين القومى فى كثير من البلدان الرأسمالية ويمهد الطريق لتخفيضه بالتدريج • ونحن نعلم أن تضخم الدين القومى الذى يرجع فى الغالب الى الانفاق الحربى له آثار مدمرة على التجارة الخارجية والمركز المالى لهذه البلدان • وواضح أن تخفيض الانتاج الحربى يقضى على أحد الأسباب الرئيسية للتضخم الذى تشتد وطأته بصفة خاصة على أصحاب الدخول المحدودة وعلاوة على ذلك فان نزع السلاح يحد من التضخم بالاستغناء عن النفقات غير الانتاجية كليا أو جزئيا ، وبالحد من الانتاج الحربى الذى تبلغ أسعاره ضعف أسعار القطاع المدنى •

وفى وسع كثير من البلدان أن تستخدم الأموال التى يتم توفيرها من نزع السلاح كليا أو جزئيا فى زيادة الاستثمارات فى الاقتصاد المدنى ، وبذلك تزيد من معدل النمو الصناعى بنسبة ١٪ أو ٢٪ كما يقول خبراء الامم المتحدة •

وتوضح الأمثلة الآتية الآفاق التى سوف تتفتح اذا تم تحويل الانفاق الحربى الى الأغراض السلمية • فطبقا لتقديرات الاخصائيين يمكن بناء ما يلى من كل ١٠٠ر٠٠٠ مليون دولار تنفق على الأغراض الحربية :

(أ) ٣٠٠ محطة قوى حرارية ، تولد كل منها ١٢٠ر٠٠٠ كيلو واط •

(ب) ٣٠٠ معمل لتكرير البترول ــ الطاقة السنوية لكل منها ٣ر٢٥ مليون طن •

(جـ) ١ر٠٠٠ مصنع للسماد الكيماوى •

(د) ٢٠٠ مصنع للمطاط الصناعى ينتج كل منها ٢٥ر٠٠٠ طن •

(هـ) ١ر٦٠٠ مصنع سكر ، تلبى احتياجات العالم كله من هذه السلعة •

ومن المتوقع أن يكون لنقل الأفراد العلميين والمهندسين الى قطاع الانتاج المدنى آثار اقتصادية جوهرية • ذلك أن تدفق الاخصائيين ذوى المهارة الفائقة على الصناعة المدنية من شأنه الاسراع بالتقدم التكنولوجى فى هذا القطاع ، والتعجيل بادخال أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية •

ولا ريب أن نزع السلاح سوف يساعد على ازالة الحواجز التى تحول دون تقسيم العمل الدولى ، ويشجع اقامة التعاون الصحيح والمفيد فى العلاقات الدولية من الناحية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، بما فى ذلك العلاقات بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة •

وسوف يفتح نزع السلاح مصادر جديدة لتمويل البرامج الاجتماعية التى تعانى قبل غيرها فى البلاد الرأسمالية آثار الحد من النشاط الاقتصادى والتى تضحى بها هذه الدول من أجل صنع السلاح ، كما أن نزع السلاح سوف ييسر حل العديد من المشكلات العالمية المتعلقة بالبيئة ، والطاقة ، والنقل ، والغذاء ، الخ •

ويمكن أن يؤدى نزع السلاح ، وتحويل صناعته الى توفير موارد هائلة ،

واستخدامها فى أغراض التنمية · ومن المسائل الهامة فى موضوع سباق التسلح زيادة تورط الدول النامية فى هذا السباق ، فقد زاد الانفاق الحربى فى الدول النامية بأسرع مما زاد هذا الانفاق فى العالم بأسره ، اذ ارتفع نصيب الدول الناشئة حديثا فى الانفاق العالمى من ٥ر٤٪ فى ١٩٦٠ الى ١ر١٦٪ فى ١٩٨٠ · وزاد الانفاق الحربى فى البلاد النامية بنحو ٣ر١ مرة على نفقات التعليم ، وبنحو ٣ مرات على نفقات الصحة · ولا شك أن نمو الروح العسكرية يجلب أوخم العواقب على الدول النامية ·

ويؤدى نزع السلاح الى تنمية الدول الناشئة حديثا من وجوه عديدة : ذلك أن هذه الدول تستطيع بفضل ما يتوافر لديها من الموارد المحلية أن تستثمر ألوف الملايين من الدولارات فى مجالات الاقتصاد المختلفة · وهذا يساعد على النهضة الصناعية في البلاد ، كما يساعد على التخلص من أغلال التخلف وتحقيق الاستقلال الاقتصادى والعلمي والتكنولوجى · ثم ان الأموال المتوفرة من نزع السلاح تتيح لها فرصة أفضل للقضاء على أخطر مشكلاتها : مثال ذلك أن هناك حاجة سنوية الى ٦٠٠ مليون دولار فقط — أى أقل من ١٪ من الميزانية الحربية لهذه الدول — لتحصين الأطفال الجدد ضد الأمراض المعدية · ثم أن هناك ٢٠٠ر١ مليون شخص يقيمون فى مدن وقرى أفريقيا وأمريكا اللاتينية يمكن تزويدهم بمياه الشرب بتكلفة قدرها ٠٠٠ر٣ مليون دولار ، وهو ما يعادل ٣٪ فقط من انفاقها الحربى السنوى ، ولو أن نفس هذا القدر من المال أنفق على الانتاج الزراعى لأمكن القضاء على الجوع فى هذه الدول خلال وقت قصير ·

ويساعد نزع السلاح على الاسراع بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد النامية ، ليس فقط لأنه يتيح لها تحويل مواردها المالية والمادية من الانتاج الحربى الى الأغراض السلمية والعمرانية ، بل أيضا لأن نزع السلاح يؤدى الى اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح البلاد النامية ، واقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وتقديم الدول المتقدمة معونات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية أكبر ، بل ان تخفيض الميزانيات الحربية الذى دعا اليه الاتحاد السوفيتى منذ زمن طويل سوف يكون خطوة كبيرة الى الامام ·

ولذلك فان نزع السلاح وتحويل الانتاج الحربى الى الأغراض السلمية سوف يؤديان الى خير النتائج ويحرران المجتمع من ربقة النزعة العسكرية ، والنتائج الوخيمة لسباق التسلح ، ويسرعان بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول ·

ان تحويل الموارد التى تنفق بغباء على سباق التسلح وتحويل الانتاج الى الأغراض السلمية لا يمكن أن يتحقق الا بتضافر الجهود من جانب كل محب للسلام والتقدم فى جميع أنحاء العالم ، وفى مقدمتهم العلماء الذين يؤيدون السلام ونزع السلاح ؟

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٤/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو
ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين.

ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر.

مجلة رسالة اليونسكو — تصدر شهريًا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل التربية
— يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
مجلة (ديوجين)
— فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

العلم والمجتمع — مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

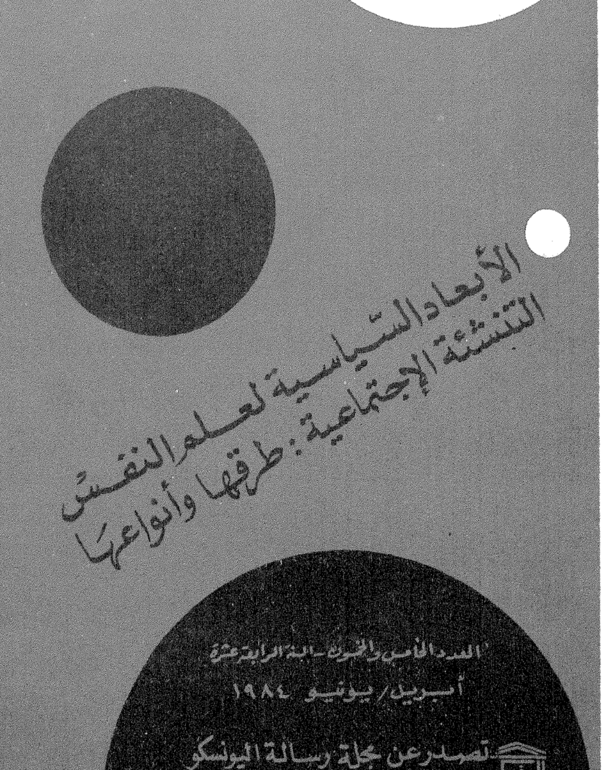
مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو، وبمعاونة الشعب القومية العربية، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الثمن ٢٥ قرشًا

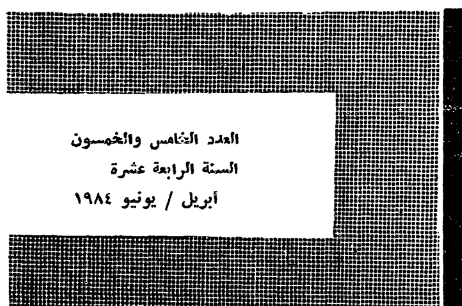
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL







العدد الخامس والخمسون
السنة الرابعة عشرة
أبريل / يونيو ١٩٨٤

تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٩

محتويات العدد



لقد نشأت السيكولوجية السياسية الحديثة ـ باعتبارها علما أكاديميا ـ خلال المدة التى مضت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ـ وذلك على الرغم من أن تاريخ الفلسفة الاجتماعية التى هى أم هذه السيكولوجية يرجع الى العصور القديمة • والسيكولوجية السياسية (علم النفس السياسى) هى وليدة علم السياسة وعلم النفس معا ، نشأت فى العصر العلمى الذى امتزجت فيه مظاهر التفاؤل بمظاهر اليأس • وكان من أثر زيادة المعلومات ، واطراد الثقة فى الطرق العلمية ، وسرعة التطورات التكنولوجية أن زاد الاعتقاد بامكان استخدام الطرق العلمية فى فهم السلوك السياسى • ذلك أن الاضطرابات السياسية المتلاحقة ، والدمار الذى جلبته الحرب العالمية الأولى ، وقيام النظم الشمولية الحديثة بكل ما صاحبها من مظاهر الوحشية والبربرية ، وظهور وسائل الاعلام الحديثة ، واستخدامها فى مجال الدعاية ـ كل أولئك دعا الى ضرورة الحصول على مزيد من المعلومات عن كنه العلاقة بين العمليات السياسية والنفسية •

بقلم : مورتون ديوتش

أستاذ علم النفس والتربية بكلية المعلمين . جامعة كولومبيا . نيويورك • من مؤلفاته المسوره : ثورة الصراع : "عمليات البناء والهدامه (١٨٧٣) . الطلعة الاجماعية . والعصر , والتنمية السيكولوجية (١٩٦٨) . والسكولوحية الاجتماعيه لعدالة التوزيع (١٩٨٢) •

ترجمة : أمين محمود الشريف

عضو لجنه الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافـــة ورئيس مسروع الألف كتاب بوزارة التعليم سابقا •

وظهرت أول صلة جلية بين علم النفس وعلم السياسة فى جامعة شـــيكاغو بالولايات المتحدة ، وذلك بفضل تشجيع العالم السياسى شارك مريام (ديفز ، ١٩٧٣ ص ١٨) اذ دعا صراحة (١٩٢٥ ، ١٩٣٤) الى وضع علم للسياسة يقوم على الأسس العلمية ، ويستمد وحيه من علم النفس ، واستجاب هارولد د• لاسويل من تلاميذه لدعوة أستاذه وأصبح بفضل مؤلفاته وتعاليمه المؤسس الأول للسيكولوجية السياسية كعلم أكاديمى جديد •

وعلى الرغم من أن مؤلفات لاسويل الغزيرة قدمست عـــلى وجه التقريب كل موضوع يهم السيكولوجيين السياسيين ، فان اهتمامه الخاص بالعمليات السيكولوجية من حيث تأثيرها فى العمليات السياسية كان له أعظم الأثر فى صياغة الطريقة التى اتبعها معظم علماء أمريكا الاجتماعيين فى مجال السيكولوجيا السياسية • وساعدت مؤلفاته الأولى على وضع منهج لتفهم أسرار الســـلوك السياسى ، والسياســـة ، والسياسيين • ومن أشهر هذه المؤلفات السيكوباثولوجيا (علم النفس المـــرضى) والسياسة (١٩٣٠) ، والسياسة والقلق الشخصى (١٩٣٥) ، والقوة والشخصية (١٩٤٨) • وأدى هـــذا المنهج الى وضـــع سيكولوجية سياسية تهتم بالعمـــليات

السيكولوجية الفردية والاجتماعية ـ مثل الحافز ، والصراع ، والادراك ، والمعرفة . والتعلم ، والتربية الاجتماعية . وتكوين الاتجاهات ، وديناميكية الجماعات ، كما تهتم بدراسة الشخصية الفردية . والسيكوباثولوجيا باعتبارهما من العوامل المؤثرة فى السلوك السياسى ٠

ويلاحظ أن اهتمام السيكولوجيين السياسيين الامريكيين بدراسة تأثير العمليات السيكولوجية فى العمليات السياسية أدى الى اهمال دراسة تأثير العمليات السياسية فى العمليات السيكولوجية ٠ ولكن السيكولوجية السياسية الأوربية ـ برغم تأثيرها بالسيكولوجية الامريكية ـ كانت أقل انحيازا الى جانب واحد ٠ بيد أن ازدياد تأثير المذهب الماركسى فى أوربا أدى الى ابراز دور العمليات السياسية فى تشكيل العمليات النفسية ، وتكوين الشخصية ٠ ومن هنا نرى ماكس هوركهيمر فى خطابه الافتتاحى الذى ألقاه فى ١٩٣١ بوصفه مديرا لمعهد البحوث الاجتماعية بجامعة فرانكفورت يصر على ضرورة قيام أعضاء المعهد بدراسة الارتباط بين الحياة الاقتصادية فى المجتمع والنمو السيكولوجى للفرد ، والتحول الطارىء على عالم الثقافة (هيلد ، ١٩٨٠ ، ص ٣٣) ٠ وأسهم مختلف أعضاء مدرسة فرانكفورت والمهتمون بتطور النظرية النقدية ـ وهم هوركهيمر ، وأدورنو ، وماركيوز ، وفروم ، وهابرماس ـ اسهاما كبيرا فى المزج بين الاتجاهات السياسية ـ الاقتصادية للنظرية الماركسية ، والنظرات السيكولوجية لنظرية فرويد ٠

وفى رأيى أن مجال السيكولوجية السياسية هو دراسة التفاعل بين العمليات السياسية والسيكولوجية أى تأثير العمليات السياسية فى العمليات السيكولوجية وتأثير العمليات السيكولوجية فى العمليات السياسية ٠ فكما أن القوى العقلية تحدد طبيعة صنع القرار السياسى وتؤثر فيه ، كذلك طبيعة صنع القرار السياسى تؤثر فى القوى العقلية ٠ وبيان ذلك أنك ترى الأطفال البالغ عمرهم خمس سنوات ، والراشدين الذين بلغوا سن النضج يبدون أفكارا سياسية مختلفة تبعا لاختلاف قواهم العقلية ٠ وكذلك ترى بعض الأوضاع والعمليات السياسية تنمى صفات الذكاء ، والاستقلال والتفكير والنشاط فى الراشدين الناضجين ، فى حين ترى بعضها الآخر يساعد على ظهور ملكات عقلية تغلب عليها السلبية ، والتبعية ، وعدم النقد ، شبيهة بملكات الطفل الذى يتصف بالخضوع والخنوع ، والاستسلام والاذعان ٠

ويتحدد مجال السيكولوجية السياسية ليس فقط بموجب موضوع بحثها ألا وهو العلاقة المتبادلة بين العمليات السيكولوجية والسياسية ، بل أيضا بطريقتها فى معالجة هذا الموضوع ألا وهى الطريقة العلمية ٠

ويقول ناجيل (١٩٦١ ، ص ٤) فى هذا الصدد ما نصه :

« ان الرغبة فى التوصل الى تفسيرات مبنية على أدلة صحيحة هى التى تولد العلم » ١ هـ ٠

ولهذا فان السيكولوجية السياسية العلمية تهدف الى وضع فرضيات تفسيرية للظواهر ، ذات نتائج منطقية ودقيقة بدرجة كافية . بحيث يمكن اثبات صحتهـــا بالتجربة والاختبار . وبعبارة أخرى يجب أن تكون هذه الفرضيات خاضعة لامكان رفضها عن طريق الأدلة العلمية التى تثبت على محك التجربة ، والتى يتم التوصل اليها بطرق تهدف الى تجنب مصادر الخطأ .

وقد أوضح ناجيل (١٩٦١ ص ١٣) أن :

« الطريقة العلمية هى نقد الأدلة باستمرار ، فى ضوء القوانين المجربة (التى تثبت على محك التجربة) بغية الحكم على صحة الطرق التى يمكن التوصل بها الى الأدلة ، ومعرفة قوة الدليل التى ينبنى عليها استخلاص النتائج » اهـ .

ويجب بالضرورة أن تعنى السيكولوجية السياسية العلميـــة بالميتودولوجيـا (مناهج البحث) : أى يجب أن تعنى بايجاد القوانين المجربة ، اللازمة للحكم على صحة الطرق المستخدمة فى جمع المعلومات ، ومعرفة صحة الادلة المستخدمة فى اختيار الفرضيات التفسيرية ، ويجب أن تعنى أيضا بوضع طرق مناسبة لجمع المعلومات من شأنها أن تؤدى الى الحصول على معلومات صحيحة يمكن التعويل عليها .

بيد أن تطبيق الطريقة العلمية فى مجال مثل السيكولوجية السياسية أمر يتعذر تحقيقه ، كما يتعذر تأييده . ذلك أن طبيعة مباحث السيكولوجية السياسية تجعل من غير المناسب الى حد كبير تطبيق مناهج البحث المتبعـــة فى العـــلوم الطبيعيـــة والبيولوجية تطبيقا أعمى دون تعديل ، وان كان يتجاذبنا فى هذا المجال ضربان من الاغراء : أولهما اغراء طبيعى يتمثل فى تقليد العلوم الطبيعيه لأنها نموذج يحتذى ، وثانيهما اغراء مضاد يدعونا الى رفض الطريقة العلمية لأنها غير مناسبة . يضاف الى ذلك أن طريقة العلوم الطبيعية تهتم بالناحية التقنية (هابرماس ، ١٩٧١) وتهدف الى تحصيل المعلومات اللازمة للعمل على تحقيق أهداف معينة فى ظروف معينة ، ولكن العلوم الاجتماعية وفى جملتها السيكولوجية السياسية حين تهتم بالناحيـــة التقنية تقليدا للعلوم الطبيعية تتجاهل أن العمل البشرى يجب فهمه فى ضوء ما يعنيه بالنسبة لمن يقومون به وبالنسبة لغيرهم ممن يتأثرون به أى أن العمل البشرى يجرى تنفيذه فى اطار من الاتصالات الشخصية الذاتية بين الناس ، وفى اطار ممارسات وأشكال من الحياة ذات الجذور التاريخية المتميزة (برنشتاين ، ١٩٧٦ ، ص ٢٣٠) . ولذلك فان التقليد الأعمى للاتجاه التقنى فى العلوم الطبيعية حمل كثيرا من العلمـاء الاجتماعيين على أن يتجاهلوا أن أبحاثهم النظرية والتجريبية ــ التى هى مجال نشاطهم العلمى ــ تتأثر بالعقائد والقيم والاتجاهات الايديولوجية والآراء السياسية والاقتصادية السائدة فى المجتمعات التى يعملون فيها .

وعلى الرغم من أن تقليد العلوم الطبيعية أمر طبيعى ، فانه أثر تأثيرا سيئا فى ظهور سيكولوجية سياسية علمية ، اذ حدا بعض العلماء الى الخـــلط بين الطريقة

العلمية ، والعلم . أعنى النظر الى بعض الطرق التى توصف بأنها موضوعية وسلوكية ومجردة من القيم . وكمية ، على أنها طرق علمية حتى عندما يثبت النقد الدقيق أنها غير مناسبة وأنها لا تخلو من القيم • واعترض البعض الآخر على موضوعية الطرق العلمية ، وارتدوا الى ذاتية ، جامحة تنكر فى الواقع امكان أو قيمة الطريقة الذاتية (أى الطريقة التى يتأثر فيها الباحث بآرائه ومعتقداته وميوله الشخصية الذاتية ، وهى ضد الطريقة الموضوعية) فى الدراسة العلمية للسيكولوجية السياسية •

ومن حسن الحظ أن الانجاه السائد فى السيكولوجية لسياسية ليس هو المذهب الموضوعى ولا هو المذهب الذاتى ، ذلك أن معظم السيكولوجيين السياسيين يمارسون فن الانتهازية الميثو دولوجية ، (المتعلقة بمناهج البحث) ، وهو فن علمى ثبت على محك التجربة ، فنراهم يستخدمون طرق البحث العلمى المقررة كطريقة تحليل المحتوى ، وطريقة المقابلات الشخصية (للاستطلاع أو التشاور أو الاختبار) وطريقة الاستفتاء (أو الاستبيان) وطريقة تحليل السلوك غير اللفظى ، وطريقة تجارب المجموعات الصغيرة ، وطريقة العرض ، وطريقة الملاحظات المنظمة ، وطريقة الاقتراع ، وطريقة تحليل البيانات المسجلة • وهم يقتبسون هذه الطرق من أى علم من العلوم الاجتماعية والسلوكية المختلفة ويطورونها بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة التى يدرسونها • واذا لم يوفق الباحث فى تنفيذ هذه الطرق أو كانت هى غير ملائمة للمشكلة المدروسة فان النقد المستمر للأدلة بواسطة القوانين المجربة كفيل بالكشف عن مواطن النقص فى البحث (اذا كان من الأهمية بحيث يستوجب هذا الاهتمام) • ويحدث أحيانا أن يمر الخطأ دون أن يلحظه أحد ، لأن كل باحث عرضة للخطأ •

هذا وكثير من البحوث التى تجرى فى السيكولوجية السياسية هى بحوث استكشافية (استطلاعية) وانشائية تهدف الى تقوية البصيرة وبعد النظر ، والى وضع الفرضيات لا اختبارها • والمجال متسع لاجراء مثل هذه البحوث ولكن لا توجد قواعد مناسبة للخلق والابتكار ولذلك لا يسفر كثير من البحوث الاستكشافية عن أية نتيجة ، كما أن الدراسات الوصفية المقبولة والهادفة الى اختبار الفرضيات أقل من ذلك كثيرا • بيد أن القواعد والطرق الخاصة باجراء هذه الدراسات واضحة تماما • ومع ذلك فان كثيرا من هذه الدراسات قليل الجدوى ، حتى ولو تمت على الوجه الصحيح من الناحية الفنية • ويرجع ذلك الى عدم امعان النظر فى المشكلة قبل صياغتها فى صورتها النهائية •

وعلى الرغم من أن السيكولوجية السياسية تندرج فى سلك العلوم الأكاديمية ، فانها تعنى أيضا عناية كبيرة بأن تكون مفيدة من الناحية الاجتماعية ، كما تعنى باستخدام معلوماتها ونظراتها فى تحسين العمليات السياسية ، وأحوال البشرية • ويلاحظ أن أكثر تطبيقاتها افتراضية ، بمعنى أنه توجد ثغرات هامة وعديدة فى معلوماتنا النظرية والتجريبية فى هذا الشأن ، ولذلك وجب علينا أن نلجأ الى

الافتراض لاستنباط توصيات محددة من المعلومات الحالية القائمة على أسس واهية متداعية • ومع ذلك فان القيمة الاجتماعية الرئيسية للبحث العقلى فى السيكولوجية السياسية لا تكمن فى هذه التوصيات المحددة ، وانما تكمن على الأصح فى أن هذا البحث يتيح اطارا تنظيميا ، وأفكارا واضحة ، ومفاهيم منظمة تساعد المشتغلين بالبحوث السياسية العملية على التفكير فيما يدرسونه بطريقة أكثر شمولا . وأدق تحليلا ، مع مزيد من الاهتمام باختبار الفرضيات التى تقوم عليها أبحاثهم •

محتوى السيكولوجية السياسية :

تناول السيكولوجيون السياسيون بالبحث عددا كبيرا من الموضوعات • ولكى أكون فكرة عن مختلف الموضوعات التى تندرج تحت عنوان : «السيكولوجية السياسية» استعرضت محتويات برامج الاجتماعات العلمية السنوية للجمعية الدولية للسيكولوجية السياسية التى تأسست فى يناير ١٩٧٨ كجمعية دولية وعلمية تمثل فيها فروع المعرفة المختلفة : فمن أعضائها الدوليين علماء النفس ، وعلماء السياسة ، والأطباء ، النفسانيون ، وعلماء الاجتماع ، والمؤرخون والأنثروبولوجيون (= علماء الانسان) بالاضافة الى الموظفين الحكوميين والعاملين فى الحياة العامة ممن يهتمون بالسيكولوجية السياسية • ويمكن القول بأن هذه الجمعية هى محور الارتكاز فى النشاط العلمى فى مجال السيكولوجية السياسية • وقد راجعت محتويات مجلة الجمعية التى عنوانها « السيكولوجية السياسية » ، منذ أن طبعت ، ودرست محتويات عدد من الكتب الخاصة بالسيكولوجية السياسية ، مثل مؤلفات كيركباتريك وبتيت (١٩٧٢) ، وكنوطسون (١٩٧٣) ، ودى رنزو (١٩٧٤) ورنسهون (١٩٧٤) . وستون (١٩٧٤) . ومنهايم (١٩٧٥) والكوك (١٩٧٦) . وايلمز (١٩٧٦) ، وداوسون وغيره (١٩٧٧)

وتبين من مراجعة عناوين المقالات والفصول والبحوث والندوات أنها تحتوى على موضوعات شتى يحار فيها العقل ، مما يوحى بشيوع الفوضى فى السيكولوجية السياسية • ومن حسن الحظ أننى بعد التأمل فى الموضوعات المتنوعة استطعت أن أرسم صورة واضحة لهذه الموضوعات من خلال هذه الفوضى • وفيما يلى عدد من العقد الرئيسية فى هذه الصورة :

الفرد باعتباره انسانا سياسيا :

هذه العقدة هى مدار مجموعة من الدراسات التى تعنى بالعوامل المحددة لسلوك الفرد السياسى وما يترتب عليه من نتائج • وقد رسم بروستر سميث (١٩٦٨) خريطة لتحليل الشخصية والسياسة ، توضح العلاقات المترابطة فى هذه العقدة • ومن الدراسات العديدة فى السيكولوجية السياسية التى تتضمنها خريطة سميث دراسة التربية الاجتماعية السياسية ، وتكوين الاتجاهات السياسية ، والمشاركة السياسية ، والاغتراب السياسى ، وسلوك الناخبين ، والخلفيات الاجتماعية للارهابيين

السياسيين . والعلاقة بين الشخصية والاتجاهات السياسية ، والانتساب للجماعات ، والاتجاهات السياسية والسلوك السياسى ، والعوامل الموقفية (نسبة للموقف) المؤثرة فى السلوك السياسى ، وتأثير وسائل الاعلام ٠٠ الخ ٠

الحركات السياسية :

ويتصل بالعقدة السابقة اتصالا وثيقا عقدة أخرى هى محور الدراسات المتصلة بالتشكيلات الاجتماعية ، والأمم ، والجماعات ، والمنظمات والمجتمعات التى لا يكون الفاعل السياسى فيها فردا من الأفراد بل يتألف من أفراد وجماعات يتفاعل بعضها مع بعض ٠ وهكذا يذكر هلموت موزر (١٩٨٢) فى استعراضه السيكولوجية السياسية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية أن دراسة حركات الشباب ، ودراسة مجموعات العمل هما من الموضوعات الرئيسية التى بحثها السيكولوجيون السياسيون بحثا مستفيضا فى تلك البلاد ٠ وكذلك تم بحث الحركة النسائية ، وحركة السلام ، والجماعات الارهابية ، والفرق الدينية ، والحركات القومية ٠٠٠ الخ ٠

وعلى الرغم من أن شكل (١) لا يعد خريطة مناسبة لهذه العقدة تماما فاننا اذا غيرنا عبارة (فردى) الى (جمعى) فان الخريطة تصبح مناسبة لما يمكن أن يندرج تحت هذا العنوان : وعلى ذلك يجب احلال كلمة (جماعة) محل كلمة ذات أو شخص أو شخصية وكلمة (سياسات) محل اتجاهات ، وعبارة (مميزات جمعية) محل عبارة سمات فردية ٠

السياسى أو الزعيم السياسى :

تتصل هذه العقدة اتصالا وثيقا بالعقدة الأولى غير أن البحث هنا يعالج فئة خاصة من الأفراد السياسيين ألا وهم الذين يلعبون أو لعبوا دورا هاما فى العملية السياسية ٠ ويندرج تحت هذا العنوان دراسة الزعماء السياسيين والقيادة السياسية ، وشخصيات الساسة ، وتاريخ الحياة النفسية ، والتاريخ النفسى ٠ وقد تم الكثير من الدراسات حول الزعماء السياسيين لاهتمام الناس بالشخصيات التى تتبوأ مكانة بارزة فى التاريخ ٠ ومن الطبيعى أن ما يهم الباحث من اتجاهات وسلوك فى دراسة زعيم سياسى مثل ماوتسى تونج يختلف عنه فى دراسة أى مواطن صينى عادى ٠

التكتلات والتنظيمات السياسية :

هذه العقدة شبيهة بعقدة الحركات السياسية ، غير أن الدراسات البحثية هنا تعنى بالتشكيلات الاجتماعية ، والتكتلات ، والتنظيمات التى تظهر بين رجال السياسة ٠ وهنا يهتم الباحث بمثل هذه المسائل : كيف يتم التآلف بين الجماعات ؟ ما الذى يؤدى الى انقسام الجماعات ؟ ما الذى يدعو الى التفاف الأتباع حول زعيم معين ؟

ما الذى يؤدى الى التعاون بدلا من التنافس ؟ وبوجه عام يتركز الاهتمام هنا على دراسة أنماط العلاقات المتبادلة بين الجماعات والتفاعلات التى تجرى بين السياسيين فى احدى الوحدات الاجتماعية السياسية ، وأسباب هذه التفاعلات ونتائجها ٠

العلاقات السياسية بين الجماعات :

هذه العقدة شبيهة بالعقدة السابقة ولكنها تدور حول الدراسات التى تعالج الأوضاع والتفاعلات القائمة بين الوحدات السياسية ، لا بين أفراد السياسيين ٠ وهذه الوحدات السياسية هى الحكومات المحلية أو الأمم أو الأحلاف أو المنظمات الدولية وهكذا ٠ ويندرج تحت هذا العنوان دراسة العلاقات المعادية كالتهديد ، والحرب ، والردع ، كما يندرج تحته دراسة العلاقات التعاونية كالمعونة المتبادلة

والتبادل العلمى والثقافى والتجارى ٠

وتحت هذا العنوان وما سبقه وما يليه تعنى السيكولوجية السياسية بما للعمليات النفسية من فردية وجماعية من أثر فى تطور الأوضاع السياسية والتفاعلات السياسية والعمليات السياسية ، كما تعنى بمدى تأثرها بهذه الأوضاع والتفاعلات والعمليات ٠ وهنا يمكن القول بأن السيكولوجية السياسية تزيد من فهم مباحث علم السياسة وعلم العلاقات الدولية ، ولكنها لا تصلح بديلا من هذين العلمين ٠

العمليات السياسية :

لعل العقدة المركزية فى السيكولوجية السياسية هى مختلف العمليات الفردية والجماعية المتعلقة بسلوك الكيانات السياسية والمؤثرة فى هذا السلوك والمتأثرة به أيضا ٠ وقد درس الباحثون عددا من هذه العمليات دراسة مستفيضة بحيث يمكن أن تتفرع الى عقد ثانوية كبيرة ومتميزة ٠ وتتضمن هذه العمليات الملاحظة والمعرفة (جرفيس ، ١٩٧٦) ، وصنع القرار (جانيس ، ومان ، ١٩٧٧) ، والاقناع (دوب ، ١٩٤٨ ، كاتز وغيره ، ١٩٥٤ ، نيمو ، ١٩٧٠) ، والتعلم (دوسون وغيره ، ١٩٧٧) ، والصراع (سيندر وديزنج ، ١٩٧٧ ، دبوتش ، ١٩٧٣) ، والتعبئة (اتزيوتى ، ١٩٦٨) ٠ وقد ذكرت بعد كل عملية من هذه العمليات مرجعا أو أكثر لارشاد القارىء الى أهم الأبحاث التى أجريت فى هذا المجال ٠

دراسة الحالات :

يقصد بدراسة الحالات دراسة جانب خاص من جوانب السيكولوجية السياسية ، مثال ذلك دراسة سلوك الأفراد فى الادلاء بأصواتهم فى الانتخاب ، أو امتناعهم عن التصويت فى بعض الأماكن ، ودراسة بعض الزعماء السياسيين مثل تشرشل ،

روزفلت ، وديجول ، وهتلر . ودراسة الصراع فى الشرق الأوسط ، ودراسة رأى كل زعيم من زعماء الدول الكبرى فى غيره من الزعماء ، ودراسة صنع القرار فى مواقف معينة كأزمة الصواريخ الكوبية . والغرض الأساسى من دراســة مثل هذه الحالات هو وصف حادث أو شخص معين بطريقة هادفة . ولا يقتصر الغرض من دراسة الحالة على دراسة شخص أو حادث معين ، بل يمتد ذلك الى دراسة الأفكار النظرية والعامة بمعنى أن الغرض من دراسة الحالة ليس هو تفهم هذه الحالة فحسب ، بل أيضا الاعانة على تفهم الحالات الأخرى . وتشمل مؤلفات السيكولوجيــة السياسية وغيرها من العلوم الاجتماعية على كثير من دراسة الحالات . ولبعض هــذه الحالات أهمية عامة كبيرة . ولكن أكثرها لا يتجاوز مجرد وصف الحالة .

التنمية البشرية والاقتصاد السياسى :

تركز العقدة الأولى على الفرد باعتباره انسانا تترتب على أعماله بعض النتائج السياسية ، أما العقدة الحالية فتركز على النتائج التى تعود على الفرد (من حيث نمو شخصيته . واحترامه الذاتى . وتنمية قواه العقلية وهكذا) من جراء العيش فى مجتمع يمتاز باقتصاد سياسى ذى خصائص معينة . وهنا يتركز البحث على تأثير الأوضــاع والعمليات الاقتصادية ـ السياسية فى الأوضاع والعمليات السيكولوجية ـ الاجتماعية لا العكس . وقد أفاض النظريون الماركسيون (فينابل ، ١٩٤٥ ، باولز ، وجنتس ، ١٩٧٦ ، جيدنز ، وهيلد ، ١٩٨٢) فى الكتابة عن هذه الأمور . وكذلك أفاض بعض النظريين من أمثال فبر (١٩٣٠) ، وموتون (١٩٥٧) ولين (١٩٨١ و ١٩٨٢) . ويتعلق بهذه العقدة كثير من أبحاث الانثروبولوجية السيكولوجية أى علم الانســان النفسى (مثال ذلك أبحاث كاردنر وغيره . ١٩٤٥ ، لى فين ، ١٩٧٤ ، لويد ، وجاى ، ١٩٨١ . كاسون ، ١٩٨١ . فاجنر وسنيفنسون ، ١٩٨٢) ، والأبحاث المتعلقة بأثر نظام الطبقات الاجتماعية ، والسلالة (العنصر) والجنس (ذكر أو أنثى) فى نمو الشخصية (مثال ذلك أبحاث ســكار ، ١٩٨١ ، دبوتش وغيره ، ١٩٦٨ . دبو ، ١٩٧٦ . يونجو ، ١٩٧٩) . والابحاث المتعلقــة بالآثار السيكولوجية للبطالـة ، والتضخم ، والتوسع الاقتصادى (مثال ذلك أبحاث هايز ونوتمان ، ١٩٨١ ، برنر ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ . بفر ، ١٩٧٩) . والدراسات المتعلقة بأثر الجماعات الديمقراطية والدكتاتورية (مثال ذلك دراسة لوين وغيره ، ١٩٣٩) . والدراسات المتعلقة بالنتائج الاجتماعية السيكولوجية لمختلف نظم عدالة التوزيع (مثال ذلك دراســات ديوتش وغيره ، ١٩٨٢) .

دراسات توضيحية للسيكولوجية السياسية :

سألخص فى هذا الباب بايجاز عدة دراسات فى مجال السيكولوجية السياسية تقدم لنا صورة واضحة للابحاث التى تدور فى هذا المجال . وفيما يلى وصف هذه الدراسات :

كيف يتخذ الناخبون قوادهم :

أجرت الباحثة هملويت وآخرون (١٩٨١) دراسة طولانية (= طوال عدد من السنين) لسلوك الناخبين خلال مدة ستة انتخابات تمتد من ١٩٥٩ الى ١٩٧٤ (وصفتها هايلدهملويت في مقالها بعنوان « التنشئة السياسية » المنشور في العدد الحالي) ٠

وينطبق على هذا النوع من الانتخابات نظرية المنفعة المتعددة التي وضعها ماوت (فون فنتر فيلد وفيش ، ١٩٧٥ ، همفريز ، ١٩٧٧) ٠ ويقول ماوت في نظريته : ان المرء يختار من بين البدائل المحتملة ما يحقق له أقصى منفعة ممكنة . وتطبيقا لهذه النظرية تنبأت هملويت بعدد الأصوات في انتخابات ١٩٧٤ وصدقت هـذه النبوءة بنسبة ٨٠٪ في العينة التي اختارتها ، في حين ان التنبؤات المبنية على التاريخ السابق لاقتراع الناخبين لم تصدق الا بنسبة ٦٧٪ من العينة ٠ وواضح أن هذه النتائج تتفق مع القول بأن معظم الناخبين البريطانيين يتخذون قرارهم في الانتخاب بقصد اتاحة المزيد من الفرص لتنفيذ القضايا السياسية التي تتفق مع مصالحهم الذاتية ٠ وذكر هؤلاء الباحثون أيضا أنه ثبت أن الناخبين لهم اتجاهات وأيديولوجيات رسخت في نفوسهم على مر الزمن بحيث أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بتصويتهم في الانتخابات ٠ وهذه النتيجة تتعارض مع ما ادعاه بيـل (١٩٦٢) من أن الايديولوجية ماتت في المجتمعات الغربية المتقدمة ، كما تتعارض مع مقولة كونفرس (١٩٦٤) بأننـا اذا استثنينا فئة قليلة من الصفوة المختارة ، وجدنا أن جمهرة الناخبين لا تعتنق طائفة متماسكة من المعتقدات السياسيـة التي يمـكن أن تـوصف بأنهـا ايديولوجية (= مذهب) سياسية ٠

هذا وللقضايا السياسية تاريخ حياة ٠ ويقول برلسون وغيره (١٩٥٤) في ذلك : ان القضية السياسية تمر في حياتها خلال ثلاث مراحل فيما يتعلق بالاقتراع أولاها مرحلة الرفض التام ، والثانية مرحلة القبول المتردد ، والثالثة مرحلة القبول التام بحيث تصبح قضية مسلمية في المجتمع ٠ وتتوقف أهمية القضية وبروزهـا بالنسبة للانتخابات أو ايديولوجية الفرد على المرحلة التي تمر بها في حياتها ٠

الاجماع أو اتفاق الرأى :

قام جانيس (١٩٧٢ ، ١٩٨٢) بدراسة ست من حالات الاخـفاق التاريخي التام ، ليوضح لنا مواطن النقص في صنع القرار بين الجهات الحكومية التي تتولى اتخاذ القرارات في شئون السياسة الخارجية ٠ وشملت الدراسة الحالات الآتية :

(أ) دائرة المستشارين البريطـانيين لنفيـل تشامبرلين (رئيس الوزراء البريطانية) التي أيدت اتباع سياسة التهدئة مع هتلر خلال عامي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .

على الرغم من التحذيرات المتكررة والأحداث المنذرة بأن هذه السياسة قد تؤدى الى نتائج عكسية ·

(ب) جماعة المستشارين البحريين للأدميرال الأمريكى كيميل الذين رفضوا الاستجابة للتحذيرات المنذرة فى خريف ١٩٤١ باحتمال مهاجمة الطائرات اليابانية لميناء بيرل هاربر ·

(ج) جماعة المستشارين للرئيس ترومان الذين أيدوا قرار تصعيد الحرب فى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، برغم التحذيرات الحازمة من جانب الحكومة الصينية بأن دخول الولايات المتحدة فى تلك البلاد سوف يقابل بالمقاومة المسلحة من جانب الصين ·

(د) جماعة المستشارين للرئيس كيندى الذين أيدوا قرار غزو كوبا المعروف بغزوة خليج الخنازير ، على الرغم من توافر المعلومات الدالة على أن هذا الغزو سوف يكون مغامرة فاشلة ، وأنه سوف يفسد العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى ·

(هـ) جماعة « غداء الثلاثاء » وهم مستشارو الرئيس جونسون الذين أيدوا قرار تصعيد الحرب فى فيتنام برغم تقارير المخابرات الامريكية ، وغيرها من المعلومات الدالة على أن هذه الخطة لن تهزم الثوار فى الجنوب ، ولا جمهورية فيتنام الديمقراطية فى الشمال ، وأنها سوف تؤدى الى عواقب سياسية وخيمة فى الولايات المتحدة ·

(و) جماعة مستشارى الرئيس نيكسون ، والطريقة التى عالجت بها تغطية فضيحة ووترجيت ·

ومن أسباب الخطأ — كما أوضح جانيس — فى صنع القرار فى هذه المظاهر المتعددة من الاخفاق التام ، الرغبة فى الاجماع أو اتفاق الرأى · وهناك ثمانية أعراض رئيسية للاجماع يحدد كل منها مؤشرات مختلفة مستمدة من السجلات التاريخية ، وأحاديث المراقبين ، ومذكرات المشتركين · واليك بيانها :(جانيس ١٩٨٣ ، ص ٤١) :

١ — توهم الأمن من الخطر ، وعجز العدو عن الحاق الضرر ، وهو التوهم الذى يسيطر على بعض الأعضاء أو كلهم ويخلق جوا من التفاؤل المفرط ، ويشجع على المغامرة ، واقتحام الأخطار والمهالك ·

٢ — الجهود الجماعية التى تبذل لتبرير المواقف بغية اهمال التحذيرات والنذر التى من شأنها أن تحدو الأعضاء الى اعادة النظر فى آرائهم ، قبل أن يقرروا الالتزام بقراراتهم السياسية الماضية ·

٣ — الايمان بتمسك الجماعة بمبادىء الأخلاق ايمانا حازما لا شك فيه لدرجة تحمل الأعضاء على تجاهل النتائج الاخلاقية أو الأدبية لقراراتهم ·

٤ ـ الاعتقاد الراسخ بأن الاعداء والخصوم قوم طبعوا على الشر بحيث لا فائدة من بذل محاولة جادة للتفاوض معهم ، أو بأنهم بلغوا من الضعف والغباء حدا لا يستطيعون معه التصدى لأى مغامرة تبذل لاحباط أهدافهم ٠

٥ ـ الضغط المباشر على أى عضو يعارض آراء الجماعة ، وأوهامها والتزاماتها ، وبيان أن الخروج على الجماعة مخالف لمبدأ الولاء الذى يجب أن يتمسك به كل الأعضاء ٠

٦ ـ محاسبة الانسان لنفسه وانحاؤه باللائمة عليها لخروجه على الاجماع الظاهر للجماعة ، مما يؤدى الى ميل كل عضو للتقليل فى نفسه من أهمية شكوكه واعتراضاته ٠

٧ ـ توهم الموافقة بالاجماع على الأحكام المطابقة لرأى الاغلبية ويزيد من هذا الوهم الزائف الادعاء بأن الصمت دليل الرضا ٠

٨ ـ ظهور أصحاب الارهاب الفكرى فى الجماعة الذين نصبوا أنفسهم حراسا على العقول والافكار ، وهم الاعضاء الذين يحجبون عن الجماعة تلك المعلومات المضادة التى يمكن أن تحطم الرضا عن فاعلية وأخلاقية قرارات الجماعة ٠

وفى شكل (١) تحليل تخطيطى لأسباب الاجماع ونتائجه ٠ ويقترح جانيس (١٩٨٣ ، ص ٤٤ ـ ٥) عشر وصفات علاجية ، بناء على تحليل الظروف التى تشجع فكرة الاجماع :

١ ـ ان معرفة أسباب ونتائج الاجماع ذات أثر رادع وفعال ، اذ لا سرية فى أن المعلومات المؤثرة المستقاة من دراسة الحالات يمكن أن تقوى عزيمة الأعضاء على الحد من افتيات الجماعة على تفكيرهم النقدى ، وتعزز رغبتهم فى تجربة هذه الوصفات الشافية ٠٠ بشرط أن يدركوا الثمن الذى يجب أن يدفعوه من جهدهم ووقتهم ، وأن يعلموا أن هناك اضرارا أخرى قد تحيق بهم قبل أن يقرروا اتخاذ أى وصفة من هذه الوصفات لتكون علاجا شافيا فعالا ٠

٢ ـ يجب ألا يجنح الرئيس منذ البداية الى المحاباة عند اسناده مهمة تخطيط السياسات الى لجنة من اللجان ، لأن هذا من شأنه أن يتيح لأعضاء اللجنة الفرصة لخلق جو من البحث الحر واستكشاف عدد كبير من البدائل السياسية دون تحيز أو محاباة ٠

٣ ـ يجب على رئيس اللجنة المكلفة بوضع السياسات منذ البداية أن يعطى كل عضو حق التغيير ، والنقد وأن يشجع أعضاء اللجنة على اعطاء الأولوية الكبرى لابداء اعتراضاتهم وشكوكهم ٠ ويجب على الرئيس أن يعزز ذلك بأن يعلن قبوله لنقد آرائه هو ، حتى يثنى عزيمة الأعضاء عن اخفاء اختلافاتهم معه ٠

الظروف السابقة

(أ)
متخذو القرار
يكونون هيئة متماسكة

ب - ١
العيوب الهيكلية في الهيئة
١- نعزال الهيئة
٢- عدم وجود قيادة غير متحيزة
٣- انعدام المعايير التي تتطلب طرقا ميثود ولوجية.
٤- تجانس الظروف والأيديولوجية الاجتماعية للأعضاء.
الخ

ب - ٢
الإطار الموقفي المثير
١- شدة التهديدات الخارجية مما يضعف الأمل في حل أفضل من الحل الذي يراه الرئيس.
٢- عدم شعور الأفراد بالاحترام الذاتي الناشئ مؤقتا عن:
(أ) ضروب الفشل الأخيرة التي تبرز مواطن الضعف في الأعضاء.
(ب) الصعوبات التي تحول دون اتخاذ القرار مما يشعر الأعضاء بعدم كفايتهم الذاتية.
(ج) مشكلات أخلاقية ظاهرية تتمثل في عدم الاهتداء إلى بدائل ممكنة فيما عدا البدائل المخالفة للمبادئ الأخلاقية.

الاتجاه إلى اتفاق الرأي (الإجماع)

نتائج ظاهرة

ج
أعراض الإجماع
النوع الأول - مغالاة الهيئة في تقدير الأمور:
١- توهم الأمن من الخطر.
٢- الإيمان بتمسك الهيئة بمبادئ الأخلاق.
النوع الثاني - ضيق الأفق:
٣- تبرير موقف الهيئة.
٤- الاعتقاد بانطباع الأعداء على الشر.
النوع الثالث - الضغط على الأعضاء لتحقيق الإجماع:
٥- محاسبة النفس.
٦- توهم الإجماع.
٧- الضغط المباشر على المنشقين.
٨- حراس الفكر.

د
العيوب التي تحول دون اتخاذ القرار الصحيح
١- عدم المسح الكامل للبدائل.
٢- عدم المسح الكامل للأهداف.
٣- عدم فحص أخطار القرار الذي وقع عليه الاختيار.
٤- عدم إعادة تقييم البدائل المرفوضة في البداية.
٥- قلة البحث عن المعلومات.
٦- التحيز في معالجة المعلومات.
٧- عدم وضع خطط للطوارئ.

هـ
ضعف الأمل في الوصول إلى نتائج ناجحة

٤ ـ يجب فى كل اجتماع مخصص لتقييم البدائل السياسيـــة أن يسند الى عضو أو أكثر القيام بدور « محامى الشيطان » ٠ وتجنبا لاستئناس وتحييد محـامى الشيطان يجب على رئيس اللجنة أن يخول كل عضو الحق فى عرض حججـــه بكل ما يستطيع من مهارة واقناع كما يفعل المحامى الحقيقى ، وفى تفنيد أقوال المدافعين عن رأى الأغلبية ٠

٥ ـ خلال الفترة التى يتم فيها دراسة جدوى وفاعلية البدائل السياسية المطروحة يجب على اللجنة المكلفة بوضع السياسات أن تنقسم من وقت لآخر الى لجنتين فرعيتين أو أكثر ٠ وتجتمع هذه اللجان الفرعية على حدة تحت رؤساء مختلفين ، ثم تعود هذه اللجان الى الاجتماع معا لتسوية خلافاتها ٠

٦ ـ عندما تتعلق القضية السياسية المطروحة بالعلاقات مع أحد الخصوم يجب تخصيص قدر كبير من الوقت (ربما جلسة بأكملها) لاستعراض النذر الصادرة عن الخصم ، ووضع « سيناريو » بديل لنوايا الخصوم ٠

٧ ـ بعد التوصل الى اجماع مبدئى على ما يبدو أنه أفضل البدائل السياسية تعقد لجنة السياسات اجتماعا ثانيا تطلب فيه الى كل عضو أن يعبر بوضوح بقدر ما يستطيع عما يساوره من شكوك ، وأن يعيد النظر فى القضية كلها قبل الاستقرار على الرأى النهائى ٠

٨ ـ يندب لحضور كل اجتماع بصورة غير منتظمة خبير أو أكثر من الخبراء الخارجيين أو الزملاء ذوى الخبرة الذين ليسوا من الأعضاء الأصـــليين فى لجنـة السياسات ٠ ويجب تشجيع هؤلاء الخبراء على معارضة أعضاء اللجنة ٠

٩ ـ يجب على كل عضو من أعضـــاء لجنـة السياسات أن يبحث بصفة دورية مداولات اللجنة مع الزملاء الموثوق بهم فى وحدته الخاصة داخل المؤسسة وأن يرفع تقريرا للجنة بنتائج البحث ٠

١٠ ـ يجب على المؤسسة أن تعمل على تشكيل عدة لجان مستقلـــة لتخطيط السياسات وتقييمها على أن تجرى كل لجنة منها مداولاتها تحت رئيس آخر ٠

ويعرض جانيس هذه الفرضيات على أساس أنها وصفات قابلة للاختبار لا على أساس أنها وصفات ثبتت على محك التجربة بحيث تصلح لمقاومة فكـــرة الاجماع وابطالها ٠

الحكومة وتقدير الذات :

قام روبرت ا· لين (١٩٨٢) بدراسة تأثير الحكومة فى تقدير المرء لنفسه وعرفانه بقيمة ذاته . وذلك فى بحث نظرى اعتمد فيه على المامه العميق بعلم السياسة ، والفلسفة الأخلاقية ، وعلم النفس · وهو يرفض رأى رولز (١٩٧١) القائل بأن العدالة السياسية هى أساس احترام الذات ·

تقدير الذات :

يؤكد لين (١٩٨٢ ، ص ٧) أن الحياة السياسية ليست من الأهمية بحيث تنهض بهذا العبء · ذلك أن مسوح (جمع مسح) الرأى العام تبين أن الحكومة القومية والهيئات السياسية قلما تكون مصدرا لرضا الناس عن حياتهم ، وأن الناس لا يمارسون النشاط السياسى سوى بضع دقائق فى الأسبوع · وفى رأى لين أن العمل ، والحياة الأسرية وأوجه النشاط فى وقت الفراغ ، ومستوى المعيشة هى « الأبعاد » التى يقيس بها الناس أنفسهم ، ويعرفون قيمتهم الذاتية ، ويوضح لين (ص ٢٦) أن :

الناس الذين يعرفون قيمة أنفسهم ، يعرفون قيمة غيرهم على الأرجح · واذا قدر الانسان نفسه دون قدرها جلب ذلك عليه الشقاء ، واذا عرف لنفسه حقها أتاح له ذلك الظروف الكفيلة بالحياة السعيدة ، وغمر قلبه بالرضا عن حياته · ولا شك أن تقدير الذات حق قدرها هو أساس الرغبة فى طلب العلم ، ومن طلب العلم زكت نفسه وطاب غرسه ولذلك كان تقدير الانسان لذاته واحترامه لها ، واعتزازه بها ، على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للحكومة ·

ومن المقرر أن كل الحكومات تشترك فى اتاحة الظروف التى تيسر للانسان تقدير ذاته واحترامه لها · ذلك أن الحكومة تضفى بأعمالها الأهمية ، والقوة ، والشرف ، والمجد ، والفرص ، والثروة على بعض الناس دون بعض · ولا مجال للقول بأن التقدير والاحترام ليس من شأن الحكومة اذ الواقع أن الحكومة تقوم بهذه المهمة · ويقرر لين (ص ١١) ، بناء على الاعتبارات الفلسفية والسيكولوجية مجموعة القواعد الآتية التى يجب على الحكومة اتباعها لتشجيع الناس على تقدير الذات :

١ ـ عدم تشجيع احترام الذات على أساس القوة ، بل يجب تشـجيع احترام الذات المبنى على الفضيلة والكفاية ، والتجرد من الحقد والحسد ٠

٢ ـ عدم تشجيع الحقد والحسد والاقلال من أهمية المقارنة الاجتماعية ، وزيادة أهمية المقارنة الذاتية ، وجعل دواوين الحكومة مجالا لتقدير الذات واحترامها بقـدر الامكان ، كأن يقوم رجال الشرطة ، ومحصلو الضرائب ، وموظفو الرعاية الاجتماعية ، والأوصياء بمعاملة كل فرد بأقصى درجة من الكرامة ٠

٣ ـ تشجيع الناس على تقدير حاجات الآخرين واعتبار ذلك معيارا للأعمال التى تؤدى الى تقدير الذات ، وربط معنى الفضيلة والكفاية بهذا المعيار ٠

٤ ـ اتاحة الفرصة للناس لكى يختاروا بأنفسهم المثل الأعلى الذى يصبون اليه ، وذلك بتهيئة البيئة المناسبة التى تساعد على النمو الذاتى ٠

٥ ـ اشعار كل شخص بالكرامة ، وبأنه « غاية » فى ذاته بلا شرط ولا قيد ، واغداق الثناء ـ ان لم يتيسر اغداق أى شىء آخر ـ بشرط أن يكون الشخص قد قام بعمل يستوجب هذا الثناء ٠

٦ ـ تشجيع تقدير الذات المبنى على الانجاز الفعلى ، لا على نسبة هذا الانجاز الى الشخص ، مع البعد عن الحقد والحسد ٠

٧ ـ تنويع المقاييس التى تتبع فى تقسيم الأشخاص الى درجات ٠ ولندع كل شخص يختار الأساس المناسب لتقدير ذاته ، بشرط أن يتفق ذلك مـع تقـديره للآخرين ٠

ويقول لين (ص ٢٧) فى شرحه لهذه القواعد : انه لما كان الانجاز شرطا جوهريا لتقدير الذات واحترامها فان أول حق للانسان هو حق العمل ٠ ويؤكد أيضا أهمية مشاركة الفرد فى توجيه سير العمل ، ويبنى على ذلك الحق الأساسى الثانى ، ألا وهو حق المشاركة فى القرارات المنظمة للعمل ٠ ويختلف لين عن غيره من الباحثين النظريين فى أنه يرى أن حق المشاركة فى ميدان العمل باعتباره عاملا مؤثرا فى تقدير الذات ، أهم من الحق السياسى القاضى بالمشاركة فى الميدان السياسى ٠

الحيلولة دون نشوب حرب عالمية ثالثة « نظرة سيكولوجية » :

شرحت فى بحث نظرى حديث نموذجا للعلاقات الاجتماعية المريضة ، ووصفت العمليات السيكولوجية الاجتماعية التى ساعدت على ظهـــور واستمرار مثل هـــذه العلاقات المريضة (ديوتش ، ١٩٨٣) والطابع المميز لهذه العلاقات المريضة أنها تزج المشتركين فيها فى أحبولة من التفاعلات والمناورات الدفاعية الهجومية التى لا تساعد على تحسين الموقف ، بل تجعل كل الأطراف المتنازعة أقل شعورا بالأمن ، وأشـد تعرضا للخطر ، وأكثر تحملا للأعباء المختلفة · ومتى تورط أعقل العقلاء وأذكى الأذكياء فى عملية اجتماعية مرضية ، لم يجدوا بدا من الاقدام على أعمال وتصرفات تبدو فى نظرهم ضرورية ومتفقة مع العقل والحكمة ، ولكنها فى نظر المراقب النزيه الموضوعى تبدو من العوامل المساعدة على استمرار حلقة مفرغة من التفاعلات المختلفـــة · وفى وسع المرء أن يلاحظ ذلك فى العلاقات الزوجية ، والعلاقات بين المراهقين والآباء حيث يبدو كل منهم فى غاية العقل والذكاء ، ولكنهم مع ذلك يزجون أنفسهم فى عمليـة اجتماعية خبيثة تؤدى الى نتائج لا يريدها أحد منهم ، كالعداوة والجفوة والعنف ·

اننى أقرر أن الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى متورطان فى عملية اجتماعية مرضية خبيثة تسوقهما بلا هوادة ولا رحمة الى ارتكاب أفعال وردود أفعال تزيد يوما بعد يوم من احتمالات حدوث كارثة نووية لا تبقى ولا تذر ــ وهى نتيجة لا يريدها أى أحد · ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يصران على انتهاج سياسات تورطهما بصورة متزايدة فى شرك من التفاعلات والمناورات الدفاعية / الهجومية التى تجعل كلا منهما أقل شعورا بالأمن العسكرى ، وأشد تعرضا لخطر الكارثة النووية ، وأكثر تحملا للأعباء الاقتصادية ، وأعظم تهديدا لأمن كل منهما ، ولأمن العالم بأسره ·

وهناك عدد من العوامل السيكولوجية الاجتماعية الرئيسية التى تساعد على خلق العمليات الاجتماعية المرضية · وفى البحث الذى أشرت اليه قلت : ان العلاقات المرضية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تتفاقم بسبب :

(أ) التنافس الخاطىء على زعامة العالم ·

(ب) ومشكلات الأمن الناشئة عن هذا التنافس ·

(جـ) والجمود الفكرى الناشىء عن الأيديولوجية التى يتمسك بها كل منهما ــ وهى ايديولوجية تتسم بالفوضى والسذاجة والعداوة واعتقاد كل منهما أنه يمثل اله الخير وان خصمه يمثل اله الشر · يضاف الى ذلك الأفكار الخاطئة ، والتعهدات غير المقصودة ، والحلقة الخبيثة المتصاعدة التى تنشأ خلال الصراع الناشىء عن التنافس ·

(د) اتجاه اللعبة بين العملاقين الى مشكلات الأمن مما يؤدى الى تحول الصراع بينهما من صراع بين المكاسب والخسائر الحقيقية الى صراع نظرى مجرد حول صور خيالية للقوة تستخدم فيه القذائف النووية كبيادق الشطرنج فى تنفيذ لعبة القوة ٠

(هـ) المشكلات والصراعات الداخلية فى كل منهما التى تتفـــاقم بسبب تفاقم الصراع بينهما ٠

وختمت هذا البحث بمناقشة موسعة لما يمكن عمله لتقليل الأخطار المباشرة ، وما يمكن عمله لمعالجة العمليات الاجتماعية المرضية ٠ أما فيما يتعلق بالأخيرة فقد وضعت قواعد عادلة للمنافسة ، واقترحت خطوات عملية لوضع اطار للتعاون يسمح بتنفيذ هذه القواعد العادلة ٠



الطريق الى نقل القيم السياسية :

يبدى علماء السياسة ممن يهتمون بنقل القيم السياسية والانتماء الحزبى مزيدا من العناية بالتنشئة السياسية ، وجاء على أثرهم أخيرا علماء النفس ، وسلكوا فى هذا السبيل ثلاثة اتجاهات أساسية يقوم أولها على العمل مع الأطفال من صغار السن (جرينشتين ــ Greenstien : ١٩٦٥ ــ هس Hess ، وتورنى Torney : ١٩٦٧) حتى مرحلة المراهقة (أدلسون وأونيل Adelson and O'Neill : ١٨٩٦٦) فى ارتباطها بزاد من الادراك السياسى حتى المراحل التى ينتهى بها الأمر بهم الى اكتمال المعرفة والعقل ، يتيسر لهم مع تقدم العمر ــ كما يقولون ــ القدرة على التمييز بين القائم بالأمر والدور الذى يلعبه ، ويحصلون على مزيد من المعرفة عن المؤسسات السياسية بما فيها النظام الحزبى فى بلادهم ، فيحلون بالتدريج محل ما يسميه « أدلسون وأونيل » برداء الشعوذة والمشاعر السوقية نظاما أكثر تماسكا من العقيدة السياسية .

أما الاتجاه الثانى ، فيقوم على نظرية « فرويد » أكثر مما يقوم على تكامل الادراك فيقتفى أثر الاتجاهات الكامنة عند الأطفال لتفسير بعض أنماط المواقف السياسية

بقلم : الدكتورة هيلدى ت . هيملوايت

استاذ علم النفس الاجتماعى ورئيس قسم علم النفس الاجتماعى المنشأ حديثا بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية • وقد شغلت من قبل منصب نائب رئيس الجمعية الدولية لعلم النفس السياسى . وعضوية العديد من هيئات التحرير فى الصحافة الفكرية الرفيعة •

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

بالذات كالتحامل العنصرى والعداء للسامية ، أو صور من السلوك كالتعصب السياسى ونبذ الآخرين •

وأما الاتجاه الثالث ، وهو ما يعرض له هذا المقال بالذات ، فيتحرى الطريقة التى يتسنى بها لمحاولات التنشئة على اختلافها ، ولشتى التجمعات ، ولحياة الجماعة السائدة (اقتصادية وسياسية واجتماعية) ومتغيراتها ، أن يكون لهـا تأثيرها عن صورة الادراك التى يسـتمدها الناس من المجتمع الذى يعيشـونه ودورهم فيه ، وسلوكهم السياسى وكيف يتسنى لهم عند ذاك أن يدلوا بأصواتهم فى الانتخابات العامة اذا ما كان لهم أن يدلوا بها •

فالتنشئة عملية مستمرة تبدأ من الميلاد وقد يمتد تأثيرها حتى الموت ، وأن كانت التنشئة لا تعنى غير فترة الطفولة أسـاسـا فاذا امتدت الى فترة المراهقة فان تأثيرها يقل عما هى عليه عند الطفولة • وهناك من البينات القليلة ما يدل على ذلك ، وان كانت كل تجربة جديدة ، وكل تجمع يقوم جبرا أو اختيارا (كالتجنيد الاجبارى أو السجن) مجالا محتملا لأى تأثير ، ولهذا فان مصطلح « تنشئة سياسية » سيطرد فى مقالنا هذا على تعداد المؤثرات التى تعمل عملها فى فترة الطفولة من خلال الأسرة

والمدرسة والجيرة والأقران ، كما هى فى فترة المراهقة من خلال التعليم والمران والزواج والعمل والوضع الاجتماعى والحراك السياسى أو المهنى أو التجمع .

وحتى نتبين التأثير النسبى لعوامل التنشئة على اختلافها فاننا نرسم خطا طوليا لنوعين من الدراسة أحدهما انجليزى والآخر أمريكى ، وقد نشر كتابان فى هاتين الدراستين منذ عامين الا قليلا . أما الدراسة الانجليزية عن « كيف يختار الناخب » (هيملوايت ، وآل : ١٩٨١) فتتناول فترة تمتد خمسة وعشرين عاما بداية من عام ١٩٥١ مع صبية تتراوح أعمارهم بين ١٣ ، ١٤ عاما وتنتهى عام ١٩٧٤ يبلغون خلالها مبلغ الرجولة ويقتربون من نهاية العقد الثالث من العمر ، وقام بالدراسة الأمريكية ـ الأجيال والسياسة ـ وهى دراسة مجدولة (كنت جننجز ، و ، نيمى ـ Kent jenningsand and Niemi ١٩٨١) تناولت طلابا فى المرحلة الثانوية ما بين ١٦ ، ١٨ سنة وآباءهم ، بدأ سؤالهم عام ١٩٦٥ وتم لقاؤهم مرة أخرى بعد ثمانية أعوام سنة ١٩٧٣ .

وتختلف كل دراسة عن الأخرى فى عدة نقاط هامة ، وان اختلف الهدف فى كل منهما ، اذ تناولت الدراسة الأمريكية التغير والثبات أساسا بينما تناولت الدراسة الانجليزية كيف يصل الأفراد الى رأى فيما اذا كانوا يتقدمون الى الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات وكيف يدلون بها مع تبين الدور الذى يلعبه العامل السكانى والمثل الأبوية فى الاختيار النسبى للفرد فى مواقفه ونظرته ومراميه .

ويرمى الجزء الأول من الدراسة الأمريكية المجدولة الى تبين مدى ادراك الأبناء لاختيار آبائهم فى الادلاء بأصواتهم ، وانتمائهم الحزبى ونظرتهم السياسية والى أى حد يمكن أن يكون لذلك تأثيره على نظرتهم السياسية ، وكانت الجولة الثانية بعد ثمان سنوات ترمى الى تبين تأثير الآباء وتأثير الانتهاء من التعليم ، وكانت فرصة فريدة لتبين مدى التغير فى المناخ المجتمعى أواسط الستينيات وبواكير السبعينيات فى النظرة بين جيلين .

وقد وضعت هاتان الدراستان الى جانب بعضهما البعض لأنهما تصوران معالم متباينة فى التنشئة السياسية ، ولا يشتركان معا فى أنهما يغطيان فترة أطول من دراسة أخرى فى هذا الميدان فحسب ، ولكنهما يتناولان أيضا بالتجربة أكثر من أنموذج واحد من نماذج التأثير .

ومن الضرورى فحص النماذج البديلة طالما أن المبادىء العامة تخرج من ثنايا الدراسات الطولية التى تستمد قيمتها ـ منذ قادتها الضرورة الى أحداث مضت ـ خلال الأوهام والمتغيرات المجتمعية والشخصية ، فى الفترة التى يتيسر معها تبين النظام القائم والتكهن به .

وقد وسعت دراسة التصويت فى بريطانيا آفاقا شاملة حين بدأت عام ١٩٥١

بغلمان ما بين الثالثة عشر والرابعة عشر من صبية المرحلتين الاعدادية والثانوية فى المدارس الأميرية بلندن الكبرى (هيملوايت ، و ، آل : ١٩٦٩ ، ١٩٧١) وكان عام ١٩٥١ عام الانتخابات ، وقد سئل هؤلاء الغلمان ، كيف يدلون بأصواتهم اذا ما كانوا كبارا وكان لهم حق الانتخاب ، فاختار تسعة من كل عشرة الحزب الذى يفضلونه ، وعندما اتصل الاختيار بآبائهم ، كان من اليسير تقدير قوة التأثير الأبوى فى وقت كان من المحتمل أن تبلغ فيه أقصى مداها ، وما كان من اليسير متابعة تضاؤلها الا فى غضون عشرين عاما ٠

وبعد أحد عشر عاما ، وفى سنة ١٩٦٢ ، وقد بلغ هؤلاء الغلمان سن الخامسة والعشرين ، أعيد سؤال ٤٥٠ من ٦٠٠ غلام أصلا ، عن دراستهم وحصيلتهم من المهنة ، وتطلعاتهم وتصوراتهم الذاتية ، والاحساس بالتسلط ، وعن الاولوية للقيم والاهداف التى يختارونها ، واتجاهاتهم السياسية ، وما كان منهم فى انتخابات عام ١٩٥٩ عندما بلغوا سن الحادية والعشرين ٠ ومرة بعد أخرى ، وفى اليوم التالى لانتخابات عام ١٩٦٤ و ١٩٦٦ ، و ١٩٧٠ ، واكتوبر ١٩٧٤ ، يتم الاتصال بهم لمعرفة ما اذا كانوا قد قاموا بالتصويت وكيف أدلوا بأصواتهم ، ولماذا كان اختيارهم ٠

وفى سن ٢٥ ، ٣٣ ، ٣٨ (فى الأعوام : ١٩٦٢ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٤) كانوا يوالون الاستبيان عن وظائفهم ، وتاريخهم التعليمى ، وأهدافهم وقيمهم ، واتجاهاتهم نحو جماعات معينة (رجال الأعمال ، النقابات ، الشرطة) وموقفهم من الأوضاع الليبرالية ، وعقوبة الاعدام ، وتشريعات الجنس بالنسبة للبالغين ، والهجرة ، والتظاهر ، وتسليح الشرطة ٠٠ الخ وكذلك نظرتهم الى الأمور السياسيه والاقتصادية ، وهى الأمور التى تفصل ما بين المحافظين وحزب العمال (التأميم ، والنقابات والأعمال الكبرى ، والاعتمادات المالية للخدمات الاجتماعية) كما عبروا عن رد الفعل منهم حيال مشروعات معينة تضمنتها البرامج الحزبية (كتمليك البيوت للمستأجرين) ومست أسئلة الاستبيان أكثر من عشرين موضوعا عام ١٩٦٢ وأكثر من ثلاثين فى عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤ ٠

وحتى يسفر الدور الذى يلعبه ادراك الفرد فى التصويت ، بدت الحاجة ماسة الى تبين نوعيات ردود الفعل نحو المسائل السياسية المتعددة ، فعندما تعلن اجراءات الانتخابات أيضا ، تبقى الأمور التى مضت تسفر عن مؤثراتها ، ولهذا فان المسائل التى أولتها الأحزاب عنايتها فى انتخابات معينة ، تغضى عنها وتهملها كما كان الحال نحو مسائل هامة فى انتخابات سبقت ٠

وكانت الفترة التى تناولتها دراستنا صورة لمرحلة فى حياة الأفراد (بداية من العشرين من أعمارهم الى منتصف الثلاثينيات) وهى الفترة التى يراها كثيرون فترة تطور هائل فى حياتهم ، مهنيا وشخصيا ، وهى أيضا فترة التغير العميق فى حياة البلد ، وقد شهدت هذه السنوات الخمس عشرة والانتخابات الستة تغير ثلاث

حكومات ، فالرجال الذين أدلوا بأصواتهم مرتين (١٩٥٩ ، ١٩٦٤) فى فترة شهدت نوعا من التفاؤل الاقتصادى ، حتى كان آخر تصويت لهم (١٩٧٤) فساد نوع من القنوط من ناحية الاقتصاد بدت معالمه فى البطالة والتضخم الاقتصادى المتزايد ، فتزايدت الاضرابات عنفا وتعددت ، وحدث الهجرة الداخلية ، كما شهدت تلك السنوات : (أ) تغييرا فى نظم التعليم الأميرى (بتحويل المدرسة الثانوية الى مدرسة شاملة) (ب) الغاء عقوبة الاعدام ٠ (ج) الغاء عقوبة الشذوذ الجنسى والاجهاض ٠ (د) نمو الحركة النسائية والاحتجاج ضد الحرب فى فيتنام ونهاية تلك الحرب ٠ (هـ) وأزمة البترول ٠ (و) واشتراك المملكة المتحدة فى السوق الأوربية المشتركة عام ١٩٧١ ، (ز) وتفاقم الصراع فى ايرلندا الشمالية ، ولا تنتهى قائمة هذه المتغيرات كالتضخم والبطالة والاضرابات مما مس حياة الناعمين مباشرة بينما بدا الآخرون أول الأمر بعيدين عنها الى حد كبير ٠

ولما كان البحث فسيحا ويقوم على دراسة أوسع فقد حوى كثيرا من المعلومات أكثر مما هو مألوف فى أى دراسة للانتخابات أصبحت متاحة وأصبح من اليسير وضع الاتجاهات السياسية فى اطارها ٠ وهو ما يؤيد ما ذهب اليه ألموند Almond وفيربا Verbe (١٩٦٣) وسترميل Strumple (١٩٧٦) من أن المواقف تجاه الأمور السياسية لهـا جذورها العميقة فى التكيف العام للناخبين مع الذات ومع المجتمع ، ونرى فى معايير التسلط والمعايير التى يرتبط بها الانسان بالأهداف المجتمعية والشخصية زادا لتلك النظرة ٠

وكان لاختلاف هؤلاء الناس ، بالرغم من أنهم كانوا جميعا من سن واحدة ، نشأة وتعليما ووضعا اجتماعيا فائدته المحققة ٠ اذ أن ذلك لا يعنى أن تنشئتهم السياسية قد تمت فى نفس الفترة من تاريخ وطنهم ولكنها تعنى أيضا أنهم قادرون على دراسة موقفهم من التصويت منذ البداية مما يتيح لهم تبين دورهم النسبى فى الصلة الحزبية وتاريخ التصويت والتعرف على اتجاهاتهم فى حكمة ورصانة أكثر مما هو فى صورة الانابة التى تتدرج من الناخب الذى يمارس حقه الانتخابى لأول مرة الى الناخب الذى مارسه لعاشر مرة أو أكثر ٠ وان هناك خطأ بارز فى هذا التعميم باتخاذ الانابة قاعدة لذلك ، وحتى يتسنى لنا أن نضع تطبيقا عاما لما توصلنا اليه فان علينا أن نعيد تحليل دراسة الانتخابات النيابية فى بريطانيا لعام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤ (بتلر ــ Butler وستوكس Stokes : ١٩٧٤ ــ وكـروى Crewe و ، آل AL : ١٩٧٧) ودراسة بتلر ، وستوكس ، الطولية (١٩٧٤) وقد بدأت كدراسة تمثل الواقع وتناولت ثلاثة انتخابات من الانتخابات الست التى تناولناها فى دراستنا ٠ وأيدت نتائج التحليل صحة انموذج التصويت الذى قمنا بدراسته وفحصه ٠

ويمكن شرح هذا الأنموذج شرحا وافيا بمقارنته بالانموذج الذى عممته ولاية ميتشجان (كامبل Cambell و٠ آل ٠ Al : ١٩٦٠) وتم تطويره فى الولايات

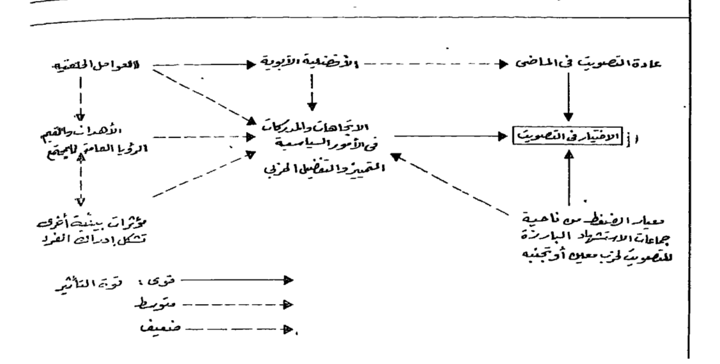
المتحدة عندما تم أول استقراء للانتخابات القومية خلال الخمسينات ، وقد رأى كامبل و ٠آل أن الاختيار فى التصويت مع ما هناك من جهل سياسى عام وقصور فى اهتمام الناخبين ورغبتهم فى الادلاء بأصواتهم للحزب الذى ينكزون عليه آراءه ، أقل تأثرا برؤية الأفراد منهم بذاتية الحزب التى نمت تلقائيا فى الوطن من خلال المثل الابوية ، وهو ما عبر عنه كيى Key (١٩٦٦) « بالقرار الثالث » حيث نما الولاء الحزبى نمو الطباع وأفرخ فى الوطن ، وقد راجعت جماعات تالية ذلك ورأت أن نخرج ببعض المؤثرات ، وبالذات الوضع الاجتماعى والحراك الطبقى ولكنهم كآباء الناخبين كان تأثيرهم مباشرا على طريقة التصويت أكثر منها على التأثير غير المباشر الذى يلم بالمواقف السياسية والعقيدة التى تؤثر بالتالى على الاختيار فى التصويت فالشخص يفكر سياسيا وفقا لحالته الاجتماعية (بومبر Pomper : ١٩٧٥ ـ ص ١٦) ، وقد أدى التميز الحزبى الى نوع من الازدواج اذ ييسر الاختيار ، كما يعمل فى نفس الوقت كورقة سياسية زائفة ليس لها غير تأثير وقتى على المقترحات السياسية تفرز فيها الثمين من الغث ٠

وبينما يبدو أن المشاعر العميقة حول مسألة من المسائل قد تغير من تشيع الفرد ، فان كامبل و٠ آل (١٩٦٠) يقرران أنه فى خلال الخمسينيات كان تأثير التميز الحزبى على الاتجاهات أكثر أهمية من أثر تلك الاتجاهات على التميز الحزبى ذاته ٠

مثال المستهلك للتصويت :

والمثال الذى نفترضه جد مختلف فانه يضفى الاعتبار على المكان دون التميز الحزبى تبعا لادراك الفرد ، ولا نرى سببا فى أن يكون هذا الرأى مختلفا عن غيره من الآراء الأخرى بافتراض مصدر واحد مسيطر ومستمر للتأثير وتنحية المعرفة جانبا ، وقد رأينا على النقيض من ذلك أن الرأى يتأثر بعديد من العوامل تختلف فى أهميتها تبعا : (أ) لظروف الفرد ٠ (ب) ومشكلات البلد ٠ (ج) وتميز خطة الحزب السياسية ٠ ويفترض هذا المثال أن الناخب ايجابى وليس سلبيا (شكل ١) ٠

ونطلق على هذا المثال ، مثال المستهلك للتصويت ، وليس لنا أن ندعى أن الأحزاب تتميز بما تحتويه فحسب ، وانما لنؤكد على التشابه فى اتخاذ الرأى بين تسويق البضائع « وتسويق » أى حزب للأصوات عند الانتخاب ٠ فالناخب يبحث عن أحسن ما يناسبه ، (أو أقله سوءا) بين اتجاهاته ومبادئه وسياسة الاحزاب ، وهى عملية لا تلقى بالا الى جمع المعلومات عن موقف الاحزاب سواء كانت للبحث والتقصى أم للتظاهر ، أو أن نظرة الناخب متغيرة أو ثابتة ٠



شكل (١) النمط الادراكى أو الاستهلاكى للتصويت :

١ - تتضمن العوامل الخلفية التعليمية والاجتماعية للآباء ولعمر الفرد والجنس والتعليم وحراك الجيل الداخلى والمشترك ٠

٢ - تأثير الجيرة والأصدقاء والزوج ومكان العمل والوسائل والمناخ العام للمجتمع ٠

ويفترض هذا المثال النظر الى هوية رجال الحزب ، والعادة التى يجرى عليها التصويت للحزب ، وتأثير الاستشهاد بالمجموعات البارزة ، ولكنه يحدد لكل منها دورا يختلف مع ما حدده له «كامبل» ويغدو التعرف على هوية الحزب جانبا من جوانب الترجيح بين كثير من الجوانب للاختيار النهائى القائم على ادماج العديد من ألوان الترجيح أو المنافع والحزب المختار هو ما يحقق أكبر نفع ٠ وهناك عاملان يفرزان تأثيرا مباشرا وان كان قابلا للتغيير أكثر مما هو فى الاتجاهات ، أو ما يسمى عادة التصويت للحزب ، مثال ذلك ، أن عادة التصويت فى الماضى ، عندما تستمر وفقا لقياس المستهلك ، أشبه ما تكون بالولاء النامى للناس نحو صنف أو حانوت معين ، ويتشابه تأثير هذه الرؤى ، والاستشهاد بالمجموعات البارزة ، بتأثير أسلوب الحياة للاصدقاء والرفاق كل منهم على الآخر ٠

وان كنا قد وجدنا العديد من الاتجاهات ثابتة لا تتغير على مدى ثمان سنوات الا أن المثال نفسه لا يحتاج الى اتجاهات ثابتة ، وما من انتخابات الا وهى أشبه بحملة مشتروات جديدة تعرض فيها البضائع الجديدة والعادية منها ما هو دائم ومنها ما هو كناسة الحانوت وأخرى ما زالت قابعة فى لفافاتها ٠

وكان هناك خمس حالات لا بد وأن نواجهها لنضفي مزيدا من الدقة على حاجة المستهلك فى أنموذج ميتشجان ، وقد وجدنا أنها حققت الغاية منها بالنسبة للأنموذج الذى ارتضيناه وثبت صحتها فى دراسة الانتخابات النيابية البريطانية عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤ وفى الدراسة التى قام بها « بتلر وستوكس » (١٩٦٣ ـ ١٩٧٠) . ونجمل هذه الحالات الخمس فيما يلى :

١ ـ لم يكن هناك بد من أن يتفشى التقلب الى حد كبير فى التصويت اذا كان هناك ما يستوجب البيان والشرح ، وقد تفشى هذا التقلب بصورة بارزة حتى أصبح هو المعيار وليس الاستثناء ، ففى الحالات الست لم يتم التصويت على شاكلة واحدة الا بين ٣١٪ من عدد الناخبين ، وكان هناك من بين ١٧٨ رجلا ثمانون صورة انتخابية متباينة خلال ستة انتخابات ، وأكثر من ١٨٨ من بين ٧٥٠ رجلا وامرأة فى الدراسة التى قام بها (بتلر وستوكس) فى أربعة انتخابات قاموا بدراستها .

٢ ـ كان التميز الحزبى اذا ما قورن بتقلب الناخبين ضئيلا ، وكانت تلك هى القضية .

٣ ـ وكان على الاتجاهات أن تفصح عن الاختيار على درجة عالية من الدقة أكثر مما يفصح عنه التميز الحزبى فى تصويت سابق أو فى تاريخ التصويت ، ومن الملاحظ أننا نحتاج فى مثل تلك الحالة الى تأكيد اثبات ما يؤكد دور الادراك خلال المعركة الانتخابية التى تمت خلال ظروف سياسية واقتصادية متباينة ، وكانت من الدقة أن نمت الاتجاهات عن أن ٩٠٪ من الأصوات كانت للحزبين الكبيرين وهى دقة لم تعهدها الانتخابات السابقة .

٤ ـ وكنا فى حاجة لابراز أن هذا الرباط العارض نجم عن الاتجاهات نحو الاختيار فى التصويت ، أى أن :

(أ) أغلبية الناخبين كانوا الى جانب الاتجاه الضعيف ، وهو ما يؤدى الى الخلل فى الانتخابات اللاحقة .

(ب) وأنه اذا ما كان هناك فرد يغير من نظرته ، فان من المحتمل تبعا لذلك أن يغير صوته ، وبهذا يكون قد تحرك من حزب الى آخر ، وان هذا التغير يتفق مع نظرته الى الحزب الآخر .

٥ ـ وأخيرا ، فان الاتجاه ، والتصويت السابق ، يمكن أن يؤدى كل منهما الى عمل مستقل فى التكهن بالاختيار عند التصويت .

وتم شرح هذه الدراسة باسهاب فى مكان آخر (هيملوايت ، و. آل : ١٩٨١) ولكننا نركز فى هذ المقال على ما تناوله البحث عن دور الاستشهاد بالمجموعات البارزة فى تأثيرها على قرار التصويت .

جينة قياسية :

بدأت دراسة (كنت جيننجز ، و. نيمى (١٩٨١) على غرار ما قمنا به فى دراستنا ، بمجموعة واحدة من سن واحد ، وان كانت أسن ، ولمرة واحدة عام ١٩٦٥ على فئة من المواطنين يبلغ عددها ١٥٠٠ صبى ، ما بين ١٧ ، ١٨ من تلاميذ الصفوف العليا من المدرسة الثانوية . ومن الآباء من مختلف الأعمار أكمل ٨٤٪ منهم نفس الاستبيان ، وبعد ثمان سنوات اشترك منهم مرة أخرى فى الاستبيان ٨١٪ من التلاميذ و ٨٦٪ من آبائهم (وتم اللقاء مع أغلبهم مواجهة . أما الذين يعيشون بعيدا فقد تم الاتصال عن طريق الاستبيان) .

وتناولت هذه الدراسة الفريدة فى مداها صورا عديدة : التميز الحـــزبى ، والتصويت ، والوسيلة ، والاهتمام بالمسائل العامة (المحلية منها والدولية) ، والمعرفة السياسية (كالسؤال عن الحزب الذى ينتمى اليه روزفلت) ومدى ونمط المشاركة السياســـية والاندماج بما فيها السؤال عما اذا كان وصف المواطنة الصالحة يقتضى نوعا من النشاط السياسى) ، والنفوذ السياسى أو عدم القدرة (اذا ما كانت عقيدة الناس تقوم على فهم الأمور السياسية) والنفوذ السياسى الخارجى (ايمان الفرد بأن الحكومة تعنى بما يفكر فيه الناخبون وأن الرأى العـــام له تأثيره على القرارات السياسية) هذا الى جانب الموقف من سياسة معينة (كالمدرسة الشاملة ، والحق فى الحملة على الكنيسة والدين فى مكان عام ، والصلاة فى المدارس ، وحق الشيوعى المنتخب حاليا فى اتخاذ مكتب) وأخيرا نوعية الاتجاهات نحو الجماعات السياسية والاجتماعية على اختلافها (كجماعات الكاثوليك والبروتستانت ، والسود ، واليهود ، والبيض ، واتحادات العمال ، والأعمال الكبرى) .

وكما قمنا بالمقارنة بين التغير فى الاتجاهات السياسية للنـــاس والتغير فى نظرتهم الاجتماعية ، قام جيننجز ، و ، نيمى بمقارنة الصلة بين درجـــة التغير فى الدوائر السياسية ، والتغير فى نفس الفترة فى دوائر أخرى ، كالتغير فى المواظبة على الكنيسة والايمان الدينى والثقة بالآخرين والقدرة الذاتية والثقة بالنفس .

وفى الدراســـة الأمريكية كان الآباء قد ولدوا قبل الأزمة الاقتصادية وشهدوا الحرب العالمية الثانية ، وكان الأبناء فى المدارس الثانوية عندما كانت حركة احتجاج الطلاب فى قمتها ، وحاربوا بعدها فى فيتنام ، ولهذا فان الدراسة استغرقت كما كانت الدراسة التى قمنا بها فترة الستينيات ، وهى الفترة كما قيل التى مهدت السبيل لجيل أكثر صراحة مما كان فى أوقات أقل ضراوة .

واتسم تأثير الآباء بدرجة من التوافق (التشابه الثنائى) بين الآباء والأبناء فى التكيف السياسى والاتجاهات ، وفى سن الثامنة عشر ، كان هناك قدر من التوافق فى ثلاث نواح :

(أ) الاختيار الحزبى (كيف صوت الآباء ، وما يمكن أن يكون عليه تفكير الأبناء فى انتخابات عام ١٩٦٤ فيما لو كان لهم حق التصويت حينذاك ٠

(ب) والتميز الحزبى ٠

(ج) وبعض صور المعرفة السياسية ٠ أما من ناحية العقائد والاتجاهات السياسية ، فقد كان الاتفاق أقل من أن تلحظه الاحصاءات ٠

وكانت بيانات الجولة الثانية مما حمل « كنت جيننجز ، و ، نيمى » على اختبار مؤثرات التنشئة اللاحقة ومعرفة ما اذا كان قد جد نوع من التوافق حين شب الأبناء عن الطوق ، فمن حيث الدرجة الكبرى من الوفاق ، مثلا ، فى المرة الأولى (١٩٦٥) ومقارنتها بما كان من نظرة الآباء فى المرة الأولى ، وما كان من نظرة الأبناء فى المرة الثانية (١٩٧٣) وما كان منهما معا عام ١٩٧٣ ٠ لم يتم شىء من ذلك ، وعلى العكس كان ما جاء من اجابات لا يوحى بأى تشابه ، كما أن قلة من الصغار عندما تقدم بهم السن للادلاء بأصواتهم ، حذوا حذو آبائهم فى الادلاء بأصواتهم وفى اتجاههم الحزبى ٠

ولم يكن هناك اتفاق أقوى بين هؤلاء الصغار ممن كانوا أكثر اتصالا بآبائهم وما زالوا يعيشون معهم ولم يتزوجوا بعد ، أو أن العلاقات بين الآباء والأبناء حميمة قوية ٠

وقد دفعت الدراسة البريطانية بالموضوع الى مجال أبعد ، كما أن تكييف تصويت الآباء بالتالى كان أقوى فى سن الصبا منه فى سن الشباب ففى سن الثالثة عشر ، كان ٦٠٪ من التصويت الافتراضى للأولاد يتفق مع الآباء ٠

ويسرت البيانات اختبار أثر الضغوط المتبادلة فى فترتى الصبا والشباب فكان التكيف أقل بكثير عندما يختار الأب والأم حزبين مختلفين ، ويكون لاختيار الأم الأثر الأوفى ٠

وكانت الدراسة الامريكية كبقية الدراسات فى البلدان الأخرى ، ومنها اليابان (كيوبوتا ـ Kubota ، و ، وارد Ward : ١٩٧٠ ، و ، سيرز Sears ١٩٧٤) مما يثبت التأثير الأوفى للأميات على الآباء فى اختيار الحزب ٠

كما كان للبيئة والجوار والمدرسة تأثيرها على الصبية ، فحيث يتباين تصويت الأب مع وضعه الاجتماعى (اذا صوت للعمال مثلا وهو من الطبقة الوسطى أو صوت للمحافظين وهو من الطبقة العاملة) فان درجة التكيف تكون وسطا ، بينما يكون هناك نوع من التباين فيما يقدمه الآباء من مؤشرات ، فيكون لتأثير المدرسة الجانب الأرجح ، مما يؤيد ما دعاه « هيمان Hyman : ١٩٥٩) « صدى الأنظمة الصغرى » ٠

ومما أثاره « أورم Orum : ١٩٧٢ » و « سيرز Sears : ١٩٧٤ » هذا السؤال : لماذا ابتعدت قلة من الشباب خلال الستينيات بنفسها عن موقف الآباء

السياسى ، بينما هم فى قطاعات أخرى من الحياة ينهجون هـذا النهج فى أغلب الاحيان ، ولماذا لم تكن السياسة الا فى النادر أداة للتمرد على سلطة الاباء ؟ أهذا لأن السياسة فى أغلب البيوت لا تعنى الناس كثيرا ؟ فالتمرد قـد لا يستحق من البعض مثل هذا العناء ، وقد قمنا باختبار هذا الرأى ، فحيث قام « كنت جيننجز ونيمى » فى دراستهما باثبات أن التقارب بين الآباء والأبناء فى صلاتهما ، لا يترك ثمة تأثير على مستوى التكيف ، وهو ما أثبتناه فى دراستنا ، ولكن مـع اعتبارين آخرين هما : اهتمام الأب بالسياسة وتقـارب الأب والابن ، فحيث يبدى الأب اهتمامه بالسياسة وتكون الصلة بين الأب والابن طيبة ، فان التكيف يبلغ أقصى مداه ويتضاءل عند اهتمام الآباء بالسياسة ولكن العلاقة بينهم وبين الأبناء عسيرة ٠

وعندما يتضاءل تأثير الأب على الأبناء فى مرحلة الصبا فان هذا التأثير لا يختفى ٠ وفى التحليل الذى قام به « أبرامسون Abramson ١٩٧٣ » للانتخابات البريطانية التى تمت عام ١٩٦٤ ، ما يفصح عما للحراك الاجتماعى من أثر ، اذ يبدو أن تصويت الأب هو الذى يقرر ما اذا كان الأبناء فى الادلاء بأصواتهم قد ظلوا مرتبطين بأصولهم أم انهم اتخذوا جانب الطبقة التى تحركوا اليها ، فمن بين الطبقة العاملة فى حراكهم الى أعلى نجد أن ٨٦٪ ممن أدلى أباؤهم بأصواتهم الى جانب المحافظين ، قد عد أبناؤهم أنفسهم من المحافظين بالقياس الى ٣٤٪ فقط قد صوتوا الى جانب العمال ٠

وقد تناولت دراسة « أبرامسون » قطاعا واسعا من الأعمار ممن امتد حراكهم الاجتماعى فى حياتهم الى أزمنة مختلفة ، ونوه بما لقيه من صعوبة فى التمييز بين أثر الحراك الاجتماعى والمتغيرات فى أسلوب الحياة ، وألقت دراستنا مزيدا من الضوء على هذه المسألة ، فلم نقصرها على أناس من عمر واحد ، بل جمعنا من البيانات عن الوضع الاجتماعى لكبارهم فى فترتين زمنيتين مدى ما بينهما عشر سنوات : أى ٢٧ ، ٢٨ سنة و ٣٧ ، ٣٨ سنة بالتناوب ، مما يسمح باختبار التأثير فيها وفيما بينها للحراك الاجتماعى فى الجيل كل منهما على حدة ، وقمنا بتقسيم العينة الى أربع مجموعات : عينتان من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة الثابتة ، وعينتان من الطبقة العاملة التى دفعها الحراك الاجتماعى الى أعلى ، العينة الأولى قد حققت تقدمها مبكرا والعينة الثانية حققت تقدمها أخيرا ٠

ويبين لنا « شكل ٢ » نتائج ممتعة فى صور عديدة ، وليست هناك أية بينة لتبشئة متوقعة ، ولا يختلف تصويت الآباء على تعاقب التاريخ المهنى للأبناء ٠

وكان تأثير الحراك بين الجيل الواحد مختلفا باختلاف تاريخ الحراك اذا ما كان قد تم فى حياة الأبناء أو جاء متأخرا ، وان بدا متباينا ، فكلما كان الحراك متأخرا كان التأثير أقل ، كما نجد أن اختيار الآباء فى التصويت والحـراك الاجتماعى كان لهما تأثيرهما على الأفراد فى الانتماء الحزبى ، فحيث يتأخر الحراك ، ويصوت الآباء للعمال

فان ذلك يعنى أن هناك ضغوطا عديدة متباينة فى العمل ، وعجز حـــوالى ٣٠٪ عن التعبير عن انتمائهم الحزبى بالقياس الى ١٠٪ من أفراد العينة ٠

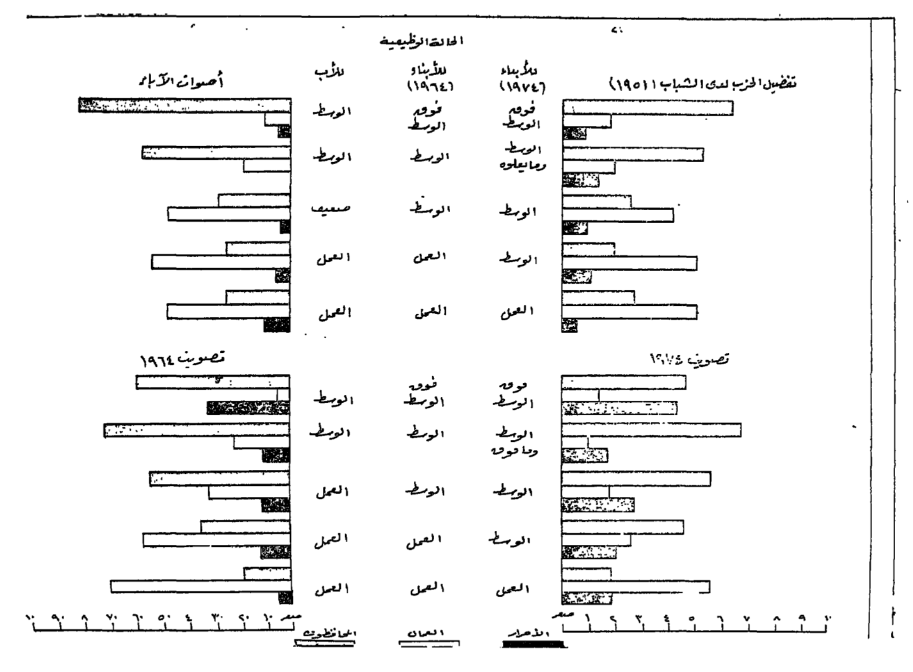
وتختلف القدرة على التكيف هى الأخرى مع الحزب المختار ، فالطبقة الوسطى أقرب انتماء الى المحافظين من الطبقة العاملة مع العمال ، ففى سن الثالثة عشرة كان التكيف أقوى مع تصويت الآباء حيث صوت الآباء للمحافظين دون العمال ، وقد رأينا أن الذين صوتوا للمحافظين كانوا أقل ادراكا للأمــــور من الذين صوتوا الى جانب العمال ، ومن المحتمل أن يكون السبب نسبيا الى حد ما ، أن التصــــويت للحزب يعنى التغيير (حزب العمال) وهو ما يحتاج الى توافق أقوى بين اتجاهات الناخبين وسياسة الحزب أكثر مما هو ادلاء للفرد بصوته الى جانب الحزب الذى يسلم بالواقع القائم ٠

وحينئذ يفرز صوت الأب تأثيرا قويا يتأصل فى الأعمـــاق حيث ينتهى التغير العضوى للجماعة وتغيير الواقع القائم الى تأييـد حـــرية الاختيار بين الأحزاب المتباينة ٠

كما أخذنا فى الاعتبار أيضا علاقة الطبقة الاجتماعية بالتصويت ، وفى نفس الخط الذى سارت عليه دراسة الانتخابات البريطـــانية (بتلر ، و ، ستوكس : ١٩٧٤) ، وكان ذلك يسيرا ، فوجدنا أن الاتجاهات أقل صلة بالوضع الاجتماعى والتعليم ، أو الحراك الاجتماعى مما هى بنظرة الأفراد العامة للمجتمع : وما يتمتعون به من سلطة وما ينشدونه من أولويات يربطون بينها وبين النجاح ، وما يرونه من أهداف مجتمعية (الفهم والمجتمع المتغير) ٠

الا أن ــ وهذا أمر له أهميته ــ الأولويات التى يربط الأفراد بينهـــا وبين الأهداف المختلفة ، قد تأثرت بتاريخهم المهنى ، أما هؤلاء الذين ينتمون أصلا الى الطبقة العاملة وقد حققوا نوعا من الحراك الاجتماعى الى أعلى فانهم يضفون نوعا من الاعتبار على نجاحهم الشخصى فى الثلاثينيات من عمرهم أكثر مما هو فى العشرينيات ، أما هؤلاء الذين ظلوا فى طبقتهم العاملة ، لا يجدون فرصة للحراك الاجتماعى حتى الثلاثين من العمر فانهم يتكيفون مع الوضع فلا يلقون بالا الى النجاح الشخصى لمن سبقوهم ٠

وتبرز الدراسة الامريكية (كنت جننجز ، و٠ نيمى : ١٩٨١) القـــدرة على التكيف فى الادلاء بأصواتهم وفى انتمائهم الحزبى يتساوى مع اختيارهم لعقيدة الأب الدينية وأرائه نحو الأناجيل ، وتقدم الدراسة معان أخرى لعملية التنشئة ، وكان من أهداف هذين الكاتبين الأولية اختبار المستويات النسبية للتغير على مدى الزمن لجيلين من الأجيال ، على المستويين الفردى والجمعى ، وهما جيـــلان مختلفان ، فالثبات على المستوى الجمعى قد يحدث لأن آراء الناس لم تتغير أو لأن الناس قد تغيروا ولكن على صور عديدة فيؤدى ذلك الى أن هذه المتغيرات العديدة يمحو بعضها بعضا ٠



شكل (٢) النسبة المئوية لتوزيع الاصوات فى العينة الطولية الى جانب الوضع الاجتماعى للاب، والوضع الوظيفى فى سن ٢٧ ، ٣٧ بداية من تصوف الآباء الى تفضيل الرجل لحزب فى فترة الصبا ومة بعدها بين عامى ١٩٦٤ ، ١٩٧٤

ويعدد « كنت جيننجز ، و· نيمى : ١٩٨١) القــدرة على التكيف فى الادلاء بأصواتهم وفى انتمائهم الحزبى يتساوى مع اختيارهم لعقيدة الأب الدينية وآرائـه نحو الأناجيل ، وتقدم الدراسة معان أخرى لعملية التنشئة ، وكان من أهداف هذين الكاتبين الأولية اختبار المستويات النسبية للتغير عـلى مـــدى الزمن لجيلين من الأجيال ، على المستويين الفردى والجمعى ، وهما جيلان مختنفان ، فالثبات على المستوى الجمعى قد يحدث لأن آراء الناس لم تتغير أو لأن الناس قد تغيروا ولكن على صــور عديدة فيؤدى ذلك الى أن هذه المتغيرات العديدة يمحو بعضها بعضا ·

ويعدد « كنت جيننجز ، و· نيمى » ثلاثة أنماط من المتغيرات ليست مطلقــة باتفاق الطرفين :

١ ــ النمط الدائرى للحياة : ومن المحتمل أن الجيلين قد التقيا عــام ١٩٧٣ بالنسبة لعام ١٩٦٥ بعد أن أصبح الطفل صبيا يواجه نفس الواجبات التى يضطلع بها الوالدان ، ويبدآن رؤية مشتركة ·

٢ ــ نمط الجيل : يؤدى اختلاف فترة التنشئة الى نظرة مختلفة للمجتمع تستمر طوال الفترة المعينة ·

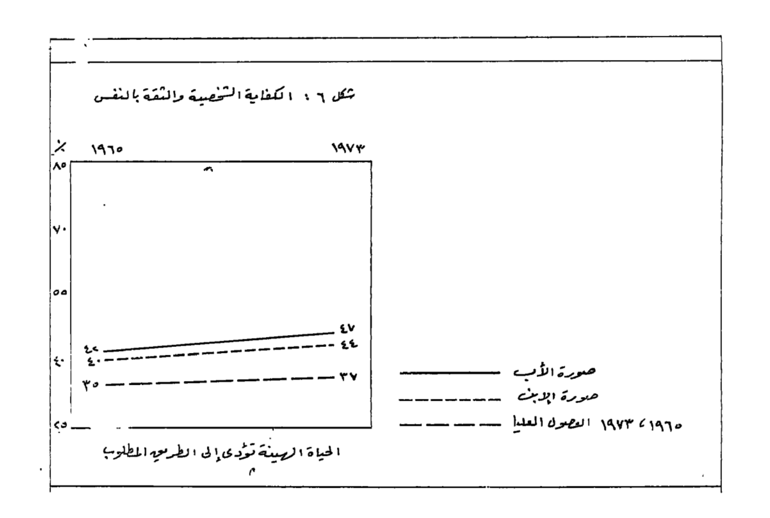
٣ ــ الأثر التاريخى وأثر الفترة : تفرز الأحداث داخل المجتمع تأثيرا يلم بكل أفراد المجتمع (حرب فيتنام ، ووترجيت بالتالى مثلا) ·

وللتفرقة ما بين الجيل وأثر الفترة بالذات يتجه « كنت جيننجز ، و· نيمى » (١٩٨١) الى مصدر ثالث من البيانات التى قاموا بجمعها ، فبالاضافة الى قائمــة الصغار وقائمة الآباء التى تم عرضها ، قدما استبيانا عام ١٩٦٥ الى كافة الصفوف العليا فى ٦٧ مدرسة شملت حوالى مائتى ألف اسم ، وفى عام ١٩٧٣ قدما استبيانا شبيها الى كل الصفوف العليا فى نفس مدارس ١٩٦٥ شملت عينة من ١٦ر٠٠٠ ، وتمثل العينتان حشود الشباب عام ١٩٦٥ ، وعام ١٩٧٣ ، ومع البيانات العرضية والطولية لنقطتين فى نفس الوقت استطاع المؤلفان أن يفرقا بين ألوان من المؤثرات العديدة تبرز جلية فى شكل ٣ ·

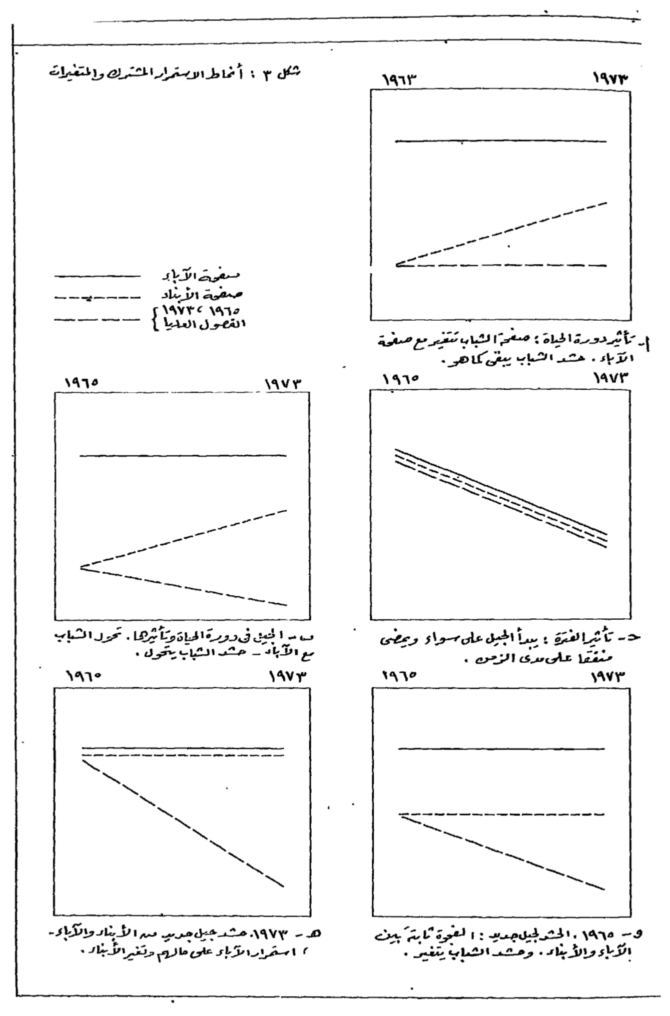
١ ــ مؤثرات دورة الحياة (شكل ٣ أ) ·

٢ ــ دورة الحياة ممتزجة بمؤثرات الجيل (صورة الشباب فى تقاربها مع الآباء ، تشعب حشد الشباب) (شكل ٣ ب) ·

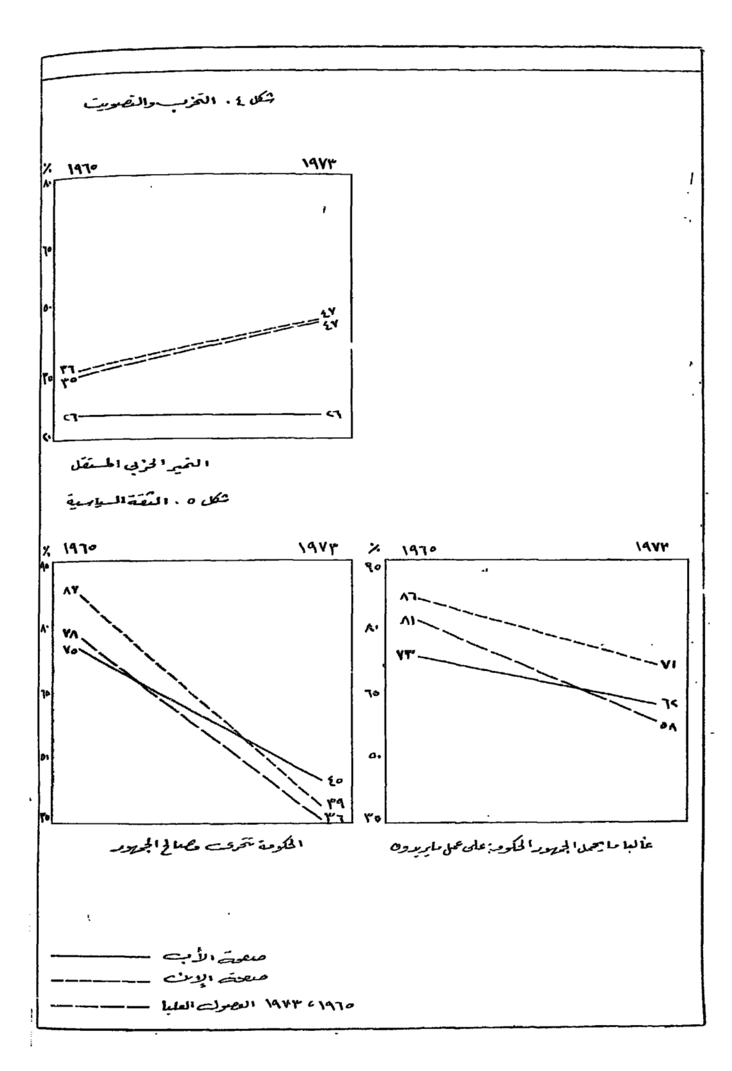
٣ ــ تأثير الفترة ، أبرز عام ١٩٧٣ جيلا جديدا يختلف عن قرينه عام ١٩٦٣ اختلافه عن كلا الصورتين · (شكل ٣ جـ) ·



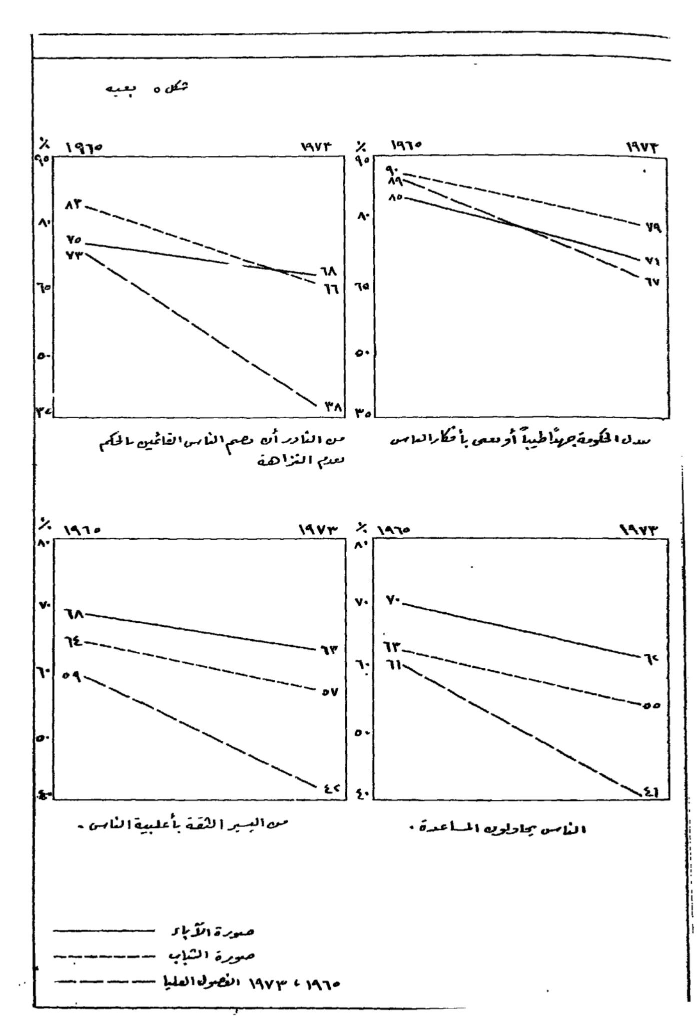
شكل ٦ : الكفاية الشخصية والثقة بالنفس



شكل ٣ : أنماط الاستمرار المشترك والمتغيرات
١٩٦٣
١٩٧٣
صفوة الآباء
صفوة الأبناء
١٩٦٥، ١٩٧٣
الفصول العليا
أ- تأثير دورة الحياة : صفوة الشباب تتغير مع صفوة الآباء . حشد الشباب يبقى كما هو .
١٩٦٥
١٩٧٣
١٩٦٥
١٩٧٣
ب - الجيل في دورة الحياة وتأثيرها . تحول الشباب مع الآباء - حشد الشباب يتحول .
حـ - تأثير الفترة : يبدأ الجيل على سواء ويمضى متفقا على مدى الزمن .
١٩٦٥
١٩٧٣
١٩٦٥
١٩٧٣
هـ - ١٩٧٣ . حشد جيل جديد من الأبناء والآباء - ٢ استمرار الآباء على حالهم وتغير الأبناء .
و - ١٩٦٥ . الحشد جيل جديد : الفجوة ثابتة بين الآباء والأبناء . وحشد الشباب يتغير .



شكل ٤ . التحزب والتصويت
% ١٩٦٥
١٩٧٣
٨٠
٦٥
٥٠
٣٥
٢٠
٣٦
٣٥
٢٦
٤٧
٤٧
٢٦
التمييز الحزبي المستقل
شكل ٥ . الثقة السياسية
% ١٩٦٥
١٩٧٣
٨٧
٧٨
٧٥
٤٥
٣٩
٣٦
الحكومة تتحرى مصالح الجمهور
% ١٩٦٥
١٩٧٣
٩٥
٨٠
٦٥
٥٠
٣٥
٨٦
٨١
٧٣
٧١
٦٢
٥٨
غالبا ما يحمل الجمهور الحكومة على عمل ما يريدون
عينة الأب
عينة الابن
١٩٦٥، ١٩٧٣ الفصول العليا


شكل ٥ بقيه
% ١٩٦٥ ١٩٧٣
تدير الحكومة جهازاً طيباً أو تعنى بأفكار الناس
من النادر أن يتسم الناس القائمين بالحكم بعدم النزاهة
الناس يحاولون المساعدة .
من اليسير الثقة بأغلبية الناس .
صورة الآباء
صورة الشباب
الفصول العليا ١٩٦٥ ، ١٩٧٣

٤ ـ مؤثرات الجيل ما بين حشد ١٩٧٣ وحشد ١٩٦٥ · صورة الشباب ، وصورة الآباء تبقيان كما هما · (شكل ٣ هـ) ·

٥ ـ دورتان لجيل ما بين الشباب والآباء عام ١٩٦٥ وبين الشباب عام ١٩٦٥ والشباب عام ١٩٧٣ ، (شكل ٣ و) ·

ويبرز الشكلان ٤ و ٥ أمثلة لقوة أثر الفترة ، لتفصح عن تضاؤل الانتماء الحزبى ، وبروز النزعة الاستقلالية (شكل ٤) وضآلة الثقة السياسية ، وحتى الثقة بين الأشخاص (شكل ٥) وتبرز الفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٣ اهمالا متزايدا بين الشباب للسياسة والنشاط السياسى ، وكانت هذه المتغيرات أبرز ما ظهر بالقياس الى غيبة التغير فيما يتصل بمعايير الكفاءة والقدرة الشخصية (شكل ٦) ·

وكان الجيل الأسن أبعد ما يكون من المناعة ضد مؤثرات الفترة ، وقد بدا منهم أحيانا قدرة على التغير أقوى مما كانت لدى الشباب ، كما بدا من بعضهم قدرة أقل ، وان قاموا ببعض التغير ، وكان لدورة الحياة تأثير أقل ، لا لأن ـ كما كان من دهشة البعض ـ الدراسة قد انتهت فى الشباب المبكر · وقد تضاءلت فى هذه الفترة الكفاية السياسية والثقة بالمؤسسات السياسية وكذلك الثقة بين الأفراد ، فاذا استمرت تلك العملية ، وكان لدينا من الأسباب ما نفترض معها أن عالم اليوم كما يبدو أكثر لطفا مما كان عليه عام ١٩٧٣ ، فان ذلك يمدنا بالسبب لما تعنيه العلاقة بين الاندماج فى السياسة والقدرة السياسية ·

وقام « كنت جننجز ، و· نيمى » أيضا بدراسة التأثير الناجم عن التعليم ، وافترضا أن هؤلاء الذين نالوا حظا من التعليم الجامعى أقدر على التغير من أولئك الذين لم تتح لهم الفرصة لهذا التعليم فى تلك الفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٣ ، ولم يكن هذا الفرض على صواب ، لا لأنه لم يكن ثمة تباين فى الصورة أو فى الاندماج السياسى بينهما ولكن لأن هذا التباين كان قائما عندما كان الفريقان معا فى الدراسة الثانوية وتعنى هذه النتيجة أننا لا نستطيع أن نفترض دون بينة واضحة أن خبرة تعليمية معينة ـ كالتعليم فى كلية ـ كانت السبب فى التباين الذى بدا ، وقد أبرز « باكمان Backman » ورفاقه (١٩٧٥) أن الاختلافات البارزة بين الذين انقطعوا عن التعليم وغيرهم ، والتى تمت معرفتها عندما تم سؤالهم بعد سنوات من تركهم الدراسة ، كانت قائمة منذ كانوا فى المدرسة ، وقد تكون هى السبب فى ترك الدراسة وليست نتيجة لها ·

التورط فى فهم عملية التنشئة السياسية :

من اليسير أن يعود مصطلح التنشئة السياسية بالنفع على الكبار اذا ما أدركوه . وقد قدمت الدراستان البرهان الواضح على تأثير جماعات الاستشهاد والمناخ الذى يسود المجتمع على الكبار والصغار معا .

وقد نبهت الدراسة الى تأثير هذه التنشئة السياسية التى لم يكن لها مكان واف فيما كتب عن التنشئة عامة ، فلم يكن هناك من عرض لتأثير المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى للمجتمع ومتغيراته وهو ما تناولته دراسة « جننجز ، و. نيمى » حين نبها الى أهمية هذه المؤثرات فحسب ، بل نبها أيضا الى أن تأثيرها يمتد الى ما بعد الخمسين كما يمتد الى الشباب تماما .

وما من مسألة الا ولها تاريخها وهو ما نحتاج اليه اذا ما أردنا أن نتفهم أهمية الاتجاهات التى يتخذها الناس ، فما أن تتخذ قلة من الناس اتجاها ما ، الا وسرعان ما يعم الناس جميعا ويصبح مثالا اجتماعيا ، فاذا حدث ذلك فان ذلك الاتجاه فى علاقته باتجاه آخر وبالسلوك لا بد وأن يتغير ، ومن قبيل ذلك ، موقف الغالبية عام ١٩٦٢ فى العينة التى اخترناها حين وقفت تعارض تحرير القانون من كل ما يتصل بالشذوذ الجنسى ، وقد تغير القانون ولم يعد ينص على عقوبة للشذوذ الجنسى ، وحين سئلوا عن رأيهم مرة أخرى بعد ثمان سنوات وبعد اثنتى عشرة سنة تقبل هؤلاء المعارضون ما عارضوه من قبل ، وكانت النتيجة ، وتلك هى النقطة البارزة ، أن العلاقة بين رؤية الأفراد حول هذا الموضوع وغيره من موضوعات التحرر (كما كان فى موضوع الهجرة ومحاكمة المخالفين) التى كانت قائمة عام ١٩٦٢ قد زالت تماما .

وحيث قام رجال العلوم السياسية وعلماء النفس باستخدام المعايير التى تدل على الرؤية العامة للفرد (من قبيل تسلط الرجل أو المرأة) كان من المهم أن يكون لتاريخ تلك الأمور أهميته فى هذا الصدد ومن أمثلة ذلك الحركة النسائية عام ١٩٦٠ ، حين وصلت الى اتفاق حول تلك الرؤى ليكون للأزواج دون الزوجات الرأى الأخير فيما يتصل بشئون الاسرة ، بمعنى أن الزوج هو الشخصية الهامة فى البيت وكانت تلك الفكرة أقل قبولا بكثير مما كانت من قبل ، وبالتالى فان حقيقة أن الرجال فى العينة التى اخترناها قد تحولت خلال تلك السنوات من الموافقة الى عدم الموافقة على هذا البيان لا تعنى شيئا من التسلط بقدر ما تعنى الاستجابة للمتغيرات فى المناخ الاجتماعى ، الا أن رجال السياسة وعلماء النفس يميلون الى منح تلك المعايير نوعا من

الأهمية الباقية دون اخضاعها لتأثير زمنى يمحو أثرها ، أو لتقرير مدى ما تقدمه الأجابات من تقرير لاتجاهات الفرد العامة ، أو الشخصية المتحيزة ، أو أنها تعكس هذه المتغيرات على الصورة الاجتماعية للمجتمع ٠

وتأثير التنشئة ، بمعنى أن عضوية الفرد فى طبقة اجتماعية لا يمكن أن تختلف فحسب ، عبر الالتزام ، ولكنها قد تتضاءل أو تتراخى على مدى الزمن ، وقد كان هناك خلال الستينيات تنوع هائل فى الاتجاهات وفى أساليب الحياة لمختلف الطبقات حجبت الخلاف بين الطبقات ، وكان هناك فى فترات من قبل تأكيد أكبر على الاختيار الفردى منه الى تبعية الفرد للجماعة ، وقد يكون لهذا الحجم الضئيل من الصلة بين أعضاء الطبقة الاجتماعية والتصويت فى الانتخابات وهو ما حققناه ، وقفا على الفترة التى تمت فيها الدراسة فحسب ، وان تأثير الطبقة الاجتماعية على التصويت يثبت ذاته اذا ما كانت هناك مشكلات اقتصادية أو سياسية تؤثر فى طبقة أكثر مما تؤثر فى أخرى ، وفى هذه الحالة لن تكون صلة الطبقة بالتصويت صلة تلقائية تفرضها عضوية الفرد كما يراها كامبل ، و٠ آل (١٩٦٠) ولكنها نتيجة لرؤيا مشتركة تفرزها المشكلات القائمة ، وقد تكون هذه الصلة ماثلة فى الانتخابات أو فى مشكلات معينة ٠

وقد يلى اختلاف السن ، والجنس ، والطبقة الاجتماعية ، اختلاف الزمان والمكان فى اطارهما المجتمعى لطابع المكان ، ففى بواكير الصبا يكون التكيف مع السلوك الأبوى أكثر مما يبدو ، ولكنه لا يبقى طويلا مع الصبى ما لم يرده الى ادراك يرضاه أو اتجاهات معينة ٠

وترجع أهمية الضغوط المتبادلة الى تقدير الأثر الذى تتركه التنشئة وتأكيده ، اذ أن تحول أو انحراف النظرة السياسية للأب أو لكلا الأبوين عما هو سائد فى المدرسة أو بين الجيران خلال الطفولة قد يؤدى الى ضعف التكيف ، وقد يؤدى صوت الأب الى تأصيل الأثر الذى يمتصه من الكبار أو يوهن منه ٠

وكانت هذه الدراسات اثباتا لما ذهب اليه « كيلمان Kelman (١٩٧٤) فى وجود تفاعل مستمر بين الاتجاهات والسلوك ، وقد أثبتت الدراسة الانجليزية أن أولئك الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابين الأولين قد أدلوا بها على غرار واحد وكان من المحتمل أن يدلوا بها كما أدلوا بها من قبل بعد عشر سنوات تالية ، بينما وجدت الدراسة الأمريكية أن طلاب المدرسة الثانوية كانوا يمارسون من النشاط السياسى

ما يوحى بثباتهم فى اتجاهاتهم بعد ثمان سنوات تالية أقوى مما لهؤلاء الذين مارسوا اتجاهاتهم تلقائيا دون أن يرتبطوا بأى نشاط سياسى ٠

وهناك تجربة معينة فى التنشئة ـ والمثال من التعليم الجـــامعى ـ علينا أن نتناولها كما لو كان لها تأثير معين فى حالة ما اذا كانت دليلا فحسب ، على خلاف ضئيل بين الجماعات المناسبة سابق على العرض وسابق على التجربة ولم يكن هذا التحفظ البارز قائما فى دراسة التنشئة السياسية ٠

ويبدو أن علماء النفس الاجتماعى قد التزموا بالثبات أكثر مما التزموا بالتغير ، الا أن التغير السريع الطارىء فى كثير من المجتمعات ٠ فمين بالتسليم بانفتاح الناس على تلك المؤثرات الجديدة ، واختبار تلك الظروف التى مضى فيها الانفتاح واضحا أو أقل وضوحا ٠ ولا أفترض فى هذا المجال النظر الى نفس الظاهرة مقلوبة ظهرا لعقب ، كما يقال ، ولكن النظر اليها من جوانب مختلفة ، فاذا كان ذلك قد تم ، فان الاهتمام قد ركز على : (أ) الظروف التى تـؤدى الى صـــعوبة التغير أو يسره ٠ (ب) المعدلات المتفاوتة للتغير فى كافة الدوائر ٠ (جـ) المعدلات المتفاوته لما يتكلفه الفرد للتغير ٠

ومن الأهمية بمكان الحصول على البيانات الخارجية ، والقاء الضـــوء على تأثير الفترة ،بنشر الأبحاث العرضية والطولية والأبحاث النوعية الواسعة ، مثلا . وهى على قلتها زاد طيب للبحث ٠

وقد يختلف تأثير الفترة من بلد الى آخر ، ومن قبيل ذلك ، انه فى الستينيات أصبح الأطفال فى أمريكا أقل تحزبا ، وكذلك كان الأطفال فى ألمانيا الاتحادية وفى ايطاليا وفرنسا ، وفى فرنسا ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٨ ، ارتـــفعت نسبة الفتيات الفرنسيات اللواتى اخترن أحزابهن من ٤٣٪ الى ٧٨٪ ، وكان تأثـــير الأمهات على أولادهن فى الاختيار السياسى ، كما كان لاهتمام الأمهات المتزايد بالسياسة انعكاساته السياسية ٠

وختاما ، فان هذه الأسس التى فصلناها فى هذا المقال تنطبق على الاطار العام منها على الاطار السياسى وحده ، بما فيها تلك الأسس التى كانت لزمن حكرا لعلماء النفس ٠ وكان للتوقعات التى أفرزتها البيئة آثارها البالغة على كافة جوانب الحياة ولهذا كانت الدعوة الى التعاون الوثيق بين تنمية الشخصية وعلم النفس الاجتماعى ، كما كانت الدعوة الى خطوة من علم النفس المجتمعى بما يضفيه من أهمية بالغة على التفاصيل الواسعة لمؤثرات الفترة الزمنية والتعليم المشترك فى كافة نواحيه ٠



من أغراض هذا المقال أن نقبل تعريف الدولة على أنها هيكل السلطة والحكم الذى يدعى السـيادة الشرعية على اقليم ما ، ويسعى الى احتكار الاستخدام الشرعى للقوة المادية داخل حدود هذا الاقليم ٠

وقد ضمت افريقية فى الفترة قبل الاستعمارية مجتمعات واقعة فى نطاق دول ومجتمعات لا دول لها على السواء ٠ وقامت فيها امبراطوريات عظيمة مثل غانا القديمة ، ومالى ، وسونغاى ، بالاضافة الى المدن الحرة مثل سوكوتو ، وزنزبار فى فترة ما قبل الاستعمار ٠ وعرفت المجتمعات التى لا دول لها ابتداء من مجتمع Nut فى السودان الى مجتمع Tiv فى غربى القـــارة ٠

وعلى أية حال ، فان اهتمامنا ينصب هنا على الدولة فى الفترة بعد الاستعمارية ، وعلى أهم جوانب الوصاية السياسية الأوربية على حكام افريقية الجدد ٠ فكيف صارت الدولة تحت ضغوط السعى للاستقلال فى افريقية ؟ وكيف يرتبط ذلك بجوانب أخرى من المشهد فى الفترة بعد الاستعمارية ، وبنظام الأحزاب بوجه خاص فى بيئة تكوين الطبقة والعلاقات المدنية العسكرية ٠

بقلم: علي أ. مازروي

أستاذ البحوث بجامعة Jos في نيجيريا ، وأستاذ العلوم السياسية والدراسات الافريقية بجامعة مسيجان ، مدينة آن آربور . ومن مؤلفاته : عن الأبطال وعبادة أوهورا (١٩٦٧) ، العنف والفكر (١٩٦٩) ، الهندسة الثقافية وبناء الأمة فى شرقى افريقية (١٩٧٢) ، والقيم السياسية والطبقة المثقفة فى افريقية (١٩٧٨) .

ترجمة: حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الآداب بجامعة القاهرة . اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب وله كثير من الترجمات الأدبية والثقافية والعلمية .

وأول عامل نضعه فى أذهاننا هو أن الأحزاب السياسية فى افريقية ظاهرة أحدث سن ظاهرة الدولة . وحتى فى تلك الأجزاء الافريقية التى لم توجد فيها الدولة قبل الاستعمار الأوربى ، يمكن أن نزعم أن تكوين الدولة قد بدأ بمجرد ما أن أقام النظام لبناء الدولة ، ومرحلة من مراحل نمو الدولة الافريقية الحديثة . ولكن الدولة فى الاستعمارى هياكل تنظيمية للسيطرة . ولذلك كانت الفترة الاستعمارية كلها تجربة افريقية فى فترة ما قبل الاستقلال كانت دولة استعمارية وتمثل جزءا من نظام أوسع للسلطة ، ولأمبراطورية أكبر . وكان الاستقلال بمثابة جواز المرور ، ومبادرة الى اقامة الدولة المستقلة ذاتيا .

ومع ذلك ، سرعان ما أصبح واضحا أن الدولة الافريقية بعد الفترة الاستعمارية ، كانت واهنة ، بما يلازمها من عناصر متأصلة فيها ، بالنسبة للشئون الداخلية وفى علاقتها مع العالم الخارجى . فمن الناحية الخارجية ، نجد أن قلة أوربية مرتزقة قد استطاعت فى بعض الأوقات أن تقوم بتدمير النظام السياسى فى دولة أفريقية ما . ومن الناحية الداخلية ، نجد أن الدولة الافريقية قد افتقرت أحيانا الى الاتحاد الذى يساندها . وأن شرعية الدولة لم تتأكد بعد .

واذا كانت الدولة واهنة فى افريقية ، والحزب السياسى أكثر وهنا • وحقيقة أن الأحزاب كانت ظاهرة أحدث من ظاهرة الدولة ، قد زادت من حدة تدهور أزمة التميع الدستورى العام • ومع ذلك ، فقد نظر القادة الأفارقة ، فى بعض الأحيان ، الى أحزابهم السياسية على أنها أدوات لبناء الدولة • وعملوا على خلق القوة الحزبية ليعوضوا ضعف الدولة • وفى هذا الصدد ، علينا أن نضع فى الحسبان مسألة اغراء مبدأ الاعتماد على الحزب الواحد بالنسبة لأولئك المهندسين المعماريين الشوامخ الذين اهتموا باقامة الدولة الافريقية من أمثال : كوامى نكروما ، وجوليوس • ك • نيريرى •

وعلى أية حال ، يجب علينا أن نميز بين حالة غانا فى عهد كوامى نكروما ، وبين حالة جمهورية تنزانيا المتحدة فى عهد جوليوس نيريرى • فحالة غانا فى عهد نكروما ، كانت فكرة الدولة القائمة على الحزب الواحد مستندة على حجة أن غانا تتعرض لانقسام خطير بدون هذا الحزب • وأن الحساسية العرقية والانفصالية تلقى ظلا من الشك على شرعيــة الدولة من حيث هى كل • وأن أحزاب المعارضــة ، كما قيل ، صارت أدوات تعمل على تعرية شرعية الدولة ، وخطرا على التماسك القومى • كما أضافت محاولات اغتيال الرئيس كوامى نكروما سواء كانت حقيقية ، أو تمثيلية مسرحية ، أسسا فى صالح الحزب الواحد ، وفى صالح عملية الاعتقال الوقائى • وباختصار ، فان حالة الدولة القائمة على الحزب فى غانا فى ظل حكم نكروما ، قد استندت الى حاجة الدولة الى خلق اتحاد قومى لمواجهة النزعة العميقة للانقسام •

وعى عكس ذلك ، نجد أن حالة الدولة القائمة على الحزب الواحد فى تنجانيقا فى ظل حكم جوليوس نيريرى ، قد استندت الى حد ما ، الى أن ثمة وجودا مسبقا للاتحاد القومى • وفى الانتخاب الأخير قبل الاستقلال ، نجد أن السكان قد أدلوا بأصواتهم ، وبشكل ساحق ، فى صالح اتحاد تنجانيقا الافريقى القومى (TANU) • وبدت فى البرلمان وكأنها شخصية وحيدة منعزلة • وازاء هذا الاتحاد القومى المكثف زعم نيريرى وبطريقة واعية أن الاصرار على صيغة الأحزاب المتعددة أمر يدعو الى السخرية • ومن ثم ، لم تكن هناك منافسة حقيقية للحزب الحاكم • فهل يجب اذن ، أن يصبغ النظام الانتخابى بصبغة ذاتية ؟ وهل يجب على الحزب أن يجد سبلا لمنح جمهور الناخبين حق الاختيار تحت مظلة الحزب المفرد ، دون أن ينكر على هذا الجمهور حق الاختيار الحقيقى بالاصرار على مبدأ الأحزاب المتعددة ، فى موقف كان الاجماع الانتخابى فيه لصالح الحزب الواحد اجماعا ساحقا ؟ •

وبشكل مخالف لحزب نكروما المسمى حزب اتحاد الشعب (CPP) فى غانا ، لم يتحرك نيريرى لاحتكار السلطة بطريقة مباشرة ، بدون دراسة دقيقة • حيث شكلت لجنة لبحث كيفية تحقيق مبدأ الاختيار الديمقراطى على أفضل وجه تحت مظلة الحزب الواحد • وقد أيدت اللجنة مبدأ الحزب الواحد ، ولكنها ربطته باجراء منافسة انتخابية كل خمس سنوات بين أعضاء الحزب نفسه ، واختيار أناس من المرشحين المختلفين

عند اجراء الانتخابات • وعدل دستور تنجانيقا لينفق مع هذا الاستحداث •

وفي سنة ١٩٦٤ ، اتحدت تنجانيقا مع زنزبار وكونت جمهورية تنزانيا المتحدة • واستمر الحزب الافريقي ـ الشيرازي في حكم زنزبار ، بكونها كيانا مستقلا ، وفي الوقت نفسه ظل حزب اتحاد تنجانيقا الافريقي القومي (Ianu) في حكم تنجانيقا • وسار الأمر على هذا المنوال حتى سنة ١٩٧٧ ، حيث انضم الحزبان ، وكونا الحزب الذي سمي Chama cha Mapinduzi (وتعني باللغة السواحيلية « حزب الثورة ») • وهكذا ، لم تكن جمهورية تنزانيا المتحدة ، فيما بين أعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٧٧ دولة تقوم من الناحية الفنية على نظام الحزب الواحد ، بل كانت بلدا ذا نظامين متوازيين للحزب الواحد • حيث كان يحكم زنزبار الافريقي ـ الشيرازي ، ويحكم البر الأصلي حزب اتحاد تنجانيقا الافريقي القومي • وكان كل منهما نظامين للحزب المفرد ـ ولكنهما كانا نظامين للحزب المفرد داخل دولة واحدة •

ولكن بينما كانت تولية الحكم لنظام الحزب الواحد في تنجانيقا سنة ١٩٦٥ ، قائمة على زعم أنه كان بها بالفعل اتحاد قومي ، وأن نظام الحزب يجب أن يعكس هذا الاتحاد ، الا أن نشوء الحزب الافريقي الشيرازي مع حزب اتحاد تنجانيقا الافريقي القومي سنة ١٩٧٧ قد استند الى حد ما على الحجة القائلة بأن حزبي جمهورية تنزانيا المتحدة كانا في حاجة الى اجماع قومي ، وأن هيكل الحزب الموحد هو السبيل الوحيد اليه •

ولقد هامت أوغندا في ظل حكم ميلتون أوبوتي بمبدأ الدولة ذات الحزب الواحد طوال سنة ١٩٧٠ ، تلك السنة الحاسمة • ومرة أخرى ، نجد أن الأسباب كانت أقرب الى تلك الأسباب التي ألهمت نكروما (بأن البلد كان محتاجا الى وجود اتحاد قومي) منها الى تلك الأسباب التي ألهمت جوليوس نيريري في مستهل العقد السابع من هذا القرن (وكان الاتحاد القومي من قبيل أن الحزب المعارض لم يستطع الازدهار) • والواقع أن أوغندا كانت في حالة انقسام أكثر عمقا مما كانت عليه حالة غانا في عهد نكروما • كما أن الانشقاق العرقي في أوغندا كان أعمق منه في غانا ، وكان الميل إلى أعمال العنف بين الجماعات العرقية أقوى • وقد شعر ميلتون أوبوتي ، وبطريقة واعية أن أوغندا كانت في حاجة الى هندسة سياسية وانتخابية دقيقة تساعدها على خلق نظام سياسي قابل للتطبيق • ولم تكن فكرة الدولة القائمة على الحزب الواحد من قبيل الاستراتيجية للهندسة السياسية • وعلى أية حال ، فقد انصب الاهتمام الأكبر على فكرة أوبوتي في أن يرشح كل عضو في البرلمان نفسه في أربع دوائر انتخابية مختلفة ـ أي دائرة في شمال أوغندا ، ودائرة في جنوبها ، ودائرة في شرقها ، ودائرة في غربها • وقد صور هذا التصميم موقفا يكون فيه المرشح محتاجا الى أن يحظى بالولاء من أربع مناطق عرقية مختلفة في أوغندا • وقد تجبر هذه المسئولية العرقية المتعددة في الحياة البرلمانية المرشحين على أن يخلقوا مواقف ، وأن يضعوا

برامج تسعى الى استيعاب وتوحيد الجماعات العرقية المختلفة أكثر مما تعمل على انقسام هذه الجماعات • كما أنه فى الفترة الواقعة بين اجراء الانتخابات كل خمس سنوات ، ربما يحتاج عضو البرلمان الى أن يتعهد بالرعاية أربع دوائر انتخابية شاسعة مختلفة ، والى أن يمنح القيادة مناظير قومية بالنسبة للقضايا العامة بدرجة أكثر مما يدافع عن المصالح القطاعية والطائفية الأضيق نطاقا •

وبينما تصور جوليوس نيريرى ، فى ظل نظامه القائم على الحزب الواحد ، ثلاثة أو أربعة مرشحين فى كل دائرة انتخابيـة ، تصور ميلتون أوبوتى داوئـر انتخابية عديدة لكل برلمان منتخب • وسمح أوبوتى فى الانتخابات نفسها ، بالمنافسة بين المرشحين فى تلك الدوائر الانتخابية المتعددة •

وعلى المستوى المحلى فى أوغندا ، نجد المقترحات الخاصة بالدوائر الانتخابية المتعددة قد عرفت باسم الوثيقة رقم (٥) ، التى كانت النشرة الخامسة للاصلاح الأيديولوجى الذى أدخله ميلتون أوبوتى فى أثناء « تحركه نحو اليسار » منذ سنة ١٩٦٩ فصاعدا • ولكن قبل التمكن من تنفيذ هذه الأفكار المستحدثة ، تدخل عيدى أمين دادا ، حيث أطيح بأول حكومة لميلتون أوبوتى فى الخامس والعشرين من يناير سنة ١٩٧١ • وتعطلت محاولة تخطى الانشقاق العرقى من خلال الاصلاح السياسى • ولقد أسفرت سنوات حكم عيدى أمين ، عن تعميق العداوات العرقية فى أوغندا ، الى جانب الكراهية المشتركة لنظام حكمه •

ولقد رأى زعماء مثل نكروما ، وأوبوتى أن الانشقاق العرقى هو أحد المبررات الجوهرية لتجريب الدولة القائمة على الحزب الواحد ، فماذا عن الانشقاق الطبقى فى القارة الافريقية ؟ وكيف ترتبط هذه القضية بالمرغوبية فى دولة الحزب الواحد وقابليتها للتطبيق ؟ تلك هى القضايا التى لا بد لنا من الحديث عنها بعد •

الصراع الطبقى ، والحزب الواحد :

فى البلاد الاشتراكية ، ينظر الى الحزب الماركسى الحاكم على أنه السلاح الفاصل فى الصراع الطبقى • ويقوم تصميم هذا الحزب على أنه يسـاعد فى تحقيق تضـامن البروليتاريا ودكتاتوريتها ، والتى تمهد هى الأخرى ، فى شكلها النهائى ، الطريق للمجتمع الطبقى • بغض النظر عن زعم الأحزاب الشيوعية للبلدان الاشتراكية بأن مجتمعاتها ليست مجتمعات طبقية ، وان كان طبيعيا أنها لا بد أن تحذر من قضايا التمييز الطبقى ؛ وتنظر الى نفسها أيديولوجيا على أنها أحزاب للطبقة العاملة •

وعلى العكس من ذلك ، زعم جوليوس نيريرى ، فى العقد السابع من هذا القرن، أن افريقية كانت فى حاجة الى نظام الحزب الواحد ، لأنها افتقرت الى الانشقاق الطبقى الأصيل • وقد نظر نيريرى الى القاعدة الطبقية للأحزاب السياسية الغربية ، واستنتج

آن هذه المؤسسات الطبقية ليس لها مرادف حقيقى داخل القارة الافريقية . وزعم نيريرى :

« ان الأحزاب السياسية الأوربية والامريكية خرجت الى حيز الوجود نتيجة للانقسامات الاجتماعية والاقتصادية القائمة ، فأخذ الحزب الثانى فى تكوين نفسه ليتحدى احتكار بعض الأرستقراطيين والجماعات الرأسمالية للسلطة السياسية » .

وكان التأكيد هنا على أن قيام حزبى المحافظين والعمال فى المملكة المتحدة ، وحزبى الجمهوريين والديمقراطيين فى الولايات المتحدة ، وأن تعدد الأحزاب السياسية فى بلاد مثل فرنسا ، وجمهورية ألمانيا الغربية ، ليس الا انعكاسا للعداوات الطبقية داخل العالم الغربى .

بل ، وذهب نيريرى الى ما هو أبعد من ذلك . أنه ما دامت النزعة الليبرالية لتعدد الأحزاب قد نشأت فى العالم الغربى من التمييز الطبقى ، وفعلت هذا الشىء الاشتراكية الأوربية نفسها . وأشار نيريرى الى تجربة أوربا للثورة الزراعية ، ثم للثورة الصناعية . وتمادى فى زعمه قائلا :

« ان الثورة الأولى (الزراعية) قد خلقت الطبقات الوحيدة المالكة للأرض ، وغير المالكة لها فى المجتمع ، والثورة الثانية (الصناعية) قد خلقت الرأسمالية الحديثة والبروليتاريا الصناعية . وأن هاتين الثورتين قد غرستا بذور الصراع داخل المجتمع ، وأن الاشتراكية الأوربية لم تولد من ذلك الصراع فحسب ، بل أن رسل هذه الاشتراكية وحوارييهم قد قدسوا الصراع نفسه ، وجعلوه فلسفة » .

ولكنه فى غياب مثل هذا الاستقطاب الطبقى فى افريقية ، كان على المؤسسات السياسية أن تأخذ أشكالا أخرى . .

فما هو الدليل الذى قدمه نيريرى فى القضية القائلة بأن افريقية التقليدية لم يكن فيها صراع طبقى ؟ لقد استخدم نيريرى دليلا لغويا جزئيا . فكلمة « طبقة » لم توجد فى أى لغة وطنية من لغات أفريقية حتى يكون قد عرف أى شىء عنها . ورأى نيريرى أن هذا الدليل اللغوى دليل له أهميته ، لأن اللغة تصف أفكار أولئك الذين يتكلمون بها ، وأن فكرة « الطبقة » أو « الطائفة » لم يكن لها وجود فى المجتمع الافريقى .

وقد اعتقد نيريرى أيضا أن النزعة الجمعية الافريقية التقليدية كانت صورة من صور الاشتراكية ، ولذلك ، فقد ساعدت على الاعتدال ، اذا لم يكن على المنع الفعلى لنشوب الصراع الطبقى . وعلى حد قوله :

« نحن فى افريقية ، لسنا فى حاجة الى التحول الى الاشتراكية بدرجة أكثر

مما علمته لنا الديمقراطية . فكلاهما له جذور عميقة فى ماضينا ــ أى فى الحياة التقليدية التى نحن نتاجها » .

ولكن عدم وجود كلمة « طبقة » فى اللغات الوطنية الافريقية كان دليلا على أن الطبقات لم تكن قائمة من الناحية التقليدية . وعندئذ ، ألم يكن لعدم وجود كلمة « اشتراكية » فى معظم اللغات الوطنية الافريقية أيضا المضمون نفسه ، وأن الظاهرة نفسها لم يكن لها وجود ؟ وفى تلك المرحلة ، ربما لم يكن نيريرى قد قام بتفسير تام لمضامين الدليل اللغوى المتناقضة بالنسبة لقضيتيه التوأم : القضية القائلة بأن الاشتراكية متأصلة فى افريقية . وقضية أن الصراع الطبقى ليس كذلك . ولكن زعماء أفارقة آخرين ، مثل المرحوم توم موبويا ــ حاكم كينيا ــ قد أصر فى وقت متقدم على أن الاشتراكية قد وجدت ذات يوم فى افريقية رغم عدم وجود اسمها . ففى رد له على رسالة لأحد النقاد بالمجلة المعروفة باسم East African journal اتهم موبويا هذا الناقد بأنه يشوش كلمة الاشتراكية وحقيقتها واستعمالها ، وأكد ذلك بقوله :

« اننى لم أقل انه يجب علينا أن نغوص فى الماضى بحثا عن الاشتراكية ، لأنها تقليد مستمر بين شعبنا . فهل يظن كاتب الرسالة أنه كان يجب على الاشتراكية أن تأخذ اسما قبل أن تصبح حقيقة ؟ انها اتجاه من اتجاهات العقل نحو الشعب الذى مارسها فى مجتمعاتنا ، ولم تكن فى حاجة الى أن تقنن فى نظرية حتى تخرج للوجود » .

وفى تقويم صلاحية الدليل اللغوى ، نجد أن موبويا كان مقبولا ظاهريا أكثر من نيريرى ، لأن عدم وجود اسم لظاهرة ما لا يبرهن بالضرورة على عدم وجود الظاهرة نفسها .

ولكن ما أضافه جوليوس نيريرى ، يتمثل فى اعادة تعريف الكلمة السواحيلية Ujamaa لكى تعنى فى النهاية مدرسة واحدة للاشتراكية . وثمة مناسبات فى أيامنا هذه ، حين تستخدم هذه الكلمة فى شرقى افريقية على أنها مرادف باللغة السواحيلية لكلمة « اشتراكية » . وأنه لمن السخرية بالتاريخ الايديولوجى لشرقى افريقية ، أن نجد أن المعنى الأصلى لكلمة Ujamaa قد عنى به التضامن العرقى ، أو تضامن ذوى القربى ، أكثر مما عنى به العضوية الاشتراكية . ولكنه بالنسبة لقوة التصور اللغوى عند جوليوس نيريرى ، نجد أن كلمة Ujamaa ربما قد كانت وبيسر مرادفا لعبارة « النزعة القبلية » فى افريقية ، أكثر مما قد عنت اسم مدرسة خاصة لفكر اشتراكى على أقل تقدير .

وبغض النظر عما اذا كانت افريقية التقليدية اشتراكية أو بلا طبقات ، فماذا نستطيع أن نقوله عن افريقية المعاصرة ، بعد الفترة الاستعمارية بالنسبة للطبقات والايديولوجية ؟ .

الاشتراكية : مناخ طيب ، وتربة سيئة :

على وجه العموم ، ينبغى علينا القول بأن المناخ الفكرى للاشتراكية فى افريقيه مناخ طيب تماما ، ولكن التربة السوسيولوجية والمادية ليست تربة خصبة بما فيه الكفاية للاشتراكية . وسوف نستكشف بعد هاتين القضيتين التوأم بمزيد من الاستفاضة ، مع ربطهما بالنظم الحزبية .

وان كان المناخ الفكرى للاشتراكية فى افريقية مناخا طيبا ، فان ذلك يعزى الى حد ما الى عمليات الاستمرارية التاريخية الأساسية ، والى عمليات عدم الاستمرارية . ولسبب واحد ، نجد أن كثيرا من الأفارقة من ناحية المفهوم قد ربطوا بين الرأسمالية والاستعمار . والواقع ، أنه من الممكن أن توجد الاشتراكية مصحوبة بالامبريالية - ولا نجد كلمات فى لغة من اللغات لوصف هذه الحالة سوى كلمات اللغة الصينية . ومن الممكن أيضا ، أن يكون بلد ما بلدا رأسماليا دون أن يكون بلدا امبرياليا ، ولربما تعد كل من سويسرا والسويد ، بشىء من التوضيح الجيد ، بلدين رأسماليين غير استعماريتين .

والحقيقة ، أننا نجد فى تجربة افريقية التاريخية ، أن الرأسمالية الحديثة قد جاءت مع الامبريالية على طول الخط . والعدو للامبريالية ليس الا القومية ، والعدو للرأسمالية ليس الا الاشتراكية . واذا كان ثمة تحالف حقا بين الرأسمالية والامبريالية ، فلم لا يكون ثمة تحالف بين القومية الافريقية والاشتراكية ؟ ولقد وجد أن مثل هذا الانموذج للتقارب الفكرى الايديولوجى أمر جذاب فى كثير من أجزاء افريقية .

وثمة سبب ثان ، أسهم فى ايجاد المناخ الفكرى الملائم للاشتراكية فى افريقية . ويتعلق بالتراكم الكلى لعمليات احباط الجهود التى تبذل لتنمية افريقية من خلال الأنماط الغربية للنمو الاقتصادى . ويبحث كثير من الأفارقة عن استراتيجيات بديلة للتحسين الاجتماعى والاقتصادى بدافع من الاحساس المجرد بالقنوط من أوجه القصور فى عقود السنين الأولى للاستقلال . والحقيقة أن التجارب الاشتراكية فى افريقية فى فترة ما بعد الاستعمار لم يسفر عنها حتى الآن أى تحسن بالنسبة لعامة الجمهور أعظم مما أسفرت عنه تجارب أخرى . بل على العكس ، نجد أن التكاليف الاجتماعية للاشتراكية فى افريقية قد كانت أكثر ارتفاعا الى حد ما فى بعض الأحيان . ومما هو قابل للجدل أنه فى الوقت الذى كانت فيه تجارب رأسمالية بسيطة ناجحة نجاحا نسبيا فى بلاد مثل كينيا ، ومالاوى ، وساحل العاج ، الا أن افريقية لم تنتج بعد تجربة اشتراكية ناجحة نسبيا من أجل تحقيق تحسين لافت للنظر فى الأحوال المادية التى تعيش الجماهير فى نطاقها . وعلى أية حال ، فانه على الرغم من هذه المتناقضات نجد كثيرا من الأفارقة غير مخاوبى اللب بالعقدين الأولين للاستقلال لدرجة أنهم لم يكترثوا بتجريب المناهج الاشتراكية فى عملية التحول الاجتماعى .

والعامل الثالث الذى حمل كثيرا من الأفارقة على محاباة الاشتراكية هو الفساد الذى تفشى بين الحكام الذين تولوا أمور القارة بعد الاستعمار مباشرة • ومرة أخرى . تجد أن الفساد ليس صفة مميزة ، بحال من الأحوال ، للرأسمالية ، حيث أن كثيرا من أولئك الذين سافروا الى بلاد اشتراكية سوف يقررون ذلك • ولكن ليس ثمة شك ، فى أن الابقاء على النظام الاشتراكى يمكن أن يكون فى بعض الأوقات أصعب فى ظل التقسيمات الاقتصادية القائمة على مبدأ « دعه يعمل » منه فى ظل النظام القائم على التخطيط المتمركز والرقابة • وعند الموازنة ، نجد أنه مما يقبل الجدل حقا أن الخلق الاشتراكى ، وبالتحديد تقريبا ، يتعارض مع الابتزاز والرشوة عن طيب خاطر ، بل ومع الربح نفسه . بدرجة أكثر من النزعة الفردية للتملك •

والعامل الرابع الذى أسهم فى المناخ الفكرى الملائم فى افريقية هو المعتقد الشائع بأن الثقافة الافريقية التقليدية كانت قائمة على النزعة الجمعية أساسا ، ولذلك تعد ثقافة اشتراكية • ولقد أشرنا بالفعل الى دعاوى زعماء مثل نيريرى ، وموبويا بأن فضيلة المشاركة فى افريقية التقليدية ، وروح تحمل المسئولية من جانب الشباب والشيوخ والعجزة ، وحتمية الرفاهية الجمعية كانت فى جوهرها قائمة على التوزيع الذى يقترب من الاشتراكية •

وبسبب هذا المناخ الفكرى الملائم على نطاق واسع ، نجد معظم الحكومات الافريقية قد قامت بعد الاستقلال مباشرة بنوع من خدمة الاشتراكية بالقول لا بالعمل • لدرجة أن نظما مثل نظام جوموكينياتا ، ونظام ليوبولد سنغور قد عملت على اختيارها فى السنوات الأولى للاستقلال نوعا من البلاغة الكلامية الاشتراكية الى حد ما •

وكانت النظم التى خططت لتشق طريقها الى دولة الحزب الواحد « تحنس » بوجه خاص بالرمز الاشتراكى • وقبل أى شىء ، ربما تستطيع الميول المتمركزة المفترضة للاشتراكية أن تبرر احتكار الحزب الواحد للسلطة • كما بدت توقعات المستقبل للاشتراكية فى العقد الأول لاستقلال افريقية وكأنها توقعات ملائمة •

فماذا وقع من خطأ اذن ؟ وهذا هو ما أدى الى جدب التربة السوسيولوجية على الرغم من المناخ الفكرى الملائم • ومن العوامل السوسيولوجية العنيدة هى الأولوية من ناحية السلالة فى افريقية وقد علا هذا العامل على التمييز الطبقى • فمعظم الأفارقة أعضاء فى جماعتهم العرقية أولا ، وأعضاء فى طبقة اجتماعية بعينها ثانيا • وحينما يكون الأبناء أشبه بآبائهم فى طبقة دنيا ، نجد المزارعين الأجراء من قبائل ايبو Ibo تكاد تتطابق مع قبائل ايبو البرجوازية أكثر مما تتطابق مع أقرانها من المزارعين الأجراء من قبائل يوروبالاند • وقد حاول جاراموجى أوجنجا أودينجا فى كينيا أن يشكل حزبا اشتراكيا رأديكاليا • ولكنه سرعان ما اكتشف أن أنصاره كانوا فى معظمهم وبلا استثناء من قبائل Luo كما استعان الشيخ أوبا فيمى أولووه فى نيجيريا بالبلاغة الكلامية الاشتراكية من أجل استعادة الحكم المدنى فى نيجيريا سنة

١٩٧٩ • واكتشف توا أنه كان بطلا ليس للطبقة العاملة فى نيجيريا من حيث هى كل بل لجميع طبقات قبائل يوروبالاند • وعند الموازنة ، يمكن أن يثار الجدل بطريقة مشروعة حول أنه كلما كانت هناك مواجهة ومنافسة بحته بين القوى القائمة على السلالة العرقية تحقق لها النصر فى افريقية بشكل ثابت تقريبا • وهذا هو أحد العوامل الأولية وراء جذب التربة السوسيولوجية لايديولوجية مثل الاشتراكية •

وثمة عامل ذو علاقة بهذا الأمر هو قوة طبقة الاعيـان فى افريقيـة ، من حيث أنها ضد الطبقات الاجتماعية التى من هذا القبيل • وطبقة الصفوة الجديدة بوجه خاص ، قد نشأت من رحم تمثل الثقافة الامبريالية الغربية • ولم يكن امتلاك الثروة بالضرورة هو الذى فتح الأبواب للتأثير والسلطة ، بل كان اكتساب التعليم الغربى والمهارات اللفظية بصفة مبدئية • وكما أشرت فى مجموعة مقالات أخرى ، نجد أن المؤسسة السياسية الأولية بافريقية قد تكونت بعد الاستعمار وبشكل غير متناسب من جوهر مستغرب وشبه مستغرب • وقد ضمت هذه المجرة نجوما مستغربة لأسماء مثل نكروما ، نيريرى ، ســـنغور ، كاوندا ؛ أوبوتى ؛ هوفويت ــ بيونى ؛ باندا ؛ موجاب ، نكومو ، ماشيل ، ونيتو وغيرهم •

وقد خلق هذا نوعا من التكافؤ السوسيولوجى الأســاسى للضــدين فى المشهد الافريقى • فمن ناحية ، بدا أن أعظم أولئك المعارضين للامبريالية بلاغيا ، وأعظم أولئك الذين كادوا يربطونها بالرأسمالية ، كانوا وبكل دقة ، هم طبقة الصفوة التى أوجدتها الامبريالية الثقافية للغرب فى افريقية • وحتى حين أصبحت هذه العناصر من العناصر الثورية بحق ، كان ثمة تناقض أساسى • وقبل كل شىء ، فقد توقع كارل ماركس أن تكون أعظم طبقة ثورية هى أقل الطبقات امتيازا فى أعظم المجتمعات تقدما • وقد تكون هذه الطبقة هى طبقة البروليتاريا فى المجتمع الصناعى الغربى •

ولكن حين ينظر المرء الى الزعماء الثوريين فى أنجولا ، وفى جمهورية تنزانيا المتحدة ، وفى غينيا ، ويفحص أوراق الاعتماد الغربية لهؤلاء الزعماء ، فلربما مال الى أن يستنتج أن أعظم الطبقات الثورية فى تلك المجتمعات كانت أعظمها امتيازا • وبعبارة أخرى ، نجد أن الراديكاليين المستغربين فى العالم الثالث كانوا يلاحقون تقريبا حلم التحول الاشتراكى • ولذلك ، ليست أقل الطبقات الاجتماعية امتيازا فى أعظم المجتمعات تقدما (البروليتاريا فى الغرب) ، ولكنها أعظم الطبقات الاجتماعية امتيازا فى المجتمعات الأقل تقدما (البرجوازية المستغربة فى بلدان العالم الثالث) هى المحرك الحقيقى للثورة فى الربع الأخير من القرن العشرين •

حقا ، انها استحالة لغوية ، بالنسبة لأحد من الأفارقة ، أن يكون ماركسيا محنكا دون أن يكون فى الوقت نفسه مستغربا بما فيه الكفاية • ويرجع هذا الى حد ما ، الى أن عمليــة أن يصبح الافريقى ماركســيا محنكا تحتاج تعرضــه الكبير للمؤلفات الماركسية الأولية والثانوية على حد ســواء • ولا يتــاح التوصل الى الحد الأدنى من

هذه المؤلفات في الوقت الحالي من خلال اللغات الوطنية الافريقية مثل : كي سواحيلي . واليوروبا أو الأمهرية • ومن يرغب من الأفارقة في قراءة المزيد من أعمال ماركس ، وانجلز ، ولينين . عليه أن يبدأ بما فيه الكفاية في معرفة الثقافة الأدبية للغرب •

وحتى أن الأفارقة الذين يذهبون الى الصين أو الى الاتحاد السوفيتي يكونون في حاجة الى التشبع المسبق بالثقافة الغربية الأوربية • كما أن المنح الدراسية للصين والاتحاد السوفييتي لا تقدم عادة الى الريفيين البسطاء الذين لم يعرفوا المدارس التبشيرية وما أشبه • ولذلك . يمكن أن تعد طبيعة تكوين طبقة الصفوة بالتحديد جانبا من جوانب التربة السوسيولوجية غير الملائمة التى يجب أن تواجهها الاشتراكية في الظروف الافريقية •

وثمة عامل ثالث بالنسبة لجدب التربة السوسيولوجية هذا ، ويتعلق بالقدرات التنظيمية لافريقية في المرحلة التاريخية الحالية • ويذهب كثيرون وبشكل متسرع . الى أن تاريخا ما للنزعة الجمعية في المناخ التقليدي يعد اعدادا له علاقة بالجهود الجمعية المنظمة في مناخ عصري • ولسوء الحظ ، نجد جزءا كبيرا من الشاهد يشير الى اتجاه آخر • فالعمل الجمعي القائم على العادة والتقليد ، وعلى أواصر القرابة ، يدع افريقية غير مستعدة لهذا النوع من النزعة الجمعية المنظمة التى تقوم على الأمر أكثر مما تقوم على العرف ، وعلى الكفاية أكثر مما تقوم على التقمص العاطفي ، وعلى العقلانية أكثر مما تقوم على الطقوس • واذا ما كانت الاشتراكية تتطلب هيكلا عقلانيا كفؤا للحكم . لا يقوم على العرف ، والتقمص العاطفي العرقي ، أو على الطقوس ، فان المرحلة الحالية للتغيير الاجتماعي في التجربة الافريقية ما زالت ماحلة بالنسبة للتحول الاشتراكي •

والجانب الرابع لجدب التربة السوسيولوجية بافريقية قد تعود بنا الى قضايا الاستمرارية التاريخية • ولقد تكاملت بالفعل معظم النظم الاقتصادية الافريقية تكاملا عميقا في اقتصاد عالمي يسيطر الغرب عليه • كما أن البلاد الافريقية التى تحولت داخليا الى بلاد اشتراكية ما زالت تجد نفسها متكاملة مع النظام الرأسمالي العالمي • وتشتق قواعد ذلك النظام ، وبشكل مذهل ، من مبادىء تطورت في تاريخ الرأسمالية • وفي التجارة الدولية ، تعمل الدول على زيادة عائدها الى أقصى حد ، والى الحصول على الربح • وجميع قواعد العمل والتبادل التجاري على المستوى الدولي ، والنظام المصرفي الذى يشكل أساس هذه التبادلات ، والعملات المستخدمة في أسواق المال وفي مواجهة ميزان المدفوعات ، ليست الا من نتاج التجربة الرأسمالية • وسرعان ما تكتشف بلاد مثل جمهورية فيتنام الاشتراكية ، وأنجولا ، بل وحتى كوبا ، وبقدر كاف أن أفضل أنواع الخلاص الاقتصادي لها هو أن تكتسب الشرعية الدولية على المستويات الغربية • ولقد تخفق بعض هذه البلاد في اكتساب هذه الشرعية ، ولكن طموحا الجزئي هو الذى يدفعها الى البدء في تلقى الهبات الغربيـة ، والى أن تحظى بالتوصل اليسير الى الأسواق الغربية لتصريف بضائعها ، والى أسواق العملة الغربية أيضـــا •

ويعنى كل هذا مرة أخرى ، أن بلاد العالم الثالث يمكنها فى الوقت نفسه أن تجعل ترتيباتها الداخلية القومية ترتيبات اشتراكية . وأن تظل متكاملة وبشكل عميق فى نظام رأسمالى دولى . ولقد ثار الجدل أيضا حول : أن بلدا مثل جمهورية تنزانيا المتحدة تعتمد اليوم على النظام الرأسمالى العالمى أكثر من ذى قبل . وقد استهلت تجربتها الاشتراكية الجديدة فى ظل اعلان « أروشا » سنة ١٩٦٧ .

وهذه هى العوامل التى تكشف من ناحيــة أن افريقية مستعدة للاشتراكيه فكريا ، وتحذرنا من ناحية أخرى ، من أن الأحوال المادية للتجريب الاشتراكى الأصيل فى افريقية ليس فى مقدورنا بعد ، فالمناخ الفكرى مناخ واعد ، والتربة السوسيولوجية تربة منفرة .

فكيف ترتبط صــورة هذه العوامل بقضية الأحزاب السياسية فى افريقية . وبمصائر دولة الحزب الواحد ؟ .

تعبئة الجماهير ، ومنافسة طبقة الصفوة :

من المقدمات المنطقية الكبرى لهذا التحليل هى أن الحزب السياسى لا يمكنه أن يزدهر الا فى ظل ظرف من ظرفين اجتماعيين بديلين ــ ظرف تكون تعبئة الجماهير فيه ملائمة أو ظرف تكون منافسة طبقة الصفوة فيه سلسة القياد . وحينئذ يثار التساؤل حول ما اذا كانت الظروف فى معظم البلاد الافريقية ملائمة ســواء بالنسبة لما يبذل من جهود لتعبئة الجماهير أو لاحتواء منافسة طبقة الصفوة وادارتها بنجاح تام .

والدول القائمة على الحزب الواحد فى افريقية تعد فى أدنى حالات جزرها بتلك المجتمعات التى حاولت أن تخمد منافسة طبقة الصفوة دون أن تحل محلها تعبئة الجماهير . ومن أغرب الأمور ، أن بلدين من هذه البلاد يعدان من أعظم الحــالات الناجحة للتنمية الرأسمالية فى افريقية . وهما كينيا وســاحل العــاج . وقد حقق كل منهما ، فى العقد الثامن من هذا القرن على أقل تقدير ، مستويات مؤثرة من النمو الاقتصادى . والأمر الذى لم نذكره هو أن كلا منهما قد قاسى أيضا وبدرجة كبيرة من التحلل السياسى : وأصيبت المؤسسات الحزبية فيهما بهزال مميت .

وحكومتا هذين البلدين ذاتا حساسية بالغة ازاء ما يقال من أن أحزابهما السياسية أحزاب محنطة . والواقع ، أن حزب الاتحاد القومى الافريقى لكينيا «Kanu» كان فى أوج قوته حين واجهته المنافسة من حزب آخر . فقد واجه ، باختصار ، منافسة من هذا القبيل فى البدايات الأولى للاستقلال حين وفر حزب الاتحاد الافريقى الديمقراطى لكينيا القوة المضادة من المجتمعات المحلية للأقلية العرقية الساعية الى حماية أنفسها مما قد افترض أنه تحالف بين قبيلتى كيكيولاند ، ولولاند . وحينئذ ، أى حين افتتح جاراموجى أوجنجا أوينجا حزبه المسمى اتحاد شعب كينيا Kanu استجاب هذا الحزب لفترة وجيزة استجابة اتسمت بالحماسة الشديدة وبالعدوانية .

ولكن فى سنة ١٩٦٩ ، بعد أن قضى هذا الحزب على كل الأحزاب المنافسة له بدأ هو نفسه يمر بتجربة مطردة لتوقف النمو والضمور • وقد أسفرت عملية تخفيف منافسة طبقة الصفوة بالاكراه والتهديد ، والقضاء على الأحزاب الأخرى ، عن اضعاف قوة الحزب الحاكم • وظل الامر هكذا منذ توقف حزب الاتحاد القومى لكينيا Kenu عن محاولة تعبئة الجماهير كبديل دينامى لمنافسة الاحزاب المتعددة لطبقة الصفوة •

وعبر حدود جمهورية تنزانيا المتحدة ، نجد من ناحية أخرى ، أن اضعاف منافسة طبقة الصفوة من خلال كل من نظام الحزب الواحد ، وقانون الزعامة الصارم الذى تضمنه اعلان آروشا ، قد عوضه الى حد ما تنظيم يقوم على ميثاق للخلق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للجماهير بصفة عامة • وظل حزب الاتحاد القومى الأفريقى لتنجانيقا «Tanu» حزبا نشيطا نسبيا ، وله أهميته على الرغم من أن كثيرا من أهدافه وأوجه طموحه لم تتحقق قط • وصارت جمهورية تنزانيا المتحدة فقيرة من الناحية المادية تقريبا بالنسبة لثراء نزعتها المثالية • وقد عدها البعض اشتراكية انقلبت الى مرارة • مثل الكلمة الافريقية Ujamaa بغير المقطع uji (التى تعنى اشتراكية بلا شريد) ومرة أخرى ؛ كان أعظم الاختلاف أهمية هو أن جمهورية تنزانيا المتحدة أثناء ما كانت تضعف منافسة طبقة الصفوة ، حاولت مع ذلك ، أن تستعوضها بتعبئة حقيقية للجماهير • وحاولت كينيا أن تضعف منافسة طبقة الصفوة دون أن يحل محلها أى دعوى لتعبئة الجماهير •

ولكن كينيا بطبيعة الحال ، قد شجعت منافسة طبقة الصفوة على المستوى الاقتصادى ، حتى ولو لم تكن قد حاولت قد شجعتها فى العملية السياسية • وقد أسفرت منافسة طبقة الصفوة على المستوى الاقتصادى فى كينيا عن نمو اقتصادى نسبى ، بينما أسفر احتكار طبقة الصفوة للسلطة عن تحلل سياسى نسبى • وعلى عكس ذلك ، نجد أن محاولة تنزانيا لخنق منافسة طبقة الصفوة فى الاقتصاد ، ربما تكون قد أسهمت فى التحلل الاقتصادى النسبى ، بينما المحاولة لتعبئة الجماهير فى الأمور السياسية قد ولدت على أقل تقدير قوة سياسية قائمة على المؤسسات •

ولكن يجب أن نضع فى أذهاننا ، أنه من الناحية السوسيولوجية ، نجد أن منافسة طبقة الصفوة لم تكن فى حاجة الى آن تتولد • وأنها حين عوقت عن عمد ، فانها تجرى بأى صورة من الصور • فمنافسة طبقة الصفوة فى افريقية وفى أماكن أخرى ليست الا ميلا اجتماعيا طبيعيا لا يمكن أن يتوقف الا اذا اتخذ شخص ما خطوات متعمدة لخنق هذا الميل •

وعلى عكس ذلك ، فان تعبئة الجماهير ليست ظاهرة طبيعية • فهى لا تتطور من المجرى الطبيعى للأحداث • ولا بد أن يقوم شخص ما باحداثها وباثارة الجماهير برموز ملائمة للتضامن ، وبالايحاء لها بالرموز السليمة لدوافعها ، وأن يضعها فى القنوات التى تؤدى بها الى المسارات المناسبة لبذل الجهد • وتحتاج تعبئة الجماهير

الى زعامة قوية . وتزدهر منافسة طبقة الصفوة على أفضل وجه فى الأحوال التى تكون الزعامة ضعيفة · ولقد وجدت افريقية أنه آيسر علينا أن تعانى من متناقضات منافسة طبقة الصفوة من أن نقوم بتعبئة الجماهير ·

وثمة كلمة لا بد أن تقال أيضا عن الدول الماركسية القائمة على الحزب الواحد فى افريقية · وأطول الدول الماركسية الباقية عمرا هى غينيا (كوناكرى) فى ظل حكم سيكوتورى وكان من المفترض أن حزبه المسمى PDG حزبا ماركسيا ــ لينينيا ، يقوم على المركزية الديمقراطية · وقد عاش هذا الحزب لحظات مجيدة لتعبئة الجماهير تعود بنا الى الأيام التى نجح فيها بالنسبة لالهام جمهور الناخبين الغينى بأن يدلى بأصواته من أجل الحصول على الحرية من فرنسا فى استفتاء ديجول سنة ١٩٥٨ · ولكن سيكوتورى ودولته ذات الحزب الواحد لم يكونا بمثابة المغناطيس لتعبئة الجماهير على الدوام ، بل كانا أيضا بمثابة ميكانيزم للتشتيت حيث هرب مئات الآلاف من الغينيين من غينيا ، فأوجدا ديسبورة (١) غينيه كثيفة فى غربى أفريقية وفى فرنسا · وقد قدر أن واحدا من كل خمسة أشخاص من الغينيين هرب من غينيا فى العقدين الأخيرين من السنين · ولذلك نجد أن الرقم القياسى للتعبئة داخل غينيا كان يجب أن يتوازن مع الرقم القياسى للخروج المكثف منها ·

ومع ذلك ، ثمة علامات على تحسين ما فى غينيا فى السنوات القليلة الأخيرة · وهناك شىء من التحرر الآخذ فى شق طريقه اليها · ولربما تساعد الثروة المعدنية الجديدة دولة غينيا فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وفى توقف التحلل السياسى فى الوقت نفسه ·

كما أن حزب Frelimo فى موزمبيق ، وهو بطبيعة الحال ، حزب ماركسى ــ لينينى حاكم هو الآخر · ولكنه لا يشبه حرب Frelimo الذى تولد من حركة التحرر المسلحة المناهضة للحكم البرتغالى · وكانت التعبئة فى وقت ما عسكرية وسياسية أيضا · ومن الناحية التنظيمية لا بد أن هذه الحركة قد اكتسبت مميزات كبيرة على الأحزاب السياسية المعتادة فى افريقية · وقد ساعدت المحاولة المؤيدة ظاهريا لتعبئة جموع المزارعين الأجراء كجزء من الحرب ضد البرتغاليين ، وتنظيم روح التحول المقصود فى المناطق الريفية المحررة على تعميق تجربة التنظيم الجمعى الأصيل ، وعلى الالتزام · ولا يمكن أن نبخس قدر ما أنجزه حزب Frelimo ·

وعلى أية حال ، لم يكتسب التنظيم فى أثناء الانسحاب البرتغالى القوة الادارية الكافية ، أو الكفاءة الاقتصادية الكبيرة · كما ترك رحيل المستوطنين البرتغاليين وأتباعهم فراغا ملموسا فى النظم القومية الأساسية العريضة · ويبقى أن نرى ما اذا كانت جهود حزب Frelimo ستكلل بالنجاح فى وقف كل من التحلل السياسى والاقتصادى

(●) أى مثل اليهود المشتتين فى أنحاء العالم بعد الأسر البابلى ·

فى المجتمع أم لا · ويجب أن تكون تجربة هذا الحزب فى تعبئة الجماهير ضد البرتغاليين مصدر قوة فى الصراع الجديد لاعادة البناء واعادة الشباب ·

وثمة دولة ماركسية أقل اقناعا تقوم على الحزب الواحد . هى دولة أنجولا · ويعزى هذا الى حد ما الى الحركة الشعبية لتحرير أنجولا Mpla بغض النظر عن ادعاء القدرة على تعبئة جماهير المجتمع من حيث هى كل ، لأنها ما زالت تكافح لتؤكد سيطرتها التامة على أجزاء كبيرة من أنجولا · وبغض النظر أيضا عن تحقيق المشاركة الجماهيرية ، نجد أن الحزب الحاكم يحاول التغلب على حركات التمرد والانسحاب المنتشرة · وتوجد مشكلة أمن خطيرة داخل أنجولا ·

وقد تسبب هذا فى زيادة حدة السياسات العدوانية لجنوب افريقية ضد أنجولا الى حد كبير · ولقد قام الأفارقة الجنوبيون ، وعلى فترات ، بغارات عسكرية شديدة على أنجولا ، لا من أجل تدمير منظمة شعوب جنوب غربى افريقية «Swapo» فحسب ، بل من أجل نسف محاولة لاوندا لتهدئة سائر أنجولا ، وتحقيق السيطرة عليها · وقد عمل الاتحاد القومى لاستقلال أنجولا الكامل Unita بقيادة جوناس سافيمبى على مساندة التمرد المستمر ضد الحكومة المركزية فى أنجولا ، وأكمل مع هذا الاتحاد السيطرة على مناطق جغرافية كبيرة من أنجولا ·

ولكن أليس ذلك فى حد ذاته صورة من صور من منافسة طبقة الصفوة فى انجولا ؟ واذا كانت الأحزاب السياسية فى افريقية قد أصبحت قوية فى ظل ظروف النعبئة الجماهيرية أو منافسة طبقة الصفوة . واذا كانت تعبئة الجماهير أمرا غير قابل للتطبيق العملى بأنجولا فى الوقت الحاضر ، ألا تعد المنافسة بين حزب الاتحاد القومى لاستقلال أنجولا الكامل Unita وبين حزب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا صورة للتنافس الجوهرى بين طبقة الصفوة ؟ ·

والاجابة . فى واقع الأمر هى – بلى · ومع ذلك ، فان هذه المنافسة بين طبقة الصفوة آخذة الشكل العسكرى ، وليست مجرد منافسة بين الأحزاب السياسية · وحين يعانى بلد مثل أنجولا من الصراع المسلح بين حركتين ، فان المنافسة تكون قد تجاوزت الحدود الحزبية · ويكون صوت الحرب قد علا فوق صوت الشئون السياسية الحزبية ·

ويذهب بنا هذا الوضع الى القضية الأكبر شأنا – أى قضية العلاقات المدنية العسكرية ، وكيف تؤثر هذه العلاقات فى الأحزاب السياسية الافريقية · فماذا يسوقه لنا الدليل عن نقطة الالتقاء هذه بين العمليات السياسية والعسكرية فى افريقية ؟ ·

الانتخابات والرصاص والنظام الحزبى :

فى بساطة شديدة ، يمكن القول بالنسبة للعلاقات المتبادلة فى هذا الصدد ، وبغض النظر عن المسببات ، أن ثمة ظاهرة لافتة للنظر تتجلى فى سجل افريقية فى العقدين الأولين للاستقلال . وهى أن أقوى الحكومات المدنية احتمالا فى افريقية السوداء ، كانت وبلا تناسب حكومات الدولة القائمة على الحزب الواحد . وأن الشوامخ من رجال الدولة المشتغلين بالسياسة الافريقية فى نهاية العقد الثامن كان منهم أسماء مثل جوليوس نيريرى بجمهورية تنزانيا المتحدة ، وهيوفويت بويونى بساحل العاج ، وكينيث كاوندا بزامبيا ، وهاستنجزباندا بمالاوى (وحتى سنة ١٩٧٨) جوموكينياتا بكينيا ، وضمت هذه المجرة أعظم رجال الدولة الأفارقة المبرزين فى العقدين الأولين للاستقلال ، وكانوا رؤساء دول ذات حزب واحد ، ومع ذلك ، كانت الأحزاب السياسية الحاكمة فى بلادهم أحزابا ضعيفة .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن كثيرا من مصائب الانقلابات العسكرية فى ذينك العقدين الأولين كانت بسبب حكام البلاد التى كانت وقتئذ على نظام الاحزاب المتعددة ، أو كانت لم تدمج بعد فى حزب واحد كبديل للتضامن . وكانت نيجيريا هى أول بلد متكلم بالانجليزية يقوم بانقلاب عسكرى ، وكانت فى واقع الأمر ، دولة تقوم على الأحزاب المتعددة فى سنة ١٩٦٦ . وقد أطيح بنكروما فى غانا أيضا فى السنة نفسها بحجة أن نظامه يقوم على حزب تضامنى واحد غير ملائم . وكان الولاء لأحزاب المعارضة السابقة فى غانا لا يزال قويا كل القوة .

وقد اعتقد ميلتون أوبوتى أنه قد أفلت هو نفسه من انقلاب عسكرى محكم فى سنة ١٩٦٦ ، فى الوقت الذى كانت فيه أوغندا ما زالت تتمتع بنظام مزدهر للأحزاب المتعددة . وحين أطاح به عيدى أمين فى سنة ١٩٧١ ، لم يكن لديه فسحة من الوقت بعد حتى يدمج هذه الأحزاب فى حزب واحد بديل فى أوغندا .

كما أن الانقلاب العسكرى الذى قام به عبود فى السودان سنة ١٩٦٤ . قد حدث هو الآخر على أساس أنه ضد نظام الاحزاب المتعددة القوى الواضح . وقد أعيد الحكم المدنى بعد ذلك فى السودان ، وازدهرت الاحزاب المتعددة مرة أخرى ، وأعقب ذلك المزيد من الانقلابات العسكرية .

والانقلاب المبتكر فى الكونغو (زائير ، الآن) حدث أيضا على أنه ضد المنافسات الهائلة بين طبقة الصفوة وبين الجماعات العرقية فى الكونغو ، ثم عاد الحكم المدنى الى الكونغو ، ومر بمرحلة الزعامة سيئة السمعة ـ لموسيه تشومبى . ومرة أخرى ، نجد الكونغو فى انتظار القدر العسكرى ، ونظام الحكم الافريقى الذى يقوم على تعدد الأحزاب وعلى التنافس . وثمة أمثلة أخرى فى افريقية لنظم الأحزاب المتعددة المذعنة للتدخل العسكرى .

وبطبيعة الحال ، لم يقدر البقاء لجميع الدول الافريقية ذات الحزب الواحد ، وليس صـــدقا أن تقول ان الدول ذات الأحزاب المتعـــددة قد أذعنت للانقـلابات العسكرية • ولكننا نقول ان معظم الحكومات المدنية القوية الاحتمال فى أفريقية حتى الآن . كانت بلا تناسب حكومات دول حزب واحد ، بينما كانت مصائب التدخل العسكرى فى افريقية وبلا تناسب أيضا فى دول ذات أحزاب متعددة •

والتساؤل الذى لا بد أن يثار عو بكل بساطة ، أثمة علاقة متبادلة عارضة بين هذه الأحداث فى العشرين سنة الأولى للاستقلال الافريقى ، أم أن هناك رابطة عارضة أساسية لها أثرها فى هذه العمليات ؟ •

أظن ، أن الوقت لم يحن بعد ، حتى نستوثق من هذا فى هذه المرحلة • ومثـال ذلك ، أنه من الممكن لنا أن نتصور أن قوة احتمال الحكم المدنى فى بلاد مثل : جمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وكينيا ، ومالاوى ، وساحل العاج ، كانت ترجع الى عوامل مثل شوامخ الشخصيات ، والمساندة الغربية ، والهيئات السوسيولوجية فى تلك البلاد بخاصة ، أكثر مما ترجع الى نمط الحزب الواحد • ولربما كان لسحر هـذه الشخصيات (الذى دفع الجماهير الى تقديسها) أمثال جوموكينياتا ، وجوليوس نيريرى ، قد كان له صلة كبيرة من حيث أن جزءا من تفسير قوة الحكم المدنى ، بدرجة أكثر من تفسـير قوة الحكم المدنى وعزوها الى وجود حزب الاتحاد القومى الافريقى لكينيا ، أو وجود حزب الثورة التينزانى •

وبالمثل ، فربما كان للمساندة الفرنسية لحكم هوفويت بيونى فى ساحل العاج ، وللمساندة البريطانية لحكم جوموكينياتا ، ودانيال اراب موى ، صلة من ناحية توفير الأمن لهم كزعماء ، أكثر مما يتصل هذا بالهياكل التنظيمية لأحزابهم السياسية •

ومع ذلك ، فان الأمر الذى يثير الاهتمام هو أن النظم القائمة على الحزب الواحد فى افريقية كانت نظما قوية بشكل مذهل فى العقدين الأولين للاستقلال ، وأن النظم القائمة على الأحزاب المتعددة كانت معرضة بشكل لافت للنظر للتدخل العسكرى •

ولكن لا بد لنا أن نلاحظ أيضا الحتمية الجلية للحلول التى تراها الأحزاب المتعددة لاستعادة الحكم المدنى الذى سبق الاطاحة به ، وحل محله الحكم العسكرى • وان كنا نجد فى سجل افريقية فى العقدين الأولين للاستقلال من ناحية ، ما يوحى بأن نظام الحزب الواحد ، ربما كان يساعد على منع الحكم العسكرى ، فانه يجب من ناحية أخرى ، أن نلاحظ أيضا أن نظام الأحزاب المتعددة فى افريقية قد بدا بصفة دائمة على أنه العلاج الضرورى للحكم العسكرى •

وحينما يكون العسكريون على أهبة للعودة الى ثكناتهم ، فكيف يسلمون السلطة الى حزب واحد ؟ ولأى حزب وحيد كانوا يتصورون نقل أدوات السيادة ؟ وقبل كل شيء ، فانهم حتى ولو كانوا قد استولوا على السلطة فيما سبق من حزب واحد حاكم .

كما فعلوا فى غانا فى عهد نكروما ، فانه يصعب عليهم اعادة السلطة الى الحزب الذى سبق لهم الاطاحة به ٠

ولذلك ، كان نمط العودة الى الحكم المدنى فى افريقية يأخذ على الدوام شكل النزعة التنافسية القابضة ، وشكل الانتخابات لأحزاب متعددة ، والشكل الجمعى ٠ وهذه العمليات هى التى تقرر من الذى يتسلم عباءة السلطة السياسية ٠ وفى سنة ١٩٧٩ عقدت مثل هذه الانتخابات فى غانا ونيجيريا حيث عاد العسكريون الى ثكناتهم ٠ وفى سنة ١٩٨٠ ، عقدت مثل هذه الانتخابات فى أوغندا ٠ حقا ، ان كلا من غانا والسودان قد حاولتا أكثر من مرة عودة الحكم المدنى — وفى كل حالة — كان لا بد أن تجرى انتخابات تنافسية للأحزاب المتعددة قبل أن يستطيع العسكريون اعادة السلطة الى المدنيين ٠

وفى العلوم السياسية ، كما هى الحال فى علم الطب ، قد يصدق المثل القائل : الوقاية خير من العلاج ٠ ومع ذلك ، فان العلاج ما زال أفضل من الصحة المعتلة ٠ وباجراء الموازنة ، ربما يبدو فى السجل الافريقى حتى الآن ، أن دولة الحزب الواحد أداة وقائية فعالة ضد الحكم العسكرى بدرجة أكثر من نظام الأحزاب المتعددة ٠ وبالقدر نفسه ، ومن واقع السجل الافريقى أيضا ، قد يبدو أن نظام الأحزاب المتعددة المستقر ، يعد علاجا ضروريا اذا ما وجد أن الحكم العسكرى لن ينتهى أبدا ٠

خاتمـــة :

لقد حاولنا فى هذا المقال التعرف على النمط المعقد للنظم الحزبية فى افريقيه ازاء القوة الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقا ٠ وقد وجد أن ثمة توترا أساسيا بين القوة والقيم التى حابت دولة الحزب الواحد ، وبين القوى والقيم التى اتجهت الى العمل القائم على المنافسة بين الأحزاب المتعددة ، وعلى النزعة السياسية التعددية ٠

ففى السنوات القليلة الأولى للاستقلال ، نجد أن القوى التى وقفت فى جانب النزعة الحزبية المتعددة ، قد ساعدها خيال البلاغة اللغوية الاشتراكية ٠ وافترض على نطاق واسع أن الاشتراكية قد نفذت على أفضل وجه فى ظل الاتجاهات المتمركزة حول نظام الحزب الواحد ٠ ولما كانت الاشتراكية قد دخلت — لفترة وجيزة — فى تحالف مع القومية الافريقية المعارضة لكل من الامبريالية والرأسمالية ، فقد بدت افريقية وكأنها على وشك التجريب لمعادلة جديدة خلاقة لنظام الحزب الواحد ٠

ولكن ، وكما أشرنا فيما تقدم ، اكتشف فى افريقية أن المناخ الفكرى وان كان ملائما للاشتراكية ، الا أن التربة السوسيولوجية لم تكن كذلك ٠ وأن التجربة الاستعمارية التى مرت بها افريقية ، وما عانتة فى ظل الرأسمالية جعل كثيرا من الأفارقة يستجيبون للرموز الاشتراكية ٠ ومن ناحية أخرى ، نجد أن الأولوية للعرقية

فى افريقية ومداومة الأشكال على الغير ، كانت من العوامل المضادة للتطبيع الاجتماعى الأصيل لوسائل الانتاج ، والتوزيع ، والتبادل · كما كان التركيب الطبقى تركيبا ضعيفا ، وتكوين طبقة الصفوة متأثرا بالثقافة السياسية الامبريالية · وظلت التربة السوسولوجية للاشتراكية تربة ما حلة على الرغم من الملاءمة الظاهرية لها من ناحية المناخ الفكرى ·

وكانت كل هذه الأمور أصداء للنظام الحزبى فى البلاد الافريقية المختلفة · وعلى النطاق الأكثر اتساعا ، يبدو أن الأحزاب السياسية فى افريقية كان يمكنها الاحتفاظ بالحيوية الملائمة اذا ما كانت الظروف مناسبة لتنافس طبقة الصفوة غير المتسمة بالعنف ، والتى ترحب بتعبئة الجماهير دون أن تتسم بالقمع ·

أما بالنسبة للرابطة الأوسع نطاقا بين النظم الحزبية والعلاقات المدنية العسكرية . فقد أوضحنا السجل غير المتناسب لقوة احتمال تلك الحكومات المدنية التى تعتمد على نظم الحزب الواحد · فهل كانت هذه العلاقة علاقة متبادلة ، أم كان ثمة رابطة عارضة ؟ ·

وقد نظرنا أيضا الى قابلية نظم الأحزاب المتعددة للسقوط فى افريقية بالتدخل العسكرى · ومرة أخرى ، هل كانت هذه مجرد علاقة متبادلة عارضة فى العقدين الأولين للاستقلال الافريقى ، أم أنه يجب علينا أن ننظر نظرة أكثر قربا الى احتمالية العلاقة المتبادلة العارضة بين النزعة السياسية المتعددة فى افريقية ، وبين الانقلابات العسكرية المتوقعة ؟ ·

وأخيرا ، أمعنا النظر فى الحتمية الواضحة للحل القائم على تعدد الأحزاب بالنسبة لاعادة العسكريين الى ثكناتهم · وبصفة عامة ، لم يكن فى وسع العسكريين أن يسلموا السلطة الى هيكل تنظيمى جديد يقوم على نظام حزب واحد ، كان العسكريون قد سبق لهم الاطاحة به ، وأن يسلموا السلطة بعد ذلك لهذا الحزب نفسه · ووجدنا أن أحد الحلول الحتمية حتى الآن لأزمة اعادة الحكم المدنى لافريقية ؛ هو اجراء الانتخابات بين الأحزاب العديدة المتنافسة · وأنه اذا كان نظام الحزب الواحد فى واقع الأمر يعد شكلا من العلاج الوقائى ضد الحكم العسكرى · فقد كان نظام الأحزاب المتعددة بدوره علاجا ضروريا للسيطرة العسكرية على الأمور السياسية ·

ومن الأمور الضمنية ، أنه فى ظل ألوان هذا الضعف العام للدولة فى افريقية فى فترة ما بعد الاستقلال · فانها لم توحد نفسها بعد · وفى بعض الأحيان ، تظهر الدولة فى افريقية وكأنها فى غاية القوة ، فتقوم بالتخلص الزائد ، بل وحتى بالقضاء على المؤسسات الأخرى بكل سهولة · ومع ذلك ، فانه فى الوقت الذى تظهر فيه الدولة الافريقية بالغة القوة ، فان هذا يرجع على الأقل الى أن المؤسسات الأخرى مثل (الصناعات ، الكنائس ، أو اتحادات العمال) أضعف من الدولة · والدولة الافريقية

وأن بدت دوله عظيمة ظاهريا ، فانها قابلة للسقوط من داخلها • وهي في بعض الأحيان دولة متسلطة تقوم على حكم الفرد بشكل زائد عن الحد بما يشبه الحكم الفاشستي ، حتى تخفي حقيقة أنها دولة متسلطة على نحو غير ملائم • وما زالت الدولة الافريقية تواجه أزمة الشرعية أمام المحكمة الافريقية للنزعة التعددية •

ولقد كان نظام الحزب الواحد منهجا واحدا في بناء الدولة ، وأسلوبا فنيا واحدا في الهندسة السياسية • وكانت عوائده في افريقية حتى الآن عوائد متواضعة • ولكن الذي صاغ القول المأثور « لم تبن روما في يوم واحد » لا بد أنه وضع في ذهنه شيئا أكثر من الرخام والأحجار التي بنيت بها روما العجيبة • ولا بد أنه قد قصد أيضا روما القديمة من حيث أنها تنظيم قانوني شرعي محكم البناء ، ومن حيث أنها مقر للحكم والسلطة ـ كدولة • حقا ، ان روما لم تبن في يوم واحد ، ولكن يبدو أن ما ورثته للعالم من تقاليد قانونية وتشريعية سيظل خالدا الى الأبد •

فهل ثمة دول افريقية مثل « روما » يجري تشييدها ؟ فالأسمنت لا يزال مبتلا ، وقوالب الحجر ما زالت جديدة • فلم تأخذ الدولة الافريقية شكلا حتى الآن ـ سواء للأفضل أو للأسوأ •



القوة السياسية لعلم النفس الحديث

تعمل التغيرات العلمية بعامة تبعا لحالتين : فتقوم فى الحالة الأولى على بنية المعرفة العلمية نفسها ، وتعتبر عامة شاملة ، ولها بهذه المثابة صفة « الحقيقة » ، والشرعية ، والصلاحية ؛ وفى الحالة الثانية تستهدف الثقافة التى ينتمى اليها العلم ، وبخاصة تطور مفهوم العلم باعتباره نشاطا اجتماعيا ، ومن ثم لا تعتبر تغيرات شاملة ، وهى عرضة للجدل والخلاف ، خارج نطاق العقلانية ، وتعتبر هامة ، ولكن يبدو للخاطر بصورة غامضة أنها تخل بالنظام الذى وضعته المعرفة العلمية ٠

هذا التفرع الثنائى بين العلم نفسه وبين سياقه ظل قائما زمنا طويلا ، ولكن ظهر عليه اليوم علامات التفكك ٠ فأولا كان من أثر بلوغ العلوم الاجتماعية سن الرشد أن شجعها على أن تعارض الصورة التى كانت للعلوم الطبيعية فى نظر أناسى القرن التاسع عشر ٠ ومع أن العلوم الجديدة تنزع الى المحاكاة ، والاختزال ، وتكره صورتها ، فانها حملت مع ذلك الشعلة حينما تركها علم اللاهوت فى القرون الوسطى ، وناقشت فكرة أن العلم هو نظام من المعارف العقلية ، فى مأمن من شوائب السياسة والثقافة والأخلاق ٠ ولأول مرة فى تاريخ الانسانية بدأ قطاع من العلم ، وهو

بقلم: أشيس ناندى

.يولف « العلوم التباديله » (١٦٨٠) . و « على حافه علم النفس » (١٦٨٠) ، وهو عضو بمركز « دراسه العلوم النامية » : ٢٩ « راجبور رود » . دلهى ١١٠٠٥٤ (الهند

ترجمة: أحمد رضا محمد رضا

ليسانس فى الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام.. من جامعة القاهرة ، له كثير من الترجمات العلمية والأدبية والثقافية .

قطاع العلوم الاجتماعية يدعى أن العلم ليس مشروعا مستقلا ، وعقلانيا ، ومحايدا بالكامل ، لأن له هو أيضا أساطيره ، وسحره ، وطقوسه ، لا فى مجاله الثقافى فحسب ، ولكن أيضا فى جوهره .

وهناك ثانيا الفاجعتان الكبريان فى القرن العشرين ، الشبيهتان برقصات الموتى التى يرقص فيها الممثلون وعيونهم مفتوحة ، واللتان ارتكبتا بمعاونة التقنيات « المتقدمة » وبخاصة ذلك الاكتشاف العظيم الذى يعتبر أنه حمل العلماء على « الشعور بالخطيئة » ؟ كل ذلك علمنا الشىء الكثير . ثم ان المخاوف التى استثارتها هاتان الفاجعتان من رؤية العلم ينمو ويتقدم بلا حدود قد أضفت معنى خاصا على كتلة المعطيات المكدسة بخصوص الخلق العلمى والوظيفة العلمية ، والتى تنزع الى اثبات أنه لا يوجد فقط « جمهورية للعلم » ولكن أن تلك الجمهورية تندمج فى نظام سياسى وثقافى أكثر اتساعا .

(★) استلهم جزءا من هذا المقال نصا لم ينشر بعد لمحاضرة UCG القيت منذ بضع سنوات فى جامعة الله اباد . وجامعة دلهى . وقد استفدت كثيرا من المناقشات التى دارت عقب هذه المحاضرة ، ومن التعليقات التفصيلية التى قدمها جيري ديشيكار ، و د. ل. شيث ، وجيريدهار راتى .

ان فقد العلم نقاءه وصفاءه ، باعتباره نظاما للمعارف . هو الذى يزودنا بقاعدة جديدة لدراسة سياسة علم النفس المعاصر . وبنوع خاص الفرص المتاحة للعلم ليقطع صلته بالثقافة التى ينتمى اليها فى الوقت الحاضر . كما أنه يسمح بالنظر فى اطار آخر لعلم الاخلاق السياسية قائم على مفهوم سياسى جديد للعلاقات الموجودة من جهة بين العالم النفسى وأعماله ، ومن جهة أخرى بين العالم النفسى والشخصيات التى يدرسهـــا .

« والأزمة » تعبير كثر استخدامه ؛ فكل جيل يظن أنه يجتاز أزمة ، وأنه يواجه مشاكل ورثها دون أن يدرى عن الجيل السابق ، ويعمل بجد ودون هوادة لكى يحقق مصيرا أفضـــل للجيل اللاحق . واذا كان لى رغم ذلك أن أستخدم كلمة « أزمة » لأصف بها الوضع العسير الذى يجد فيه علم النفس الحديث ذاته ، فانى أود أن أعرف هذه الأزمة بأنها معضلة سياسية .

ولم يكتسب الانسان السيكولوجى « النفسانى » قوامه الحقيقى الا فى القرن العشرين ؛ وقد عرف هذا القرن من جهة « انتصار علم المداواة » حسبما يقول فيليب رييف Philip Rieff وفهم أكثر فأكثر ماهية « الشعور » ، و « الشعور الكاذب »؟ وتجلى ضعف المفاهيم التقليدية لهذا الشعور الكاذب بصورة تزداد وضوحا . وانا لنجد أنفســـنا ازاء ما أطلق عليــه ، فى مجــال مختلف ، طبيعة الشعور الكاذب المضاعف .

ومع ذلك شهدنا فى غضون هذا القرن ذروة عملية ميكنة الطبيعـــة الحيـــة ، والجامدة ، وأخيرا ميكنة الانسان نفسه . هذى العملية بدأت فى الغرب فى القرن السابع عشر . وفى نطاق هذه العملية المزدوجة ، حرم علم النفس الحديث الانسان من أبعاده النفسية فى عصر الانسان النفسانى ، وأشاع مفهوما للانسان ، مفهـــوم فى معظمه ذو شكل آلى ، وبعد ثنائى ، ومضاد للطبيعة الانسانية . بعبارة أخرى ، أن ما أعطاه علم النفس بيد ؛ استرده باليد الأخرى .

ويمكن طرح هذه المشكلة بصورة أخرى . ذلك أن عصرنا قد أضفى على علم النفس قوة سياسية جديدة بوضعه فى قلب الحياة الاجتماعية ؛ وأصبح العلم أحـــد المعايير المستخدمة لتقدير اسلوبنا فى الحياة أو نقده ، ولكن عصرنا جعلنا أيضا ندرك الكيفية التى كثيرا ما يتحالف بها علم النفس مع قوى القســـوة ، والاستغـــلال ، والاستبداد ، وذلك بقبول التجسيدات اليومية لسمات الشر فى عصرنا الحـــاضر ، والتصديق عليها ، وخلق أنمــاط جديدة من التدرج الطبقى ، والسيطرة ؛ والنزول بالفرد بجعله موضوعا للبحث والملاحظة حتى يتكيف مع العـــالم الحديث بحـالته الحاضرة . وأؤكد أنه لا يمكن الشروع فى البحث عن آداب جديدة لعلم النفس الا اذا تبين للانسان بوضوح الصلة الموجودة بين مجالين ، أحدهما المجال التجريبى ، والثانى مجال ترابط العلوم . وجعــل الانســان موضــوعا للدراســة ، الأمر الذى يؤيده علم

النفس الحديث يشكل جزءا لا ينجزأ من الوظيفة السياسية لعلم النفس . باعتباره عاما · و « جمهرية علم النفس » هى امتداد لوظيفة العلم فى نظام المعرفة فى عالمنا هذا . وهو نظام جائر ، محتكر للأقلية · وسوف أحاول أن أعرف ها هنا متضمنات هذا التفسير للوظيفة السياسية لعلم النفس · هذا التفسير لن يعدل بنفسه الكيفية التى تواجه بها مستقبل هذا العلم · على ان كل طبيب نفسانى يعلم بالبديهة أن كل تفسير . ولو كان ناقصا له فائدته · فجعل شخص ما أو جماعة ما حساسا لامكانيات الاستبطان قد يكون له بذاته قيمة علاجية وخلاقة · والشيء الذى يصدق مع انسان أو جماعة من الناس قد لا يكون خطأ كليا مع علم من العلوم ·

وقد يسر من مهمتى أن علم النفس علم حديث له تقليد « خفى » استبطانى . مهما كان التعريف اللاسياسى الذى وضعه حتى الآن مثل هذا التفسير ·

لقد أظهر العلم حقا أنه قادر على استفادة كل أشكال الانفصال بجعلها فروعا نانوية للعلم والمعرفة ، ولكن العلم أحسن اعدادا من معظم فروع المعرفة من حيث مواجهة الوعى الجديد الذى يهدد الثقافة التى تسيطر على العلم على المستوى العالمى : ومع كل ، فعلم النفس الحديث كان من أوائل العلوم الانسانية ــ وثانى هذه العلوم هو الاقتصاد السياسى الماركسى ــ التى استبعدت دون قصد منها الفصل بين الملاحظ والموضوع الذى يلاحظه ، واعتبرت هذا الازدواج بمثابة وحدة تحليل أساسية · والواقع أن علم النفس الحديث فى مجموعه لم يستغل من فوره هذا الاكتشاف ؛ الا أنه قبل أن تتبنى فيزياء الجزئيات هذا المفهوم التحليلى الذى أصبح شائعا ، وبالتأكيد قبل أن يبدأ علماء الأنثروبولوجيا الذين ينتمون الى المدرسة « البنيوية » فى اعتبار « العقلية البدائية » بمثابة صنو ، أو مرآة ــ وبعبارة أخرى قبل أن يهاجم بشدة · مفهوم الشكل الآلى والنيوتونى (نسبة الى نيوتن) للعالم ــ فان نموذج « التعامل » العلاجى الذى تبناه « علم نفس الأعماق » قد طرح ضمنا على بساط البحث موضوع « القسمة الثنائية » : الذات ــ والموضوع · ولست أفكر ها هنا فى التقاليد السيكولوجية اللاغربية التى لم تبتعد البتة عن المفهوم الذى يقرر أن من يعلم يكون جزءا لا يتجزأ من الموضوع الذى يعلمه ، والعكس بالعكس · وأنا أتكلم هنا عن التحليل النفسى ، وعن بعض مدارس الفكر الأخرى ، من قبيل السيكولوجيا الوجودية ، كما أفسرها من خارج عالم السيكولوجيا الغربية ·

علم النفس ، الحديث والتقليدى :

لكى أبرهن على ما ذكرته آنفا ، أعرض بايجاز مسلمتين مشتركتين فى بعض السيكولوجيات التقليدية ، وفى التقليد العلاجى الذى كان فرويد رائده الأول · المسلمة الأولى ، هى أن الموقف العلاجى هو خلاصة كل تدخل انسانى فى مجال الشخصية ، والمجتمع ، والثقافة · والمعالج بالنسبة الى العلاج ، شبيه بالباحث بالنسبة الى البحث ، والمناضل بالنسبة الى النشاط الاجتماعى · واذا كان الموقف

العلاجي يتضمن أشخاصا وموضوعات . فان كل موقف ادراكي (وأضف هنا كلمة « رمزى » أو « قياسى » اذا أردت أن تظهر بمظهر علمى ، ولا تبدو بمظهر صوفى) هو خلاصة كل مواقف التفاعل البشرى • وعلى ذلك فالمسئولية تكون دائما شاملة لكل من يحاول أن يعرف شيئا • كان من عادة سرى أورو بندو Sri ourobind المتصوف الهندى أن يحكى كيف أنه فى غضون الحرب الأخيرة قد تدخل بواسطـــة اليوجا فى ستالنجراد ، ومعركة بريطانيــا العظمى • ولعلنــا نرى فى هذا ضربا من جنون العظمة خليقا بقصة مصورة (تنشر فى جريدة أو مجلة) أو تأكيـــدا رمزيا لوحدة الكون العضوية • وعلى مستوى معين لا يختلف « جنون » اورو بندو كثيرا عن نمط العلاقة التى أقامها الكثيرون بين ما كان يقوله جان بول سارتر فى أحد مقاهى باريس وبين الأحداث الجارية فى فيتنام • هذه المعادلة بين العالم الصغير والعـــالم الكبير (الكون) هى التى تميز قسما كبيرا من أعمال فرويد فى شـــأن الحضـــارة الانسانية ، وما فيها من موضوعات السخط ، كما تميز موقعها من الصلة المستمرة بين الصحة العقلية والمرض العقلى • ويدعى بعض المحللين النفسيين الذين يبحثون فى « الأنا ويعفى علماء النفس ذوى النزعة الانسانية أن فرويد اعتمد أكثر من اللازم على المظاهر المرضية (الباثولوجية) ، أو الاكلينيكية ليبنى نظريتـه العـامة فى الحيـاة النفسية ، وتدل انتقاداتهم على عدم احساسهم بالتأثير التمدينى لأعمـــال فرويد • والباثولوجيا (علم الأمراض) فى المجال الاكلينيكى (الطب التطبيقى) لابد أن يعكس بأثولوجيا العالم « السوى » • والتحليل النفسى على أساس مثل هـــذا الغرض ، وبعكس ما أوصى به فرويد ، أمكن أن يشكل فى نظر الكثيرين رؤية اجمالية للعالم ، والفلسفة •

وانطلاقا من تجربة السيكولوجيا التحليلية ، يمكن تعريف الفرض الثانى الذى هو بذاته نتيجة منطقية للفرض الأول • فمن وجهـة نظر « البدائى » يمـكن صياغة « احياء » أخلاقيات التحليل النفسى بالكيفية الآتية : الخبير المعالج ؛ انعكاس تحويل (المشاعر) ؛ المريض : تحول (المشاعر) بعبارة أخرى : هناك تشاكل (تماثل فى الشكل) بين المريض والمعالج ، لأن عمليات « التحويل » ، و « الانعكاس » ليست الا عملية واحدة يقسمها عامل خارجى : القدرة المكتسبة « على حل المشكلة » فى حالة التحويل « الانعكاسى » عند المحلل ، وامكانية اكتساب هذه القدرة فى حالة « التحويل » لدى المريض • والمعالجة حسب هذا النموذج ، هى دائما معالجة الذات نفسها ، واللدونة المغايرة تتضمن أيضا عنصرا لدنا ذاتيا • هناك على ذلك ليس فقط صلة مستمرة بين الصحة والمرض ، ولكن أيضا بين المريض والمعالج • والموقف العلاجى يفسد دائمـــا – كما أنه يثرى – بالتفاعل بين تجارب الايديولوجيات ، والصراعات الداخلية التى يمارسها المشتركون (فى العلاج) • فالمعالج ، وهو يســـاعد المريض على استرداد صحته ، يتورط هو أيضا فى طريق شفائه هو نفسه • والمعالج الذى يتم فتـــرة تأهيله ، لا يكون وقتئذ فى صحة تامة ، ولا يكون قد حقق كل امكانياته ؛ وليس هدفه أن يجد زبائن له ، حتى ولو كان مهتما بالعلاج « المركز على الزبون » • وربما

يحسن البدء بافتراض أنه فى كل محاولة للتفسير ، يكون المفسر قد توافق مع نفسه بفضل المحاولة نفسها • وحيثما يعبر التفسير عن شخصية المفسر . فانه يعد فى الوقت نفسه سيرة ذاتية ، وعملية استبطانية ، وتجربة مشتركة أكثر منها عقدا موضوعيا (لا شخصيا) ، أضفى عليها (المفسر) صفة الشخصية اهتماما بالربح الوظيفى ؛ والتفسير يولد بالأحرى نمطا من الحوار . بدلا من أن يفك رموز لغة شخصية نبعا للتصنيفات الرسمية لمهنة معينة •

ولهذه الرؤية نتيجة أخرى يمكن استخلاصها من الأعمال الحديثة للمدرسة « المضادة لطب الأمراض النفسية » بخصوص الجنون ، والثقافة • وحيثما يتولى المعالج اعادة تشكيل بيئة المريض ، ويجعل نفسه فى عداد هذه البيئة ، يكون مسئولا . مسئولية جزئية عن وجود المريض فى حالته المرضية • وتتولد آلام المريض ، وتتجلى عن طريق بيئته التى هى بدورها بنيات يشترك فيه كل من المعالج والمريض • والمسئولية فى هذا المعنى ، يشترك فيها دائما المريض والمعالج ، والموضوع والباحث ، والحضارات التى كانت « مريضة » والحضارات التى من شأنها أن تعتبر غيرها من الحضارات مريضة ، ولابد من علاجها أو نصحها • ونحن اذا تتبعنا هذه المحاجة لا يسعنا أن نفصل هوية المريض من هوية المعالج • واذا كان مرض المريض مرتبطا حسب التعريف بصحة المعالج ، فانه يغدو أيضا مرض المعالج • وفى هذا التفسير لعلم النفس ، لا يوجد منتصر طالما كان هناك ضحايا • والتزول بالشخص بجعله موضوعا للدراسة أمر يشترك فيه كل من المعالج والمريض ، كما أن الصحة نفسها لا تتجزأ •

وأحاول أن أثبت أن علم النفس قد أهمل الى الآن المضامين الانسانية لبعض تقاليده ، ومضامين التقاليد الحية لعلوم النفس غير الحديثة ، وأنه ولد ثقافة متخصصة تعترف « بالعدوى » ، ولكنها تكرس كل جهودها لصيانة هذه العدوى • وبنفس الكيفية يعترف علم النفس بأن المعمل (المختبر) يختلف عن الحياة الواقعية ؛ ولكنه بدلا من أن يعتبر المعمل تجربة تزيد الأمور ثراء ، فانه يعمل جاهدا على ازالة الفرق بين المعمل والحياة • ومع ذلك ففى هذا عدوى يمكن استغلالها بكيفية خلاقة لاكتشاف السبب فى أن بعض الأشخاص وبعض الثقافات توصف بأنها موضوعات معروفة (أو يمكن أن تكون كذلك) ، فيستطيع آخرون أن يعرفوا أنفسهم بأنهم يملكون المعرفة ؛ كما أن الانسان فى حاجة الى القول بأن ثمة أشخاصا وثقافات مصابة بأمراض عقلية حتى يتسنى لأشخاص آخرين أن يقولوا عن أنفسهم انهم يتمتعون بعقول سليمة • والمحاولة المنهاجية لتجنب هذه المشكلة أفقدت بالتدريج الاخصائى النفسى قدرته على دراسة « تجربة التجربة » (قدرة تجعل علم النفس بمثابة علم المعرفة ، كما يقول ر٠د٠ لينج R.D. Laing) ، وجعلت الأخصائى النفسى عبدا لفكرة أنه يوجد انفساخ مطلق بين الباحث وموضوعه ، وبين المعالج ومرضه — وهى فكرة عقيمة من الوجهتين العقلية والخلقية • أكثر من ذلك أنه لما كانت الغالبية العظمى من الباحثين والمعالجين ينتمون الى ثقافات ونظم سياسية معينة ، فان هذا العجز قد ضيق

آفاق علم النفس واستغل بعض خصائص اليوطوبيا (النموذج المثالى) النفسانية السائدة (التى وصفها أبراهام ماسلوف Abraham Maslov بأنها « نفسية طيبة » eupsychie) . أى ، بعبارة أخرى الخصائص النفسية لذوى الامتياز ، والناجحين ، والأقوياء .

الصلة المستمرة بين الملاحظ ، والموضوع الذى يلاحظه :

علينا ، لكى نعزز فكرة أن الاتصالية القائمة بين الملاحظ وما يلاحظه هى الوحدة الأساسية للتحليل النفسى ، ومفهوم المسئولية الشاملة المشتركة (وهى طائفة فرعية من مفهوم وحدة التجربة والعالم ، كما ينظر اليه أتباع القيدية والصوفية) أن نقدم مسلمتين أخريين يتفرع كل منهما من الفرضين السابقين . هاتان المسلمتان الجديدتان، أو على الأقل واحدة منهما ، قد تبدوان على قدر كبير من التفاهة فى أعين القراء الذين يؤمنون بالمفاهيم الأساسية لصوصيولوجيا (علم الاجتماع) جوهرية للمعرفة ، ولكنهما تشكلان فى رأيى أسس كل سيكولوجيا جديرة باسمها .

الغرض الأول هو أن السيكولوجيا السياسية لا تختص بعلم ثانوى أو مجال محدود من المعرفة تلتقى فيه السياسة بعلم النفس ، فكل سيكولوجيا سياسية ، وكل نظرية سيكولوجية هى تصريح سياسى . أما الغرض الثانى فهو أن هناك الكثير من السيكولوجيات ، وان الثقافة السيكولوجية السائدة ــ التى تسيطر عليها السيكولوجيا الحديثة ــ تعارض هذا المفهوم للسيكولوجيا .

الغرض الأول يحيل الى فكرة هارولد لاسويل Harold Lasswell الذى يرى أن السياسة ليست مجرد نظام اجتماعى فرعى ، ولكنها تعكس أيضا صفة أو شكلا من العلاقة الاجتماعية . هذا الغرض لا يسلم بوجود سيكولوجيا لا سياسة ، ويؤكد أن كل علم لا يعكس فقط مجموعة من القواعد العلمية ، ولكن أيضا مجموعة من الأفضليات السياسية . يعنى هذا بطبيعة الحال القول بأنه فى كل مرة يحاول الانسان أن يقاوم تدخل القيم السياسية المختلفة فى مجال السيكولوجيا ، متذرعا بشعار « الحياد فى موضوع القيم » ، فهو يشجع فى الواقع وظيفة سياسية معينة على حساب وظائفها الأخرى . والعلم الذى يوصف بأنه « مجرد من كل القيم » لا يمكن أن يكون ديموقراطيا الا اذا لم يوجد مع علم محمل عمدا بالقيم ؛ والعلم الذى يحتوى على بعض القيم ، ويعرف كل علم آخر بأنه معيارى ، يملك القدرة (النظرية أو غير النظرية) على أن يعتبر أن العلوم ــ حتى أكثرها ايجابية ــ تنتمى الى أخوة علمية واحدة . وبعد ، فالعلوم المعيارية ضراحة بحكم مبادئها لابد أن ترى فى العلوم المجردة من كل القيم تعبيرا غير مباشر لنظام مختلف من القيم (وهذا يثير بالطبع المسألة المتعلقة بمعرفة ما اذا كانت السيكولوجيات غير الحديثة يمكن حقا أن تقارن بالسيكولوجيا الحديثة ، بفكرتها المضادة للديموقراطية عن العلم ، وحماستها التبشيرية . هذه المسألة تحيل الى مسألتين قديمتين : هل يجب منح اللاديموقراطيين حقوقا ديموقراطية؟

هل يمكن أن يكون هناك تعايش بين المعتقدات ، حين يقوم بعضها بالتبشير ، فى حين لا يقوم البعض الآخر بذلك ؟ الجواب واحد هذه المرة : أن من قدر بعض المعتقدات أن تتسامح مع ضروب التعصب حتى تحافظ على هويتها) ٠

والغرض الأول الذى أصبح الآن مألوفا لدى معظم اخصائيى الدلوم الاجتماعية ، لا يستطيع الكثير من علماء النفس أن يصوغوه ٠ وقد تجاهلت السيكولوجيا الحديثة مجموعة الكتب المخصصة لصوصيولوجيا العلم السياسية ٠ ورغم أن السيكولوجيا الحديثة لها تقاليدها الخاصة بالريادة الذاتية ، فان هذا الغرض قد يبدو للكثير من علماء النفس متعارضا مع العقلانية العلمية ٠ حقا ان غالبية علماء النفس يسلمون بأن العلم ينضوى فى نطاق اجتماعى ، ولكنهم فى الواقع العملى يعتبرون أن قطاعات عريضة من علمهم تعمل حسب تعريفها بكيفية مستقلة ؛ ولا يبدو بالمرة أنهم يدركون ان الكثير من المسائل الأخلاقية التى يطرحها علمهم لها طبيعة سياسية ، وأن من بين المهام الرئيسية التى يجب عليهم اليوم أداؤها أن يعدوا سياسة جديدة لعلم النفس ٠

ويقرر الغرض الثانى أن السيكولوجيا التى يقال انها « حديثة » هى سيكولوجيا سلالية ، مثلها مثل السيكولوجيات « البدائية » ، التقليدية ، المحلية ؛ أو الشعبية ، وهى ببساطة شكل آخر من أشكال السيكولوجيا التقليدية ، أطلق بنجاح هجوما سياسيا على سائر تقاليد السيكولوجيا مستعينا بنظرية جديدة للتقدم٠ ومن«اليوطوبيا فما وراء الحرية والكرامة (التى قال بها ب٠ف٠ سكنير B. F. Shinner الى أكثر التفسيرات موضوعية فى التحليل النفسى والى علم النفس ذى التعبيرات السياسية الحادة عند بعض المدارس المتطرفة التى تحاول « توعية » المحرومين ، واعادة صياغة الثقافات التى لا تاريخ لها . قامت السيكولوجيا الحديثة بمهمة السيكولوجيا السلالية (العرقية) لقسم صغير من العالم ، وحاولت أن تبدو بمظهر السيكولوجيا العالمية على أساس السيادة السياسية والاقتصادية ، والثقافة التى تمارس فى هذا القسم من العالم ؛ وتقدم تعريفا للغة على أنها لهجة مزودة بقوة سياسية واقتصادية وعسكرية ٠ ويمكن اعتبار السيكولوجيا الحديثة بهذا المعنى بمثابة لغة ٠

وأبادر بتوضيح أن هذه الملاحظات لا تشكل دفاعا جديدا لصالح سيكولوجيا تأخذ فى اعتبارها بالاكثر الفروق الثقافية ؛ ولكنه دفاع لصالح أغلبية ثقافية للسيكولوجيا العالمية ، تعايش العديد من السيكولوجيات الشاملة المعدة فى آن واحد من داخل وخارج عالم المعرفة ٠ وفى رأيى أن السيكولوجيا لا يجوز أن تكون مجالا يطبق فيه على مختلف الثقافات النماذج العامة التى تولدها السيكولوجيا الحديثة ، وذلك بأن تجرى عليها (أو لا تجرى) تعديلات نظرية حتى يتسنى مواجهة مجموعة من المعطيات (المضللة) ٠ ويمكن أن نرى فى كل ثقافة تنتمى اليها السيكولوجيا جانبا من رؤى العالم لا يقل شمولا عن السيكولوجيا الحديثة ٠ اذن يصير كل موقف ثقافى مشترك بمثابة همزة الوصل بين سيكولوجيتين سلاليتين على الأقل ـ احداهما غالبا محلية ، راسخة فى أسلوب من الحياة وطنى وضمنية وتستخدم كأداة لنقد

السيكولوجيات المستوردة والثانية مستوردة غالبا وواضحة ، وتستخدم على أحسن الفروض أداة لنقد السيكولوجيات الوطنية . ويتمثل الموضوع فى مواجهة بين سيكولوجيتين شاملتين متنافستين ، متصلتين بثقافة واحدة ، ولكنهما فى أكثر الأحيان مزودتان بقوتين غير متساويتين . وهناك فى هذا المفهوم مكان للسيكولوجيات الحديثة ، حتى فى خارج العالم الحديث ، ولكنه مكان محدود .

ويمكن صياغة هذه النظرية الأخيرة بكيفية مختلفة بعض الشىء اذا اعتبرنا الفرد مركزا للاهتمام . ومن مزايا اعتبار السيكولوجيا مجموعة من السيكولوجيات السلالية ، امكان مواجهة كل ظاهرة أو عملية سيكولوجية على أنها تجربة يمكن تأويلها بأنها لقاء بين السيكولوجية السلالية للموضوع والسيكولوجية السلالية للمفسر ، واعتبار أن هذا اللقاء يولد نظامه الخاص بالمفاهيم ، و « نموذجا » رمزيا ، يستخدم أو لا يستخدم فى مواقف أخرى . والنظرية السيكولوجية فى هذه الحالة هى وسيط حافز ، تؤدى وظيفة نقدية (بالمعنيين لمصطلح نقدى) فى مجموعة من النماذج التفسيرية . وفى هاتين الصياغتين يسمو هذا المفهوم على التناقض الداخلى عند أولئك الذين يؤكدون استحالة وجود سيكولوجيا متحررة من كل القيم ، ويتهمون فى الوقت نفسه علماء النفس الغربيين بنزعتهم العرقية لأنهم يعبرون عن القيم الغربية . وأؤكد هاهنا أنه يوجد بالفعل نموذجان يتعلقان بالذاتية العرقية فى موضوع السيكولوجيات : فأنت فى أحد هذين النموذجين تحذف من العلم كل الذاتيات (أو النوعيات) العرقية ، وفى النموذج الثانى تتقبلها ، بل وتحابيها ، وتعمل جاهدا على تشجيع الحوار والنقد المتبادل . هناك دائما فى الحالة الثانية تقل هذه الخطورة لأن النية تتجه الى اقامة توازن سياسى بين كل نوعية عرقية وأخرى ، وذلك بانماء ثقافة تتوازن فيها الفروق . وتبعا لنظريتى ، استنفدت منذ الآن الامكانات الخلاقة للمفهوم الأول الخاص بالعرقية فى مجال العلم ، وحان الوقت لاستكشاف الامكانات الخلاقة التى يقدمها المفهوم الثانى للعرقية .

حدود النزعة العرقية :

لكى نفهم الشىء الذى يجعل من الضرورى هذه العودة الى نموذج تكون فيه النوعيات العرقية مقبولة ، نذكر بسرعة أنماط الوعى السياسى التى كثيرا ما تفيد فى التوقى من المظاهر الجائزة فى علم النفس الحديث ، والتى تقضى على الأعراق فى المجالات الثقافية .

من أساليب دراسة مشكلة « العدوى » العرقية فى علم النفس الحديث ، ما يتمثل فى نقد خارجى للعلم . وأصحاب مثل هذه الضروب من النقد قد وضعوا أنفسهم بعامة على الساحة الممتازة التى يهيؤها لهم أحد المكونات الايديولوجية الرئيسية للطابع العصرى (وفى أكثر الأحيان العصرية النقدية لبعض الأشكال الراديكالية ، أو العصرية

الامثالية لبعض المظاهر الليبرالية) • أما الأسلوب الآخر فهو موجه صوب نقد من الداخل ، تصحيح مهني ذاتي ، وهو حالة السيكولوجيات الثقافية المشـــتركة ذات الطابع الانساني • هذان المشكلان للنقد قد تبين أنهما ناقصان نقصا كبيرا •

ففيما يختص بالنمط الأول (من النقد) ، فان غالبية مدارس السيكولوجيـــا الراديكالية ترتبط بقسم أو بآخر من مذهب التقدم • واذا كانت هذه المدارس نشوئية (تؤمن بمذهب النشوء والارتقاء ــ المترجم) فانها لابد تتجاهل الوظيفة السياسية الجوهرية للثقافات ، وتسهم بنبالة فى هياكل السيادة الثقافية والفكرية القائمة ، كما تكافح كثيرا السيطرة الاقتصادية والسياسية لدى الطبقات والمجتمعـــات والدول / الأمم • واذ يحيل انصار هذه الراديكالية الى المستقبل نهضة الانسان والثقـــافة ، ويجعلون المثل العليا بعيدة عن منال المجتمعـــات التى لا تاريخ لهـــا ، والتى بقيت بمنأى عن العالم الحديث ، فانهم يمحون حاستهم الكريمة الموجهة لمناطق العالم التى تعانى من استغلال اجتماعى واقتصادى بانتحالهم بغير وجه حق وظيفة غالبة فى الحياة الروحية التى يدعون أنهم ضميرها المتقدم • وهم فضلا عن ذلك ينحون الى المرتبـــة الثانية السيكولوجيات الأخرى الموجودة فى كوكبنا ، حتى فى عالم المعارف المستقبلة . وفى « بوطوبيات » المستقبل التى يستبعد منها الاستغلال • ومن أجـــل ذلك فهم يضعون كمبدأ الصفة اللاساسية لمضمون علم يمكن أن يعتبر نصه فقط ناقصا • وهم ثانيا يشبهون كل نقد للاسطورتين المركزيتين لعصرنا الحاضر ــ العلم والتاريخ ــ بمؤامرة ثورية مضادة • والفكرة الأساسية لهذا النقد الخارجي التقليدى هى أن الفرد الذى يعيش فى مجتمع ينجرف فى فاجعة تاريخية يواجه فيهـــا الجلادون والضحايا بعضهم بعضا • وتبعا للسيناريو (المخطط) الراديكالى ، فان الجداول المحدودة للشعوب التى لا تاريخ لها لا تعرض سوى نصوص ذات أهمية ثانوية • ان هدم سمعة الناس والمجتمعات مدون فى ميثاق الراديكالية ، وحكمها النهائى القائم على معارف أخصائى « علم التاريخ » لا رجوع فيه ؛ ومفهوم الطغيان الشرقى هو التصوير المتناهى لأساليبها التحليلية المتميزة •

وعلى العكس من ذلك ، تبين فى بعض أشكال الليبرالية أن مفـــاهيم الفردية ، والعقود والمنافسة فى حالة يرثى لها حين تقترن بالرؤية التكنولوجية لعالم الفكر العلمى فى القرن التاسععشر • وتبعا لهذا المفهوم، فان كلعنصر من عناصر المعرفة السيكولوجية ليس الا سلعة استهلاكية يمكن نقلها وشراؤها من لدن العالم النفسانى ، واستخدامها كدواء مســجل ضد الوحدة ، وانعدام الفعالية ؛ والملل والحزن والعنف ، والبناء ــ أى كل ما يدل على عدم التكيف مع التيارات الكبرى فى الوعى الحديث • يمكن عندئذ تجنب اضفاء الطابع السياسى على المعرفة اذا جعلت الاهمية للواقع المحسوس ، ولحل المشكلات الصغيرة فى الحياة الواقعية ، بدلا من متابعة سراب سـيكولوجيا شاملة • هذه الميتافيزيقا المضادر لا تصدر عن برجماتية بحتة ، فهى على العكس من ذلك تثبط بصورة منهاجية كل استفهام عن الخصائص الأساسية للسيكولوجيا الحديثة ، وتؤيد

الحفاظ على الحالة الحاضرة بوساطة سيكولوجيا تطبيقية ، ومتداولة . وقائمة على رؤية آلية للأفراد والجماعات والثقافات • وتجلت هذه الليبرالية بنوع خاص فى شكل نظرية للتحديث (أو التعصير) في سبيلها الى الاختفاء البطيء والتحول الى سيكولوجيا اجتماعية • وقد أتاحت الأعمال التجريبية التى تجرى فى العالم كله لهذه النظرية أن نجعل الكثير من فروعها نسبية ، ولكنها جعلت قيمة مطلقة للأهداف الاجتماعية « للأنوار » (العلوم والمعارف) التى تعتبر بمثابة الرؤية الانسانية الأكثر كمالا للمجتمع • لقد انتهت قصة « اليوطوبيات » كما لابد تنتهى قصة الرؤى الأخرى لحضارات المستقبل • وهكذا يكون مبدأ النسبية الثقافية جزءا لا يتجزأ من مجال يتعمق فيه المقال السيكولوجي الحديث . لا بمعونة رؤى جديدة للعالم ، ولكن بفضل معطيات ثقافية مشتركة • وتنظم هذه المعطيات بعد ذلك تبعا لتدرج نظم قيمية ، وتعتبر فى نطاق رؤية نشوئية • وهكذا تصبح المقاومات السيكولوجية الموجهة ضد التطور الاقتصادى ، والعلم الحديث ، والتكنولوجيا المتقدمة ، والاشتراك فى التنظيمات السياسية الغربية ، ونظام الدول / الأمم ، وحتى مقاومة ازدهار وعى ثورى محترم ، تصبح موضوعات قابلة للبحث • ثم انه من المسلم به ضمنا أنه ينبغى لعلماء النفس غير الغربيين أن ينتجوا معطيات تنتمى الى مجتمعهم ، ويؤلفوا نظريات صغرى تتعلق به ؛ فى حين يتكفل علماء النفس فى العالم الغربى باعداد نظريات تطبق ليس فقط على قطاعهم الخاص ، ولكن أيضا على العالم بأسره والعالم النفسانى الحديث . وقد وقع فى شباك هذه القواعد الأخلاقية ، صار عديم الاحساس بالقهر الذى تمارسه النماذج السلالية ذات الاتجاه الواحد ، والتطور الزمنى اللغوى الاجتماعى ، والتقدم العلمى ، كما جهل القهر الذى مارسته فكرة التاريخ ، وما ترتب عليها فى شأن الثقافات التى كانت الضحايا الرئيسية للتاريخ « العلمى » الذى ترتب على وساطته أن عددا صغيرا من المجتمعات المتمتعة بالامتياز يعمل على القضاء على كل الأشكال المرغوبة فى التنظيم الاجتماعى خلاف تنظيمها • ولا ينشأ عن الدراسات السيكولوجية المتعلقة بالتحيز العرقى أى وعى ، بسبب أن التحيز يمكن أن يلحق ليس فقط بالثقافة القومية ولكن أيضا بالتاريخ القومى • وليس من شك فى أن من طبيعة الانسان أن يستخدم ثقافة الشعوب الأجنبية أو تاريخها ليجعل منها « يوطوبيات » مضادة • وبسبب أو لآخر لا يهتم العالم النفسى الحديث مطلقا بالصراع فى سبيل البقاء الثقافى « للشخوص » الأبدية لعلم النفس ، أولئك الذين يحاولون التحرر من سيطرة التاريخ والعلم الحديثين ، كما أنه لا يدرك أن هذا الصراع هو أيضا صراع عدد من السيكولوجيات التقليدية والشعبية ، أى فى الحقيقة « السيكولوجيا » بكل ثرائها العرقى •

وهناك أخيرا سمة مشتركة بين المفاهيم الماركسية والليبرالية التقليدية لعلم النفس • ولم يميز علم النفس الحديث بوضوح بين العلم والتكنولوجيا ، كما أنه لم يضف مشروعية أساسية على العلم باعتباره نقدا فلسفيا للعالم المادى والحياة

اليومية . وترجع الفلسفة العلمية لدى العالم النفسى أساسا الى مذهب تكنولوجى مفرط فى التبسيط . والعالم النفسى . على غرار المتخصصين فى العلوم الرياضية والطبيعية اللاحقين لجاليليو يحصر بحثه بشأن المشروعية فى نظريات العمل . لا فى نظريات الموجود . وقد وثق هذا الوضع صلته بالثقافة المسيطرة على العلم . وبأهداف من قبيل المنافسة . والنجاح . والانتاجية . والتحكم فى الانسان والطبيعة . وقد أصبح علم النفس بالتدريج حصن البرجاتية غير النقدية .

وهكذا فان العالم النفسى كثيرا ما سعى الى التعرف على نفسية أولئك الذين لم يتلقوا ثقافة كافية ، وصاروا ضحايا التخلف الاقتصادى . أو المحرومين من السلطة السياسية ، ولكنه قلما تساءل عن موضوعات التربية والتعليم ، والذكاء ، والتطور . والنضج . والمصلحة القومية . لقد ابتاع مفاهيمه بالجملة من سائر فروع العلوم الاجتماعية ، وحاول أن يصهرها فى بنيان تنظيمى للضمير الانسانى . وربما بدت هذه الملاحظات كأنها تنتقد بغير وجه حق « العلم السوى » . ولكن علينا الا ننسى أن فى العالم كله تعمل مئات من أقسام السيكولوجيا على أن تتمشى مع هذه التفسيرات ، فى حين يكتشف العاملون بها . فى الصفات السيكولوجية بين المتغيرات المدروسة بلا روح نقدية ، من قبيل التطور ، والتربية ، والتنظيم . والتحكم فى حركة السكان ؛ وجود أشكال من العنف . وهدم ثقافات الشعوب . والاستقلال المنظم . ولننظر مثلا فى الخلط الذى يحدث كثيرا بين الأسباب والنتائج فى السيكولوجيا الاجتماعية . ولما كان التخلف الاقتصادى ملازما فى الغالب لمناطق لا غربية ، فان غالبية البحوث المتعلقة بالمظاهر النفسية للنمو الاقتصادى فى الخمسينات والستينات لم تنته الا الى التأكيد بصدق على أن هذا التفاوت هو نتيجة الطبيعة اللاغربية للأفراد والثقافات . وبالأضافة الى أن هذا التبرير هو من قبيل السفسطة فانه يتغاضى عن حقيقة أن «التخلف» كان غالبا عكس حالة «التقدم» . وان القاعدة البنوية لهذا التقدم لم يكن فى الوسع اقامتها اذا لم تعرف مناطق شاسعة من الكوكب هذا التفاوت . هذه الدراسات لا تأخذ فى اعتبارها أن قسما كبيرا من الجنس البشرى قد استطاع أن يقاوم بعناد ضغط نظام اقتصادى يعرف طبيعته الشمولية الطاغية .

فى رأيى كذلك أن من بين نتائج الجدل بشأن « الحاصل الذكائى » . والذى توقف الآن ، أنه لم يكن من المحتمل أن تكون هناك مشكلة لو أن سيريل بيرت Cyril Burt كان باحثا أمينا . وقد بلغت اختبارات الذكاء من قبل الغاية التى يفترض أنها تستهدفها ، وهى أن تمحو المفاهيم التقليدية للعقل . وتجعل من الذكاء أداة ورعاية للوضع الاجتماعى الاقتصادى ، وأن تفرض على الكافة الفكرة التى تقول بأن « الذكاء هو ما يقاس بواسطة اختبارات الذكاء » . هذه الاختبارات لابد بالضرورة أن تؤدى الى نتائج مستقلة عن أخلاق الباحثين أنفسهم ، مثل سير سيريل (٢) .

(٢) هيئة التحرير : فى خصوص الجدل الذى أثاره سيريل بيرت . أنظر : بيتر ويليموث Peter will moth . « التكامل فى العلوم الاجتماعية : النتائج المترتبة على فضيحة » : المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، المجلد التاسع والعشرون (١٩٧٧) رقم ٢ ، صفحات ٣٥٩ — ٣٦٢ .

وفكرة استخدام العالم النفسانى الذكاء لا تمنع من حقيقة أن الضعاف والمحرومين يحصلون على نتائج سيئة تبعا للمعايير التى يحددها الأقوياء والأثرياء . ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك اذا وضعت مقاييسك وبررتها لتقدر مواقفك وأساليبك المفضلة . رجوعك الى النتائج المستخلصة فى نطاق الهياكل التى أقمتها أو حققتها بنفسك . وقمت بعد ذلك باجراء تقييم لسائر الناس على أساس هذه المقاييس . ولكن لا ينبغى عندئذ أن تدهش من أن هذه الممارسة لا تنتمى فى نظر الناس الى البحث العلمى بقدر ما تنتمى الى التحايل . أما منهج النقد النفسى (الباطنى) فان له مدى مختلفا ، وقد ذكرته بكيفية غير مباشرة فى مناسبة مذهب النسبية الثقافية غير النقدية الذى يشكل الأساس الأخلاقى لسيكولوجية الثقافات المشتركة التقليدية ، وكذا السيكولوجيات الانسانية . وأضيف ملاحظة أخيرة : ذلك أن النسبية كانت أسلوبا لمقاومة مذهب العمومية المطلقة العشوائية الذى يعكس الثقافات النوعية التى نمت العلوم الاجتماعية فى نطاقها ، وكان المفروض أنها توازن الاتجاه الذى اتخذه الجيل الأول من أخصائى العلوم الاجتماعية ، والذى كان يتشكل غالبا من قدامى المبشرين ، وأعضاء البيروقراطية الاستعمارية . غير أن الأساليب السياسية لها بنية أكثر مرونة من بينة الابتكارات التصورية للعلوم الاجتماعية . وسرعان ما تبنى مذهب الذاتية (أو الخصوصية) فكرة النسبية الثقافية التى كان المفروض أنه يقاومها . وغالبية السيكولوجيات الثقافية المشتركة والانسانية — حتى فى أكثر أشكالها اتقانا وكما لا — تعتبر السيكولوجيا الحديثة بمثابة مستودع ثقافى شامل للمعرفة ، فى حين تمثل السيكولوجيات الأخرى طائفة العاجزين (أو المنحرفين) ، وتحتاج الى التفسير حتى تنضم الى عالم السيكولوجيا الحديثة . وهكذا تصبح السيكولوجيات الأخرى حسب هذا التعريف الوعاء المشكوك فيه للمعلومات والمعارف ، الجيدة والرديئة ، فتمتص السيكولوجيا الحديثة المعارف والمعلومات الجيدة ، وتستبعد الرديئة . وليس من شأن سيكولوجيا الثقافات أو السيكولوجيا الانسانية ، حتى مع أحسن الفروض أن تعطى سائر السيكولوجيات الحق فى أن تنضم اليها فيما تعتبره أحسن جزء فيها ، وأن ترفض ما ترى أنه غير مقبول .

وباعتبار السيكولجيات غير الحديثة بمثابة أوعية للمعارف والمعطيات المنعزلة ، فانه يفترض أن هذه المعارف والمعطيات يمكن استخدامها لايضاح أو تعزيز أو تعديل النظريات الصغيرة فى السيكولوجيا الحديثة ؛ وتبقى النماذج والثقافة الأساسية للسيكولوجيا الحديثة سليمة بالكامل . وتكيف فى الواقع وبعناية مع واقع تجريبى جديد . والنظريات الصغيرة فى السيكولوجيا الحديثة ، وليس القواعد الأساسية فيها هى التى تتطور على المدى البعيد . ومع ذلك ، وكما أشرت من قبل ، فان ذاتية السيكولوجيا الحديثة لا تتعلق فقط بالمعطيات أو النظريات المختلفة التى تكونها ، ولكن أيضا بمسلماتها الخاصة بطبيعة العلم ، وبالوضع الانسانى الذى هو أصل المعرفة العلمية .

نقص السيكولوجيات يكشف عن عيوب المجتمعات :

لا يجوز أن نعتبر بمثابة هجوم مباشر على السيكولوجيا ما ليس فى الواقع سوى تفكير بسيط فى الصلة المتبادلة بين عيوب المجتمعات وبين أوجه النقص فى السيكولوجيات ، حتى ولو كانت هذه السيكولوجيات « راديكالية » صراحة ، أو مرتبطة بمختلف الثقافات •

هذا النقص نجده ليس فقط على مستوى المعطيات أو النظريات ، ولكن أيضا على مستوى فكرة السيكولوجيا ذاتها باعتبارها علما من العلوم • هذا النقد نفسه الموجه للسيكولوجيا ، والقائم على مفهوم آخر للمعرفة ، نقد ناقص لأنه صادر عن ثقافة أخرى ناقصة • أقول فقط فى صالحه أنه لا يعتبر أية سيكولوجيا بمثابة ختام لعملية تطورية علمية ، ولكنه يرى فى كل سيكولوجيا عمل مجموعة من الثقافات تدأب على فهم النفس البشرية ودراستها فى جو من التسامح والنقد المتبادلين • وانى آمل فقط أن هذا المفهوم ــ وطبيعته سياسية صريحة ــ يتيح بصورة غير مباشرة على الأقل معالجة مشكلة لم تدرسها النسبية الثقافية مطلقا دراسة جدية : كيف يمكن الحفاظ على تقليد نقدى فى الثقافة التى تنتمى اليها السيكولوجيا دون انكار النقد الثقافى والمعيارى ؟

ولابد أن يكون واضحا من الآن أننى لا أرى مستقبل السيكولوجيا على أنها علم فقير فى النماذج ، الأمر الذى يعتبره توماس كون Tomas Kuhn دليلا على أنها علم يبلغ درجة النضج ، بل انى على العكس من ذلك أبتهج من وفرة النماذج التى تميز السيكولوجيا وتكشف عن قوتها ورسوخها فى العديد من النظم الفلسفية • وفى نظرى أن للسيكولوجيا وظيفة رئيسية تؤديها مستقبلا فى الحوار بين الفلسفات ، ورؤى العالم ، والحضارات • ولا أظن أن العلم سوف يزيد من اختيارات الانسان بتحسين التقنيات السيكولوجية ، أو السيطرة على البيئة الانسانية ، بل أعتقد على العكس من ذلك أنه سوف يوسع مجال اختياراته بفضل وعى أعمق بذاته ، واكتسابه خبرات اجتماعية كثيرة التنوع •

لذلك فمن واجب العالم النفسانى فى الوقت الحاضر ليس فقط أن يوسع مجال عمله العلمى من حيث الزمان والمكان ، ولكن عليه أيضا أن يبحث فى المعانى والتجارب والقيم المرتبطة بمختلف النظم السيكولوجية • فاذا لم تأخذ السيكولوجيا الحديثة فى اعتبارها هذا المظهر الثانى لمهمتها فانها سوف تنجح فقط فى توجيه دراستها الى مجالات ثقافية جديدة ، وعلى فترات أطول ، الأمر الذى يزيد من حدية تقاليد أخرى من تقاليد السيكولوجيا • والاعتراف بهذه المهمة المزدوجة هو الشرط اللازم لتوحيد هذا العلم •

والبديل الذى أقترحه يمكن أيضا أن يضفى مكانة جديدة على فروع السيكولوجيا التى تهتم بالمجتمع ومن الوجهة التقليدية ، تقبلت السيكولوجيا الاجتماعية بخضوع

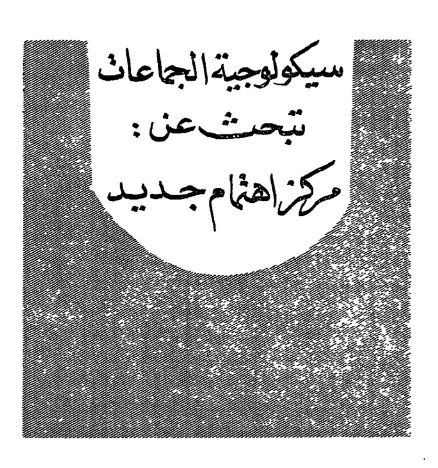
مصطلحات علوم أخرى حديثة ؛ وكثيرا ما أعدت بالتقريب متغيرات تبعية « خـــارج النطاق السيكولوجى » لتقوم بعد ذلك بدراسة الارتباطات السيكولوجية المتبـــادلة للمتغيرات . من ذلك أنه فى أعمال اليكس اينكلس Alex inkeles ومعاونيه ، يغدو قبول بيئة حضرية صناعية ، وعمل تعاقدى عـام لا شخصى معيـــارا للنضج والتقدم ؛ ومتوسط دخل الفرد من السكان أو استهلاكه الكهرباء أو الصلب يكون هو المقياس الرئيسى للنمو الاقتصـــادى لأمة ما ، فى بحوث دافيـد ك . ماك كليلاند David - C.A. Cleland فى خصوص الديناميكية النفسية للنجاح ؛ والنتـــائج المدرسية أو الجامعية المتحصلة فى نطاق نظام تربوى عرضة للمناقشة تعتبر عند جيل كامل من الأخصائيين فى الاختبارات التقديرية لحاصل الذكاء أنها تؤيد قيمة مقاييس الذكاء ؛ ونظام يشمل حزبين سياسيين أو ديموقراطية برلمانية من النمط البريطانى يغدو أى منهما معيارا للتقدم السياسى والدقرطة (نشر الديموقراطية) فى نظر جيل آخر من الأخصائيين فى السيكولوجيا السياسية . ويقال لنا ان فى هذا تتمثـــل النزعة التصرفية (نزعة بعض علماء النفس الأمريكيين الى اعتبار علم النفس دراسة لتصرفات السلوك مهملين معطيات الشعور غير الظاهرة ــ المترجم ، من لاروس) .

وتبعا لهذا القبول المطلق للفئات التى تستخدمها علوم اجتماعية أخرى ، وجدت السيكولوجيا نفسها مرتبطة ببعض المفاهيم الأكثر تخلفا فى الفلسفـــة السـياسية والاجتماعية ؛ وأصبحت علما للنفس ، لا يثبط فقط كل جدل فى المشاكل من قبيل معنى النمو ، والتطور ، والذكاء ، والديموقراطية ، والصحة ؛ ولكنه فضلا عن ذلك يجهل القرائن السيكولوجية التى تضفى على هذه المتغيرات قيمـــة الصفات الثمينة وتعطيها معنى .

مرة أخرى أؤكد أن صـحة الفرد وصحة المجتمع أمران لا ينفصلان . ومدارس السيكولوجيا السائدة ، بتعاونها فى محو الحلول خلاف تلك التى اقترحها المجتمـع الغربى اللاحق لعصر « الأنوار » ، واشتراكها فى هدم استقلال الأجانب (الهمج) وحريتهم ، وكرامتهم ، غاصت عميقا فى حمأة ثقافة زاجرة ، منظمة ، وقادرة على المنافسة بدرجة مفرطة ، وطقوسية ، ومعادية للتـــأمل الاستبطانى . وفى هـــذه الظروف ، ما يحدث لك هو ثمن الخطيئة ، كما يقول ايريس مردوخ Ires Mardock فى شرحه لأفلاطون . وقد استحوذ علماء النفس على حكومة الفنيين ، وبعض الأشكال المضادة للسيكولوجيا ، وذلك لضمهـــا لشرعتهم ، واستقروا فى نهج حـرفى ضيق ومجزأ ، وجعلوا من علمهم صناعة . وتشيعهم للعلم « السوى » قد هـــدم أغلب الفرص الكفيلة بظهور علم « ثورى » . هذا هو المنطق الداخلى لكل ســيطرة وكل محاولة للفوز بالاســتقلال على حســاب اســتغلال الغير . ولا عجب فى أن المشاكل الأونطولوجية (المختصة بعلم الكائن ـ المترجم) للسيكولوجيا الحديثة تتمشى تماما مع المنهاج الذى اجتهد به هذا العلم أن يجعل سائر تقاليد السيكولوجيا ذات أهمية

ثانوية ، وهى التقاليد التى وصفها بأنها غير نفعية ، وفلسفية مفرطة ، ولا تقديرية ؛ وغير منتجـــة ٠

ولا ينتهى أبدا البحث عن سيكولوجيا انسانية : والسيكولوجيا التى يرى جيل من الاجيال أنها صحيحة من الوجهة الأخلاقية لم قد تبدو للجيـــل اللاحق حيله تتغيا اخفاء أشكال دقيقة من السيطرة والقهر والمعاناة المنظمة ٠ ويمكن أن نرى فى ذلـك دلالة على تقلب الطبيعة البشرية . وضعف السيكولوجيا ، أو برهانا على قابلية المجتمع للانفعال والتأثر ، وقدرة السيكولوجيا على البقاء باعتبارها علما من علوم الاجتمـــاع والفلسفة ٠ وانى أفضل هذا التفسير الثانى ٠ وما يجعل لهذا العلم قوة ، هو أن على كل جيل من علماء النفس أن يكشف مـداه وحدوده فى نطـــاق « اليوطوبيات » الصريحة والضمنية فى عصرهم ٠ وبعد ، فان موضـوع دراستهم هـــو الضمير الانسانى ٠ ثم ان المسائل ذات الطبيعة الأخلاقية التى عرضتها ها هنا لابد أن تكون قد اختفت من الآن حتى بضع سنوات قادمة ٠ وهذا لا يعنى أن المسائل السياسية المتعلقة بالسيكولوجية سوف تختفى هى أيضا ٠ معنى هذا أن وعيا نقديا جديدا سوف يبحث من أجل الفلسفة عن مجموعة جديدة من القواعد ، وينزع قنـــاع هذا الحظر السيكولوجى العرقى ٠ ولست قلقا البتة من مثل هذا التطور ٠ وعلى عكس التقاليد النقدية الحديثة لفيكو ، وهبردر ، ونيتشة ، وماركس ؛ وفرويد ؛ مازالت التقاليد النقدية القديمة لما ديامكا ، والأوبنشاد مفتوحة لنقد لا حدود له . « لنقد النقد » ٠



من الاستبعاد الى المشاركة فى المركز :

اذ نقترب من نهاية القرن العشرين فان شكلين واضحين من التنظيم يتعلقان بشئون الناس ، بصدد أن تكون لهما الغلبة والسيادة ، أحدهما اتجاه نحو العالمية والآخر نحو اللا مركزية ، ولكلا الاتجاهين خصائص تنشأ وتنبثق من المركز بدلا من أن تخرج من الشعوب البعيدة عن المركز ٠

والأمثلة عن العالمية كثيرة وشتى ، تتراوح من الشركات متعددة الجنسيات التى تنظيم اقتصاد العالم ، وأجهزة الاعلام التى « تصف » أخبار العالم ، الى « تنظيم المافيا Mafia الدولى » الذى يتجر فى المخدرات والأسلحة ، ويتجـــر بالحكومات وحركات التحرير ٠ وبموازاة هذه ، وفى صورة هيكل هرمى الشكل مصحوب بدافع الربح ، يزداد أيضا نشوء حركات عالمية تمييزا لها عن المنظمات العالمية ٠ وتتميز أمثال هذه الحركات بالمشاركة الشعبية فيها مع وضع التأكيد على نوعيـــة الحياة وصفتها ٠ ومن الأمثلة نذكر حركات السلام والمحافظة على البيئـــة ، الى جانب المجموعات التى تحارب الفقر ، ومنظمة العفو الدولية ، والمنظمة الدولية لاتحادات

بقلم : جوندوزى ٠ هـ ٠ فاســـاف

من علماء النفس الاجتماعى الاتراك ، وأستاذ مشارك فى جامعة البوسفور فى اسطنبول ٠ ونشرك الابحاث التى يقوم بها على سيكولوجية الجماعات بوجه خاص والجوانب السيكولوجيه من مشكلات التعليم فى بلاد العالم الثالث . ونشر مقالات فى الدوريات الاجنبية والتركية ٠ التى تتناول مسائل العــلم الاجتماعى التى تتصل بأمثال هذه المشكلات ٠

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

(جامعة القاهرة سابقا . وحاليا المستشار الاقتصادى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر)

المستهلكين (ايوكو ioc u) ، وشــبكات الرابطة الدولية لتغذية الأطفال الرضع (ابفان Ibfan) ، وهى جميعا حركات تعمل على المستوى الدولى ومستوى القواعد العريضة ، على شن الحملات التى تتعلق بحقوق الانسان والحقــوق الاجتماعية والاقتصادية ٠

وثمة خصيصة مشتركة بين المنظمات الدولية والحركات العالمية هى أنها أساسا ذات طبيعة دولية تتسامى على الولاءات والحدود القومية أى على « العلم (بفتح العين واللام) والبلد » ، ولها اهتمامات أعلى مرتبة ، سواء كانت الربح أو نوعية الحياة والمحافظة عليها ٠

وتبين النظرة الخاطفــة الى التنظيم البشرى أنه يتميز بالانتقــال من المنظمات الصغيرة الى الكبيرة ، أى من وحدات قائمة على صلة القربى الى منظمات اقليمية وقومية وعالمية ٠ والنتيجة أنه بينما كانت الدولة تمثل على امتداد القرون الحديثــة ، الشكل السائد فى البلاد الواقعة فى المركز ، فان المنظمات الدولية مثل Tnc ، والقضايا الشعبية من قبيل حركة السلام ، تبدو للعيان بالتدريج كصــور جديدة فى البنية الدولية ٠ وهذا يدل عليه أيضــا ازدياد دور المنظمات غير الحكومية فى داخــل نظــام

الأمم المتحدة ، وهى منظمات جرى العرف على أنها لا تخضع الا لتأثير الدول القومية . ومما أثر الى حد كبير فى ازدياد الاتجاه نحو العالمية ، السعى وراء مزيد من الكفاءة نتيجة للتطور التكنولوجى ، وقوى السـوق ، ونشـوء وعى عالمى يتميز بتغييرات واصطلاحات من قبيل « أرض سفن الفضاء » .

وجنبا الى جنب مع الاتجاه صوب العالمية فى المركز ، نجد مؤسسات مركزية شتى بالدولة القومية ، قلت استجابتها باطراد من ناحية تلبية حاجات المواطنين ، وبذا فتحت الطريق نحو اللامركزية . فالدعوات الى الاستقلال الذاتى المحلى بل والى الانفصال ، وهى دعوات تنبثق من التفرقة العنصرية ، تقول ان هذه كثيرا ما أصبحت ذات صوت مسموع فى كثير من البلاد الغربية الى حد أنها تهدد نظام الدولة القومية التقليدى . ومن خلال هذه العملية نجد جميع أشكال السلطة القومية تقريبا وتتراوح من نظم التربية والصحة والقضاء الى المؤسسات الدينية ، تعرضت للتحدى بحيث أنه فى بعض البلاد الغربية ، توشك مؤسسات « بديلة » مثل المدارس والطوائف والجماعات الدينية ، أن تصبح مستقرة شأنها شأن « الدولة ذاتها (ايلتش Illich ، ١٩٧٩)، وفى حالات أخرى هناك منافسة بين المجموعات التى تعمل من أجل المجتمع من جهة والقوى السياسية التقليدية من جهة أخرى ، فى سبيل السيطرة على المجالس المحلية والبلديات ، الخ . وهكذا مثلا صـوتت كثير من البلديات الغربية ؛ ضـد وضـع الصواريخ النووية فوق أراضيها ، متحدية بذلك السياسة الخارجية القومية الملتزمة ازاء حلف الأطلنطى بوضع أمثال هذه الصواريخ فوق أراضيها بحلول عام ١٩٨٣ . أصبح الافتقار الى المشاركة الشعبية فى كافة مستويات صنع القرارات فكرة متسلطة تماما على الأذهان ، كما أن الاتجاه نحو اللامركزية فى جهاز الدولة أثار أيضا نقاشا حول هدم التنظيم الهرمى الرسمى للأحزاب السياسية . وبالتالى فالعملية التقليدية المتعلقة بصنع القرارات فى الدول القومية بالغرب ، هى موضـع التحدى من أعلى فى اتجاه الحاجات والهياكل الكلية فى المستوى الكبير ، ومن أسفل نحو اللامركزية واستجابة للمجتمعات المحلية ، فى المستوى الصغير .

لكن فى كلتـا الحالتين هناك قوة محركة جبارة للحفاظ على نوعيـة الحياة وتحسينها ، هى جاذبية الجماعية والمشاركة . وبينما تتخذ هذه الجاذبية بالنسبة الى البعض صورة « قرية شاملة » بصدد أن تنشأ ، فانها بالنسبة الى غيرهم قد تعنى أساسا « المجتمع المحلى » . لكن من الواضح أن هؤلاء ليسوا فئات يستبعد بعضها بعضا ، بل الأحرى أن المجتمع الشامل امتداد طبيعى للمحلى .

وترتب على هذا التركيز على الجماعية أن نشأت على امتداد السنين ، ميادين ومناهج ومصطلحات ومواقف جديدة فى العلوم الاجتماعية المتعلقة بالبلاد القائمة فى « المركز » . ومن أمثال هذه الميادين تتميز سيكولوجية الجماعات عن غيرها بأنها لا تهتم بصفة أساسية ، بالمنهج العلمى التقليدى القائم على مشاهدة الأحداث وتفسيرها

والتنبؤ بها ٠٠ وبدلا من هذا يوضع التأكيد على المتخصص فى سيكولوجية الجماعات، بوصف كونه عاملا فعالا ومشاركا فى احداث التغيير الاجتماعى ، أى تحديد اتجاه التغيير بالنسبة الى الجماعة المعنية ٠ ومن الفروض الأساسية التى تقوم عليها سيكولوجية الجماعات أنه بينما تشجع على تفاوت واختلاف حقوق الأفراد والمجموعات العنصرية ، الخ ؛ فهى تدعو الى المساواة فى وصول الموارد المادية والسيكولوجية الى جميع من يظلهم أى مجتمع معين ٠ بهذا تبنى معيار أو نموذج واحد للسلوك . وبدلا من هذا يجرى تشجيع الجميع على تنمية امكانياتهم الفذة ، حتى يتسنى للامكانات الكامنة بالفطرة ، تحقيق ذاتها ٠ وكما أنه لا تجرى مساندة أى شخص نموذجى أو مثالى أو نمطى ، كذلك ليس فى سيكولوجية الجماعة مفهوم عن بيئة نموذجية ، وبدلا من ذلك يوضع التأكيد على العلاقة بين الانسان والبيئة اعتقادا بأن فى الامكان أن يشتمل أى مجتمع معلوم على بيئات كثيرة لأشخاص وجماعات مختلفة ، دون أن تكون أى من هذه البيئات أسمى أو أفضل من سواها (رابابرت Rappa purt ١٩٧٧)٠ الأمر المهم هو أنه يجب أن يكون هناك تناسب بين شخص معين وبيئة معينة بحيث يدعم كل منهما الآخر بطريقة ايجابية ٠ وعلى ذلك فالاختلافات والتغيرات فى داخل المجتمع يتم تشجيعها ؛ وذلك على خلاف الجهود التى يبذلها النظام المعترف به قانونا من أجل توحيد البيئات والخدمات وفى النهاية توحيد الناس أنفسهم ٠ وبالتالى كما أنه فى منهج سيكولوجية الجماعات لا يلام أشخاص معينون بسبب عدم امتثالهم للنموذج الاجتماعى السائد لأنه ينظر اليهم على أنهم بالفطرة أدنى مرتبة فى المجتمع ، كذلك فانهم ليسوا فى وضع غير موات لأنهم نشأوا فى بيئة مفروض أنها محرومة ثقافيا ٠

هذا الموقف يمكن توضيحه فى ضوء الوظيفة الاجتماعية التى يضطلع بها مفهوم الذكاء ٠ كان معظم علماء النفس فى النصف الأول من القرن العشرين يعتبرون الذكاء سمة موروثة مما يترتب عليه أن جميع الأقليات العنصرية فى الثقافات الأنجلو/سكسونية حيث كانت اختبارات الذكاء موضع التقدير الكبير ، كانت تعتبر أنها بطبيعتها أدنى مرتبة ٠ ومن ثم كان فى امكان عالم نفسى أمريكى بارز مثل ترمان Terman أن يقول : « يبدو أن غباءهم عنصرى ٠ ان مقابلة مثل هذا النوع وبمثل هذه الكثرة العجيبة ، فى صفوف الهنود والمكسيكيين والزنوج ، توحى بشكل قوى تماما بأن كل مشكلة الفوارق العنصرية فى السمات العقلية سوف يتعين مناقشتها كلها من جديد ٠٠٠ ينبغى عزل أطفال هذه المجموعات فى فصول مستقلة (كامين Kamin ، ١٩٧٥ ، ص ٣٧٤) ٠ وثمة عالم نفسى آخر من المبرزين هو جودارد Goddard ، وكان رئيس برنامج الاختبارات الأمريكى فى العشرينات ، كان فى امكانه أيضا أن يقول : « الحقيقة أن عاملا قد يكون فى ذكاء طفل فى العاشرة من العمر بينما يكون لك ذكاء سن العشرين ٠ ومن السخف أن تطلب له بيتا كالذى تنعم أنت به « (كامين ، ١٩٧٧ ، ص ٣٧٤) ٠

مثل هذه الأفكار المبنية على الداروينية الاجتماعية كانت مصحوبة أيضا بموقف

قوى لصالح علم تحسين النسل ، يدعو الى اختيار غير الصالحين وبالتالى «توليد» جنس بشرى صحى • وأدى انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة الفاشية والداوينية الاجتماعية بعلماء نفس بارزين الى عدم القاء اللوم على الفرد والقائه على البيئة باعتبارها مسئولة عن ضعف أداء الاقليات العنصرية فى اختبارات الذكاء • وكانت الحجة أنه اذا كان يمكن تنشئة الأطفال السود « المحرومين ثقافيا » فى بيئات كالتى تنعم بهـا الطبقة الوسطى لكان الأمريكيون البروتستنت من الأنجلو/سكسونيين ومنذ سن مبكرة ، فى ذكاء البيض • ومرة أخرى كان هناك اعتناق فكرة تفوق الثقافة المسيطرة• فالى عهد قريب تماما لم يكن فى وسع أى عالم ابداء الشك بشكل سافر فى صحة اختبارات الذكاء المعدة لابناء الثقافة البيضاء والمستخدمة لتقييم السود • هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يضع منهج سيكولوجية الجماعات التأكيد على التوافق • بين الشخص والبيئة ، ويرى أن الذكاء ينبغى النظر اليه فى اطار بيئة معلومة ، وأن سمة معينة قد تعد ذكية جدا فى بيئة معينة يمكن أن لا تكون لها قيمة تكييفية فى بيئـة أخرى ، والعكس بالعكس • وبهذا ففى منهج سيكولوجية الجماعات لا يجـرى تحديد السمات والهياكل الفكرية من قبيل النظام التعليمى المراد به أن يساعد على تحقيق الامكانيات الذهنية الكامنة ، والحكم عليها من أعلى ، وانما الأحرى أنها تنشأ فى ضوء حاجات الجماعة وقيمها • وعندئذ نقول أيضا : ان هذا المنهج لا يؤمن بوجود شخص نموذجى أو بيئة نموذجية قائمة على قيم المجتمع المسيطر • التأكيد هو على التوافق بين الشخص والبيئة •

وثمة مبدأ رئيسى آخر تأخذ به السيكولوجية الجماعية هو معرفة وتنمية عناصر القوة فى الجماعة بدلا من « تشخيص » المشكلات على أساس معايير تضعها مصادر خارجية (خبراء) • وبالتالى مثلا تسعى هذه السيكولوجية الى « دعم الصحة » على أســاس ما فى الجماعة من « عناصر قوة » فطرية ، بدلا من « منع المرض » حسب الخطوط التى توصى بها برامج الصحة العقلية الموحدة •

ان المجال الذى يمكن فيه تطبيق واستخدام السيكولوجية الجماعية ، مجال واسع شأنه شأن مصالح واهتمامات الجماعة ذاتها • فبرغم أن مولد هذا الميدان فى منتصف الستينات بالولايات المتحدة ، نشأ من حركة الصحة العقلية التى بدأت بوضع تأكيد على العوامل الاجتماعية مقابل العوامل النفنسية ، فان مشكلات تتراوح من البطالة والعنصرية الى الاسكان الردىء النوعية ، أصبحت أيضـــا من مكونات السيكولوجية الجماعية وتؤكد على التـدخل فى سبيل تحقيق التغير الاجتماعى • فالحركات المناصرة للحقوق المدنية وغيرها المعادية لحرب فيتنام ، أحدثت فضلا عن هذا ، تغييرات جذرية فى وعى العلماء الاجتماعى • أصبحت هذه السيكولوجية تعنى باجراء ومعالجة تأثير التغيير فى مستويات متعددة من تنظيم المجتمع • وحتى يتسنى زيادة التعقيد التنظيمى تقول : ان هذه المستويات عبارة عن الفرد والمجموعة والجماعة

التنظيمية والنظامية ، والمستويات المتعلقة بالمجتمع . وكانت النتيجة أن التدخل فى أحد المستويات يراعى فى جميع المستويات ٠

والشكل الخاص الذى يتخذه التدخل لاغراض احداث التغيير ، يمكن أيضا تصنيفه بصفة رئيسية وفق أربعة أساليب مختلفة تقوم على أساس الموقف الخاص (رابابرت ، ١٩٧٧ ، ص ١٣٠) ٠ والأسلوبان الأول والثانى . هما التشاور ونموذج تطوير التنظيمات حيث تتعامل السيكولوجية الجماعية مع منظمات مستقرة الدعائم وزعماء معترف بهم ، مع التركيز على كيفية تحقيق أهداف المنظمات وهى الأهداف المأخوذة كقضية مسلم بها ٠ أما الأسلوبان الآخران وعلى نحو أكثر تمشيا مع التطورات الحديثة فى سيكولوجية الجماعات فيما نموذج المؤسسات الموازية ونموذج التنظيم الجماعى والدعوة الى التأييد من جانب المجتمع ٠ ويسعى نموذج المؤسسات الموازية الى خلق تسهيلات ومؤسسات بديلة تتراوح من شئون الصحة والاسكان الى التعليم نتكون تحت سيطرة قوم كانوا من قبل بلا حول ولا قوة . أى تحت سيطرة الجماعة المعنية مباشرة والهدف المتوخى من التنظيم الجماعى ونموذج الدعوة الى التأييد من جانب المجتمع ، هو العمل مع أناس وجماعات غير متجانسة من أجل السيطرة على مؤسسات قائمة تؤثر فى حياتهم ٠ وبالتالى ، فبرغم أن كلا الأسلوبين موجهان الى أولئك الذين ليسوا فى موقف السيطرة ، فان الاسلوب الأول يسعى الى اقامة مؤسسات خارج « الدولة » أى المؤسسة المعترف بها قانونا ، بينما يهدف الاسلوب الثانى الى السيطرة على هذه المؤسسة نفسها ٠ ومن المهم جدا أن نلاحظ أنه فى كافة الحالات ، اذا كان لاينبغى أن يكون النموذج المعين مناسبا للموقف . فالنموذج أو الحل المقترح يصبح أيضا جزءا من المشكلة « ذاتها » ٠ وهكذا فان مما له أهمية رئيسية فى منهج السيكولوجية الجماعية أن النموذج لا يجب أن يقرره خبير من الخارج وانما يتحدد بالاتفاق مع الجماعة وفى ضوء العلاقة بينها وبين القوى والهياكل الاقليمية والقومية والعالمية « بالعالم الخارجى » ٠

واستخدام السيكولوجية الجماعية حدث فى العادة بالقرب عن طريق الطلب والوساطة من جانب منظمات شتى لها استقلالها الذاتى ومجموعات عمل فى الجهات المجاورة ، وجميعها أنشأها فى العادة متطوعون نضاليون ممن يؤكدون على ضرورة استخدام الاجراءات الفعالة ، وممن يعتمدون فى العادة أيضا على مواردها الذاتية وبذلك تكون مستقلة سياسيا وماليا عن القوى والهياكل التى تسيطر على المجتمع ٠ ولقد حققت الحركات الجماعية القائمة على هذه السيكولوجية نجاحا بأن بعثت الحيوية فى الهياكل المتداعية وخاصة فى مناطق العواصم أو المدن الكبيرة حيث زادت المسافة الفاصلة بين المواطن الفرد والسلطات المركزية الى الحد الذى عنده حلت البيروقراطية الضخمة بالفعل محل الخدمات الحقيقية ٠ وبالتالى فالتنظيم والعمل بالجماعة لا يؤدى فحسب الى تحسين نوعية الحياة ٠ عن طريق اعداد الخدمات من قبيل المراكز الصحية فى المناطق المجاورة والمدارس الاجتماعية ، الخ ، ولكنه يؤدى فى الوقت نفسه الى

تحدى دور الهيكل السياسى التقليدى بالاستجابة الى حاجات المواطنين • وتطور الديموقراطية الريفية عن طريق المنظمات الجماعية ، يحدث فى وقت واحد مع اللامبالاة بالسياسة السائدة وهو ما يشهد به ازدياد عدم الاقبال على المشاركة وخاصة من جانب الشباب ، فى كل من الانتخابات القومية والمحلية • ولم تقصر الحركة الجماعية اهتمامها على المشكلات المحلية • ولذلك فأساس الحركات التى نشأت على امتداد العالم ، تدعو الى السلام والى المحافظة على البيئة ، انها ليست أحزابا قومية أو منظمات دولية ولكنها بالأحرى حشد من منظمات جماعية واسعة المدى ، وتلقى تأييد أهل المناطق الريفية ، وباختصار نقول اننا نواجه لامبالاة واغترابا وخاصة من جانب الشباب فى الغرب وذلك بالنسبة الى منظمات ومؤسسات شتى ، قومية ومركزية الطابع ، تتراوح من الأحزاب السياسية والحكومة الى نظم التعليم والصحة وعلى سبيل المثال فان ظهور الحركة الجماعية واتجاه بعض المؤسسات والمنظمات والهياكل نحو اللامركزية ، لا يؤدى فحسب الى فهم جديد لمفهوم الديموقراطية الشعبية على المستوى المحلى ، بل أن « الاتحاد غير المنظم » الذى يشمل الحركات الجماعية ومجموعات العمل فى جميع أرجاء العالم ، آخذ فى أن يساعد على تشكيل القرارات ذات الاهتمام العالمى الحيوى •

المركزية فى العالم الثالث

على نقيض التطورات التى شوهدت فى « المركز » فتاريخ الحركات الجماعية فى شعوب العالم الثالث البعيدة عن المركز ، لم يكن عموما فى اتجاه اللامركزية والعالمية ؛ والأحرى أن اتجاهه الأساسى كان فى حالات كثيرة تعزيز الاتجاهات نحو المركزية فى الدولة القومية الناشئة والأيديولوجية المتسلطة ، فيما يحاول فى الوقت نفسه تفكيك الهياكل والعادات التقليدية السائدة فى الجماعة •

وهذا الاتجاه دعمه المزج بين عاملين رئيسيين وكانت النتيجة أن التحرك نحو اضعاف الهيكل الجماعى الفطرى والتقليدى صاحبه « فرض » هياكل جماعية « مستوردة » ولذلك فالانماط التى أخذت تظهر لم تكن تطورا طبيعيا للجماعة التقليدية ، بمعنى « التحديث من خلال المحافظة على التقاليد » (دور ومارس ، ١٩٨١ ، ص ١٩٦٢) ونشأ عامل من محاولات الدول القومية الفتية تحقيق السيطرة الادارية والأيديولوجية على ما كان فى العادة شعوبا متباينة عنصريا ودينيا • وهكذا تلقى حكومات معينة بالعالم الثالث واجهها التحدى الممثل فى فرض ادارة حكومية مركزية على شعوب ذات تاريخ جماعى أوجده نظام استعمارى قائم على مبدأ «فرق تسد» فكانت تنظر الى الأسلوب الجماعى على أنه يولد آثارا مضادة وتخشى أن يعزز العناصر القبلية والعنصرية فى شعب فتى وحشى البنيان • وثمة دول أخرى « تسعى الى التحديث » وقائمة على النماذج والنصائح الغربية الوضعية ، كانت تعتبر الجماعة التقليدية من المفارقات التاريخية وعقبة فى طريق التطور فى عصر الدولة القومية والأحزاب السياسية ونقابات العمال وروابط أصحاب المهن • ولذلك تجاهلت تماما

وجود هذه الجماعات أو بالعكس راحت تحاول الحط من شأنهـــا وخاصة فى أعين الشباب • وهذه العملية سهلها أيضا ما كان يذهب اليـه دعاة التحديث (كوبمنز Koopmans ١٩٧٧) عن أن اتخاذ هياكل علوية « مركزية » يمكن أن يؤدى الى تحقيق التنمية والرفاهية المادية • ومع ذلك ، ظلت دول أخرى تنظر الى المحافظة على الصرح الجماعى والتقاليد والعادات المصحوبة فى العـــادة بالاحتفالات الباذخـة والأعياد والقرابين والتى تستمر أحيانا أياما كثيرة . على أنها مضيعة فحسب للوقت والطاقة والموارد المادية ــ أى أنهـا شىء يرهق دولة فتيه تحتاج الى العمـل الشـاق والقصد فى الانفاق •

والمؤثر الرئيسى الآخر الذى يقاوم الهيكل الجماعى الفطرى ويؤدى الى فرض نماذج مستوردة ، مؤثر مشتق من الدور الذى تقوم به وكالات دولية شتى وهى كثيرة داخل اطار الأمم المتحدة ، وتعنى بمســائل المعونة لاغراض التنمية أو المعونة الريفية ، ولقد استخدمت بطاقات تشمل عبارة التنمية الريفية المتكاملة لوصف ما هو فى الأســاس استمرار لجهد بدأ فى الخمسينات وأشعر فى الوقت المناسب ، علم نظم بيروقراطية للتنمية الريفية فى العالم الثالث • ونظرا لآن أمثال هذه البرامج وضعها خبراء من خارج الجماعة وأن المشروعات ذات مدد معينة تؤدى الى اسلوب العمل القائم على مبدأ « يوجد اليوم هنـا وينتهى غدا » ، تقول انه بسبب هذين الأمرين لاتنشــأ عادة روابط بين الجمــاعة والمشروع • وبدلا من هذا جاءت الفرق المشرفة على المشروعات ، بأفكارها هى عن الطريقة التى تتم بها المشــاركه . وبذلك « بنوا » الجماعة كما رأوها من حيث صلتها بخصائص المشروع ، بدلا من أن يأخذوا خصائص الجماعة أو حاجاتها الفطرية فى الحسبان • وطبقا لهذا المنهج فى البحث ، كثيرا ما تتحقق المشــاركة الجماعية عن طريق تعيين أو استئجار أعضاء من الجماعة يعتبرهم الفريق القائم على تنفيذ المشروع ، عنصرا مساعدا ويسهل الاتصال به • ومن ثم يقام فى داخل الجماعة هيكل جديد وأحيانا هيكل منافس ، حول أولئك القوم الجدد الذين يختارهم الغرباء ، وذلك على خلاف المصدر التقليدى للقوة وصنع القرار •

تحت تأثير هذه العوامل يجرى اغفال بعض المبادىء الأساسية التى تقوم عليها السيكولوجية الجماعية ، بما فيها النظر الى الجماعة « ككل » أى على أساس حياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بها وصلتها « بالعالم الخارجى » وبدلا من هذا يحتل المشروع والهدف منه مكان المقدمة ، أى يكون النظر الى الجماعة من حيث علاقتها بالمشروع ، بدلا من العكس •

وعلى ذلك يكاد أى تقييم للتنمية الريفية فى العالم الثالث ، أن يكشف عن غياب المشاركة الشعبية فى العمليات ، وعن محاولة لاعادة تركيب الجماعة من أعلى وتجاهل عملية الأخذ والعطاء بين المستوى الصغير بالجماعة والمستوى الكبير بالمجتمع •

ولهذا مثلا كان القرويون يستخدمون المزرعة الجماعية (لو جاما L'jama) كطريقة للحصول على المعونة الحكومية لأغراضهم الفردية ، أو كانوا يستغلون زيارة

أحد المسئولين فى الحكومة أو فى الحزب ، كى يرسموا ٠٠ بعبارات مقنعة جدا صورة لتقدم القرية وخطط المستقبل المدهشـــة ، وبعد ذلك يطلبون من المسئول مزيدا من المساعدة » أو « ترقيات للموظفين المرتبطين بالنجاح الذى تحقق فى القرية » ٠ وهكذا فالتقارير التى ترسل الى السلطات الأعلى تشير الى جميع القرى على أنها مزارع جماعية حتى ولو لم يكن هناك ما يشبه الاسلوب الاشتراكى للانتاج (دور ومارس ، ١٩٨١ ، ص ٢٣٣) ٠ أو فى حالة برنامج آخر فى جزء من العالم « فالحقيقة أن الحركة الجديدة للتنمية الريفية نظمت منذ البداية على مستوى قومى وفرضت على المناطق الريفية فى ظل التوجيه الشخصى والتأييد الكامل من جانب أعلى الموظفين مرتبة ٠٠ ومما له أهمية أكبر ، الضغط المستمر من جانب المستوى الادارى الأعلى ٠٠ وهو ضغط جرى الابقاء عليه بل وزيادة حدته على امتداد ست سنوات (المصدر السابق ، ص ١٣٢) ٠

وماذا كان هذا يعنى على المستوى الشعبى » بالنسبة الى الكثيرين من أبناء القرية الفقراء كان للتعاون مضمون سلبى مرتبط بالضغوط التى تقع عليهم كى يسهموا فى أداء العمل المجـانى ٠٠ وكان قدر كبير من النقد راجعـا الى افتقـار البرامج الى المضمون الروحى على المستوى المحلى ٠٠ وشجعت السياسات على اتجاهات علمية تحث الفلاحين على التقليل من البذخ فى الانفاق على حفلات الزفاف وعلى الجنائز ٠٠ كانت الحركة الجماعية منظمة كوسيلة لزيادة الانتاجية وتقوية الدولة ضـــد التهديد من جانب الشيوعية » (دور ومارس ، ١٩٨١) ٠

مثل هذه الاهداف والاساليب المحدودة التى وصفناها ، لم تغب عن أنظارها المشكلة الاساسية المثلة فى التنمية الريفية الشاملة بالعالم الثالث ، بل ويمكن أن تعرقل التنمية حتى على هيئة أهداف محدودة للمشروعات ، ما لم تكن مصحوبة بارادة « التغيير » عند الجماعة ، وارادة التغيير كثيرا ما تكون بدورها دالة للطريقة التى بها تدرك الجماعة « مركز السيطرة » بشأن تشكيل شئونهـا وبيئتها ٠ وبهذا فمما له الاهمية الرئيسية ان يكون مركز السيطرة داخليا بالنسبة الى الجماعة بمعنى أن تكون هى التى تجعل الاشياء تحدث بدلا من أن تكون هدف الموقف الذى تحدث فيه الاشياء لها ٠ لقد أظهر البحث الذى أجرى فى بيئات كثيرة تتراوح من المدارس الى معسكرات اللاجئين ، أن اللامبالاة والاغتراب والتغيب عن العمل والنزعة التدميرية والعدوان ، الخ ، وكلها تؤدى الى نظام الحكم الشمولى ، كثيرا ما تكون دالة مركز خارجى للسيطرة (كابلان ، ١٩٦٩) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يسـتند التضـامن الى مركز داخلى للسيطرة ٠

غالبا ما تتميز المجتمعات فى العالم الثالث بشعور السيطرة على حياتها اليومية ، وذلك برغم القدرية التى كثيرا ما تنفذ الى أذهان المجتمعات غير المستقرة ، حيث يكون التعاون فى حالة عدم وجود دولة الرفاهية ، شـيئا لازما للبقـاء على قيد الحيـاة ٠

وبالتالى فالجماعة المحلية ليست عاجزة أمام أحداث الحيـاة الطبيعية . من قبيـل : الميلاد وأمراض معينة ، وحالات تدهور المواصـلات . والنقص فى مورد الكهرباء . والزلازل والفيضـانات . الخ ، اذ انهـا تسـتطيع الاعتمـاد على الذات ازاء هذه الأحداث . وتنعم الجماعة فى العادة باكتفاء ذاتى الى الحد الذى عنده تستطيع أن ترعى مرضاها . وتعنى ما تحتاج اليه من بيوت ؛ وتتنبأ بالطقس . الخ ؛ دون الاعتماد على المساعدة من المتخصصين الخارجيين أو دون انتظارها . كما هو الحال فى المراكز الحضرية . بالطبع يمكن ان يؤدى الجهل بالتكنولوجيا وبالمعرفة الفنية المتخصصة ، أو الافتقار اليهما ، لا الى القصور والفقد فحسب ، بل ويعملان أيضا على نشر المرض بدلا من علاجه . ومع ذلك ، فالجدير بالذكر أن الاحسـاس بالسيطرة الذى تقلبه اما مصائب مجهولة حتى حين وقوعها أو عن طريق الاعتماد على « الخارج » وهو الامر الاكثر حدوثا . مثل علاقة التبعية هذه والتى غالبا ما يشير اليها علماء سـيكولوجية الجماعات على أنها « أعراض مرض التبعية » ، تنشأ فى العادة نتيجة مجىء خبراء من الخارج لتطوير وتعليم الجماعة المحلية وتحديثها الخ ، وتحطم الهياكل التقليدية دون تقديم بدائل مناسبة تحل محلها . الا أنه عندما تتشرب الجماعة بارادة تهدف الى التغيير . وتشعر أنها موضوع التاريخ ، فعندئذ لن يقف فى طريقها الا القليل بشكل يبعث على الدهشـة (اينودوب Irodep ، ١٩٨١) . مثل هذا التصميم من جانب الجماعة والايمان برسالتها ، يمكن مثلا ان يفسر بعض السبب فى تجـاح باولو فرير Paulo Freire فى القضاء على الأمية فى بضـعة أشهر عن طريق عملية « تحريك الضمير » .

بهذا الفهم يعلن بيان حزبى من جمهورية تنزانيا المتحدة ، أن أى عمل يزيد من قدرة الشعب على تقرير شئونه ، هو عمل من أعمال التنمية ، حتى ولو كان لا يوفر من الخبز أو يرفع مستوى الصحة (دور ومارس ، ١٩٨١ ، ص ٢٢٠) .

غير أن هذا لم يكن المنهج المعتاد فى العالم الثالث حيث يجرى عمل الأشياء للناس باسمهم . وبالتالى فالحقوق التى تتراوح من تكوين نقابات العمال وخفض ساعات العمل الاسبوعية الى حق الاناث فى التصويت ، تقول ان الصفوة الحاكمة كانت « تمنح هذه الحقوق . ان ما يمنح ولا يتحقق عن طريق « دم » الجماهير « وعرقها ودموعها » ليصبح جزءا لا يتجزأ من كيانهم ، يمكن أن ينتزع منهم بنفس القدر من السهولة . وكان هذا هو الحال فى عديد من شعوب العالم الثالث . ان الصفوات الخيرة والمستبدة . أو الطلائع التى تأتى وتزول باسم الشعب ، كمان من نتيجتها أن ما قدمته اليد اليمنى سحبته اليد اليسرى . (فاساف Vassaf ، ١٩٨١) .

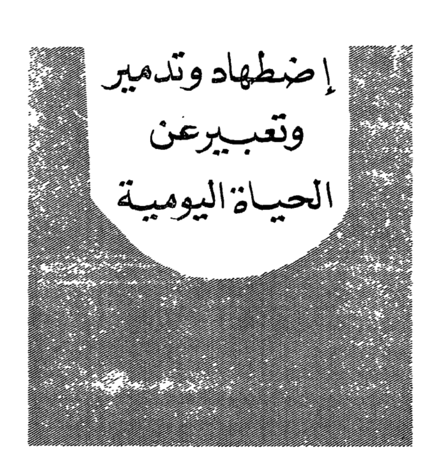
ان تطوير مجتمعات العالم الثالث على أساس المشاركة الشعبية . يعنى أن المجتمعات يجب أن تصبح أكثر استقلالا عن الخطط والمشروعات التى تفرضها من أعلى حكومات وطنية وخبراء أجانب مؤقتون يؤتى بهم من وكالات دولية ۰ وبدلا من هذا يجب انشاء روابط أكثر أفقية مع المجتمعات الأخرى بما يؤدى ۰ فى النهاية الى شبكة من مجتمعات تتقاسم المعلومات والموارد والتجارب والمهارة الفنية الخاصة ۰ يجب أن يكون فى الامكان ان يكون لمثل هذه الشبكة أساس قومى ودولى يرتبط فى نهاية الأمر مع الحركات الجماعية فى البلاد الواقعة فى المركز ، يكتسب وضع التنظيم غير الحكومى ، فى مختلف منظمات الأمم المتحدة ۰

وثمة حركات جماعية شتى فى جميع أرجاء العالم تسهم أيضا فى اثراء الانسان وثقافة العالم عن طريق خدمة وتنمية مصالح معينة تقع خارج وسائل الاتصال بالجماهير والثقافة الجماهيرية ۰ واذ يعظم التهديد الذى تمثله أجهزة اعلام تقع تحت سيطرة هيئات قلائل فى المركز فان جميع ألوان التفكير والكساء والكلام والعيش والحب بصدد أن تصبح بنفس الطريقة وبصورة متزايدة حقيقة واقعة ، وتهيىء الحركة الجماعية التى تدعو الى التنافر وحق الشعوب فى أن تختلف ، بديلا عن التوحيد له مقومات النمو والحياة ۰ أما أن مثل هذا التنافر يظل موجودا فى مجتمعات العالم الثالث ، فهذا يفيد فى المحافظة على الحضارة وتنميتها ، وأما أن ثمة قوى منبعثة من المركز تعمل الآن على تحطيم الصرح الاجتماعى الذى يضم ثقافات متباينة كثيرة . فخطر على الحضارة ۰۰ ان التطور البيولوجى والتطور الحضارى يقومان على امكانية توافر مجال واسع من التنوع الذى يحتاج بدوره الى حماية والى زيادة الفوارق ۰ ان مبدأ سيكولوجية الجماعة عن العلاقة بين المرء والبيئة ، والنضال الذى يشنه المختلفون ۰ من أجل الظفر بتكافؤ الفرص فى الوصول الى موارد المجتمع المادية والسيكولوجية ، نقول ان هذا نقطة تتلاقى فيها القوى اللازمة لمواجهة ما يرى فروم Fromm (۱۹۸۱) أنه من أعظم أخطار القرن القادم ۰ « اذا تحول المجتمع الى آلة ضخمة (بمعنى أن يكون كل المجتمع بما فيه الناس ، آلة كبيرة تدار من المركز ، فيكاد لا يمكن تجنب الفاشية فى الأجل الطويل » ۰

لقد قيل فى مناسبات كثيرة ان « سياسات الحكومات الوطنية وبقاء الحياة على سطح هذا الكوكب ، يسيران فى طريق الصدام » (ساندرز ۱۹۸۱) ۰ وثمة عامل رئيسى لوقف ذلك الطريق وتغييره ، هو أن تكون للحركات الجماعية اهتمامات عالمية ۰ هناك بالتأكيد صلة بين وفيات الأطفال والأمية وتدهور الرعاية الصحية وبين نمو نظام الحكم العسكرى فى جميع أرجاء العالم ۰ وكما أن سيكولوجية الجماعة ترى أن دورها يتمثل فى أن تلعب دورا نشيطا وفعالا فى احداث التغيير الاجتماعى ، كذلك

يجب أن تضطلع العلوم الاجتماعية الأخرى بمسئوليات جديدة لمواجهة الازمة التى تواجهنا ، ولمعرفة وتنمية العمليات التى تؤدى الى المزج بين الجماعة المحلية والجماعة العالمية لتكوين وحدة متماسكة بينما تقلل من الصراعات الناشئة من مصالح الدوله القومية ·

عندما تسلمت ألفاميروال Alva Myrdal جائزة نوبل للسلام سئلت كيف ترى مستقبل العالم ؛ فأجابت « انى متشائمة جدا · أملى الوحيد هو الحركة التى يقوم بها الجميع من أجل السلام العالمى » ·



ان اتجاه البحث المقدم فى هذا المقال يستند الى خط سير الكاتب فهو من البداية عالم يبحث فى أصول السلالات الشرية ثم اتجه بعد ذلك بسرعة نحو اجراء دراسة عن سكان المدينة فى الدول الصناعية ، لقد تأثر بالظلم وعدم المساواة الاجتماعية نتيجة للتجربة التى عاشها ٠

ان أول بحث فى هذا المجال تناول ظروف الحياة وواقع وأمانى الطبقة العاملة ٠ ولكى يفهم العلاقات البيئية والصلات الاجتماعية والشخصية ، فقد اضطر أن يدرس الجغرافيا والاقتصاد والاجتماع وأيضا علم النفس ، وقد حاول دائما أن يبقى فى خط نظامى هو والمجموعة التى جمعها ٠

فمنذ عشرين عاما كون مع مجموعة باحثين من عدة دول مجموعة دولية للبحث تقوم بدراسات مقارنة فى الدول المتقدمة صناعيا أو الدول التى لازالت فى أول طريق التصنيع ، ان موضوع العلاقات بين التنمية الاقتصادية والثقافة هو نقطة اهتماماته الأساسية ــ لقد وضع النقط فوق الحروف منذ السبعينيات ، عن الاعداد

بقلم : بول - هنرى كومبارت دى لوى

أسس فى عام ١٩٥٠ مركز العلوم السيكولوجية والاجتماعية بباريس وكان مديرا له . ومنذ عام ١٩٦٠ أصبح أستاذا فى مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجماعية بباريس . لـه مؤلفات كثيرة .

ترجمة : ماهيتاب محمود

ليسانس آداب قسم اللغة الفرنسية .

والخلق الثقافى وخاصة عن امكانيات انبثاق ثقافات مبدعة فى مواجهة تحويل دراسة السلالات الخاصة بالدول القابلة .

عندما شارك فى برنامج اليونسكو عن تحويل المعلومات ، فقد طلب أن توجه الأنظار نحو المعارضة المسيطرة أو التقسيم . من هنا جاء عنوان العمل الذى شارك فيه ..

وفى الموضوع التالى ، يسترسل فى أفكاره عن العلاقات بين التغيير الاجتماعى والديناميكية الثقافية فى الحياة اليومية ، مما يجعله يطرح من جـديد أسئلة عن المعارضة بين تطور السيطرة والامكانيات أيا كانت وتطور ظهور أشكال جديدة من الحياة الاجتماعية وسط الذين حرموا حتى الآن من الكلمة والتعبيـر عن آمالهم فى اتخاذ القرار .

أليس التكلم عن نوعية الحياة تعريضا بالنسبة لثلاثة أرباع البشرية ؟

ونحن على عتبة الألف الثالثة فان الخوف لعظيم من عام ٢٠٠٠ ، يجتاح الحياة الشخصية لكل فرد فى أدق تفاصيل البيئة اليومية وذلك على الصعيد العالمى .

من ناحية فان سرعة الاكتشافات تقود الى تنمية دراسات السـلالات الجديدة (معلومية ، آلية ، مكتبية) تبدل سريعا ظروف العمل وظروف الحياة والعلاقات بين الحياة الحرفية ووقت الفراغ ٠ ومن ناحية أخـرى فان وسائل الاعـلام وخاصة التليفزيون تنقل المناقشات الدولية الى قلب الحياة العائلية ٠

وهذان الشكلان فى التدخل فى الحياة اليومية يقابلهما شكلان من الاضطهـاد بالنسبة لمستوى الأفراد والمجموعات الاجتماعية ٠

ان تغيير ظروف الحياة والعمل ، وتنظيم الفضاء ، ووسائل المواصلات يمكن أن توجه بواسطة مجموعات مسيطرة نظرا لمصالحها وطموحها وتفرض على المجموعات الأخرى نوعا من البيئة يجعلها مهيأة للاجراءات التى يريدون فرضها ٠

وفى الوقت نفسه ، فان ملكية وسائل الاعلام وتقدم فن الاعلان يسمح بممارسة ضغوط فكرية تتزايد آثارها وتكمل التعليم الالزامى أن الاغراء الاجمالى كبير لدرجة أن الأشكال الجديدة للاستهلاك والتسلية والبحث عن الراحة تدفع الأفراد الى قبول السيطرة ٠

يعلم كل فرد اليوم أن الرئيس ينجح فى السيطرة حيث أن المرءوسين يكتفون بالسلوك المتعارف عليه ٠

كم من الحركات يمكن أن تعبر عن نفسها وتعترض عـلى السيطرة عن طريق الصراعات والكفاح فى الحيـاة اليوميـة ؟ كيف يمكن الكشف فى الحال عن القوى الاجتماعية التى تحاول أن تتحرك فى مواجهة المؤسسات والقوانين والضوابط التى تفرضها الجموع المسيطرة من ناحية والآمال ومتطلبات المجاميع الاجتماعية والطبقات الصاعدة وكذلك الحركات الاجتماعية من ناحية أخرى ؟

الحياة اليومية ، موضع الاضطهاد :

اذا كانت الحياة الدولية تتداخل أكثر فأكثر فى الحياة الشخصية اليومية ٠ فان أى بحث عن أشكال الحياة الاجتماعية فى الفئات الصغيرة على المستوى المحلى يتطلب أن يدخل فى نطاق أبحاث اجتماعية واقتصادية كبرى على أوسع مستوى ان تكدس رؤوس الأموال والوسائل الفنية تكون فى مدن أغنى البلاد ويدفعها التقدم العلمى وتجميع المعلومات كلما امتلكنا كلما أثرينا ، انها حقيقة بالنسبة للمعلومات وأيضا بالنسبة لرؤوس الأموال والوسائل الفنية ، ان زيادة فى واحدة تجر زيادة فى الأخرى لأنه كلما تجمعت المعلومات أمكن التقدم فى البحث وأمكن دراسة السـلالات البشرية أن تتزايد وأن يستفيد الانتاج الصناعى وترتفع الأرباح ـ ينتج عن ذلـك صراع لا رحمة فيه من أجل المنافسة وغزو أداة السيطرة والنفوذ وذلك على الصعيد الدولى ٠ وان نتائج هذا الصراع معروفة ؛ احتقار ومهانة من المحيطين وتكدس الآلات الحربية وزيادة الفروق وظهور الدكتاتورية وحروب اقليمية وخطر حرب عالمية ٠

أما بالنسبة للحياة اليومية فى المدن فان هذه المنافسات وكذلك الصراعات يكون لها رد فعل فى ظروف الحياة والعمل والاستهلاك والعلاقات وأيضا الضغوط الفكرية وفرض نماذج للسيطرة حتى فى الحياة العائلية الخاصه ٠

الاضطهاد فى ظروف الحياة والعمل :

ان التفاوت بين البلاد يقابله زيادة فى التفاوت الداخلى فى معظم البلاد ولكنه على أشكال مختلفة ٠ ففى الدول المتقدمة صناعيا ، تجد الفقر الذى يتطور بسبب زيادة البطالة ، ومما يزيد من هذه الظاهرة تدفق العمال المهاجرين ، وفى البلاد النامية ، فان انشاء الصناعات الثقيلة ، مهما كانت ضرورية ، فهى تتسبب فى فقد التوازن بين المدن والقرى وتزيد من الهجرة الى قاع المدن الفقيرة ٠ وكذلك تزيد الفروق بين الأغنياء والفقراء ، أما البلاد الأقل تقدما فنجد أن بها عددا كبيرا من السكان يموت جوعا دون ضجيج ودون أن تبدى الطبقة الميسرة فى الدول الغنية وحتى فى الدول الفقيرة أى استعداد للتنازل عن بعض الميزات وعن سباق التسلح وذلك بالرغم من كل الاعتراضات الشفاهية ، وبذلك تصل فى الحياة اليومية الى الاستسلام للفقر عند فقراء لا يعارضون ولا مبالاة عند الأغنيـاء الذين ينسون أنهم بهذه الطريقة يعدون ان آجـلا أو عاجلا ، لهلاكهم لأن استسلام الفقراء يمكن أن يوازن ، كما سنرى فيما بعد ، بردود أفعـال وثورات تكون نتائجها غير متوقعة وذلك على المستوى العالمى ٠

فى الانتاج : ان التقدم التكنولوجى يمكن ، الى حد ما ، ان يحدد العمل ويسمح يتحسن الظروف المادية فى المؤسسات ، ولكن هذا التقدم يسبب أشكالا جديدة من التعب لأنه يزيد من التبعية والخضوع وقبول الرتابة وذلك مقابل وعـــد بتخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور ، ان الاهتمام بالانتاج والمنافسة خاصة فى المؤسسات المتعددة الجنسيات التى تحشد العاملين ثم تستغنى عنهم فيما بعد ، ان هذا الانهيار ، يترجم فى الحياة اليومية بخوف أكبر من البطالة أو بتحديد النشاط النقابى ٠

ان التحولات التكنولوجية وهى تضع أشكالا جديدة للعمل تفرض فى المقابــل نماذج ثقافية سواء فى الحياة اليومية فى الحى أو فى المؤسسة ٠ وينتج عن ذلك فقدان الوجهة بالنسبة للسكان والعمال فى فترة الانتقال وخاصة قيمة العمل التى كان العمل التقليدى مرتبطا بها ، تفقد تأثيرها كلية عند الشباب ، ان العلاقة بين العمل ووقت الفراغ تغيرت **بشكل ملحوظ** ٠

فى الاستهلاك : اذا كان مستوى الحياة المتوسطة قد ارتفع (فيما عدا البلاد الأقل تقدما) فان التفاوت لازال موجودا ويتزايد فى مدن البلاد الصناعية نفسها ٠ فان العاطلين وكبار السن والمعوقين وصغار الموظفين خاضعون دائما فى حياتهم اليومية لأى تغيير فى الأحوال الاقتصادية وبالتالى فى الوضع الدولى ٠ ان انخفاض طفيفا فى القوى الشرائية يكون مرتبطا مثلا بزيادة سعر البترول أو تغيير سعر العملات المالية

يمكن أن يوقعهم بين يوم وليلة فى ظروف الطبقة العاملة الكادحة حيث يصعب خروجهم منها وحاليا فان تهديد البطالة يسبب ظروفا ومخاوف من نفس النوع عند مختلف الكوادر ٠

ولكى أوضح التحليل فى مجال الاستهلاك سوف أكتفى بدراسة بعض أبواب الميزانية العائلية ، فيما مضى ، لنتذكر أن تأثير التوازن العام للميزانية العائلية ، فيما مضى ، لنتذكر أن تأثير التوازن العام للميزانية يؤثر على حياة العائلة عامة ، وهذا معروف جيدا ساعود الى نظرية تبدو لى واضحة منذ أبحاثى الأولى عن حياة العمال ففى حدود مستوى معيشى معين فان اختيار الأشياء المراد شراؤها يقتصر على أخذ ما هو أرخص ولقد أطلقت على ذلك تصرف الانشغال ٠ وفوق هذا المستوى فقط يكون شراء الأشياء التى تعجب بها ممكنا ٠ يمر المشترى من تصرف الانشغال الى تصرف المصلحة ، وقد أثبتت ـ دراسات سابقة أجريت على عائلات عمالية ذات ظروف غير ثابتة ، أن نمو الاستهلاك ورغبات الشراء المتزايدة خاصة شراء المنتجات الجديدة كانت تسبب الاستمرار فى تصرف الانشغال حتى لو كانت العائلة قد وصلت الى مستوى معيشى مرتفع ٠ ان مهندسين وكوادر راغبة فى الحفاظ على المستوى الاجتماعى تجد نفسها فى نفس الظروف ، جميعهم مشغولون بحياتهم الشخصية والعملية وبالأحوال الاقتصادية المرتبطة بدخلهم مباشرة وفى المقابل ، فى مجال مستوى معيشى أعلى ترفض فكرة السباق الى الاستهلاك ويختفى أو يقل تصرف الانشغال ٠

نحن نعلم أن ارتفاع مستوى الدخل مرتبط بالنسبة المئوية لمجموع الميزانية ، ان دراسة كل باب وتغييراته يوضح لنا العلاقات بين النفقات الحقيقية والقيمة النسبية المرتبطة بالأشياء ففى حياة المدن فى البلاد الصناعية ، فقد زادت مصاريف الطعام ولكن النسبة المئوية للطعام فى الميزانية قد انخفضت تبعا لقانون أنجل السارى حتى اليوم ٠ فى البلاد الرأسمالية فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، نجد أن الطعام أصبح لا يشغل بال العائلات العمالية ، وفى المقابل فان مصاريف الاسكان فى أوروبا قد زادت وأصبحت مشكلة هامة ، ان السيارة التى كانت فيما مضى كمالية بالنسبة للعائلات ذات الدخل الصغير تحولت الآن الى ضرورة ، ولا داعى للتكلم عن المصاريف التى يطلق عليها « مصاريف التسلية » وهى متعددة البنود ٠

والذى يهمنا هنا هو العلاقة بين الممارسة الممكن ملاحظتها وبين الاحتياجات ونتائج المنافسة والاعلان عن تغيير نظم العروض والقيمة من خلال الاستهلاك ونرى أيضا تأثير الاختيار السياسى والاقتصادى للطبقات المسيطرة عندما ترتفع المصروفات العسكرية وتسبب خللا ما فى ميزانية الدولة بحيث يصبح من الصعب توفير التموين ونضطر الى اللجوء الى بطاقات التموين ٠ ان جودة الحياة ليست للجميع حتى فى البلاد الصناعية الغنية وحتى فى البلاد الاشتراكية ٠

وفى العلاقات بالنسبة للفضاء ٠ ان التقدم الكبير فى وسائل النقل وامكانية السفر القريب أو البعيد وأيضا التعرف على الأرض « فى مجموعها قد غير أيضا

العلاقات فى الحياة اليومية • ان مفهوم الفضاء الجسدى يحل محل الفضاء الزمنى ، فأحيانا نجد أنه من الأيسر لنا أن نخترق ألفا وخمسمائة كيلو متر بين باريس واحدى المدن الايطالية على أن نقود السيارة فى ساعات الذروة من وسط باريس الى احدى المدن فى الضواحى وذلك يعيدنا الى موضوعنا وهو أنه لا داعى لحساب مسافة ـ وقت ولكن مسافة ـ وقت ـ مال لأنه اذا كانت نيويورك تقع على بعد ثلاث ساعات من باريس بالطائرة الكونكورد فان الوقت لا يقل الا بالنسبة للذى يمتلك المال • ان دراسة العلاقات بالنسبة للفضاء تتطلب بعض الاطالة وسنعود اليها فيما بعد •

الاضطهاد الفكرى :

فى محيط المدينة والحضارة الصناعية ، فان الأفراد والمجموعات ليست خاضعة فقط الى الاضطهاد الناجم عن تنظيم الانتاج أو الاستهلاك ولكنها مهيأة لضغوط فكرية من كل شكل • عندما تكلمت عن العلاقة بين الانتقالات التكنولوجية وفرض أنماط ثقافية ، كان المقصود بها فنون التربية أو فنون المواصلات أو الفنون التى غيرت أشكال الانتاج ، ان انشاء مصنع بفنييه الذين سيشرفون عليه . فان ضرورة استخدام أساليب عمل جديدة فى المؤسسة تتناسب واحتياجات الانتاج تعتبر طريقة لتبنى أساليب للتصرفات ونماذج من العلاقات بين الأفراد واعتقادا فى التسلسل والمسئولية الخ ••
ان الاتفاقيات الاقتصادية التى تسمح باغراق السوق بانتاج مكثف من الكوكاكولا تبيح كل أشكال الاعلان وتدخل أشخاصا جدا يتلقون الأوامر من بلد أجنبى . ويجدون أنفسهم مضطرين الى التصرف والتفكير بنفس طريقة المديرين التابعين لهم • فالمقصود اذن فى الحياة اليومية ليست المقابلات الحرة بين الثقافات المختلفة ولكن المقصود هو فرض ثقافة متسلطة يمكن أن تهدم تدريجيا من الداخل ثقافة البلد الأساسية حيث تقام العلاقات غير المتكافئة •

فى حالة المدرسة ، فان فنون التربية والبرامج التى تناسبها تنقل مباشرة من نماذج الدول الصناعية ، فان المدارس أسست لتكوين نوع من الرجال يناسب المدينة والحضارة الصناعية • أما القرويون الذين يحضرون الى المدينة ، تشدهم الأعمال يضطرون هم أيضا الى تبنى نفس الأسلوب لكى لا يسحقهم التنافس •

وفى الوقت نفسه فان وسائل الاعلام تحتل الحياة اليومية وتدخل الى كل بيت ليست فقط الجريدة ولكن المذياع والتليفزيون لقد أجريت دراسات حديثة عن فن الاعلان ، أثبتت أنه ليس فقط تجاريا ولكنه يحوى أفكارا ظاهرة وعلى سبيل المثال ، فقد أجريت احدى الاخصائيات فى علم الاجتماع من أمريكا اللاتينية دراسة عن المسلسلات التليفزيونية التى تحتل كل يوم ولشهور عديدة مكانا هاما على الشاشة الصغيرة لقد أثبتت أن هذه المسلسلات أعدت عن طريق مجموعات تجارية لها وجهة محددة وهى نشر الأساليب الأجنبية ذات النتائج السياسية • ولكن هل من الضرورى

الاسترسال أبعد من ذلك فى وصف هذه الأساليب المعروفة فى مجموعها ؟ المهم أن نرى النتائج التى تعتبر حاجزا أمام نوعية الحياة وخطرا سياسيا فى قلب الحياة اليومية ٠

نتائج الاضطهاد :

ان المناورات التجارية التى يتعرض لها سكان المدن ليست بالضرورة مقصودة ٠ فالمهندس الذى يفرض نوعية من العمل فى مصنع جديد والمقاول الذى يقوم ببناء أبراج حيث يضطر السكان الى تغيير تصرفاتهم والصحفى الذى ينقل الاخبار كل هؤلاء لا يقدرون الأساليب التى يفرضوها ويظنون أنهم يمارسون عملهم بكل شرف وأمانة ، على كل فهم لم يفطنوا الى هذه المناورات التجارية التى أنغمسوا فيها ٠ والنتيجة فرض أفكار فى ظروف لها تأثيرها لأن الجانبين لا يقدران ما يجرى ٠ وينتج عن ذلك سوء تفاهم بين المسئولين فى الحكم وبين سكان المدن الذين يشعرون باحساس غريب من الصعب تحديده ٠

ان هذا الاحساس يرتبط بالشعور بالذنب خاصة عند الشباب عندما يكون الموضوع عن البلاد التى تعانى من الجوع والحروب ودمار البيئة وتصل الى نهاية حتمية من الشعور تارة بالعجز وتارة بالثورة وفى هذه الظروف فان الصراعات التى يمكن أن تولد التغييرات تصبح أصعب ، علما بأن التكنولوجيا المتقدمة تستخدم الآن ليس فقط فى صد الارهاب ولكن أيضا ضد الحركات الاجتماعية الايجابية ٠ ان الخطر الأساسى فى هذا الوضع الفوضوى حيث يصبح سكان المدن عاجزين عن بناء أساليب بيانية وقيم ملتحمة تسبب الخوف من العنف وتوجد اختلالا اجتماعيا يسمح لهم أن يستولوا على الحكم ويقيموا نظاما استبداديا ٠ وفى مقابل هذه الصورة القاتمة ، يجب دراسة كيف أننا فى الحياة اليومية نرى تطورات أخرى تتعارض مع المناورات التجارية ٠ وكيف أن أعداء الثقافة يمكن أن يعارضوا الأفكار المسيطرة ٠ وكيف يمكن للحركات الاجتماعية أن تتخذ شكلا وتعبر عن نفسها ٠ وكيف يصبح الأفراد والجماعات ممثلين ٠ ان هذا التحليل ضرورى حيث أن كثيرا من الفنيين يعتقدون حتى الآن ان جميع المشاكل الاجتماعية سوف تحل يوم أن يصبح الفنيون متقدمين لدرجة تسمح لهم بالاجابة على كل الضروريات ٠

ففى الواقع ، نحن داخل حلقة من التطور والنمو الاقتصادى حيث المنافسة والسباق الى الكسب سواء على الصعيد الوطنى أو الدولى ٠ ولا يمكن السيطرة على كل ذلك دون تغيير جذرى فى السياسة ٠

نحن نمتلك حاليا كل الوسائل التى تؤثر على البيئة والانتاج الزراعى والصناعى وكل الوسائل لمكافحة عدم المساواة والجوع فى العالم ولكننا نستعملها لصالح الجماعات المسيطرة ٠ من هنا تأتى ضرورة تغيير شكل القرار والأساليب السياسية ٠

لاشىء يكون ممكنا الا اذا غيرنا أسلوب التقدم أو القيم عند المسئولين ولكن هذا التغير لن يتأتى الا بضغط من القاعدة التى تبدأ من الحياة اليومية · قبل أن نرى كيف يمكن لهذا التطور أن يعمل ، فمن الضرورى أن نفهم بطريقة دقيقة العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمع فى الحياة اليومية · ان بعض الملاحظات الدقيقة بشأن علم النفس الاجتماعى هى الآن ضرورية ·

تحليل تطور الاضطهاد :

ان تحليل علم النفس الاجتماعى بين أهالى المدن والعلاقات « أفراد ــ جماعة ــ مجتمع » فى التغيير يتطلب انضباطا داخليا · ففى هذا التحليل روعيت التغييرات الفنية والاقتصادية ، كذلك تغير العلاقات الاجتماعية والتطورات التى تطرأ على علم النفس الاجتماعى · ولكى أتقدم فى هذا الطريق ، كان على أن أتبين من ناحية مجتمع المؤسسات والقوانين كما يبدو فى تنظيم المؤسسة وفى الأسلوب الاقتصــــادى وفى قنوات الاتصال والنقل الاجتماعى ومن ناحية أخرى ، مناقشة هذه القوانين والمؤسسات بتفاصيل الحياة اليومية ، ولقد أطلقت عليها اسم الثقافة الحية حيث تبــدأ تطورات التعبير التى تتعارض وتطور الاضطهاد ·

ولكن بطبيعة الحال فدراسة التغييرات الاجتماعية والتفرقة بين الشركة التى تحولت الى مؤسسة والثقافة الحية ، لا تعمل الا لشرح العلاقات الجدلية الموجودة بين اثنين فى مجموعة ·

وبدءا من منظمة الفضاء سأتبين من ناحية الفضاء الاجتماعى الموضــــوعى ومن ناحية أخرى الفضاء الاجتماعى الذاتى وفى محاولة لتلخيص التحليل الذى أدى الى هذا التمييز ، سأبدأ من الفضاء الجغرافى الاجتماعى بصفته الاطار الخارجى حيث تتحرك جموع من البشر يكون تكوينها محكوما بعوامل اقتصادية وعلاقات اجتماعية ونماذج ثقافية · وفى هذا الفضاء الجغرافى الاجتماعى ينتظم الفضاء الاجتماعى المادى مــــع النماذج الثقافية التى تفرض على الاطار الموضوع بعض أشكال تابعة لبعض الضوابط التى تنظم الأشياء تبعا لنظام مثبت · ان انتقال الأفراد موجه وتوجد نقاط اجتذاب مختارة لتوجيه هذا الانتقال · وبهذا نرى الأفراد والجماعات خاضعة لنماذج تأتى من المسئولين الذين قاموا بتجهيز المخططات · ومن الجدير بالذكر أننا نجــــد فى هذا الفضاء اختلافات ظاهرة من منطقة الى أخرى وأيضا اختلافات خافية وعلى سبيل المثال الفرق بين منطقة ذات كثافة عالية ومنطقة ذات كثافة ضعيفة أو الفرق بين منطقــة يوجد بها بعض المهن وأخرى حيث يوجد بها مهن مختلفة · ان هذه الاختلافات يمكن أن تنشىء حدودا أو فواصل ذات دور هام فى العلاقات الاجتماعية حتى دون أن تظهر بوضوح للسكان ، ان الفوارق الاجتماعية بين الأفراد من مختلف الطبقات ومختلف الأوساط وكذلك مختلف الأصول مدونة على الأرض كما نجد مدونا أيضا على الأرض كل هياكل المجتمع ان هذا الفضاء الاجتماعى ملاحظ ومعروض بمختلف الطرق بواسطة

الأفراد والجماعات وهذا العرض للفضاء ينقل بعد ذلك فى خـــطط الهندسة تبعا للنماذج الشائعة ٠

فى الحياة اليومية نرى أن العلاقات فى حيز معين تكون معقدة ففى الحيز المنظم تبعا لخطط ، نرى الأفراد يمارسون تحركات لا تتبع بالضبط الخط المرسوم وأيضا فى الاستهلاك والتردد على المتاجر يدفع التجار أن يضـــعوا فى اعتبارهم ممارسة الزبائن ٠ يوجد اذن حوار كامل يتم على مستوى الحى فى المدينة ٠ ان تغيير هـذا النظام الاجتماعى التجارى بانشاء مساحات كبيرة يهدم المـــارسة اليومية ولا يعطى نفس الامكانيات للتعبير خاصة فى القاعدة ونجد أيضا أشكالا من المنورات التجارية التى ذكرناها سابقا ٠ ويمكن أيضا أن نأخذ أمثلة من داخل المساكن عن العلاقات بين الأشخاص واستعمال الحيز المقدر من المهندسين ٠ ان العلاقات بين الممارسة والعرض تبدو واضحة عند دراسة الاستهلاك والميزانية داخل العائلة ٠ المهم بالنسبة لنا أن نرى كيف أن الأفراد يتصورون ممارستهم وكيف يمكن أن يتداركوا ويفهموا موقفهم ٠ ان تدارك الموقف هو نقطة الانطلاق نحو تدارك التغيير وفهم الاحتياجات ٠ ولكن علينا أن نتوقف لحظة عند مفهوم الحاجة ٠

ان مفهوم الحاجة كان فى الأعوام الأخيرة سببا لمناقشات عديدة وفى الغالب عقيمة ٠ لقد أثارت تحاليل « أنيس هيلر » اهتمامى الشـــخصى ابتداء من أعمال « ماركس » وأيضا ملاحظاتها ٠ ويسرنى أن أفتح باب المنافسة على النقط التالية ٠

فبعد أن قمت بدراسة عدد كبير من المؤلفين ، أعتقد أن مفهوم الحاجة يمكن أن يختصر الى الضرورة ٠ ان بعض اللغات كالأسبانية مثلا بها كلمة واحدة يعبر بها عن المفهومين ٠ ان كثيرا من اللبس وقع فيه المؤلفون بين الحاجة والتطورات النفسية مثل الغريزة الجنسية والرغبة والطلب ٠٠ الخ ٠ اذن فالمقصود بالحاجة الفردية أو الحاجة الاجتماعية فالمسألة هى أن نحدد ما هو ضرورى بالنسبة للحياة المـــادية أو الحياة فى المجتمع ٠٠ وأنا ألاحظ اذن حاجة ضرورية مادية تتلاءم والحصص الغذائية وأيضا مساحات المســاكن ٠٠ الخ وحاجة التزام اجتماعى تتلاءم والأشـياء الضرورية للفرد لكى يعيش فى مجتمع دون أن يبعده وهذا ما يحصل بالنسبة للموظف الذى يلتزم بملابس لائقة أثناء تأدية عمله بينما هو فى الواقع يفضل ملابس بسيطة تناسب ذوقه ٠ (ان هذا الفرق بين ضرورة مادية والتزام اجتماعى يوجد فى شكل آخر فى نظرية ماركس) ٠ وقد لاحظت أيضا الحاجة ـ الشىء والحاجة ـ وضع ممثلا الحاجة الى السكن التى تتفق مع الحالة النفسية للفرد الذى يبحث عن مسكن ٠

ان مفهوم الحاجة يختلف عن مفهوم المصلحة فمثلا نجد فى النقابة ان المصالح والاحتياجات مختلطة عند العمال وأصحاب العمل ٠ ولكن المعركة تتركز عند العمال بالنسبة للاحتياجات فى العمل والحياة العائلية أما عند صاحب العمل فهى تتجه نحو المصالح التى يجب الدفاع عنها ٠

فى الحياة اليومية فى المدينة فان المعركة للدفاع عن المصالح المحلية واحتياجات السكان تأخذ مكانا هاما فى ظاهرة الترابطية ٠

ان مفهوم الحاجة والضرورة والاضطرار يختلف عن مفهوم الطموح ٠ ومن وجهة النظر هذه ، فاننا عندما نتكلم عن الحاجة الذهنية فالمقصود هنا الطموح ، ويبدو الفرق اذن جليا ، لأن الطموح هو المقابلة بين الرغبة والعرض ٠ علينا أن نحفظ هذه الاختلافات لكى نفهم كيف تجرى المناورة وينطلق تطور السيطرة ٠ ففى بعض الاعلانات مثلا توقظ الرغبة بواسطة صور تتعلق بحاسة الشم والتذوق والخصائص المتعلقة بالجنس ٠

أما فى الطموح فنجد عرض الرغبة الذى يسمح بالتوجه الى شىء أو وضع ما يهفو اليه ولكن بنظرة واضحة تجاه هذا الشىء ــ وفى المدن أو فى أى مكان آخر فان الشباب هو دائما « سن الطموح » ان طريقة الحث التى يستعملها التليفزيون كفيلة بخلق توتر اقتصادى ضخم بين الطموح الذى يولد فى هذا المضمار وبين واقع كل يوم ٠

وهذا التوتر الاقتصادى يسبب خيبة الأمل ٠

ولاستكمال هذه النقاط التابعة للتطورات النفسية الاجتماعية فى حياة المدن اليومية ، فمن الضرورى أن نرى كيف تكتمل النماذج وكيف تنظم الأساليب بالنسبة لأساليب القيمة ٠

وأخيرا فاننا نقابل أينما كنا مراجع رمزية سواء فى تنظيم الحيز والطعام والمسكن أو السيارة مثلا ٠

ولكن هذا التحليل المختصر للحياة اليومية يقودنا الى دراسة التطور الذى ذكرته فى بداية هذا المقال : ديناميكية الثقافة فى الحياة اليومية ٠

التطورات المدمرة والمعبرة :

ان الحياة اليومية فى المدن الصناعية ليست فقط مناورة وظروف وفقر وانتاج المجتمع الذى تحول الى مؤسسات حيث يعتبر المرء شيئا أكثر منه انسانا ٠ ان الحياة اليومية هى أيضا موقع الآمال والثورات والقوى الخفية غير المستخدمة والقدرات الخلاقة والثقافات الجديدة ٠ ان هذا التعبير عن الرجال والجماعات لايمر فقط وسط الأحزاب السياسية والنقابات التى تتبع المؤسسات ، ان دراسة التطورات النفسية الاجتماعية يمكن ان يقودنا الى فهم كيف يصحو الضمير وكيف تكون المشاريع وكيف تظهر أشكال جديدة من الحياة الاجتماعية ٠

الثقافة المدمرة : التعبير ضد الاضطهاد :

ردا على الاضطهاد فى الحياة اليومية فان الثورات تعتبر أقل خطورة من التنافر

الخفى • على أى حال فان الثورات هى النتيجة المنطقية • وبالنسبة لتطور ثورى بناء يرتكز على برنامج فان الثورة لاتصل عادة الا الى شكل من رد الفعل من جهة الحكم • ولكن اذا نحن حللنا ما يدور فى الحياة اليومية فسنجد طريقا جديدا يمكن أن يفتح • بالنسبة للثقافة ، التى تعطى لمجتمع المؤسسات يمكن أن تقابلها ثقافة سأطلق عليها اسم الثقافة المدمرة هى منبع كل التغييرات •

اذن فعلينا أن نتفق على تعريف الثقافة • ان الثقافة لاتغطى فقط الحياة الاجتماعية أجمعها فى العمل والتبادل اليومى والعلاقات الاجتماعية والعمل السياسى بالمعنى الذى تتصوره الاناسة الاجتماعية ان الثقافة تتناسب مع الحركة التى تسمح « للأفراد والجماعات أن تتفهم قوة الخالق وتعبر وتقيم المشروعات أى أن تصبح رعية عاملة • لذلك فان الثقافة ـ الخلق والثقافة الفعل ، هما ضد السيطرة والمعارضة الفكرية للحكم والضمان لمجتمع يكون قادرا على أن يجدد نفسه بدلا من التركيبات والمؤسسات التى تخدم مصالح المختارين دائما ان الثقافة بهذا المفهوم ليست الا ثقافة مدمرة لأنها ليست ثقافة حية تحافظ على قدراتها الخلاقة أو بمعنى آخر تجابه المجتمع وأى نوع من السيطرة ففى الأحياء الفقيرة جدا ووسط الجماعات التى ليس لها حق الكلام توجد قوة خلاقة لاتقدرها الطبقات المسيطرة وتحاول دائما أن تكتمها •

ان هذا التعريف عن الثقافة لا يحتقر بتاتا مساهمة الفنانين والعلماء والفلاسفة الذين يهتمون بالدين وبكل أشكال الفكر ، ان العلماء لهم دورهم كالعمال • المسألة هى معرفة ما اذا كان هؤلاء يمكن أن يتقابلوا على قدم المساواة فى الحياة اليومية ان الثقافة لا تختلط بالفكر ولكنها تتعارض مع الفكر المسيطر حيث أنها حركة جديدة ومدمرة • ويمكن أن تكون منبعا لخلق الأفكار الثورية عندما تدفع مجموعة من الشعب المناضلين الى تكوين أفكار جديدة تتعارض مع الأفكار المفروضة •

ان المقابلة بين الثقافة الموروثة من الميراث الاجتماعى فى مجتمع المؤسسات وبين الثقافة التى نعايشها فى الحياة اليومية وهى الثقافة الخلاقة • ويمكن أن نأخذ أمثلة كثيرة عندما تبتعد اللغة عن اللغة الأساسية لتثرى المفردات الرسمية وعندما يبحث الفنان عن الوحى وسط مشاهد من الحياة الشعبية وعندما تقوم حركات للدفاع عن السكان وتشكل لجانا فى الاحياء تحاول أن تغير صيغة القرار فى المدن وعندما تقوم مجاميع للضغط على النقابات والأحزاب السياسية الخ •• ولكن كيف يمكن لهذه الحركات التى تنبع من الاساس أن يكون لها دورها فى مجتمع المؤسسات ؟

من صحوة الضمير الى المشروع الاجتماعى :

ان الديناميكية الثقافية تبدأ دائما من مجال نصف صحو فى الحياة اليومية • ان تمييز الأشياء الخاصة وامتلاك الفضاء وعلاقة البيئة القريبة لهم نقطة تلاقى فى الاحساس بالمتعة التى يمكن أن تعطى للحياة ميزتها عندما تتمكن الرعية والفرد والجماعة من الهروب من الضغوط أو الاضطهاد ونلاحظ أساليب للتفاهم المتبادل

والاتصال بالحركات والأساليب الأساسية للغة وتعبيرات الوجه والتواطؤ فى العلاقات العاطفية بين العمال وزملاء المصنع أو بين سكان أحد الاحياء الذين يتقابلون فى المحلات ويكونون شكلا مبدئيا للشخصية الجماعية والاعتراف بأنهم مرتبطون ببيئة واحدة ٠

ان العمال الذين كونوا مجموعة بحث حللوا ما يربطهم وفى نفس الوقت ما يميزهم عن الكوادر أو رؤساء العمل الذين يتعاملون معهم ٠ وهم يلحون على تفاصيل اللغة والصوت والتصرف وأيضا بعض مظاهر احتقار رئيس العمل وكرامة العمال ٠

ومن منطلق ملاحظات من هذا النوع ، اتيحت لى الفرصة أن أحلل بيئة اجتماعية لاتكون فى الواقع مجموعة تكون حدودها غير واضحة ولكنها محددة بالممارسات وأساليب للمواصلات والتقديم والارتباط ببعض القيم ٠ ويمكن اتباع تطور المجموعة الاشتراكية والفردية والانتقال الاجتماعى فى هذه الأوساط الاجتماعية ٠ ان الافراد والمجموعات عن طريق العلاقات التى تنشأ بينهم يهربون من قواعد المجتمع ، انهم يخلقون ممارساتهم الخاصة المرتبطة بالظروف الاقتصادية والمادية التى تفرض عليهم، وأيضا بالأفكار التى يتأثرون بها ٠ ولكن لديهم أيضا أصالتهم التى تميزهم وتسمح لهم بالهروب فى هذه الظروف فان الاحساس بالموقف ممكن أن يتم تدريجيا سواء بالنسبة للاحداث أو التأثيرات الخارجية ٠ ان صحوة الضمير تتم تبعا لنوعين من التطور التكميلى ٠ من ناحية نجد أنه من الصعب التعرف على الوضع وأيضا على التغيرات التى ننساق اليها دون أن نشعر وذلك على مستوى المجتمع والعلاقات الاجتماعية بين الطبقات والجماعات والأوساط الاجتماعية والاصول ولكن فى نفس الوقت اذا كان لايوجد فى الحياة اليومية صحوة ضمير على مستوى التفاصيل فى الوسط الاجتماعى وكل الخطب الفكرية عن بناء المجتمع لذلك فاننا نرى أن خطبة سياسية فى التليفزيون أو حتى تصريحات لأحد القادة النقابيين أيا كانت أهميتها ، ليس لها غير تأثير محدود جدا على سكان الحى أو على عمال المصنع ، ان لم يكن فى الأساس بيان واضح عن المشاكل المحلية وان لم يبذل مجهود لاقامة علاقة بين التفاصيل اليومية والبرنامج العام المقدم على المستوى الوطنى ٠

ان امكانية الوصول الى وضع واضح فى التغييرات الاجتماعية يمكن ان يسبب صدمة وصراعا وحادثا جديرا باندلاع تطور كامل ٠ وهذا هو ما تم بالنسبة لمجموعة العمال التى تكلمت عنها بصدد الاستغناء الجماعى لحصر المؤسسة ٠ وفى الحال يفهم العمال الطريقة التى استعملت لاستغلالهم فى المؤسسة وطريقة وقفهم عن العمل دون موافقتهم والذى يعبر عن منتهى الاحتقار وكذلك تأثير المنافسة والبحث عن الربح فى تنظيم العمل ٠

ويتدخل عامل آخر فى صحوة الضمير وهو التأثيرات الخارجية ٠

ان تدخل شخص أجنبى فى هذا الوسط أو اكتشاف أوساط أخرى وثقافات أخرى تظهر الفوارق وتسبب التراجع أو الانفتاح ٠

اذن كانت صحوة الضمير تتم وسط الممارسات اليومية التى تتعلق بالتطورات التى تكلمنا عنها سابقا • اذن فان الاحساس برغبة ما يتولد عنها أمل ما •• عندما تتضح الآمال وتتحول الى مطالب يمكن آن تكون مشروعا على المستوى الفردى أو المستوى الاجتماعى • ان مفهوم مشروع يلعب دورا محددا فى حركة أو فى عمل اجتماعى أو سياسى • ان امكانية تكوين مشروع أو تحقيقه هو عامل أساسى فى نوعية الحياة •

تطورات نقطة الانبثاق :

ان كل تغيير يطرأ على الاسكان فى المدينة وكل تعديل فى أساليب الانتاج أو توزيع الاستهلاك يحتم انتقالا فى التكنولوجية والمعلومات المختلفة وفى نفس الوقت يفرض أنماطا خارجية • وفى الاعمال التى قمت بهـا مع مجموعة دولية لحساب اليونسكو ، حاولت أن أشرح التغييرات التى يمكن أن تتم باسم السيطرة ولكنها يمكن أيضا أن تسبب ردود أفعال ايجابية حيث أن المجاميع كانت تأخذ لحسابها التكنولوجيا ليس لتطبيقهـا بهدوء ولكن لتغييرها حتى تتفق مع ثقافتهـم • انه ليس توفيقا بين عوامل تقليدية وبين عوامل مستوردة ولكنه شىء آخر تماما انها حركة خلاقة تنبع من داخل الجماعة لقد أخذت أمثلة حية للمقارنة بين قرى عديدة استعملت فيهـا نفس التكنولوجيا ولكن النتائج كانت مختلفة تبعا للمجموعات التى طبقت التكنولوجيا دون نقاش واتبعت الارشادات الفنية والمجموعات التى كانت قادرة على النقاش وشرح وجهة نظرهم • ان مقارنات من نفس النوع يمكن أن تجرى فى المدينة بالنسبة للاسكان لقد أجريت دراسات عدة واقترحت أن نتكلم عن الثقافة الجديدة فى حدود الممارسات التقليدية والفنون المستوردة •• ويظهر شكل جديد للعمل وشروط جديدة للاسكان وممارسات جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة وتصرفات جديدة وأسـاليب جديدة للعرض والتقييم •

فى بعض المدن الكبيرة كباريس مثلا ، ان حـركات للمطالبة ومجموعات من الشباب وجمعيات استهلاكية ومجموعات اسكان لها ادارة ذاتية تنشأ فى كل مكان عندما تكون ظروف الحياة فى مستوى معين • ان هذه الحركات التى تنشأ عادة ضد المؤسسات تتحول مع الوقت الى مؤسسات ، ان بعض المجموعات التى قامت للدفاع عن سكان الحى تتحول الى جمعية معلنة أو لجنة للحى معترف بها • ان التحويل الى مؤسسات له نتائج ايجابية عندما يتيح الفرصة لتغيير أساليب القـرار والحيـاة السياسية المحلية ، وفى المقابل يمكن أن يكون لها نتائج سلبية اذا وصلت المؤسسات الى نوع من الشلل عندما تكون مثلا تحت سيطرة مجموعة متسلطة تمنع أى نوع من التجديد •

ان هذه العملية تتم وسط الصراعات والثورات ولكن المظاهر الجديدة ليست كلها حلما وفى النهاية أود أن أذكر مثـلا لحى فى وسـط مكسيكو ، انه حى يحتوى على ثمانين ألفا من السكان ويسمى « تبيتو » حيث يقيم السكان فى مساكن عارية

بينما ربع المنازل آيل للسقوط وثمانون فى المائة من السكان ليس لديهم ماء · كيف يمكن أن نتكلم هنا عن نوعية الحياة ؟ ومع ذلك فان سكان هذا الحى قد تجمعوا وانشأوا منظمات للعمل والالعاب والثقافة ورسم الفنانون أعمالهم على الحوائط · وعندما نخترق هذا الحى ونتناقش مع المنظمين الذين تحملوا المسئولية فاننا نشعر بالنشاط وكأنه يدب فى كل شيء · ان ارادة السكان أن يبقوا فى أماكنهم وكفاحهم لكى لا يستسلموا أعطاهم القوة ليقيموا المشاريع الاجتماعية · وأمثلة اخرى نجدها فى ضواحى « كاراكاس » وفى « ليما » يمكن أن تدفعنا للتفكير فى اقامة حوار بين السلطات السياسية والمشيدين والسكان ·

وبالرغم من كل أشكال الاضطهاد والمناورات فيوجد فى الحياة اليومية للبلاد الكبرى قوة يجب أن نحررها ، قوة خلق يمكن استخدامها لمقاومة كل أشكال السيطرة · ان هذه الاشكال هى الآن مكتزمة · ولكى نرد لها الحياة ونسمح للسكان ان يكونوا رعية عاملة وليست متفرجة ، علينا بالتغيير الجذرى لكل أشكال القرار وأساليب التقديم والتقييم · اذا تحقق مثل هذا المشروع السياسى يمكن فى هذه الحالة فقط أن نتكلم عن نوعية الحياة ·



ثمة عمليات ثلاث هامة تميز « صناعة » المعرفة الا وهى ايجاد هذه المعرفة أو خلقها ، ثم نشرها وبعد ذلك استغلالها والافادة منها ٠٠ وعلى مر السنين ، ظهرت فى الهند الكثير من المعارف التى تتعلق بالعلوم الاجتماعية ، وذلك عن طريق البحوث التى تجرى هناك ، ثم انه تم نشرها عن طريق التعليم ، ولكن ثمة شكاوى تتعلق بعدم استغلالها والافادة منها نسبيا من جانب صانعى السياسة ورجال التخطيط ٠ وفى هذا الصدد تثار المشكلات والتساؤلات حول مواءمة هذه المعارف ، كما تأكدت الحاجة الى الالتزام بهذه المعارف والمعلومات ٠

ويجب أن نعرف انه قد حدث نشاط هائل ملحوظ فى مجال العلوم الاجتماعية فى العقود القليلة الماضية ، وعلى وجه الخصوص بعد ان حصلت الهند على استقلالها فقد ازداد حجم العاملين فى مجال العلوم الاجتماعية ، كما تضاعف كثيرا عدد المطبوعات التى تتعلق بالعلوم الاجتماعية ، وكذلك كثر الطلب على أصحاب الخبرات فى مجال العلوم الاجتماعية ٠ والعالم الاجتماعى ليس مطلوبا فحسب من أجل القيام بالادوار التقليدية داخل نطاق المؤسسة الاكاديمية ، بل انه مطلوب ليساعد فى مجال الأعمال والشروعات وفى وحدات الرعاية الصحية ، وفى مكاتب الحكومة ، وفوق كل ذلك

بقلم : يوجيش أتال

يوجيش اتال مراسل جمعية العلوم الروسية الدولية في بانجكوك وهو المستشار الاقليمي لليونيسكو للعلوم الاجتماعية في آسيا والباسفيك وقد نشرت له عدة كتب منها « العلوم الاجتماعية .. نظرة على الهند . ١٩٧٦ و « الالتزام في العلوم الاجتماعية » ١٩٨٣ .

ترجمة : بهجت عبد الفتاح

ليسانس آداب قسم اللغة الانجليزية جامعة القاهرة . له ترجمات كثيرة في مختلف الميادين الادبية والاجتماعية .

فى وكالة التخطيط الوطنى (القومى) فى واحد من المجالات المتعددة كباحث ، وكمستشار وكرجل ادارة وكرجل تخطيط . ورغم هذا الاتساع فى مجال النشاطات التى يمارسها العالم الاجتماعى ، فان هناك شعورا عاما بأن البحوث لا ترتبط بشكل كاف بالسياسة التى تنتهجها الحكومات وان العلماء الاجتماعيين لايحظون بالاحترام الذى يستحقونه . انه ليبدو ان هناك فجوة بين « منتجى » البحوث وبين « مستهلكى » هذه البحوث . والحق أن مسألة استخدام البحوث التى تتعلق بالعلوم الاجتماعية وكذلك الخبرات فى هذا المجال والافادة منها فى صنع السياسة تعتبر من المسائل والقضايا المتكررة التى تواجه رجال العلوم الاجتماعية ، لا فى الهند فحسب بل فى كل مكان تقريبا .

ان الكثير مما يقال ، ومما يكتب عن استغلال العلوم الاجتماعية والافادة منها انما هو فى الحقيقة تعبير عن الأسف والألم لعدم استغلال هذه العلوم .. فكثيرون من العلماء الاجتماعيين فى آكاديمياتهم يعربون عن شكواهم من عدم استغلال أعمالهم وخبراتهم والانتفاع بها .. وبالمثل نجد أن هؤلاء الذين يتعرضون للوم لعدم استغلالهم هذه العلوم ، ونعنى بهم المكتبيين (البيرواقراطيين) وصانعى السياسة ، يردون على

ذلك بالتلميح الى عدم نفعية هذه العلوم الاجتماعية أو عدم قدرتهـا على ان تفيد ..
ومثل هذا الحوار يتخذ شكل المواجهة والصراع حيث يحاول كل فريق أن يزعم لنفسه دورا أسمى في الوقت الذى يقلل فيه من شأن الآخر .

ولكن ما معنى ان يقال ان العلوم الاجتماعية لا يمكن استغلالها ؟ ان هذا قد يعنى واحدا أو أكثر من الأمور التالية :

- ان البحوث التى تجرى حول مسائل بعينها لا يتم التشاور بشأنها .
- انه يجرى تجاهل المقترحات التى يعرضها الباحث .
- ان العلماء الاجتماعيين لا دخل لهم فى تشكيل السياسة .
- ان هؤلاء العلماء الاجتماعيين الذين يشتركون فى صنع السياسة ، لا يعاملون معاملة طيبة ، كما ان آراءهم لا يعتد بها .
- ان الاخصائيين من مجال بعينة (وعلى وجه الخصوص من رجال الاقتصاد) هم الذين يشتركون فى صنع السياسة وفى التخطيط ، على حين يتم تجاهل التخصصات الأخرى .
- ان صنع السياسة . وكذلك التخطيط يعانيان من عدم وجود الاتجاهات التى تتعلق بالعلوم الاجتماعية .
- انه لا يجرى اجراء بحوث العلوم الاجتماعية التى ترتبط بالمجالات السياسية
- انه لا يتم تجنيد العلماء الاجتماعيين الاكفاء فى الادارة ، أو أنه لا يقدمون على غيرهم فى حالة تعبئة الكفاءات .

وبالمثل ، فان هؤلاء الذين يتهمون العلوم الاجتماعية بأنها مقصورة على فئة قليلة . وانها غير قابلة للانتفاع بها ، يقولون ذلك على أساس واحد أو أكثر من المعانى التالية :

- ان الكثير من بحوث ودراسـات العلوم الاجتماعية لا تتواءم مع قضـايا السياسة ومشكلاتها .
- ان البحوث الوصفية ، وتلك التى تجرى على مستويات مصغرة جدا ، لا تساعد كثيرا فى اتخاذ القرارات على المستوى القومى .
- ان البحوث الاجتماعية التى تجرى على مستويات واسعة جدا تكون نظرية جدا وغير مفهومة ومن ثم فانها . فى غير ما ضرورة . تعمل على تعقيد المسائل البسيطة .
- ان نتائج البحوث لا تقوم على كثير من القضايا ذات الاهتمام المعاصر ، ولا يمكن لمن يتخذون القرارات السياسية أن ينتظروا حتى تتضح نتائج البحوث بعد فترة طويلة نسبيا من الزمن .

● ان كل ما يقدمه العلماء الاجتماعيون فى اللجان والاجتماعات كنصائح أو توجيهات لا يتأسس على بحث قوى متين ٠٠ ولا يمكن تقبل الخيـــارات السياسية والايديولوجية الشخصية التى تتخفى وراء توجيهات وتوصيات العلوم الاجتماعية ٠

● ان العلوم الاجتماعية تبالغ فى بيع قائمة السلع التى لديها ـ وليس لديها حلول لكل المشكلات ، كما أنها لا تدرك القيود التى تفرضها البيروقراطية والنظام السياسى الذى يجب ان يعمل فيه صانعو السياسة ورجال الادارة ٠

ايجاد المعرفة ونشرها والافادة منها

ان هناك علاقة ديناميكية وثيقة بين هذه العمليات الثلاث وأعنى بها خلق المعرفة وايجادها ثم نشرها ثم الانتفاع بها والافادة منها ٠ وعبارة « استخدام المعرفة » بمعناها الضيق تشير فحسب الى تطبيق العلوم الاجتماعية على آية مشكلة بعينها ٠ وان ادخال فكرة التطبيق الى مجال خلق معرفة جديدة ليؤدى بنا الى التفرقة بين البحوث « المجردة » والبحوث التطبيقية (والتى تسمى فى بعض الاحيان بالبحوث العملية) ٠٠ ومع ذلك فان المفهوم الأشمل لعبارة استخدام العلوم الاجتماعية والانتفاع بها ليشير الى استخدام المعرفة أيضا ٠

(أ) من أجل خلق معرفة جديدة (ومن المعروف انه على أساس المعرفة القائمة والموجودة بالفعل ، بالنسبة للنظريات والمنهج ، تتأسس أية معرفة جديدة) ٠

(ب) من أجل نشر وانتشار الثقافة الخاصة بالعلوم الاجتماعية ، وهذا يتضمن تطبيق العلوم الاجتماعية على المشكلات العملية للمجتمع ٠

ويجب أن تتم التفرقة بين استخدام جزء معين من البحث وبين استخدام « كتلة من المعرفة » ٠٠ وفى هذا الصدد نجد أن الرفض التام لأى بحث يمكن ان يفسر على انه استخدام له ٠٠ وبمعنى آخر فان الاهمال المتعمد والمدروس للبحث يتضمن تقييما له ، ويجب ان نفرق بين ذلك وبين عدم الاستخدام بسبب الجهل من جانب من يستخدمه ٠ يضاف الى ذلك ان عدم الاســتخدام قد يتضمن أيضا عدم تقبل لتفسير المعلومات أو للتوصيات التى يقدمها الباحث ٠ لذلك فان أى تحليل لكلمة « استخدام » هــذه يجب ان يفرق بين استخدام النظرية واستخدام المنهج واستخدام البحث ، واستخدام التفسيرات ، وكلها تتصل بالتفرقة الأوسع بين استخدام المعرفة المتعلقة بالعلوم الاجتماعية فى مواجهة استخدام العلماء الاجتماعيين أنفسهم ٠

وهكذا نخلص الى ان نموذج « الاستخدام » يجب أن يتضمن نوعيات عديدة من الذين يستخدمون العلوم الاجتماعية ، وليس نوعية واحدة ٠ ومن ثم فمن الضرورى ان تضم هذه النوعيات من الذين يستخدمون العلوم الاجتماعية ، الاخصائيين والدارسين من المجـالات الأخرى ، والطلاب ، ورجال الادارة ، ورجال التخطيط ، وصـانعى السياسة ، وكذلك الجمهور العريض ٠ والحق أن مشكلات استخدام العلوم الاجتماعية

أو عدم استخدامها أو كونها فى طريق الاستخدام أو الاستغلال ، توجد عند جميع الأفراد الذين يعتبرون مجالا للعالم الاجتماعى ، ومن ثم يجب ان تتحدد حتى تعطى صورة موضوعية لاستخدام العلوم الاجتماعية واستغلالها فى مجتمع بعينه • ويمكن الاستعانة بالجدول التالى الذى يقوم على أساس العلاقة بين نوع المعرفة ونوع المستخدم أو المستغل لهذه المعرفة •

نوع المستخدم	نوع المعرفة					
	الاتجاه العام ١	النظرية ٢	المنهج ٣	نتائج البحث ٤	تفسير النتائج ٥	توصيات معنية ٦
١ ــ اخصائيون	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
٢ ــ دارسون وباحثون أمن فروع أخرى •	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
٣ ــ طلبة •	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦
٤ ــ اداريون ورجال تخطيط صانعو سياسة •	٤١	٤٢	٣٣	٤٤	٤٥	٤٦
٥ ــ الجمهور •	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦

ويجب أن نعترف بأنه جدول مبسط ، فكل من هذه المربعات يمكن أن تنقسم الى عدة مربعات فرعية •• ويمكن أن تضم هذه المربعات الفرعية مشكلات استخدام هذه العلوم الاجتماعية ومشكلات عدم استخدامها •

وعلى وجه العموم ، فان مستغلى هذه العلوم • يمكن تقسيمهم على النحو التالى :

(أ) هؤلاء الذين تضمهم الاكاديميات :

(ب) وهؤلاء الذين يعملون خارج النطاق الاكاديمى •

وحتى فى داخل الاكاديميات يمكن ان نتعرض لأزمة عدم استغلال هذه العلوم ، وهذا يؤدى بالتالى الى التجاهل النسبى لهذه العلوم خارج النطاق الاكاديمى •

وفى داخل النطاق الاكاديمى يمكن ان نحدد ثلاث فئات ممن يستغلون هذه العلوم ويستخدمونها وأعنى بهم الاخصائيين والدارسين من الفروع الأخرى للمعرفة ، والطلاب • ويمكن ان نضيف فئة أخرى رابعة من رجالا الادارة فى الاكاديميات • ومن ثم يمكن ان نلاحظ الآن العوامل التى تكمن وراء عدم استخدام العلوم الاجتماعية •

تكافؤ الأضداد داخل العلوم المختلفة

رغم كثرة الحديث الطيب عن التركيز فى الفترة الأخيرة على أحداث نوع من التكيف بين أنواع المعرفة المختلفة ، الا أنه لا يكاد يوجد دليـل على التحرك الحقيقى نحو هذا الهدف ــ ان تزايد التخصصات وكثرتهـا حتى فى نطاق الفـرع الواحد من المعرفة ليتيح الفرص لتفكك والانفصال • فمثلا نجد ان تزايد اخضاع الاقتصاديات للعلوم الرياضية قد أوجد حواجز كثيرة بين رجال الاقتصاد الذين درسوا بالطرق التقليدية ، وبين هؤلاء ذوى الاتجاهات الرياضــية ــ وقد أصبحت الشكوى عامة من ان كثيرين من رجال الاقتصاد من الجيل الاقدم . وبعض المحاضرين والطلبة فى الكليات التى ينتسبون اليها ، يجدون صعوبة فى قراءة وتفهم المقالات التى تتعلق بالمجال الذى يعملون فيه بسبب الاستخدام المتزايد للغة الرياضـية التى لم يتعلموها من قبل • كذلك تسود الشكوى من ان رجال الاقتصاد ــ الذين لا يزالون يتمتعون بالحظوة لدى وكالات التخطيط التى تتبع الحكومات ــ ينتهجون فلسفة تسعى لفرض الاقتصاد على كل شيء ، ومن ثم يستبعدون أية علوم اجتماعية أخرى •

والحق انه يحدث فى المعاهد ذات المستوى الأعلى فى التعليم أن يتاح لطلاب فرع من فروع المعرفة أن يتعرفوا على بعض المعارف الأخرى كجزء من الاعداد الأكاديمى بالنسبة لهم • ومن ثم فعندما تتشكل فرق البحث من اناس من فروع مختلفة لمعرفه ، فان هذه الفرق تصبح متعددة المعارف بدلا من أن تكون متداخلة المعرفة • وفى هـذه المواقف تلعب المعرفة التى يؤمن بها قائد الفريق الدور الأساسى ، ويتاح للمعارف الاخرى فرصة محدودة فحسب • وواضــح انه نادرا ما تجرى محاولة احداث تكامل حقيقى بين الاتجاهات والميول المتعددة • والآن وقد اتضحت جوانب الفشل فى السياسة التى تعتمد تماما على الاقتصاد ، تستشعر الحيرة بسبب هذه المحاولات التى تبذل وتتسم بروح الاستيلاء والسيطرة بدلا من التعاون والترابط • ان فروع المعرفـة تتنافس أكثر مما تتعاون ، وهى جميعا تحاول أن تثبت تفوقها وتميزها ، وترعى حدودها بالكثير من الغيرة • وأفضل مثال على مثل هذه المعركة الفاشلة نراه فى العلاقة بين الفرعين التوأم للمعرفة وأعنى بهما علم الاجتماع ، وعلم الانثروبولوجيا الاجتماعية (الدراسة الاجتماعية للانسان) ، وهما يشتركان فى الكثير • انه لا بد ــ ولأهداف سياسية ــ من نظرية صائبة فيما بين أنواع المعرفة المختلفة ، والتى فشلت ان توفرها المعارف المتصارعة فى العلوم الاجتماعية ، وهكذا تبقى قدرتها الهائلة فى صنع السياسة غير مستغلة •

وليس فى نيتى ان أقول انه ضرورة للمهارات فى فروع المعرفة المختلفة • ولكن ما أريد أن أؤكد عليه هو الحاجة الى تدريب كوادر من الناس تتفهم ماذا وراء هـذه الأنواع المختلفة من المعرفة •• فلابد من مثل هؤلاء الناس فى الادارة ، وفى الاجتماعات الخاصة بصنع السياسة ، اذ أن التخصصات الاكاديمية الضيقة قد فشلت فى أن تبرز وتفرز مثل هؤلاء الناس •

تكافؤ الأضداد بالنسبة للبحوث الوطنية

هناك كثير من الصدق في الاتهـام الذى يقال بأن الكثيرين لم يستطيعوا بعد أن يتحرروا من أسر عقولهم ٠٠ فكل ما هو « أجنبى » لا يزال يحظى بالكثير من السحر والجاذبية وبتقدير لا يكاد يقوم على أسس نقديه سليمة ، هذا بينما نجد ان ما يسهم به الآخرون يتعرض للاهمال والتجاهل ٠

ولهذا الاتجاه مفاهيم ضمنية كثيرة ٠ فكثير من الاعمال التى ترد من الخارج قد لا تكون موائمة بشـكل مباشر مع الاهتمامات العمليـــة لمجتمع بعينه ٠ ان ما يمـكن السعى اليه بشكل عام فى كتابات « الخارج » هو النظرية ، التى قد تكون محدودة وقاصرة رغم ادعائها بالعالمية ، ومن ثم فانه لا يمكن تطبيقها ٠ وان البحوث التى تجرى فى الخارج قد توفر نظرات طيبة وكذلك مؤشرات بالنسبة للمنهج ، ولكن النتائج التى تسفر عنها مثل هذه البحوث تكون غير قابلة للاستغلال ، بل ان البحوث التى يجريها الاجانب فى بلد ما ، تتضمن مشاعر التحيز لدى هذا الاجنبى ٠ ولا يمكن ان ننكر قيمة أو فائدة الكشف عن مثل هذه الاعمال ، ولكن من الواجب دائما ان نناقش مدى ملاءمتها ومواءمتها للاهداف السياسية أو أهداف السياسة ٠٠ ولكن ثمة شيئا أخطر من ذلك وأعنى به مشكلة اهمال الاعمال التى يقوم بها أبناء المجتمع أنفسهم . ومعظمها أبحاث فى المحيط المحلى أو القومى ٠ والدليـل على ذلك اننا عندما نستعرض المطبوعات نجد اتجاها للنقل عن الدارسين الأجانب والاشارة الى أعمالهم ، فى الوقت الذى لا نجد فيه أية اشارة الى الدارسين الوطنيين ٠ وهؤلاء الدارسون المحليون هم نجوم المهنة ، الذين يحتلون مواقع السلطة ٠٠ ولكن نادرا ما نجد باحثا كبيرا يشير الى أعمال باحث أصغر ٠ وهكذا تظل الأعمال المحلية التى تجرى على مشكلات ذات اهتمام معاصر مجهولة وغير معروفة ، بسبب تفضيل ما يأتى من الخارج واهمال ما يصدر عن المواطنين فى الداخل ٠ فاذا كان زملاء المهنة لا يستغلون البحوث المحلية ، فاننا نستطيع ان نتفهم اهمال هذه الاعمال من جانب صانعى السياسة ٠

ثغـرة اعلاميـة

وهذه الملاحظات التى أبديناها قبلا تتعلق بالبحوث المطبوعة ٠٠ وهناك مشكلة أكثر خطورة وهى نشر نتائج البحوث ٠٠ ومن الغريب ان هناك فترة ما بين ثلاث الى خمس سنوات بين الانتهاء من البحث وبين نشره ، ناهيك عن البحوث التى لا تنشر على الاطلاق ٠ فعندما يصدر التقرير أو البحث مطبوعا فى كتاب ، تكون الكثير من معلوماته قد أصبحت قديمة ، ومن ثم تظل حبيسة الاهتمام الاكاديمى فحسب ٠ ومع تزايد تكاليف الطباعة ، يجرى تسعير الكتب بشكل يحول دون شرائها ، ويجعل من هذا الشراء شيئا مستحيلا ، ليس بالنسـبة للدارس فحسب ، ولكن بالنسـبة للكثير من المؤسسات ذات الميزانيات المحدودة والتى لديها مكتبات ٠ كذلك فان تكالبفها الباهظة تجعلها لا تصل الى أيدى رجال الادارة وأيدى الرجل العادى فقط ٠ غير ان الطلبة

الذين يهمهم الأمر يتناقشون بشأن هذه الكتب في المكتبات • ويرتبط بهذه الأسعار المرتفعة ، حقيقة هامة ـ فى الهند على الأقل ـ وهى ان الكتب مطبوعة باللغة الانجليزية التى تتناقص اجادتها بين الافراد بشكل متزايد •

وثمة بعد آخر لهذه الفجوة في المعلومات وهى الوقت الذى يمر بين نشر الكتاب وبين تضمين هذا الكتاب فى المناهج الدراسية • والحق انه بسبب التحيز ضد الدارسين المحليين ، نجد ان قليلا جدا من الكتب والبحوث من جانب الدارسين الوطنيين تدخل ضمن المقررات الدراسية ، بل ان تلك الكتب التى تحظى بالاعتراف قد لا تكون رشحتها الكلية المعنية • ان اجراءات تقرير المناهج بطيئة جدا حتى انها لتحقق كل مبادرة • ويجب ان نلاحظ ان التغيرات التى تدخل فى المناهج اليوم تصبح ذات قيمة عملية بعد عامين ، وهكذا فان البحث قد يصل الى الفصل الدراسى ويدخل ضمن المقررات بعد سبع أو ثمانى سنوات من الانتهاء منه •

والآن لنمضى الى العوامل التى تكمن وراء عدم الاستخدام النسبى للعلوم الاجتماعية من جانب هؤلاء الذين يعملون داخل دائرة السياسة •

التزاوج غير الملائم « أو التنافر » بين العرض والطلب

ان المستهلكين اومستخدمى الأشياء ومستغليها يتطلعون الى مواد تتلاءم مع اهتماماتهم ومصالحهم ، كما يجب ان تكون متاحة • ولأن البحوث لاتجرى كلها استجابة لاحتياجات السياسة ، فانها لا تستخدم على الفور • ثم ان النطاق الحالى للبحث لا يوفر كل المعلومات والتفاصيل المطلوبة • ولا شك أن العلماء الاجتماعيين يمتلكون المواهب والمهارات التى يعالجون بها أية مشكلة يضعها رجل الادارة أو صانع السياسة ، ولكنهم يستغرقون وقتا حتى يصلوا الى الحل • ويستطيعون فى أحسن الاحوال وبشكل مباشر ان يضعوا اطارا أو رؤية لحل المشكلة ، انهم يستطيعون وضع الفروض التى تتأسس على النظريات أو على البحوث السابقة ، وكذلك على خبراتهم الشخصية كمراقبين • ولكن الحلول المجردة بالنسبة للمشكلات لا يمكن ان تقدم بشكل مرتجل • ومن جهة أخرى فانه غالبا ما يواجه رجال الادارة ، ضرورة ان يتخذوا اجراء عاجلا فهم لا يمكنهم الانتظار حتى يجرى البحث • وعلاوة على ذلك ، فانه كلما اتسع نطاق الدراسة ، كلما زادت التكاليف سواء فى الوقت أو فى المال • وهذا لايستطيعه رجل الادارة ولا يمكن ان يتحمله • فان عليه ان يقدم الاجراءات المباشرة المؤقتة التى تتأسس على ما لديه من معلومات التى يجدر به ان يستغلها الى أقصى درجة • وعندما نسعى الى العلماء الاجتماعيين طالبين منهم النصيحة والمشورة ، فانهم فى معظم الأحيان لا يكونون مستعدين لذلك • فاذا غامروا واستجابوا لأسئلتنا ، فانهم ينتهون الى اعطاء انطباعاتهم ، اما اذا ترددوا فى ذلك فغالبا ما يساء فهمهم ، على أنهم غير اكفاء • ومع تزايد الطلب على العلوم الاجتماعية ، يصبح الأرفع مقاما فى هذه المهنة مرتبطين باللجان الاستشارية ، ومن ثم لا يكون لديهم الوقت الكافى لاجراء البحوث ، أو لتتبع

ما يكتب وما ينشر حول هذه العلوم • وهكذا ينشأ موقف غريب حيث يقوم الذين لا يرون الابحاث بأداء دور استشارى على حين لا تؤخذ مشورة هؤلاء الذين يجرون الابحاث بالفعل • وتطفر مشكلة مواجهة المطالب التى تنمو وتتزايد بسرعة وافتقاد الاتصال بين الباحثين فى العلوم الاجتماعية ، وبين خبراء العلوم الاجتماعية رمستشاريها • والواقع ان مستغلى بحوث العلوم الاجتماعية يستقون أفكارهم عن العلرم الاجتماعية من تقييمهم لدور خبراء ومستشارى العلوم الاجتماعية •

نواحى القصور فى بحوث العلوم الاجتماعية

من المؤكد انه قصور من بحوث العلوم الاجتماعية ان تكون تستهلك الوقت فحسب ، سواء اعتبرنا ذلك عيبا أولا • فهذه البحوث لا تأتى بنتائج فورية • وعلاوة على ذلك فان معظم العمل الذى يقوم به الباحثون انما يتعلق بدراسات مصغرة ، وعينات صغيرة ومناطق محددة سلفا ؛ ومجتمعات معينة ، ومتغيرات منتقاة • ومثل هذه الدراسات تستهدف العمق وليس الاتساع أو العرض أى أنها رأسية وليست أفقية • ومن ثم فان صانعى القرارات وواضعى الأطر العامة للسياسة ، والذين يعملون على المستوى العريض ، يجدون من الصعب عليهم أن يستغلوا هذه الدراسات المصغرة لصالحهم ، اذ دائما ما يناقشون قدرة هذه الدراسات على ان تعمم والدرجة التى يمكن ان تعمم عندها • وقد أجريت فى الهند بعض الدراسات على المستويات العريضة ، ولكنها أما تأسست على تحليل لمعلومات ثانوية ، أو أنها شبه نظرية فى طبيعتها • وثمة جهود تبذل لاحداث توليفة بين عدد من الدراسات المصغرة للوصول الى تصورات عريضة ولكن هذه الجهود ما زالت فى بدايتها • ويجب ان نعرف أيضا ان قوة بعض فروع المعرفة ـ وخصوصا علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا الاجتماعية ـ تكمن فى قدرتها على أن تعمل وتتفاعل على المستويات الصغيرة ، وأن يحل الكثير من العمليات الصعبة عند هذه المستويات رغم ان هذا يبدو من الضعف والضآلة بحيث لا يمكن استخدامه • فعندما يريد مثلا ان يخطط لشىء من أجل الريف فى الهند ، فانه لا يريد أحد رجال الاجتماع ليقدم له معلومات عن قرية بعينها قام بدراستها ، وانما يريد ان يعرف الريف فى الهند ككل • وحتى يمكن ان نتخطى حدود القرية الضيقة الى القرى جميعا ، فاننا لن نستطيع ان نقيم علاقة من الألفة مع هؤلاء الذين يضعون الأطر الخاصة بالسياسة •

وتحت اغراء فكرة البحوث الموائمة ، واتاحة الاموال اللازمة لها ، ينشغل كثير من العلماء الاجتماعيين فى البحوث العملية • ولكن غالبا ما تجرى مناقشة فعالية وجدوى ما تسفر عنه هذه البحوث • ويجب ان نعترف اننا فى غمرة حماسنا لشىء ما نحدث الكثير من الضجيج والهراء ، على حين ان من يريد أن يستغل هذا الشىء يتطلع فقط الى قدر معين من العمق والدقة •

وهناك قصور آخر فى بحوث العلوم الاجتماعية . وهو نزعة هذه البحوث الى عدم وجود قاعدة خاصة للعمل بها • فالدراسات التى يجريها اخصائيون متباينون حول ظاهرة واحدة تتركز على جوانب معينة من هذه الظاهرة . مع التوكيد تقريبا على جانب واحد • وهناك الآن نقد يوجه الى تحكم رجال الاقتصاد فى التخطيط الذى تتبعه الحكومات ، ولكن الرد على هذا النقد لا يمكن فى ازاحة هؤلاء الرجال ، كما لايكمن فى تحكم أى فرع آخر من فروع العلوم الاجتماعية • فالانحياز الى فرع من فروع المعرفة ، أو الهجوم على فرع آخر من فروع المعرفة يعتبر وسيلة رخيصة لاثبات حدارة هذا العلم أو ذاك ؛ ومدى مواءمته لواقع الأمور • فمن الخطأ ان نقول اننا لسنا بحاجة الى علوم الاقتصاد ، ذلك لأن هناك طلبا على علم الاجتماع • فالذى نريد أن نؤكد عليه هو « ان أى فرع من فروع المعرفة نادرا ما يستطيع ان يحل أية مشكلة عملية ، ذلك لأن مشكلات السياسة نادرا ما تتطابق بأية وسيلة مع البناء الخاص بمفاهيم ومدركات هذا الفرع أو ذاك من فروع المعرفة » •

ثم ان اللغة التى تستخدم فى العلوم الاجتماعية تعتبر غالبا عائقا فى الاتصال فبينما نجد مبررا للمهندس أو العالم الطبيعى فى استخدامهما للغة معينة ، فمن المعتقد غالبا ان الظواهر الاجتماعية يجب ان تكون مفهومة حتى لدى غير المتخصصين • ومن ثم فإن استخدام مفاهيم خاصة فى الكتابات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية أمر مرفوض على انه لغة غير مفهومة ، كما ان صعوبة فهم أى عمل فنى فى العلوم الاجتماعية يؤكد على اهمال هذا العمل ورفضه • ان ما يريده مستخدم العلوم الاجتماعية هو أن يكون لديه وثيقة أو عمل يمكن قراءته وليس شيئا لا يمكن ان يفهم •

افتقاد الاتفاق الجماعى على اتجاه موحد

هناك مدارس فكرية مختلفة داخل العلوم الاجتماعية ، كل منها تحاول أن تجد لها مكانا تحت الشمس ، وفى بعض الاحيان تحاول ان تقلل من شأن المدارس الاخرى • فاذا وجد مستخدم هذه العلوم أمامه أفكارا متعارضة ، وأراد أن يختار من بين هذه البدائل ، فسوف يتهم بأنه رفض الكثير لصالح أحد البدائل ، ومن ثم يتيح لمن يتمسكون بالبدائل المرفوضة ان يعربوا عن شكاواهم من عدم استخدام واستغلال العلوم الاجتماعية • وأكثر من ذلك فان الاتجاهات فى العلوم الاجتماعية ــ على عكسها فى العلوم الطبيعية ــ مشحونة بالقيم ، كما انها أيديولوجية فى بعض صفاتها • كما انه ليس من غير الشائع ان يرتبط العلماء الاجتماعيون بوجهة نظر سياسية أو يتخذوا موقفا ايديولوجيا • ولا شك ان أشياء كهذه يتم قولها وكتابتها من هذا المنطلق لا بد وأن تثير الجدل وتؤدى الى المواجهة ، وتجعل التفرقة بين السياسة والعلوم الاجتماعية غير واضحة • وعلى هذا الأساس يجب ان نتفهم الكثير من القلق والاهتمام بالالتزام • وافتقاد الاتفاق بين العلماء الاجتماعيين قد يساعد على اثارة جدل فكرى (وبهذا المعنى يمكن ان يكون ذا وظيفة مقيدة بالنسبة للمجتمع) • ولكن لا يجعل العلوم الاجتماعية قابلة للاستخدام من جانب صانعى السياسة •

الصراع بين الثقافات البيروقراطية والاكاديمية

اننا ونحن نتحدث عن التفاعل بين البيروقراطيين والأكاديميين ، أو بين صانعي السياسة والدراسة الباحثية ، انما نعالج أساسا نمطا من التفاعل بين الثقافات الفرعية ، وتكمن في كل منها مقوماتها ذات السمات المحافظة التقليدية ، ومقوماتها ذات السمات التقدمية ؛ في محاولة من المقومات التقليدية أن تعزل المقومات التقدمية ، على حين تحاول القوى التقدمية أن تفتح منافذ لها ، وهكذا نجد الأكاديمي موزعا بين ولاءين؛ ولائه لمهنته وولائه لبلده ، وهكذا الأمر بالنسبة للبيروقراطي · ولكي يحتفظ الأكاديمي بكيانه المهني نجده يكتب ويخاطب جمهورا من نفس المهنة ، ومن ثم يصبح منعزلا · كذلك فان البيروقراطي لايريد ان يتخلى عن حقه في اتخاذ القرارات والتصرف على مسئوليته بدلا من الأخذ بأية استشارات من الخارج ·

ويقول « فوستر » ان البيروقراطيين · مثل جميع الناس الآخرين · يحمي بشدة حقوقهم ومواقفهم التقليدية ، ويمكن ان يتنازلوا عن حقوقهم المكتسبة فقط في مقابل شيء أفضل · ونتيجة لذلك فان اعادة التنظيم في الادوار الأمر الذي يناصر البعض ويهدد البعض الآخر ، تجد معارضة شديدة · وهذا يؤدي في البيروقراطيات الى جمود تنظيمي » ·

وهكذا ينطوي رد البيروقراطية على تدخل الاكاديميين على ثلاث نقاط ·

(أ) انهم أكفاء أيضا في العلوم الاجتماعية · وقد حصلوا على درجات علمية في هذه العلوم كما تدربوا على هذه الفروع من المعرفة عندما التحقوا بوظائفهم وهم مستمرون في الاعمال الميدانية ·

(ب) ان العلماء الاجتماعيين لا يعرفون بيئة وديناميكية الادارة ، ومن ثم فهم يقدمون حلولا غير واقعية وغير قابلة للتحقيق ·

(ج) انهم يكتبون لانفسهم ويحاولون ان يرهبوا البيرقراطيين بشبح المنهجية أو بالنظريات التي عفى عليها الزمن ·

السياسة والشئون السياسية

ان وضع السياسة من الشئون السياسية للبلاد ·· وعندما يعهد الى أي بيروقراطي بمهمة صنع السياسة ، فانه يكون لديه التزام غير مكتوب بأن يرضي سادته السياسيين فالحزب الذي يتولى السلطة يسير على ايديولوجية أو فلسفة يتمسك بها ، وعلى أساس يتلقى التأييد من الناخبين · ومن ثم فان على هذا الحزب ان يزن نتائج القرار السياسي بمدى استقراره ورسوخه · ومثل هذا الاتجاه لا يتيح اختيار أفضل البدائل الممكنة · ومن ثم فعندما يطلب صانعو السياسة العون من العلماء الاجتماعيين ، فهم يريدون اما صيغة لاستراتيجية عملية ، أي تبريرا لإعمالهم ، حسب المفاهيم الاكاديمية ، أو يريدون اسهام الاكاديميات في تحقيق أهدافهم · ومن يوفرون لهم هذا يعتبرونهم ملتزمين في

حين يعتبرهم الآخرون منحازين للسلطة · وهكذا يتم استغلال خبرتهم فى العلوم الاجتماعية بالاسلوب الذى تتاح به — وحينئذ تكون نصائحهم وتوصياتهم عرضة للقبول أو الرفض · ويمكن ان ندرك ان العلماء الاجتماعيين الذين ينتمون ايديولوجيا الى المعسكر المعارض يشكون دائما من الاهمال · واذا نظرنا الى هذه الأمور بشكل موضوعى فاننا نجد ان المجموعتين ملتزمتان ايديولوجيا . ومن ثم يجب النظر الى المطالب والشكاوى من هذه الزاوية · ويمكن ان يستفاد من النقد الذى يوجهه الخصوم بأن يكون هناك الكثير من الحرص فى الرد عليه ، أو بأن يتم تحسين عمل الجهاز نفسه ، أو باهمال هذا النقد كلية · أما المثقفون غير المتصلين بهذه العلوم — وهم فئة يمكن من الناحية المنطقية ان توضع فى الاعتبار — فانهم بعيدون عن لعبة القوة هذه ، واذا كانت تشكيلاتهم لا تأخذ فى الاعتبار هذا الجانب من صنع السياسة . فانهم يعتبرون غير عمليين · والكثير من فشل التخطيط الاقتصادى يعزى الى اهمال المتغيرات الاجتماعية والثقافية وهناك عبارة مؤداها ان « الامور الأخرى تبقى متساوية ومتكافئة » · وقد يكون ذلك تحذيرا علميا يمكن استحسانه ، ولكن فى المجال العملى نجد ان هذه الأمور الأخرى على قدر كبير من الأهمية ، وانها ليست دائما متساوية أو متكافئة ·

رموز المعرفة واستخداماتها

حاولنا حتى الآن ان نحلل هذه العوامل التى تقف حجر عثرة فى التعامل بين منتجى المعرفة وبين مستخدمى هذه المعرفة · ويمكن ان نعرج الآن على البعد الآخر من المادة (أو القالب) المقترح وأعنى به رموز المعرفة ومفهوم كلمة « استخدام » · وهنا يمكن ان نحدد ستة مظاهر لنقل المعرفة أى نشرها وهى التوجيه العام ، والنظريات المعينة ، ومناهج البحث ، ونتائج البحث وتفسير هذه النتائج ، ثم التوصيات من أجل العمل والأداء · ومن الواضح ان الانماط المختلفة من المستخدمين سوف تؤكد وتركز بطرق متباينة على هذه العناصر المتعددة · فمثلا نجد ان مستخدمى المعرفة داخل الاكاديميات سوف يعطون الجوانب النظرية والمنهجية أولوية فى اهتمامهم على حين نجد ان مستخدمى هذه المعرفة فى الادارة (الحكومة) وفى مجالات السياسة يزدرون النظريات ويظهرون اهتماما أكبر بالنتائج التى توائم الواقع العملى · . . . . .

ويمكن ان نؤكد على ان النموذج هنا لدراسة مشكلة استخدام المعرفة يتيح فحسب التفرقة التحليلية بين مستخدمى المعرفة ومنتجيها · ويكمن فى هذا النموذج ان المنتج والمستخدم للمعرفة يمكن ان يكمل كل منهما الآخر فى الشخصية ذاتها · فالانسان لا يمكن ان يكون منتجا جيدا للمعرفة ما لم يستطع ان يفيد من المعرفة المتاحة · وعلاوة على ذلك فان الاستخدام يمكن ان ينتج معرفة ، فليس هناك طريق واحد من المعرفة الى العمل والأداء · وليست العلوم الاجتماعية فحسب هى المطلوبة من أجل العمل والمزيد من العمل ، بل ان المعرفة من المصادر الأخرى مهمة وبنفس القدر ويمكن استخدامها والافادة منها · بل ان من داخل العلوم الاجتماعية ذاتها قد نحتاج الى أنماط مختلفة من المعرفة فى مراحل مختلفة من العمل والأداء · أما كيف يحدث هذا

فهذا يختلف من موقف الى آخر ومن مشكلة الى أخرى ۰ فالدلائل التجريبية التى تتولد عن الرؤى المختلفة قد تتيح لصانع القرار « صـورة » بانوراما حقيقية حتى يصل الى قرار سليم ، وحتى يوازن بشكل دقيق بين النتائج ويقيم التكاليف التى يتضمنها كل من البدائل المحتملة ۰ وهكذا فان المعرفة التى تأتى من مصادر مختلفة تدخل فى عملية يمكن ان نطلق عليهـا « عملية التصحيح أو التمحيص » ، ونتيجة لهذا « التمحيص » ولعملية اعادة التجميع ، تكون انعكاساتها على السياسة أو تضمينها فى استراتيجية التنفيذ ۰

ان ما يدخل فى عملية صنع السياســـة عبارة عن « كتلة » كاملة من المعرفة ، تأتى من خلال قنوات متعددة ، وليس فقط بحثا يأتى من مصدر بعينه ۰ وهذا يعنى ضمنا ان صانع القرار ليس هو المستخدم الوحيد للمعرفة التى تسفر عنها العلوم الاجتماعية ۰ ففى أية عملية ديمقراطية لاتخاذ القرار نجد أن هناك أفرادا كثيرين يستخدمون هذه المعرفة ويحددون ردود فعلهم بشكل مفصل ۰ ومثل هذه التغذية الاسترجاعية تعتبر عنصرا من عناصر المعرفة يجب ان يتجاهلها صانع القرار ۰

لذلك فان هذا يؤدى بنا الى تفسير أكثر اتساعا لعملية استخدام المعرفة والافادة منها ۰ ان مدى استخدام العلوم الاجتماعية والافادة منها ، يعتمد على المرحلة التى تطورت عندها بالنسبة للنظريات والمنهج ، وكذلك وضعها فى بلد ما ۰۰ وقد تكون هناك تساؤلات معينة قد لا تكون العلوم الاجتماعية الحالية فى حالة تستطيع فيها الرد عليها ، وقد تكون هنـاك تساؤلات أخـرى يمـكن ان تجيب عليها تلك المعارف الموجودة حاليا ، ولكن بعض البـلاد قد تفتقد القوة البشرية والمهـارات التى يمكن أن تجيب على هذه التساؤلات ۰ وقد يقال ان العلوم الاجتماعية فى الهند قد حققت قدرا طيبا فى التجريب ووصف الواقع الاجتماعى الموضوعى ، ولكنها ما زالت متخلفة بالنسبة للنظريات ، فليس لدى هذه العلوم بعد القدرات والطاقات المناسبة التى يمكن ان تستكشف الغد وتصف الحلول للمشكلات ۰

ان العلماء الاجتماعيين يمكن ان يسهموا فى :

(أ) توضيح القضايا وتوفير الاطار الخاص بالمفاهيم ۰

(ب) تقييم الفروض المختلفة ، وتقدير التكاليف المحتملة للاستراتيجيات البديلة ۰

(جـ) تضييق الهوة بين المتناقضات ۰

ومع ذلك فنحن نشك فى انهم يستطيعون أن يقترحوا بشكل محدد قاطع ولكنهم بكل تأكيد يستطيعون ان يساعدوا فى تطوير استراتيجيات من أجـل اختيار سياسى معين ، أو من أجل هدف محدد ۰ ويمكنهم أيضـا ان يقوموا بدراسـات تقييمية لتقييم فعالية برنامج ما أو النتائج ـ المقصودة وغير المقصودة ـ التى قد ينطوى عليها أى برنامج ۰

ومع ذلك يجب الا نبخس الدور الأكبر الذى تقوم به العلوم الاجتماعية فهى تشكل جزءا بالغ الأهمية فى التقافة الاكاديمية • ومنذ أن أصبحت النواحى الاجتماعية فى هذه الثقافة عالية عن طريق عملية التعليم الرسمى . نجد ان فرع العلوم الاجتماعيه يصبح ذاتيا • والعلوم الاجتماعية فى الهند الآن عمل كبير • فكل الجامعات وكثير من الكليات تعطى مقررات فى هذه العلوم • وهؤلاء الذين يلتحقون بالادارة أو يعملون بالسياسة يحتمل ان يكونوا ذوى درجات علمية فى الآداب أو فى العلوم الاجتماعية ومن ثم فانهم يحملون معهم فى أدوارهم الجديدة التى يقومون بها ، عناصر هذه الثقافة ويتأثر تفكيرهم وتتشكل أعمالهم بهذه الثقافات • وعلاوة على ذلك فان التدريب فى العلوم الاجتماعية — وعلى الخصوص فى الجوانب العملية منه — ينتقل مع الموظفين عندما يتقلدون مناصب فى الخدمة الحكومية •

ثم ان كمية البحوث التى تجرى وتنشر فى مجال العلوم الاجتماعية تعتبر دليلا على الاهمية التى ترتبط بهذه العلوم وتزايد مستخدميها • كذلك فان عدد ادارات البحوث داخل الحكومة ، بل ان التمويل الحكومى المتاح لهذه البحوث عن طريق وكالات مثل « المجلس الهندى لبحوث العلوم الاجتماعية » ولجنة المنح الجامعية لدليل آخر على الاعتراف المتزايد بهذه العلوم • وأيضا فان تدريس العلوم الاجتماعية فى مجالات مثل الزراعة والهندسة والطب ليضيف دليلا آخر على الاعتراف بفائدتها فى التعليم المهنى • وقد نمضى خطوة أخرى ونقول انه على حين تعرضت العلوم الاجتماعية للسخرية بسبب لغتها غير المفهومة ، الا ان مفرداتها أصبحت جزءا من الحديث العام فى الدوائر الادارية ودوائر الصفوة — وهذا دليل طيب على انتشار ثقافة العلوم الاجتماعية ، ومن ثم استخدام المعرفة التى تخرج بها العلوم الاجتماعية •

ومن المهم أيضا ان نعترف بأن معارف العلوم الاجتماعية ليست فحسب هى التى تستخدم وتستغل ، بل ان العلماء الاجتماعيين يدخلون بشكل متزايد فى دائرة الاهتمام اذ تجتذبهم الفروع المختلفة من المعرفة — كما ان العلماء الاجتماعيين فى الجامعات ومعاهد البحث يتلقون العون من أجل البحوث من الحكومة ، التى تعتبر الجهة الكبيرة فى التمويل • وهذه الاموال لا تتاح فحسب من أجل البحوث التى تحددها الحكومة وتكون لها الاولوية لديها ، بل أيضا من أجل البحوث التى يجريها الباحثون الافراد فى المناطق ذات الاهتمام بالنسبة لهم • وقد أوجد هذا مناخا للبحث فى البلاد ، وشجع على اجراء مناقشة حول استخدام البحوث ومواءمتها ، الأمر الذى يعتبر اتجاها صحيا •

وغالبا ما تثار الشكوك حول مدى تأثر البحوث بالجهة التى تمولها • وكلمة « تأثير » أو « نفوذ » تشير فى هذا الصدد الى معان عدة منها أن أمانة الباحث تكون موضع شك ، وان البحث سوف ينحاز الى الوضع القائم ، وان موضوع البحث ليس ذا أهمية أكاديمية وان البحث سوف يكون من نوع تقصى الحقائق فقط وان النتائج والتوصيات سوف يفرضها الممول • وعلى حين نجد بعض الحقيقة فى هذه الاتهامات .

وانها قد تنطبق على بعض أنواع البحوث ، وعلى قليل من الباحثين وعلى بعض الوكالات الممولة ، الا انه لا يمكن تعميمها • فاولا يجب أن نعرف انه فى بلد مثل الهند حيث الحكومة هى المصــدر الرئيسى لتمويل ، جميع الاعمــال الاكاديمية ، يجب ان يتركز الاعتماد على هذا المصــدر التمويلى اذا كانت الأموال مطلوبة لاجــراء بحث أو لتدبير العيش للاكاديمية • ثانيا انه من المزيف ان نقول ان الدارس الذى يعارض الايديولوجية السائدة له الحق فى ان يختار موضوع بحثه ، وان ننكر هذا الحق على الدارس (الباحث) الذى يلتزم بسياسة وأهداف الحكومة التى تتولى السلطة • ثالثا انه من المتفق عليه أن اتاحة الاموال للبحوث فى مجال ذى أولوية قد يؤثر فى اختيار موضوع البحث (الذى قد يكون مهما من الوجهة الاكاديمية) ولكن مثل هذا الاختيار لا يمنع الباحث من دراســته علميا • رابعــا ان الانســان قد يناقش تفسير المعلومات وليس الدلائل التجريبية ، اذا تم تجميعها بشكل سليم • وفى هذا الصدد يمكن ان ننقل نتائج البحث الذى قام به جيم توماس Jim Thomas حول « أثر الرقابة الحكومية على العلوم الاجتماعية » • وقد عقد مقارنة بين البحوث الممولة والبحوث غير الممولة على الشرطة (فى الفترة بين ١٩٦٠ ــ ١٩٧٧) عن طريق النماذج ومعالجة المعلومات والمنظور النظرى ، وتحديد المشكلة • وكانت الدراسة عبارة عن « محاولة لبحث قول بعض نقاد الرقابة الفيدرالية للبحوث الاجتماعية بأن الرقباء قد يقيدوا أو على الأقل يؤثروا على انتاج المعرفة • ولم يؤيد التحليل الذى أجرى على خمس صحف كبرى هذا القول • بل ان المعلومات فى الحقيقة تتحدى هذه التوكيدات فلم يظهر أى دليل يؤيد الفروض التى تقول ان البحوث الممولة :

- تشجع من يتلقون الاموال على اتخاذ رؤية ايجابية الى درجة أكبر مما يمكن ان يتخذها البحث غير الممول •
- تفرض على الذين يتلقون التمويل أن يختاروا مجالات أضيق للبحث تمليها الاحتياجات السياسية للوكالات الممولة •
- تؤدى الى استخدام متزايد للمعلومات الاحصائية •
- تهدد اســتغلال البحوث الاجتماعية عند المستوى الفنى بسبب تقبل فئــات رسمية أو أساليب رسمية أو وجهات نظر الوكالة •
- تخضع للرقابة بل وتوجهها الرقابة أو تقدم وسائل لحل الصراعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل مباشر •
- تعتبر بالضرورة أكثر محافظة من الناحية السياسية لأنها تؤيد الوضــع القائم السياسى والاجتماعى أكثر مما تفعل البحوث غير الممولة •

ولكى أوضح هذه النقطة ، يمكن ان أقول مرة أخرى •

- ليست كل البحوث الممولة موجهة لاهتمامات خاصة بالسياسة ، وبالمثل فانه يمكن ان تكون هناك بحوث حول السياسة وقضاياها تجرى دون عون مالى •

● ان التمويل لا يجب ان يؤثر بالضرورة فى النتائج • ومع ذلك يمكن ان يشجع البحوث فى موضوعات تهم الوكالة الممولة • وهذه الموضوعات يمكن ان تكون مناسبة وموائمة بغض النظر عن اعتبار التمويل •

● ان اهتمامات الباحث قد تتلاقى مع اهتمامات الممول ، ولذلك فان الأول قد يلجأ للثانى من أجل العون •

● ان كلمة الالتزام كلمة فضفاضة وغالبا ما تستخدم بمعنى يتسم بالازدراء والتحقير •

وهؤلاء الذين ينـادون بالالتزام يأخذون بوجهـة النظر التى تقول : ان العلوم الاجتماعية ليست خالية من القيمة • ولأن الايديولوجيات المتصارعة قد تسود ، فاننا لا يمكن ان نتوقع اتفاقا عاما على الالتزام أو على أى شىء ، فالناس المختلفون يلتزمون بايديولوجيات مختلفـة • فلكى تكون محافظا يعتبر نوعا من الالتزام ، وان تكون معارضا لذلك ،فهذا نوع آخر من الالتزام واذا كان الالتزام مستحسنا ، فاننا يجب ان نعترف بكلا النوعين • كذلك يجب ان يكون هناك مكان للبحوث والدراسات التى تفرق بين الالتزام السياسى والايديولوجى وبين الالتزام بمبادىء العلوم • والقـول بأن العلماء الاجتماعيين الملتزمين هم وحدهم الذين يسهمون فى السياسة يتطلب دراسة دقيقـة •

الخاتمة :

لقد حصلت العلوم الاجتماعيـة الى المرحلة التى اعترف لها فيها بفعاليتها عامة وأهميتها لأمور السياسة وخصوصا فى مجال التنمية • ويحتمل ان يزيد الطلب بأكثر مما يمكن مواجهته سـواء عن طريق المعرفة أو عن طريق القوة البشرية المتاحة وهناك تساؤلات كثيرة ليس لدينا أى جواب عليها بل أو أية معلومات ، وهناك ضرورة للتخطيط المستقبلى حتى يمكن استكشاف المطالب التى يحتمل أن تقع على عاتق العلوم الاجتماعية وان نستعد لمواجهتها بدلا من أن ننتظر لجنـة عمـل من احـدى الوكالات • واذا كنا نريد للمعرفة ان تسبق العمل وان تبقى متقدمة عليه ، فان منتج المعرفة يجب ان يتنبه لمسئوليته ولا يقنع بما لديه من زاد ثقافى • ان العلوم الاجتماعية تبيع سلعها بالفعل ، ولكن يجب ان نواصل تدعيم قدرتها على ان تغزو الأسواق • وعن طريق الأداء الأفضل داخل الاكاديميات يمكن ان نضمن استخداما أفضل وأعظم • وعندئذ يمكن اجتذاب العملاء بدلا من الجرى وراءهم •

وليس معنى ذلك ان ننكر الحاجة الى تقوية الاتصال والحوار بين الحكومة والعلماء الاجتماعيين ، وان ندعم اهتمام البيروقراطيين (المكتبيين) وصانعى السياسة بالمعرفة التى تتعلق بالعلوم الاجتماعية ، والأمر الذى سيساعد على سد ثغرة المصداقية والادراك واثراء قاعدة المعرفة وتوسيع نطاق استخدامها •

وان التقرير الذى بعنوان « استخدام العلوم الاجتماعية فى صنع السياسة » ليؤكد فى صدق ما يلى :

« ان العلوم الاجتماعية لا يمكن ان تعتبر أداة لتصريف الأمور الادارية ، كما أن أهميتها للسياسة ليست مقصورة على بعض مجالات الاهتمام التى تسمى « بالسياسة الاجتماعية » لذلك فان الأثر الاجتماعى للعلوم الاجتماعية ليس مقصورا على استخدامها المباشر من جانب السلطات العامة • ففى محاولة هذه العلوم ان تصف وتحلل الحقائق الاجتماعية بشكل أكثر فعالية ، تكون تتيح للأفراد رؤيا أعمق لمجتمعهم ، كما تسهم فى صياغة الاساليب التى يرى فيها المجتمع نفسه •

وهكذا فان العلوم الاجتماعية لا تمارس دورا يدويا فحسب (كما فى مفهوم الاستخدام فى العلوم الطبيعية) بل دورا يعمل على تدعيم قدراتنا على الادراك ، وتوسيع نطاق آفاق المعرفة لدينا ، وتعريضنا لمجموعة من البدائل يمكن ان نختار من بينها ما نشاء •

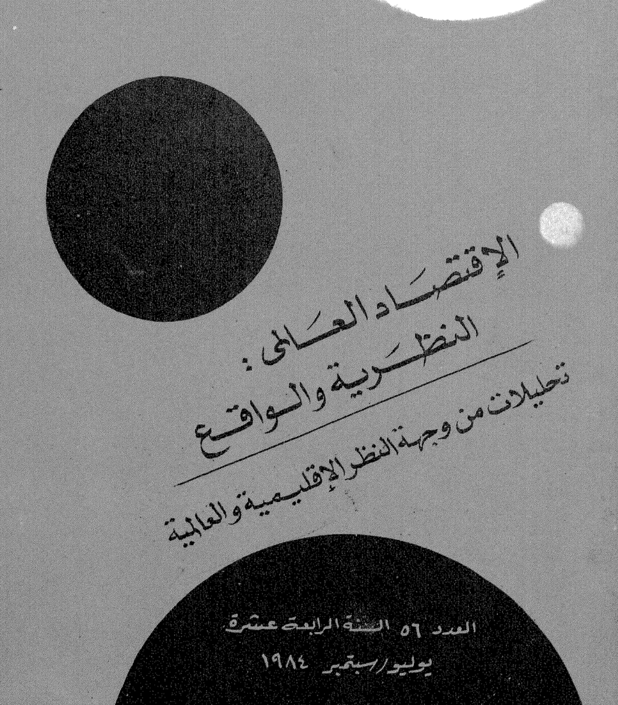
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٤/٤٧٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العدد ٥٦ السنة الرابعة عشرة

يوليو/سبتمبر ١٩٨٤

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد السادس والخمسون
السنة الرابعة عشرة
يوليو / سبتمبر ١٩٨٤

تصدر عن :
مركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٢٩

في هذا العدد

مقدمة

كان من أهداف جمعية الاقتصاد الدولية منذ قيامها عام ١٩٥٠ برعاية اليونسكو تنمية العلاقات بين رجال الاقتصاد فى كافة أنحاء العالم للعمل على تقدم علم الاقتصاد ، ويبلغ عدد أعضائها فى الوقت الحاضر خمسة وسبعين عضوا من الجمعيات والروابط التى تجمع رجال الاقتصاد فى البلاد المعنية ، منها ثمانى جمعيات نالت عضويتها منذ عام ١٩٨٠ ، ومن ثم غدت حلبة أثيرة لتبادل الأفكار ومناقشة نظريات التنمية وطرح البحوث أمام الاكاديميين من رجال الاقتصاد وأمام الذين يطبقونها فى أعمالهم الحكومية أو فى المنظمات الدولية أو الأعمال الخاصة وأول وسائلها المتاحة ما تعقده من اجتماعات دورية تتم كل ثلاث سنوات ، ومؤتمرات المائدة المستديرة المتوالية والمنتظمة برعاية أعضائها أو مع غيرها من الهيئات الأخرى ، وقد نشرت نتائج دراساتها خلال تلك اللقاءات باللغة الانجليزية أساسا ، وباللغات الفرنسية والاسبانية والروسية والبولندية أو غيرها احيانا .

وقد قامت الجمعية فى السنوات الأخيرة بجهد بالغ لتأمين الاشتراك فى

بقلم : ڤيكتور أوركويدى

رئيس الكلية الجامعة بالمكسيك منذ عام ١٩٦٦ تولى رئاسة جمعية الاقتصاد الدولية من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٣ ، ومن مؤلفاته : التنمية الاقتصادية فى المكسيك ، بالاشتراك (١٩٥٣) •

و : تحديات التنمية فى أمريكا اللاتينية (١٩٦٤) •

و : أثر العلم والتكنولوجيا فى التخطيط للتنمية (١٩٨٠).

كما أنه عضو بنادى روما ، ومجلس جامعة الأمم المتحدة •

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

اجتماعاتها على أوسع مدى ، ولاشراك رجال الاقتصاد من كافة أنحاء العالم حتى تتيح الفرصة لطرح شتى الاتجاهات والمدارس الفكرية على اختلافها ، ووطنت نفسها من ناحية أخرى على تناول كم من الموضوعات بداية من النظرية الاقتصادية الى مشكلات السياسة الاقتصادية ، وأحيانا السياسة الاجتماعية سواء فى البلدان التى تعتمد على اقتصاديات التسويق الصناعى المتقدم ، أو البلدان ذات الاقتصاد المركزى الموجه أو البلدان النامية •

كما قامت فى التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٨٢ ، بالتعاون مع جمعية الاقتصاد الامريكية فى الولايات المتحدة وبرعايتها بعقد دورة خاصة استغرقت اجتماعين أثناء المؤتمر السنوى فى مدينة نيويورك لاتحاد جمعيات العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الامريكية ، وذلك لعرض بعض اتجاهات النظرية الاقتصادية الحديثة وتطبيقاتها فى تلك المجالات التى تتصل بالاقتصاد الدولى •

ودعت الجمعية ثمانية من الاقتصاديين من أقاليم مختلفة فى العالم ، وكان هؤلاء المدعوون (وفقا لترتيب أسمائهم هجائيا) : ادمار باشا Edmar Bacha

اسى • تشاراقارتى S. Chakravorty ماكس كوردن Ma xGorden
دونج فيورنج ـ Dorg Fureng برانكو هورقات Branco Howat
وليم نورداوس William Nordhans اتش• ام• ايه اونيتيرى H.M.A. Ontitiri
لويجى سبافنتا luigispaventa • وعهد الى فرانكو مورجليانى Franco Modigliani
من معهد ماساشوسيث للتكنولوجيا ، ونائب الرئيس ثم رئيس جمعية الاقتصاد الدولية ، كما شارك ـ سير دوجلاس هيج Sir Douglas المحرر الأول للجمعية فى الحوار وقام بكتابة ملخص لما دار فى الجلسات والنتائج التى تمخضت عنها . نذكرها فيما يلى الى جانب الأوراق التى أعدها الأعضاء الثمانية :

« ومع ما نعبر به عن شكرنا لمضيفينا الأمريكيين ، وعلى الأخص الاستاذ جاردنر آكليى P. Gardner Ackley رئيس جمعية الاقتصاد الأمريكية عام ١٩٨٢ ، وسير آرثر لويس ـ Sir Arthur Lewis • رئيسها المنتخب لعام ١٩٨٣ ، أود أن أنوه بحقيقة على جانب كبير من الأهمية ، ألا وهى ، أنه بالرغم من ضيق الوقت المقرر للمؤتمر الى جانب الطبيعه الخاصة لمثل هذه المؤتمرات الكبرى ، كهذا المؤتمر الذى عقد بنيويورك ، فان الشركاء الذين يمثلون الولايات المتحدة قد أضفوا على المناقشات نوعا من الحيوية ، وساقوا كثيرا من المسائل على جانب عظيم من الأهمية ، كما كان المؤتمر عونا بما أتاحه من فرص التعاون بين جمعية الاقتصاد الأمريكية وجمعية الاقتصاد الدولية فى مناقشة موضوعات لها أهميتها البالغة فى الوقت الحاضر، لا تقل بحال من الأحوال عما كان من تلك الموضوعات الأخرى التى قدمت خلال الاعوام الماضية نتيجة للتعاون المثمر لأعضاء الجمعيات فى البلدان المختلفة •

وليس من المناسب أن أدلى بأفكارى فيما تناوله اجتماعنا من موضوعات ، وان كان سير دوجلاس هيج قد قام مشكورا بتلخيص الحوار والأوراق الثمانى التى قدمت• وان كنت طوال تلك الخبرة الطويلة من المناقشات التى مرت بى من رجال الاقتصاد على المستويين الأكاديميين المحلى والدولى ، وفى العديد من المؤتمرات الدولية ، لم أعن بشىء قدر ما عنيت بتلك الفجوة العميقة بين الفكر والحوار النظرى وحقائق الاقتصاد الدولى التى نعيشها فى الوقت الحاضر ، وما على أن أقرر ما اذا كانت حقيقة النظرية فى حاجة الى تجريد يتيح لها شرح ظاهرة ما أو عدد من الظواهر • فان ما يتم شرحه نظريا ، غالبا ما يصبح أساسا للتفسير أو التعزيز فيما يتصل بسياسة اقتصادية وهو ـ الى جانب ما تقوم عليه فى الغالب من محتوى فكرى ـ ما ننبذه جانبا بصورة جوهرية بارزة من أى حقيقة قائمة • كما أن صورة العالم الاقتصادية ، كما اعتقد ، خلال تلك السنوات القليلة الماضية ، كانت انعكاسا لعمق تلك الفجوة بين النظرية التى دانت لها الدوائر الأكاديمية والحكومية فى البلدان الصناعية المتقدمة ، سواء قام اقتصادها وفقا لحاجات السوق ، أو كان اقتصادا مركزيا موجها ، كما دانت بها الطريقة التى تبدو عليها المشكلة فى البلدان النامية • وسواء بدت هذه المشكلة مزقا فى النظام الاقتصادى الدولى أو تحطيما له ، فان تدويل الاقتصاد والتوافق العالمى

كظاهرة اقتصادية وصراع القوى بين النظامين السياسيين العظيمين فى العالم ، أو كفاح البلدان النامية ضد البلدان الصناعية ، فستبقى حقيقة أننا رجال الاقتصاد نعيش فى عالم محير ٠

وقد تعلمنا ونحن مازلنا طلابا ، فى عبارة لطيفة هادئة أنه لا يوجد عامل اقتصادى أو أى تقدير ـ وهو ما يعد مخالفا أو غريبا على النظريات والنماذج التى ندين بها ـ فى يومنا هذا يمكن أن يغدو ذا تأثير حاسم على الاتجاهين الاقتصاديين السائدين ، اذ أن كليهما يخضعان للتركيب الذى تقوم عليه معايير الحسابات القومية وخاصة ما كان وفقا لنمو حجم الانتاج الداخلى ، والاتجاهات الناجمة عن التجارة والتمويل والاستثمار فى الاقتصاد الدولى ٠ فما هو الغرض المرجو فى يومنا هذا من تحليل المشكلات ووضع الحلول ، كما لو أن المساوىء التنظيمية الحادة والبناء السىء ليس لها وجود فى الاقتصاديات الأساسية العالمية أو فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، أو أن ، هذه المقادير المتفاوتة من الموارد المتاحة لا تخصص لأغراض الدفاع القومى ، أو اقتحام حلبة سباق التسلح السخيف ، أو أى وجود لكافة ألوان التشدد التى صاغت الخطوط الأساسية للسياسة الاقتصادية التى بدت خلال الجيل الماضى مليئة بالحيوية والقدرة داخليا ودوليا وان لم تكن لها جدوى أو عائد معروف ؟

ويبدو أن علم الاقتصاد لم يعد يصلح حتى ليكون وحده عنصرا أساسيا للترشيد وقد كان فى الواقع موضع نقد ومراجعة دائمين ، نتيجة ، فى الغالب ، لأحداث هائلة ذات نتائج بعيدة من قبيل ذلك الركود الذى اجتاح العالم فى الثلاثينيات وظهور « دولة الرفاه » وكثرة الدول المستقلة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبادرة الوعى العالمى بالاتكالية وعجز التنمية ٠ ومن اليسير اذا ما توخينا النقد أن نعثر على فقرة لمؤلف مشهور ، من رجال الاقتصاد أو من غيرهم تشير الى ذلك ، وأقرب ما المدى من ذلك فقرة مما كتب « هارولد ج٠ مولتون «Harold G. Multon» عام ١٩٤٦ ، هى :

« من الضرورى مراجعة النظرية الاقتصادية باستمرار على ضوء
المتغيرات السريعة فى النظم والأبنية
الخاصة بالنظام الاقتصادى ٠ وهذا وحده هو
الطريق السديد لخدمة المجتمع ، فالمراجعة بمعنى التجديد
الشامل ، أو حتى نبذ الكثير من المذاهب ، فلا تكون مقصورة
على التعديل أو التنقية أو الحيز الذى تضرب فيه تلك
الأفكار الخاطئة بجذور عميقة » ٠

وما زالت تلك الكلمات بعد سبع وثلاثين سنة صحيحة فى معناها ومبناها ، ثم ومع اكتشاف قصور التنمية وتخلفها وما يترتب على ذلك من نتائج ، جدت أفكار

جديدة فى أمريكا اللاتينية خلال الخمسينيات أفرزت مدرسة للبناء الفكرى تركزت بصورة بارزة فى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للامم المتحدة ، وتناول النقد تلك الأفكار فى نقاط عديدة تتعلق بتخلف التنمية ، وفى السنوات الأخيرة ، بعثت تلك الأفكار التى أفرزتها النظريات الكلاسيكية الجديدة بقوة دفاعا عن مبدأ التوازن العام ونظرية السوق ، ومرة اخرى اتجه الرأى الى تأييد قاعدة تجميع الموارد من حيث الزمان والمكان عن طريق التخطيط المركزى كأقوى ما كان من قبل ، وأخذ التكافل الدولى المتزايد فيما بيننا يشير على الأقل الى أن السياسة الاقتصادية الدولية والقومية وسياسة التنمية يمكن أن تقوما على نهج بسيط تضعه الدوائر الأكاديمية مسبقا لحكومات معينة أو حتى للمنظمات الدولية •

وان هذا ليؤكد أهمية التجميع ودراسة التحليلات المبدعة الخلاقة ، أما موضوعنا هذا الذى تبنته جمعية الاقتصاد الدولى بالتعاون مع قطاع العلوم الاجتماعية باليونسكو ، فانه يرمى الى الاسهام بجهد متواضع فى هذا الاطار • ولم يلق كتاب البحوث ، ولا أحد منا ممن حضروا الاجتماع مكلفين به ، بالا الى توقعات الاقتصاد الدولى أو امكانية تشكيل أو انجاز سياسة اقتصادية سديدة وكأنها جهد ضائع ، وان كان من الحكمة لفت النظر الى حقيقة أن علم الاقتصاد لا يقوم وفقا لسياسة اقتصادية كتلك التى يتوخاها الاقتصاد الدولى المعقد فى يومنا هذا أو فى المستقبل مادام قائما على عدم المساواة ، وعدم الاستقرار ، وعدم التوافق مع الوقت ومادامت رؤيته العالمية تخضع على الدوام للقوى والدوافع التى فشلت فى تبين الفكر الاقتصادى القديم ، لحاجة السوق •

فاذا كانت تلك المقالات عونا لحوار يمتد الآن الى كافة المجالات •• كما يبدو فيما أصدرته جمعيتنا من مؤلفات ـ فان استمرارية هذا الاهتمام البادى من جانب الجماعة الأكاديمية الدولية فى ذلك الميدان من ميادين المعرفة التى يقوم به المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية باليونسكو ، يلقى كل عون وتبرير •

وختاما ، أحب أن أعبر عن تقديرى لمحرر هذه الصحيفة ، بيتر لينجيل Peter Lengyel على ما قدمه من عون •



مقدمـــــة ٠

انها محاولة مبدئية لتقديم اطار لدراسة الصور النقدية لسياسـات الاستقرار التى اتبعت أثنـــاء الحكم العســــكرى للأرجنتين ، وشيلى ، و ، أرجواى خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات ٠

ويتناول المقال ثلاثة موضوعات أساسية ، يعرض أولهـــا لتفسير كيف نجح صناع السياسة فى هذا المثلث الجنوبى لأمريكا اللاتينية فى تشجيع التبادل الأجنبى بكنوز تلك البلدان الثلاثة . ويناقش ، الموضوع التالى ، كيف أخطأ صناع السياسة هؤلاء فى تفسير طبيعة الضغوط التى تواجهها بلادهم ، ولج بهم الخطأ الى تشجيع

(١) أطلق الكاتب وصف «Southern cone» على الجزء الجنوبى من أمريكا اللاتينية أى « المخروط أو القمع الجنوبى » وقد فضلنا وصف « المثلث الجنوبى » ترجمة لها ٠ ويقول الكاتب انه استعان فى أعداد هذا المقال بتعليقات وشروح كل من : جوبرمو كالفو ، رينيه كورتازار ، كارلوس دياز اليجاندرو ، أرمنيو فراجا ، روبرتو فرنكل أو فرانكو موديجليانى ٠ ولكنه لا يحملهم مسئولية ما انتهى اليه فى كتابته ٠

بقلم : ادمـــار ل . باشــا

Edmar L. Bacha

استاذ الاقتصاد بجامعة اللاهوت الكاثوليكية فى «ريودى جانيرو»
pontificia universidade

كان يكتب أحيانا بعليقاته فى الصحف المهنية ، كما ألف عددا
من الكتب عن مشكلات الاقتصاد البرازيلى ، منها بالاشتراك مع
« لانس تايلور ـ Lance Taylor و « أل ـ Al
كتابهم : أنماط للنمو والتوزيع للبرازيل ١٩٨٠ » ٠

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف ٠

سياسة الصادر على الاستيراد الحر ٠ وكانت « صفقات الاشفاق » فى سياساتهم بلاء ذاتيا ، فقد كانت محاولتهم تلك لتثبيت الأسعار عن طريق التبادل المتسم بالتحـايل وخفة اليد محاولة غالية الثمن ، وهو ما نعرض له بالعرض والتحليل فى الموضـــوع الأخير من المقـــال ٠

نجاح موقوت :

ضخامة الصادر والتدفق الرأسمالى :

كان الموقف ضـــد سياسة التصدير من مقررات استراتيجية التنمية فى أمريكا اللاتينية خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينيات فكانت تلك السياسة الغالبة المثيرة فى صورتها تلك من الانتاج لكفاية السوق المحلية على التصدير أكثر نفعا وتحقيقا للربح ، وقد صانت سياسة القيـــود الكمية البلاد من التحول الى الاستيراد ، ولم تترك سوى دور هامشى للتعريفـة الجمركية ، وفى نفس الوقت كان المستوى المنخفض والمتغيرات العديدة لمعدل التبادل الحقيقى وفقا للقواعد

الأساسية لخدمة السوق المحلى أساسا والاعتمادات المالية والحسابية المضادة التى تحول دون أى كسب من النشاط غير المتواتر للصادرات ٠

وتحت هذه الظروف لم يعد من المجدى ـ كما يفعل بعض رجال الاقتصاد فى أمريكا اللاتينية ـ مناقشة ما قيل من أن تحديد الصادرات ، كان مطلبا خارجيا ، حتى وان بقيت الموارد الداخلية فى ركود ، نتيجة للقيود المالية والسياسات النقدية ، المقررة للمحافظة على توازن ميزان المدفوعات ، ويبدو أن اقتصاديات أمريكا اللاتينية تعانى من نمط غريب من « البطالة المطردة » وهو نمط سار فى الاقتصاد النامى ، ومع هذا البناء الاقتصادى القائم وصل التحول عن الاستيراد الى أدنى الحدود ٠ وان بقى القصور فى التبادل الخارجى قائما ،وبقى التنافس مع الخامات المستوردة غير قائم والحاجة ملحة الى الانتاج العاجل والسلع الرأسمالية لتحقيق أقصى معدل لتقدم التنمية العامة ٠ ومع الرغبة الملحة الملحوظة الى التصدير ، لم يكن هناك ما يكفى للتبادل الخارجى مما عاق الاستثمارات وحال دون استخدام الطاقات الصناعية ٠

وكان تشخيص العله باديا لكل هؤلاء الذين يعنون بالعائد المتدنى للصادرات فى أمريكا اللاتينية ، ولم يكن هناك غير الصادرات التقليدية التى تقوم على قاعدة صلبة من الموارد الطبيعية ، ما يستطيع أن يتصدى للمنافسة فى الأسواق الخارجية ٠ وهذا الموقف هو ما يمكن وصفه بأنه حالة من البطالة المطردة خاصة بتلك البلاد فى الجنوب ، بينما العمالة فى الشمال تتحدد تماما بالزيادة الحقيقية فى الأجور ، وقياسا على ذلك ، يتحدد مستوى العمالة وطاقة النمو فى أمريكا اللاتينية ، وفقا للعائد المتدنى للفائدة فى قطاع التصدير الحرج ٠

وقد أيد صحة هذه الفتوى ما ترتب على تغير السياسة خلال الستينيات والسبعينيات عندما بدأت بلدان أمريكا اللاتينية سياستها الخارجية الجديدة (وتعنى، حقيقة ، رفع معدل العائد المتوقع لنشاط الصادرات) فانتعشت الصادرات ، وازداد معدلها ليكفى حاجيات التنمية والعمل على تقدمها عامة . وانخفض الحد من التبادل الخارجى مما عاق فى الماضى نمو معدل التنمية فى تلك البلاد ٠ وكانت زيادة الصادرات، وما ترتب عليها من زيادة المدخرات الأجنبية قد أدت الى زيادة المدفوعات الدولية فى أمريكا اللاتينية ، لفترة ، مكنتهم من أن يكون لديهم فائض غير محدود لسوق الدولار الأوروبية ٠

وصاحب انتعاش الصادرات جهود عديدة لحرية الاستيراد ، مما يعنى بالنسبة للبرازيل وكولمبيا الحد من القيود الكمية ، والعمل على خفض التعريفة الجمركية بصورة معتدلة ، وخاصة تلك التى قامت على أساس الحماية الجمركية ، وعندما وصل معدل التبادل الحقيقى الى مستوى مناسب نتيجة لخفض التعريفة الجمركية فان هذا الاجراء بأصلاح التعريفة الجمركية فى البرازيل وكولمبيا مع ترشيد وسائل الحماية ، لم يكن له على ما يبدو ثمة تأثير على معدل الفائدة فى كل ما تم التحول عنه فى نشاط الاستيراد ٠

افســـاد الانجـــاز :

التطبيق الخاطىء لنظرية ليرنر :

فى التنسيق :

كان القصد فى المثلث الجنوبى مختلفا ، فقد كان الهدف ـ كلاما ان لم يكن عملا ، تحرير الاستيراد تحريرا كاملا ، والسماح للأسواق الدولية بتقرير بدائل الاستيراد بحرية تامة ومعرفة ما يتبقى للبلاد من وراء هذا النشاط وكثيرا ما كانت ، الدعـوة الى « نظرية ليرنر فى التنسيق » لتبرير معايير هذا التحرر ولا يتسنى تطبيق هـــذه النظرية دون استيعاب كامل لكل جوانب النشاط الاقتصادى فى صناعة متوازنة متعددة الأنماط ، فان الحماية الزائدة لصناعة متهادية ليست أكثر من عقوبة صارمة لصناعة لا تحقق غير عائد نسبى ، ففى هذا العالم المتوازن لا يستقيم الالحاح على التصـــدير ولا تستقيم حرية الاستيراد ، وهو ما يعنى الكثير فى الواقع ٠

فاذا كان التشخيص صحيحا ، فان بلدان أمريكا اللاتينية كانت بالتالى تعانى على الأقل من البطالة المطردة فيما يعرف بالجنوب ، فاذا أزيلت حواجز الاستيراد فجأة بحكم هـــذه الظروف ، بدا ذلك خطأ كبيرا ، اذ أن الأســعار والأجور ما لم تتســم بالمرونة فانها تؤدى الى تفاقم البطالة ، ومن الواضح تماما أن تشجيع التصدير يقتضى أن تكون له الأولوية على الاستيراد ، فاذا ازداد التبادل الخارجى أمكن وضع السياسات المالية والنقدية لرفع العمـــالة الداخليـــة فى الوقت الذى يتحقق فيه توازن ميزان المدفوعات ، وعند ذلك يبدو تحرير الاستيراد من قيوده أمرا سديدا ، يؤدى الى تحقيق الزيادة المعقولة للموارد الاقتصادية ٠

وحتى فى ذلك ، يضع الميزان الحسابى فى اعتباره أن التكلفة الاضافية للسلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة تعد انفاقا سيئا بالنسبة لاقتصاديات عالم صـــناعى ناشىء ، ومن ثم فان حجم الاستيراد الذى يحتاجه مثل هذا البلد لابد وأن يتناسب مع تقدير الصادر ، ولربما كان ذلك حجة سديدة لترك الحرية المطلقـــة للاستيراد وان كانت أحداث الاقتصاد العالمى الحديث تضفى نوعا من الأوهام الدرامية على ما تبتغيه البلدان الصغيرة ، كما أن أنصبة السوق الصغير لا تعتبر وقاء من الحماية الجمركية فى البلاد الصناعية أو شريحة الاستيراد الخالى من الحكمة فى البلدان النامية (أو الأقل نمـــوا) ٠

وفضلا عن ذلك ، فان اتجاه الصادرات الصناعية ، حتى فى البرازيل (ولا تزيد حصتها من الاستيراد العالمى الصناعى عن ١٪) خلال الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٠ ، تجد ما يفسرها تفسيرا واضحا فى هذا النمط من المعايير الاقتصادية المحددة للعرض والطلب منه فى معادلة العرض وحده بالأسعار العالمية ، وهو ما يتفق مع نظرة ليرنر التى تلقى المزيد من التأييد فى الوقت الحاضر ، اذ تعزو ارتبـــاك التجـــارة العـــالمية

للمصنوعات الى افتقادها لطبيعة التنافس وحاجتها الى التقنين ، على الأقل ، كظاهرة للتنافس غير المقنن (اعيب) ٠

والدرس المستفاد من ذلك أن التبادل الخارجي يكتسب تغيرا فى السعر هــو فى صالح الصادرات لأنها تتكيف مع حالة الطلب العــالمى الكثيف حتى لــدى دولة صغرى ٠ فاذا أدى ذلك الى تدهور حقيقى يحتاجه الوضع القائم للتبادل الخــارجى فليس هنــاك غير الاذعان والتسـليم (حتى وان كان غير محــدد) ، ومن ثم فان من اليســير فى حالة ما اذا كان الطلب الخــارجى متماسـكا ، للوصــول الى مسـتوى ايجـابى من الحماية ضـد المستوردات المنافسـة ، فاذا قيدت الصادرات بتحريف سياســة الســعر الداخلى ، فان القطر لابد وأن يعــانى من ســوء التقدير لتكلفة الموارد ، أما اذا قيدت الصادرات وفقا للطلب العالمى فانه يعــانى ما يترتب على البطالة من تكلفة ٠ وتزداد التكلفة فى تلك الحالة الأخيرة فى البــلاد النامية لمــا تواجهه من صعوبات متزايدة فى تحريك الموارد من النشاط الاقتصادى للصادرات الى بدائله من الواردات اذ أن تجارة الصناعة الداخلية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وطالما كان هناك احتمال لترشيد الطلب الخارجى بحيث يزداد ليصل الى معدل الموارد الداخلية المعدة للتصدير ، لايصبح هناك ثمة أمل فى تجارة حرة للبلدان النامية ٠

ولنعد الى الحقائق لنرى أولا أن حرية الاستيراد حتى فى هذا المثلث الجنوبى لم تمض بخطى سريعة الا فى شيلى وحدها ٠

وهناك فقرة لصورة تحليلية حديثة فى أورجواى :

« حتى عام ١٩٨٠ لم تكن منافسة الاستيراد قد حلت محل اجراءات الحمــاية وان بقيت صور الانتاج المحلى على حالها دون زيادة ، وبقى الرواج الصناعى فيما بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٨٠ مرتكزا على حماية الصناعات أصلا ٠ ولم يؤد ضعف الحماية الأسمية الى خفض التعريفة ، مما بدأ فى التفاوت بين السعر فى الداخل وفى الخارج، أو فى جدوى التعريفة وفعاليتها ٠ وبقى تطور نظام الحماية بعيدا عن صور التوسع الصــناعى » ٠

والوضع فى أورجواى جدير بالنظر لنجاحها فى تحقيق معدل مرتفع فى تقدم خطة التنمية (وقد بلغت ٥٪ خلال السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٨٠ بالقياس الى معدلها من سنة ١٩٦٨ الى ١٩٧٣ وكان ١ر٩٪ ، ومعدلها من ١٩٦١ الى ١٩٦٨ وكان ٣٠ر٪) وارتفاع حصة المصنوعات فيها ٠ ومن الواضح أن تلك الحالة سند لنا فيما نسوقه من رأى ، يقوم على أن ترويج الصادرات دون حرية الاستيراد كان هو العامل الحساس

في بعث القوى الكامنة للتقدم بعد التدهور الاقتصادى الذى حل باقتصاد أمريكا اللاتينية في الستينيات ·

وكان التحرر من عوائق الاستيراد في الأرجنتين أبعد أثرا منه في أورجواى وكما يقول – كانيتروت – خفضت التعريفة الاسمية (باستثناء ما يقل منها عن ٢٥٪ قبل عام ١٩٧٦) في المتوسط من ٩٤٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٤٪ في نهاية عام ١٩٧٩ (وحدث أن خفضت بنسبة ٧٠٪ في نوفمبر ١٩٧٦ ، وان بدأ مستوى هذه الحماية حتى عام ١٩٧٩ مفرطا في الزيادة وأن هذه الزيادة كافية للحد من منافسة الواردات ، وعند ذلك كان استمرار هذه السياسة المفرطة في تقدير المعدل الحقيقى للتبادل التى بدأت في مايو عام ١٩٧٨ سببا في اطراد التحرر من هذه الحماية المفرطة لناتج الصناعة حتى كانت نهايتها في أواخر عام ١٩٧٩ ، وعند ذلك فقط أحست الشركات الأثر الفعال لخفض التعريفة المتوالى (كانيتروت ، ١٩٨١ ص ١٨٣) ·

ومنذ ذلك الوقت ، لم يكن الوضع في الأرجنتين (منذ ١٩٧٩) وفي أورجواى (بعد ١٩٨٠) لحرية الاستيراد كما هو ولكن حرية الاستيراد غدت من قبيل تنظيم معدل التبادل وهو ما نعرض له بعد ذلك ·

أما شيلى ، وان كانت مثالا لحرية الاستيراد ، فقد بدأت من معدل ٩٤٪ عام ١٩٧٣ ، فخفضت التعريفة عام ١٩٧٩ بمعدل ١٠٪ (باستثناء صناعة السيارات) وافتتحت بذلك ميدان المنافسة بين الواردات ·

وأدت هذه الخطوة الى القضاء على أكثر من صناعة كما جاءت في تقرير «فوكسلى» (١٩٨٠) وآخرين غيره ، ولكن الحقيقة المستغربة ، أن الصناعة في شيلى لم تختف كما توقع الكثيرون ، ولكنها نظمت لتنمو بمعدلات طيبة بعد عام ١٩٧٦ ·

وهناك مسألتان تثيران الحيرة : أولاهما ، ما هى العوامل التى أدت الى تحقيق الطلب على السلع المنتجة محليا في مواجهة منافسة المستوردات المتزايدة ، وقضت على شره الحكومة ؟ وثانيتهما : كيف استطاع هذا التوسع الصناعى أن يتم من غير أن يثير أزمات للتبادل الخارجى ؟ وليس من شأن هذا المقال أن يضع أجابة عملية مقننة لهذه الأسئلة ، وان عرض لبعض الملحوظات ·

وعلينا أن نذكر أولا الاتجاه السليم للصادرات (بما فيها صادرات النحاس بعد ١٩٧٧) وقد أفرزت التبادل الخارجى وزيادة الطلب على السواء ، فقد أدى التوسع في الصادرات الى اتاحة الفرصة أمام رأس المال بما أدى تغطية وقتية لعجز ميزان المدفوعات المتزايد دون أية مشكلات ملحوظة ·

والملاحظة الثانية ، تتصل بواقع ما حدث بعد هذه الردة الكبرى عام ١٩٧٤/٧٥، اذ أخذ الانتاج الصناعى في الصعود حتى عام ١٩٨٠ ، الا أن الاستثمارات ظلت كاسدة ولم تكن هناك زيادة ملحوظة في العمالة الصناعية · وفي نفس الوقت ازداد

معدل المصنوعات المستوردة زيادة واضحة ، مما أدى الى احلال المستورد محل الناتج الصناعى المحلى ، كما أدى الى عدد من النتائج ، فمن الناحية الاحصائية ، نرى أن نمو الانتاج الصناعى عملية خادعة فى بعض نواحيها ، مادامت لا تعكس توسعا يخضع للقياس مع العائد المحلى ، وقد أدى الى ذلك أن معدل العائد على الانتاج الصناعى قد انخفض ٢٠٪ فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٧٩ ٠

وتلك نقطة فى حاجة الى التوكيد لأن الوضع المحزن للعمالة والاستثمار فى مواجهة الانتاج الصناعى المتزايد قد خدع أكثر من واحد من المراقبين للصورة فى شيلى ، وهذا الغرض باحلال الانتاج المحلى محل المستورد يختلف فى جوهره عن عملية الاحلال العكسية التى حدثت فى الدول المستوردة للبترول بعد الهزة التى أصابت أسعاره ، ففى تلك الحالة كان من المتوقع أن تتضاءل مرونة الاحلال تحت ضغط التكنولوجيا القائمة ، أما فى الحالة الأولى ، فانه ماثل فى درجة العملية القائمة ، وليس فى التغير التكنولوجى كما هو فعندما تتم حرية الاستيراد ، فان حرية الاختيار للاستيراد تؤدى الى زيادة الانتاج مادامت تترك اللمسات الأخيرة فى الصناعة للعمل المحلى ، وفى أسوأ الظروف ، فان عملية التصنيع يمكن أن تتم فى الخارج ، وتبقى العمليات التجارية فى الداخل ، وفى الحالات القصوى ، تفصح الاحصائيات عن بقاء الانتاج الصناعى ثابتا لا يتغير ، أو حتى يزداد بينما تتدنى قيمة العائد المحلى الى درجة الصفر ، وهناك ما يشير الى حدوث مثل ذلك فى شيلى اذ استمرت البطالة واشتدت بالرغم من زيادة مستوى الانتاج ، ومن حيث المبدأ كان انكماش الأجور بالأحرى علاجا لهذه المشكلة ، طالما كان الدخل من عملية الاحلال قد تعطل عندما بدا أن معدل الأجر قد هبط بالنسبة لسعر المستورد ٠ فاذا أعقب ذلك الحد من حرية الاستيراد فانها تؤدى الى نفس النتيجة دون أن تتسبب فى علة اجتماعية ٠

تخريب القاعدة :
خدعة ثبات السعر :

تشارك البرازيل دول المثلث الجنوبى التجربة ، فبعد ثلاث أو أربع سنوات من الحكم العسكرى ، كان عليها أن تجتاز هذا الاختيار العصيب بين الأخذ بالتنمية الاقتصادية أو تثبيت الأسعار ٠

وقد وقع الانقلاب العسكرى فى البرازيل فى ابريل ١٩٦٤ ، وبعد فترة من الاستقرار عادت التنمية الاقتصادية عام ١٩٦٦ ، وان كان التضخم وقد ذللت مشكلته عام ١٩٦٥ ، قد وثب مرة أخرى من ٢٩٪ خلال الربع الأخير من عام ١٩٦٥ الى ٣٩٪ فى الربع الثانى من عام ١٩٦٦ ، وردت الحكومة بتشديد القيود على التوسع فى الاعتمادات الداخلية ، وأدى ذلك الى نوع من الردة فى مسار الاقتصاد ، وتبع ذلك تحرك قوى بظهور فريق جديد من رجال الاقتصاد يرأسه « دولفيم نيتو —

Dol Fim Netto » ــ وتختلف فلسفته الاقتصادية عن فلسفة « روبرتو كامبس ــ Rogento Gampos » و « جوفيادى بلهاوس ــ Gouvea Bulhoés » وكانا فى السلطة منذ عام ١٩٦٤ ، فقد كان كامبس ، وبلهادس مأخوذين « بسحر السوق » والحاجة الى وقت لتيسير الردة الاقتصادية للتخفيف من التضخم المتوقـــع ، الا أن دولفيم نيتو كان أقرب منهم الى النزعة البرجماتية ، والى وزن الفائدة العاجلة لرجال الصناعة فى سان باولو •

وفى هذا النسيج من الأفكار الغريبة ، كما وصفها كامبس أخيرا (سيمونسن وكامبس ١٩٧٤ ص ٦٦) أخذ دلفيم نيتو يشرح عودة التضخم عام ١٩٦٦ ، كمـــا فرضته التكلفة • ومع هذا التشخيص ، عمل على تشديد القيود على السعر المباشر ؛ وأخذ يمسك بعنان الأجور ، وفتح فى اعتمادات الشركات والمستهلكين والحكومة وعمل على تنشيطها ، وكانت السياسة النقدية كما صورها ماريو سيمونسن فيما يلى :

« بدأت بضوابط سلبية وفقا لمبدأ أن نمو النـــاتج الحقيقى لا يصح أن يتأثر بأزمة السيولة ••• وقد أدى ذلك حين التوسع فى وســـائل المدفوعات بالمعدلات السابقة الى ما يمكن أن يقبله فى العادة من يأخذ بنظرية الكم النقدى ، والواقع أن هذه السياسة النقدية السلبية كانت مطابقة للحد من التضخم لأن الحكومة قد أخذت تطبق سياسة قاسية لضبط الأسعار » •

وبقية القصة معروف : فقد حققت خطة التنمية العامة نوعا من التقدم وصل الى معدل ٢ر١١٪ منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ ، وأخذ التضخم فى النزول بطيئا الى ١٨٪ عام ١٩٧٢ •
ومضت الأرجنتين على نفس الطـــريق عام ١٩٧٧ ، ففى عام ١٩٧٦ هبط التضخم هبوطا سريعا من ٥٠٪ فى الشهر الى ٧٪ ، ولكنه وقف بعد ذلك صامدا لا يتزحزح عن هذا المعدل ، وخـــلال ذلك بدأت موجـة من الرواج الاقتصـــادى ، وأن قرر « مارتنيز دى هوز ــ Mortinez de Hoz ــ أن الحد من التضخم له الاولوية الأولى ، ويصفه « كانتيروت » وصفا مسرحيا بقوله :

« وظل الاقتصاد منتعشا حتى يونيه ١٩٧٧ ، فعملت المصانع بأقصى طاقة لها وحققت أرباحا عالية بفضل السياسة المفتوحة لضبط الأجور ••• فليس من اليسير أن نتخيل أن هذا الوضع يمكن أن يستمر ويتخذ مجراه فى عملية التنمية السريعة ومعجزة البرازيل ••• أن الحكومة ، وان لم تلق بالا الى هذا البعد وقررت أن تلقى بكل ثقلها فى عملية التضخم ، فاتخذت قرارات كان من شأنها الحد من الرواج•• وبهذا أفصحت عن ترتيب الأولويات ، فالنظام الاجتماعى له الأولوية ، أما التقـــدم الاقتصادى فيأتى أخيرا ، وقررت بوضوح شدة اقتناعها وسلامة اتجاهها الى الاصلاح الاجتماعى ، ولم تتردد عن الأضرار بالمصالح العاجلة لهذه الطبقات الاجتماعية خدمة لخطتها السياسية الليبرالية ومشاركتها للمديرين والملاك ، وغامرت بذلك بالمراهنة

على رأسمالها السياسى . وأصبح بقاؤها متعلقا بنجاحها . (كانتيروت ، ١٩٨١ ص ، ١٥٠) .

وبعد فترة حين اتخذت سياسة نقدية أكثر تماسكا ، نتيجة لتدهور الانتاج الصناعى تدهورا ملحوظا بدأت سياسة مقاومة التضخم بالتركيز أولا على اعلانها السابق بتغيير السعر ، وكان لعدد من العناصر أثرها فى اتخاذ هذا القرار . أولها الوهم المتسلط على عقول الناس حول نظام النقود العالمى وقدرتها على تعديل ميزان المدفوعات ، وثانيها انصراف الحكومة عن أى محاولة لتقييد الأجور فى اطار ايدولوجية اقتصادية تأنف من مقاييس تحديد الأسعار ، وثالثا ، ضخامة المخزون من التبادل الخارجى بالاضافة الى تلك الأعداد الكثيفة لأسواق التمويل الدولية ، ورابعا ، القدرة على اقامة نظام غير مباشر للتوسع فى المدفوعات الداخلية ، ومن ثم القدرة على ضبط العجز فى ميزانية الحكومة .

وحتى نعرف لهذه النقطة الأخيرة قدرها لابد وأن نضع فى الاعتبار أن جماعة التكنوفراط الأرجنتينيين على خلاف أقرانهم فى شيلى لم يكن لديهم تصريح مطلقا .. كارت بلانش) من المؤسسة العسكرية لتجديد الوضع الاقتصادى القائم ، وحيل بينهم وبين ضبط الانفاق الحكومى واعتمادات التوسع الداخلى بالذات بأمر العسكريين. فاذا تعطلت تلك الرقابة على ميزان المدفوعات فى الحساب المالى فى الوقت الحاضر ، فان نظام التمويل الداخلى يصبح وثيق الصلة بأسواق التمويل الدولية ، وبالتالى فان أية محاولة لايجاد اعتماد داخلى يتجاوز الحدود لابد وأن تلجمها أزمة التبادل الخارجى السائدة ، وتصبح جهامة النظام النقدى هى البديل الحتمى لاستقرار المدفوعات الخارجية .

ويساعد هذا الانفصام فى طبيعة النظام الاقتصادى تفسيرا لهذا القرار الباطل الذى أبداه « مارتنيز دى هوز « لحرية تدفق رأس المال ، حتى وان تم ذلك قبل تدفق التجارة تدفقا حرا خاليا من أى قيد ليقدم على الأقل فرصة التصدى لقانون السعر الموحد لقمع التضخم الداخلى .

ويقترب « كانتيروت « من هذا التفسير عندما أشار الى أن :

« ان اغفال العمل على تقلص سياسة اللاتضخم التى بدأت فى النصف الثانى من عام ١٩٧٧ لم تنشأ عن تعذر التحكم فى تدفق النقود فى اطار الحراك الرأسمالى ، ولكنها نشأت من رفض الحكومة لمواجهة العواقب الاجتماعية والانشائية لتلك السياسة واحتجت بالأمن ، وعارضت القوات المسلحة منذ البداية أى سياسة اقتصادية تؤدى الى تفاقم البطالة . (كانتيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٥٥) .

وفى رأينا أن ما يراه كانتيروت صحيح الى حد ما عندما أثبت أن القائلين بالانفتاح المالى يكسبون أمام أولئك الأقطاب من القائلين بنظرية الكم لأنهم حققوا ثبات السعر

دون أى تكلفة للبطالة ، وفى كلا الحالين تصبح العمالة الكاملة فرضا وليست هى النهاية عادة ، فاذا كانت الأسعار والأجور فى الداخل مرنة تماما . فان كلا من الانكماش الذى الى أى قرار مسبق للحد من مستوى الانفتاح أمام معدل التبادل يؤدى فىالنهاية الى البطالة وتأتى النتيجة سريعا اذا ما خضـع تدفق رأس المال لرقابة الحكومة . وفى هذه الحالة يكون التميز لأى منهما على قدر صلته باجمالى الطلب الذى يؤدى الى الانكماش فالاستيعاب الداخلى ، يتم عند ضغط الاعتماد ، ويعرف صافى الصـادر عندما يتم تطبيق ما أعلن من قبل عن الحد من مستوى الانفتاح ، وفى كلا الحالين تقع البطالة وان كان الاعتماد الجارى ينتعش فى الحالة الأولى ويسوء فى الحالة الثانية ٠

ولنعرض الآن لحالة تدفق رأس المال دون ضوابط ، فمن النتائج نتبين نتيجة واحدة تسبق اعلان الحد من التبادل بخفض قيمة العملة تحت ضغط التضخم الحاد ، هى هبوط قيمة الاعتمادات الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية ، فاذا كان التدفق المالى خاليا من القيود ، فان هذا الهبوط فى قيمة الفائدة المتوقعة يمكن أن تؤدى الى التوسع فى المديونية الخارجية للطلب فى الداخل ، مما يؤدى بالتالى الى ما لا يمكن تعويضه من صافى الصادرات الهابطة ، وقد تتسع العمالة فى تلك المراحل الأولى لسياسة تنشيط معدل التبادل ، فاذا تراكمت الديون الخارجية ، أخيرا ، وهبطت الاعتمادات الجارية ، فان « مغامرة الدولة » (من حيث الموارد الخاصة بسوق الاعتمادات) « ومغـامرة التبادل » (من ناحية الطلب) يتفاقمان باستمرار ، وفى كلتا العمليتين الحسابيتين يكون من المتوقع ارتفاع قيمة العملة المحلية بالنسبة للاعتمادات الخارجية ، ويتراجع الطلب الداخلى ، ويرتفع معدل البطالة ، اذ تختلف أزمة التبادل اختلافا بينا عما يمكن أن يتخيله اقطاب النقد العالميين من صور ٠

أما نظرية الكم ، فان تكلفة البطالة تكون فى المقدمة ، وأى اجراء فى العملة يؤخر أجل السداد على حساب الزيادة فى المديونية الخارجية ، وان كان من اليسير أن نقول لقدامى رجال النقد أن الدولة قد تركت دون احتياطى خارجى بعد رحيله من أجل بداية طيبة لسياسة أكثر رشدا ، وقياسا على ذلك فان الكمبيالات الآجلة تبدو وكأنها التراث الوحيد لرجال النقد العالميين بعد أن انتهت مهمتهم ٠

وقد كان تقلص ظل رجال النقد العالميين فى الأرجنتين فى بواكير عام ١٩٨١ مما يستحق التنويه من الناحية السياسية أكثر مما كان فى شيلى (فى منتصف ١٩٨٢) أوفى أورجداى (فى أواخر ١٩٨٢) ، وان كان مما هو فى حاجة الى تأكيد أنه فى الحالات الثلاث جميعا ، كانت المغالاة فى تقييم معدل التبادل نتيجة لهـــذه المحاولات للسيطرة على التضخم فى الداخل عن طريق الموازنة بالسعر الدولى ، وهو ما يبرزه الشكل رقم ١ حيث نشرت جدولة أرباح الصادر فى الدول الثـلاث ، وقد قامت هذه الجدولة بتكرار معدل التبادل الأسمى (البيزو للدولار) بحساب سعر الجملة فى الولايات المتحدة ، وتقسيم الناتج بمعدل الأجر فى الداخل ٠ وكانت الجداول متساوية بالنسبة المئوية عام ١٩٧٠ ، وهو العام الذى قدر له أن يكون مثالا لعلاقات

السعر التى سادت قبل سيطرة العسكريين على هذا المثلث الجنوبى · وتبسيطا للصورة نتخذ عام ١٩٧٧ أساسا للتحرك النسبى للسعر فى الفترة الأولى للنظم الجديدة . وقد بلغت الفائدة من الصادرات تقريبا ، عام ١٩٧٧ ٥٠٪ زيادة عما كانت عليه عام ١٩٧٠ وذلك فى الدول الثلاث » وتسفر هذه الحقيقة عن انتعاش الصـادرات وهو ما أشرنا اليه من قبل ·

وقد بدأت تجربة هذه السياسة مع معدل نشاط التبادل عام ١٩٧٨ ، وتمت ملاحظة العناية المستمرة والاعتبار البارز فى كل من الحالات الثلاث للعملة المحلية وكانت النتيجة أن المنافسة بين الصادر والوارد فى الصناعات أن أخذت الأرباح فى الهبوط المستمر ، وكانت نتائج الميزان التجارى الخاطىء واضحة تماما فى كل من الأرجنتين وشيلى . ففى شيلى اختل ميزان المدفوعات الخارجية . وبدت المتاعب المالية وتدهورت الصناعة منذ بدأت تلك السياسة عام ١٩٨١ ، وعجزت عن تقديم أى ضمانات تأمينية للتبادل الخارجى فى الأرجنتين ، وان حملت البنك المركزى عـلى التدخل فضلا عن تقويض معدل التبادل والسياسة التجارية فى منتصف عام ١٩٨٢ ·

أما أورجواى باقتصادها الضئيل وارتباطها الوثيق بالأرجنتين فقد استفادت تماما من مكاسب التبادل الخـارجى نتيجة لرفع قيمة البيزو الأرجنتينى حتى عام ١٩٨٠ . اذ بدأت مغامرتها الخاصة برفع قيمة معدل التبادل بخطى أبطأ من شريكها الأصلى فى التجارة . هذا الى أنها لم تعرض للقواعد بصورة عنيفة ، فاستمرت الأجور خاضعة لسطنة الحـكومة وظلت التغيرات المتوقعة فى معـدل التبـادل على صلة وثيقة الميزان التجارى ، وليست حالة أورجواى حين تستحق منا هـذه العناية فى الـكتابة عنها أن تكون نقيضـا لدعوة قويمة ، اذ أن بقاءها لمدة طويلة قد يرجع الى تنكبهـا للخطوات النظرية وهو الموقف الذى اتخذه أهل أورجواى فى مواجهة التدخل الحكومى وحرية التجارة وتنظيم معدل التبادل ·

خاتمة : ليس هناك فشل أكثر من الفشل نفسه :

لماذا لم يكن لنظام النقد العالمى جدواه فى أمريكا اللاتينية ؟

ان النقطة الهامة فى الاجابة على هذا السؤال هى أن السعر فى الداخل وهيكل الأجور فى حالات التضخم الصارخ ، والاقتصاد النامى ، هى جميعا أوضاع اجتماعية معقدة أكثر منها أشياء يمكن أن يتقبلها أقطاب المعاملات النقدية العالميين أو المحليين ، ولم يكن حتى قانون توحيد الاسعار فى ظل أحوال سياسية « مثلى » فى هذا المثلث الجنوبى لأمريكا اللاتينية ما يكفى تماما للتغلب على تلك الاوضاع الاجتماعية فى الداخل ·

وقد يبدو الرأى مستقيما وعمليا حين نقول أن الحكومة كانت عاجزة عن توطيد النظام وأن جدولة الأجور والمرتبات لم تكن قويمة بالنسبة لمعدل التبادل فى شيلى ·

ومع أن أورجواى قد حافظت على الموازنة ولم تقم بجدولة الأجور والمرتبات فان أقطاب العملة العالميين قد فشلوا معها أيضا ٠

وليس هناك جدوى فى أن يكون التسليم بما كان والاضطراب المالى الدولى الذى حدث فى بواكير عام ١٩٨٠ ، قارب النجاة لفشل دول هذا المثلث الجنوبى اذ أن متاعب المدفوعات الخارجية جاءت من الداخل أصلا ، وقد عجلت الاحوال الدولية الأخيرة بأزمات التبادل الخارجى ٠

وقد يبحث رجـال العملة النقدية ومستشاروهم الشماليون فى هـذا المثلث الجنوبى لامريكا اللاتينية عن « اذا » لشرح ما كان من خطأ ٠ وقد يقوم الجدل بينهم وبين الأساتذة الأكاديميين ، ولكن التاريخ يمضى فى تسجيل ما يلقونه من فشـل والدرس الاخير ، هو أن التطبيق النظرى لوضع العملة النقدية فى ميزان المدفوعات اذا ما كان مدمرا للدول النامية ، فانه يمكن أن يكون دمارا كليا فى حالات الاقتصاد النامى ٠



مواطن الضعف فى النظرية الكلاسيكية الجديدة للتجارة :

كيف يتسنى تحليل العلاقات التجارية بين الأمم تحليلا وافيا بحيث يلقى الضوء على التفاوت المستمر والمتزايد بين الأمم فى مجال الدخل والثروة ؟ هذا فى نظرى أحد الأسئلة الرئيسية التى تواجه كل باحث فى العلاقات الاقتصادية الدولية (١) ·

وانه لمن دواعى الأسف أن مجموعة الأفكار التى نشأت فى حدود النظريات

(١) هذا السؤال أبرزه ج· ميردال فى كتابه « الاقتصاد الدولى » حيث ناقش التحيز الايديولوجى فى نظرية التجارة التقليدية · وعلى الرغم من أن نقد ميردال يستمد قوته التحليلية من أبحاثه السابقة عن مشكلة السود فى أمريكا فانه يؤيد جزءا من أقواله على الأقل بالاشارة الى الأبحاث السابقة التى قام بها ى· بريلبيش ، وه· و· سنجر ومنذ عهد قريب جدا أبرز ك· ج· آرو هذا السؤال نفسه موضحا الفشل الكبير للاطار التفسيرى الكلاسيكى الجديد : أنظر كتاب « المعلومات المحدودة والتحليل الاقتصادى » وخطاب الرئيس الامريكى للاجتماع السادس والثمانين لجمعية الاقتصاد الامريكية ، المنشور فى مجلة الاقتصاد الامريكى ، المجلد ٦٢ ، ١٩٧٤ ، ص ١ ـ ١٠ ·

بقلم : سوخاموی شكرا فرتى

أستاذ بمدرسة الاقتصاد ، نيودلهى ، وعضو سابق فى لجنة التخطيط بالحكومة الهندية . ومؤلف منطق تخطيط الاستثمار ورأس المال . وتخطيط التنمية ، والمناهج البديلة لنظرية النمو الاقتصادى : ماركس ، ومرشال ، وشومبيتر (١٩٨٢)

ترجمة : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ورئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التربية والتعليم سابقا .

الاقتصادية السائدة لا تستطيع الاجابة عن هذا السؤال . ذلك أن فحوى هذه الأفكار يتلخص فى القول بأن التجارة نشاط تبادلى يعود بالفائدة على كلا الطرفين المتعاملين ، وان تعذر قياس الفائدة التى يجنيها كل طرف قياسا مبنيا على الاحصاء أو التفكير النظرى ، بدون اللجوء الى افتراضات خارجية عديدة . والسبب فى ذلك القول أن التجارة تساعد على التخصص الملائم فى الانتاج ، وحرية الاختيار فى الاستهلاك . ويتضح ذلك من نظرية المزية النسبية لحرية التجارة التى نادى بها العالم الاقتصادى ريكاردو ، وقال ان ذلك من مصلحة الأفراد الأمم على السواء (٢) .

---

(٢) نادى ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) بمبدأ حرية التجارة وحق الأفراد والهيئات فى القيام بالنشاط الاقتصادى والتبادل التجارى . وكان منطق هذه المناداة هو أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع مصلحة الجماعة . يضاف الى ذلك أن حرية التجارة تسمح لكل دولة بالتخصص فى انتاج السلعة التى ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الانتاج المناسبة لانتاج هذه السلعة وهذا التخصص الدولى هو أساس التبادل التجارى اذ لا يتم هذا التبادل بين الدول الا اذا تم تقسيم العمل بينها وتخصصت كل دولة فيما يناسبها من سلع وخدمات (المترجم)

وعلى الرغم من ادخال كثير من التعديلات على نظرية ريكاردو الأصلية فان كبار العلماء النقات يعترفون بأن الفكرة الرئيسية فى هذه النظرية لم يطرأ عليها تغيير • لقد حل التحليل الحديث لفكرة التوازن العام محل نظرية القيمة المبنية على العمل التى نادى بها ريكاردو ، وابتدع العلماء أساليب تحليل الرفاهية الحديثة لاضفاء مزيد من الدقة على فكرة الفوائد التى تجلبها التجارة ، ولكن هذه التعديلات الجديدة لا تتعارض بأى حال مع فكرة ريكاردو الرئيسية القائلة بأن الكفاية الانتاجية العالمية تدعم حرية التجارة ، كما أن حرية التجارة تدعم هذه الكفاية • وكان العالم بيكر دايك أول من عارض نظرية حرية التجارة حيث قال ان الدولة تحسن صنعا اذا حادت عن طريق حرية التجارة باستغلال سلطتها فى الاحتكار • وأثار هذا القول كثيرا من الجدل ، ولكن لا يمكن الادعاء بأن هذا القول يعد حجة قوية لدى صانعى القرار الذين حادوا عن الطريق الصحيح ، لأسباب أخرى عديدة •

ويلاحظ أن التحديات التى وجهت الى النظرية الكلاسيكية (القديمة) واستعدادها الحديث صدرت عن الذين اعتقدوا بشكل ما أن حرية التجارة تعرقل نمو القوة الانتاجية ، على حد تعبير ف • لست ، بيد أن شيوع الخلاف بين أنصار حماية التجارة وحرية التجارة أصبح فى السنوات الأخيرة قابلا للتحليل طبقا للمنطق القائل بأن كلا المذهبين لا يصل الى مرتبة الكمال •

ويمكن القول بوجه عام أن الحجج التى تؤيد مبدأ حماية التجارة مبنية على شيء من سوء الفهم والخطأ فى التفكير • ذلك أن الأسباب التى تنتحل غالبا للعدول عن حرية التجارة هى تشجيع الانتاج عن طريق الضرائب الجمركية ومنح الاعانات للمنتجين • وفيما يتعلق بالصناعات الناشئة يرى بعض الاقتصاديين أن منح الاعانات لهذه الصناعات أكثر نفعا من سياسة الحماية الجمركية • ولذلك فان النتيجة التى تمخضت عنها المناقشات الحديثة تتلخص بوجه عام فى ان أفضل نصيحة تقدم للدول هى التمسك بنظام حرية التجارة رغبة فى زيادة الدخل والعمالة (٣) • والمعتقد أن ذلك يؤدى ــ مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ــ الى ازالة التفاوت فى مستويات الدخل بين الدول عن طريق تراكم رأس المال ، ويمكن الاسراع بهذا التراكم عن طريق استيراد رأس المال الأجنبى •

وقد أيدت التجربة هذه النتيجة بدليل ارتفاع معدل النمو فى بعض البلدان التى تمسكت بما يسمى بسياسة الانفتاح على الخارج خلافا لمعدلات النمو المتواضعة نسبيا فى بعض البلاد مثل الهند •

وبدون الخوض فى اجراء تحليل ذى صبغة تجريبية فى هذه المرحلة أحب أن

---

(٣) القضايا المثارة هنا تم توضيحها الى حد كبير فيما كتبه بهجواتى ورمسوامى ، وما أعقب ذلك من المؤلفات الكبيرة فى هذا الموضوع • وقد اعتمد هذان الكاتبان على ما سبق أن كتبه كل من هابرلير ، وهاجين • أنظر مقال ج• بهجواتى وف• ك• رمسوامى بعنوان « التوزيعات المحلية ، والتعريفات ، والاعانات » فى مجلة الاقتصاد السياسى ، المجلد ١٩٦٣،٧١ ، ص ٤٤ ــ ٥٠ •

أعرض المقولة الآتية على بسط البحث . وخلاصتها أنه لا يمكن التحقيق من أثر التجارة في النمو (لا في مستويات المعيشة) طبقا للنماذج التقليدية المعروفة • على أن هذا لا يعنى أن الحجج التقليدية المستخدمة فى تقديم التوصيات للدول النامية بشأن السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها هي حجج خاطئة ، وانما يعنى أن التوصية ـ طبقا للتحليل التقليدى ـ بأن التجارة من أدوات النمو الرئيسية تتجاوز حدود التحليل الدقيق •

ويجب أن يكون ذلك واضحا لكل من يدرس « ميل » و « مارشال » بعناية • ففى كتابه « النظرية المالية للتجارة الدولية » يدافع الفريد مارشال عن حرية التجارة ، لا على أساس أنها تساعد على الكفاية في تخصيص الموارد ـ وهو أمر يمكن فهمه جيدا من النماذج التقليدية ـ ولكن على أساس أنها تساعد على التقدم الفنى المؤدى الى المكاسب الاحتكارية التى لا تلبث أن تزول متى انتشرت المعلومات بسرعة • ويرتكز دفاعه عن حرية التجارة على ضرورة اطلاع الدولة باستمرار على التغييرات التى تطرأ على ما وصفه في أيامه بفنون الانتاج أو ما نصفه نحن فى أيامنا هذه بوظائف الانتاج • وهذا النمط من المنطق لا يخفى تماما على الباحثين المعاصرين (٤) • وان لم يندمج حتى الآن فى صلب النظرية السائدة •

بيد أن تأثير بعض العوامل مثل العـوائد المتزايدة والتفاوت بين الدول فى الحصول على المعلومات يعد أمرا حيويا بالنسبة لموضوع التجارة والنمو ، وكذلك بالنسبة لمشكلة اتساع هوة التفاوت بين الدول (٥) • وتعد المعلومات من العوامل الحرجة التى يتفاوت توزيعها بين الدول • ومن المسلم به أن المعلومات ليست سلعة يخضع انتاجها وثمنها للقوانين التى تخضع لها السلع الأخرى • ونحن نعلم من أبحاث آرو وغيره أن العمليات التى تجرى فى هذا الصدد تخضع لمؤثرات خارجية هامة ،

---

(٤) هكذا نجد هكس يؤكد الأهمية الرئيسية للنظرية التجارية عند تفسيره لمشكلة التنمية فى البلاد المتخلفة (أنظر رأس المال والنمو ، ص ١ ، الفصل ١ ، اكسفورد ، ١٩٦٥) وفى الوقت نفسه يؤكد دائما أهمية العوائد المتزايدة فى تحليل ظاهرة التجارة بين البلدان المختلفة ، حتى لقد ذهب أحيانا الى حد القول بأنه يستحيل أن نفهم ظاهرة التجارة الدولية بدون تأكيد أهمية العوائد المتزايدة (مقالات فى الاقتصاد العالمى ، ص ١٨٣ ، اكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٥٩) • ومن الواضح أنه لم يغب عن بال هكس أن بعض النظريات التجارية الدقيقة قد وضعت على أساس الفوائد الدائمة ذات الحجم الكبير • والذى يريد هكس أن يؤكده ـ وهو محق فى ذلك فى رأيى ـ أن هذه النظريات تتجاهل بعض المشكلات الهامة المتصلة بالتفاعل بين التجارة والنمو ، وتعمد الى تصوير التجارة على أنها عامل كبير فى المساواة بين الدول • وفى ملحق لنفس الكتاب الذى يعالج نظريات صمويلصون الشهيرة الخاصة بتحقيق المساواة فى الاثمان عن طريق التجارة يبين هكس المشكلة التى تسببها التجارة لكثير من الدول النامية (مقالات فى الاقتصاد العالمى ، ص ٢٦٧ ـ ٦٩ اكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٥٩) •

(٥) ان تطبيق التحليل الذى اتبع فى نموذجين من نماذج النمو فى اقتصاد مغلق على الاقتصاد المفتوح ـ وهما النموذجان اللذان وضعهما ميد ، وأزاوا — لا يفيد كثيرا فى فهم ديناميكية التجارة • ويبدو أن ارتياب جونسون فى هذه المسألة له ما يبرره • أنظر « نظرية التجارة الدولية » بقلم هـ• ج• جونسون الخ •

وتقترن بزيادة العوائد طبقا للمعايير المقررة (٦) . ومعنى هذا أن المعلومات ليس لها سوق تباع فيه وتشترى ، ولذلك يمكن احتكارها بسهولة . يضاف الى ذلك كله أن المعلومات يستعان بها عادة فى انتاج السلع الرأسماليه (أى السلع التى تنتج سلعا أخرى كالآلات) . ولذلك يتعين علينا أن ندخل فى حسابنا الاثار النسبية المترتبة على انتاج هذه السلع والشروط التى تباع بها .

واذا آنعمنا النظر فى هذه النقاط جميعا تبين لنا أن البلدان التى تعوزها المعلومات الفنية وما يتصل بها من الهياكل الصناعية تجد نفسها فى وضع غير موات بالقياس الى البلاد التى تملك هـذه المعلومات . وبذلك تنتفى احـدى المسلمات الأساسية التى يقوم عليها النموذج التقليدى للتجارة القائل بآن كل المشـتغلين بالتجارة يتمتعون بوضع متماثل . ومن ذلك أن النموذج الكلاسيكى لتجارة الخمر والأقمشة يفتقر الى هذا التماثل لأن كلتا هاتين السلعتين لا تستهدف أى عنصر من المكاسب المتراكمة على مر الزمن ، ولا تتمتع بدور السلع الرأسمالية . على أننا نجد فى عالمنا الحاضر أن البلدان الفقيرة مضطرة الى التجارة مع البلدان الغنية فى اطار متغير كثيرا تلعب فيه التجارة دورا حيويا ومتزايدا فى السلع الوسيطة والسـلع الرأسمالية .

ومن المعروف جيدا أن البلاد الغنية تشتهر بابتكار المنتجات الجديدة فان . وقد أوضح بول كروجمان فى مقال يوحى بأفكار جديدة وان لم يكن أصيلا أو جديدا أنه بفرض التماثل فى المعلومات المؤدية الى ظهور منتجات جديدة فان عاملا واحدا ـ هـو العمل ـ من شأنه أن يساعد على تفاوت الأجور مما يؤدى الى استمرار التفاوت فى توزيع الدخول العالمية(٧) . ويتوقف المعدل النسبى للاجور بين البلاد المجددة التى يطلق عليها اسم « الشمال » والبلاد المقلدة التى يطلق عليها اسم الجنوب على النسبة بين عاملين جوهريين هما : المعدل الذى يزيد به عدد المنتجات فى الشمال ، ومتوسط التخلف فى بدء تقليد هذا الانتاج فى الجنوب .

ثم يمضى بول كروجمان فيبين أن الأجور النسبية ـ فى ظل افتراضات معينة ـ تصبح ثابتة مع فرق محدد لصالح البلاد المتقدمة التى يحتمل أن تستجيب لسرعة نقل التكنولوجيا . وهذا المثال البسيط الذى ذكره بول يمثل نظرة جديدة الى مشكلة التفاوت العالمى الذى يرجع الى عدم التماثل السائد على المسرح العالمى بلا شك .

بيد أن هناك حدودا واضحة لهذه الطريقة الخاصة فى تصوير تدفقات التجارة

---

(٦) أنظر ما كتبه كنيث ج. آرو بعنوان اقتصاد الرفاهية ، وتخصيص الموارد للاختراع ، ومعدل واتجاه النشاط الاختراعى : العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٦٠٩ ـ ٢٦ ، نيويورك ، ١٩٦٢ ، وأنظر أيضا : مذكرات عن انتاج ونقل المعلومات ، المجلة الاقتصادية الامريكية ، مارس ١٩٦٩ ص ٢٣ ـ ٣٥ .

(٧) أنظر ما كتبه بول د. كروجمان بعنوان « نموذج للابتكار ونقل التكنولوجيا وتوزيع الدخول فى العالم » مجلة الاقتصاد السياسى المجلد ٨٧ ، ١٩٧٩ .

الدولية حيث انها لا تنطبق الا على ما يصفه أصحاب النظريات التجارية الذين يميلون الى التجربة بالسلع الدورية . وواضح أن كل التجارة ليست من هذا القبيل . وعلى ذلك يمكن القول بأن هذا التحليل يجانب الصواب(٨) .

وحتى بالنسبة لهذا النوع من التجارة فان انتشار المعلومات يسير بطريقة يصعب تفسيرها . ذلك أن المعلومات تنتشر فى سهولة ويسر ، ولذلك تزداد بلاد الجنوب غنى كلما سارت عملية الانتشار بخطى حثيثة .

ولا نعرف الكثير فى الوقت الحاضر عن الطرق التى تتم بها عملية الانتشار ، كما لا نعرف كيف يتم نقل تكنولوجيا المعلومات ، وان كنا نعرف بعض الأمور فى هذا الصدد ، منها أن شطرا كبيرا من المعلومات الفنية يعد وقفا على الشركات الكبيرة فى الشمال ، ولكن هذه الشركات ليست على استعداد لنقل هذه المعلومات الا كجزء من صفقة شاملة . وهذا يثير عددا جما من المشكلات المتعلقة بتأثير الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد القومى فى البلاد التى يعنيها الأمر .

وفيما يتعلق بنمط التجارة والاستثمار فى القرن التاسع عشر وصف سينجر . كثيرا من الاستثمارات الأجنبية بأنها أجنبية بالمعنى الجغرافى فقط (٩) . وقد أصاب سنجر كبد الحقيقة فيما قال ، وان خالفه بعض الباحثين الذين دافعوا عن هذه الاستثمارات بأنها تتيح منفذا لتعريف الفائض من المكاسب التجاريه . وانك تتجد فى العصر الحاضر أن السلع التى تدخل فيها الاستثمارات الاجنبية لا تنتمى للقطاع الانتاجى ، وانما تنتمى للمجال الصناعى الذى تزدهر فيه هذه الاستثمارات اما بسبب انخفاض معدلات الاجور ، واما بسبب السياسات الحكومية التى تجعل من المفيد للادارة العليا الموجودة غالبا فى بلاد الشمال أن تنشىء فى الخارج فروعا أو شركات تابعة لها . وفى كلتا الحالين لا يمكن التسليم بالضرورة بأن هذه الشركات تقوم بنقل المعلومات الفنية بصورة فعالة . ولذلك كان من المهم أن نبحث فى أفضل الطرق للاسراع بهذه العملية .

وهناك نقطة أخرى تتعلق بتحديث العمليات التى تغنى عن استخدام الأيدى العاملة أو المواد . وهذا التحديث يثير على المستوى الدولى ما ذكره ويكسيل ، فى

---

(٨) أنظر ماكتبه م. ف. بوسنر بعنوان « التجارة الدولية والتغير الفنى » أبحاث اكسفورد الاقتصادية ، مجلد ١٣ ، ١٩٦١ ، ص ٣٢٣ ـ ٤١ ، بشأن تحليل أثر التغير الفنى فى تدفق التجارة الدولية . تلا هذا المؤلف تياران مختلفان من الكتاب أحدهما يحاول تشبيه هذا النغير الفنى بنموذج هكشر ـ أهلين ، والآخر لا يهتم بنتائج هذه النظرية بالنسبة للمنهج الكلاسيكى الجديد . أنظر فيما يتعلق بالمنهج الأخير مقال ت. باركر بعنوان التجارة الدولية والنمو الاقتصادى : منهج بديل للمنهج الكلاسيكى الجديد ، مجلة كمبردج للاقتصاد ، المجلد ١ ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٣ ـ ١٧٢ .

(٩) أنظر هـ. و. سنجر ، وتوزيع المكاسب بين الدول المستثمرة والدول المستعيرة ، استراتيجية التنمية الدولية ص ٤٣ ـ ٥٧ ، لندن ، مكميلان ، ١٩٧٣ .

الاطار المحلى أى تفاوت أثر تراكم رأس المال ــ لا الاختراع ــ على رفاهية الطبقة العاملة . واذا انتقلنا الى المستوى الدولى دار الكلام على النحو الآتى :

ان الدول العاملة ــ وأعنى بها الدول التى تملك قليلا من الموارد الطبيعية ورأس المال وكثيرا من الأيدى العاملة ــ تواجه مشكلة خطيرة ألا وهى أن تصدير العمالة فيها قد يتأثر بالتغييرات التى تطرأ على فنون الانتاج فى الدول الرأسمالية ــ وهو أمر ينضح بجلاء فى مجال الكيماويات الصناعية ، والأجهزة المختلفة الأنواع التى تغنى عن استخدام الأيدى العاملة . وجدير بالذكر أن التجارة التقليدية وان نشطت عن طريق تراكم مادة رأسمالية متجانسة لا يمكن أن تستقيم مع هذه الحقيقة الأساسية ، وهذا من شأنه أن يحد من النمو على نحو ما ذكره بهجواتى فى مجال آخر .

وفيما يتعلق بتراكم رأس المال والتقدم الفنى أقول ان تنمية الدخل المتزايد المبنى على الأرباح الاضافية الناتجة عن التحسينات التى يتم ادخالها بفضل المعلومات الفنية ، وتنويع قطاع انتاج السلع الرأسمالية الخ من شأنها أن تساعد على تدفق رأس المال فى الدول المتقدمة ، وهــــذا يتعارض مع ما تقول بعض أشكال النظرية الماركسية الجديدة المبنية على القول بأن تصدير رأس المال ينتج عن اتجاه معدل الربح الى الهبوط فى الدول « الناضجة » . وأنا أعتقد أن هذه الحقيقة على جانب كبير من الأهمية فى فهم استمرار التفاوت فى الدخول بين الأمم (١٠) .

وأخيرا يتعين علينا أن نتحدث عن ظاهرة دولية فى مجال الاستهلاك ، رهى ظاهرة تكلم عليها نيركسى ، فيما يتعلق بمشكلة زيادة المدخرات فى البلاد النامية . والذى أحب أن أؤكده هنا هو أثر الاستهلاك الذى يتكون من الســـلع الرأسمالية والموارد الاقتصادية على التخصص النسبى للموارد النادرة فى البلاد النامية ، فضلا عن أثره على النسبة الاجمالية للمدخرات والدخول (تخصص البلاد المتقدمة قدرا من الموارد لانتاج سلع جديدة تعكس ثراءها وتلبى احتياجات القلة المستغلة منهـا) والواقع أن رول بريبيش قد أكد هــذه الســمة الجوهرية لما يســميه بالرأسمالية السطحية ــ وهى ظاهرة لا يمكن أن يتجاهلها أصحاب النظريات الاقتصادية .

نظرية التبعية الاقتصادية :

ترى : ما وجه المقارنة بين تحليلنا ، وبين الحجج التى يسوقها أصحاب نظرية

(١٠) لا يوجد سوى تشابه سطحى بين النظريات الماركسية القائلة بهبوط معدل الربح المؤدى الى تصدير رأس المال ، والنظريات الكلاسيكية الجديدة المقابلة . وبيان ذلك أنه على الرغم من أن أنصار النظريات الأخيرة يتنبأون بهبوط معدل الربح بسبب تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال ، فان الكتاب الماركسيين يتحدثون عن ارتفاع التكوينات العضوية لرأس المال فى الاقتصاديات الرأسمالية الناضجة ، على أن كلتا النظريتين لا تقوم على أساس متين كما دلت على ذلك الأبحاث الأخيرة فى نظرية رأس المال من جهة ، ومشكلة التحول من جهة أخرى .

التبعية الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية . ومنطقة البحر الكاريبى (١١) .

لا أريد هنا أن أقدم تقييما تفصيليا لهذا اللون من التفكير ، لأن المقام لا يتسع له فى هذا المقال . ولكنى أقول باختصار ان الفكرة الاساسية عند أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية = عدم الاستقلال الاقتصادى) هى أن الاطار الذى يعمل فيه الاقتصاد العالمى اليوم يتعارض مع امكان التنمية المستقلة فيما يسمى بالبلاد المتخلفة . وهم يعنون بالتنمية المستقلة تلك التنمية التى تشتمل على ديناميكية (حركة) ذاتية ، ولا تعكس فقط النمو المتأثر بعوامل خارجية . وتتضمن التنمية المستقلة ما هو أكثر من التصنيع ـ وهو الامر الذى دار حوله النقاش بزعامة بريبيش . والواقع أنهم يعتقدون أن بعض أشكال التصنيع ـ كالتصنيع الهادف الى التصدير ، والتصنيع الهادف الى الاستغناء عن الاستيراد ، تعد من الأمور التى تشجع التبعية الاقتصادية . ويعلق أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية أهمية كبيرة على القضايا المتصلة بتعدد الأوضاع الاقتصادية وتباينها (فى البلاد المتخلفة) ويرون أن ذلك يرجع الى الاتصال بالبلاد المتقدمة عن طريق التجارة والاستثمار (١٢) .

والأهمية التى يعلقها أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية على التنمية المستقلة ناشئة عن اعتقادهم الأساسى بأن التنمية غير المستقلة تكون غالبا بطيئة ، وغير عادلة ، وغير مستقرة ويعلقون أهمية كبيرة على ضرورة النمو والذى يبعث عليه الطلب المحلى وبخاصة الطلب الصادر من الجماهير ، والذى لا يقتصر على السلع الاستهلاكية بل يمتد الى طلب السلع الرأسمالية . ويؤكدون فى هذا الصدد أيضا ضرورة النمو السريع فى انتاج الغذاء ، كما يؤكدون الآثار الضارة المترتبة على الأوضاع الاقتصادية الراهنة واتجاهها الى الأسواق الخارجية .

وفى رأى أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية أن الانتاج والاستهلاك ، وتراكم (تجميع) رأس المال ـ كلها قضايا يتصل بعضها ببعض . والعناء الذى يكابده معظم المحللين فى دراسة نظرية التبعية الاقتصادية يرجع الى أن هذه النظرية لا تخضع

---

(١١) لقد كتب الكثير حتى الآن عن هذا الموضوع وحسبنا ان نشير هنا الى أهم ما كتبه المؤلفون فى أمريكا اللاتينية : ف. هـ. كردوسو مع أ. فالتو ، بعنوان « التبعية والتنمية فى أمريكا اللاتينية ، بركلى ، كاليفورنيا ، ١٩٧٩ ، وس. فرتادو ، بعنوان « عوائق فى سبيل التنمية فى أمريكا اللاتينية ، نيويورك ، ١٩٧٠ ، وت دوس سانتوس ، بعنوان « هيكل التبعية) المجلة الاقتصادية الامريكية ، مايو ١٩٧٠ ، وأ. سونكيل ، بعنوان « الرأسمالية العالمية والتفكك القومى فى أمريكا اللاتينية » ، دراسات اجتماعية واقتصادية ، المجلد ٢٢ ، عدد ١ . أما فى منطقة الكاريبى فانظر ما ألفه الكتاب عن الاقتصاد الزراعى ، والنظرية العامة للتبعية الاقتصادية . ومن أهم المراجع العدد الخاص من « دراسات اجتماعية واقتصادية » (١٩٧٣) وبخاصة ما ورد فيه من مقالات بقلم كل من جرفان ، وهـ. بروستر .

(١٢) لقد فرق أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية بين نوعين من هذه التبعية احداهما التبعية الهيكلية والأخرى التبعية الوظيفية . فأما التبعية الهيكلية فهى نتيجة مجموعة من العوامل التى لا يمكن تغييرها ، وأما الأخرى فهى نتيجة اتباع سياسات معينة ولكن يمكن تغييرها .

فى القضايا الجوهرية للاختصار من الناحية الكمية • على أن هذا ليس بالأمر الضرورى طالما أمكن تفسير النظرية بوسائل كثيرة • ولهذا الغرض كان من الضرورى تحديد طبيعة العلاقات التى تؤدى الى التبعية الاقتصاديه • وخلاصة القول أنه يجب على أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية أن يوضحوا لنا لماذا كانت كندا أحسن حالا من جميع دول أمريكا اللاتينية ومنها البرازيل مع كونها (أى كندا) لا تتمتع بالاستقلال الاقتصادى ؟ ويشير الباحثون فى هذا الصدد غالبا الى العوامل التاريخية ، ولكن هذا القول لا يقدم لنا تفسيرا كاملا ، فضلا عن أنه لا يصلح أساسا للعمل فى المستقبل •

وقد تبنى بريبيش فى وقت سابق نظرية ناقش منها نظاما معينا من تقسيم العمل الدولى وأوصى باتباع نظام آخر ، وقال ان هذه النظرية اما أن تقبل كلها واما أن نرفض كلها ، فى حين أن أصحاب نظرية التبعيه الاقتصاديه يتصفون بسعة الافق فى اقتراحاتهم فلم يضعوا نظريات عن أنماط التخصص الدولى أرقى فى الأنماط القائمة ، بل تراهم يتحدثون عن نقل الفائض من السلع عن طريق التجارة ، دون أن يربطوا ذلك البحث فى شروط التجارة التى وضعها بريبيش ، وجرى عليها سنجر وغيره • وهذا يدل على أنهم أكثر مرونة ، ولكنه يدل فى الوقت نفسه على خواء تفكيرهم الى حد ما •

وتؤكد نظرية التبعية الاقتصادية عيوب التصنيع الهادف الى الاستغناء عن الاستيراد ، ولكنها لا توصى بسياسة الانفتاح على الخارج ، ولا بسياسة التصدير • ولا يبحث أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية فى الأنماط المثلى للتجارة والتنمية ، لأنهم يعتقدون أنه لا فائدة ترجى من الحديث عن الرفاهية فى مجتمع تسوده الأوضاع الاقتصادية المتعددة والمتناقضة • ولكن هذا يجعل من الصعب أيضا تحديد موقفهم من الاعتبارات المتعارضة •

وينأى أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية بأنفسهم عن نظريات الامبريالية المرتبطة باسم لنين وروزا لكمبرج وغيرهما ، وذلك بايراد تقييم تفصيلى لطابع الاختلاف والتباين الداخلى الذى يتسم به الاقتصاد التابع ، وهم يرفضون أن ينظروا الى المشكلة فى ضوء الأسس الثلاثة ــ العمل ورأس المال والسلع ــ التى ارتكزت عليها النظريات الكلاسيكية للامبريالية من عهد هوبسون ومن والاه • ويبدو لنا فى النهاية أنه على الرغم من أن أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية أكثر انفتاحا بالنسبة للنظريات التى يستخدمونها فى فهم الطابع المتعدد الأبعاد لعملية التخلف ، فان هناك مبررا للانتقاد الذى يوجه اليهم وفحواه أنهم لم ينجحوا حتى الآن فى تحديد المجال الذى تحدث فيه التفاعلات المتفاوتة بين الأمم ولا الوسيلة التى تتم بها هذه التفاعلات • وكل ما فعلوه حتى الآن هو القول بوجود ارتباط قوى بين مصالح القلة الممتازة من أهل البلاد ، والعملاء الأجانب الذين يمارسون المعاملات المفيدة لكلا الطرفين ، مع ابعاد الجماهير الكبيرة من الشعب عن دائرة النمو • ويوضح لنا دوس سانتوس فى

بحثه الواضح « هيكل التبعيه الاقتصادية (١٣) الاطار الشامل الذى يدور فيه معظم تفكيرهم ٠

وهذا يؤكده أيضا هافلوك بريتووتر حين يقول ان التدابير الصحيحة لمعاملات الاستيراد والتصدير ونسب الاستثمار المحلى أو نسبة الملكية المحلية للملكية الأجنبية — كل ذلك لا يفيد فى فهم ظاهرة التبعية الاقتصادية ٠ وهو يرى أن الاقتصاد فى البلاد التى يتسم فيها بالتبعية يستعصى فهمه على المخططين ، ويشير فى هـذا الصدد الى وجود عدد من الأوضاع المتناقضة التى يمكن أن تنشأ فى ضروب معينة من الاقتصاد غير المستقل والتى تتعارض مع النظرية الاقتصادية الصحيحة (١٤) ٠

ولذلك فاننا لا نجانب الصواب حين نقول ان أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية يرفضون التصنيع الهادف الى الاستغناء عن الاستيراد تحت رعاية الدولة ويقولون ان النمو الاقتصادى الموجه الى التصدير الذى امتدحه معظم الكتـاب الكلاسـيكيين يؤدى الى التفاوت الاقتصادى ٠ وجدير بالذكر أن كل نشاطهم الاقتصادى حتى الآن مقصور على الناحية الوصفية أى وصف الاحوال الاقتصادية فى المجتمعات المتخلفة ٠ وواضح أن فشل أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية حتى اليوم فى اجراء تحليل دقيق لطبيعة التفاوت بين المجتمعات الغنية والفقيرة والنمو السريع فى البـلاد التى اشتغلت بالتصنيع حديثا مثل جمهورية كوريا وتايوان والبرازيل — كل ذلك حمل الكثيرين على رفض نظريتهم على اعتبار أنها نظرية ميتة ٠ ولكن هذا الحكم يبدو سلبيا للغاية لسببين : **أولهما** أنه ليس من الواضح : هل تجربة البلاد المشتغلة بالصناعة حديثا تتنافى مع كل المسلمات الرئيسية فى نظرية التبعية الاقتصادية وواضح أن هناك مجالا لاختلاف الرأى فى هذه القضية ٠ **وثانيهما** أنه على الرغم من أن أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية لم ينجحوا فى تحديد مصدر التفاوت الاقتصـادى ، فمن الممكن أن نقول ان ذلك لا يضر ٠ واذا كان مصدر التفاوت يكمن فى مجال المعلومات والتكنولوجيا الذى يجعل الاستغلال الاحتكارى لاسواق المنتجات سمة حتمية للمسرح الاقتصادى العالمى ، أمكن حينئذ أن تصح بعض مسلمات نظرية التبعية الاقتصادية فى حين يحتاج غيرها الى اعادة النظر أو يستحق الرفض ٠

المشكلات الخاصة بنقل التكنولوجيا :

اذا أمكن اعتبار التحليل الذى أعرضه فى هذا المقال جزءا هاما من تفسير مدعم بالتجربة للتفاوت الاقتصادى بين الدول المتقدمة والنامية ، ترتب على ذلك نتائج هامة سواء بالنسبة لاجراء المزيد من التحليل أو بالنسبة للسياسات الواجب اتباعها (١٥) ٠

---

(١٣) أنظر ما كتبه ت٠ دوس سانتوس بعنوان ، « هيكل التبعية » المجلة الاقتصادية الامريكية ، مايو ١٩٧٠ ص ٢٣١ — ٢٣٦ ٠

(١٤) أنظر ما كتبه هـ٠ بروستر بعنوان « نظرية التبعية : تقدير كمى » دراسات اجتماعية واقتصادية ١٩٧٣ ٠

(١٥) ان النتيجة التى توصلنا اليها تتفق مع النتيجة التى توصل اليها ل٠ باسينتى فى كتابه =

ومن الضرورى فى المقام الأول اعادة النظر فى الرأى التقليدى القائل بأن الدول التى تأخرت فى التقدم الاقتصادى تتمتع بميزة نسبية من حيث انهـا تستطيع أن تستعير من الدول المتقدمة رصيد المعلومات الفنية المتراكمة ٠ ولكن هل المعلومات المتاحة تناسب احتياجات الدول المتخلفة ؟ وحتى ولو كانت مناسبة لبعض القطاعات، فهل الأساس الذى يجرى عليه العمل الآن يتيح نقل هذه المعلومات الى الدول المتخلفة بما يعود عليها بالفائدة لا شك أن هذه الأسئلة تحتاج الى فحص دقيق ٠

ومن الأسئلة الهامة الأخرى التى برزت فى هذا الصدد : هل الأخذ بسياسة الانفتاح على الخارج أدعى الى نقل التكنولوجيا من سياسة الانغلاق على الداخل ؟ هذا السؤال الهام هو الآن محل نقاش بين صانعى السياسة فى الهند ، وبين فريق من كبار الاقتصاديين الذين يؤيدون حرية استيراد التكنولوجيا بمقتضى التراخيص العامة المفتوحة ، وانك لو قلبت صفحات الكتب التى ألفت فى هذا الشأن لاستطعت أن تتبين فيها رأيين فى هذا الصدد ، وكلا هذين الرأيين مبنى على نظرة أولية سابقة على التجربة أكثر مما هو مبنى على تحليل دقيق للعوامل المؤثرة فى هذه القضية ٠ ومن الآراء السائدة بين أصحاب نظرية حرية التجارة أنه كلما ازداد الاقتصاد انفتاحا ، ازداد الأمل فى نقل التكنولوجيا وحجة هذا الفريق أن المعلومات سلعة تزداد تدفقا كلما تحررت من العوائق ، شأنها فى هذا شأن غيرها من السلع ٠ ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمعلومات اذا أدخلنا فى اعتبارنا ما سبق أن أشرنا اليه وهو ما تتسم به المعلومات كسلعة من سمات خاصة ٠ والواقع أن المعلومات المفيدة فى الاقتصاد المفتوح قد أصبحت جزءا من صفقة شاملة ، وشطرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٠ وقد قال فيليب باثوس ان موطن الضعف الأساسى فى الاستثمارات المباشرة كعامل من عوامل التنمية يرجع الى الطابع الشامل الذى تتسم به هذه الاستثمارات (١٦) ٠ وقد أدى هذا كما أكد هرشمان بشدة الى تأثير سلبى على الانتاج المحلى ٠ ويمكن القول بوجه عام ان ذلك أدى الى أن الغرض المقصود من نقل التكنولوجيا (وهو تحسين كفاية رأس المال والعمل) لم يتحقق أو تحقق فى دائرة ضيقة ، حتى ولو أدى الى سرعة مكاسب الصادرات كما حدث فى الفترة من ١٨٩٠ الى ١٩١٤ ، وكما حدث أخيرا خلال الستينيات وأوائل السبعينيات ٠ على أن الرأى الآخر المضاد لهذا الرأى ـ وهو نمط التنمية المبنية على الانغلاق الاقتصادى الذى سارت عليه الصين خاصة الى عهد قريب ، كما سارت عليه الهند الى حد معين ـ لم يؤد دائما الى النتائج المطلوبة ٠ أما السياسة التى اتبعتها اليابان ـ وهى السماح

الشائق الذى نشره حديثا بعنوان التغيير الهيكلى والنمو الاقتصادى ، مطبعة جامعة كمبردج ، ١٩٨١ فقد كتب يقول : « ان الدول الفقيرة لن تستطيع أن تزيد من ثروتها باستمرار الا باستيعاب المعلومات الفنية » (ص ٢٧٥) ٠ انظر أيضا الحاشية رقم ١٦ المنشورة فى نفس الصفحة والتى يرى فيها المؤلف أن الفرق فى هذا الصدد أهم من الانانية التى تبديها الدول الغنية ١ هـ ٠

(١٦) انظر كتاب أ٠ أ٠ هرشمان بعنوان :

How to divest in Latin America and why, A Bias for, p. 299, New Haven, Yale University Press.

باستيراد التكنولوجيا دون ربطها بمعاملة الشريك الأجنبي على قدم المســـاواة فقد أنتجت ثمارا طيبة في الظاهر • وعلى الرغم من أن هذه السياسة لا تخلو من كثير من المزايا الهامة فانه لا يرجى أن تستفيد معظم الدول الناميه منها ما لم نعمل هذه الدول من خلال التكتلات الاقتصادية الاقليمية • ذلك أن هذه التكتلات أقدر على المساومة ، كما تستطيع ارساء قاعدة لنمو السلع الرأسمالية المتنوعة (١٧) • وقـد أدركت الهند أهمية ايجاد قطاع للســلع الرأســمالية في وقت مبكر خلال عمليه التخطيط ، وأصبح هذا القطاع دعامة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية التى اقترحها ب • س • مهالانوبيس ، وسارت عليها البلاد بوجه عام منذ أواسط الخمسينيات (١٨) • وعلى الرغم من اثارة العديد من الأسئلة بشـأن انحراف هـذه السياسة عن معيار تخصيص الموارد ذى الكفاية الثابتة ، وما ترتب على هذا الانحراف من حدوث نقص فى الدخل الحقيقى ، فمن المسلم به بوجه عام أن هذه السياسة سـاعدت الهند على ايجاد قطاع صناعى شديد التنوع بالاضـــافة الى رفع مستوى المهارة بين القوى العاملة • بيد أن هذه السياسة كان معناها فى عدد من المجـالات أن التـكنولوجيا لم تكن من أحدث طراز ولذلك لم تسـتطع الهنـد منافسة غيرها من الدول فى مجـــال التصدير •واذا رئى فى هذه المرحلة أن تتحول الهند من استراتيجية تنمية الطلب المحلى الى استراتيجية تنمية الصادرات فان ذلك قد يسبب لها ارتباكا شديدا ويثير عوائق كبيرة • وحتى لو صرفت الهند النظر عن هذا التحول باعتباره أمرا لا مبرر له فى الظروف العالمية الحاضرة فان هناك شكا فى أن تستفيد الهند من فتح الطريق أمام استيراد التكنولوجيا •

ومرة أخرى قال البرت هرشمان منذ وقت مضى انه يجب لزيادة النمو فى البلاد النامية أن تأخذ هذه البلاد بسياسة مناسبة تقوم على أساس تعاقب الاتصال والانعزال أى سياسة مبناها الانفتاح على تجارة ورأس مال الدول النامية ، على أن يعقب ذلك الأخذ بمبدأ القومية والانعزال عن الدول الأخرى (١٩) •

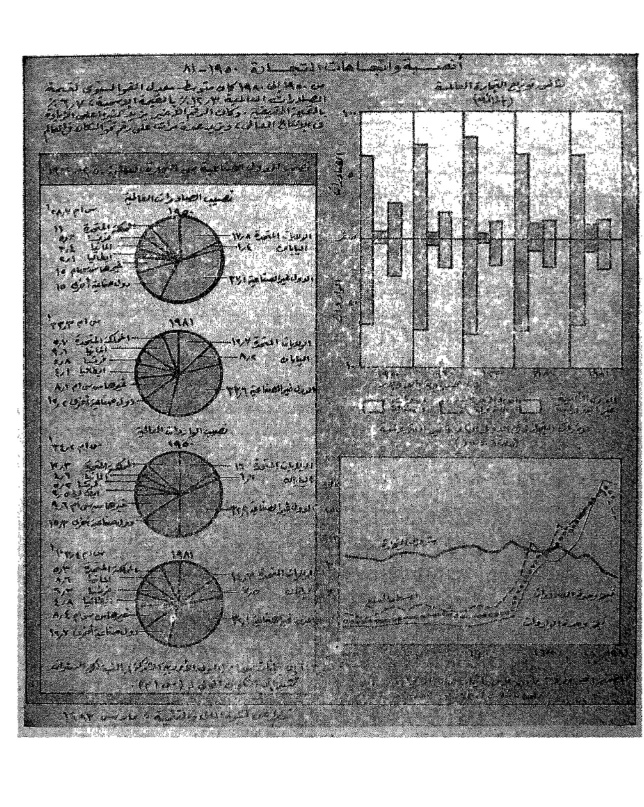
ترى : هل هرشمان مصيب فى رأيه ؟ اذا أخذنا بمعيار الكفاية فى تخصيص

---

(١٧) أنظر ما كتبه روزنبرج ناثان بعنوان « السلع الرأسمالية ، والتكنولوجيا والنمو » أبحاث اكسفورد الاقتصادية ، المجلد ١٥ ، نوفمبر ١٩٦٣ وفيما يتعلق بموضوع التجارة أنظر مقالا بقلم ف• ستيورات بعنوان : « السلع الرأسمالية فى البلاد النامية » • ويقول ديتر ارنست انه فى ١٩٧٠ تم على وجـه التقريب انتاج ٦١٪ من السلع الرأسمالية فى العالم ، فى الدول الصناعية الرأسمالية ، و ٣٦٪ فى الدول الاشتراكية فى أوربا الشرقية ، والثلاثة فى المائة الباقية فى الدول النامية • وكان الموقف فى ١٩٧٠ مماثلا بالتقريب لما كان عليه فى ١٩٦٠ • أنظر ما كتبه د• ارنست بعنوان : « تقسيم العمل الدولى الجديد : التكنولوجيا فى العالم الثالث » ص ٥٩ ، نيويورك •

(١٨) ظهر أن استراتيجية « مهالانوبيس » يمكن أن تشكل تحت ظروف معينة استراتيجية مثلى • للبحث فى هذه القضية أنظر « رأس المال وتخطيط التنمية » بقلم س• شكرا فرتى ، ١٩٦٩ •

(١٩) أنظر ما كتبه هرشمان فى (A Bias for Hope) ص ٢٥ ــ ٦ ، نيوهافن ، ولندن ، مطبعة جامعة ييل ، ١٩٧١ •



أنصبة واتجاهات التجارة ١٩٥٠ – ٨١
نصيب الصادرات العالمية
١٩٥٠
١٩٨١
نصيب الواردات العالمية

الموارد لم يكن ثمة مبرر لسياسة التعاقب بين الاتصال والانعزال ازاء استيراد التكنولوجيا • والأساس الذى يقوم عليه تحليل هرشمان هو نظريته أو استراتيجيته العامة ومنها استراتيجية التنمية على سبيل المثال • بيد أن المقام لا يتسع لدراسة هذه النظرية ، وان كانت هامة فى حد ذاتها •

واذا قدر للهند أن تنتهج سياسة هرشمان . كان ذلك معناه اتباع سياسة حرية الاستيراد نسبيا • واذ صرفنا النظر عن الموقف العالمى الحاضر فان النتائج السلبية لهذه السياسة سوف ترجح نتائجها الايجابية • وتتوقف النتائج السلبية — الى حد كبير — على كيفية تحويل الموارد من مجال الى مجال آخر ، كما تتوقف على الذى يتولى استيراد التكنولوجيا وشروط هذا الاستيراد •

وعند هذه النقطة يتعين علينا أن نلقى نظرة على دور الشركات العالمية التى تمتلك فى الوقت الحاضر رصيدا كبيرا من المعلومات التكنولوجية (٢٠) • واذا علم أن هذه الشركات على استعداد فى بعض الحالات لنقل التكنولوجيا على أساس الترخيص بها ، فان هناك حالات أخرى عديدة لا تبدى منها استعدادها لنقل التكنولوجيا الا على أساس المشاركة المتكافئة • وهذا يعنى الا تصبح التكنولوجيا متاحة للدول المضيفة حتى ولو أعيد توطين الانتاج •

وقد أفاض الاقتصاديون فى أمريكا اللاتينية فى الكتابة عن وظائف الشركات العالمية وما لها من أثر سلبى على عملية النمو الداخلى فى البلاد النامية المضيفة • ولكن لم يكتب فى الهند سوى النزر اليسير عن هذه الشركات • ويرجع السبب الأكبر فى ذلك الى أن التنمية الصناعية فى الهند تقوم على الجهود العامة والحصول على التكنولوجيا فى القطاعات الرئيسية من الدول الاشتراكية • وكان قطاع الكيماويات والأدوية هو أكثر القطاعات تأثرا بالشركات العالمية ، ولذلك كان هدفا لسهام النقد •

واذا قررت الهند استيراد التكنولوجيا تحت رعاية الشركات العالمية كان ذلك انحرافا كبيرا عن السياسات التى اتبعت حتى الآن • ولكن يجب أن تنظر الهند : هل يحتمل أن يؤدى ذلك الى اضافة جوهرية من المعلومات الفنية المناسبة لظروف الهند ؟ •

ومن الضرورى عند هذه النقطة أن نلقى نظرة فاحصة على طبيعة الأفكار الجديدة التى تأتى بها الشركات العالمية فى البلاد النامية ، وبخاصة ما يحتمل أن يكون لها من أثر فى استخدام الموارد المتاحة محليا • وقد لوحظ بوجه عام أن معظم هذه الأفكار والأساليب الجديدة تنصب على استغلال رأس المال والطاقة ، ولا تشمل المواد

---

(٢٠) ألف الكثير من الكتب فى موضوع « الشركات العالمية » • ومن المؤلفات الخيالية التى لها صلة كبيرة بمشكلة التخلف ما كتبه س• هايمر بعنوان : الشركة المتعددة الجنسية : منهج جذرى ، كمبردج ، مطبعة جامعة كمبردج ، ١٩٧٩ • أنظر أيضا موضوع « الدول المتخلفة » والشركات العالمية فيما ألفه س• كروسمان و• لوندبرج بعنوان « النظام الاقتصادى العالمى : ماضيه ومستقبله » لندن ، مكميلان ، ١٩٨١ •

الخام كمادة الجوت التى تنمو بكثرة فى آسيا · وحتى فى قطاع الطاقة فان الانجاه العام هو الانتاج الذى يتسم بالمركزية الشديدة مع تكيف الاستثمار فى مجال النقل والتوزيع ·

واذا كانت التكنولوجيا البدائية لا تستطيع أن تحل مشكلات هذه البلاد ، فان المشكلات المتصلة باقتباس التكنولوجيا المناسبة للبلاد النامية جديرة بالبحث الدقيق · ومن غير المناسب ترك هذا الاقتباس للتكنولوجيين أنفسهم · ويقتضى الأمر فى كثير من الحالات تعديل الاطار الاقتصادى الكبير بما يؤدى الى اقتباس التكنولوجيا ·

وليس من المحتمل اطلاقا أن يؤدى الاعتماد على الشركات العالمية بالكلية الى أحداث التغيير المطلوب فى الاوضاع الاقتصادية حتى ولو وجدت مجالات وعمليات تستطيع هذه الشركات الاسهام فيها بقدر كبير · ومن المهم فى هذا المجال أن نشير الى تجربة اليابان التى نجحت نجاحا باهرا فى تحقيق مستويات عالية من الانتاج بفضل تجميع رأس المال بصفة مستمرة وكبيرة وبفضل استمرار التقدم التكنولوجى · وقد وصف الباحثون استراتيجية اليابان فى هذا المجال بأنها استراتيجية امتصاص (= استيعاب) التكنولوجيا اذ تهدف هذه الاستراتيجية الى استيراد التكنولوجيا من الخارج ، مع زيادة الاستثمار المخصص للتعليم الفنى ، ودعم الجهود التى تبذلها الشركات فى مجال البحوث والتنمية · واضطلعت الحكومة نفسها بدور كبير فى تشجيع الأساليب التكنولوجية المحلية عن طريق الحماية الجمركية · يضاف الى ذلك المنافسة بين المشروعات المحلية كان لها شأن كبير فى خفض التكاليف · وقد ذكر أحد المؤلفين أنه حدث فى احدى الحالات الصارخة أن أدت المنافسة الاقتصادية الضارية الى خفض عدد الشركات العاملة فى صناعة الدراجات التجارية من ٧٣ شركة فى ١٩٥٥ الى ٦ شركات فقط فى ١٩٦٥ (٢١) ·

وهذه النقطة الأخيرة تبرز مشكلة خطيرة فى انتهاج سياسة تكنولوجية ديناميكية منغلقة على الداخل · وتفصيل ذلك أنه رغبة فى الاسراع بالتنمية قد يبدو من الضرورى وجود قدر كبير من المنافسة ولكن قد يكون من العملى من الناحية الاقتصادية ، ازاء وجود الاقتصاديات الكبيرة ان تعمل وحدات « قليلة » فقط داخل قطاع معين · والعادة ان هذه الوحدات اذا أحيطت بالحماية الجمركية ضد المنافسة الأجنبية ، خلدت الى الكسل والتراخى واللا مبالاة · ذلك أن الأرباح الناشئة عن الاحتكار كما ذكر هكس منذ زمن طويل من شأنها أن تغرى أصحابها بالخلود الى الدعة والراحة ، والاستمتاع بالحياة فى هدوء واسترخاء · الا أن وجود هذه الوحدات فى الاقتصاد النامى فى المرحلة الحالية للتنمية ــ وهو أمر هام بالنسبة لعملية التعلم والتعليم ــ يتوقف على تمتعها بقدر معين من الحماية الجمركية · وهكذا نجد أنفسنا أمام حلقة خبيثة (حلقة مفرغة) !

---

(٢١) أنظر ما كتبه ك· أوشيما بعنوان « البحوث والتنمية ، والنمو الاقتصادى فى اليابان » فى كتاب ب· ى· وليامز بعنوان « العلم والتكنولوجيا فى النمو الاقتصادى » ص ٣١٠ ــ ٢٣ ، لندن ، مكميلان ، ١٩٧٣ ·

وعلى علماء الاقتصاد أن يهتموا بالبحث فى كيفية تحطيم هذه الحلقة المفرغة . ويبدو لى أن الوسيلة لكسرها هى « الهدم الخلاق » بالمعنى الذى ذكره العالم الاقتصادى شومبيتر . واذا أريد احراز النجاح ، وجب انشاء أسواق سريعة النمو . وتحتاج هذه الأسواق فى البلاد النامية الكبيرة الى فائض زراعى سريع النمو ، وهى مسألة أكدها كالدور ، (٢٢) مرارا وتكرارا . أما البلاد النامية الصغيرة فمن الضرورى تكوين تكتلات اقتصادية كبيرة .

وترتبط مسألة ايجاد معدلات كبيرة من فائض المحصولات الزراعية ارتباطا وثيقا بمشكلة التنظيم الاقتصادى للزراعة ، كما تثير قضايا شديدة التعقيد . يضاف الى ذلك أنها ترتبط بالمناقشة الكلاسيكية فى شروط التجارة بين الزراعة والصناعة . وقد بحث كل من شكرا فرتى ، ومترا (٢٣) فى هذا الموضوع فيما يتعلق بالهند . ولكن هناك البعد الدولى الواسع الذى أكده لويس وفندلاى (٢٤) . وخلاصة كل هذه الأبحاث هو تأييد حجة القائلين بضرورة زيادة انتاج الحبوب الغذائية كشرط جوهرى للتنمية الصناعية الحالية من آفة التضخم ، وبخاصة فى دولة كالهند .

لقد تكلمنا فى هذا المقال عن القضايا التحليلية التى تستحق الاهتمام من وجهة النظر الهندية . ولكن لا شك أن كثيرا من هذه القضايا يهم الدول الأخرى . ولهذا يعتبر هذا المقال اسهاما كبيرا فى المناقشة المستمرة والمتغيرة حول العلاقة بين التجارة والتنمية .

---

(٢٢) أنظر ما كتبه ن. كالدور بعنوان (وجه الخطأ فى النظرية الاقتصادية) فى مجلة الاقتصاد ربع السنوية ، ١٩٧٥ (أعيد طبعه فى « مقالات أخرى فى النظرية الاقتصادية » دكتورث ، ١٩٨٠) . وجدير بالذكر أن كالدور يرى أن نظرية مضاعفة التجارة الخارجية هى أخلد أعمال « كينز » وان لم يشر اليها صراحة فى مؤلفاته ، وانما شرحها غيره وبخاصة « هارود » . ويضفى كالدور بالطبع تأويلا مختلفا على النظرية يجعلها أكثر ملاءمة لمسألة التنمية .

(٢٣) أنظر ما قاله س. شكرا فرتى فى كتابه : « تأملات فى عملية النمو فى الاقتصاد الهندى » حيدر أباد ، ١٩٧٤ ، وما قاله أ. مزا فى كتابه : « شروط التجارة والعلاقات بين الطبقات » لندن ، فرانك كاس ، ١٩٧٧ .

(٢٤) أنظر ما كتبه و. أ. لويس بعنوان « مظاهر التجارة الاستوائية » ستوكهـلم ، المكفست ، ووكسيل ، ١٩٦٩ وما كتبه س فندلاى بعنوان « المحددات الأساسية لشروط التجارة فيما ألفـه س كروسمان والندلبرج بعنوان مكسيلان ١٩٨١ .



طرأت تغيرات هامة على استراتيجية التنمية الاقتصادية الصينية منذ الدورة الثالثة الكاملة للجنة المركزية الحادية عشرة • هذه التغيرات عميقة بنوع خاص فى مجال العلاقات الخارجية • وسوف أركز فى هذا المقال على بعض المشكلات فى هذا المجال •

التحول من العزلة الذاتية الى استراتيجية الباب المفتوح فى التنمية الاقتصادية •

اتبعت الصين لزمن طويل اسـتراتيجية العزلة الذاتيـــة فى مجال التنميـة الاقتصادية ، وهى ضرب من استراتيجية الاكتفاء الذاتى فى هذا المجال ، وكانت هذه الاستراتيجية تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى الكامل فى مجالات التمويل ، والتكنولوجيا ، والعمل ، ووسائل الانتاج ، والأسواق ، الخ ، ولا تعتمد الا بأقل ما يمكن على المصادر الخارجية • وحتى اذا استخدمت الموارد الأجنبية بطريقة محدودة للغاية ، فانما يكون ذلك بأمل أن يستبدل بها فى المستقبل موارد داخلية •

وقد اتبعت هذه السياسة نتيجة لعاملين :

بقلم : دونـــنج فـورنـــج

يشغل الاستاذ دونج فورنج منصب الامين العام لاتحاد الجمعيات الصينية للبحوث الاقتصادية ، بمعهد العلوم الاقتصاديـــة بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية • ويستهدف الاتحـاد تنسيق البحث فى المشكلات الداخلية والدولية ، ويشجـــع المبادلات العلمية ، ويتولى تقييم توعية البحث الأكاديمى •

ترجمة : احمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام من جامعة القاهرة ـ مـدير الادارة العـــامة للشئون القانونيـــة والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا •

---

١ ـ حالة العلاقات الاقتصادية الدولية فى الصين الجديدة بعد نشأتها فى عام ١٩٤٩ •

٢ ـ الفكرة الخاطئة لدى الشعب الصينى عن مبدأ الاعتماد على النفس •

وقبل تأسيس الصين الجديدة ، وبعده بقليل ، اتجه العزم الى تنمية العلاقات الاقتصادية مع البلاد الأخرى دون تبنى استراتيجية خاصة بالعزلة والاكتفاء الذاتى • وقد أعلن ما زيدونج فى ١٥ من يونية ١٩٤٩ فى خطاب وجهه الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر السياسى الاستشـارى الجـديد قائلا : « يريد الشعب الصينى أن يتعاون تعاونا وديا مع شعوب الدول كلها ، ويواصل التجـارة الدولية ويتوسع فيهـا لكى ينمى الانتاج ، ويدعم الرخاء الاقتصادى » • وينص « البرنامج المشترك للمؤتمر السياسى الاستشارى الشعب الصينى » الذى تم اقراره فى ٢٩ من سبتمبر عام ١٩٤٩ فى الجلسة الأولى من المؤتمر على أن « الصين سوف تواصل وتوسع العلاقات التجارية الدولية مع سائر الشعوب والحكومات على أساس من المسـاواة والمنفعة المتبادلة » • هذه الأقوال تدل على أن تنمية العلاقات الاقتصادية مع البلاد الأجنبية

كانت سياسة أساسية للصين ، ولـكن تنفيذها توقف • ففى أكتـوبر عام ١٩٥٠ فرضت الولايات المتحدة وبلاد غربية أخرى خطرا وحصارا اقتصاديا على الصين ، الأمر الذى مزق علاقاتها الاقتصادية مع بلاد كثيرة • وانقطعت العلاقات التجارية بين الصين وأمريكا ، وضعفت العلاقات التجارية بينها وبين البلاد الغربية كلها بدرجة خطيرة ولم يكن أمام الصين فى هذه الظروف أية فرصة للحصول على أموال من الغرب لاغراض البناء الاقتصادى • وكان البديل الوحيد هو السعى لاقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتى وسائر بلاد شرق أوروبا • وحدثت تغيرات بعد مؤتمر جنيف فى عام ١٩٥٤ ، فبدأت التجارة بين الصين وبعض البلاد الغربية تنشط من جديد ، ثم زادت بدرجة ما ، ولو بصورة محدودة • وفى عام ١٩٦٠ سحب الاتحاد السوفيتى من جانب واحد خبراءه العاملين فى الصين ، وألغى عقوده الاقتصادية وملحقاتها ، وأنهى التعاون الثنائى فى مجال العلم والتكنولوجيا • وترتب على انقطاع العـلاقة الصينية السوفيتية افساد العلاقات الاقتصادية الدولية الصينية ، واضطرار الصين الى زيادة التأكيد على بناء الاقتصـاد القومى بالموارد الداخلية حتى تحقق الاكتفاء الذاتى • وفى غضون « الثورة الثقافية » من عام ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ ، التى نشبت لأسباب معروفة ، عانت العلاقات الاقتصادية مزيدا من التحديدات لعوامل انسانية • وامتنع استيراد تكنولوجيا جديدة من الخـارج بين عامى ١٩٦٨ ، ١٩٧١ • وفى عام ١٩٧٢ أقامت الصين علاقات دبلوماسـية مع اليابان ، ووقعت على بـلاغ شنغهاى الرسمى بين الصين وأمريكا • وفى عام ١٩٧٥ أقامت علاقات رسمية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية • وقد حفز كل من هـذين التطورين الاتصـالات الصينية الأجنبية ، ولكن هذه الظروف الجديدة فشلت فى أن تنمو وتزدهر بسبب عصبة الأربعة التى كانت تملك وقتئذ زمام السلطة •

وليس من شك فى أن من واجب الصين ، باعتبارها دولة اشتراكية عظمى أن تلتزم بمبدأ الاستقلال والاعتماد على النفس ، وهى بالنظر الى ذخيرتهـا الهـائلة من اليد العاملة ، ومواردها الطبيعية الضخمة ، وسوقها الداخلية الكبيرة ، تملك كل الوسائل الممكنة لبناء البلد وتنمية الاقتصاد من داخله • ومبدأ الاستقلال والاعتماد على النفس مبدأ أساسى للبناء الاقتصادى ، غير أن الشعب ، فى هذه الظروف غير المواتية للعلاقات الاقتصادية الدولية لم يفهم بالتدريج هذا المبدأ فهما صحيحا • ونجم عن انقطاع العلاقات الصينية السوفيتية ظهور فكرة الاعتماد الكلى على قـوى البلد لانماء اقتصاد يتزود ذاتيا ، ومن ثم تبنت الصين استراتيجية انعزالية فى مجال التنمية الاقتصادية • وحين كانت عصبة الأربعة تتولى مقاليد الحكم ، اعتبرت تصدير الموارد الطبيعية بمثابة خيانة ، واقتراض المال الأجنبى اعتداء على سيادة البلد ، واهانة للشرف القومى ، والأمر كذلك بالنسبة الى الاستثمارات الأجنبية ، والمشروعات التجارية المشتركة ، والاستغلالات المشتركة لموارد الصين الطبيعية ، فلا يسمح البتة بالتورط فيها •

وتمثلت النتائج الاجمالية لكل هذه العوامل فى وضع استراتيجية الاعتماد على الذات ، وتنفيذ هذه الاستراتيجية التى تشبه بعض الشىء استراتيجية بدائل

الاستيراد التى تتبعها بلاد أخرى ، الا أنها طبقت فى الصين بأقصى مدى لها • من ذلك مثلا أن الصين طورت هى وبلاد أخرى علاقات اقتصادية وتجارية بهدف انشاء صناعات نظيرة باستخدام مواد أولية . وطاقة ، ومعدات آلية ، وسلع استهلاكية محلية ، بدلا من استيراد هذه الأشياء من الخارج • قصارى القول ، كان المقصود أن تحل فى المستقبل القريب البضائع الوطنية محل المستوردة •

كانت هذه الاستراتيجية مماثلة أيضا لاستراتيجية التنمية الموجهة الى الداخل ، والتى تتبعها بعض البلاد • غير أن استراتيجية الصين اتبعت نمطا متطرفا • وبوجه عام كان الانتاج الداخلى فى الصين موجها للوفاء بالمطالب المحلية ، لا للسوق العالمية ، وكانت الصادرات مكونة من المنتجات التى بها فائض • ومع ذلك فقد كان يحدث أحيانا ، لموازنة الواردات ، أن تصدر بعض المنتجات رغم شدة حاجة البلد اليها • بعبارة أخرى كانت الصادرات فى تلك الأيام تستخدم لمبادلة واردات بعض المنتجات التى لا يمكن أن تنتجها الصين بالكلية ، أو غير الموجودة بها بكميات كافية • وحتى فى الأحوال التى تقبل فيها الصين التمويل الأجنبى . لم تكن تهمل أبدا تعزيز الاكتفاء الذاتى ، مستخدمة بأقل قدر ممكن الأموال الأجنبية للانتاج والبناء الداخليين • وعلى ذلك فمن أواسط الستينات ، حين سددت الصين ديونها للاتحاد السوفيتى قبل أن يحل موعد سدادها حتى أواخر السبعينات ، لم تستخدم أموالا أو قروضا حكومية أجنبية ، فيما عدا بعض ائتمانات البيع الأجنبية قصيرة الأجل •

وكان لهذه الاجراءات تأثيرات غير ملائمة على الاقتصاد الصينى • وبسبب العزلة الطويلة الأمد عن العالم الخارجى ، ضاعت فرص عديدة للاستفادة من الظروف الدولية الملائمة • واتسعت الفجوة التكنولوجية بين الصين والبلاد الأجنبية • وفى غيبة المنافسة فى السوق الدولية قلت بالتدريج قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة ، ولم يكن فى الوسع تحسين بعض المنتجات الصناعية كما وكيفا بسبب قيود الأسواق الداخلية •

ومنذ سقوط عصبة الأربعة فى أكتوبر عام ١٩٧٦ ، تحولت بالتدريج استراتيجية العزلة الى سياسة الباب المفتوح المؤدية الى توسيع العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية الصينية مع غيرها من البلاد على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة • هذا التحول أدى اليه الاعتقاد بأن تغيرات هائلة حدثت فى العلاقات الدولية منذ الستينات ، تتيح للصين أن تتحرر من أغلال العزلة ، وذلك فى ظروف ملائمة • ومن جهة أخرى ، تكشفت النظرية والسياسات الاقتصادية اليسارية المتطرفة التى سادت سنين طويلة ، وصارت عرضة للانتقاد • وقد طرح التغير فى الاستراتيجية مجموعة من المشكلات الاقتصادية التى لابد من حلها فى المجالين النظرى والعملى •

ترى هل يتضمن هذا التحرك أن الاستراتيجية الاقتصادية الموجهة الى الداخل في الصين قد تحولت كلها الى الخارج ؟ لا أظن أنه يمكن النظر اليها بهذه الصورة . ذلك أن سياسة الباب المفتوح لم تغير الاستراتيجية السابقة الموجهة الى الداخل ، وانما انفتح الباب على أساس التنمية المنظور اليها في الداخل . ولما كانت الصين قطرا كبيرا يزيد عدد سكانه على بليون نسمة ، وبه موارد طبيعية موفورة ، فيجب أن تستمد الأموال اللازمة للبناء من الأرصدة الداخلية . ان الحصول على التمويل الأجنبي بأشكاله المختلفة (بما فيها الاستثمار والمشروعات المشتركة) أمر هام ، ولكنه يؤدي دورا ثانويا فقط ، ففي الامكان الحصـــول على معظم الموارد اللازمة لتنميتنا الاقتصادية من مصادر داخلية . فقط ينبغي أن تعتمد نسبة مئوية صغيرة من الاستهلاك الداخلي على الواردات وأن تشكل الصادرات نسـبة مئـوية صـغيرة من المنتجـات الداخلية . ورغم أهمية ادخال التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة ، الا أنه من الأهم أن نتعلم من البلاد الأجنبية ، ونطور التكنولوجيا الحديثة النافعة والمطلوبة بالنظر الى ضخامة السوق الصينية . ومن الضروري استيراد بعض المنتجات الأجنبية التي تكون فوق الطاقة الانتاجية الداخلية ، أو أنها موجودة بكميات غير كافية للوفاء بالمطالب الداخلية ، ويجب أن تكون بنسبة صغيرة من تموين السوق الصينية . وفي حين أنه ينبغي اعداد المنتجات المحلية أولا للوفاء بالمطالب الداخلية ، فانه من المهم أيضا تنمية بعض المنتجات للتصدير دون أن تكون بأحجام كبيرة مفرطة . من هذه الاعتبارات يتولد السؤال عن المعنى الذي تتضمنه سياسة الباب المفتوح . هذه السياسة تقتضي ببساطة الا ترفض الصين بالمرة استخدام التمويل الأجنبي . وأن تكون مستعدة لأن تستفيد منه بصورة فعالة ، وفي ظروف ملائمة ، وأشكال مناسبة . تتضمن امتصاص الاستثمارات الأجنبية في الصين ، وادارة مشروعات مشتركة ، والتعاون في استغلال الموارد ، الخ . ويجب في التخطيط الاجمالي لانتاج السلع ، الا يؤخذ في الاعتبار المطالب المحلية وحدها (والتي تظل مع ذلك هي المعيار الأول للسوق المحلية) . ولكن أيضـا المطالب الأجنبية حتى يتسنى العمـل على زيادة الصـادرات . وفي تخطيط الواردات ، يجب الوفاء أولا بالمطالب الداخلية مع الاهتمام بالتوسع في الصادرات ، مثل المنتجات التي تصنع بالمواد الخام المستوردة . وثمة اعتبار هام آخر يتمثل في الطريقة التي تتطور بها التكنولوجيا المتقدمة في داخل الصين على أساس ما يدرس منها في الخارج . وتوجه العناية لضروب التعاون الثنائي ، والمتعدد الأطراف في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية ، وتبذل الجهود للحصول من الخارج على مزيد من عقود البناء ، والتوسع في التعاون في مجال العمالة بأشكال منوعة . كذلك تتقدم الصين بنصيبها في المساعدة الاقتصادية والتكنولوجية لبلاد العالم الثالث . وعلى ذلك يكمن الفرق بين سياسات الماضي والحاضر في الكف عن فهم غير صحيح لموضوع الاعتماد على النفس لأقصى مدى ، وفتح الباب للخارج لزيادة القدرة على الاعتماد على النفس .

هل يعني التحول أن الصين تخلت عن سياستها الخاصـة بحماية التجارة ، وحماية اقتصادها القومي ؟ ليس الأمر كذلك حتما . ان « حماية الاقتصاد القومي » شعار استخدم كثيرا لمساندة استراتيجية العزلة ، ولكن هذا مفهوم خاطيء . فالصين

باعتبارها بلدا ناميا يجب أن تبني اقتصادها القومي ، وبخاصة صناعاتها • ويجب أن نتخذ الدولة اجراءاتها لحماية التنمية الاقتصادية القومية ، والعزلة الذاتية ليست الطريقة الصحيحة لحماية الاقتصاد القومي • ذلك أولا لأن الصناعات تصبح كالزهور في المستنبت ، وانعدام المنافسة الحادة في السوق الدولية تجعلها قانعة بالتكنولوجيا والأنواع والخصائص الموجودة ، وبتكاليف الانتاج ، ومن ثم يكون التقدم بطيئا . أو راكدا • وحتى المشروعات الصناعية الحالية من تلك العوائق ، فانها تأخذ بعد فترة ما في الانهيار • ثانيـا ، أدت سياسـة العزلة الى انعزال المشروعـات الوطنية عن التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة ، فصــار من المستحيل عليهــا أن تستوعب هذه التكنولوجيا ، وأن تتزود بما يلزمها ، وتنمو وتتطور • ويصدق ذلك أيضا بالنسبة الى الاتصال بالاسواق الاجنبية ، واستخدام رؤوس الاموال الاجنبية ، والخبرة الادارية الاجنبية • وتبنى سياسة الباب المفتوح لا يتضمن بالمرة تدفق رأس المال الاجنبي والمنتجات الاجنبية بحرية ، ولا يعنى التخلى عن حماية الاقتصاد القومى ، بل على العكس من ذلك يجب الاستفادة من التعريفات الجمركية ، ومراقبة الاستيراد ، والمبادلة الخارجية ، ووسائل أخرى الى حد ما ، مما يشجع الابتكار فى الانتاج ، ويؤدى الى تحسين النوع ، وخفض التكاليف ، دون السماح للاجراءات الوقائية بأن تكون عائقا فى سبيل التقدم •

وحدثت تغيرات كبيرة فى المبادلات الاقتصادية الدولية منذ أن اتبعت الصين استراتيجية الباب المفتوح . وزاد الحجم الاجمالى للصادرات والواردات بمعدل٤ر٢٧٪ سنويا بين عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ • وأظهر عام ١٩٨٠ زيادة على عام ١٩٧٩ تقدر بأكثر من ٢٠٪ ، فى حين سجل عام ١٩٨٠ زيادة تبلغ ١٢٪ على السنوات السابقة • وفى عام ١٩٨١ حدثت زيادة كبيرة أخرى قدرها ٢٩٪ على سنة ١٩٨٠ ، تمثل زيادة صافية قدرها ١١٪ بعد التسوية بالنسبة الى تقلبات الأسعار ، ويمثل هذا بعد التحليل ارتفاعا كبيرا فى التصدير قدره ٦ر٣٥٪ (زيادة صافية قدرها ١٨٪ بعد التسوية بالنسبة الى تقلبات الأسعار) فى حين ارتفعت الواردات بمقدار ١ر٢٣ ٪ (بزيادة قدرها ٥٪) •

وفى عام ١٩٧٦ كان مائة بلد ومنطقة قد أقامت علاقات تجارية مع الصين ، وارتفع العدد الى ١٧٤ فى عام ١٩٨٠ ، و ١٨٢ فى عام ١٩٨١ • وقد أبرم ثمانية وثمانون بلدا ومنطقة اتفاقيات أو بروتوكولات تجارية مع الصين فى عام ١٩٨٠ • وفى أواخر عام ١٩٨٠ وقعت الصين اتفاقيات ائتمانية أجنبية مجموعها ٢٠ بليـون دولار أمريكى ، وأنشىء أكثر من ٣٦٠ شركة محاصة مشتركة بأموال أجنبية تقدر بمبلغ ٥ر١ بليون دولار • ومع ذلك يميل الصينيون الى الاعتقاد بأن هذا ليس الا بداية ، وأن الاتصالات الاقتصادية بين الصين وغيرها من البلاد لم تزل غير كافية • مثال ذلك أن اجمالى صادرات الصين يبلغ ١٪ فقط من اجمالى صادرات العــالم التجارية ، ومع ذلك فهذا أقل من مستوى ال ٢٪ الذى بلغته ذات مرة فى الخمسينات • وتقدر القيمة الاجمالية للصادرات فى عام ١٩٨٠ ٤ر٦٪ من اجمالى الانتاج القومى •

ويبقى التمويل الأجنبي مقيدا : مثال ذلك ، أنه حتى زمن قريب بلغ مجموع القروض المتوسطة والطويلة الأجل بمعدلات فوائد مخفضة ، أو بلا فوائد التى تقدمها حكومات أجنبية ، وهيئات مالية دولية ٤٤ر٢ بليون دولار فقط · وهناك سببان واضحان يعيقان التقدم ، أحدهما أن البنيان الاقتصـــادى فى الصين لا يلائم نمو العلاقات الاقتصادية الخارجية ، والثانى أنه لا يستطيع الوفاء بمتطلبات العلاقات الاقتصادية المناسبة ·

لا بد لتطور العلاقات الاقتصادية الخارجية من اصلاح البنيان الاقتصادى :

فى الستينات ، انتقدت الصين النظرية السائدة الخاصة بتقسيم العمل الدولى ، وكان هذا الانتقاد ضروريا ، ومسلكا صحيحا ، لأن القصد من وراء هذه النظرية هو تقديم المصالح القومية باجراء تقسيم للعمل بين أعضاء « الأسرة الكبيرة » الاشتراكية ، باخضاعها اقتصاديا لرأس هذه الأسرة وجعلها تحت اشرافه · كذلك أعدت هـــذه النظرية لتقييد الدول الأعضاء فى تطويرها مصالحها ، ومد صلاتها الاقتصادية الى بلاد لا تنتمى الى هذه الأسرة · هذا التقسيم الدولى للعمل ترتب عليه بالفعل ضرر كبير ، وكان شديد الشبه بالنظرية التى تؤيدها بعض الدول الغربية فى سعيها الى الاستعمارية الجديدة ، بجعل البلاد الناميــة دائمــا موردة للمواد الخــام ، والعمالة الرخيصة ، واستخدامها فى الوقت نفسه كمنافذ لاســتثماراتها ، وأســواقا تغرقها بمنتجاتها الصناعية ، ومن شأن هذا بطبيعة الحال دفع هذه البلاد الى نمط من التنمية يتميز بالتخصص الموجه الى التصدير · واليوم يطالب الكثير من البلاد النامية بانشاء نظام اقتصادى دولى جديد ، وحوار بين الشمال والجنوب . وتحتج هذه البلاد ضــد مذهب الحماية الجمركية الجديد الذى تفرضـــه بعض البلاد المتقدمة لتقييد واردات المنتجات التامة الصنع أو نصف المصنعة ، وتطالب البلاد المتقدمة باجراء تعديلات بنيوية ، وما الى ذلك · كل هذا يناقض تقسيم العمل الدولى . وساندت الصين دواما المطالب العادلة للبلاد النامية ·

وفى حين عارضت الصين تقسيم العمل الدولى كما يفهمه أنصار مذهب التسلط والهيمنة ، فانها مضت الى الطرف الآخر من الاتجاه النظرى فأنكرت بشــدة الوجود الموضوعى لمثل هذا النظام ، وأن فى وسعه أن يعزز علاقات اقتصادية أكثر وثاقة بين البلاد ، ونفت أيضا وبشدة اشتراكها فى تقسيم العمل الدولى من أجل دعم مصالحها ، وحفز تنمية اقتصادها القومى ·

هذا الخطأ النظرى دفع الصين الى ارتكاب أخطاء فى اقامة نظام قومى اقتصادى وصناعى شامل ومستقل على أساس مبدأ عزلة ذاتية مغلقة بأحكام ·

وليس من شك فى أن بلدا كبيرا كالصين يجب أن يسهم فى تقسيم العمل الدولى بطرق مختلفة عن الطرق المناسبة للبلاد الأصغر منها ، فهى لا تســتطيع أن

تنمى صناعة رئيسية أو صناعتين رئيسيتين مثلما تفعل البلاد الصغيرة لتدعم قوتها فى المجال الدولى ، وتساند الاقتصاد القومى فى مجموعه ٠

ولكن حتى البلد الكبير لا يمكن أن يتوقع تنمية اقتصادية دون أن يستعين بالمبادلات الدولية ٠ والصين ، مع ما لها من مزايا نوعية مقارنة ، لا بد لها أن تشترك فى تقسيم العمل الدولى لتستخلص ما يلزمها من منافع ٠ وعلى ذلك يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أبنية الصين النوعية ، والعلاقات الاقتصادية الدولية المتغيرة ، مما يجعل من الأكثر ملاءمة للصين أن تحافظ على خصائصها المحلية ، وتستخدم قواها ، وتتجنب نواحى الضعف فيها ٠

وفى السنوات الأخيرة اشتركت الدوائر الاقتصـــادية الصينية فى مناقشة العلاقات الاقتصادية الدولية ٠ ومن بين المسائل التى أثيرت ضرورة أن يؤخذ فى الاعتبار التكاليف والمزايا المقارنة فى مجال تنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية ٠ ورأى المؤلف الشخصى أنه ليس من الصواب اهمال هذا الاعتبار : ذلك أن الغض عن هذين العاملين يؤدى الى استحالة ادخال استراتيجية الباب المفتوح لتستفيد التنمية الاقتصادية الداخلية ٠ وبالطبع لا يكفى أن يؤخذ فى الاعتبار التكاليف والمزايا المقارنة ٠ كذلك فان الاشـــتراكية فى تقســيم العمل الدولى يعمل على خفض نفقات العمل الاجتماعية ، ويزيد انتاجية العمل ٠ لذلك لا يجوز بالمرة اهمال تحليل التكلفة والفائدة ، فهذا التحليل يمكن أن يحدد ما ينبغى انتاجه وتصديره ، وما هو أنفع للبلد ، وما ينبغى استيراده مما يفوق طاقة البلد الانتاجية . أو يتبين أنه أقل فائدة وغير ملائم لو أنتج محليا ٠

وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، يتبين أن البنيان الاقتصادى القائم حاليا يحتاج الى اصلاح جرىء ، وذلك لأنه لا يعوق فقط تقدم اقتصاد الصين ، بسبب ما يشوبه من انحراف وتشويه ، ولكنه لا يناسب أيضا العلاقات الاقتصادية الخارجية المسبقة لأنها أقيمت على أساس منحرف من الاكتفاء الذاتى ٠ وبالتحديد ، من بين الســـلع الصينية التى أنتجتها الحكومة محليا للصتدير فى عام ١٩٨٠ ، بلغت المنتجات الأولية ٥٤٪ (منها ٢٧٪ مواد غذائية ، ومواد خام زراعية ومعدنية ، و ٢٤٪ بترول) ، والسلع المصنعة ٤٦٪ (منها المنسوجات والصناعات الخفيفة للاستعمالات اليومية ، والمصنوعات اليدوية وتمثل ٣٤٪ والمصنوعات الثقيلة والكيماوية وتمثـل١٢٪ فقط منها ٣ر٧٪ آلات) ٠ هذا التكوين فى الصادرات غير ملائم ، لأنه ، باستثناء القليل ، كالبترول ، تتخلف الزيادات فى أسعار معظم المنتجات الأولية عن نظيراتها للمنتجات المصنعة الواردة من البلاد المتقدمة ٠ ويواجه تصدير المنســوجات قيودا أكبر فى بلاد

كثيرة • ويتحدد مثل هذا النمط من التصدير بالبنيان الاقتصادى للبلد • وعلى المدى الطويل أدت الأولوية التى جعلت الصناعات الثقيلة الى معاناة الزراعة والصناعات الخفيفة بصورة خطيرة • وكانت الحاصلات الزراعية تحصل عادة على نصيب كبير فى صادرات الصين ، ولكن منذ أن صادر الانتاج الزراعى لا يعنى دائما بحاجات السكان الذين يزداد عددهم باستمرار ، صار الأمل ضعيفا فى أن تزداد الصادرات الزراعية • وفى حين تصدر الصين الحاصلات الزراعية ، فانها تستورد أيضا كميات لا بأس بها من هذه الحاصلات للوفاء بالمطالب المحلية ، مع بعض الاستثناءات (كالقطن الذى يستورد ليصنع ثم يعاد تصديره) • معنى هذا أن الصين لا يمكنها أن تعتمد كثيرا على تصدير الحاصلات الزراعية لتحصــل على النقد الأجنبى اللازم لشراء التكنولوجيا الأجنبية والمعدات الصناعية التى تحتاج اليها • وتشكل المنتجات الصناعية الخفيفة (بما فيها المنسوجات) عنصرا آخر من الصادرات يصعب زيادته زيادة كبيرة لأسباب كثيرة ، منها أولا أن الطلبات الملحة فى السوق الداخلية تزداد بسبب نقص المنتجات الصناعيه الخفيفة ، فضلا عن أن رتبة هذه المنتجات وجودتها وتصميمها لا ترضى المستهلكين الأجانب ، كما أن هناك حصصا للاستيراد يجب مواجهتها عند عقد الصفقات • وكان للطاقة (البترول والفحم) فى وقت ما نصيب كبير من اجمالى الصادرات الصينية ، ولكن ظهرت فى السنوات الأخيرة صعوبات مماثلة من حيث التوسع فى صادرات الطاقة لأن البلد يعانى من النقص فيها • وقد بلغ مقدار البترول المصدر ١٢٪ فقط من اجمالى الصادرات ، والفحم ١٪ فقط ، والأمل ضعيف فى أن تزداد هذه النسب فى المستقبل القريب • وصناعة الآلات التى نشأت فى الأصل بقصد الوفاء بالطلبات المحلية ، وبخاصة احتياجات الصناعة الثقيلة نفسها ، لم تنسق أبدا لتواجه طلبات السوق الدولية ، واحتمالات التصدير فى المستقبل • ونقل البضائع ، وهو عنق الزجاجة فى الاقتصاد القومى لا يساعد على التوسع فى الاقتصاد القومى والتجارة الخارجية • فالتسهيلات المختلفة فى الموانىء ، وعدم كفاية المراسى ، وضعف القدرة على شحن السفن وتفريغها ، كل ذلك يعوق التقدم • هذه الأمور كلها تثبت أنــه من العسير على الصين أن تزيد بالتدريج صادراتها ووارداتها قبــل أن تصلح بنيانها الاقتصادى وهى بتنفيذها سياسة الباب المفتوح ، وتنسيقها الاقتصاد ، وقد أدركت وجود هذه المشاكل ، ومن ثم تبذل الجهود لضبط بنيانها الاقتصادى •

ولخبرات البلاد النامية الأخرى ، وبخاصــة تلك التى أصــبحت حديثا بلادا صناعية ، أهمية كبيرة فى هذا الخصوص بالنسبة الى الصين • وقد شرع بعض هذه البلاد منذ قليل فى تصدير كميات كبيرة من السلع الصناعية (وبخاصة المصنوعات الخفيفة) ، واتخذت هذه المنتجات طريقها الى بعض البلاد المتقدمة ، وحلت محل بعض المنتجات المصنوعة هناك ، والمماثلة لها ، فى حين تحول الانتاج والتصدير بهذه البلاد المتقدمة الى منتجات متطورة تقوم على رؤوس أموال ضخمة ، وتكنولوجيا متقدمة • لذلك تحولت بلاد نامية أخرى من تصدير المنتجات الأولية وحدها الى زيادة صادراتها من السلع المصنعة • وبعد انقضاء أكثر من ثلاثين عاما فى بناء الصناعة ، أصبحت

القاعدة الصناعية والقوة التكنولوجيــة فى الصــين تفوق بدرجة كبيرة نظريتهــا فى العديد من البلاد النامية الأخرى ، وهناك الآن امكانية كبيرة لتصدير المنتجات التامة الصنع ٠

ومع الاصلاح الاقتصادى البنيوى الحديث والتنسيق ، وبخاصة فى الصناعات الثقيلة ، ازداد تصدير الصين للسفن والآلات ، وماكينات النسيج الى بعض البلاد (ومنها بلاد متقدمة) ، مما فتح منافذ جديدة للتجارة ٠ وفى عام ١٩٧٨ صدرت الصين سفينة شاحنة واحدة حمولتها ٣٧٠٠ طن ٠ وفى السنوات الثلاث الأخيرة تم التعاقد على تصدير سفن حمولتها الاجمالية ٥٠٠ر٠٠٠ طن ، وسلمت شاحنات تزيد حمولة كل منها على ١٠ر٠٠٠ طن ٠ وبالنظر الى موارد الصين الطبيعية والعمالية الضخمة ، ينبغى لهــا أن تنمى المنتجات التى تستلزم موارد كبيرة وعمالة مكثفة لتصدرها فى الفترة القادمة ٠ ويجب على البلد أن يزيد من صادراته باتاحة الفرصة لاستخدام الموارد الطبيعية ، والاستفادة من القوى العاملة الضخمة ، للتوسع فى تصــدير المنتجات المصــنعة بالمواد الخام المستوردة من الخارج ، وزيادة التعاون فى مشروعات الخدمات ٠ ويجب أيضا التأكيد على المزايا الجغرافية ، والحرف التقليدية ، والأعمال الزراعية الفرعية ، والتخصصات المحلية ، والفنون والصناعات اليدوية ٠

كذلك واجهت الصــين مســائل نظرية هامة تتعلق بالتحول فى المجــال الاستراتيجى ٠ ترى ما هو دور التجارة الخارجية ، والغرض منها ؟ فى اتباع العزلة والاكتفاء الذاتى ، اقتصرت التجارة الخارجية على « التموين المتبادل للوفاء بحاجات الأطراف ، وأن يوفى كل طرف بما يفتقر اليه الطرف الآخر بوساطة ما عنده من فائض » ٠

معنى هــذا أن المنتجات المحلية التى بهــا فائض هى وحدها التى كان يمكن تصديرها ، بحيث لا يجرى التصدير على حساب الاستهلاك الداخلى ٠ وكان على الصادرات أن تدفع ثمن الواردات التى لم يكن فى مقدور البلد أن ينتجها ، أو أنه ينتجها بكمية غير كافية ٠ وكان على الواردات أن تخفف من نقص المنتجات الداخلية ، أو أن تحفز الانتاج الداخلى ، على أن المقصود هو انقاص الواردات بالتدريج حتى يحل محلها أخيرا السلع الوطنية ٠ وعلى ذلك كانت الواردات محددة ٠ واذا كنا لا ننكر أن التجارة الخارجية تلعب بالفعل دور « التموين المتبادل للوفاء بحاجات الأطراف ، وأن يوفى كل طرف بما يفتقر اليه الطرف الآخر بوساطة ما عنده من فائض » ٠ فهذا يعنى أن الوفاء بالمطالب الداخلية هو الهدف الوحيد للتجارة الخارجية التى لا تأخذ فى الاعتبار دورها فى اقتصاد العمل الاجتماعى ، وزيادة الانتاجية ، وبغض النظر عن الاعتبارات الضرورية الخاصة بما ينتج عن التجارة الخارجية من أرباح ٠

والواقع أن أية أمة لا تستطيع دائما أن تعنى بالكامل بمطالبها فى السوق الداخلية اعتبارا بهذين المعيارين وحدها ٠ ان تصدير الفائض من المنتجات الداخلية

ليس مربحا بالضرورة ، ذلك لأن بعض المنتجات يتكلف انتاجها كثيرا فى الداخل ، فى حين أنها أرخص فى السوق العالمية ، وعلى ذلك يؤدى تصديرها الى خسارة . ومنتجات أخرى مطلوبة فى السوق العالمية ، يمكن انتاجها بربح فى الصين . ومع ذلك لا تنتج بها ، أو تنتج بكميات غير كافية للتصدير . ومن جانب الاستيراد . اذا كان الاهتمام الأساسى ينصب على امكانية صنع المنتجات داخليا أو بكمية كافية دون النظر الى التكاليف المقارنة ، فانه لن يسمح بالاستيراد بأسعار ملائمة . مثل هذه التصرفات لم تعرقل تقدم التجارة الخارجية فقط ، ولكنها ، بسبب عنصر الربح ، أسفرت عن ضياع الكثير من الفرص ، وعن نتائج سلبية من حيث الوفاء بالمطالب الداخلية ، كذلك هى تشكل سببا من الأسباب التى من أجلها كان البنيان الاقتصادى الصينى غير ملائم لنمو العلاقات الاقتصادية الخارجية . وفى الوقت الحاضر يعاد تقييم دور التجارة الخارجية ، مع توجيه الاهتمام الواجب بالأرباح .

اصلاح النظام الاقتصادى ، ودعم العلاقات الاقتصادية الخارجية :

النظام الاقتصادى الحالى فى الصين نظام مركزى قوى ذو خصائص ثلاث رئيسية .

(أ) يتولى صنع القرارات الهيئات الاقتصادية المركزية القيادية ، وتفتقر المناطق المحلية ، وبخاصة المشروعات الى السلطات اللازمة فى الانتاج والادارة .

(ب) التخطيط المركزى القوى يعيق أداء الأسواق وظيفتها .

(ج) يعتمد أداء الوظيفة الاقتصادية أساسا على الاجراءات الادارية مع حافز ضعيف من ناحية المصالح الاقتصادية . وكان لهذا النظام ، فى المراحل المبكرة من تصنيع البلد ، وظيفة ايجابية ، ولكن مع تطور الاقتصاد أصبحت معوقاته ظاهرة ، وتتضمن عدم مرونة العمليات الاقتصادية ، وضعف فعاليتها ، والخسارة الكبيرة ، وانفصال الانتاج عن الطلب ، الخ . وبتنفيذ سياسة الباب المفتوح تزداد النتائج المضادة لهذا النظام وضوحا ، وبخاصة فى النواحى الآتية :

أولا : حيث تضطلع الهيئات المركزية بصنع القرارات ، وتفتقر المناطق والمشروعات المحلية الى الاستقلال اللازم . ففى العلاقات الاقتصادية الخارجية ، يجب أن يخضع كل تحرك ، من خلال التدرج البيروقراطى للمستويات المختصة من أجل الحصول على الترخيص والتعليمات ، وفى هذا مضيعة للوقت تسفر عن تأخيرات فى اتخاذ القرار ، وتخفق فى الاستجابة بسرعة كافية للمراسلات الاقتصادية السريعة التغير . ونتيجة لذلك تضيع فرص جيدة كثيرة ، ويتعرض الاقتصاد لخسائر فادحة .

ثانيا : فى حين يخضع البلد كله لنظام تخطيطى شديد التمركز ، فان التقلبات التى تحدث فى السوق الدولية لا يمكن أن يكون لها أى تأثير على الانتاج والتوزيع فى داخل البلد . والسلع التصديرية تنتجها مشروعات متوافقة توافقا دقيقا مع

أهداف مخططه تخطيطا مركزيا • وكثيرا ما تحدث انقطاعات عن طلبات السوق العالمية ، مما يفسر وجود كميات كبيرة من البضائع الفائضة المخزونة والمعدة للتصدير • ومن جهة أخرى فان الواردات تعكس بالكامل الخطة الأصلية . ولا تنحرف عن الحصص الحكومية الالزامية ، وحتى اذا تغير الموقف فى الأسواق الدولية ، فانها لا تسمح باجراء أية تعديلات فى ضوء التغيرات • والمشروعات فى الصين ، بسبب انعزالها عن السوق العالمية ، لا تعانى من ضغط المنافسة الدولية • والتجديد بطىء ، مما يجعل المنتجات عديمة الفعالية ازاء المنافسة الحادة •

ثالثا : وبسبب هيمنة التدخل الادارى فى أعمال الاقتصاد الصينى ، والنظام المالى الخاص باحتكار الدولة للدخل والانفاق ، وصلابة نظام الأسعار ، لا تحتاج المشروعات المشتركة فى التجارة الخارجية الى أن تتولى ادارة شئونها بنفسها ، ولا تهتم بذلك ، وهى ليست مسئولة عن مصالحها الاقتصادية ، وكل ما عليها أن تفعله هو أن تنتج الحصة المقررة لها ، وتتولى ادارات التجارة الخارجية شراء كل ما تنتجه وفقا للحصة المقررة • وليس من شأن المشروعات أن تهتم بما اذا كانت المنتجات تلائم الطلبات فى السوق العالمية ، أو أنها تباع برواج وتربح ربحا طيبا ، فالمكسب والخسارة سيان عندها ، ويترتب عادة على هذا النمط فقد وخسارة كبيرة •

وقد بدأت بعض الاصلاحات الأولية والتجريبية ، ويمكن بايجاز عرض المشكلات التى يتعين حلها •

فأولا : ينبغى للحكومة ، وهى تضطلع بالتخطيط الموحد للدولة ، ووضع السياسات ، ومراعاة مصالح الدولة فى مجموعها أن تفوض بعض السلطات الخاصة بوضع القرارات فى نطاق معين الى المناطق والمصالح ذات الأوضاع الخاصة لدعم روح المبادرة بها • وحين حصل اقليما جوانجدونج ، وفوجيان على هذه السلطات مع قدر كاف من المرونة ، فانهما اضطلعا بمعظم شئون صادراتهما ، باستثناء القليل من السلع • وفى ثلاث بلديات ، وهى شنغهاى ، وبيجنج ، ويتنجن ، انشئت المكاتب الرئيسية للمؤسسات ومنحت حق التصرف فى التجارة الخارجية • وأنشأت بعض القطاعات والأقاليم والمدن الصناعية بموافقة الدولة شركات استيراد وتصدير لادارة أعمالها وعقد صفقات مباشرة مع الشركات الاجنبية • كذلك صرح لبعض المشروعات الكبيرة بأن تدير شئون تصدير منتجاتها ، واستيراد حاجتها من المواد والسلع من المصادر الخارجية • وفى الوقت الحاضر بالتحديد ، وبارشاد وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية ، تتولى المؤسسات العشر الكبرى التابعة لها عمليات الاستيراد والتصدير الهامة ، كما تتولى هذه العمليات فروعها فى الاقاليم والمدن والمناطق المستقلة • وبالاضافة الى ذلك أنشأت بعض الوزارات الصناعية على المستوى المركزى مؤسسات استيراد وتصدير تتولى ادارة أعمالها بنفسها • ولتوحيد ادارة الاعمال وتعزيز مبادرات العاملين بشئون التصدير ، تستخدم المؤسسات الرئيسية ، على المستوى المركزى ، وفروعها المحلية أساليب مختلفة للتصرف فى شئون الصادرات

هناك سلع رئيسية لم تزل تعامل بالجملة عن طريق مؤسسات مشتركة للاستيراد التصدير (بما فيها المؤسسات التابعة للهيئات الصناعيه) أو تتبادل هذه المؤسسات لاعمال التجارية مع شركات أجنبية • والفروع المحلية مسئولة عن تسليم البضائع تنفيذا للعقود • أما البضائع الاخرى (خلاف السلع الرئيسية) فيتولى شئونها لفروع فى الأقاليم والمدن والمناطق المستقلة • وأما المكاتب الرئيسية فانها تتولى شئون الأسواق ، والمشترين ، وتنسيق الأسعار • ولم تزل الواردات التى تحتاج اليها الوزارات المركزية تعامل بمعرفة المكاتب الرئيسية للمؤسسات ، أو مؤسسات الاستيراد والتصدير التابعة للهيئات الصناعية • ويمكن الحصول على الواردات التى تحتاج اليها الهيئات المحلية عن طريق المناطق . فيما عدا القليل من المواد الرئيسية التى يجب أن تمر من خلال المكاتب الرئيسية للتجارة الخارجية • ولما كان لبعض الهيئات والمناطق والمشروعات التى تتولى شئون التجارة الخارجية سلطة اتخاذ القرارات فى مجال الادارة ، فانها تستطيع أن تستجيب بمزيد من المرونة لأية تغيرات تطرأ على السوق العالمية ، وكذا على السوق الداخلية • والحقيقة أن هذه اللا مركزية قد سببت شيئا من الارتباك ، كالمنافسة بين المشروعات التى تتولى أعمال البيع ، مما أتاح فرصا استغلتها الشركات الأجنبية ، وأسفر عن حدوث خسائر • هذه المشكلة ينبغى حلها بدعم الادارة الموحدة والرقابة : ويعتبر اصدار تراخيص التصدير لواحد وثمانين منتجا وسيلة للشروع فى حل هذه المشكلة • وفيما يختص بأحسن طريقة للجمع بين المركزية واللا مركزية ، لم يزل هنـاك الكثير مما يتعين دراستة وحل مشكلاته •

ثانيا : نظام الادارة التى تتولاها المصالح الحكومية يجب أن تحل محله ادارة مشتركة تتولاها المشروعات الصناعية والتجارية ، أى يجب فصـل التنظيم الادارى (الحكومى) عن التنظيم الاقتصادى لاعطاء المشروعات المنوعة ، والمشروعات الموحدة دورا هاما فى التجارة الخارجية • ولقـد ترتب على النمط القديم الذى كانت فيـه المشروعات المنتجة للسلع التصديرية ، والمشروعات المشتغلة بالتجارة الخارجية خاضعة لهيئات ادارية على مستوى رفيع ، ترتب عليه انفصال الانتاج عن التوزيع مما سبب الكثير من الصعوبات فى متابعة التجارة الخارجية • وفى ظل الاصلاحات التجريبية فى السنوات الأخيرة ، والتى تنبذ الفصـل بين الانتـاج والتوزيع ، تعاونت بعض المشروعات الصناعية والتجارية بطرق مختلفة فى تحقيق أغراض التجارة الخارجية • مثال ذلك أن المكاتب التجارية المشتركة لمشروعات الصناعة والتجارة الخارجية قد بذلت جهودا موحدة لدراسة وحل مختلف المشكلات الخاصة بالانتاج والبيع للشركات الأجنبية ، وأنشأت اتحادات احتكارية ، وشركات مهنية (مثل شركة الحرير الأهلية الصينية ، والشركة الأهلية الصينية لاستيراد وتصدير معدات الماكينات لتتولى شئون الانتاج ، والتموين ، والتسويق ، والتجارة الداخلية والدولية المشتركة ، وقد انفصل بعض هذه الشركات بالفعل (مثل شركة الحرير الأهلية الصينية) عن الهيئات الادارية الحكومية المختصة وأصبحت وحدات مشتغلة بالتجارة الخـارجية ، وابتدعت طرقا

للربط بين الانتاج والتسويق ، والأسواق الداخلية والعالمية ربطا محكما • وجد أن بسطت كلا من روابط الادارة والتوزيع ، وخفضت نفقات التوزيع ، وزادت المرونة فى الاعمال ، أسهمت بصورة ايجابية فى مجال التجارة الخارجية •

ثالثا : يجب تغيير النظام الدولى المالى الاحتكارى للدخل والانفاق ، ومنح الهيئات والمشروعات المشتغلة بالتجارة الخارجية حوافز مادية ، وتحميلها بعض المسئولية عن الخسائر من أجل تنشيط المبادرات فى تنمية التجارة الخارجية • مثال ذلك أن المناطق والهيئات والمشروعات المشتغلة بالتجارة الخارجية احتجزت نسبة مئوية من المبادلات الأجنبية ، ويكون لها الحق فى استخدام جزء مما ربحته فى تنمية التجارة الخارجية ، والانتاج ، ومبادرات أخرى •

ومن بين الاعتبارات لمزيد من التحسينات بعض المسائل النظرية التى تنجم عن اصلاح النظام الاقتصادى ، من قبيل : مدى ضرورة الربط بين أسعار السوق الدولية وأسعار السوق الداخلية والعلاقات التى يتعين استخدامها فى هذا الخصوص • ومع استمرار اصلاح النظام الاقتصادى فان المبادلات التجارية والتقنية بين الصين والبلاد الأجنبية ، القائمة على مبدأ المساواة وتبادل المنفعة سوف تنمو بالتأكيد شيئا فشيئا ، نموا سلسا •



مقـــدمة :

هناك بعض الشك في أن الأقتصاد العالمي يواجه خللا بالغا . فلم يفلت جانب من جوانبـه الثلاثة من أزمة طاحنــة . فالجانب الأول هو أصحاب الفكرة المتطورة من الرأسماليين في العالم ، فهم يواجهون مشكلة جسيمة ألا وهي مشكلة البطالة . التي لا تؤدي ، الى انخفاض ملحوظ في الطاقة الانتاجية لمصادر العمل والموارد المالية المتاحة فحسب ولكنهـــا تحطم الروح المعنوية وتثبط الهمم .

والجانب الثاني وهو التخطيط على المستوى العالمي الذي يمر بتجربة ألا وهي انخفاض معدل التنمية والتخلف البالغ في الكفاءات والقدرات فكفاءة رأس المال في هبوط مستمر والتقدم التكنولوجي السائد اذا قيس على أسس مادية فهو أقل من مستواه في العالم المتقدم ؛ وبالرغم من أن أهداف مشروعات التنمية أصبحت قليلة فهي صعبة التحقيق وتحولت الجهود نحو تحقيق الهدف الأساسي وهــو اللحــاق بالعالم المتقدم الى الصراع على البقاء .

بقلم : برانكو هورفات

أستاذ الاقتصاد بجامعة زاغرب بيوغسلافيا وعضو جمعيـة التخطيط الفيدرالى بيوغسلافيا ، وعضو اللجنة الفيدراليـة للأسواق والأسعار والمجلس الاقتصادى الفيدرالى ، وعضوا مؤسسا فى منظمة الأمم المتحدة للتنمية العالمية Unido وشغل منصب المستشـار الاقتصادى فى بيرو وتركيا ، ورئيس الوفود الاقتصادية فى البرازيل وبنجلاديش وجواتما قام بتأليف ٢٠ كتابا وكتب مائتى ٢٠٠ بحث ،

ترجمة : عطيات محمود جـاد

مدير عام ومستشارة التعليم التجارى سابقا ،

والجانب الثالث : هو أن العالم الأقـل تقـدما انتابته الكوارث والنكبات وسلبيات الجانبين الأول والثانى بالاضافة الى ما يعانيه من الجـوع والمرض ومن الفجوة الواسعة فى التنمية الاقتصادية ٠

وهناك بعض العزاء فى المضاربات النظرية وأننا نتردى فى هوة أزمة عالميـة مثل التى حدثت منذ خمسين عاما لم نتوصل الى الكثير من عوامل الارتياح من خـلال المعرفة المرتبطة بهذه الأسباب وهى : فشل النظام النقدى العالمى الذى صدر عـام ١٩٧١ فى بريتون وودز ٠

وكان حصاد هذا الفشل الذى تفشى عام ١٩٧٢ والذى يفوق فى نتائجه ارتفاع أسعار البترول الى أكثر من أربعة أضعاف عام ١٩٧٣ وما نتج عنه من تضخم سريع وفشلت آراء كثير فى تطبيقها فلم تحقق غايتها فى العالم المتقـدم ، ولم تستطع النظرية الاقتصادية أن تضيف الى المعرفة سوى اختراع مصطلح جـديد هـو

Stagflation أى وسط بين التضخم والانكماش وتبين عجز التخطيط الادارى كعلاج لتحقيق الهدف فى العالم الثانى • كما ثبت أن سلسلة من الاصلاحات التنظيمية لم تحقق أى جدوى بل أدت الى سير الامور من سىء الى أسوأ ، والصعوبات التى يعانى منها العالم الأول والعالم الثانى نتجت عن أخطاء فى تسلسل تواريخ الأحداث الاجتماعية • كما أن الأنظمة الاقتصادية ارتبطت بخطط للتنمية غير دقيقة على المستوى العالمى مما أدى الى انهيار النظام الاقتصادى العالمى القديم ونتيجة لذلك شاهدنا انتشار سياسة الحماية والرؤى الفلسفية للمشكلات المحلية ومحاولات افقار الجيران والحقد الاجتماعى والبغضاء وتصاعد الصراعات والتنافس على الحرب الباردة ونفقات الحروب الهائلة ، نحن نعيش فى عالم لا يبعث على الاطمئنان ملىء بالمخاطر والاستغلال ، عالم تنقصه العدالة وتسوده المغامرات • فهل نستطيع أن نفعل شيئا تجاه ذلك ؟ اننى لا أقترح اكتشاف امكانية التحول الاشتراكى فى العالم ، ليس لأن هذا العمل تجاوز حدوده كموضوع فحسب ولكن لأن نظاما اشتراكيا عالميا سوف يكون متاحا عندما تتجه الأطراف الاصلية والدول القومية نحو الاشتراكية ، فواجبى ينحصر فى عمل بسيط متواضع ، وكل ما اتطلع اليه هو نظرة الى النظام الاقتصادى العالمى فى ضوء جميع القيود القائمة المسلم بها من وجهة نظر الاشتراكية التى تحقق المساواة والتكافل والتماسك والعقلانية (ومن ثم الاشتراكية العلمية) • ومن الواضح أن هذه المميزات الثلاث تتعارض مع ما نشاهده فى العالم المعاصر ولكنها أيضا تبدو أنها قيم يجب أن تنتشر لكى تحقق الدوافع للتغيير وسوف استخدمها لكى أنظم هذا التحليل •

فالمفروض أن العقلانية موضع اهتمام كل فرد وبالتالى قيام منظمة تعمل على نشر الوعى والادراك وتبين الشئون الاقتصادية فى العالم وتحقق المساواة والتضامن وهما أمران فى غاية الأهمية بالنسبة للضعفاء والمستغلين الذين يعانون من التخلف وسوف تطبق هذه القواعد والمبادىء فى معالجة الخلل والفجوة الواسعة فى الدول الأقل تقدما • وقد ينتج عن ذلك أن تشارك القيم والمبادىء الاخلاقية للمساواة والتضامن فى وضع نظام دقيق لنشر الوعى والادراك فى العالم ، فالادراك الذى لا يقوم على أسس من القيم والقيم التى لا تستند الى العقل والادراك لا تعتبر من الاسس التى تحقق التقدم وتلقى التعضيد والتأييد على المدى الطويل ، فالفلسفة الواقعية المستنيرة والفلسفة المثالية الواضحة تعملان معا ، فاذا تحقق ذلك فهناك مجال للفكر وهدف للعمل الايجابى •

تنمية أفضل لأنظمة الامم المتحدة :

اذا كان هناك شىء مؤكد عن العالم المعاصر فهو أنه أصبح عالما يقوم على التكامل والتعاون المشترك كما أنه مازال غير متجانس وينقسم على الأقل الى ثلاثة قطاعات متباينة الا أنها مترابطة اذ لا يستطيع أحد أن يعيش فى عزلة ، فقد تضاءلت

المسافات بين هذه القطاعات بصورة واضحة نتيجة لارتباط العالم • فقد أصبح للدول ميرات عادى • فى نظام التنبؤ وفى أعالى البحار وفى الفضاء وفى الموارد الأساسية التى تتطلب ادارة مشتركة ، وبتطلب التبادل التجارى بين الشعوب وترابطها وضع سياسات وقوانين ولوائح للتعامل ومنظمات عالمية متعددة ومتنوعة للاشراف والرقابة •

فالاهتمامات السائدة والميراث السائد غالبا ما يتعارضان مع السيادة القومية ، وهذا يعنى أنهما لا يتفقان ، وطالما أن النظام العالمى يجب أن يستند الى كليهما فيعتبر الأساس مهتزا •

ألا يزال الموقف فى دولة عصرية مختلفا فى اسسه ؟

فأى دولة لها اهتمامات واضحة الا أن مواطنيها لهم السيادة فى بعض المجالات الهامة المحددة ، فالمفروض أنهم يمارسون صلاحياتهم كمستهلكين ولهم حق المبادرة كمنتجين ومن المعروف أنهم فئة متماسكة قادرة على ممارسة النشاط السياسى من منطلق الحرية والمساواة فى اطار القواعد الاشتراكية والقانونية والسياسية • ويمكن وضع نظام عالمى على غرار ذلك النظام وقد يبدو ان الجوانب الأساسية كقاعدة لنظام ثان أو نظام عالمى تعبر عنها الدول والانظمة الادنى التى تمثل الدول ، فالمواطن على المستوى القومى والدولة على المستوى العالمى هما أصحاب السيادة وهناك فروق واضحة بين السلطتين الا أن الفروق تظهر عند انتقالنا من مرحلة للنظام الى مرحلة اخرى فالمهم أن النظام يتكون من ترابط وتناسق وظيفى فى مختلف أبعاده وجوانبه كما يجب أن تكون القاعدة التى يقوم عليها النظام وسيلة لتحقيق الترابط الوظيفى فى كل أبعاده وليست لانفصام التكافل الدولى ، وقد يوضع نظام بأساليب مختلفة قد لا تتفق مع متطلبات العصر • وقد وصف جينز ستانوفينك السكرتير العام للجنة الاقتصادية الاوروبية للامم المتحدة بدقة وكفاءة مراحل التطور للنظام العالمى كالآتى : النزعة القومية الحادة والنزعة الاستعمارية فى القرن ١٩ التاسع عشر ، والنزعة اللاقومية ، والاستعمار الحديث ، والمرحلة الدولية مازالت فى دور التأسيس واصطلاح دولى فى هذا المجال يدل على غياب التحكم وعلى سيادة الروح القومية الواضحة • والعمل الذى يتيح قيام وادارة نظام عالمى دولى هو بطبيعة الحال النظام الذى وضعته الامم المتحدة فهو يشمل مجموعة مؤسسات مثل الجمعية العامة للامم المتحدة ، المجلس الاجتماعى ومجلس الأمن ومنظمة الزراعة والأغذية FAO ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الدولية UNIDO ومنظمة الامم المتحدة لتنمية التجارة والسياحة أنكتاد UNCTAD ومنظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو والاتحاد الدولى للاتصالات ، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وغير ذلك من المؤسسات والهيئات والمنظمات ، وجميعها تذكرنا بالبرلمان ووزارات الخارجية

والصناعة والزراعة والتجارة والعمل والثقافة والتعليم والصحة والمواصلات والاخيران وهما صندوق النقد الدولى IMF والبنك الدولى للانشاء والتعمير IBRD فهما بنك مركزى وبنك للتنمية ، ومهما يكن من أمر فمن خلال هذا الصرح من المؤسسات يظهر بوضوح الحاجة الى حكومة مركزية والى وزارة للمالية واخرى للدفاع . وهل يعنى هذا أن كل ما يتطلبه الأمر هو أن نضيف المؤسسات الثلاث التى تنقصنا لكى نشكل حكومة عالمية ؟

والاجابة بالنفى بالرغم من أن فكرة قيام حكومة عالمية قد برزت خلال القرنين الماضيين ويرجع ذلك لسببين : السبب الأول هو أن الحكومة العالمية سوف تمكن الدول القومية من السيطرة الاقتصادية والعسكرية . والسبب الثانى أنها ليست ضرورية .

وطالما أن الحكومة العالمية ليست مرغوبا فيها فهناك البديل وهو الاتفاقيات عن طريق المؤتمرات الدولية التى تعقد من أجلها . ويظل ذلك الرباط القانونى على الدوام . وبالذات تلك النظم التى تملك القدرة على وضع القرار موضع الحذر والخوف يلقى بظلال على الحكومة العالمية ويترتب على ذلك رفضه وان لم يكن لذلك صفة الدوام فهناك بديل ثالث فى غاية الوضوح . ويتطلب العمل بمقتضى هذا النظام وجود ثلاثة عناصر ضرورية هى : مؤسسات لاصدار القرارات تقوم على التكامل والمشاركة ، ومؤسسات تقنية تقوم على الخبرة المهنية وتنفيذ العمل المهنى ، وقوانين ولوائح مختلفة لاسلوب وسلوكيات العمل . وعند حدوث أى تغيرات فى الترتيبات الدولية يجب أن تناقش بوضوح عن طريق تفاوض الأطراف التى لها السيادة وتصبح ملزمة لهؤلاء الذين أقروا هذا الاتفاق ؛ واذا حدث أن عددا كبيرا من الدول قد انضم الى اتفاق جديد يصبح ارتباطا عالميا وملزما وتوقع الجزاءات فى حالة عدم الالتزام لا عن طريق القمع ولكنها تقوم على الاحتجاج الأدبى والحرمان من الامتيازات التى تتيحها اللوائح والضوابط الدولية . وفى بعض حالات المخالفات الهامة يجوز فصل العضو من مؤسسة أو أكثر من مؤسسات الامم المتحدة وأقصى عقوبة تتمثل فى العضو من الجمعية العامة ، وفى المجتمعات التى يطلق عليها المجتمعات البدائية التى لم تكن تعرف الحكومة أو الدولة الاستبعاد كأنه الموت . وفى العالم المتحضر المتعاون دوليا تعتبر عدم القدرة على المشاركة فى الأعمال والاجراءات الدولية نوعا من الانتحار . فالمزايا دائما تتضمن الالتزامات والمسئوليات .

ولكى يعمل أى نظام اقتصادى عصرى يتعين وجود الحد الأدنى من المؤسسات الآتية :

(أ) بنك مركزى يقوم بعمل التسويات والتقييم والترتيبات القصيرة الأجل .

(ب) اعتمادات للتنمية للاستفادة من جميع الموارد المتاحة فى الأمر الطويل .

(جـ) خزانة لتحصيل الدخل من الأسواق وغيرها من الاشتراكات .

(د) منظمة للتخطيط تقوم بتنسيق جميع الأنشطة السابقة واللاحقة .

(هـ) هيئة قضائية تقوم بفض النزاع بين الاطراف والى جانب هذه المؤسسات والوظائف التى ذكرناها آنفا ، وان كانت تبدو أقل أهمية هو ادارة المواد الغذائية والمواد الخام المعروضة والتى تتعرض الى تقلبات كلية أو جزئية تؤدى الى تغيرات فى الطلب وبالتالى عدم استقرار الاسعار بصورة صارخة .

ولنترجم ما ذكرناه من قبل الى جهاز ضمن مؤسسات الامم المتحدة .

يقوم صندوق النقد الدولى فهو المرشح للقيام بأعمال البنك المركزى الدولى بتقديم القروض كأى بنك مركزى يرجع اليه . ولكنه يختلف عن البنوك المركزية الأخرى فى أنه لا يتعامل مع البنوك التجارية اذ أنه يساعد البنوك المركزية المحلية . ودوره فى هذا المجال هو توازن ميزان المدفوعات فى القطاعات القومية للاقتصاد العالمى ، ولكى يحقق ذلك يجب أن يقوم بتنظيم وتدبير العطاءات والمناقصات والعروض والطلبات لكى يضمن السيولة اللازمة للمعاملات المالية الدولية . وتمثل حقوق السحب الخاصة General eNational Policy عطاءات قانونية . ولكى تصبح عملة عالمية يجب أن يتم التعامل بها كأى عملة اخرى . وفى الوقت الحاضر تلتزم حقوق السحب الخاصة SDR بنظام البنوك المركزية الأهلية . والخطوة التالية هى تأمين وضمان حرية الدخول فى سوق المال الدولى والتوسع فى أعمال ووظائف حقوق السحب الخاصة هو ربط هذه الأعمال بتمويل التنمية .

ولأذكر مقدما أنه لا يوجد أدنى شك أن وجود عملة قومية واحدة مثل الدولار يمكن أن تكون فى المستقبل عملة عالمية لسبب واحد هو أن الاقتصاد العالمى ينمو بأسرع من نمو الاقتصاد الأمريكى على الرغم من أن الاقتصاد الأمريكى لايزال اضخم اقتصاد قومى فى العالم فانه غير قادر على الاستمرار فى السيطرة على الاقتصاد العالمى ، فالصادرات والاحتياطيات النقدية للدول المتقدمة الاخرى اذا تجمعت كلها تبلغ اضعاف اقتصاديات الولايات المتحدة ، وهناك عامل آخر هو أن الاقتصاد العالمى لا يمكن أن يظل مستندا الى أفكار وتخيلات سياسية واقتصادية فضلا عن أنه لا يتوقع تغطية العجز فى هذا الاقتصاد ، وبهذا فان فكرة ايقاف تحويل الدولار الى الذهب عام ١٩٧١ لم يكن نهاية اجراءات دولية معينة فحسب بل نهاية حقبة .

وفى مرحلة الانتقال والتحول سوف يرتبط الدولار . بأنظمة نقدية معينة للدول القومية التى تتمتع بنفوذ اقتصادى لتنفيذ نظام الاحتياطيات النقدية العالمية التى ثبت على المدى الطويل عدم استقرار نتائجها ، وفى النهاية الادارة التى تقوم بتنظيم التمويل العالمى سوف تطلب احلال احتياطى نقدى عالمى معترف به دوليا محل الذهب . سواء كان توزيعها سوف يراعى فيه الحياد أو يستخدم لنقل الموارد الحقيقية لهؤلاء المتخلفين الذين يمثلون النقيض للتجربة التى من خلالها تمول

الدول الأكثر غنى والتى تعتمد على الأساليب لنشر مبادىء الاشـتراكيين المستنيرين والتى تحقق المساواة والتضامن وعلى أية حال فسوف تقوم الدول الحرة والسلطات الحاكمة بمناقشـة هذه الحلول ، وفى الوقت الحاضر يوجد عدد من اعتمادات الامم المتحدة فعلى سبيل المثال : الاعتماد الدولى للتنمية الزراعية ، اعتماد تنمية رأس المال والاعتماد الدائم للموارد الطبيعية ويمكننا أن نضيف الجمعية الدولية للتنمية التى تقدم القروض بدون فوائد والهيئة الدولية للتمويل وهما يعملان للنهـوض بالمؤسسات الخاصة المشتركة المنضمة الى البنك الدولى للانشاء والتنمية ، وهنـاك أيضا شركات قابضة تختص بمنح اعتمادات للأنشطة الشعبية .

وعلى الرغم من أن هذه الاعتادات لا تستطيع أن تقوم بدور الاعتمادات العالميـة للتنمية لا من حيث الكم ولا من حيث الأهداف ، فهى مفيدة ونافعة للغاية ولا يحتاج الأمر الى استبعادها ولكن يجب العمل على استكمال احتياجاتها .

أن اعتمادات التنمية تبدو كنظام مماسك وملائم لاعتمادات مختلفة تستخدم لتحقيق مختلف الأغراض ، وفى هذه الحالة الاعتمادات التى تمول الميزانيـة مثـل اليونيسـيف منظمـة الأغـذية يجب أن تنفصـل عن اعتمـادات التنميـة لهدفها الواضح ، وقد اقترح أخيرا انشاء صندوق عالمى للتنمية بواسطة هيئـة براندت وهـذا يعتبر بـدون شـك خطوة ثابتـة وأكيـدة نحـو الاتجـاه السليم ، الا أن وظائفها يجب أن تتوسع وتنتشر . فالتنمية تحتاج الى استثمارات نتطلب ثلاثة قرارات منفصلة : تخصيص استثمار اقليمى يحقق تنمية اقتصـادية تتمشى مع تنمية اقتصـادية لكل المناطق ، وتخصيص استثمار اقليمى فى مجـال المصانع لاقامة قواعد صناعية مناسبة تتمشى مع العرض والطلب ، وقرارات عن الحد الأقصى للاستثمار الذى يمكن من استخدام الموارد المتاحة ، وهذه القرارات تصـدر بها قائمة طبقا لاهميتها بالنسـبة للاقتصـاد العالمى ، والقـرارات التى تختص بالاستثمار الاقليمى تتناول العلاقات بين الدول الأقل تقدما والدول الأكثر تقدما ، وتصحيح أسس عدم التوازن يعتبر فى نفس درجـة الأهمية بالنسـبة للدول الاقل تقـدما .

وبالرغم من أن الدول المتقدمة تمتلك رؤوس أموال ضخمة وتستمتع بالوصول الى سوق رأس المال العالمى الا أنه يصعب للغاية أن تقيم صناعات ليست على درجة عالية من الكفاءة أو تخلق وظائف بديلة للفائض من الفلاحين وأن تقـوم باصلاحات وأعمال بناءة .

فالاعتمادات الدولية القائمة على تناسق دولى للعمل المنتج البناء تحقق تيسير الأعمال وتسهم فى رفع الكفاءة والقدرات فى العالم . أما القرارات الخاصة بالمستوى الأمثل للاستثمار فتتطلب درجة عالية من القياس للتنظيم الاقتصادى وأن تعتمـد

فى الوقت الحاضر على الموارد المتاحة · وتمول أعمال منظمات الأمم المتحدة عن طريق التبرعات المتفق عليها والتى تسهم بها الدول الأعضاء Member States ويستمر تمويلها بهذا الاسلوب ، الا أن هناك العديد من المجالات لزيادة موارد التمويل التى تضاف الى الدخل كالضرائب التى تقوم خزانة الامم المتحدة بتحصيلها ، وتعتبر ضريبة الدخل عنصرا هاما فى البناء الضرائبى القومى ومازال هناك الكثير من المنافذ لزيادة عائد ضريبة الدخل وأهمها ما يأتى : فرض ضرائب على الانتفاع بالأغذية العالمية اذا تساوى جميع الشركاء اقتصاديا · وبما أن الدول المتقدمة تنتفع بالأغذية العالمية فان نقل الموارد بواسطة فرض الضرائب يساعد على اصلاح الميزانية لاسيما فى المجالات الأربعة الآتية ، استغلال الحيوانات البحرية عبر المياه الاقليمية الساحلية النابعة للبلاد المجاورة لها (٢٠٠ ميل بعيدا عن الحدود الاقليمية ، وصيد الحيتان وفراء عجل البحر وتنظمه اتفاقيات دولية ، الانتفاع بخط سير النجوم حول الشمس وتكوين الالكترونات المغناطيسية التى تعمل من خلالها موجات الراديو وخط سير نجم الفضاء الذى تقام فيه الأقمار الصناعية وسفن الفضاء ·

٢ ـ التعويض عن العقول النازحة ، فعلى سبيل المثال قدرت نفقات التعليم للمهاجرين ذوى التخصصات النادرة العالية فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا القادمين من الدول الأقل تقدما فى الستينات فكانت آكبر من المساعدات التى قدمتها هذه الدول للدول الأقل نموا فى هذه الحقبة ·

٣ ـ تخصيص اعتماد واعفائه من الضريبة لدافعى الضرائب الوطنيين الذين أسهموا فى المعونات الأجنبية ·

٤ ـ مشاركة الامم المتحدة فى الضرائب القومية على المشروبات الروحية والطباق ·

٥ ـ الانتفاع بضرائب التسلح بالتساوى بين الدول الأقل تقدما والمحتمل أن تتضمن تحقيق الحد من سباق التسلح وقد اقترح الاتحاد السوفيتى فى الدورة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة أن ميزانية التسلح للأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن يجب أن تخفض بمعدل ١٠٪ وتخصص حصيلة هذه المدخرات لتنمية الدول الأقل تقدما ·

وقد اقترحت مؤسسة براندت Brandt فرض ضريبة على الصادرات من السلاح وكذلك الضرائب على الميزانيات العسكرية ، ويحتم ميثاق الحقوق الاقتصادية والتزامات الدول على جميع الدول أن تعمل على الحد من سباق التسلح ، مع تخصيص حصة ثابته من الموارد الحرة كوسيلة اضافية للدول الأقل تقدما ، والحقيقة أنه اذا كانت هذه التوصيات لم تلق القبول فلا يعتبر ذلك تثبيطا للجهود فى المستقبل ·

لقد أصبح السلام بعد حربين عالميتين من الاساسيات القومية ذات القيمة الرفيعة واذا كانت الضرائب على التسلح تجعلنا نقترب قليلا من السلام فيجب أن تنفذ ومنذ أن أصبحت نفقات الحرب العالمية تبلغ أكثر من ثلاثين ضعفا من حصيلة تحويل مصادر التمويل من الدول الغنية الى الدول الفقيرة وهو مصدر هام من مصادر الدخل العالمى ٠

٦ ـ الاسهام فى المساعدات التطوعية . ففى عام ١٩٧٠ ناشدت الجمعية العامة للامم المتحدة الدول المتقدمة أن تزود برامج الحقبة الثانية للتنمية ٠ وقد بلغت الموارد المالية المتحصلة ١٪ خصصت منها فى شكل مساعدات للتنمية الادارية ، وكانت المحاولة فى هذا المجال مثبطة : ففى عام ١٩٧٠ بلغت المساعدات ٥٢٪ وفى عام ١٩٧٩ بلغت ٣٩ر٪ فقط ، وكانت دول الاوبك OPEC السويد والنرويج وهولاندا وبلجيكا هى الدول الوحيدة التى حققت الهدف ٠ أما دول CMEA فقد حولت فقط GNP ١٢ر٪ من GNP ، وعلى الرغم من ذلك فهذه الأرقام لا تؤدى الى الأسى طالما أن بعض الدول تقوم بمسئولياتها على أكمل وجه وسوف تقتدى بها الدول الاخرى فى الوقت المناسب ، ان تأسيس خزانة الامم المتحدة يتضمن منافذ للمعونات المتعددة الأغراض تعتبر أكثر قدرة وفاعلية ومرغوبا فيها من المساعدات الثنائية ٠ والواقع أنه لا يوجد ما يبرر عدم تحويل الضريبة الى المجال الدولى اذ أنها تتيح حرية أكثر لمانحى الضريبة لاختيار نوعية المساعدة والمستفيد منها

ومنذ اثنى عشر عاما مضت وفى مؤتمر دولى اقترح المؤلف أن تؤسس وكالة للتخطيط العالمى ضمن أنظمة الامم المتحدة ولم تلق الفكرة تأييدا بالاجماع وذكر المتحدث عن الدول المتقدمة أن هذا العمل غير ممكن لأن القوتين العظميين لن تتنحيا عن سلطاتها ونفوذها لتوجيه شئون العالم ، كما قيل أيضا أن التخطيط المركزى القائم على قاعدة واحدة يعتبر خطرا وغير كفء (روبنش ، أوهليم (Robinson, Ohlin وقد تحدث محبوب الحاج Mahbul Ul Hagl عن وجهة نظر العالم الثالث فوصف الفكرة بأنها عمل شاق وغير عملى وغير مقبول ٠

واختتم كلمته بأن الدول الأقل تقدما يجب أن تنفذ خطط التنمية وفقا لاسلوبها ووفقا لمراحل التنمية بها دون أن تخضع لأنماط للتنمية سابقة الصنع من وكالة مركزية ، ونظرا لأننى ولدت ونشأت فى دولة أقل نموا فأنا اؤيده واوافق على ذلك ، الا أن الموضوع تعذر فهمه فقد يكون الاسم الذى استخدمته غير واضح ٠

فالتخطيط مثل الديمقراطية كلمة لها معان كثيرة ، ومنذ أن استخدم التخطيط فى الاتحاد السوفيتى فالادارة المركزية والتخطيط فى هذه الدولة ينظر اليهما كشىء نموذجى مثالى ولكنه ليس أسلوبا للتخطيط على المستوى العالمى ، فالمطلوب هو

التنبؤ والنظرة المستقبلية والتقدم والسبق والتوافق ، بينما الأوامر الادارية لا تتفق مع هذه الاسس • وقد وصلت أنظمة الامم المتحدة الى درجة من التعقيد بحيث أصبح التوافق متعذرا ، ومن الغريب أنه بعد مضى سنوات قليلة على اقتراح المؤلف توصلت مجموعة من ٢٥ خبيرا يرأسها آل نوز قاسم alnoor Kassum من جمهورية تنزانيا المتحدة اختيرت بواسطة الجمعية العامة التاسعة والعشرين توصلت الى قرار مماثل لاقتراح المؤلف وقد نادت المجموعة بالنهوض بالمجلس الاجتماعى والاقتصادى ليكون الساحة الدولية والرئيسية ويشرف على المجلس منظمة هيئة الامم المتحدة للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى وتعتبر ادارة للتخطيط تتكون من قطاعين قطاع التنمية والبحث والسياسات الخاصة بها وتتبعها لجنة استشارية للتعاون الاقتصادى والتنمية وتضم الرؤساء المنفذين لصندوق النقد الدولى ومنظمة تنمية التجارة والسياحة الدولية UNCTAD و ILO منظمة العمل الدولية UNIDO منظمة الامم المتحدة للتنمية الدولية • واليونسكو UNESCO والغاء منظمة الأغذية والزراعة FAO والسكرتيرين العامين للمؤسسات الاقتصادية الاقليمية وهكذا تضم منظمة التخطيط مكتبا للتخطيط ECOSOC يعمل كهيئة لصنع القرار السياسى ورؤساء مختلف وكالات وهيئات الامم المتحدة ، واذا كان التخطيط معناه اتفاق مسبق للتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية فمنظمة التخطيط العالمية World planning Organizateion تصبح هى المسئولة عن تحسين وتجويد الأعمال الحالية فى مجال التنمية الاقتصادية الدولية في أربعة مجالات هامة : تنمية التمويل واستقرار تدفق السلع وضمان تدفق التجارة واستمرارها وكذلك التوجيه والمساعدة فى انجاز البرامج ، ولكى يتحقق ذلك يجب أن تعمل فى الأنشطة الآتية (طبقا لورقة العمل الذى وضعها المؤلف عام ١٩٧٠) :

ـ تنسيق أنشطة الوكالات الدولية القائمة حاليا ، والمقصود بالتنسيق هو خطة للعمل متفق عليها وأيضا خطة منظمة التخطيط العالمية WPO يمكن أن تعمل فى مجال البيانات والمعلومات •

ـ ويمكن أيضا أن تنضم أعمال تنفيذ واذاعة برامج التنمية للامم المتحدة والمؤسسات المشتركة ولجان التخطيط القومية الى المنظمة العالمية للتخطيط WPO وهكذا يمكن الاشراف على التخطيط العالمى وتوجيهه بأسلوب ديمقراطى سليم يتضمن شتى المعلومات والبيانات لكل من يهمهم الأمر ، ويجب أن تكون المنظمة العالمية للتخطيط WPO هى المرجع فى تلك المهام فهى الوكالة التى ترجع اليها الحكومات بثقة واطمئنان فى اى وقت للمساعدة والارشاد كما يجب أن تقوم الوكالات خارج المنظمة بالقدر الأكبر من العمل الأساسى الا أنه يتعين أن تكون قادرة على تحقيق المطالب بكفاءة •

– تقديم المقترحات بشأن توزيع الموارد المتاحة على المناطق والدول ويتم التوزيع وفقا لبرنامج يعد لذلك بعد اعتماده من ECOSOC

– تقييم المساعدات التى منحت للمستفيدين والاشراف على استخدام المنح والمساعدات ٠

ولكى تحقق المنظمة العالمية للتخطيط Wpo الثقة والقدرة والفاعلية يجب أن تستقل اداريا وأن تقوم بدور فعال فى مجال العمل والتفوق الفكرى والثقافى وأن تمتلك الموارد المالية الكافية ، ويتطلب العامل الأول وهو الاستقلال الادارى التنظيم ويتوقف العامل الثانى أساسا على نجاح البحث بينما يمكن تحقيق العامل الثالث عن طريق ميزانية خزانة الامم المتحدة وقد شاهدت الحقبتان الماضيتان تفجرا فى قوانين الاقتصاد الدولى الخاص والعام ويتضمن ذلك أيضا قواعد التحكيم واللوائح المختلفة للاجراءات (للمؤسسات عبر الحدود ونقل التكنولوجيا) ويتطلب القانون الدولى قضاء دوليا وتعتبر محكمة العدل الدولية فى لاهاى مثالا لذلك ، ومن الضرورى أن نضيف أن المحاكم الاقليمية يجب أن تحل محلها المحاكم الدولية اذا كانت للأطراف المتنازعة سواء كانت عامة أو خاصة اشتراطات ٠ وطالما أن دورات العمل الدولى قائمة ومستمرة فيجب أن تخضع للاشراف وبالتالى يصبح من اليسير توفير الأمن الغذائى والمواد الخام ، وبواسطة التغيير المناسب يمكن تطبيق النظام الاقليمى فى مجال البضائع التى توضع أمامها القيود والحواجز والتمويل المناسب لاستقرار عائد الصادرات والاعتمادات المشتركة وفقا لمقترحات جمعية تنمية التجارة والسياحة لمنظمة الامم المتحدة UNCTAD والواقع أن الحديث أسهل من العمل ، فلم تحقق مفاوضات الشمال والجنوب north South نجاحا كبيرا فى هذا المضمار ومهما يكن من أمر فالأعمال الجزئية غالبا ما تكون أكثر صعوبة وأقل كفاءة من الأعمال التى تناقش كأبعاد أساسية لبرنامج ملائم وشامل ٠ وغالبا ما تواجه الجهود التى تؤدى الى تحقيق النظام والاستقرار فى مجال تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية المعارضة على أساس انها تمنع حرية تدفق السلع ورأس المال والعمل ٠

وقد ألقى رئيس وزراء هولندا فى اجتماع للدورة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٥ خطابا ذكر فيه أن النظام العالمى لا يعتبر ضمن المؤسسات الحرة أو الأسواق الحرة اذ أن مبدأ حرية التجارة يتعارض مع فرض الرسوم المنخفضة على المواد الخام والرسوم العالية على المنتجات الصناعية وهو عمل يعوق اتجاه الدول الفقيرة الى التصنيع بالاضافة الى أن فلسفة « الجات » GATT لحرية التجارة أصبحت تتعارض مع نظام حماية الأراضى وامتلاكها فى كل مكان ومع كل أنواع وأساليب الحماية التى تنفذها الدول الأقل تقدما وحتى الدول الغنية لم تعد على وئام ٠ فبدلا من حرية انتقال رأس المال أصبح تكوين رؤوس الأموال وأنظمة

الاعتمادات تحكمها الولايات المتحدة وأوروبا • وبدلا من حرية نقل التكنولوجيـــا وبراءات الاختراع اقتصر استخدامها على الدول الغنية فضــــلا عن أن المواد الخام لم تعد متاحة واختتم رئيس وزراء هولندا Jden Uy 1 كلمة بالآتى :

وهذا يوضح أن النظام الاقتصادى الدولى ليس حرا كما يقال دائما وأن اختيارنا ليس بين نظام حر يقوم على المشروعات الحرة والتخطيط الاقتصادى الكامل اننـــا نختار بين النظام الحالى الذى توجهه وتشرف عليه الدول الغنية ويتفق مع مصالحهـا وبين النظام الذى يتجه الى حل مشـكلات توزيع الدخـل وتقسـيم الممتلكات وندرة الموارد الطبيعية وتدهور البيئة •

وتراكم الأدلة فى السنوات التى مضت منذ أن القى رئيس وزراء هولندا هذا البيان يتطلب تصحيحه فى مجـال واحد فقط أو هو أن النظام الحالى يتعارض مع مصالح واهتمامات كل الدول وحتى الدول الغنية •

تغطية الفجوة

منذ قرنين مضيا كانت الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة كمـا قدرت بمقياس الانتاج الرأسمالى ٢ : ١ وتقدر اليوم ٣٩ : ١ ومازالت هذه الفجوة تتسع فالثورة الصناعية التى بدأت فى أواخر القرن الثامن عشر فى أوروبـا قادت عددا صغيرا من الدول الى ميدان التنمية بينما بقيت دول العالم فى كساد وركود بالاضافة الى تخلف اقتصادى وحينما وصلت الفجوة بين الغنى والفقير فى المجتمع المحلى الى نقطة حرجة تنذر بالمخاطرة بالاســـتقرار الداخلى أدى الى الصراع الطبقى واختل الاقتصاد وتفشى الفساد الاجتماعى بمختلف صوره وأنواعه مما وضع نهاية لحياة مستقرة منظمة •• وهذه النتائج التى أدت الى هذا التمزق وبالتالى الى تفاوت فى الثروات العالمية بالغة الخطورة بالنسبة للحياة المنظمة وحتى بالنسبة للمتخلفين فى المجتمع العالمى • ففى أفضل الظروف تبدو عظيمة التكلفة وفى أسوأ الظروف تبدو مدمرة ففى عالم صغير تربطه تعاقدات واتفاقيات لايستطيع أحد أن يعيش فى عزلة وابهة ومن الصعب أن يتفادى أن يكون ضحية فى عالم يحترق ، وعلى الرغم من أن نشوب الحربين العالميتين يرجع لأسباب مختلفة فهو كاف لكى يذكرنا بالعواقب الوخيمة للمأساة ، فالجنس البشرى لايستطيع أن يخوض حربا ثالثة تسوقه الى التهلكه وتقضى على وجود والادراك الســـائد اليوم هو أن التعهدات والضمانات فى عالم متحضر تقل فيه الفروق بشكل واضح بين الدول الغنية والدول الفقيرة وتتلاشى فيه الأخطاء القديمة المضنية ويسوده الاصلاح والانصاف مما يحقق الطمأنينة لكل الشعوب اذ أنها تعيش فى وطن واحد ومن ثم فيتعين اتخاذ موقف فى هذا المجال • ان المبادىء الاشتراكية وهى المساواة والتضامن تكفل مبررات أبعد وأقوى كما أنها تساعد فى إيجاد نظام لمدخلنا الذى أشرنا اليـه فى المقدمة • ففى مايـو عام ١٩٧٤

استجابة لطلب ألجيريا فى الدورة السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة صدر قرار تأسيس نظام اقتصادى دولى new International Economic Order وكان هذا العمل بشيرا ببدء عصر جديد . فالقرار أقام النظام الاقتصادى العالمى على أسس من المبادىء الآتية ·

(أ) المساواة فى سلطة الدول وحرية اتخاذ القرار وعدم التدخل ·

(ب) السيادة المطلقة على الموارد الطبيعية وحق تأميم الأعمال الخاصة ·

(ج) الرقابة على المؤسسات المشتركة التى تعمل عبر الحدود ·

(د) وحدة أسعار الصادرات والواردات للدول الأقل تقدما ·

(هـ) تفضل معاهدات التبادل غير المشترك للدول الاقل تقدما ·

(و) تزويد الدول الأقل تقدما بالموارد الكافية ·

(ز) زيادة نقل التكنولوجيا الى الدول الأقل تقدما ·

ويوضح المبدأ الأول والمبدأ الثانى الحقوق الدستورية وفقا للدستورية ووفقا للدستور العالمى · وتتناول المبادىء الاخرى المساواة والتماسك · ولتوضيح هدف المساواة فى نقطة البداية والتماسك فى مجال المعونة يمكن تحليل جوهر قرار ١٩٧٤ الذى يؤدى الى ايجاد منفذين رئيسيين لرعاية التنمية :

(أ) تحقيق الوصول الى الأسواق وضمان التبادل العادل وهما شرطان للتوسع فى التجارة ·

(ب) تحقيق نقل حقيقى للموارد متضمنا نقل التكنولوجيا ·

المساواة فى نقطة البداية :

النظام السياسى للدولة يقوم بوضعه من بيدهم السلطة وتقوم القوى العظمى بوضع الأنظمة العالمية وفقا لاهتماماتها ومصالحها وقد حل السلام الأمريكى محل السلام البريطانى والأخير فى طريقه فى أن يحل محله السلام الثلاثى والسلام السوفيتى فى شطرى العالم المنفصلين فى العالم المعاصر ، وقد برزت الرؤى الأمريكية فى بريتون وودز وبالتالى انشئت منظمة « الجات » GATT كملتقى للدول الغنية· وظلت خارج نظام الأمم المتحدة وتتغير ببطء وبصعوبة كبيرة . فالبنك الدولى يرأسه دائما رئيس أمريكى ويسيطر على صندوق النقد الدولى عدد قليل من الدول الغنية كما تسيطر الدول الغنية على أسواق رأس المال الدولية ، فالمكاتب الرئيسية وأنشطة الأبحاث والمؤسسات التى تعمل عبر الحدود القومية والتى تسيطر على التجارة العالمية وتنتج $\frac{1}{5}$ انتاج العالم مقرها الدول الغنية ،. ويمكن تغيير هذا الوضع تدريجيا وبالأساليب السياسية · ولتغيير هذا الوضع قامت الدول الاقل تقدما بانشاء

مختلف المؤسسات التى تدعم اهتماماتها ومصالحها . ومن الواضح أن الساحة الاولى لديمقراطية الحياة السياسية فى العالم هى بطبيعة الحال الجمعية العامة للامم المتحدة ومع أن القرارات السياسية قاطعة وواضحة الا أن الوضع يتعذر متابعته الى مدى أبعد فعلينا اذن أن نركز اهتمامنا على الاقتصاديات الخالصة .

فاذا ترك الاقتصاد القومى يعمل وفقا لاسلوب حرية التجارة . اتركه يعمل Laissez Paire فالنفاوت الاقليمى فى التنمية سيزداد بشكل واضح وسرعان ما تظهر عملية الاستقطاب ، ومن السهل أن توضح هذه الظواهر من خلال مصطلحات وتعبيرات الاقتصاد الخارجى وعلاقات عوامل الانتاج والعائد . وحينما يؤسس مصنع ثالث فى مكان يعمل فيه مصنعان آخران أصبح من اليسير الاستعانة بوسائل الانتقال والمواصلات والخدمات الاجتماعية المتاحة فى البنية الاساسية وكذلك الاستعانة بامدادات العمالة الماهرة وتيسيرات الاقامة وغير ذلك ، وقد تعترض مثل هذه الامور السطحية اقامة شركة جديدة .

فى اقليم متخلف يحتم أن كل زيادة فى عائد الانتاج يجب أن يسبقه ويواكبه الحصول على رأس المال والسلع الوسيطة من المناطق المتقدمة وبالتالى سرعة تنمية الدول المتقدمة وحتى اذا قامت تلك الدول المتقدمة بتقديم المنح المالية للدول الاخرى فسوف يزداد العائد فى الدول المتقدمة أكثر منه فى الدول النامية فالدول الغنية ستزداد غنى على الرغم من ازدياد البذل والعطاء لخير البشرية والانسانية . فاذا كانت هذه هى الصورة عندما يكون لكل من المنطقتين اقتصادها القومى واتجاهاته المحددة الواضحة ، فالضرائب العادية ونظام الموازنة والاهتمامات القومية العادية التى تخطت الحدود القومية تزيد من حدة الموقف . فالتعريفه الجمركية وقائمة الأسعار واستخدام القيود والقوة المالية الضخمة للمؤسسات فى الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية المنحازة والعلاقات التجارية كل هذه العوامل تؤدى الى صعوبة الوصول الى السوق العالمية بالنسبة للدول التى دخلت السوق مؤخرا وهكذا فالمساواة الرسمية للشركاء والتجارة الحرة الرسمية التى تشكل الفلسفة التى تقوم عليها على سبيل المثال « الجات » GATT تتضمن عدم مساواة وتشويها وافسادا للتجارة فهى تضع قواعد للتفضيل من جانب واحد وغير متبادلة فضلا عن المؤسسات الضخمة القوية التى تعمل عبر الحدود والتى يجب ان تكون تحت اشراف دولى ورفع القيود والتعسف ، وقد قامت الأمم المتحدة باتخاذ الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه ، والنتيجة الهامة الثانية هى ضآلة حصيلة عائد الانتاج بسبب عدم تنوع الصادرات اذ تحقق الدول الأقل تقدما ٨٠٪ من قيمة صادراتها من ١٢ سلعة فقط ، ولما كان الطلب على هذه السلع قليلا وتخضع لمرونة الطلب وبالتالى تتعرض أسعار هذه السلع للتقلبات بشكل ملحوظ . ولهذا السبب ولأن تبادل الحاجات المستوردة لايمكن تغطيتها من موارد أخرى فبالتالى تهبط أسعارها وتتخلف عن أسعار صادرات الدول المتقدمة ،

ويمكن معالجة ذلك عن طريق التصنيف والتمويل الكافى والبضائع التى لاتنافس ولايحتاج ذلك الى المزيد من المعرفة الفنية السائدة فى هذا المجال . ويكفى أن نقول ان المشروعات الملائمة للاستقرار والتى تعمل من أجل الاقتصاد القومى والأنظمة المماثلة يمكن تنفيذها فنيا على المستوى العالمى أيضا . وأخيرا فاذا كانت التجارة تسير وفقا لمنهج سليم لمنافسة سليمة فسوف يظل التبادل غير متكافىء ، وكما أوضح أرجيرى ، مانيول نظرا للتباين فى معدلات الاجور الاقليمية الاقليمية الناجمة عن التفاوت فى مستويات التنمية يرتبط جزء كبير من دخل العمل فى الدول الفقيرة بدخل العمل فى الدول الأكبر تقدما من خلال التجارة الدولية ، فالتخلف فى التنمية معناه هبوط الأجور مما يؤثر فى بنية التكلفة ككل . وتقوم الدول الأقل تقدما بتصدير نوعين من السلع ، سلع لاتقبل المنافسة مثل فواكه المناطق الاستوائية وسلع لها منافس مثل المنسوجات التى تتطلب عملا مكثفا . وتحمى الدول المتقدمة أسواقها الداخلية بفرض رسوم عالية على البضائع التى تحتاج الى عمل مكثف وتوازن فائض الدول الفقيرة بشراء سلعهم التى لاتنافس بسعر رخيص ، فالقاعدة الأصلية والمبادىء الاخلاقية مما يتطلب الغاء الرسوم على المنتجات الثقيلة التى تحتاج الى العمل المركز بالاضافة الى أن هذه الرسوم على الصادرات يجب أن تفرض على الصادرات غير المتنافسة لتسوية فروق الاجور بين الغنى والفقير وهذه الرسوم يمكن تحصيلها على المستوى الاقليمى أو بواسطة خزانة الأمم المتحدة . وهكذا نكون قد توصلنا الى نهاية واضحة فلكى تتعادل نقطة البداية يجب على الدول المتقدمة أن تلغى التعريفة الجمركية والحواجز على الواردات من كل أنحاء دول العالم الأقل تقدما وأن تقوم هذه الدول المتقدمة أيضا بوضع وسيلة معينة لنقل الموارد ، ولايمكن الغاء الحماية الجمركية بين يوم وليله اذ أن ذلك يلحق الضرر بالمصانع القديمة فى الدول المتقدمة ، فبدلا من الاسراع فى الغاء الرسوم الجمركية يمكن أن تبقى على أن تعود الايرادات الى الدول الأقل تقدما ، أما الدول التى تحدد أسعارها وغيرها من دول الاقتصاد الموجه MEA فيتضمن ذلك التسليم بالفروق بين الواردات والأسعار المحلية . وبهذه الطريقة تحقق الدول المتقدمة حوافز اقتصادية لخفض الرسوم على سلع الدول الأقل تقدما بأقصى سرعة . ويجب الاسراع فى العمل بمقتضى التعديلات والتسويات العالمية من خلال منظمة الأمم المتحدة للتخطيط وصندوق التنمية وبهذا تتركز المناقشات حول قطاعين من اقتصاديات العالم وهما الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما ، وطالما أن هناك عددا قليلا من الدول المتقدمة ليس بينها فروق اقتصادية كبيرة فيجب أن تعامل على أنها فريق متجانس أما قطاع الدول الأقل تقدما فهو غير متجانس لأسباب ذكرت آنفا . ولم يكن هناك اتساق رأسى بين مستوى التنمية ومعدل التقدم ، ويزودنا هذا التحليل المتسق بمقياس صادق وبسيط لتصنيف الدول الأقل تقدما . الى أربع مجموعات متميزة وفقا للترتيب التصاعدى للتنمية .

١ ـ الدول الأكثر فقرا التى تعتبر فى بداية مراحل التنمية والتى تعانى من ركود اقتصادى فى ظل النظام الرأسمالى ، وتزداد الفجوة بينها وبين بقية الدول بصورة سريعة ٠

٢ ـ الدول النامية التى تنقل عن غيرها ولكنها لم تلحق بعد بالدول المتقدمة ٠

٣ ـ الدول التى اتجهت الى التصنيع (مثل أوروبا الجنوبية وبعض دول MEA) ٠ وبعض دول أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى) والتى حققت معدلات عالية للتنمية وتحقق مكاسب سريعة من وقت لآخر وكانت اليابان ضمن هذه المجموعة الا أنها توصلت الى أن تكون فى الوقت الحاضر ضمن الدول المتقدمة ٠

٤ ـ الذين يمتلكون المواد الخام الهامة مثل البترول وعلى هذا فدول الاوبك OPEC يجب أن تصنف كل منها على حدة فهذه الدول لاتحتاج الى معدلات للتنمية تزيد على دول المجموعة الثالثة ولكن الدخل الهائل الناتج من استخراج البترول يمكنها من التنمية السريعة ، وأحيانا يقال أن هذا التصنيف غير مرغوب فيه لأنه يعوض التماسك بين الدول الأقل تقدما ، الا أن هذا التعليل لايتضمن ادراك أنه لكى يسود مبدأ المساواة فلابد أن يطبق على الصعيد العالمى ٠

فاذا كانت الدول المتقدمة التى تتضمنها المجموعة رقم ٥ قد بدأت تزيل كل الحواجز التى تعوق المساواة فى التجارة للمجموعات الأخرى ، فيطبق نفس المبدأ على كل مجموعة تندرج فى القائمة أو بعبارة أخرى فالمفاضلة فى التعامل لمن هم فى القمة يجب أن يطبق على أى مجموعة وردت فى نهاية القائمة ، وهذا هو التعبير المعاصر للعبارة : (الدول الأكثر تفضيلا) وتعفى الدول الفقيرة فى العالم من الالتزام بمنح التفضيل غير المتبادل وهذا يسوقنا الى مشكلة الاستقلال الذاتى الجماعى ، فعلى الرغم من أن لعبة التنمية لايمكن أن تتحقق وتقوم بدورها بدون الدول المتقدمة ٠ فهناك الكثير الذى يمكن أن تحققه الدول الاقل تقدما لتحسين حصتها ، والتخطيط الادارى للتنمية الاقليمية بواسطة المجموعات المجاورة للدول الأقل تقدما له أهمية خاصة اذ أن معدل الربح للقدرة الانتاجية فى كثير من المجالات الانتاجية يفوق حجم السوق فى دولة فقيرة ٠ ونظرا لأسباب عديدة لايمكن استخدام القدرات الفائضة للتقدير المربح ومن ثم يجب تهيئة الظروف لتحقيق تنمية سريعة يعتبر اتجاها نحو التكامل الاقتصادى الاقليمى فى مجال الانتاج ٠

. . . .

وقد اجريت بعض المحاولات فى هذا المجال الا أنها لم تحقق نجاحا ملموسا ويوضح ذلك الحدود القومية والحكومات غير المسئولة فالدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة ومنظمة تنمية التجارة والسياحة YUNCTAD طالبت بانشاء اتحادات للمنتجين تمهدا للاعداد للتسويق المترابط والتجارة السلعية

المنظمة وتحسين الدخل من الصادرات وشروط التجارة ويدخل فى هذا الاطار اتحاد منتجى الموز والمطاط والشاى والصفيح والفوســـفات والبن وفى الاجتماع الذى عقدته المجموعة فى مانيلا عام ١٩٧٧ تمت الموافقة على اقتراح وضع برنامج للتعاون الاقتصادى بين الدول الأقل تقدما والى جانب مجالات التعاون التى ذكرناها من قبل كان التركيز على انشاء مؤسسات متعددة الجنسيات فى مجـالات الطيران والنقل البحرى والتأمين والبنوك وكذلك المساعدات المالية عن طريق الدول المصدرة للبترول للدول الاخرى الاقل تقدما LDC فالأفكار تطرح والانجاز يبدو بطيئا .

المعـــونة :

وحتى اذا ازيلت الحواجز والقيود على التجارة والتنمية وتحولت بعض الموارد بانتظام لمساواة ظروف البدء فان التفاوت فى مستويات المعيشة سوف يظل شاسعا كما يتطلب التضامن الانسانى تقديم المعونة للدول الأقل تقدما من أجل سرعة التنمية الاقتصادية فى هذه الدول ، ولهذا كان من الضرورى نقل الموارد الأساسية ، وعلى هذا الأساس يمكن تمييز نوعين من المواردهما : المعرفة والموارد المالية ويتحقق نقل المعرفة من خلال التنمية المتطورة ويشير نقل التكنولوجيـا ويتعين على منظمة التنمية الدولية للأمم المتحدة UNIDO وسياسة الأمم المتحدة للتنمية UNDP أن تعنى بذلك كما يمكن أن تنفذ التحويلات المالية عن طريق صندوق للتنمية وتحت ظروف معينة يمكن أن يحل محلها نقل موارد حقيقية كالغذاء مثلا وتستخدم الموارد المحولة فى البداية فى مجـــال الاستثمار ويمكن تصنيف استثمارات التنمية الى نوعين : الاستثمار الذى يســـتخدم فى مجـال التنمية الاجتماعيــة (المدارس . والمستشفيات وشبكة المواصلات) والاستثمار الذى يوجه للانتـــاج المباشر وتتكون معنويات التنمية من تحويلات من طرف واحد (منح وهبات) وقروض بشروط ملزمة وقروض تجارية ويستخدم النوع الأول بصفة أساسية لموازنة الميزانية أما الفئتان الأخريـان فتمثلان قروضـا للتنمية كما يمكن اســتخدام الانتـــاج المباشر لتمويل المشروعات الاجتماعية والقروض التى توجه للاستثمار ولما كان نقل الموارد يتم على أساس الاهتمام بهذا المعيار وهو أن كل انسان بصرف النظر من محل ميلاده يجب أن يعامل كانسان ويجب أن يتمتع بالغذاء الكامل وأن يحصـــل على المقومات والتيسيرات اللازمة للتعليم والعلاج فهذه الاساسيات الثلاثة يجب تدبيرها بالمعونات المالية (تحويلات من جانب واحد) التى تشرف عليها منظمة الأغذية اليونيسيف UNICEF واليونسكو ، وهناك مبرر آخر لهذا المدخل وهو أننا لو نجحنا أو وفقنا فى تعليم الناس والمحافظة على صحتهم فسوف يجدون الطريق الى التنمية السريعة ، ففى الدول التى تعانى من شدة الفقر (المجموعة رقم ١) تحول الاســتثمارات فى شــبكات المواصلات من المعونات المالية حتى لا تكبل وتثقل باعباء الديون التى يترتب عليها أوخم العواقب على التنمية ، وتفصح دراسة الامم المتحدة عن تقديرها للمستوى السليم صحيا وتعليميا (وفقا لمعايير متوسط العمر ووفيات الأطفال والسعر الحرارى

للطعام ونوعية الغذاء وعدد المقيدين فى المدارس ومستوى الامية) فى أى بلد يصل دخل الفرد فيه الى ٤٠٠ دولار (وفقا لأسعار ١٩٦٠) عن سمات المدنية المعاصرة ، وبعبارة أخرى فعند مستوى معين وليس مرتفعا جـدا لمعدل التنمية تستطيع الدول المتوسطة أن تمول خدماتها الاجتماعية من دخلها ولا تحتاج الى معونات أخرى وبصفة عامة فدول المجموعة رقم ١ تعتمد كل الاعتماد على المساعدات والقروض بدون فائدة وتستبدل دول المجموعة الثانية المساعدات بقروض بفوائد بسـيطة وتقوم بتمويل متطلبات التنمية بقروض بسيطة الفائدة ، أما المجموعة الثالثة فهى ليست فى حاجة الى المساعدات وتستخدم معظم القروض على اسس تجارية • بينما تقوم المجموعة الرابعة بتصدير رأس المال للتمويل ويتحدد حجم رأس المال وتقسيمه على أساس تقريب الفجوة تدريجيا وهذا معناه أن المجموعات الأربع للدول الأقل تقدما يجب أن تتقدم وتنمو على اساس من المقومات ويقصد بصورة أسرع من المجموعة الخامسة المتقدمة ويقصد بالمعونات فى التعبير السائد هو اقرارها وانجازها بواسطة المفاوضات السياسية •

وبالتمويل الثابت للبيئة الأساسية الاجتماعية والمبالغ الطـائلة من النقـد الأجنبى الذى فى حوزتها وتحت تصرفها والتوسع فى الأسواق الأجنبية التى تحقق دخولا كافية لسداد الديون والتوصل الى تمويل التنمية المشروطة بالانجـاز يتحقق لمعظم الدول الأقل نموا التنميه السريعة والتقدم وتبدأ فى اغلاق الفجوة المهنية بين الغنى والفقير ، والتخلص من هذه الفجوة مسئولية العـالم بأسره ولا يمكن استثناء أية مجموعة وفى هذا المجال يعتبر الموقف الذى اتخذته دول الاقتصـاد الموجه MEA فى أن مسئوليتهم عن الفجوة ليست مسئولية تاريخية وبالتالى فهم غير مجبرين لتقديم المساعدة أو على الأقل ليس بنفس مسئولية الدول الاخرى ، وهـذا الأمر يحتاج الى تعليق ، فهذا الموقف يتبين بوضوح فى بيان أندريه جروميكو مندوب الاتحاد السوفيتى فى الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة : اننا لن نقبل من الناحية النظرية أو العملية تلك الفكرة الخادعة لتقسيم العالم الى الدول الغنية والدول الفقيرة ، هذه الصـورة التى تضـع الحكومات الاشتراكيـة على قدم المساواة مع بعض دول أخـرى جمعت ثروات هائلة من الدول التى كانت تحت نير الاستعمار ، ومؤلفو هذه الفكرة لا يقومون باخفاء الفروق بين الاشتراكية والامبريالية ولكنهم فى نفس الوقت يتجاهلون هذا السؤال كيف وعلى حساب من تحقق هـذا المستوى العالى من التواكل •

والواقع أن هذا البيان غير صحيح من وجهة نظر التاريخ وليس مقبولا ولاصلة له بالاشتراكية ، فمن ناحية المسئولية التاريخية فقد كانت روسيا العنصرية احدى القوى العظمى الامبرياليـة وجمهورية ألمانيـا الديمقراطيـة هى ميراث معرض لقوة امبريالية ضـخمة أخرى وهنغاريا التى استغلت الدول التى كانت تحت حكمهـا ،

وكانت ألمانيا وهنغاريا وبلغاريا فى فترة بين الحربين العالميتين حلفاء للفاشية التى تسببت فى تعاسة وشقاء العالم . كما تسببت Comercon فى الحاق الضرر البالغ ليوغسلافيا ، وهكذا فدول CMEA ليس لها تاريخ أفضل من غيرها ، وفضلا عن ذلك فان الكثير من الدول المتقدمة ليس لها ماض فى ميدان الاستعمار ، اسكندنافيا وكندا على سبيل المثال . وبالرغم من ذلك فقد وافقـــوا على مساهمتهم بنصيب فى المساعدات وأخيرا فنحن اذا وجدنا انسانا محطما فى الطريق فعلينا أن نساعده بغض النظر عن المتسبب فيما أصابه من آلام وطالما أن مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة يضم دولا اعضاء فى مختلف مستويات التنمية والقدرات الاقتصادية ضئيلة بالنسبة لقدرات الدول الرأسمالية المتقدمة وبالتالى تعتبر التزاماتها الدولية أقل مما يجب أن تسهم به ومع أن نصيبها من صادرات الدول الأقل تقدما يبلغ ٥٪ ومن تحـــويل الموارد ١٢ر١٪ من genera lnational CNP السياسة الدولية العامة مما يظهر بوضوح أنها أقل بكثير من التزاماتها ، وفضلا عن ذلك فهذه الدرجة من العزلة تلحق الضرر باقتصادياتها .

وهناك حالة تمثـــل نوعا مختلفا من المسئولية وهى المسئولية الذاتية فالدول الأقل تقدما لها الحق فى المعونات الدولية اذا استخدمتها فى اطار من الثقة وتقدير المسئولية فالفقر لا يتضمن الاعتدال فتضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة على الصعيد العالمى يدل على مغزى واضح اذا كانت فى نفس الوقت الفجوة بين المواطن الفقير والمواطن الغنى تتسـع داخل الحدود الاقليمية واذا كانت المعونات الدوليـــة تؤدى الى تضخم جيوب الوزراء وغيرهم من أعضاء الطبقة الحاكمة المتسلطة فهذا هو الغـــاء للذات .

وكمواطنين يخضع الأفراد لسلطة الحاكم ويسألون عن اختيارهم ، ويطبق نفس النظام على المستوى الدولى ، وبالنسبة للدول يجب اعدادها للمساعدات الدولية .

(البرامج الصحية ، وبرامج الغذاء وبرامج التعليم لا تخضع لمقياس الصلاحية وهذه هى الآلام التى يعانى منها الجنس البشرى والتى تتطلب التكافل ، ان تأييد أى نظام يحتكر جميع موارد الدول فهذا يؤدى الى اســتمرار المخاوف فاذا كان تأييد الاقتصاد يؤدى الى تفاوت صارخ فى توزيع الدخل فهذا معناه تأييد الاستغلال الطبقى مما يساعد الغني ليكون أكثر غنى ويظل الفقير فى تعاسـته واذا كانت الدول التى تساعد على شن الحرب ضد جيرانها فهذا ليس معناه سوء استخدام للموارد فحسب ولكنه تشجيع للشر والعدوان .

ولا علاقة لكل هذه الامور بالتضامن والتكافل الانسانى والمسئولية الدوليـــة والواقع ان الحالات التى ذكرت تتعارض مع كلتا الحالتين .

وبينما القواعد المالية للقروض التى يمنحها صندوق النقد الدولى International

Monetary Fund I.M.F. والبنك الدولى قد شرحت بالتفصيل فى اطار الملاءمة والمفهوم الاجتماعى فلا زالت غير متاحة ، وقد بدأ العمل فى هذا المجال وقد واجه الكثير من الصعوبات : فقد يساء استخدام الغرض من اشتراط قيمة وأولويات معينة ، فظروف الملاءمة يمكن ان تختفى وراء شعارات حماية حقوق الانسان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ولما كانت القرارات المختلفة للامم المتحدة عن حقوق الانسان وواجباته قد نالت تأييدا شبه اجماعى فهناك اتفاق تام على الحد الأدنى الذى يجب أن توفره الدول المعاصرة لكى تصبح ضمن الدول المتمدينة ، ويمكن تعريف هذه المستويات فى تعبيرات دقيقة وواضحة الغرض ، وعلى ذلك فالاصلاح الزراعى وعدالة توزيع الدخول والحد من نفقات التسليح يجب أن تتضمن هذه الظروف وأن تواكب الحد من الانكماش واصلاح العجز فى ميزان المدفوعات وسداد الفوائد ، فالدول التى لا تمارس هذه التجارب يجب ان تستبعد من برامج المساعدات الدولية نتيجة التخلف فى التنمية وبالتالى يجب اصلاحها . وهكذا فالنهوض بالتنمية يسهم فى رفع مستوى الأخلاق الدولية ، فالتضامن الدولى كأى نوع من أنواع التكافل الانسانى مبدأ أخلاقى يمكن تحقيقه اذا تعاملنا مع العالم على أساس أنه مجتمع اخلاقى واذا لم يتحقق ذلك كنزعة دينية فالقانون الدولى وأنظمة الامم المتحدة يجب أن تقوى وتنتشر .

هل يعمل البرنامج بنجاح ؟

ونظرا لطبيعة البرنامج طويل الأجل للتنمية الأساسية يتعذر انجازه على وجه السرعة وقد تبدو بعض هذه البرامج غير واقعية اذا استبعدت أو اذا تناولناها بمعزل عن البرامج الاخرى ، وكأبعاد لبرنامج متسق لا تتحول الى جوانب واقعية فحسب ولكنها تصبح امورا حتمية وتتأكد الواقعية اذا توصلنا الى كل مقوماتها الاساسية فى صورتها الأصلية . وفى هذا البحث روعى الاهتمام باشراك العناصر المتطورة والقائمة فعلا ، وكل برنامج مهما بلغ من الدقة فى اعداده يتوقف تحقيقه على ارادة وعزم المشاركين فى العمل وهنا تلعب الاهتمامات الواقعية التى برزت دورا قاطعا ، فأجزاء العالم المتكافل لها اهتمامات هامة وشائعة .

وقد كتب جان تنبرجن عن مشروع Realistic Interdependant Organisateo FTO

منظمة التكافل الواقعى كتب ما يلى : نتيجة للتنمية التكنولوجية والبيئية ازداد التكافل فى كل أنحاء العالم بهدف الوصول الى رخاء البشرية ككل ، مع الأخذ فى الاعتبار الأجيال المستقبلة كهدف لقيام نظام وسياسات واعتماد الدول المتقدمة على استيراد المواد الخام والبترول التى كثيرا ما تصل الى ٨٠ – ١٠٠٪ تقسم غالبا الى أنصبة وحصص معروفة وبالتالى فالعالم الأول يركز اهتمامه على المعروض من هذه البضائع ومن ناحية اخرى تتدفق ٧٥٪ من صادرات الدول الأقل تقدما فى أسواق الدول المتقدمة ومن ثم تتركز اهتمامات العالم الثالث بصفة خاصة فى استقرار وتوسع

هذه الأسواق فاذا فشل فى هذا وهو ما حدث فعلا فان هذا يتعارض مع مصالح الدول الأقل تقدما ٠ L.D.C. وأهداف جمعية تنمية التجارة والسياحة التابعة للامم المتحدة Unctaj وتصبح الرقابة على أسعار السلع أداة غير مستخدمة فزيادة الانتاج لا تحقق أى جدوى طالما أنها لا تحقق سوى خفض أسعار الصادرات ، ومع أن الدول المتقدمة تمارس التجارة مع بعضها البعض الآ أن انتشار التجارة فى الأسواق الاخرى له مزايا عديدة ، ولهذا فمن المرغوب فيه أن تزداد وتتوسع اقتصاديات العالم الثالث لكى يمتص الزيادة فى الواردات ، وكما تبين لنا أن المنح تؤدى الى زيادة الطلب على منتجات الذين يمنحونها أكثر من زيادة الطلب على منتجات الدول التى تتلقى هذه المنح ، ومن ناحية اخرى فكلما ازدادت تنمية العالم المتقدم فى الاقتصاد العالمى ازدادت امكانية نقل الموارد الحقيقية للاسراع فى تنمية العالم الأقل تقدما ، وفى عالم راكد تظل الفجوة قائمة ، فالتحويل يمكن أن يرتبط بالمشروعات التى تحقق توزيعا عادلا للعائد من أرباح التجارة لكل الدول التى تقدم المنح والمساعدات المالية ٠ واذا استخدمت المساعدات المالية فى تدبير الغذاء المناسب فقد يساعد ذلك على التخفيف عن المنتجين الزراعيين فى الولايات المتحدة وكندا وغيرهم من المنتجين الزراعيين من فائض الانتاج لديهم وفى نفس الوقت يقلل من حدة المنافسة للمزارع الاوروبى ، ويمكن للعالم الثانى أن يستفيد من هذا التوسع العالمى ومن ازدياد دخل التبادل الأجنبى من ازدياد الصادرات الى الدول الأقل تقدما وأن تأخذ الوضع الذى ينيح لها زيادة الواردات ذات التكنولوجيا المتطورة من الدول الأكثر تقدما ٠ ويسير الجدل حول الكفاءة فى نفس الاتجاه فالمصانع القديمة التى تتطلب العمل المكثف تعتبر عبئا بالنسبة للدول المتقدمة ويمكن أن يحل محلها واردات رخيصة من العالم الثالث ففرض الضرائب العالية على الأرز فى اليابان وعلى القمح واللحوم فى أوروبا يؤدى الى ارتفاع نفقات المعيشة ، فلماذا تزرع الدول الاوروبية البنجر فى حين أن استيراد قصب السكر من الدول الاستوائية أرخص بكثير من زراعة البنجر ؟ ولماذا تنفق الدول المتقدمة مليار دولار سنويا على الأبحاث لتنمية البدائل من المنتجات الزراعية الاستوائية فى حين أن هذه المنتجات متوافرة ومتاحة ؟ ومن الواضح أن سعر التكلفة ممكن خفضه وبالتالى تزداد التجارة وسوف يستفيد ماديا كل من يعنيهم الأمر اذا ازيلت الحواجز والقيود التجارية وهناك رؤية من خلال التنبؤ بأثر البيئة فتعلق بالكفاءة الانتاجية ويتعين ذكرها وهى الظاهرة التى تهدد بتلوث البيئة فى الدول الصناعية المتقدمة ويمكن الحد من آثارها اذا تم تصنيع المواد الخام فى مواطنها الأصلية مما يحقق ناتجا صناعيا مثمرا ومربحا للدول الأقل تصديرا ٠

وقليل من الناس يعارضون السعى وبذل الجهد من أجل تنمية عالمية وكثيرون يثيرون الجدل حول التنمية العالمية المكثفة اذ أن ذلك غير عملى نظرا لعدم توافر النقد ولنا ثلاث اجابات على الأقل للرد على هذا الاعتراض : الأول هو أن تحويل الموارد

المطلوبة لا يشكل الا جزءا بسيطا من نفقات التسلح العالمى والتى كما ذكرنا آنفـا تبلغ أكثر من ثلاثين ضعفا من اجمالى المنصرف فى جميع برامج المساعدة الأجنبية ٠

فاذا توصلنا الى اتفاقية للحد من نفقات التسلح واستخدمت الموارد فى تنميـة الاقتصاد العالمى فسوف تستفيد البشرية فى العالم بأجمعه ٠ وثانيا اذا كان حجم الصادرات فى القرن ١٩ يعتبر مقياسا فعلى الولايات المتحدة أن تعتبر العمل بمشروع مارشال مرتين سنويا لكى تتمشى مع القروض التى قدمتها انجلترا للخارج فى هـذا القرن كجزء من الدخل القومى وثالثا أن عددا من الدول كان يقوم بتحويل ١٪ من رصيد برنامج السياسة الدولية العامة GNP من خلال المساعدات والتجـارة والتى كانت ضمن أهداف الحقبة الثانية للتنمية وبهـذا تكون قـد نفذت ويمكن استخدامها بطريقة أفضل ، واذا أضفنا الضرائب الدوليـة المقترحة والروابط بين حقوق السحب الخاصة SDR وتمويل التنمية فليس هناك ما يدعو للتشاؤم فالمجتمع العالمى يملك الكثير من الوسائل التى تمكنه من الضغوط عند الضرورة ٠ كما يمكن أن تكون عضوية منظمة الامم المتحدة مشروطة بأداء التزامات التعـاون الاقتصادى وأخيرا فان وجود ٢٤ مليون متعطل فى أوروبا وأمريكا وغيرها من القدرات المناظرة عاطلة يوضح بجلاء العواقب الوخيمة لعدم جدوى الترتيبات الحالية ، كمـا أن ديون الدول الأقل تقدما ـ والتى تبلغ ٦٠٠ مليار دولار من الصعب سدادها ـ كفيلة بأن تؤدى الى احباط جهود التنمية وكلها تشكل الجانب الآخر لنفس العملة ٠ والبطالة السائدة والمستمرة والانهيار المالى هما بالطبع الاوبئة التى أوجدها الرأسماليون القدامى ولم تعد هذه الأمراض محتملة لاسيما أن العلاج متاح ، فليس من الضرورى ولا من المرغوب فيه أن توضع الدول الأقل تقدما فى موقع الأقـارب الفقراء الذين يستجدون الحسنات والخدمات وليس من الضرورى أو المرغوب فيه أن يطلب من المواطنين فى الدول الغنية أن يعطوا أصواتهـم لتأييـد المعونات الدوليـة فالمانحون والمستقبلون هم شركاء فى التنمية ، فالالتماسات والامتيازات يجب أن تحل محلها المسئولية الدولية ويصل العالم الى المستوى المنشود حين تختفى الفجوة وحين تعود الممارسة السليمة للاقتصاد العالمى لتكون صورة واحدة لوجهين ٠

وختام القول أن كيان العالم المعاصر يبدو وكأنه قد صيغ على أساس أن الحل الاشتراكى الموجه وهو ما يفضل البعض أن يسميه الحل الانسانى (فالاشتراكية هى النزعة الانسانية للقرن العشرين) لم يعد رغبة فحسب ولكنه أصبح ضرورة ملحة ، فالمدخل الأخلاقى والمدخل الواقعى يسهلان معا وفى اتجاه واحد وهل يوجد بديل آخر يمكن استخدامه فى المدى الطويل لكى تعيش فى عالم متمدين ؟



تقـــديم :

من الواضح لأول وهلة أن كل من ساهموا في اجتماع نيورك المشترك EA/AEA (١) قد أصيبوا بالاكتئاب ، وفي الواقع ، يعاني كل نظام اقتصادي في العالم صعوبة من نوع ما ، وتعكس البحوث التي قدمت في هذا الاجتماع تلك الصعوبة حتما . ومع ذلك ، فان ما أشارت اليه البحوث من صعوبات ، وبخاصة ما نواجهه في التطبيق الواقعي ، كانت أكثر من الصعوبات المرتبطـــة بالتنظير . وقد نتجت هذه الصعوبات من أن جميع البلدان تعاني من النمو الاقتصادي الأكثر بطئا مما كانت الحال عليه في العقدين السادس والسابع . وكان ثمة نمو اقتصادي سلبي في الولايات المتحدة ، وفي بلدان أوربا الغربية خـلال جزء من الفترة التي بدأت منذ سنة ١٩٧٩ على أقل تقدير .

وهذه الصعوبات من الصعوبات الضاغطة كل الضغط ، وسأرجع

(١) هيئة الطاقة الذرية / معهد الشئون الاقتصادية .

بقلم : دوجلاس هيج

حامل وسام الامبراطورية البريطانية ، وعضو هيئة الاساتذة بمركز أوكسفورد للدراسات الادارية ، ومحرر بمجلة الجمعية الاقتصادية الدولية . يعمل منذ عام ١٩٧٩ مستشارا لرئيس الوزراء ـ وحدة السياسة ـ بالمملكة المتحدة . ومن مؤلفاته كتاب عن النظرية الاقتصادية (مع أ. و. ستونير ، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٣) علم الاقتصاد الادارى (١٩٦٩) بالاضافة الى عدد من مجلدات محاضر مؤتمرات معهدالشئون الاقتصادية التى حررها منذ عام ١٩٥٣ .

ترجمة : حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ودبلوم دراسات عليا فى الترجمة كلية الآداب جامعة القاهرة ـ اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب ، وله كثير من المترجمات الادبية ، والثقافية والعلمية .

اليها بعد . ولكن اهتماماتى تمتد الى النظرية والتطبيق على حد سواء ، وبتناول عناصر هذه القضية معا ، نجد أنها تثير مسألة من أعظم المسائل الأساسية لعلم الاقتصاد ، ألا وهى مسألة الكثرة الكاثرة من القضايا الحالية الهامة ، التى يبدو أن الاقتصاديين ليس لديهم مايقولونه عنها ، أو تأخروا فى الحديث عنها كل التأخير .

طبيعة علم الاقتصاد كفرع من المعرفة :

الى حد ما ، وهذا أمر محتوم . فان تغيرات التطورات الاقتصادية الحالية وثيقة الصلة بالموضوع ، وتلقى الضوء وحسب الى المدى الذى تعمقت فيه جذورها فى النظرية ، وبحكم طبيعتها ، تكاد النظرية ، فى أفضل الأحوال ، تفسر التطورات التى حدثت منذ زمن قريب ، أكثر مما تفسر التطورات الحالية . وكما قال السير جون هايكس : الحاضر سريع الزوال ، وليس لدى الانسان وقت للتفكير فيه قبل أن يمضى . ولذلك ، تكاد النظرية الاقتصادية تعكس الأحداث أكثر مما تتنبأ بها فى دنيا الواقع . وتفسر النظرية الجيدة الحقيقة : ونادرا ما تتنبأ بها .

والتنبؤ صعب بخاصة حين تكون الاتجاهات الأساسية والعلاقات فى الاقتصاد العالمى آخذة فى التغير تغييرا مثيرا ، كما هى فى وقتنا هذا ، وبشكل واضح • وعلينا أن نذكر أنفسنا أن فى الوقت الذى نشر فيه كينز (سنة ١٩٣٦) تحليله لاسباب الكساد الكبير ، كان هذا الكساد يقترب من نهايته • وأنه حين انتشر تحليله على نطاق واسع ، وأصبح جزءا من مبدأ معترفا به ، كان الكساد الكبير قد صار تاريخا• وبالمثل ، تجد اليوم أن الارتياب فى المستقبل الاقتصادى قد صار أعظم فى أزمان أكثر ازدهارا • وقد يكون من المثير حقا ، لو تنبأت النظرية الاقتصادية بالأحداث • ومع ذلك ، فانها حين تتناول ، دون شك ، القضايا ذات الأهمية العظيمة ، الا أنه حتى المواد السابقة كما يبدو لى ، لاتتيح الفهم الكامل لما يجرى فى الاقتصاد العالمى•

وثمة سبب هام يكمن فى طبيعة علم الاقتصاد • ويرى هايكس ، فى كتابه الموسوم Economics وهو على حق ، أن الاقتصاد علم يقف على حافة العلوم ، كما يقف أيضا على حافة علم التاريخ ، مواجها لطريقتيهما ، وهو فى موقع رئيسى •

والسبب فى أن علم الاقتصاد يقف على حافة العلم هو أن التجريب العلمى المقنع فيه يعد مستحيلا ، وكما يوضح هايكس : العلم التجريبى خارج بطبيعته عن الزمن التاريخى ، وعليه أن يكون غير وثيق الصلة به ، لأن معنى التجربة ، هو التاريخ الذى حدثت فيه أو تكررت • وعند كثير من العلماء ، أن التاريخ المسجل كله ••• كائن فى الحاضر ، ولكن حاضر عالم الاقتصاد هو حاضرنا ـ أى اليوم الذى يعيشه الانسان ، أو الساعة التى تدق وهو يكتب • والى حد ما ، ونتيجة لهذا ، فان درجة اليقين التى يمكن ربطها بأى تنبؤ أو تفسير اقتصادى ، تكون أقل بشكل لافت للنظر ، مما تكون عليه فى العلم •

ولكن علم الاقتصاد يختلف عن التاريخ ، أيضا • والمسألة تجرى هكذا ، بمعنى أن علم الاقتصاد يهتم بالمستقبل ، وبالماضى ، على الرغم من أن على عالم الاقتصاد أن يبدأ بالماضى •

فالماضى هو الذى يزوده بالحقائق التى يستخدمها ليقيم عليها تعميماته ، ثم يستخدم هذه التعميمات قواعد للتنبؤ ، ولاسداء النصح فى مجال « التخطيط » • وفى العمل التاريخى البحت ، يكون العنصر الأخير مفتقدا ، أو أقل بروزا على أقل تقدير ؛ مع أنه من اليسير أن نعين أسماء المؤرخين الذين يرغبون فى استنباط بعض الدروس من الماضى من أجل الحاضر والمستقبل ، أى تلك الدروس الضمنية بدرجة أكثر ، لا الدروس التقريرية ، بيد أنها لاتختلف فى المبدأ عن تلك الدروس التى يستنبطها عالم الاقتصاد •••• والمؤرخ يهتم بالماضى ، فى علاقته بالحاضر ؛ وعالم الاقتصاد يهتم بالحاضر ، ومن أجل الحاضر مع الماضى •

وفى هذا الصدد ، أذكر نفسى دائما ، بنقطة منظورية أثارها هايكس منذ فترة مضت : كل شىء طيب لنا ، حين يكون عندنا نظريات عن الظواهر الاقتصادية التى تكرر نفسها على الدوام - مثل تكوين الأسعار ، وتوازن المدفوعات الدوليـــة ، بل ازدهار واضمحلال صناعات بعينها • ولكن نمو اقتصاد ما على المدى الطويل ، ليس شيئا يكرر نفسه ، انه شىء لايكرر نفسه فى أمم مختلفة ، يعد نموها كله جزءا من قصة عالمية فريدة • ولايستطيع انسان أن يبرهن مما قد حدث فى الولايـات المتحدة فى فترة ما ، أنه يمكن وضع قوانين للتطور الاقتصادى • وكل ما ينبغى علينا أن نأمل فى التوصل اليه من تحليلنا ، ليس الا فهما أفضـــل لما قد حدث فى الولايات المتحدة وقتئذ • والامر الجديد بأن ننفق وقتنـــا من أجله ، هو أن نضـــع نماذج نظرية ، لكى يحسن فهمنا لمثل هذه الظواهر ، ولكن صاحب النظرية ، الذى من هذا القبيل ، ليس الا صـــانع أداة ؛ لأن تفســـير ماقد حدث هو مهمة المؤرخ ، وليس مهمته هو •

وعلم الاقتصاد الحديث ، وبخاصة التنبؤ الاقتصادى الحديث ، يعتمد اعتمادا قويا على الاقتصـــاد القياسى • والاقتصـــاد القياسى بهذا المعنى ، ليس الا التاريخ الرياضى ، ويسميه كينز « الخيمياء الاحصائيـة » مع اعتراف الجميع به فى مرحلة مبكرة جدا من مراحل تطوره • ويسعى التنبؤ الاقتصادى الى التقدير الاستقرائى لأحداث الماضى فى علاقتها بالمستقبل • وتسلسل المعادلات فى نماذجها الاقتصادية القياسية أحداث التاريخ الغابرة ، بفرض أن العلاقات الماضية فى الاقتصاد ستستمر فى المستقبل ، ومن ثم يتم التنبؤ بأحداث المستقبل •

ومما لايثير الدهشة أن العصر الذهبى فى العقد السادس ، والعقد السابع ، كان عصرا ذهبيا أيضا للمتنبئين الاقتصاديين • كما أن العلاقات فى الاقتصاديات المتطورة كانت مستقرة بقدر كاف ، مما جعل التنبؤ الجيد أمرا يســيرا نسبيا • ومما لايثير الدهشة أيضا ، أنه بعد صدمة البترول فى عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ مباشرة، ثبت أن التنبؤ الاقتصادى القياسى صعب المنال الى حد بعيد • فقد تغيرت العلاقات داخل نطاق الاقتصاديات المتطورة تغيرا مثيرا : كان الماضى مرشدا لايعول عليه كثيرا بالنسبة للمستقبل •

وعلم الاقتصاد (بما فى ذلك الاقتصاد القياسى) لابد أن يحسن قدرته ليستخدم ما يسميه هايكس - الرؤية المزدوجة للمؤرخ •

ففى رأيه ، أن المؤرخ نفسه يشتغل فى زمن بعينه ، بكل ما قد حدث قبل ذلك الزمن الماضى بالفعل ، وما سيأتى من بعده يظل فى المستقبل ؛ ومع ذلك ، عليه أن ينقل نفسه فى ذهنه الى تواريخ أخرى ، يكون وراءها أيام غابرة ، وأمامهـــا أيام مقبلة ؛ مختلفة عن تلك الأيام التى هو فيها الآن •

وعند عالم الاقتصاد ، الذى يدرك أنه يدرس الماضى من أجل المستقبل ، تكون الرؤية الزدوجة هنا أمرا ضروريا • فهو واقع دائما تحت ضرورة النظر فى الماضى بطريقتين ، من وجهة نظره هو ، ومن عنده هو ؛ أو كما قد تعلم أن يقول ، قبل سابق ، وبعد سابق •

والتحدى الأكبر أمام علماء الاقتصاد فى الوقت الحاضر ، هو تحقيق هذه الرؤية المزدوجة • والتحدى الآخر هو أن يجعلوا النظرية الاقتصادية وثيقة الصلة بالموضوع بقدر الامكان •

البنيات الاقتصادية المتغيرة :

نحن جميعا اليوم ، وبصفة عامة ، مراقبين مكرهين للصراع الاساسى فى النظرية الاقتصادية ، وللسياسة فى واقع الامر : بين علماء النظرية النقدية ، وأنصار نظرية كينز • اذ يعتقد أنصار نظرية كينز أن المعالجة التفصيلية للطلب من خلال اجراءات ضريبية أى ما يسميه الاقتصاديون التوفيق الدقيق ـ هو المطلب الأساسى للسياسة الاقتصادية الفعالة • ووجهات نظرهم فى الكيفية التى يجب أن يواجه بها الركود الاقتصادى الحالى فى معظم البلاد الصناعية الكبرى ، لاتزال تعطى دورا كبيرا للانفاق الحكومى المتزايد • وحتى كينز نفسه لم يفعل هذا من أعماق قلبه فى العقد الرابع ، مؤكدا على الحاجة الى الاستثمار الخاص • ومهما ، كانت الصورة التى ينبغى أن يكون عليها كينز اليوم ، فمن المؤكد تماما أنه قد لايكون من أنصار نظريته •

وما يقلق علماء النظرية النقدية هو أن الانفاق الحكومى المرتفع ، لايمكن أن يمول الا بايجاد المزيد من النقود ، مما يسبب التضخم • وما داموا يرتابون هم أيضا فى قدرة السياسيين والموظفين المدنيين على أن يوفقوا الاقتصاد توفيقا دقيقا وبنجاح ، فانهم يفضلون منهج كف الأيدى عنه • وقد يرتبون ويعلنون مقدما عن معدل سنوى للزيادة فى عرض النقود ، ويثابرون على هذا أيا كانت الظروف • وكما قال عالم الاقتصاد الامريكى تشارلس كندلبرجر ، يريد ميلتون فريدمان ، أن نضع قواعد بسيطة للسياسة النقدية ، ثم نرمى بالمفتاح بعيدا •

وفى المناظرة بين أنصار نظرية كينز ـ علماء النظرية النقدية ، يجب على أن أساند علماء النظرية النقدية ، دون محاكاة لاحد • ولكنى أريد القول بأنها مناظرة خاطئة • واذا أجبرت على تقديم نفسى ، وهذا أمر ضرورى ، على ما يبـــدو ؛ بين الاقتصاديين فى الوقت الحالى فاننى بنيوى المذهب •

وأعتقد أن أخطر المشكلات الاقتصادية اليوم ، ليست مشكلات الطلب ، وان ضعف كل من علماء النظرية النقدية ؛ وأنصار نظرية كينز ، يتمثل فى أنهم ليسوا مهتمين وحسب ، بل تنتابهم الهواجس فيما يتعلق بالطلب • وعلى مايبـدو ، أنهم لايعترفون بأن الجنيه أو أى وحدة نقدية أخرى ؛ يمكن أن يشترى به اليوم سلة من

السلع والخدمات مختلفة كل الاختـــلاف عن السلة التى كانت تشترى به منذ عشر سنوات مضت ، وأنه ستشترى به سلة مختلفة مرة أخرى خلال السنوات العشر القادمة • أضف الى ذلك ، آن السلع فى تلك الســـلة لن يكون منشؤها بالضرورة فى المكان نفسه •

وأنا بنيوى المذهب ، بمعنى أننى أعتقد فى أن تغييرات عظيمة الأهمية آخذة فى الحدوث فى بنية الاقتصـــاد العالمى • والامر يتطلب منا جميعا قدرا عظيما من المرونة ، اذا أردنا أن نكيف اقتصادياتنا وفقا لهذه التغييرات • وبالنسبة لاصحاب النظريات ، ثمة حاجة مماثلة ، الى وضع نظرية اقتصادية تلتفت بدرجة أكثر الى البنيات الاقتصادية المتغيرة ، وقبل كل شىء ، الى ربط النظريات والبحث بالتطورات الاقتصادية الدولية بدرجـة أكثر من ربطهما بتلك التطورات فى الولايات المتحدة أو فى أوربا الغربية وحسب • ومن سمات مؤتمر نيورك التى أزعجتنى ، عدم رغبة الاقتصاديين الأمريكيين فى أن يأخذوا التطورات الاقتصـادية خارج الولايات المتحدة مأخذ الجد •

اجتماعات نيورك :

ان منهجا بطول هذه الخطوط قد لايجعل المرء أقل اكتئـابا حيـال التطورات الاقتصادية فى العالم ، ولكن هذا المنهج قد يكون أكثر اتفـاقا مع الحقيقة • ولقد أوضح ألبرت هريشـــمان فى اجتماعات نيورك أن سلسلة كاملة من التطورات ــ أى منذ اكتشاف الغاز الطبيعى فى هولندا ، الى اســـتغلال المعـادن فى اســتراليا والبترول فى نيجيريا ، وحتى ظهور أسعار صرف مرتفعة فى بلجيكا ــ ترى على أنها مظاهر مرض هولندى (أو غيره) • غير أن هريشمان قد لاحظ ، وهو على صواب ، أن الانسان ، مثلا ، لايستطيع أن يكون لديه تقدير عام لسعر الصرف • وبالتعريف، أنه اذا ما ارتفعت بعض أسعار الصرف ، فلابد أن تنخفض أسعار أخرى • ولابد أن المصاعب التى تواجه بلجيكا اليوم ، تعد فرصـــة لشخص آخر • أو كما يقال : مصائب قوم عند قوم فوائد • وما دمنـا نتحدث اليوم عن المرض ، فاننا نبالغ فى التوكيد بالتناقض ، أى بمعجزات الاقتصاد العالمى فى العقد السابع •

فالأبحاث التى قدمت فى اجتماعات نيورك (عن عمد ، فى واقع الأمر) تعطى مكانا بارزا • لتجارب واتجاهات المناطق أو البلاد التى جاء منها الباحثون • وتعليقا على هذا ، اقترح فيكتور أوركويدى ، أنه ينبغى على علماء الاقتصـــاد الذين ينتمون للبلاد الأقل تقدما أن يركزوا بدرجة أكثر على السمات الآخذة فى التغير لاقتصادياتهم: مثال ، منح مواردهم الطبيعية أو نظمهم السياسية • ومع ذلك ، وكما قلنا فيما تقدم، لم أشعر أن هذا الاتجاه كان أقوى بشكل لافت للنظر مع نوردهوس وســـابقتنا • فاذا كان التغيير البنيوى ، كما أعتقد ، يكمن عند جذور كثير من القلاقل الاقتصادية

العالمية الحالية ، فان ما نحتـاج اليه ليس الا العوامل البنيوية لاجـراء المطابقة ، ولتفسير تأثيرها ٠

وكما انقلب الأمر ظهرا لبطن ، نجد أن الأبحاث التى قدمت فى اجتماعات نيورك قد عكست باحكام التجربة فى مناطق العالم الاقتصادية الكبرى أعنى :

الولايات المتحدة ـ وهى اقتصاد متقدم للغاية ، وديناميى الى حد بعيد ، ويشارك فى هذه السمات اقتصاد اليابان الأقل تقدما الى حد ما ٠

أوربا الغربية ـ وهى منطقـة واقعة تحت ضغط (ولربمـا يقول البعض : تحت حصار) من ناحية الباسفيكى على أقل تقدير ٠ وهنـاك ، عدد من البلاد التى أخذت فى التصنيع مؤخرا ، بالاضافة الى اليابان ، وهى تقدم منافسة قوية بالنسبة لكل من الصناعات الأقدم مثل صناعة الصلب وبنـاء السفن ؛ وللصناعات الأحدث عهدا مثل الاليكترونيات ، والسلسلة الكاملة من الأنشطة التى نسميها تكنولوجيا المعلومات ٠

العالم الاشتراكى ـ حيث تعانى الاقتصاديات القائمة على التخطيط من نوع المشكلات فى ســائر أنحـاء العالم ٠ وأعتقد مثلا ، أن تشاكراورتى بوجه خاص ، تختلف ، من ناحية النمو الاقتصادى البطىء والديون الخارجيـة المرتفعة ، فضلا عن البطالة ، وهذه من أعظم الشواهد ٠

العالم الثالث ـ حيث تركز الانتباه على مشكلات الهند الكثيرة ، وعلى مشكلات أمريكا اللاتنية وافريقيا ٠ ولربما تباينت مشكلات هذه المناطق تباينا كبيرا عن تلك المشكلات فى سائر أنحـاء العالم ٠ وأعتقد مثلا ، أن تشاكراورتى بوجه خاص ، قد أعطى أهمية ضئيلة للغـاية لمنجزات بلاد الباسـفيكى التى أخذت فى التصنيع مؤخرا ، وهى مسألة سأتناولها بعد ٠ كما أننى أميل الى ادراج الصين فى بلاد العالم الثالث ، أكثر من ميلى الى ادراجها فى البلاد الاشتراكيـة اذ أن دونج فورنج يوضح أنها تعانى حاليا مشكلات مثل مشكلات العالم الثالث ، وبشكل متزايد عما تعانيه البلاد الاشتراكية فى أوربا من مشكلات ٠

دور الخليج العربى :

لقد كان البحث الوحيد الذى لايناسب هذا التصنيف الجغرافى ، هو البحث الذى قدمه كوردين ، بما تضـمنه من تحليـل للمظاهر العديدة لما يسمى بالمرض الهولندى ٠ ومع أنه هو نفسه ، فى مناقشته لأثر استغلال الموارد المعدنية المكتشفة بسائر اقتصاد ما ، مع التقليل من شأن بلاد منظمة الأوبك فى الشرق الأوسط ، وبلاد الخليج العربى بخاصة ٠ وربما كان هذا صحيحا ٠ بغض النظر عن السعودية العربية وعمان اللتين لديهما امكانات هائلة للتنمية الاقتصـادية ، ومعظم البلاد

المنتجه للبترول فى الخليج بلاد صغيرة · ولربما كان لديها ، وبشكل موقوت على الأقل ، قوة اقتصادية هائلة ، ولكن كما أوضح هنرى كيسينجر منذ وقت قريب ، أن ما لدى بلاد الخليج من قوة اقتصادية ، فذلك وحده يجعلها بلادا غير عادية الى حد بعيد · وعبر التاريخ كله ، نجد أن القوة الاقتصـــادية قد ذهبت مع الأعداد الكبيرة للسكان ، ومع القوة العسكرية · ومن المحتمل أن نشـوء دول الخليج له تأثير كبير فى العالم قد يكون بالأحرى ظاهرة موقوتة · ومن المؤكد حقا أن المرء اذا نظر الى تنمية البترول ، والى صناعة الانتاج الناشئة فى الخليج ، يجد أن كثيرا من العمالة المستقدمة تأتى من خارج المنطقة ، من باكستان والهند على الأقل · وقد تزودنا هذه التطورات بفصل مبهر فى دراسة اقتصاديات الهجرة ، بيد أنه حتى الآن ، نادرا ماتعد بلاد الخليج العربى جزءا من التيـار الرئيسى للتنمية الصناعية العالمية ، وأن ضعفها الديموجرافى المطلق ، وضعفها العسكرى النسبى ، يضافان الى عدم الاستقرار العالمى ·

ولعل الأمر الذى كان حظه الاهمال ، هو الدور الذى قام به الخليج العربى فى عدم استقرار النقد العالمى بعد عام ١٩٧٣ · وبالنظر الى الوراء على مدى عشر سنوات على الاكثر ، يبدو أن هذا قد سبب مشكلات خطيرة لسائر العالم أكثر من تحول قوة الانفاق الناشئة عن زيادة أسعار البترول · وبالتأكيد ، أنه حين حدثت الزيادة سنة ١٩٧٣ ، حولت مبالغ طائلة من قوة الانفاق ، التى انفقت فيما سبق ، واكتسبها الغرب لهذا السبب ، الى بلاد البترول · حقا أن كثيرا من هذه البلاد ، قد أدخرت أكثر مما أنفقت ، والى حد أنها لم تنفق ، بل تنفق على أشياء مختلفة عن تلك الأشياء التى كانت البلاد الغربية تشتريها بعضها من البعض ، وليس على الأقل ، على المعدات العربية ، لا على السلع الاستهلاكية المعمرة · ومع ذلك ، فبالنظر الى الوراء ، نجد أمرين لافتين للنظر ·

أولا : من الواضح أن البلاد المتقدمة كانت قادرة على زيادة صادراتها الى بلاد البترول بما فيه الكفاية للقضاء على أعظم جزء من العجز فى ميزان المدفوعات ، الذى فرضته عليها منظمة الأوبك · وهذا انجاز مذهل ، حين يرى المرء أن البلاد المتقدمة تستهلك ٨٠ فى المائة تقريبا من البترول العالمى المعروض · وكان ثمة ، حتى أرجع الى موضوعى الأساسى ، تغير بنيوى ملموس فى نمط الانفاق العالمى ، وفى صادرات البلد المتقدم ·

وفى الوقت الذى كان فيه ذلك ، دون شــك ، عملا عظيما من جانب البـلاد المتقدمة ، كانت له آثار خطيرة كل الخطورة · أولهما ، أنه قصد به أن العجز الذى فرضته الزيادة فى سعر البترول مبدئيا على البلاد الصناعية ، قد تحول الى حد كبير ، لا الى دول منظمة الأوبك ، بل الى ما يطلق عليه البنك الدولى اسم البلاد النامية غير البترولية · وحتى هذا ، لم يكن من أعظم الآثار أهمية لزيادة أسعار البترول · وكان

هذا الأثر على نظام النقد العالمى أكثر مما كان على بنية النشاط الاقتصادى العالمى .
وكل من الزيادتين لأسعار البترول فى (عام ١٩٧٣/١٩٧٤ ، وفى عام ١٩٧٨/١٩٧٩) يظهر مبدئيا ، وكأنهما قد زادتا فائض الحساب الجارى للمدفوعات لبلاد منظمة الأوبك الى ما يقرب من ٧٠ بليون دولار أمريكى (حسب أسعار سنة ١٩٧٥) .
وأنا أقول « يظهر » لأن ثمة شكوك كثيرة ، فى أن الطريقة التى تعامل بها الفائدة على الأموال العربية فى أوربا ، وأمريكا الشمالية فى احصائيات ميزان المدفوعات ، تعنى أن حجم الفائض أقل مما تتصـــوره الحقيقة ، ولعله لما يبلغ ٦٠ بليون فى السنة . وهذا يعنى ، أن الحكمة المأثورة ، اذا لم تكن خاطئة بالفعل ، فهى مضللة على أقل تقدير .

ويمكن أن تكون تلك الحكمة المأثورة على هذا النحو ، أنه بعد زيادة أسـعار البترول عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ ، تآكل فائض بلاد منظمة الأوبك لدرجة أنه قد تلاشى تماما بحلول عام ١٩٧٨ . وقد حدث هذا الى حد ما ، بسبب التضخم السريع نسبيا فى البلاد الصناعية ، والى حد ما رغم المخاوف من أن المنتجين الرئيسيين للبترول قد لا يستطيعون امتصاص أكثر من جزء من عائدهم الاضافى فى واردات اضافية ، وقد زادت تلك الواردات . وقد ظهر لذلك ، أن فائض ميزان مدفوعات بلاد منظمة الأوبك ، قد اختفى عمليا بحلول عام ١٩٧٨ ، ولربما يكون هذا حقا فى الواقع . وقد يجانبنـا الصـــواب فى الاعتقـاد بأنه بعد اعادة خلق ذلك الفائض فى عـام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ، فان عملية التآكل المتجددة آخذة فى الحدوث وبأسرع مايمكن ، على ما يبدو .

وثمة شاهد آخر يؤيد هذا الخلاف فى الرأى . مثال ذلك ، أن التجارة العالمية قد زادت الى حد ما فى عام ١٩٨١ ، وبصورة أسرع من توقع المتنبئين الاقتصاديين، وكان هذا راجعا الى حد كبير الى واردات بلاد منظمة الأوبك الأكثر ارتفاعا عما كان متوقعا ، من سلع البلاد المتقدمة . ولعل السبب ، أن الفائض لدى بلاد منظمة الأوبك، كان فى حد ذاته أكبر مما كان مفترضا . أضف الى ذلك ، أن الاقتصاديين مهتمون باستمرار بروؤس الأموال وبالتدفقات . وقد نظرنا حتى الآن ، فى تدفق النقد الى بـلاد منظمـة الأوبك وحسب ، ممثـلا فى الفائض الكبير فى ميزان مدفوعات هذه البلاد . وحتى لو تصور الانسان مشهدا دمويا للسرعة التى حدث بها ذلك ، وسوف ينعكس بها فى المستقبل ، وقد أوضحت السبب فى أن الصواب قد يجانبنا الى فعلنا هذا ، حيث لايزال ثمة عامل آخر يثير القلق . وهذا هو حجـم رأس المال النقدى المتوفر الآن فى أيدى بلاد منظمة الأوبك ، وحتى لو كانت الفائضات الجارية لبلاد منظمة الأوبك قد تآكلت تماما وبسرعة ، الا أن أموال هذه البلاد ضخمة كل الضخامة بالفعل ، واذا لم يمكن تحاشى زيادات سعر البترول فى المستقبل بكل صورها ، فانها تكاد أن تزيد أكثر على فترات زمنية . ومن ثم ، فان القيمة الاجمالية للاصول التى اكتسبتها بلاد منظمـة الأوبك فى الفترة من ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠ ، والموجـودة فيما وراء البحار ، تقدر مع التحفظ بحوالى ٤٠٠ بليون دولار أمريكى ، وهذا لايعنى

بالضرورة أن العالم سيمر بتجربة من نوع المشكلة التى ركز عليها بشكل مزعج كل الازعاج فى الانهيار المفاجىء لعام ١٩٧٩ ، ولكن ملكية مثل هذه الموارد الضخمة تمنح بلاد منظمة الأوبك امكانية العمل على عدم استقرار نظام النقد العالمى الذى لم تشهده هذه البلاد ، ولا أى تجمع مماثل من البلاد المتخلفة نسبيا ، من قبل . وعلى أية حال، فان هذا ليس هو الجانب الأسوأ من الموقف .

وما يعطى الاهتمام الأعظم هو كل من النطاق الضخم لأموال بلاد منظمة الاوبك ، والدى الذى حفظت به حتى الآن فيما انقلب ليكون الصـورة الملائمة . أعنى الدولار الأوربى ، أو غيره من الودائع قصيرة الأجل فيما وراء البحار . وبدلا من عرض التمويل طويل المدى للتنمية الصناعية أو الزراعية ، فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، أو فى البلاد الأقل تقدما غير البترولية ، جعلت هذه الأموال بنوك العـالم التجارية الكبرى مسائلة لدرجة شعرت معها أنهـا مضطرة الى اقراض الأموال على نطاق ضخم لحكومات العالم الاشتراكى والعالم الثالث . حقا ، لقد ثار جدال صائب يرى أن العجز المتراكم بسرعة لهذه البلاد النامية غير البترولية كان نتيجة فى واقع الأمر ، ولم يكن سببا ، فى قيام هذه البنوك بعمليات الاقراض واسعة النطاق من خـلال أسواق العملة الأوربية . ولذلك لم يكن ثمة ضمان بأن هذه الأموال ستوجه الى تنمية اقتصادية مفيدة . ومثـال ذلك ، أن جزءا عظيما منها قد أنفق المعدات الحربيـة . وكانت البلاد ، موضع المناقشة ، قادرة لا على الحفاظ عليها وحسب ، بل على التعجيل بنموها ، وعلى زيادة وارداتها ؛ وفى الوقت نفســـه ، على زيـادة احتياطيها من العملات الأجنبية . وكما نعلم الآن جميعا ، أن بلادا مثـل المكسيك والأرجنتين ، قد دفعت ، نتيجة لهذا ، الى موقف مالى صعب كل الصعوبة . وحتى لو أن المجتمع المالى العالمى يعمل على تخليص نفسه من الخطر بطريقة معقولة غير مؤلمة ، الا أن بنية النظام كله قد ضعفت ، ليس بسبب أن هناك رابطة مباشرة واهية بين المقرضين (بلاد منظمة الأوبك) وبين المقترضين (البلاد الأقل تقدما غير البترولية) . وأهم من كل هذا ، لم يكن هناك تقليل لسيولة الدين العالمى . وتكمن هذه العوامل بالتأكيـد وراء بعض المسائل التى نوقشت فى اجتماعات نيورك ـ ومثال ذلك ، عدم ثبات سعر الصرف ، ومشكلات الدين لبعض بلاد أمريكا اللاتينية . وكل ما أفعله هنا هو أننى أحاول أن أملأ هذه الأجزاء من الصورة التى تجاهلتها الأبحاث نفسها التى قدمت فى اجتماعات نيورك ، بأن أقدم منظورى الخاص عما يبدو لى أنه من القضايا الهامة الناشئة عن زيادات أسعار البترول . وسوف أعلق فيما يلى بالمثل ، على قضايا أخرى أثيرت فى تلك الأبحاث .

قضايا للولايات المتحدة :

بالنسبة للولايات المتحدة ، نجد أن نوردهوس ، قد قدم صورة تمثل مذهب كينز صراحة ، مما دفع موديجليانى الى القول بأنه ليس ثمة خطأ عند الامريكيين ـ

وربما عند العالم ـ فالاقتصاد الذى لايمكن علاجه بمعرفة أنصار نظرية كينز الطيبين، الذين انتقلوا بالوراثة الى منظمة الأوبك ، لاعلاج له • ولعل مما يثير دهشته ، أننى وجدت فى وقت كتابة هذا المقال (يناير ١٩٨٣) أن رغبة موديجليانى الثانية يمكن التسليم بها • ولكننى أقل تأكدا من صلاحية رغبته الأولى •

ومن الواضح ، أن أخطاء قد وقعت فى تنفيذ السياسة النقدية فى كل من أوربا الغربية ، والولايات المتحدة ، بجانب التأثيرات التى لخصها نوردهوس ل موديجليانى • ولكن ذلك لايبدو لى من المبررات التى تدعو الى التهور ، والاندفاع الى سياسة كينزية كتلك السياسة التى يبدو أن نوردهوس يحابيها • وعلى مستوى تصورى بدرجة أكثر ، فاننى أشاركه قلقه حول المستويات الحالية لأسعار الفائدة الحقيقية • ومثلى مثل كينز فى العقد الرابع ، فاننى أرتاب فى أن ركودا عالميا خطيرا يمكن أن يعالج بأسعار فائدة حقيقية أعلى من فوق الصفر ، ومع ذلك ، قد أكون تواقا الى تحقيق هذا مع الاحتفاظ بمعدلات بطيئة نسبيا لنمو المال المكتنز • أضف الى ذلك ، أن اهتمامى يكمن فى أن نوردهوس ، قد يتجاهل الكثير من العوامل البنيوية التى أرى لها أثرا كبيرا • كما أن Bache ، فى دراسته الرائعة عن مشكلات ادخال سياسة نقدية أكثر تشددا فى أمريكا اللاتينية ، ويوضح أن تطبيق النزعة النقدية أيسر فى النظرية منه فى الناحية العملية •

أولا : مسألة الدورة الاقتصادية الطويلة • وعلى مدى سنوات عديدة ، عالج معظم الاقتصاديين الفكرة القائلة بأن العالم يعانى من الدورة الطويلة أو مما يعرف بدورة كوندراتيف ، التى لم يقم الدليل عليها فى أفضل الأحوال ، وهى فى أسوأ الحالات ليست الا نكتة • ونحن اليوم أقل تأكدا • ويقول اللورد كالدور :

فى الوقت الحاضر ، نحن فى قبضة « الرجل الثانية » لدورة كوندراتيف القادمة ــ وهى فترة طويلة من الركود ، وعادة ما تستمر خمسة وعشرين عاما ، كما حدث فى أعوام ١٨٢٠ ــ ١٨٤٦ ، ١٨٧٣ ــ ١٨٩٦ ، ١٩٢١ ــ ١٩٤٦ •

وعلى الرغم من الشكوك المتقدمة زمنيا ، فاننى قد أتفق فى الرأى الآن مع اللورد كالدور • وعلى أية حال ، فقد أذهب فى الاتفاق معه فى أنه ليس هناك انسان يعرف تماما السبب الحقيقى ، أو أسباب دورة كوندراتيف ، الا أنها سيطرت على مفهوم الاقتصاد العالمى فى المائتى سنة الماضية ــ أى منذ بداية الثورة الصناعية • وكوندراتيف نفسه ، وهو يؤكد أن الدورة الطويلة كانت كامنة فى الطبيعة الأساسية للرأسمالية ، وحذر من تفسيرها ، على أنها تسببت بالدورات الزراعية أو الحروب، أو فى واقع الأمر ، وأنه نتيجة للدورات كان مقدم الاختراعات الكبرى ، أو المستحدثات • ومن ثم ، فانه ميز نفسه بوضوح عن شومبيتر الذى رأى أن موجات الاستحداث كانت سببا رئيسيا فى حركات الرواج الاقتصادى • ومن المثير أيضا ، ويتماشى مع هذه الآراء ، أن أيا من الحربين العالميتين ، يبدو أنها قد حركت توقيت كوندراتيف عن نقاط التحول •

ورأى كالدور هو :

يبدو أن أعظم تفسير مستساغ هو أن هذه الدورات ليست أساسا سوى انعكاس للدورات فى الفكر الانسانى ، وأفضليات ، ويفسر طولها على أفضل وجه بحقيقة أن مدة خمس وعشرين سنة ، هى فى العادة أفضل تقدير لطول مدة جيل من البشر • وكما يصر كالدور ، فان وجود دورة كوندراتيف أقل الآن من ناحية الشك عما حاول أن يبرهن الاقتصاديون منذ عشر سنوات مضت • ومع ذلك ، فان أسبابها ليست واضحة • غير أنه فى ضوء المناقشات التى دارت فى اجتماعات نيورك ، فاننى أشير الى عاملين يبرزان الانكماش الحالى فى النشاط التجارى •

أولا : من الواضح الآن أن الفترة من سنة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٣ كانت عصرا ذهبية للبلاد المتقدمة ، وبخاصة فى أوربا الغربية • وبتخصيص أكثر ، كانت هذه الفترة الى حد كبير ، عصرا ذهبيا للسيارة • وأشك فيما اذا كنا قد كرسنا فكرنا بما فيه الكفاية لنطاق النشاط الاقتصادى الذى لفقته السيارة • وقد كان علينا أن نبنى المصانع لانتاج المواد الأساسية مثل الصلب والمطاط ، وكان علينا أن ننتج المكونات اللازمة • وكان علينا أن نطور القدرة لانتاج السيارات نفسها ، وفى العالم المتقدم كله ، وكذلك ناقلات البترول ، وانشاء الطرق لهذه الناقلات ، وأن نوفر محطات الخدمة ، وقد بنينا لها مجمعات تجارية لترتادها • ولو كان الأمر ليس من أجل تطوير السيارة ، فربما يبدو من غير المتصور أن النشاط الاقتصادى فى العقد السادس ، قد نما بسرعة ، كما تم ذلك • وحين يأتى الانقلاب الرئيسى التالى فى دنيا الاقتصاد ، فليس من الممكن أن يقوم مرة أخرى على السيارة ، ولن يكون فى البلاد المتقدمة بالتأكيد • وسيكون هناك ، من غير شك ، تطور مستمر فى العالم الثالث ، ولكن التجربة الحالية قد تؤدى بالمرء الى الشك فيما اذا كانت احتياجات العالم الثالث من السيارات سوف تتوفر بشكل لافت للنظر من أوربا الغربية أو حتى من الولايات المتحدة • واليابان قصة مختلفة كالعادة •

ويتأتى من هذا ، أن يكون الانقلاب الرئيسى التالى فى أوربا الغربية والولايات المتحدة ، وأن شيئا آخر قد يحل محل السيارة • ويتوقع أن تقدم ثورة المعلومات حافزا جديدا ، ولكن رأيى فى هذا ، أن ادخار رأس المال قد يثبت بالأحرى • ويقال للانسان أن ألياف البصريات ستنقل من الرسائل ما يعادل ١٠٠٠ ضعف فى الثانية حين تستخدم أسلاكا للتليفون • كما يلاحظ الانسان أيضا أن الحاسبات الآلية المصغرة رخيصة الثمن الآن مثلما كانت الأجهزة الحاسبة منذ عشرين سنة مضت • ولربما يكون على الانقلاب الرئيسى الحقيقى فى دنيا الاقتصاد أن ينتظر تنمية الموارد البديلة للطاقة ، وللتكنولوجيا الحيوية ــ أو فى واقع الأمر ــ تنمية شىء آخر لم يسمع أحد منا عنه شيئا حتى الآن • وعلى الرغم من آراء كوندراتيف ، فاننى أحس احساسا ذاتيا بأنه قد يكون ثمة عصر ذهبى آخر بدون موجة جديدة للاستحداث على ذلك النطاق المرتبط بالسيارة •

وثمة عامل آخر يركز عليه كالدور · ويقتبس من عالم اقتصادى فنلندى ، اسمه Pekka Korpinen ، وهو يذهب الى أن مشكلات التضخم التى تواجه العالم اليوم لاينوقع بها الى فى بيئة الدورة الطويلة ، ويقول :

كان سميث (سنة ١٧٧٦) ، وريكاردو (سنة ١٨١٧) يكتبان فى أثناء حركة صاعدة طويلة تضخمية ··· بينما توكى (١٨٢٦ – ١٨٥٧) ، وكينز (سنة ١٩٣٦) قدما اضافتهما أساسا فى أثناء فترة لاتضخمية · وبالمثل ، نجد أنصار النزعة النقدية الجديدة قد أصبحوا مطابقين للزى الحديث ، وساروا يدا فى يد مع التضخم المعجل · وفى التطبيق ، تبدو وقفة السياسة النقدية ، وكأنها تصبح لاتضخمية الى حد كبير كل خمسين أو ستين سنة (العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، والعقد التاسع من القرن التاسع عشر ، والعقد الثالث من القرن العشرين ، والعقد التاسع من القرن العشرين) ····· وبعد فترة طويلة من النمو البطىء ، والبطالة الكثيفة ، والزيادات الحقيقية المرتفعة نسبيا فى الاجور ؛ يمكن أن يبدأ توسع جديد قائم على المستحدثات والسياسة الاقتصادية ، ويستمر فترة طويلة الى حد كبير ، قبل أن يتم تشخيص الموقف مرة أخرى بأنه موقف « غير سليم » · واذا كانت نظريتنا صائبة ، فان العمالة الكاملة ، واستقرار الأسعار يمكن أن يوجدا جنبا الى جنب مع الرأسمالية فترات موقوتة فحسب · وفى معظم الحالات ، لايحدث أى من البطالة الكثيفة أو التضخم المعجل · وأحيانا ، نجد كلا من النقائض الكاملة لنظام السوق الحرة ظاهرة للعيان فى الوقت نفسه ·

ثانيا : وهو أمر ليس غير مرتبط بالدورة الطويلة ، ثمة تغييرات بنيوية فى الولايات المتحدة تمثل التقدم الطبيعى للاقتصاد الى المجتمع مابعد الصناعى ·

ثالثا : ثمة منافسة متنامية فى بعض الصناعات (ليست فى صناعة الصلب والسيارات وحسب) من اليابان ، ومن البلاد التى أخذت فى التصنيع مؤخرا ·

ورابعا – حقيقة أن الطاقة (البترول بخاصة) لم تعد وافرة ورخيصة الثمن ، هى جزء من السبب فى أن النمو قد تباطأ فى الغرب منذ سنة ١٩٧٣ ، على الرغم من أننا قد لاحظنا أن تأثير البترول لم يكن هو نفسه فى أماكن أخرى من العالم ·

أنصار كينز والنقديون : هل يمكن التوفيق بينهم ؟

مما هو جدير بالتأكيد ، على مستوى نظرى بدرجة أكثر ، أن الشقاق بين أنصار كينز ، والنقديين ، قد لايكون شديدا ، كما يظهره نوردهوس · ويبدو مؤكدا أنه حين يتم التقارب بينهم بدرجة ما ، كما لابد أن يحدث ، فانه سيتم من خلال المزيد من التأكيد على اختيار قائمة من الضمانات · وأحد عيوب تحليل كينز أنه لم يؤكد بطريقة سليمة على اقتراض القطاعين العام أو الخاص لابد أن يكون مقابل ممتلكات أو سندات تزيد عن قيمة الدين أو مقابل مزيج ملائم وثائق الدين فى نطاق قائمة

اجمالية بالضمانات المالية (أى مقابل حقيقى) من الأصول الثابتة • ولم يهتم كل من أنصار كينز ، والنقديين بقائمة الضمانات هذه الا اهتماما ضئيلا جدا • كما أن النقديين لم يدرسوا بما فيه الكفاية دور الأصول المالية الثابتة فضلا عن النقود ، بينما أنصار كينز قد تجاهلوا المشكلة فى أغلب الأحوال من حيث هى كل •

وقد أكدت التجربة مع ادخال السياسات النقدية الواسعة المدى فى السنوات الأخيرة (ليس فى المملكة المتحدة وحدها) أهمية كل من تطابق الطرق الملائمة لقياس رأس المال النقدى ، والحاجة الى ايجاد المستندات الملائمة للدين لتمول ذلك الجزء من العجز الحكومى الذى لن يسمح النقديون بمواجهته بالتوسع النقدى • والمملكة المتحدة مثلا ، قد أدخلت نظام الفهرست المرتبط بدين الحكومة لأول مرة لكى تمول احتياجات قطاع عام كبير من القروض • ولقد كان هناك أيضا مناقشة عنيفة حول المدى والشكل الذى يجب أن يسمح للصناعات المؤممة بالاقتراض فى نطاقه أو خارج نطاقه ، من أجل ذلك المطلب • وأعتقد أننا يجب أن نحول مسار المناقشة بين أنصار كينز ، والنقديين بدرجة أكثر تجاه الرأى فى قائمة الضمانات للاختيار ، كما قد فعل جيمس توبن فى واقع الأمر • وفى رأيى أن عمل توبن لم يقدره الاقتصاديون أنفسهم حق قدره • أما الرجال العمليون ، فقد لاحظوا أنه موجود بشق الأنفس• وعندهم أن مثل هذا التحول فى مسار المناظرة يجب أن يوضح النقاط التى لم يتفق عليها أنصار كينز والنقديون ، وعلى أسوأ الحالات ، فاننا سنضيق نطاق ذلك الخلاف بشكل ملموس •

مضامين لأوربا الغربية :

لأن الولايات المتحدة تفسر كثيرا من الاقتصاد العالمى (حوالى ٣٠ فى المائة من اجمالى الناتج المحلى لبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) ويحتوى بحث نوردهوس على مضامين رئيسية بالنسبة لنا جميعا • وتواجه أوربا الغربية بالتأكيد فترة للتعديل البنيوى الشديد بخاصة : بالنسبة للدورة الطويلة ، وللتحرك تجاه المجتمع مابعد الصناعى ، ليس ذلك فحسب ، بل لتزيد المنافسة من جانب البلاد التى أخذت فى التصنيع مؤخرا • والمنافسة فورية حادة بالنسبة لكل من الصناعات القديمة مثل صناعة النسيج ، وبناء السفن ، أو صناعة الصلب ، وبالنسبة لصناعات أحدث مثل صناعة السيارات ، وتكنولوجيا المعلومات • ومن وجبنا أن نلاحظ واحدا من أكبر التغييرات البنيوية فى أوربا الغربية ، ألا وهو الزيادة فى التجارة مع البلاد الأخرى بأوربا الغربية ، ومع الولايات المتحدة واليابان • ويرجع هذا الى حد ما الى : تخفيضات التعريفة ، والى حد ما للمجتمع الاقتصادى الأوربى ، وبشكل جزئى الى الميل المتزايد الى الشركات المتعددة الجنسية لتدعيم التخصص فى منتجات بعينها (أو مكونات معينة) فى بلاد بعينها ، وكثيرا من هذه المكونات (أو السلع) تتم المتاجرة فيها مع بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية •

وكثير من الاقتصاديين (وأنا نفسي منهم ، لابد أن نقر) قد أيدوا التحرك تجاه أسعار الصرف المرنة في مستهل العقد الثامن ، حيث بدا أن ذلك يجعل التعديل البنيوي أيسر • ولذلك ، ففي رأيي أن أكثر النقاط أهمية في بحث سبافنتا ، هي اعترافه بأن أسعار الصرف المرنة قد تركت اقتصادياتنا معتمدا بعضها على البعض ، بل وأكثر مما كانت عليه في ظل مؤتمر بريتون وودز(١) • ويعني هذا في التطبيق، كما أظهرت التجربة الحالية في فرنسا ، والمملكة المتحدة ، أن السياسة النقدية القومية لابد أن تعكس من كثب صورة الولايات المتحدة • وذلك هو السبب في أن بحث نوردهوس له أهمية عندنا جميعا •

العالم الثالث ، والبلاد الحديثة في التصنيع :

لقد كانت الكآبة التي اكتنفت اجتماعات نيورك عظيمة بوجه خاص بين ممثلي العالم الثالث ، كما يوضح بحث أو نيتيري الهام • ولم تكن هذه الكآبة عامة • وكما بينا فيما تقدم أن البلاد التي أخذت في التصنيع مؤخرا ، وخصوصا بلاد الباسفيكي، قد نمت بسرعة في العقد على الرغم من الانهيار المفاجيء بسبب البترول في ١٩٧٣/١٩٧٤ • وقد قسم الانهيار المفاجيء الثاني لزيادة أسعار البترول الى مجموعتين • البلاد الصغيرة ، وفي أغلب الأحوال المدينة الدولة في الباسفيكي التي أصابت قدرا من الازدهار ويبدو أنها تهيأت للاستمرار في الرخاء • وأعني هنا سنغافورة ، وهونج كونج ، وتيوان ، وجمهورية كوريا • وواقع الأمر أن تيوان تتحدث الآن عن أملها في تحقيق مستوى أمريكي للمعيشة بحلول عام ٢٠٠٠ • وتواجه بلاد أخرى ، مثل الأرجنتين والمكسيك بعض المصاعب ، ولكن ليس مما أوضحناه من أسباب فيما تقدم •

وحتى البلاد التي أخذت في التصنيع مؤخرا ، من حيث هي كل ملتزمة بأن تقوم بمعظم احتياجات بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وفي نطاق نمو اجمالي الناتج المحلي خلال الجزء الباقي من القرن ، وحتى تفعل ذلك ، فانه يكون على حسابها الى حد ما • وأعلق على تحليل برانكو هورفات عن نظام اقتصادي جديد ، وعلى الرغم من أنني لا أشاركه في كل أرائه • وأعتقد بوجه خاص ، أن العالم الثالث لم يعد وحدة متراصة ذات تناغم كلي •

فالهند لاتزال لغزا محيرا ، وسأختتم مقالي بها ، لأنني لازلت حائرا في جانب واحد من بحث تشاكراورتي • وان كنت متعاطفا مع رأيه حول صعوبة نقل المستحدثات والمعرفة الى البلاد الأقل تقدما • ولكن هل من الصواب حقا في يومنا

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة لشئون المال والنقد الذى عقد (يولية ١٩٤٤) فى بريتون وودز بالولايات المتحدة ، وتمخض عن انشاء صندوق النقد الدولى لتنمية التعاون فى شئون النقد ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير • (المترجم) •

هذا ، أن نمضى فى الاصرار أو أن نكون متشبثين ، وألوان من عدم المساواة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة آخذة فى الزيادة ؟ واننى لأتعجب بوجـه خاص ، لماذا يقلل تشاكراورتى من شأن النجاح الظاهر للبـلاد التى أخذت فى التصنيع مؤخـرا ، وبخاصة بلاد منطقة الباسفيكى ، وماهو أكثر من هذا ، من نجاح اليابان • وتعد البلاد التى أخذت فى التصنيع مؤخرا مثل سـنغافورة ، وهونج كونج ، وتيوان . وجمهورية كوريا ، وبالتأكيد بلادا صغيرة كل الصغر ، ومختلفة كل الاختلاف ، فى نواح أخرى ، ولايمكن أن تقارن بالهند مقارنة صارمة • وقد لايبرهن النجاح العظيم لهذه البلاد ، على أنه مهما كانت الظروف ، فان تضييق الثغرة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة يمكن أن يحدث الآن ، وان كان أمرا ملموسا •

ومع ذلك ، فاليابان بالتأكيد ، تعد مثالا هاما ينبغى أن تدرسه الهند ، اذا لم يكن عليها أن تحذو حذوه • وثمة كثيرون قد يحاولون أن يثبتوا أن التحدى الأكبر أمام الهند هو (الصين فى واقع الأمر) ، وأنه يجب عليها أن تجد وسائل لمحاكاة اليابان ، من خلال تكييف وسائلها مع الثقافة المختلفة • ومن المحتمل أن ذلك هو المسألة الرئيسية • فهل مشكلات الهند فى انجاز التنمية الاقتصادية هى مشكلات ثقافتها الى حد كبير ، ومشكلات مجتمعها واتجاهاته نحو البيروقراطية ؟ وهل هذه ليست مشكلات الصين أيضا ؟ أضف الى ذلك ، كما قال كوردين فى نيورك ، أليس ثمة درس للهند فى أن نجاح اليابان كان مرتبطا بقوة تنمية التجارة ؟

ولقد لاحظت فشل تعويم أسـعار الصرف فى تحريرنا من عمليـة الاتكال الاقتصادى الذى ربطناه فيما سبق بمؤتمر بريتون وودز الى حد كبير • لقد انتهى مؤتمر بريتون وودز : وستظل اقتصاديات العالم المفتوحة معتمدة بعضها على البعض كما كانت من قديم الزمان • ولكن ثمة فوائد ومساوىء للاتكال المتبادل ، وللتجارة الحرة نسبيا التى تنهض به • وطالما أن العالم يواصـل تشبثه بالتغييرات البنيوية التى ركزنا عليها هنا ، فقد نكون حمقى اذا أدرنا ظهورنا كثيرا لنقاوم فوائد التجارة•



ما كان لكاتب فى صحيفة « نيويورك تايمز » أن يتمنى فى ٢٤ ديسمبر من عام ١٩٨٢ ، عيد ميلاد أقل بهجة ومرحا ، اذ اختار عشية ذلك الاحتفال الكبير التى جرى العرف بأن تكون صاخبة ، ليذكرنا بحالة العالم الذى كنا نسكر ونرقص ونحن نستقبله • لقد ألقى الينا بصورة قاتمة للاقتصاد العالمى رسمها عرض حديث أعده « معهد الاقتصاد الدولى » وفيه يقول :

التجارة العالمية تتناقص ، واسعار السلع وصلت الى أدنى مستوياتها فى الثلاثين عاما الأخيرة ، ودخل الفرد يسير فى طريق الانخفاض فى أمريكا اللاتينية والبلاد الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء ، واوقف النمو حتى فى الاقتصاديات الدينامية فى شرقى آسيا • وارتفع عدد حالات افلاس الشركات وتواصل الارتفاع ، وعمليات اعادة جدولة الديون ومتوسطاتها واسعة الانتشار ، ويلوح فى الأفق التهديد بوقوع انهيار مالى •

بقلم : هـ . م . ا . أونستيرى

اقتصادى نيجيرى يعمل حاليا مع برنامج التنميه التابع للامم المتحده ، وكان يشغل من قبل منصب مدير المعهد النيجيرى للبحث الاجتماعى والاقتصادى فى ايبادان . وأسهم باصدار كتب شتى منها : مشكلات التنمية الاقتصاديه (١٩٦٥) ، المنتجات الأولية الأفريقية والتجاره الدولية (١٩٦٥) ، حركات رأس المال والتنمية الاقتصادية (١٩٦٧) .

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

المستشار الاقتصادى باتحاد نقابات عمال مصر حاليا وكان من قبل استاذا بالجامعات المصرية ثم عضوا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى .

وبرغم هذا استمر الاحتفال وبالطريقة ذاتها التى استمر بها الرقص خلال الليل فى الباخرة المنحوسة « تيتانك » Titanic وهى تزداد اقترابا من كارثة كان يمكن تجنبها لو توافر قدر أكبر من البصر والبراعة . ولكن بالنسبة الى ملايين الناس فى كافة أرجاء العالم ـ من العاطلين فى البلاد « المتقدمة » بل واكثر من هذا من الجوعى والمصريين فى الأجزاء الأقل تقدما بالعالم ـ وهى الملايين الواقعة فى شباك أسوأ كساد منذ الثلاثينات ، نقول انه بالنسبة الى هؤلاء جميعا كانت عشية عيد الميلاد لعام ١٩٨٢ ليلة بالكاد يذكرها الناس .

فى هذه الأثناء واذ راح الكساد يزداد عمقا ، واصل رجال الاقتصاد تقديم التوصيات المتعارضة بشأن طرق الانتعاش . والحق ، يبدو أن الاقتصاد العالمى ، ولن نصاب بالدهشة اذا انتعش الأخير بأسرع مما يسترد الاقتصاديون أية مبادأة واضحة وتأثيرا على الاقتصاد العملى فى عهدنا . وهذا يفسر السبب الذى من أجله تعددت فى السنوات الحديثة المطبوعات التى أخرجها الاقتصاديون وتعكس الشكوك والقلق بشأن اتصال مذاهبهم بمشكلات الحاضر ، كما تعكس اتجاها متزايدا من

جانب الاقتصاديين بالعالم الثالث الى ابتداع أفكار ونماذج جديدة للتنمية أوثق صلة بالظروف المحلية ٠

وحالة العالم التعسة هذه نتاج الفشل فى جبهات كثيرة والذى اتخذ الآن شكل أزمات كبرى ثلاث وهى : (أ) أزمة الادارة الاقتصادية والتثبيت فى البلاد المتقدمة ، (ب) أزمة التنمية الدولية بسبب الاخفاق فى ابتداع ترتيبات وأجهزة لتثبيت الاقتصاد العالمى ولادارة التنمية الاقتصادية العالمية ، (ج) أزمة التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية نتيجة ضعف الاقتصاد العالمى من جهة وفشل بلاد كثيرة فى ترتيب أولوياتها وتعبئة مواردها بأكثر الطرق كفاءة من جهة أخرى بل ومما هو أكثر لفتا للنظر أن حالات الفشل هذه تحدث فى وقت فيه تتيح التطورات الرائعة فى العلم والتكنولوجيا تتيح للعام قدرات كبيرة على معالجةالمشكلات والتحديات فى جميع مجالات النشاط الاقتصادى تقريبا ٠

ربما تكون أزمة التثبيت الاقتصادى فى البلاد المتقدمة أخطر الأزمات ، كما أن فيها بعض التفسير للاخفاق فى الجبهتين الاخريين ٠ وثمة أسباب كثيرة لهذا ٠ فأولا كثيرا ما فسرت البلاد المتقدمة عزوفها عن الاسهام بسخاء فى البرامج الدولية أو عدم تقديم المزيد من المعونة الأجنبية الثنائية ، وهى تفسر هذا كله بالاشارة الى مشكلاتها الداخلية الخاصة بها من قبيل التضخم والبطالة وجيوب الفقر ٠ وثانيا فالحجج الفلسفية بشأن ما اذا كان التثبيت الاقتصادى فى البلاد المتقدمة يجب أن يعالج عن طريق التدخل الحكومى أو بالاعتماد الى حد كبير على قوى السوق ، هذه الحجج كثيرا ما مد نطاقها بحيث يشمل المشكلات العالمية وكذلك مشكلات البلاد النامية ٠ مثال هذا أن المحاولات التى تبذل لتثبيت الأسواق الدولية للسلع عن طريق الاتفاقات بين المنتجين والمستهلكين ، غالبا ما عارضتها البلاد النامية على أساس أن أمثال هذه التدابير تعرقل حرية مفعول العرض والطلب فى الأسواق العالمية ٠ وبالمنطق نفسه كثيرا ما أشير على البلاد النامية بأن المبادرة الخاصة بمعنى نشاط القطاع الخص ، تخدم تنميتها على نحو أفضل بكثير مما يخدمها الاعتماد على التدخل الحكومى والمشروعات العامة ٠

لهذه الأسباب لا تستطيع البلاد النامية أن تتجاهل مشكلات التثبيت الاقتصادى العملية فى البلاد المتقدمة والحوار الفكرى الذى يصاحب هذه المشكلات دائما كما لا يمكنها تجاهل أولئك الذين يؤمنون بامكانية وضع ترتيبات شاملة لادارة الاقتصاد العالمى ٠ وغنى عن البيان أن كيفية حل الأزمة الحالية المثلة فى الأفكار المتعلقة بمشكلة التثبيت الاقتصادى فى البلاد المتقدمة ، لابد وأن تؤثر فى سير التفكير الاقتصادى لسنوات كثيرة قادمة ، مع ما يترتب على هذا من آثار طيبة أو مضادة على البلاد النامية « أن جميع الأفكار القديمة مما نادت به الكلاسيكية الجديدة ، ونادى به اكينز ومن جاءوا بعده الخ ، هذه الأفكار هى موضع الاختبار بقوة ومن المشكوك فيه أن يكون النظام النقدى الذى كان شائعا قبل الكساد ، قادرا على البقاء على قيد الحياة بعد الأزمة الحالية ٠ أجل ، قد لا يكون من

التعسف أن نفترض آنفا على أبواب فترة من سيولة الفكر حين يشعر الاقتصاديون أنهم أحرار فى التحرر من اغلال الأفكار القديمة والمواقف التى سبق تصورها ، ويكونون على استعداد لاعادة النظر فى الاختيارات والنماذج التى سبق استبعادها باعتبارها غير قابلة للتنفيذ • سوف يبدو الوقت أكثر ملاءمة لاتجاهات الفكر الحديث التى هى أكثر تحررا من الأفكار التى سبق اتخاذها دون دراسة الحقائق ، نقول سوف يكون الوقت أكثر ملاءمة مما كان عليه الحال حتى ذلك الحين والواقع ربما تكون بصدد عبور حدود علم اقتصاد جديد أوثق اتصالا بالمشكلات العملية التى تواجهنا فى ادارة الشؤون الداخلية وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية أيضا • لو أخفقت السياسات الحالية وهو ما يبدو أنها تتجه اليه ، فان مجرد ضغط الأحداث سوف يشجع بالتأكيد على انتهاج أساليب فى المشكلات الاقتصادية القومية والدولية تكون اكثر واقعية ، ويشجع على استعداد أوفر لاعادة النظر فى مجال واسع من الاختيارات فى رسم السياسات الاقتصادية القومية والدولية •

لقد كان للأزمة فى البلاد النامية جوانب كثيرة • فأولا ، هناك أزمة التسيير الاقتصادى الداخلى التى أشرنا اليها ، وهناك أيضا أزمة أفكار كثيرا ما تكون مناقضة ، وهى أفكار مستوردة الى جانب المعونة الخارجة • وبصدد هذا الأمر الأخير كثيرا ما تثور أسئلة رئيسية ثلاثة • أولا ، الى أى حد يجب أن تعتمد البلاد النامية على (اليد الخفية) لنظم الثمن ، والى أى حد يجب أن تتدخل حكوماتها فى سير الشؤون الاقتصادية بغرض قيود وتنظيمات مباشرة أو عن طريق الاشتراك المباشر فى عملية الانتاج • وهذا السؤال يمس أيضا الدور الذى يجب أن يسند الى كل من القطاعين الخاص والعام ، ثانيا ، وبنفس الدرجة من الأهمية ، هناك تلك السلسلة كلها من الأسئلة المتعلقة باستراتيجيات التنمية ، وهى استراتيجيات فتحت فى السنوات الحديثة أبواب آمال جديدة بسبب ما تضعه من تأكيد على مسائل التشغيل وتوزيع الدخول والحاجات الأساسية ، وأخيرا ، هناك الموقف الناجم من الاعتماد المستمر على اقتصاد عالمى غير مستقر ، كثيرا ما يثير مشكلات خطيرة حتى بالنسبة الى تلك البلاد النامية القادرة على ادارة اقتصادياتها بكفاءة عالية •

مشاهد تاريخية :

تمتد جذور هذه الأزمة فى التجربة التاريخية التى مرت بها البلاد النامية • فنتائج الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التى ورثها الكثير من هذه البلاد ، والتى ترتبت على خروجها من حكم الاستعمار أو الاستعمار الجديد ، هذه النتائج لم يقدرها حق قدرها الكثيرون من رجال اقتصاد التنمية . بل ومن بعض حكومات البلاد حديثة العهد بالاستقلال •

وادراك حجم المهام التى يتعين مواجهتها نشأ جنبا الى جنب مع نمو الاهتمام باقتصاد التنمية ، وهو اهتمام أصبح واسع الانتشار كلما خرج عدد كبير من البلاد من نطاق الحكم الاستعمارى الى الاستقلال السياسى بعد الحرب العالمية الثانية • وتبلور هذا الاهتمام فى اتجاهين • فهناك أولا اولئك الذين انتهزوا الفرصة كى يفكروا فى شروط النمو الاقتصادى والطرق المؤدية اليه ، مع توجيه القليل من الاهتمام بالظروف الفعلية التى خرجت منها البلاد النامية ، أو بدون اهتمام بها ، وهذا أدى الى الاعتقاد بأن نماذج النمو الاقتصادى التى وضعت للبلاد الاكثر تقدما ، يمكن أن تأخذ بها وتطبقها البلاد النامية بسهولة • وكان هناك ثانيا من تحدوا هذا المنهج بأن راحوا يلفتون النظر الى الموقف الصعب الذى فيه وجدت البلاد النامية أنفسها بعد حصولها على الاستقلال ، والى التدابير الخاصة التى كان يتعين اتخاذها لتصحيح الاختلالات الهيكلية التى ورثتها هذه البلاد • وقدمت المجموعة الأخيرة الكثير من الاستثمار الفكرى الذى شهدته أوائل الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة فى سبيل تعبئة الرأى والتأييد الدوليين لاجراءات خاصة تهدف الى مساعدة البلاد النامية •

هذه المناهج لا تزال تعكسها المطبوعات الحديثة عن اقتصاد التنمية • وأدى أول منهج منها الى وضع نماذج مفصلة وطريقة يتسم الكثير منها بالتناسق الداخلى ولكن يعانى معظمها من عيبين أساسيين أولهما أن الكثير من البلاد النامية لم تتمكن بعد من اعداد الاحصاءات التى تتطلبها أمثال هذه النماذج حتى تظفر بالحد الأدنى من اصداقية ، وثانيهما أنه بينما كثيرا ما تبدو النماذج تتصرف كأنها العالم الحقيقى ، فنادرا جدا ما يحدث أن العالم الحقيقى يتصرف كالنماذج • وأينع المنهج الثانى فتطور الى مشاهد جديدة وجهت اهتماما متزايدا الى مجالات من قبيل تنمية الموارد البشرية والتوظف والحاجات الأساسية والتنمية الريفية •

وجرى الادراك فى تاريخ مبكر جدا بأهمية التعاون الدولى من أجل التنمية ، وتولدت آمال كبيرة فى أن تقدم البلاد المتقدمة تنازلات كبيرة للمساعدة فى حل المشكلات المتعلقة باعادة تشكيل الهياكل الرئيسية فى البلاد النامية • وكما تكشف من الأحداث قصر الواقع عن التوقعات • كانت استجابة البلاد المتقدمة للنداء الخاص بالمعونة متعددة الأطراف ، باردة بوجه عام وقاصرة ، وراحت حديثا نضع مزيدا من التأكيد على برامجها الثنائية للمعونة وهى برامج ترتبط الى حد كبير بصادراتها وخبرائها وبأيدلوجيتها هى بشأن الطرق التى يجب أن تسير فيها التنمية • كان الرفض مصير كافة الحجج التى تؤيد وضع نوع من مشروع مارشال، وفى الأيام المبكرة طرحت جانبا المقترحات التى تدعو الى انشاء صندوق خاص للتنمية وضاعت فرصة دفع البلاد النامية الى السير فى الطرق التى اختارتها ، من بنية تحتية تشكل أساسا أكثر قوة •

واذا كانت تعمل ضد تيار ما ساور شعوبها من توقعات صاعدة ، ويحد من جهودها ضعف الصروح اسفلية وعدم استقرار الاسواق أمام المجال الضيق لسلع التصدير التى توفر الجزء الاكبر من حصيلة صادراتها ، ويربكها نقص المهارات وضعف الادارة • وجدت بلاد نامية كثيرة أنفسها فى موقف يدعو الى اليأس نوعا ، وارسى الاساس الذى قامت فوقه حالات واسعة النطاق من فشل خطط التنمية وتراكم مشاعر الاحباط والسخط •

وأضاف عدم الاستقرار السياسى الناشىء من عملية الانتقال الى مجتمعات جديدة ، ومن الجهود التى تبذل لدعم الاستقلال السياسى • وقودا الى مواقف كانت تهتز على حافة الكارثة الاقتصادية ، مما أسفر عن سجل من الاضطراب لا تحسد عليه ، كثيرا ما عمل على التقليل من تدفق المعونة الدولية بدلا من زيادته •

وبينما الموقف واجه صانعى السياسة فى البلاد النامية باختيارات صعبة فانه زود الاقتصاديين بقدر كبير من المادة للتأمل والتفكير ، وكما عبر عن الأمر بول سترتين **Poal Streeten** فالذى يلفت النظر بصدد هذه المساجلات المبكرة ، انتشار أفكار وانتقادات وتحفظات تتعارض بشدة مع فكرة وجود مثال أو نموذج واحد » •• كانت هناك بالطبع اختلافات فى الرأى ، ولكن الانقسام الكبير كان بين « اليسار » و « اليمين » ، وأولهما أكثر تسامحا بالنسبة الى التدخل الحكومى ، وأصر الأخير على ان السوق الحرة يجب أن يهيىء الطريق الرئيسى الى التنمية • هذه المناقشات جميعا كانت تغطيها معركة الايديولوجيات المتعارضة مما نتج عنه فى الغالب تحويلات أليمة للجهد من أساس أيديولوجى الى آخر •

وفى أوائل السبعينات عندما كان يجرى تقييم نتائج عقد التنمية الأول الذى دعت اليه الأمم « المتحدة ، كانت القيود التى يمثلها هذا الأسلوب ، بصدد أن تظهر للعيان •• أصبح واضحا بشكل مكشوف للنظر وبحق أنه لو عرفنا الظروف الخاصة للبلاد النامية ، فان الزيادة فى النمو الاقتصادى وحده لم تكن بالكافية • ووجب توجيه المزيد من الاهتمام الى توزيع ثمار النمو ، والى التنمية الريفية وزيادة فرص العمل ، والى الحاجات الأساسية وما الى ذلك • وفضلا عن هذا أصبح قصور المعونة الدولية من الوضوح بحيث وجهت لجنة بيرسون **Pearson** نداء جديدا الى المجتمع الدولى كى يزيد من مساندته للتعاون الدولى •• ومتطور التنمية هذا حفز الأفكار والتأملات من جانب الباحثين الأكاديميين والمنظمات الدولية ، ومن هؤلاء جميعا خرجت أفكار شتى عن كيفية تعميم منافع عملية التنمية عن طريق زيادة فرص العمالة وبتوجيه مزيد من الاهتمام الى الصناعات الصغيرة والحاجات الاساسية والبرامج الخاصة الموجهة الى خدمة المجموعات الأسوأ حالا •

وفى الوقت الذى كان يجرى فيه كل هذا ، كانت البلاد النامية قد تخلصت بالدرجة الكافية من الأوهام بشأن نتائج عقدين من التعاون الدولى ، لتبحث عن طرق بديلة تقوم على المزيد من الاعتماد على الذات ومن التعاون فيما بينها • وأسفر هذا

عن اضفاء قدر من الطابع الرسمى على العلاقات بين « الجنوب والجنوب » وابتداع الأفكار الرامية الى توسيع نطاق أمثال هذه العلاقات ودعمها · هذه الأفكار لا تزال حديثة العهد نوعا ، ولكن ظهرت الآن اثنتان من المشكلات الرئيسـية التى سوف يتعين معالجتها بأسلوب بديل · المشـكلة الأولى تتمثل فى قوة الشركات الدوليـة فى هياكل الانتاج فى بلاد الجنوب ، والثانية هى المشكلة الدائمة عن طريقة توزيع المكاسب الناجمة من التعاون بين بلاد تتفاوت مستويات التنمية فيها ·

المعانى التى ينطوى عليها الفشل :

واذ تكشفت هذه الأزمات زاد حجم وتنوع ما كتب بشأنها · لا يمكن القول بأنه كان هناك نقص فى الأفكار فى مجال الادارة الاقتصادية الدولية بالعـكس كانت تنتشر الأفكار واختيارات السياسة بقصد خلق ترتيبات وأجهزة جديدة لتحقيق ادارة شاملة للتنمية العالمية · وبينما المطبوعات التى انبثقت من نظام الأمم المتحدة بالنسبة الى النظام الاقتصادى الدولى ، الى جانب تقرير لجنة بيرسون وبراندت · تقـول انه بينما أوضح هذا كله بصورة مقنعة للغاية الحجج المؤيدة للادارة الشـاملة للتنمية العالمية ، لم يسر العالم أبدا طويلا من ناحية ترجمة هذه الأفكار الى برامج ملموسة · الواقع أنه فى مجالى التجارة والمعـونة الهـامين ، حدث بعض تدهور فى السـنوات الحـديثة ·

ومضامين الفشل على هـذه الجبهة أعمق مما يجرى التسـليم به بوجه عام · فاذا علمنا المشكلات الهيكلية التى تواجهها كثير من البـلاد النـامية ، فان فاعليـة التدابير المحلية يجب أن تعتمد من بين أشياء أخـرى ، على ترتيبات عالميـة لتثبيت أسواق السلع ومساعدة البلاد الأشد فقرا وخاصة تحسين وتوسيع صروحها السفلية والاقتصادية والاجتماعية التى تبعث على القلق · وهذا الاعتبار هو الذى أدى بلجنة براندت الى اقتراح وضع برنامج خاص لأمثال هـذه البلاد · لقد أوصت هذه اللجنة بالآتى :

> يجب البدء فى برنامج يشمل تدابير عاجلة وأخرى طويلة الأجل ، لمساعدة أحزمة الفقر فى أفريقيا وآسيا وخاصة أقل البلاد نموا · ويجب أن تتضمن التدابير مشروعات اقليمية كبيرة لاستغلال الماء والتربة ، وتوفير الرعاية الطبية والقضاء على الامراض من قبيل العمى الذى تسببه الأنهار والملاريا والثوم والبلهارسيا ، ومشروعات زرع الغابات ، وتنمية الطاقة الشمسية ، واستغلال المعادن والبترول ، ودعم التصنيع ، والاستثمارات فى النقل وغيره من عناصر البنية التحسنية ·

والفشل على الجبهة العالمية حد أيضا من قدرة البلاد النامية على أن تكتشف بصورة أكثر فاعلية ، الصور الجديدة التى تتعلق بالتوظف والحـاجات الأسـاسية ربما يمكن القول بأن الاقتصاديين أنفسهم يبدون بوجه عام أنهم لم يقدروا التأييـد الدولى الذى تتطلبـه أمثـال هـذه البرامج حق قدره · فقـد أوصى البنك الدولى فى تقرير حديث له عن أفريقية جنوب الصحراء بمستويات عالية من المعونة لذلك

الاقليم خلال العقد القـــادم • ومع كل ، فبرغم أنه يقترح وجوب أن توجه البلاد اهتماما جديدا الى الانتاج المعد للتصوير ، لم يضع تأكيدا على تثبيت الأســواق العالمية للسلم وهو أمر حاسم لنجاح مثل هذا الجهد •

والفشل فى أننا لا نأخــذ فى الحسبان الظروف المبدئيــة الصعبة التى بدأت منها بلاد نامية كثيرة السير على الطريق الى تنميتها ، هــذا الفشــل واضــح بشكل أخص فى تقييم التقدم فى الزراعة وفى استعراض حماية الصناعة ، وهما مشكلتان لقيتا معــالجة واســعة النطاق فى المؤلفـات التى نشرت.• ففيما يتعلق بالتنميــة الزراعية وضعت أوائل المؤلفـــات التأكيد على الحوافز ، بمعنى أن رفع أســـعار المنتجات الزراعية يدفع الفلاحين الى زيادة انتاجهم • وكان الاهتمام ضئيلا بالبنية التحتية الضعيفة والقاصرة مما يتطلب تحسينها بصورة طيبة اذا أريد أن تكون للحوافز السعرية فاعليتها • بل ويصدق هذا بقوة أكبر على الانتاج الزراعى لأغراض الاستهلاك المحلى فى الأقاليم المطيرة شبه المدارية •• فى ظل النظم الاستعمارية كانت الأبحاث والبنيات التحتية تضع التأكيد على محاصـــيل التصدير • أما انتاج المواد الغذائية الأساسية فكان يتم باستخدام تكنولوجيات قديمة وعديمة الكفاءة ، وكانت استجابة الفلاحين للحوافز السعرية محدودة بالضرورة • وتم قدر كبير من البحث العلمى فى أواخر الستينات لتقييم أمثال هذه الاستجابة ، وأسفرت البحوث عن نتائج مشكوك فيها جدا ، يرجع بعض السبب فيها الى الصعاب الاحصائية • ولكن بمجرد أن خففت القيود ، وتوفرت طرق أكثر وتسهيلات جديدة للرى ، وتقــاوى أفضل ، وائتمان زراعى ومســتودعات التخزين ، الخ فان الفلاحين تصرفوا بمثل ما يتصرف غيرهم ، فزادوا من انتــاجهم فى ظل الحوافز السعرية ، وزاد الانتاج القابل للتسويق كلما سهل وصولهم الى الأسواق •

والتصنيع فى ظل الحماية الشــديدة مجال آخر لم يلق فيه تأثير الظروف المبدئية التقرير الواجب • وأسرع بعض الاقتصــاديين الى بيان الآثار المضــادة على الرفاهية المحلية وعلى القطاع الزراعى بوجه خاص نتيجة للحماية • ولكن السبب الذى من أجله دامت الحماية وقتا أطول مما تبرره حجة « الصناعة الوليدة » ، يرجع بعضه الى وجود صعاب خطيرة تتسم بها البنية التحتية فى مجــالات الكهرباء والمــاء والمواصلات ، وهى صعاب ترفع التكاليف المحلية وتجعل استمرار الحماية أمرا لازما • وسوف يسود هذا الموقف الى أن يتم القضاء على هذه القيود •

صور جديدة فى المستقبل :

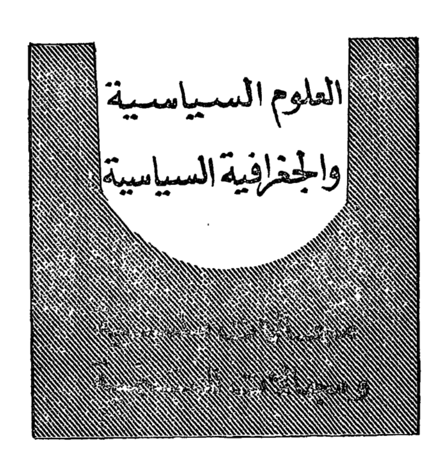
خلال العقد الماضى أو نحوه خرجت اسهامات ممتازة عن صور جدية فى تخطيط التنمية تمد نطاق المنافع الى دوائر أوسع من الســكان • فلسلسلة التى أخرجهــا مكتب العمل الدولى عن التوظف ، وبعض العروض التى نشرها البنك الدولى ، تلقى ضوءا كافيا بوجه خاص ، وذلك الى جانب المطبوعات التى أصــدرها معهد أبحـاث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية • لكن هذا الجهد المحمود كان أضعف ما يكون

من ناحية استخلاص تدابير بشأن سياسة مناسبة تجعل فى الامكان تحقيق أهداف الصور الجديدة • والواقع أن بلوغ هذه الأهداف يتطلب منهجا جديدا بالنسبة الى تخطيط التنمية • ويتطلب سياسة صارمة للدخول تغير ميزان القوة الاقتصادية بين مختلف الجماعات فى المجتمع •

وعلى العموم فان الذين كتبوا عن هذه الصور الجديدة تجنبوا التوسع فى الحديث عن هذه المشكلات الصعبة المتعلقة بالسياسة ، وعلى ذلك ربما أعطوا الكثير من البلاد النامية الانطباع بامكانية بلوغ أهداف جديدة دون اجراء اصلاحات جذرية فى السياسة • فاذا أريد نشر منافع التنمية بحيث تصل الى دوائر أوسع من السكان ، فعندئذ تكون سياسة دخلية تنفذ بصرامة شرطا لازما للنجاح • ولسوء الحظ أن انتهاج سياسة دخيلة قد اكتسب سمعة سيئة فى صفوف الاقتصاديين ، وان مما يلفت النظر انه فى النقاش الحالى بشأن التثبيت الاقتصادى فى البلاد المتقدمة ، تبين أصوات كثيرة أن هذه السياسة يمكن أن توفر سلاحا له قيمته فى ترسانة أسلحة للمحافظة على النمو المطرد وتحقيق مستويات عالية للتشغيل دون ضغط لا يرد له على الأثمان المحلية • من المؤكد أن البلاد النامية يمكن أن تتجنب تنظيم الدخول كطريقة لخفض مستوى التكاليف المحلية . لا تكلفة المنتجات المعدة للتصدير فحسب ، ولكن أيضا تكاليف الوحدة من الخدمات (الصحة ، التعليم ، الخ) التى يحرصون على مد نطاقها بحيث تشمل الأغلبية الكبيرة من شعوبها •

كثيرا اما تكون الصعاب التى تعترض وضع سياسة للدخول " صعابا سياسية• فالفجوة فى الدخول بين الصفوة والعامل الحضرى فى كثير من البلاد النامية وقد تزيد عدة مرات عنها فى البلاد المتقدمة ، هى من الاتساع بحيث يكون عمال الحضر قادرين فى العادة على الضغط بنجاح فى سبيل الحصول على دخول أعلى ، وكلما نجحوا فى هذا زاد اتساع الفجوة بين دخولهم ومتوسط الدخول فى المناطق الريفية ، مما يسفر عن عواقب مضادة بالنسبة الى التنمية الزراعية • والسياسة الدخلية الناجحة تكبح جماح ارتفاع التكاليف والأثمان فى الداخل وتحد من ضورة اجراء تخفيضات متعاقبة فى العملة . وعلى الأخص فى البلاد التى صادراتها تتمثل الى حد كبير ، فى السلع الأولية •

لقد أصبح علم اقتصاد التنمية مهنة رئيسية ، ويمكن أن نتوقع استمرار الزيادة فيما يكتب عنه ، كما تظل تثور الأسئلة عن الأهمية والعلاقة • وعلى ذلك يمكن أيضا أن نتوقع بافتراض التوسع فى البحوث المتعلقة بلتنمية ، أن يتمكن العلماء وتتمكن المؤسسات فى البلاد النامية من اجراء البحوث الأكثر اتصالا بظروف بيئتهم • ان المزيد من الأبحاث المتعلقة بأصول المشكلات ، وبوضع مزيد من التأكيد على منهج البحث . والتوسع فى الدراسات التى تتناول المعانى التى تنطوى عليها الصور المستقبلية للتنمية ، كل هذا سوف يزيد بالتأكيد عن علاقة البحث بالمشكلات المحلية وفضلا عن هذا هناك مجال واسع أمام المزيد من دراسة المشكلات الشاملة . وعندئذ يكون التعاون بين المؤسسات فى البلاد المتقدمة والبلاد النامية مثمرا بوجه خاص •



مرة أخرى تجتذب الجغرافيا السياسية اهتمام علماء السياسة ، اذ نجد أن الموضوع الذى اختاره عام ١٩٧٦ المؤتمر العالمى للرابطة الدولية للعلوم السياسية كان بعنوان « الزمان والمكان والسياسة » . ومنذ ذلك التاريخ ـ ١٩٧٦ ـ جرى تشكيل لجنة فرعية بحثية من هذه الرابطة تحت الرئاسة المشتركة لاحد علماء السياسة وأحد علماء علم الجغرافية ، وقامت هذه اللجنة الفرعية بتنظيم عدد من الندوات حول موضـــوعات تتعلق بالمناطق المركزية الوسطى والمناطق التى تقع على الأطراف ، ومنـــاطق الحدود والمناطق الانتخابية (الجرافية الانتخابية) والشبكات الشخصية والعوائق التى تعانى منهـا الأمكنة ، والمدن والعواصم ، واللغة والأرض الخ . ولكن الحقيقة هى أن الدفعة التى أدت بهذين العلمين (الجغرافية والسياسة) الى ان يرتبطا ثانية والى أن يعود التفاهم بينهما ، قد جاءت من جانب الجغرافيين ، ويتضح ذلك فى العدد الفصلى ربع السنوى من مجلة الجغرافية السياسية عام ١٩٨٢ . وهذا التلاقى والتقارب ينبىء بكل خير بالنسبة للمستقبل العلوم السياسية التى فرطت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية ، فى دور الفضاء فى العلاقات السياسية .

بقلم : ج . ا . لابونس

استاذ العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية جامعة كولومبيا البريطانية ، فانكوفر كندا ، والرئيس السابق للرابطة الدولية للعلوم السياسية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٦) تدور اهتماماته البحثية فى الوقت الحاضر حول اللغة والسياسة .

ترجمة : بهجت عبد الفتاح

ليسانس آداب قسم اللغة الانجليزية جامعة القاهرة . له ترجمات كثيرة فى مختلف الميادين الأدبية والاجتماعية .

وأود أن أقدم تفسيرا لهذا التفريط في دور الفضاء فى السياسة ، وبعد ذلك أشير الى بعض مجالات البحث التى اما ان تكون قد تركت دون ان يعالجها أحد ، أو تركت توطئة لاستكمال معالجتها ، أو تلك التى يجب ان تعالج على الفور . وسوف أضع هذه القائمة من وجهة نظر عالم سياسى ـ أى من وجهة نظر علم موضوع دراسته الاساسية هو « اللا تماثل بين القوى » أو تباين القوى المختلفة .

العلوم السياسية ، والجغرافيا والعلوم الاجتماعية :

كيف يمكن ان نتعرف على المديونية الفكرية لكل فرع من فروع العلوم الاجتماعية تجاه الآخر ؟ الواقع ان هناك طرقا كثيرة ممكنة لوضع مثل هذا الكشف الحسابى أو هذه « الموازنة » ان صح التعبير فى هذا المجال . ولسوف اتبع طريقة واحدة وهى أن اعتمد على المقتطفات والاشارات بمعنى محاولة التعرف على عدد المرات التى اعتمدت فيها احدى الصحف والنشرات العلمية على صحف ونشرات العلوم الأخرى . وحتى نقتصد ولا نسرف فى الأمور الظاهرية ، سوف نوضح كل علم عن طريق اثنين من أبرز مطبوعاته ، واحد من الولايات المتحدة والآخر من المملكة المتحدة ، فهاتان الدولتان

تعتبران فى العلوم السياسية ، وفى العلوم الاجتماعية ككل ، من آكثر الدول انتاجا فى المطبوعات العلمية ·

والدراسات التى استخدمناها فى هذا التحليل موجودة فى الجدول (١) · وقد اخترنا لكل دراسة ، وبطريقة عشوائية ، عشر مقالات من عام ١٩٧٥ وعشر مقالات من عام ١٩٨١ ، واحصينا فى كل مقالة الاشارات التى وردت بها بالنسبة للعلوم الأخرى ، كما تتمثل فى الصحف العلمية المشار اليها · فمثلا ، اذا كان هناك خمس مقالات فى صحيفة « مان » فى كل منها اشارة الى صحيفة « تاريخية » ، فاننا نأخذ الرقم « خمسة » على انه مقياس لما تدين به « صحيفة مان » للتاريخ · واذا تضمنت واحدة من هذه المقالات الخمس اشارة الى عشرين من الدراسات التاريخية المختلفة وليس دراسة واحدة فقط ، فان « الدين » سوف يستقر عند الرقم خمسة ، ذلك لأننا نسعى لاحصاء ديون العلم ككل ، ولسنا نسعى لاحصاء دين المؤلف أو الكاتب بالنسبة للعلوم الأخرى · وهناك مؤلف سابق (لابونس ــ ١٩٨٠) يصف فى شكل الروابط بين المدخلات والمخرجات (أو بين ما يستورد وما يصدر) نتائج مثل هذا التحليل بالنسبة لعام ١٩٧٥ · وقد سجلت هذه التفاصيل فى الجدول (١) مع أرقام أخرى حديثة بالنسبة لعام ١٩٨١ · وقد حدث فيما بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨١ ان ازدادت كمية التعاون والتبادل فيما بين العلوم ولكن حدث فى عام ١٩٨١ كما كان الحال فى عام ١٩٧٥ ، أن ظلت الروابط بين الجغرافيا والعلوم السياسية ضعيفة فاترة · وبالرغم من أن الجغرافيا اعتمدت آكثر قليلا على السياسة فى عام ١٩٨١ ، عنها فى عام ١٩٧٥ ، الا أن العلوم السياسية تجاهلت الجغرافيا فى كلا العامين ·

وانني أرى سببين رئيسيين لهذا التجاهل · الأول هو انه بعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى وجه الخصوص فى أمريكا الشمالية ، تطورت العلوم السياسية الحديثة بشكل أسرع فى فترة اتسمت بالاتصالات الأسرع والأيسر الأمر الذى جعل الناس يشعرون بأن الأثر الذى تحدثه الأرض والحدود على تحركات الانسان وعلى الاشياء والآراء قد ضعف بسببالتكنولوجيا الحديثة ، حتى ليمكن تجاهله دون خوف أو شعور بالتقصير · ومن ثم فان علماء السياسة وضعوا لأنفسهم ــ كما فعل علماء الاجتماع ــ مهمة تحديد العقبات الثقافية والاقتصادية والتنظيمية التى تفصل بين هؤلاء الرجال وهذه الأشياء وهذه المبادىء ·

وهناك سبب محتمل ثان لهذه الاوضاع التى ترتبط بحقيقة هامة وهى أن العلوم السياسية تمتد جذورها الى دراسة القانون وان الدولة هى مركز الثقل الذى تدور حوله وتنجذب اليه كل نظرياتها وتحليلاتها · فعلى عكس عالم الجغرافيا الذى يحكم على الأشياء حسب العلاقات بين مواقع الاهتمام المبعثرة فى المكان ·

جدول (١)

المدخلات والمخرجات (المستورد والمصدر) بين العلوم الاجتماعية المختلفة فى ١٩٧٥ ، ١٩٨١ ٠

	العلوم المستوردة ١٩٧٥							١٩٨٠						
	علوم سياسية	اجتماع	تاريخ	علم النفس	اقتصاد	جغرافيا	علم الانسان	علوم سياسية	اجتماع	تاريخ	علم نفس	اقتصاد	جغرافيا	علم الانسان
العلوم السياسية	—	٦	١	٢	—	١	١	—	٧	٣	—	—	٣	٢
الإجتماع	٩	—	٣	—	١	٣	٣	٧	—	٤	٣	١	٢	٦
التاريخ	٢	٣	—	—	١	—	٣	٥	٣	—	—	—	١	٥
علم النفس	٥	٥	—	—	٢	١	٤	٣	٦	—	—	—	٣	٤
اقتصـــاد	٤	٢	٢	—	—	٢	١	٣	٨	٥	—	—	—	١
جغرافيـا	—	—	—	—	—	—	٣	١	—	١	—	—	—	٢
علم الانسان	—	٣	—	—	—	٢	—	—	٣	١	—	—	١	—

ملاحظة : الصحف التالية هي التى استخدمت فى هذا التحليل للرابطـة بين العلوم الاجتماعية السالفة ٠

الولايات المتحدة	**المملكة المتحدة**
جمعية علم النفس الفردى والاجتماعى	الصحيفة البريطانية لعلم النفس
النشرة الاقتصادية الامريكية	الصحيفة الجغرافية
سجلات الرابطة الامريكية للجغرافية	مان
نشرة علوم الانسان الامريكية .	الصحيفة الاقتصادية .
الصحيفة الامريكية لعلم الاجتماع	علم الاجتماع
النشرة الامريكية للعلوم السياسية	الدراسات السياسية
النشرة التاريخية الامريكية	التاريخ

ان عالم السياسة يتخذ الاطار كنقطة انطلاق لتحليلاته ٠ فهو يفكر فى النظام قبل ان يفكر فى العلاقة ، وهو يركز على الدولة ، وعلى الحزب السياسى ، وعلى جماعات الضغط ، ويسال نفسه ماذا يهمه من هذا كله ، أهو التنظيمات الداخلية أو العمل السياسى ذاته ؟ وهذه الطريقة من التفكير والتى تبدأ بالاطار ثم بالمضمون غالبا ما

تبدأ من حدود مكانية (بمعنى تحالف دولى أو دولة أو سلطة محلية) ، ولكن هـذا المكان يتخذ كشكل للاطار التحليلى وليس كمؤثر ذى قيمة ثابتة أو متغيرة لا بد من تحديد فعاليته وتوضيحه ٠

وفى الخمسينات والستينات استطاعت العلوم السياسية أن تقتحم النظم الجامدة وذلك بانتهاج الدراسات السلوكية ، ولكن هذا لم يقترب منها من الجرافيا ، ان لم يكن العكس هو الذى حدث ٠ وقبل ان تصبح استطلاعات الرأى هى الوسيلة المفضلة لجمع المعلومات فى مجال العلوم السياسية ، اضطر محللو السلوك الفردى ــ من أمثال اندريه سيجفريد ، وفرانسو جوجيل ، وماتييه دوجان ــ الذين يعتمدون فى تحليلاتهم على البيئة أن يستخدموا الخرائط أو ما يماثلها حتى يؤلفوا بين الخصائص والسمات الفردية التى يمكن أن ترتبط معا عند مستوى التجمعات الاقليمية ٠ ولكن استطلاعات الرأى لم تعد تعتمد على البيئة وتخلت عن الاعتماد عليها ، رغم وضع البيئة فى الاعتبـار كان يتسم بميزة هامة وهى اعطاء بعض الافـكار عن العوامل الجغرافية ٠ ومما يثير الانتباه ان « الصحيفة الفرنسية للعلوم السياسية » هى الصحيفة الوحيدة فى مجال العلوم السياسية التى يمكن ان تجد فيها خرائط ٠ أما الصحيفة الأمريكية للعلوم السياسية فانها لم تتضمن خرائط أبدا وكذلك الصحيفة الكندية للعلوم السياسية والمجلات التى تتعرض للدراسات السياسية ، وكذلك الصـحيفة البريطانية للعلوم السياسية ٠

وعلى حين تبتعد استطلاعات الرأى بالفرد عن المكان من حوله ، ويصبح فيها الفرد ــ وليس الجماعة ــ هو الوحدة الرئيسية للتحليل ، نجد ان هناك اتجاها مغايرا يتطور الآن ، والذى يخرج من الوحدة الواحد الى الكل المتكتل ، والذى ــ وهذا هو وجه الغرابة والدهشـة ٠ يتمتع بنفس التأثـير فى مجال العلاقات الدولية ٠ فمنذ الستينات وحتى الآن اقترح انصار التحليل الشامل الكلى أن ننظر الى العلاقات بين الدول لا على أساس العلاقات الثنائية بل على انها خصائص دولية للنظام الذى تنتمى اليه هذه الدول ٠ وقد كان أثر هذا التكتل هو ابعاد الدولة عن القالب المكانى الذى تعيش فيه ٠ ومن ثم بذلت محاولات لتفسير الأزمات والحروب لا على أنها صراعات محددة فوق اقاليم معينة أو من أجل موارد معينة ، بل على أنها تشبه هجمات الحمى التى يمكن ان تفسر فقط على أساس خلل فى النظام ككل ٠ وهذا الاتجاه البيولوجى لا شعوريا ، لم يؤد فحسب الى الارتفاع بالوحدات الصغيرة أو المكونات الى مرتبة النظم ، بل أدى الى فوضى وتشوش اذ يخلط بين المقاييس المتباينة للدرجة التى لا يمكن ان نميز معها أثر المكان أو الاقتصاديات أو الثقافات أو الحكومات ٠

ولو أن العلوم السياسية فيما بعد الحرب قد تطورت أساسا فى فرنسا ، حيث نفوذ سيجفريد ما زال قويا ــ لتغيرت أمور كثيرة ٠ ولكن الذى حدث هو ان هـذه العلوم تطورت فى الولايات المتحدة ، وهى دولة امبريالية قوية ارتأت فى نفسها قوة تقضى على الاستعمار وتفكر بمفاهيم الاسواق والايديولوجية ٠ وليس بمفاهيم الارض والحدود ٠ بل ان اتجاه سيجفريد فى فرنسا ذاتها ظل اتجاه الأقلية ٠

مجالات نفسية ومجالات للتنمية :

حدث فى الآونة الأخيرة أن قام الجغرافيون ـ وخصوصـــا تايلور (١٩٧٢) وجوتمان (١٩٨٢) ـ بوضع دليل لما يجب أن يتم عمله أو ما يجب أن يعاد عمله فى مجال الجغرافيا السياسية ، ولكن لم يحدث ـ حسب علمى حتى الآن ـ ان وضع دليل من وجهة نظر العلوم السياسية .

وبالنسبة للملاحظات التى سوف ابديها ، فاننى سوف اتخذ تعريفا مختلفا الى حد ما للعلوم السياسية عما اعتمد عليه واقترحه « ايستون » (١٩٥٣) ، والذى يعتبر التعريف المأخوذ به على نطاق واسع اليوم . وحسب تعريف ايستون فان هدف الدراسة هو توزيع السلطة لتشمل السلع والقيم ـ سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو أى شيء آخر . ولكننى أفضل ان أرى العلوم السياسية على انها دراسة الاتصالات والتعاون والصراعات التى تتولد عن طريق وجود السلطات الاجتماعية والمحافظة عليها وتغييرها .

الاتصالات والجغرافيا السياسية :

ان النموذج السوبر تطبيقى (الذى يعتمد على علم الضبط) الذى يســتخدمه « كارل رويتش » فى دراسة عن القومية (١٩٥٣) يعتمد على أساس واضح للمكان ، اذ يحدد الحدود الاقليمية والاجتماعية للدولة وذلك باستخدام خط المناسيب لأقل كثافة للاتصالات تفصل بين الجماعات البشرية . ولقد كان لهذا النموذج الذى ستشهد به كثيرا ردود فعل كبيرة على الجغرافيا السياسية ـ مثال ذلك فيما كتبه « ميريت » Merritt عن أمريكا المستعمرات وعن دولتى ألمانيـــا اليوم ، وفيما كتبه راست Russett (١٩٦٧ عن الاقليمية فى العلاقات الدولية (راجع أيضـــا كانتورى Candori (١٩٧٠ وفى أعمال اتزيونى Etzioni و « دى هاس De Haas وآخرين عن التكامل الأوربى (اتزيونى ١٩٦٢ و « دى هاس » ١٩٦٨) ، وكذلك فى كتب مثل « الدليل الدولى للمؤشرات السياسية والاجتماعية World's Hand book of political and social Indications الذى الفه تايلور Taylor Hudson عام (١٩٧٢) . ولكن النموذج الذى اعتمد عليه رويتش Deutsch لم يستغل تماما كما يجب . فعلى أســاس المعلومات الاحصائيــة التى تم تجميعها عن طريق الادارات الحكومية ، والمنظمات الدولية ، والمصارف (البنوك) الكبيرة ، يمكن ان نرسم جغرافيا مفصلة للاتصالات الاقتصادية . كذلك فان المعلومات التى تشبه تلك الموجودة فى الدليل الدولى حول كثافة الاتصالات البريدية والتليفونية ، تمكننا من قياس كثافات بعينها للاتصالات الاجتماعية ، ولكن ليس لدينا الا القليل عن الاتصالات السياسية ، فنحن نفتقد الدراسات المكانية لاتخاذ القرار ، كما نفتقد القياسات الخاصة للاتصالات المكتوبة والشفهية ـ التى تدور حول لمن ، وعن أى شيء وفى وأين؟ والحق ان جغرافية اتخاذ القرار السياسى سوف تكشف ولا شك عما يطلق عليه « فايفر » Fifer (١٩٧٩) أماكن خراب ـ أو أماكن مفتقدة ليس لها أى ماض ، أو ربما لها جزء ضئيل ، فى النظام السياسى ، وهو موقف قد يكون فى بعض الأحيان

مفيدا للنظام وفى بعضها الآخر مضرا ومخربا • ومما هو جدير بالذكر ان كلافال Claval (١٩٨٢) •

يشير الى ان دور المدينة كمركز لاتخاذ القرار قد ضعف بسبب وجود التليفون والكمبيوتر والقمر الصناعى ، والأمر الذى يتيح للمناطق الهامشية النائية ان تجرى اتصالات سريعة مع المصادر الرئيسية فى الداخل • ولكن أليس هناك – فى عصر يتسم بالاتصالات الميسورة جدا – اتجاه للبحث عن حماية من الكثرة الزائدة من الرسائل لطمأنة الجماعات الصغيرة وتوكيدا للاتصالات المباشرة ؟ أليس صحيحا أن الشبكات غير المكانية والتى تكون بعين الاشخاص بعضهم البعض ، والتى تعمل بشكل جيد ، تكون ذات أصل مكانى دقيق ؟ أليست الشبكات البريدية وشبكات التلكس والتليفونات مجرد وسائل استجمام على مبعدة من علاقات بدأت فى شكل اتصالات شخصية مباشرة ؟ وليس هناك اتجاه – فى وقت يتعرض فيه الفرد لأن يبتلعه هذا الكل الكبير غير الفراغى (المكانى) ، للبحث عن قبيلة صغيرة ودودة قريته وخصوصا – وكما هو الحال الغالب فى السياسة – اذا كانت عدم الثقة تطفو على السطح دائما ، ان جغرافية القبائل – الصغيرة والكبيرة – والتى يحيط صناع القرار السياسى انفسهم بها ، يجب ان تتأسس (كلافال ١٩٨٢) ، فسوف تظهر موقف صناع القرار لا على الخرائط الطبيعية بل بالنسبة للخرائط العقلية كذلك (هنريكسون Henrikson) ، والتى ستنتظم حول نقاط جوهرية قد تكون تختلف جدا عن تلك التى تحددها البيئة الادارية أو السياسية التى يعمل فيها الفرد • ويجب ان تتطور دراسة مثل هذا النوع من الجغرافيا لا على مستوى الوحدات الاقليمية الكبيرة فحسب بل أيضا على مستوى الوحدات العاملة الصغيرة فعلا • ولنأخذ مثالا لذلك العاصمة الفيدرالية لكندا • ان المكان الذى تحتله وزارتها يكشف عن الكثير • فالوزارات الأقل أهمية – مثل تلك التى تتعلق بالثقافة والمواصلات – تقع على جانب كويبك من الحدود فى مدينة يقع جزء منها فى اونتاريو والجزء الآخر فى كويبك • أما الوزارات الكبيرة – مثل وزارات المالية والاقتصادية والخارجية – فتقع على جانب « اونتاريو » • ولكن كيف تم الوصول الى هذا التقسيم ؟ وما هى نتائجه ؟ وأكثر من ذلك ، أليس هناك تحت تصرفنا دراسة عن الجغرافيا الداخلية لكل من هذه الوزارات مما يساعدنا على تفهم القرار الذى اتخذوه ؟ وسوف تركز هذه الدراسات فى بعض الحالات على الأرضيات فى المبنى •

اننا اعتدنا كثيرا على التفكير فى الجغرافيا بمفهوم الأرض لا بمفهوم الاقليم فهناك عن السكان فى طابق واحد كثير من ناطحات السحاب فى اوتاوا ونيويورك أو تورونتو ، ما يفوق عددهم فى كثير من القرى التى أجريت عليها دراسات جغرافية مفصلة • وقد تعرفنا على الخطوط العريضة لجغرافية البيت الأبيض فى واشنطن ، لان المجلات الامريكية المشهورة مثل نيوزويك وتايم تعطى بعض الاهمية له ، ولكن هذا استثناء • فانه من المفيد والممتع ان تكون هناك معلومات مماثلة بالنسبة لكندا وفرنسا والاتحاد السوفيتى •

وقد تم اختيار هذه الامثلة القليلة – ويمكن ان نقدم الكثير – حتى يمكن ان توضح العادة السيئة التى انخرط فيها علماء السياسة عندما فكروا فى الاتصالات

خارج نطاقها الاقليمي • والحق ان المكان شكل آخر من أشكال الزمن ، ولا يمكن ان يضغط أو يلغى دونما تقديم ثمن مغاير جدا من المهم ان تحسب ، وبالنسبة لصنع القرار السياسي يلعب الوقت (الزمن) دورا هاما ، رغم انه دور مغاير اذ أن بعض النظم السياسية تكون دائما في عجلة ، على حين يتأتى بعضها الآخر ويأخذ وقته (أو يضيعه) • ومن ثم فان جغرافية الاتصالات بين صناع القرارات سوف تقيس هذه الاختلافات •

التعاون والجغرافيا السياسيه :

لا تزال العلوم السياسية في أوربا — وهي تتعرض لمؤثرات مختلفة مثلما حدث مع ماركس Marx وبارتيو Pareto ، تؤيد فكرة الصراع في دراساتها للظواهر السياسية على حين يؤيد الفكر السياسي في آمريكا الشمالية ، فكرة اجماع الرأى ، وفكرة التوازن • لقد ادت كتابات ريكر Riker (١٩٦٢) وخصوصا في نظريته عن الائتلافات وكذلك التجارب المعملية التي أجراها جامسون Gamson (١٩٦١) الى ان يتذكر علماء السياسة في أمريكا الشمالية ان الجزء الاكبر من نشاط رجل السياسة يتضمن تشكيل الائتلافات ، التي يرجو ان تكون ناجحة ، وعلى ان تكون تكاليفها قليلة بقدر المستطاع ، ومن ثم فان الائتلافات تتأسس على التعاون المحدود وليس على اجماع الآراء أو الصراع •

ولا تزال المعلومات الجغرافية تستخدم في دراسة الائتلافات في مجالين هما مجال العلاقات الدولية ومجال دراسات السلوك الانتخابي •

وبالنسبة لدراسة الانتخابات نجد ان تاريخ الجغرافيا السياسية منذ قبل الحرب العالمية الثانية لا يزال حيا حتى اليوم • ومع ذلك وحتى في هذه الدراسات ، غالبا ما يعتبر الفضاء الطبيعي أو المكان الطبيعي اطارا اعلاميا أكثر منه سببا أو مؤثرا • فدراسة آثار الجيرة (عما اذا كان الانسان يتأثر بالآراء السياسية للدول المجاورة أولا) تشكل نسبة صغيرة جدا فقط بالنسبة للدراسات التي تجرى حول سياسات الانتخاب (وولز تنكروفت ١٩٨٠ (Woolstencroft • ومع ذلك فـان النظريـة السيكلوجية لرأى الفرد تقول ان الفرد يحاول أن يقترب بآرائـه أكثر وأكثر من هؤلاء الذين يشكلون أية مجموعة يمكن أن تحتويه ضمن شـبكة اتصالات محكمة • ولهذا السبب فان عمليات المســح ذات العينة الكبيرة التي قام بهـا مركز البحوث الخاصة بالمسح في جامعة ميتشيجان منذ أوائل السبعينات • قد أشارت الى التفاصيل البيئية التي تجعل من الممكن وضع كل موضوع يجرى النقاش والمقابلة من أجله في اطار بيئته الاجتماعية • ومن سوء الحظ ، ان هذه التفاصيل لم تستغل الا نادرا بطريقة منظمة • فالنموذج يختفي وراء تحليل المفاضلات السياسية لا يقوم على أساس أن الفرد مثل الحرباء يتخذ شكل البيئة التي يعيش فيها ، ولكن على أساس ان الفرد الكائن واع وعاقل ورشيد ، تتحدد آراؤه بصيغة تكون فيها العوامل الرئيسية والهامة هي تلك التي تتعلق بالمصالح الاقتصادية من جهة ومن الجهة الاخرى ارتباطه العاطفي بالأسرة وبالجماعة العرقية التي ينتمي اليها • وتمسـكا بهـذا النموذج ، استبعد

الباحثون امكانية اجراء دراسات مفيدة مجدية حول العلاقة بين الفرد والوسط المحيط به • ونحن نفتقد الدراسات التى تدور حول المواطن الذى يغير مسكنه ـ دون ان يغير مهنته ـ ومن ثم يغير بيئته السياسية • فهل يستطيع مثـل هذا الانســان ان يكيف خياراته حسب هذا الوسط الجديد ، واذا كان ذلك ممكنا ، فالى متى تطول ؟ ومن بين الدراسات النادرة التى لدينا حول هذه الظاهرة (اولاو Eudan ١٩٨٠) دراسة تقيس الاختلافات الظاهرة الملحوظة ، معتمدة على عدد الساعات التى يقضيها الانسان فى البيت أو فى المكتب •

واذا تركنا العلاقات الدولية والسلوك الانتخابى جانبـا ، نجد ان جغرافيـة التعاون السياسى تكاد تكون غير موجودة •• ويكفى ان نعيد هنا ما قلناه بالنسبة للاتصالات ثم نضيف انه من الضرورى فى أية جغرافيا للاتصالات السياسية ان تفرق بين الاتصالات المحايدة وبين تلك التى تعتبر أما مصدرا للتعاون أو سببا للصراع • وبداية فان قياسات كثافة الاتصالات ، والتى أجريت بتأثير من « كارل دويتش » ، لم تحدد الفروق بين هذه الانماط المختلفة من الاتصالات • ويجب ان نذكر هنا ان « دويتش » نفسه فى آخر أعماله (١٩٧٠) يصر على ضرورة تحديد هذا الفرق ، ويوصى بأن يجرى قياس الفروق المشتركة لأثر الاتصالات على الذى يبدأ بها والذى يتلقاها • وهذه الآثار قد تكون ايجابية أو سلبية أو محايدة • وهنا نفتقد مرة أخرى المعلومات الاساسية جدا ، التى يمكن ان نحصل عليها عن طريق عمليات المسح الخاصة بالافراد وبيئتهم عن طريق العينات العشوائية • ولكن الحقيقة هى أن عملية المسح النموذجية للآراء والاتجاهات السياسية تحاول ان تحدد مصادر الاعلام (الصـحافة ـ الاذاعة الأسرة ـ الأصدقاء •• الخ) ، التى تؤثر فى الناخب فى فترة انتخابية دونما وضع هذه المؤثرات حسب مفاهيم مكان الذين يجرون الاتصالات ، والآثار الايجابية أو المحايدة أو السلبية للوسائل المتبادلة فى هذه الاتصالات •

جغرافية الصراعات :

فى مجال العلاقات الدولية نجد أن تاريخ الدراسة المكانية للصراع قد احتفظ به حيا فى العلوم السياسية • ومع ذلك فان التحليل الشامل الذى يفضل القياسات العامة للنظام الدولى (مستويات التسلح ـ عدد الضحايا ••• الخ) يميل الى ان يضع فى المرتبة الثانية أهم علاقات الجوار والبعد • وحسب مفاهيم الكليات والمتوسطات نجد ان الفهارس العامة تضع الدول معا بلا تحديد كما لو أنها درنات البطاطس ، مما يجعل من العسير التعرف على الاهداف وعلى القدرات الفردية وعلى الاقاليم والأراضى • وهنا يجب ان نذكر انه من بين ثمانية كتيبات عن العلاقات الدولية والتى تستخدم على نطاق واسع فى الجامعات الامريكية (وهى « مورجنثاو » ١٩٥٠ Morgenthau و « اورجانسكى » ١٩٦٨ Organski ، وموديلسكي ١٩٧٢ Modelski و « كوبلين » ١٩٧٤ coplin و « سترلنج » ١٩٧٤ Sterlins و « روزيناو » ١٩٧٦ Rosenan و « هولستى » ١٩٧٧ Holsti و « ستار » و « راست » Starr ١٩٨١) نجد ان اثنين فقط (هما « روزنياو » و « راست وستار ») تحتويان على خرائط ، كما نجد ان ثلاثة فقط (مورجنثاو » و « روزنياو » و « كويلين » هى التى تتضمن

فى قوائممحتوياتها أية عبارات ذات مدلولات جغرافية (مثل جغرافيا . بيئية الخ) ومن المهم أيضا ان نشير الى انه فى فهارس هذه الكتب تشكل الكلمات الرئيسية مثل المكان والاقليم والبعد (المسافة) والجغرافيا والبيئة والموقع ما يقرب من صفحة الى أربع وسبعين صفحة من بين صفحات هذه الكتب التى تزيد على أربعة آلاف وتسعمائة وخمسين صفحة .

واذا عقدنا مقارنة مع المؤلفات الفرنسية ، فسوف نجدها صارخة ــ فكل من ارون Aron ١٩٦٦ ، «وميرل» Merle ١٩٧٤ و « رينوفان » Renouvin و « دوروسيل » ١٩٦٤ لا يستخدمون الخرائط فى مؤلفاتهم ولكن « رينوفان » و « دوروسيل » يقدمان لتحيلاتهما بفصل عن الجغرافيا ــ أما الكلمات الرئيســـة ذات الدلالات الجغرافية أو البيئية فهى تشكل مايقرب من صفحةالىأربعين صفحة من بين ثلاثمائة وست وسبعين صفحة . أما بالنسبة لمؤلفات « ارون » و « ميرل » فان النسبة تمثل ثمان وأربعين صفحة الى سبعمائة وسبع وثمانين ، وتسع وثمانين صفحة الى اربعمائة وثلاث وعشرين على التوالى . وهذه القياسات الكمية المثيرة تشير الى ان افتقاد الاهتمام بالجغرافيا سمة أساسية فى الكتب الجامعية فى أمريكا الشمالية وهى التى تستخدم بكثرة فى تدريس العلاقات الدولية .

الصراع والكثافة « السكانية » :

يقول اندريه سيجفريد Andrt Siegfried ، فى وصفه للاحزاب الســياسية فى غرب فرنسا ، ان الأرض ــ معتمدة على مسامها ، وسواء تحتفظ بالمياه قريبة من السطح أو تتركها تتسرب تحت الأرض ، تسهل السكنى سواء كانت هذه السكنى متفرقة أو مركزة ، وان هذا التركيز المتباين يتخذ شكلا سياسيا سواء كان الاتجاه السياسى راديكاليا أو محافظــا . وهذه الصيغة تتردد كثيرا فى المقارنات التى تعقد بين الثقافات السياسية فى المدينة والثقافات الســـياسية للريف ، وبين الثقافة السياسية للضواحى التى تسكنها الطبقة العـــاملة ، وبين المناطق التى يسكنها الموسرون ، ولكن عنصر الجغرافيـــا الطبيعية ، الذى يعتبر عند سيجفريد السبب الرئيسى ، قد أهمله من جاءوا بعده ، ووضعوا بدلا منه عنصر « التفسيرات الثقافية فالاختلافات التى تحدث هذه الأيام بالنسبة للون السياسى بين المدينة والريف تعزى الى الاختلافات بين العقلية الريفية وعقلية الحضر ومع ذلك فهناك احصائيات وتقديرات تجريبية (سومر Sommer ١٩٦٩) توضح ــ دون اللجوء الى الاتجاهات العقلية بحثا عن أى تفسير ــ آثار ونتائج الكثافة السكانية على سلوك الافراد والجماعات . ورغم ذلك فان العلوم السياسية لم تجمع المعلومات التى تحتاجها حتى تربط بين الطرق المختلفة لتحديد المكان والاتجاهات السياسية والسلوك . ولنأخذ مثالا لذلك فى صراعات اللغات (لابونس Laponce ١٩٨٠ و ١٩٨١) فحتى يمكن ان نقيس تداخل اللغات التى تتصل كل منها بالأخرى ، ومن ثم يضطر الباحث ، عندما يحدث أى موقف للصراع بينها يضطر ــ لافتقاد المصــادر الصحيحة ــ الى الاحصائيـــات السكانية الرسمية التى تحدد اللغات موضع الدراسة فى المناطق التى « تهجع » فيها ، وليس فى المناطق التى « تلتقى » فيها . فسكان « النهار » وسكان « الليل » بالنسبة

لمدن مثل بروكسى ومونتريال يختلفون كثيرا . وتشير الدراسات الخاصة بتحديد المكان عن طريق الحيوانات الاقليمية الى ان الدخيل هو الاكثر رفضا كلما توغل فى الأراضى الاجنبية . ويبدو ان الانسان يتصرف بنفس الطريقة ، وان شدة الصراع الذى يحدثه التداخل الاقليمى بين اللغات يرتبط بالطريقة التى يحدد بها الافراد الذين يتحدثون اللغات الأصلية (الأم) المختلفة ماهية المكان الطبيعى .. ولكى نتفهم مثل هذه الصراعات – اللغوية وغيرها – فنحن نحتاج الى معرفة أين تقع الحدود التى تحدد أرضنا وأرضهم ، وهى حدود لا تتعلق بالحدود الادارية التى تستخدم فى احصاءات السكان أو فى الحدود بين الاقاليم (المناطق) الانتخابية التى تضعها السلطات العامة لاغراض بعيدة كل البعد عن تلك التى تتعلق بفهم الديناميكية الاجتماعية . فالأمر الذى يحدثه لقاء بين واحد ممن يتحدثون الانجليزية وواحد ممن يتحدثون الفرنسية فى مدينة مثل مونتريال سوف يختلف كثيرا ، اذ يعتمد على ما اذا كان هذا اللقاء يتم فى مكان عمل أو فى مكان لهو ، وما اذا كان المكان موضع الدراسة يقع فى أرضنا أو فى أرضهم أو فى منطقة محايدة . ومن ثم فان أثر اللغة المستخدمة فى الاتصال فى هذا اللقاء الافتراضى يجب ان يكون مختلفا تماما اذ يعتمد ذلك على طبيعة المكان الذى يتم فيه . وهكذا فان جغرافية مثل هذه الاقاليم ومثل هذه اللقاءات يجب ان تتضح وتستقر .

خاتمـــة :

اذا اعتبرنا انه من الخير للعلوم السياسية ان تبدأ فى ان تستثمر مرة أخرى مجالات البحث هذه التى يحتمل ان تترك بلا فلاحة أو استثمار (وهى جغرافية العلاقات الدولية والجغرافيا الانتخابية بوجه خاص) ، فان الاقليم والمسافة أو البعد يجب فى هذين المجالين ان يتركا دوريهما كمتغيرات مستقلة أو تابعة . وبمعنى آخر يجب ان نتخلى عن فكرة ان الجغرافيا هى الاطار وان السياسة هى الصورة . وأكثر من ذلك يجب ان نستخدم نموذجا للتحليل السياسى يكون المكان موجودا فيه دائما .

ويمكن ان يتخذ هذا النموذج شكل الاجابة على هذه التساؤلات : لنفترض ان شخصا ما أو منظمة ما أو قوة اجتماعية معينة (سواء كانت طبقة اجتماعية أو جماعة عرقية) تستهدف خلق أو تدعيم أو تغير أى نظام ، فماذا سيكون عليه بمفهوم هذه الاهداف – البناء المكانى الذى سوف يتصرف على أساسه هذا الفرد أو هذه المنظمة أو هذه القوة الاجتماعية حتى يمكن تحقيق الأهداف عن طريق استخدام العلاقات الخاصة بالاتصالات والتعاون أو الصراع شكل (١) . فمثلا يمكن للبناء المكانى الذى استقر لأهداف صراعية أن يستخدم لأغراض التعاون أو أن تستمر الأمكنة التى تعرف بأنها نتاج فى الماضى فى ان تؤكد الاتصال أو الصراع فى فترة قادمة .

وبمعنى آخر فان على علماء السياسة أن يأخذوا فى الاعتبار آثار الجمود المكانى – جمود الجغرافيا الطبيعية ، وجمود الجغرافيا البشرية – على تطور النظم ، وهذا حسب مفاهيم الطبيعة الوظيفية وغير الوظيفية لما يطلق عليه رافيستان Raffestin ١٩٨٠ « رباعية السلطة » أو بمعنى أدق قوة سلطة الدولة على ان تقيم الاتصالات والائتلافات والصراعات لاغراض تخدم النظام .

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٣ / ١٩٨٤

